الدراسات العليا

٥ فصول الاول

الايديولوجيا وقضايا علم الإجتماع
النظرية والمنهجية والتطبيقية

دار المطبوعات الجديدة
للطباعة والدراسات والنشر

دكتور
نبيل محمد توفيق السمالوطي
استاذ علم الإجتماع
جامعتي الأزهر والإمام محمد بن
سعود الإسلامية

الأيديولوجيا وقضايا علم الإجتماع

النظرية والمنهجية والتطبيقية

الناشر
دار المطبوعات الجديدة
٥ شارع سان مارك المنشية
الإسكندرية ت ٤٨٢٥٥٠٨



بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربى أدخلنى مدخل صدق
وأخرجنى مخرج صدق وأجعل لى من لدنك
سلطانا نصيراً

صدق الله العظيم



تقديم

يناقش علماء المناهج منذ زمن بعيد امكانية قيام علم اجتماع يقوم على الموضوعية المطلقة ، وعدم الانحياز ، والتحرر من اسار الايديولوجية . وانقسم المفكرون - فى موقفهم من هذه القضية - الى فريقين رئيسيين :فريق يرى إمكانية الاتجاه بالدراسات السوسيولوجية وجهة موضوعية خالصة ، وجعلها اقرب الى التعبير عن الواقع القائم بعيداً عن التحيزات الشخصية ، والإتجاهات المذهبية ، والأحكام القيمية ، والتوجيهات الأيدلوجية . وفريق آخر يرى أن طبيعة الموضوعات التى يدرسها عالم الاجتماع ، والظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التى يعيش فى ظلها ، والبناء الأيديولوجى القائم داخل مجتمعه ، والطبقة التى ينتمى إليها والقيم التى يؤمن بها ، كلها أمور تبعد به عن نطاق الموضوعية ، سواء من حيث الموضوعات التى يدرسها ، أو المناهج التى يستخدمها ، أو نماذج التحليل والتفسير التى يتبناها ، أو النتائج التى يتوصل اليها .

وقد تمسك أغلب علماء الاجتماع الغربيين - حتى وقت قريب - بالرأى الأول ، وتمسكوا بدعاوى الموضوعية ، والمنهجية ، والعلمية ، بينما ذهبت الغالبية العظمى من العلماء فى البلاد الإشتراكية الى أن العلوم الاجتماعية - وليس علم الاجتماع وحده - أيديولوجية بحكم طبيعتها ، وأنها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالنظم والأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى المجتمعات المختلفة ، ولذا فليس من الممكن والحال كذلك أن تنشأ وتنمو وتواصل مسيرتها متحررة من إسار الايدلوجية التى هى جزء من طبيعتها .

وقد وجد هذا الرأي أنصاراً يتجمسون له من بين العلماء الغربيين انفسهم ، نذكر من بينهم ملز ، وميردال ، وداهرندوف ، وزايتلن ، وجولدنر ، وتركيان ، وبلمور ، وغيرهم .

والواقع أن كثيراً من المدارس والنظريات السوسيولوجية التى إتشحت بوشاح العلمية ، تأثرت بطريق مباشر أو غير مباشر ، بآراء وإتجاهات أصحابها ، كما تكمن

تحتها توجيهات ايديولوجية من نوع معين ، ولذا فإن الدراسة النقدية لهذه المدارس والنظريات كفيلة بأن تكشف عن الجوانب والاصول غير العلمية فيها ، وهذا من شأنه أن ينير السبيل امام الباحثين والدارسين فى علم الاجتماع للاختيار عن وعى بين مختلف النظريات التى صاغها علماء الاجتماع منذ النشأة الاولى للعلم حتى وقتنا الحاضر .

تشير الدراسات التحليلية لآراء اوجيست كونت - الذى يعرف فى الغرب بأنه المؤسس الاول لعلم الاجتماع - إلى انه كان محافظاً مدافعاً عن النظام القائم ، رافضاً لكل إتجاه ثورى يدعوالى تغيير الواقع أوالتمرد عليه ولذا كانت دعوته إلى إستخدام المنهج الوضعى فى علم الاجتماع تكشف عن سعى خفى الى الحيلولة دون وقوع أى تغيير ثورى فى نظام المجتمع .

فالوضعية تهدف إلى وصف وتحليل الظواهر فى إطار وجودها كأمر واقع دون محاولة تغيير الواقع . واسم الوضعية ذاته يعنى ، فى الوقت نفسه « الإيجابية Pos-itivism أى إستبعاد كل اتجاه فكرى رافض سالب . وربما إقترب هذا المعنى إلى الذهن لو ربط الانسان بين لفظ « الوضعية » وبين « الوضع » الذي توجد عليه الأشياء فى حالتها الراهنة .

وفى دراسة قيمة قام بها « هربرت ماركيوز » عن الفلسفات والمذاهب الفكرية المختلفة ، جمع عدداً من النصوص والإقتباسات من كتابات اوجيست كونت ، وضمنها كتابه « العقل والثورة » وإستطاع أن يستدل منه على ان كونت كان فى صميمه مدافعا عن النظام القائم ، عدواً لأى اتجاه يدعوالى تغيير الوضع الراهن (١)

ويستدل الدارسون لآراء كونت على المحافظة من موقفه العدائى من الأيديولوجيات ومحاولته الحد من إنتشارها . فقد رفض منذ البداية الفلسفة البيرالية التى كانت تنادى بمجتمع شعاره رفع القيود والحواجز أمام الحوافز الفردية ،

وإتاحة الفرصة الكاملة للمنافسة الاقتصادية ، كما أعلن رفضه الكامل للشيوعية التى كان يعتبرها أيديولوجية لا أخلاقية ، ورفض الدخول فى حوار مع الشيوعيين نظراً لتطرفهم الشديد ، ورغبتهم فى تقويض أسس المجتمع البورجوازى أما الاشتراكيون فقد دخل معهم فى حوار إنتهى به الى رفض الفكر الإشتراكى

---

(١) فؤاد زكريا : هربرت ماركيوز ، عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الرابع ، ١٩٧٢ ، العقل والثورة لماركيوز ، ترجمة فؤاد زكريا ، ص ص ٣٣٠-٣٤٣ .

لأنه يحاول تغيير المجتمع عن طريق الثورة لا عن طريق التغير البطيء . وفى رأيه أن الرأسمالية هى تتويج للتاريخ التطورى للانسان ، وأن حالة التوازن التى تقوم على التنظيم الدقيق للمجتمع هى الحالة الطبيعية التى تضمن للمجتمع إستقراره وتماسكه ، والتصنيع وما يرتبط به من رخاء هوالبديل الطبيعى فى نظره عن الثورات التى تخلق العداء بين الطبقات ، وتؤدى إلى إختلال المجتمع ، واضطراب نظمه وأوضاعه والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه (١) .

وتشير كتابات هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) - الذى كان مفكراً من أبناء الطبقة الوسطى - الى تأكيده على مبدأ عدم المساواة بين الناس ... فعدم المساواة بين الناس - فى نظره - مبدأ طبيعى ليس للانسان إلا أن يمتثل له ، كما أن التفاوت فى الارزاق مهما كان كبيراً أمر ينبغى التسليم به ، وفى ذلك يقول :

« إن لكل إنسان الحق فى المحافظة على حياته ، ولكن بما أنه كتب لأصلح الناس البقاء ، وعلى غيرهم الفناء ، فيجب ان يكون الناس أحراراً كى ينافس بعضهم بعضاً ، وكي يثبتوا صلاحيتهم للبقاء » .

وإتاحة الفرصة الكاملة للمنافسة الاقتصادية ، كما أعلن رفضه الكامل للشيوعية التى كان يعتبرها أيديولوجية لا أخلاقية ، ورفض الدخول فى حوار مع الشيوعيين نظراً لتطرفهم الشديد ، وهو يؤكد أيضاً أن هزيمة شعب لشعب آخر هى هزيمة الاجتماعى لغير الاجتماعى ، وأن الأكثر تكيفاً يهزم الأقل تكيفاً .

وقد كان من أثر الآراء التى نادى بها هربرت سبنسر أنه حينما زار الولايات المتحدة فى سنة ١٨٨٢ م ، إستقبل فيها بترحاب شديد ، وبخاصة من جانب أرباب الصناعة ، الذين قدموه ، بوصفه أعظم رجال العصر ، لأنه قدم مبررات « علمية » لأوجه نشاطهم (٢) .

---

(1) Zeitlin, lriving . ldeology and the Development of sociological theory, prentice Hall of India, New Delhi 1969, pp. 70-79.

(2) Timasheff; Niekolas, Sociological Theory: Ils Nature and growt,

New york, 1967, chad. 3,

و بالنسبة لاميل دوركايم (١٨٨٥- ١٩١٧) - خليفة اوجيست كونت - فإنه تأثر بوجهة نظره فى كثير من الموضوعات التى عالجها . فقد درس الفكر الاشتراكى دراسة متعمقة ، و القى فيه سلسلة محاضرات طبعت بعد ذلك بعنوان « الاشتراكية » غير انه وقف منها موقف العداء الصريح . و يعلق زايتلن على تلك المحاضرات بقوله : أن تلك المحاضرات لا تتوفر فيها صفة الموضوعية . و على الرغم من أن دوركايم ذكر فى بداية تلك المحاضرات انه سيعالج الموضوع معالجة علمية ، فإنه تنكر لذلك المبدأ بحيث اختفت الناحية العلمية تماماً ، و حلت الآراء الذاتية التى تحمل التهجم محل الآراء الموضوعية . وبذلك فإن دوركايم لم يكن أميناً على المبادىء و الأسس المنهجية التى ضمنها كتابه « قواعد المنهج فى علم الإجتماع » والتى كان يدعو الى التمسك بها ، والتى التزم بها فى دراساته وكتبه الاخرى . و يضيف زايتلن الى ذلك قوله : لقد كان موقف دوركايم من الإشتراكية موقف عداء صريح لا يختلف عن موقف اوجيست كونت . و بدلاً من أن يتقبل دوركايم فكرة المجتمع و التغير الاجتماعى التى تسلم بوجود الطبقات و الصراع الطبقى وضع نظريته المشهورة عن الوحدة العضوية التى تميز المجتمع الحديث وهى نظرية تتجاهل الصراعات الطبقية .

و مع أن دوركايم لم يكمل دراسته عن الإشتراكية فإنه كان يحاول أن يقيم نموذجاً للمجتمع يناقض كلية النموذج الذى أقامه ماركس . و على الرغم من أنه كان ينتقد كونت كثيراً إلا أن النموذج الذى وضعه فى الوحدة العضوية ، والتماسك ، والاتفاق ، يدين بالدرجة الاولى لآراء اوجيست كونت واتجاهاته المحافظة (١) .

أما باريتو (١٨١٨-١٩١٣) - عالم الاجتماع الإيطالى ، فقد كان من أكثر المفكرين محافظة ، و لذلك يعتبره الكثيرون مثلاً صارخاً للتفكير الرجعى فى علم الاجتماع ، بالاضافة الى أنه لعب دوراً هاماً فى التعبير عن الحركة الفاشية التى عانى منها المجتمع المعاصر .

---

(1) op. cit. pp. 234, 235.

ولقد ظهر عداؤه للحركات التحررية والأفكار الاشتراكية واضحاً فى كتابه الذى نشر بعنوان«المذاهب الاشتراكية» و الذى وصفها بأنها نزعات غير علمية لأنها تخاطب العاطفة أكثر مما تخاطب العقل ، و قد إشتهر " باريتو " بنظريته عن صفوة المجتمع التى لم تكن سوى محاولة لتدعيم حكم الطبقة الوسطى فى المجتمعات الاوروبية ، و هى الطبقة التى ورثت الحكم عن الطبقة الإرستقراطية ، اما الطبقة الدنيا فقد حكم عليها بأن تظل « دنيا » دائماً . وإذا قدر للصفوة الحاكمة أن تزول من المجتمع كلية ، فإن ذلك لن يعنى زوال الطبقات ، أو ظهور المجتمع اللاطبقى ، أو تساوى جميع أفراد المجتمع بعضهم ببعض ، وإنما معناه ببساطة زوال المجتمع و إختفاؤه ككل .

و لعل من أبرز الاتجاهات المحافظة فى علم الاجتماع ما نجده عند أصحاب الإتجاه الوظيفى ، الذين يعتبرون المجتمع نسقاً شاملاً ، يتكون من وحدات مترابطة فيما بينها ترابطاً وظيفياً ، وأن الانساق الاجتماعية تخضع لحالة من التوازن الدينامى ، رغم عدم تكامل المجتمع تكاملاً تاماً وهذا يعنى قيام إستجابات تلاؤمية للتغير الخارجى تعمل على الحد من مقدار التغير فى اطار النسق . و لهذا تعتبر آليات التلاؤم Adaptive mechanisms و الضبط الاجتماعى من الوسائل التى تعمل على إستقرار النسق و قدرته على الاستمرار .

والنسق الاجتماعى – فى نظر اصحاب الاتجاه الوظيفى يتعرض لحدوث خلل وظيفى او توترات وانحرافات فى الوحدات المكونة له لفترة طويلة من الزمن ، فإذا ما تعذر على هذه الوحدات حل هذه الانحرافات والتوترات فان حالة التوازن الكامل او التكامل التام يصبح الهدف الذى يسعى النسق الى تحقيقه . و يعتبر التغير – من وجهة النظر الوظيفية ، شيئاً غير عادى ولا يحدث الا بشكل عرضى و بصورة تدريجية تلاؤمية ، أما التغيرات التى تبدو خطيرة فإنها غالبا ما تؤثر فى البناءات العليا ولا تؤثر على العناصر الاساسية للانساق الاجتماعية .

و لقد كان « تالوكت بارسونز » و تلاميذه من أظهر من أخذوا بالاتجاه الوظيفى ، و طبقوا فكرة التوازن فى دراساتهم ، و يعبر بارسونز عن فكرة التوازن بقوله : يمر النسق الاجتماعى بنفس حالات التوازن و اللاتوازن التى تمر بها الكائنات الحية . فإذا طرأ عليه أى تغيير أو إضطراب مفاجىء فانه يعمل تدريجياً على التغلب عليه و استعادة توازنه و معنى ذلك أن المجتمع قادر فى كل الحالات على خلق مجموعة من الميكانزمات أو الترتيبات الاجتماعية تمكنه من الإحتفاظ بتوازنه (1) .

و ليس من شك فى أن الوظيفية - فى تأكيدها للعلاقات التوافقية القائمة بين مختلف إجزاء النسق الاجتماعى تلتزم بالنزعة المحافظة ، و تميل الى معالجة كل نسق على أنه أحسن الانساق ، بمعنى أن الوظيفية تدافع عن النظام الحالى للأشياء كما هى فى الواقع . ويوضح كوهين النزعة المحافظة التى تقترن بها الوظيفية من خلال مشكلة التدرج الاجتماعى فالنظرية الوظيفية التى وضعها « ديفيز ومور » والتى وضعها « بارسونز » توضح ان الترتيب يحدث بصورة حتمية فى المجتمعات المعقدة و بصفة خاصة فى المجتمعات الصناعية حيث تؤدى فيها هذه الظاهرة وظائف حيوية . و هذا يعنى ان الترتيب الطبقى يصبح أمراً لا غنى عنه فى المجتمعات المركبة ، و أن التخلص منه يعتبر تخلصاً من بعض السمات الأساسية المميزة لهذه المجتمعات .

ومن الواضح أن الإتجاه الوظيفى في علم الاجتماع إتجاه محافظ يعتمد على أسس ومبادىء للتوازن الاجتماعى يستبعد الصراع الاجتماعى باعتباره قوة فاعلة و مؤثرة فى المجتمع .

و على الرغم من سيادة هذا الإتجاه المحافظ على الفكر السوسيولوجى فى الولايات المتحدة فان ذلك لم يمنع من وجود تيار متحرر - يتزايد بمرور الوقت - ويمثله مفكرون من أمثال ملز وكوزر وجولدنر وداهر ندورف وغيرهم .

كان لتزايد الدعوة إلى تحرير الفكر السوسيولوجى من الإرتباطات الايديولوجية ، و التأكيد على ضرورة التزام الباحث الاجتماعى بدراسة الواقع ، من غير أن يختار خطاً أيديولوجياً معيناً ينطلق منه فى تحليله لهذا الواقع ، و بدون ان يبزل جهده لتدعيم نظام إجتماعى قائم ، أو يصوغ رؤية معينة لنظام إجتماعى جديد ان إستخدام الاسلوب الامثل للحصول على حقائق موضوعية بعيداً عن الاتجاهات الايديولوجية (١) غير أن هذا الاسلوب لقى كثيراً من ألوان النقد لانه جعل علم الاجتماع يسير فى طريق مسدود (٢) .

---

(1) Becker, H., and Boskoff A, Modern Social Theory, Reinhart, 1960, pp. 254-256.

(1) Cohen, p. Modern Social Theory, Heinman, London, 1969, pp. 59, 60

(2) Horowitz, Irving, An Introduction to the New Sociology in "TheNew Sociology : Essays in Science Theory" New York lg 64,p 9.

و لأنه أدى إلى تجميع كثير من المعارف عن موضوعات قليلة الاهمية ، بينما ظلت المشكلات الحقيقية التى تواجه المجتمع بعيدة عن متناول الدراسة . وقد إنتقد روبرت مرتون هذا الاسلوب بقوله : أن علماء الاجتماع يهتمون بدراسة المشكلات التافهة ، بينما تبقى المشكلات الهامة فى المجتمع بلا دراسة . فعلى الرغم من أن الحروب و الإستغلال و الفقر و الظلم و عدم وضوح الرؤية تسمم حياة الناس والمجتمع أو تهدد وجودهم ذاته ، فإن كثيرين من علماء الاجتماع ينشغلون بمشكلات بعيدة كل البعد عن الظواهر الخطيرة مما يدل على عدم تقديرهم للمسئولية (١) .

و لعل من أخطر الإتهامات التى وجهت الى الاسلوب الامبريقى فى الدراسة إتجاهه الى خدمة الاحتكارات ورأس المال المستغل ... ويقول أوسيبوف فى الفصل الذى عقده عن « علم الاجتماع و الايديولوجيا » : من الممكن الاستشهاد بأمثلة عديدة تبرز كيف تؤثر الجماعات الحاكمة فى تكوين وعى الناس عن طريق النتائج التى تسفر عنه البحوث الامبريقية . . . أنه إذا كانت للبحث الامبريقى قيمة عملية ، فإن ذلك فى استغلال نتائجها لصالح رأس المال الإحتكارى وكوسيلة لمواصلة قهر وعى الجماهير .

ويمضى أوسيبوف في إعطاء أمثلة توضح كيفية إستغلال نتائج البحوث الامبريقية لخدمة المصالح الاستعمارية فيقول : ذكر روستو – عالم الاقتصاد الامريكى فى خطاب له فى البيت الابيض فى حفل إستقبال اقيم تكريماً لأعضاء المؤتمر الدولى الخامس لعلم الاجتماع فى سنة ١٩٦٢ أن الحفاظ على العالم الرأسمالى و إستقراره يعتمد على الطرق التى تسير فيها الدول النامية ، وراح يقترح على علماء الاجتماع برنامج عمل يمكن أن يساعد الولايات المتحدة

على مواصلة سياستها الاستعمارية إزاء شعوب هذه البلدان ، أى سياسة تقييدهم بنفوذ الولايات المتحدة الامريكية .

وتكتفى بهذه النقاط التى أوردناها للتدليل على مدى تأثر النظريات و المدارس السوسيولوجية المختلفة بالاتجاهات الايديولوجية ، تاركين المجال للدكتور / نبيل السمالوطى الذى يقدم لقراء العربية دراسة خصبة و مركزة فى هذا الموضوع . و قد سبق للدكتور نبيل ان قدم للقراء كتابين هامين فى علم الاجتماع احدهما بعنوان

---

(1) Merton, Robert, The Conflict Between Styles of Sociological work, N.Y, 1959, p, 11

علم اجتماع التنمية ، و الآخر بعنوان : البناء النظرى لعلم الإجتماع ، و الكتب الثلاثة دراسات جادة متعمقة تستحق التنويه .

و الكتاب الذى بين أيدينا يعالج فيه الدكتور نبيل موضوعاً على درجة كبيرة من الاهمية ، فيبدأ الفصل الأول بمناقشة مفهوم النظرية و النموذج فى علم الاجتماع ، ثم يعرض لأهم النماذج المطروحة فى الفكر السوسيولوجى ، وهذه هى : النموذج التطورى ، والنموذج العضوى والوظيفى ، و نموذج التوازن فى مقابل نموذج

الصراع ، ونموذج العلم الطبيعى ، والنماذج الاحصائية والرياضية ، وينتهى بتقييم عام لكل نموذج مع التأكيد على اهمية تحقيق التكامل بينها وتحقيق الرؤية الشمولية للواقع الاجتماعى بكل ابعاده و محاوره و ميادينه . ويعالج فى الفصل الثانى المشكلات المنهجية فى دراسة علم الاجتماع من منظور أكثر تطوراً بالمقارنة بالمنظور التقليدى فى معالجتها والذى سبق ان طرح فى تراث علم الاجتماع فهو يبدأ بعرض عام للمشكلات المنهجية الأساسية ويطرح تساؤلاً حول إمكانية اقامة علم لدراسة المجتمع ، ثم يناقش طبيعة الوقائع الاجتماعية ، وعما إذا كانت ذات طابع فردى أم طابع متكرر أو متواتر . كذلك فإن الدكتور نبيل يناقش قضية هامة فى مجال منهجية الدراسة السوسيولوجية ، وهى مدى إمكان التوصل الى قوانين ذات طابع علمى فى علم الاجتماع وهو يتعرض بعد ذلك الى الصراع الدائر بين المشتغلين بعلم الاجتماع ، سواء حول اسلوب الدراسة – كالدراسة الكمية أو الكيفية للظواهر – أو حول صياغة بناءات نظرية أو الإكتفاء بالدراسات الامبيريقية الواقعية . و قد عرض لنا في ذلك الصراع بين أنصار التركيز على المعنى الكامن وراء الظواهر المدروسة وبين أنصار تكميم الظواهر و دراستها كمية كما عرض للصراع الدائر بين أنصار التنظير السوسيولوجى و بين أنصار النزعة الامبيريقية . وينتهى المؤلف من الفصل الثانى بمناقشة عامة للعلاقة بين علم الإجتماع و القيم أو الإلتزام السياسى .

ويطرح فى الفصل الثالث مجموعة من القضايا ذات الاهمية الكبرى بالنسبة للمشتغلين بعلم الإجتماع ، و تتعلق بالدراسة السوسيولوجية لهذا العلم . ففى هذا الفصل يناقش المؤلف دعوى الاستقلال العلمى أو التحرر من القيم فى علم الاجتماع ، كما يناقش طبيعة علم الاجتماع كنظام ، ومجال الدراسة السوسيولوجية لهذا العلم . و هو يعرض لنا فى هذا الفصل الأطر التاريخية و الايديولوجية لنشأة النظريات السوسيولوجية فى العالم الغربى . وقد ركز على مجموعة المذاهب و الايديولوجيا الأساسية عند رواد هذا العلم واقطابه ، مثل الايديولوجية الوضعية عند « كومت »

والايديولوجية العضوية التطورية عند « سبنسر » ، وايديولوجية « السولوجزم » أو النزعة الاجتماعية المتطرفة عند « دوركيم » ، وايديولوجية الخلق الدينى أو التوجية القيمى عند « فيبر » وايديولوجية الرواسب أو الايديولوجية الفاشية عند «باريتو» والايديولوجية الوظيفية عند « بارسونز » ، وإلى جانب هذا العرض للجوانب الايديولوجية للفكر السوسيولوجى فى الغرب ، فإن هذا الفصل يتضمن عرضاً موضوعياً للموجهات الايديولوجية الأساسية للفكر السوسيولوجى فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى ، ويوضح كيف أن النظرية السوسيولوجية هناك ليست سوى إنعكاس لمجموعة من الأفكار المسبقة والأطر الفكرية الأساسية للدولة والحزب والفلسفة الأساسية للمجتمع ، وينتهى المؤلف من معالجته لطبيعة الصراع بين الاتجاهات المطروحة فى تراث علم الاجتماع ، إلى إتخاذ موقف محدد ينبثق من الالتزام بقضايانا القومية الكبرى التى تتعلق بنضالنا ضد التخلف والاستعمار ، ويطرح فى نهاية هذا الفصل رأياً مؤداه أن هناك حاجة ماسة إلى مراجعة ما طرح فى تراث علم الاجتماع من نظريات ، وإلى محاولة إنتقاء ما يتلاءم منها مع ظروفنا ، مع ضرورة صياغة إطار نظرى يستمد من دراسات واقعية وموضوعية وموجهة تجرى فى واقعنا الإجتماعى ، تستند إلى قيمنا الدينية والوطنية والقومية ، مع الإسترشاد بكل التصورات الملائمة التى طرحها علماء الإجتماعى سواء فى الغرب أو الشرق أو فى دول أخرى من مجموعة العالم الثالث .

ويناقش الدكتور نبيل فى الفصل الرابع والأخير أسلوب الدراسة السوسيولوجية للايديولوجيات ، ويعرض أهم التعريفات المطروحة لها وتصنيفها وأهم خصائصها . كذلك فهو يعرض لإرتباط الأيديولوجيات والصراع الأيديولوجى بعصر التحول الصناعى أو ما يطلق عليه بعض الدارسين عصر الايديولوجية . ثم يعرض بعد ذلك للارتباط بين الايديولوجيات وبين ما تعانيه النظرية السوسيولوجية من أزمات سواء من حيث أسلوب صياغتها أو من حيث نموذج التفسير الذى تقدمه أو من حيث ما تتسم به من نزعة غائيه ، وينتهى بعرض مجموعة من الآراء المتصارعة حول تأثر علم الاجتماع بالايديولوجيات ، فيناقش رأى « ريموندرايس » R. Ries حول تجاوز مرحلة التأثر بالايديولوجيات فى الدراسة السوسيولوجية ، ثم يتعرض للحوار المثمر والهام الذى دار بين « رنهارد بندكس » R Bendix و «روبرت ميرتون » R. Merton حول علم

الاجتماع والصياغة العلمية له كنظام ، وحدود الحياد والموضوعية والإلتزام داخله ».

والكتاب يعالج موضوعات تبدو فى نظر كثير من المتخصصين صعبة وشائكة غير أن الدكتور نبيل أقدم على معالجة هذه الموضوعات بطريقة منهجية ، وأسلوب علمى سليم مستعيناً بكثير من المراجع المتخصصة التى تناولت هذه الموضوعات بالدراسة والتحليل ، كما حاول أن يتخذ مواقف محددة بخصوص القضايا التى يناقشها .

والكتاب جهد علمى قيم ، جدير بالقراءة المعمقة والدراسة الجادة .

دكتور عبدالباسط محمد حسن

مقدمة المؤلف

يحق لنا بعد هذا النمو المتعاظم للنظريات المطروحة فى علم الإجتماع أن نقف قليلاً لنطبق تقاليد هذا العلم ، من أجل فهم تلك النظريات فهماً سوسيولوجياً بردها إلى أصولها الاجتماعية والحضارية والشخصية . وقد آن لنا أن نراجع أنفسنا بعد أن مضى على ظهور علم الاجتماع فى أوربا مايقرب من قرن ونصف · ومن المناسب أن نطرح فى هذا الصدد نجموعة من الاسئلة ، التى تسهم الإجابة عليها موضوعياً ، فى تحديد موقفنا فى مصر من تلك النظريات المطروحة فى التراث ، وفى توجيه جهودنا العلمية فى إتجاه واضح ومدروس يمكن أن يحقق لنا أمانينا القومية فى إطار قيمنا الدينية والوطنية .

فهل إستطاع هذا العلم أن يحقق تقدما فى مجال الصياغة النظامية له كنظام علمى واضح له موضوعه ومنهجه ومداخله المتميزة ؟ وهل إستطاع أن يحرز تقدما فى مجال التوصل إلى نظريات محققة علمياً أو إلى قوانين أوتعميمات تستند إلى دعائم علمية راسخة ؟ وهل إنتهى النقاش حول علمية علم الإجتماع أو حول طبيعة الظاهرة الإجتماعية (ظاهرة طبيعية أم أخلاقية) وحول إنتماء علم الإجتماع (هل هو أحد فروع العلوم الطبيعية أم ينتمى إلى دائرة الإنسانيات أم إلى دائرة المعرفة التاريخية) ؟ ثم ماذا عن العلاقة بين الأيديولوجيا وعلم الإجتماع ؟ فمن المعروف أن ذلك العلم يهتم بدراسة البناء الأيديولوجى للجماعات والأنساق الإجتماعية أو المجتمعية التى يركز على دراستها ، باعتبار أن ذلك البناء يعد موجها سلوكياً ومحدداً لتطلعات أعضاء الجماعة أو المجتمع ، وبالتالى يعد مدخلا لفهم الكثير من العمليات الإجتماعية الداخلية للصراع والتعاون والضبط وممارسة السلطة والتدرج الإجتماعى ... الخ ، كما يعد مدخلاً لفهم نموذج التفاعل القائم داخل الجماعة أو المجتمع · وهناك فرع من فروع علم الإجتماع يهتم بدراسة الايديولوجيات وهو ما يطلق عليه علم إجتماع المعرفة ، الذى يحاول فهم الإيديولوجيات والفلسفات الإجتماعية من خلال تفهم طبيعة المناخ الحضارى والبناء الإجتماعى العام الذى أفرزها أو الذى ظهرت خلاله · ولكن ماذا عن العلاقة العكسية ؟ فهل للايديولوجيات علاقة بمضمون النظريات السوسيولوجية ، أو على الأقل بمضمون

وصياغة النظريات السوسيولوجية الكبرى عند اقطاب ذلك العلم ؟ و بقول آخر يمكننا ان نتساءل عما اذا كانت مثل هذه النظريات - عند « كومت » و« فيبر » و« باريتو » و « بارسونز » و« بندكس » . . . الخ ، قد صدرت عن منطلقات علمية او معرفية خالصة ، أم أنها صدرت عن منطلقات فكرية وقيمية وأيديولوجية مسبقة ؟

و يمكننا أن نتساءل كذلك عن قضية الالتزام فى علم الاجتماع ، من حيث مفهومه ومضمونه ومعناه وإمكانية تحقيقه فى علم الاجتماع ، و مدى تعارضه مع الموضوعية العلمية . فهل يجب علي البحث السوسيولوجى ان يلتزم بقضايا مجتمعه أو بمصلحته العليا ، أم أنه يجب عليه أن يلتزم بالقيم العلمية و المنهجية فحسب ؟ وهل يمكن التوفيق بين هذين المطلبين ، وإذا كنا نتحدث الآن عن نظريات علم الاجتماع فى بريطانيا وفى فرنسا وفى ألمانيا وفى إيطاليا وفى روسيا وفى أمريكا ... إلخ ، فهل يعنى هذا التصنيف أن هناك طابعاً قومياً للفكر السوسيولوجى ؟ وهل يتعارض هذا الطابع مع العلمية والمنهجية المنشودة فى ذلك العلم ؟وإذا تصفحنا بعض دراسات علم الإجتماع فى الإتحاد السوفيتى مثل دراسة « ابو سييوف » أو فى امريكا مثل دراسة « الفين جولدنر » نجدها تتحدث عن علم إجتماع الغرب أو ما يطلق عليه علم الإجتماع البرجوازي ، وعلم الإجتماع الماركسى ، فما معنى ذلك ؟ هل تحول علم الإجتماع إلى أيديولوجيا سياسية بحيث نصفه بأن شرقى أو غربى ؟

وأخيراً ماذا عن علم الإجتماع فى بلدنا ؟ هل سنظل ننقل عن المشتغلين بعلم الإجتماع فى الغرب أو الشرق ، ثم ننقسم على أنفسنا إلى إتجاهات فيتبنى البعض وجهة نظر الغرب فى حين يبنى آخرون وجهات نظر معارضة ؟ أم أنه قد حان الوقف كى نطور نوعاً جديداً من علم الإجتماع ، قادراً على خدمة بلدنا فى معاركنا ضد الفقر والقيم المتخلفة والإتجاهات الإنهزامية وكافة جوانب التخلف فى بلادنا ؟

لقد ألحت على ذهنى هذه التساؤلات منذ فترة زمنية ، فآثرت أن أخرج دراسة يمكن أن تلقى لنا الضوء على الموضوعات التى تتضمنها هذه التساؤلات ، وتقدم الإجابة لبعضها على الأقل . ومن يستعرض تراث علم الإجتماع يلمح بجلاء وجود وجهات نظر واتجاهات فكرية متباينة ، أو يدرك فوراً إنقسام هذا العالم إلى مجموعة من المدارس المصارعة ، كل لها منطلقاتها وتحليلاتها وآراءها ... الخ .. ويذهب بعض المشتغلين بالمناهج إلى أنه لايوجد مدارس فى العلم . وهكذا فإن وجودها فى علم الإجتماع يعد مؤشراً لعدم نضج ذلك العلم وأنه لم يتعد بعد مرحلة الجدل .. ولعل المشكلة كما يذهب « رنهاردبندكس » أن هذا الطابع الجدلى فى علم الإجتماع لايشير إلى حداثة العلم كما

يزعم « ميرتون » وأنما يرتبط بطبيعة الموضوعات التى يعالجها وبإتجاهات الباحثين إزاءها وبالصراع الايديولوجى أو الفلسفى الموجه لفكرهم .

ويظهر الخلاف الايديولوجى بين علماء الاجتماع ، بشكل واضح وبارز عند مناقشة بعض الموضوعات ، أو عند معالجة بعض القضايا ، فى مقدمتها قضية الطبقة والإنقسام الطبقى داخل المجتمع ، وقضية التطور الإجتماعى والثورة الإجتماعية ، وقضية المحددات الأساسية للحياة الإجتماعية . فإذا كان أنصار الإتجاه المادى فى علم الإجتماع يؤكدون أن الانقسام الطبقى مسألة مصطنعة ، فقد كان المجتمع فى شكلة الأول يخلو من هذا الانقسام ، وإن ظاهرة الإنقسام وجدت مع ظهور عملية الاستغلال الاقتصادى الذى أدى إلى الصراع الاجتماعى فى أعلى صورة وهو الصراع الطبقى ، ولهذا فإن الحل الوحيد فى نظرهم يتمثل فى إختفاء أساس الصراع والاستغلال ، وهو الإنقسام الطبقى ذاته . أقول أنه إذا كان أنصار الاتجاه المادى يصدرون فى معالجتهم للنظام الطبقى عن رؤية محددة مسبقة ، فإن أغلب علماء الاجتماع فى الغرب يعترضون على هذا التصور وينعتونه بالسطحية اللاعلمية والطوبائية . فلم يثبت بالأدلة التاريخية أن المجتمع الإنسانى قد مر بفترة مشاعية بدائية كما يزعم أنصار الماركسية . كذلك فإن الانقسام الطبقى داخل المجتمع مسألة تقتضيها الحياة الجماعية وتقسيم العمل داخل المجتمع فهى مسألة طبيعة ، بل وضرورية لمسيرة الحياة . فلايمكن أن تتحقق المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع ، ولابد وأن يكون هناك حكام ومحكومين ، وقادة ورؤساء واتباع ، وأن يكون هناك تدرج فى المراكز والأدوار الاجتماعية والسلطات حتى يمكن أن يتحقق أى تنظيم إجتماعى . وهكذا يصبح الانقسام الطبقى لدى علماء الإجتماع – غير الماركسيين – مسألة طبيعية وتنظيمية وحتمية وبالتالى مستمرة (١) .

ويظهر الخلاف بين الإتجاه المادى وبين أغلب علماء إجتماع الغرب ، فى تصور الأساس المحورى للتنظيم الإجتماعى . فأنصار الإتجاه الأول يركزون على النظام الإقتصادى ، أو مايطلقون عليه « أسلوب الإنتاج » .. ويتضمن أسلوب الإنتاج فى نظرهم عاملين أساسين هما : علاقات الانتاج وقوى الانتاج ، ويرون أن هذه المتغيرات تكون البناء الأسفل أو الأساس الذى يمكن من خلاله تفسير كافة النظم والظواهر الاجتماعية الأخرى . كالنظام القانونى والسياسى والدينى ... الخ – داخل المجتمع .(٢) . وعلى العكس من ذلك فإن أغلب علماء الغرب يرون أن محور الحياة الاجتماعية هو نظام القيم التى تحكم فكر أعضاء الجماعة والمجتمع ، كما تحكم نماذجهم السلوكية وتوجهها . وعند مناقشة اتجاهات التغير التاريخى أو الحضارى للنظم الاجتماعية ، فإن أنصار

الاتجاه المادى يؤكدون حتمية سير الحياة الاجتماعية فى خط أحادى الاتجاه يصل إلى الإشتراكية بمفهومهم الخاص . ويعترض علماء الاجتماع فى الغرب على هذه الرؤية عن عدة جوانب منهجية ونظرية وتطبيقية . فقد ذهبوا إلى أنه لايمكن أن يكون هناك قانون تاريخى أو تطورى يحكم سير جميع المجتمعات دون النظر إلى ظروف كل منها أو إلى ثقافتها ونموذج العلاقات والنظم السائدة داخلها . فالتطور التاريخى عملية فردة لاتسوغ لنا التعميم . أما من ناحية النظرية فإنهم يتهمون التصور الماركسى للمجتمع المنشود ، بالطوباثية أو الخيالية . فهو فى نظر الماركسيين مجتمع يخلو من الدولة والسلطة والتفاوت الإجتماعى أو الإقتصادى . ولاشك أن مثل هذا المجتمع لم يتحق قط كما أنه لايمكن أن يتحقق أبداً ، طالما أن فكرةالجماعة أوالمجتمع ذاته يفترض وجود التنظيم الإجتماعى ، كما أن فكرة التنظيم تفترض بالتالى وجود سلطة إجتماعية كما تفترض تدرج المراكز والأدوار الإجتماعية .

وإذا كان أنصار الاتجاه الماركسي فى علم الإجتماع يرون أن نمو النسق يحمل بذور هدمه وفنائه ، وأن تقدم المجتمع الرأسمالى يعجل من مسيرته نحو نهايته ، فإن أغلب علماء الغرب يؤكدون سقوط النظرية الماركسة وسقوط تنبؤاتها .ويؤكد علماء الإجتماع فى الغرب – خاصة «دانيل بل» و « جون كنث جالبرت » .. أن نموذج المجتمع الغربى تخطى مرحلة المجتمع الصناعى ، إلى مجتمع ما بعد الرأسمالية Post capital-ist society على حد تعبير « رالف دهر ندورف » R. dahrendorf ، أو الى مجتمع ما بعد الصناعة Poat industrial society† على حد تعبير « دانيل بيل » D. Bill ، أو إلى مجتمع التكنوالكترونى – على حد تعبير « زبيجنيو برجنسكى » ويجمع علماء الغرب على أن الصراعات والتناقضات الاجتماعية التى كانت تميز المجتمع الصناعى فى عصر « ماركس » وحتى أواخر النصف الاول من القرن العشرين ، أخذت تتلاشى أو تخف حدتها مع إنتقال المجتمع الغربى إلى عصر الثورة الصناعية الثانية أو عصر الثورة التكنولوجية أو العصر العلمى . ويؤكد الباحثين مثل « دانيل بيل » أن السمات الأساسية لمجتمع ما بعد الصناعة هى إنتقال مركز الثقل من الإنتاج إلى الخدمات ، وظهور فكرة دولة الرفاهية ، وتحول مراكز الإبداع والإبتكار إلى المؤسسات العلمية والثقافية مثل الجامعات ومراكز البحث العلمى بدلاً من الإتحادات الصناعية القديمة وسوف تؤدى هذه التحولات إلى تغيرات عميقة فى بناء المجتمع ومواقع القوة داخله مثل هذه التغيرات من شأنها أن تعلى من سلطة العلماء والمفكرين فى مجال الإدارة والرياضيات والتكنولوجيا والاقتصاد . بالمقارنة بسلطات رجال الاعمال والمنظمين

الكلاسيكيين . وهكذا سوف تسهم هذه التحولات فى ظهور وإبراز الصفوة العلمية التى سوف يكون لها ثقلها فى عملية صنع القرارت داخل المجتمع

كذلك فإن علماء إجتماع الغرب يؤكدون أنه مع التقدم العلمى للمجتمع سوف تختفى الطبقة الكادحة أو مايطلق عليها البروليتاريا . فسوف يتحول العمال إلى طبقة المثقفين تستمتع بكافة ألوان الرفاهية . ويؤكد « جيمس برنهام » J. Burnham فى دراسة له عن الثورة الإدارية ، أن المجتمع الغربى يمر بمرحلة تحول واضح من النموذج الرأسمالى التقليدى إلى نموذج المجتمع الإدارى الذى يتسم بأنواع مختلفة من البناءات التنظيمية والإدارية والإيديولوجية . ويشير برنهام إلى أن أساسيات الثورة التنظيمية تتمثل فيما حدث من إنفصال بين ظاهرتى الملكية والإدارة بعد أن كانتا مترابطين طول المراحل السابقة للمجتمع الرأسمالى . وقد حدث هذا الإنفصال بعد اتساع التنظيمات الإقتصادية والصناعية وظهور الحاجة إلى الإدارة العلمية التى تقتضى التخصص والتعمق العلمى . ويميز « برنهام » بين فئتين من المديرين . تتضمن الأولى العلماء والمتخصصين فى التكنولوجيا ، وتتضمن الثانية المديرين التنفذيين . ويخلص « برنهام » من تحليلاته إلى إنتهاء عصر الإيديولوجية الفردية للرأسمالية ، كى يحل محلها إيديولوجية إدارية ، وإلى أن طبقة المديرين أصبحت تحتل مكانة هامة فى صنع القرارات داخل المجتمع الغربى .

وعلى الرغم من أوجه النقد التى وجهها « س . رايت ملز » C.R. Mills إلى آراء « برنهام » حيث أوضح إستمرار الإرتباط بين الملاك والمديرين وإستمرار سيطرة صفوة القوة Power elite ، إلا أن أغلب علماء الغرب يؤكدون إن الثورة التكنولوجية والعلمية والإدارية فى الغرب تهدم النظرية الماركسية وتحل محل الثورة الإشتراكية . فالمجتمعات الغربية بعد هذه الثورة إضطرت إلى الأخذ بمبدأ تدخل الدولة وبفكرة دولة الرفاهية وبإتاحة الفرصة أمام التنظيمات النقابية لأن تنمو فى حرية . كذلك فقد أحدث التقدم العلمى تغيراً أساسياً فى البناء الطبقى وبناء الصفوة فى المجتمع ، حيث إتسع نطاق الطبقة الوسطى وبرزت أهمية الصفة العلمية والإدارية فى صناعة القرارت ، وظهر دور الرأى العام . ولم يعد المجتمع الرأسمالى الغربى هو مجتمع البؤس المتزايد للعمال ، وإنما أخذ يقترب من مجتمع الوفرة والرفاهية .

وبغض النظر عن الجوانب الإيجابية والسلبية لوجهات النظر المختلفة فإنه يتضح من هذا العرض السريع لبعض التناقضات فى منطلقات الفكر السوسيولوجى ، أن علم الإجتماع المعاصر يمر بأزمة تهدد وحدته كعلم وتمس قضية الموضوعية والإنحياز فى

تناول موضوعاته ، الأمر الذى يثير التساؤل عن مدى علمية هذا العلم .

ويتضح لمن يستعرض النظريات الكبرى فى علم الإجتماع ، كيف أنها صدرت لخدمة مجتمع الباحث ومواجهة بعض المشكلات التى يعانيها . ولعل هذا أمر واضح عند رائد هذا العلم « كومت » . وهذه الحقيقة تطرح بالضرورة السؤال التالى : ماهو موقف علم الأجتماع فى بلدنا من هذا الإنقسام فى علم الإجتماع ؟ وماهى الإسهامات التى قدمها علم الإجتماع عندنا لمواجهة مشكلاتنا المحلية والقومية . أن الواقع الإجتماعى والحضارى لمصر والعالم العربى يختلف إختلاف شاسعاً عن الواقع الإجتماعى الذى صدرت خلاله نظريات علم الإجتماع الغربى أو الشرقى على السواء . وطالما أن النظريات وتطبيقات علم الإجتماع توجه فى كل بلد بما يخدم أهدافه ، فإن علم الإجتماع فى بلدنا يجب أن يقدم إسهامات فعالة فى نضالنا ضد الفقر والأمية والإنفجار السكانى والقيم والإتجاهات المعوقة للتقدم .ويجب أن يسهم فى تحسين نماذج الإدارة والإشراف فى التنظيمات الإقتصادية والصناعية والهيئات المختلفة ، وأن يساعدنا على تحقيق الفهم العلمى لمجتمعاتنا الريفية والحضرية والصحراوية حتى تصدر برامج التنمية إستناداً إلى فهم واقعى للمجتمعات التى نخطط لتنميتها ... الخ .

وقد حاولنا فى هذا الكتاب إستعراض أبرز قضايا علم الإجتماع النظرية والمنهجية والتطبيقية من منظور نقدى أو من زاوية الموضوعية والإنحياز الأيديولوجى . ويدخل هذا الكتاب ضمن ما يطلق عليه علم الإجتماع النقدى أو النقدى السوسيولوجى والدراسة بوضعها الحالى تثير العديد من المناقشات . كما تثير وجهات نظر ناقدة أو مؤيدة أو معدله أو رافضه . وهذا أمر شائع فى الدراسات السوسيولوجية لأن الإختلاف فى المنظورات أمر له أعماقه وأبعاده فى بنية البحث السوسيولوجى منذ ظهر سواء فى العالم العربى أو العالم الغربى حتى اليوم . وقد تعرضت فى دراستى هذه لقضايا إستراتيجية فى علم الإجتماع سواء على مستوى البناء النظرى الذى يضم النظريات والنماذج والمدارس ، أو على مستوى البناء المنهجى الذى يتعلق بإمكان قيام علم خال من القيم ، أو إمكان التوصل إلى قوانين فى علم الإجتماع ، أو العلاقة بين الأطر النظرية وبين الدراسات المنهجية فى هذا العلم . أو الذى يتعلق بقضية الموضوعية والإنحياز الأيديولوجى أما بالنسبة للمشكلات العلمية فى المجال التطبيقى فقد تعرضت لبعض المجالات المحورية فى هذا العلم مثل قضية التنمية ، والتحديث ، والقانون ، والعقاب فى الجزاءات الإجتماعية والمشكلات الإجتماعية والتنظيمات

والكتاب يمثل فى النهاية وجهة نظر حيث عرضت فى النهاية منظوراً إسلامياً فى بعض القضايا . والكاتب يرحب كذلك بوجهات النظر الأخرى وبالنقد الموضوعى ، الأمر الذى يثرى الكتابه فى هذا العلم ويزيدها عمقاً وأصالة ونضجاً والله الموفق وهو الهادى إلى سواء السبيل

الاسكندرية فى اغسطس ١٩٨٩ **نبيل السمالوطى**

الفصل الأول

الإيديولوجيا ودراسات علم الإجتماع

١- الدراسة السوسيولوجية للإيديولوجيات .

٢- تعريف الإيديولوجيات .

٣- تصنيف الإيديولوجيات .

٤- السمات العامة للإيديولوجيات .

٥- الإيديولوجيات والتحول الصناعى (عصر الإيديولوجيات) .

٦- الإيديولوجيه ومشكلات المنهج فى علم الإجتماع .

٧- مرحله تجاوز الإيديولوجيات فى الدراسة السوسيولوجية (ريموندريس) .

٨- علم الإجتماع وقضية الصياغة النظامية للعلم (رنهارد بندكس - روبرت ميرتون) .

٩- ملاحظات ختامية .

١٠- مراجع الفصل الأول .

الدراسة السوسيولوجية للايديولوجيات:

يحاول علم الإجتماع أن يحقق الفهم المنهجى للمجتمع وللإنسان داخل الحياة الاجتماعية . ويتضمن هذا الفهم معالجة او دراسة الايديولوجيات التى تظهر فى شكل مذاهب او مثل أو أساطير تدور حول الخطة أو مبدء يتعلق بالعمل الجمعى . ويمكن القول - من الناحية المثالية - إن الباحثين المدربين يمكن أن يصلوا إلى نتائج متماثلة بصدد دراسة هذا الموضوع ، إذا ما كان هناك اتفاق بينهم حول مادة الدراسة أو الموضوعات التى سوف يعالجونها ، وحول التساؤلات التى سوف تطرح بصدد هذه المادة .

ويتضمن مصطلح الايديولوجيا مجموعة من المعانى ، بعضها لا يمكن لنا أن نميز بينه وبين التحليل السوسيولوجى للأفكار . ويذهب « بندكس » فى مقالة بعنوان « علم الاجتماع و الايديولوجيا » إلى أنه يفضل إستخدام مصطلح « علم إجتماع المعرفة » عندما نكون بصدد دراسة الأفكار من وجهة نظر علاقتها بالعمل و بالواقع الاجتماعى ويكون التركيز فى هذه الحالة على دراسة أسباب و نتائج الأفكار ، وليس على مضمونها أو على مقدار صدقها . وعلى العكس من ذلك فإن مصطلح الايديولوجية يشير فى نظر «ريموند أرون» إلى التطلع نحو تحقيق هدف بعينه ، وإلى الاتصال بالناس ، وإلى شىء تحكمه الفكرة و الإرادة . كذلك فإن ذلك المصطلح يشير عند الباحث المذكور الى الشعور بالإنتماء إلى الشىء المختار ، وإلى الأمن الذى يحققه النسق المغلق للأفكار القادر على إمداد الانسان بتفسير لمعنى التاريخ ولمعنى ذاته وموقعها من الوجود ، ويشير أخيراً إلى الشعور بالفخر نتيجة لمحاولة وصل الماضى بالمستقبل من خلال ما يقوم به الناس فى الحاضر .

وقد ظهر مصطلح الايديولوجيا - مثله فى ذلك مثل العديد من المصطلحات التى يستخدمها المشتغلون بالعلوم الاجتماعية - خلال القرن الثامن عشر و يذهب « رينهارد بندكس » (العالم الامريكى الألمانى الاصل) إلى أن عصر الايديولوجية قد بدأ فى اوربا مع تحطيم أساسيات التنظيم الإقطاعى الذى ساد خلال فترة العصور الوسطى ، و مع ظهور ثقافة التنوع أو التعدد Pluralistic Culture و التى يقصد بها « بندكس » تلك الثقافة التى تسمح بتعدد الأفكار والآراء وبالاختلاف فى المنظورات ووجهات النظر . وهذا يعنى أن ثقافة التعدد - على حد تعبير « بندكس » تتضمن حرية الفكر و التفكير . ويؤكد هذا المفكر على أن عصر الايديولوجية هو تعبير مرادف لمصطلح ثقافة التنوع أو التعدد . و يميز « برجر »Berger و« توماس لوكمان » T. luckman بين نوعين من المواقف الثقافية . المواقف التى لا تسمح بالاختلاف والتنوع فى الرأي والفكر وهى ما

يطلقان عليه المواقف الثقافية الكابتة أو الاحتكارية-Monopolistic cultural Situa tions . أما النوع الثانى فهى تلك التى تسمح بالتعدد والتنوع والاختلاف Pluralistic cultural situations . ويذهب الباحثان المذكوران إلى أن خير مثال للنوع الأول من المواقف ، ما يسود داخل الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية . فثقافة هذه الدول تفرض إتجاهاً أيديولوجياً أو فكرياً محدداً وتقدمه لأبناء المجتمع على أنه التفسير العلمى الوحيد والمقبول للواقع . أما ثقافة أوربا الغربية أو المجتمعات الديمقراطية فهى خير مثال للمواقف الثقافية التى تتيح فرصة كبيرة لاختلاف نسق الأفكار أو الايديولوجيات (٢). ويؤكد « بندكس » أن نشأة العلوم الإجتماعية كما نعرفها اليوم إرتبطت بظهور ثقافة التنوع ، أو أنها هى الجانب المتأخر من هذه الثقافة (٣) . فلم يكن من الممكن أن تنشأ مثل هذه العلوم فى ظل المواقف الثقافية القامعة للحريات . ويمكننا أن نفسر فى ظل هذا التحليل سبب عدم ظهور العلوم الإجتماعية خلال فترة التنظيم الإقطاعى ، وعدم إعتراف الدول السوفيتية بعد الثورة خلال المرحلة الستالينية . وبعد أن صدر إعتراف بها إرتبطت بالماركسية أو بتوجيه إيديولوجى واحد ومسبق يفرض نفسه على الباحثين هناك .

ويمكن للأيديولوجيا بالمعنى الذى حدده « آرون » أن تكون أحد موضوعات الدراسة فى علم الإجتماع . فعلم إجتماع المعرفة - وهو أحد فروع علم الإجتماع - يهتم بدراسة الحياة الفكرية ومايظهر داخل المجتمع من أفكار ونظريات وأراء من حيث أسبابها ونتائجها الإجتماعية أومن حيث إرتباطها بواقع المجتمع الوظيفى والبنائى .

ومن المعروف أن للايديولوجيا دوراً ديناميا فى تاريخ الإنسان والمجتمعات ، والنظريات المطروحة فى العلوم الإنسانية . وقد أشار « كومت » صاحب قانون المراحل الثلاث إلى أن المرحلة أو الحالة الوضعية التى يرى فيها العلاج لكافة مشكلات المجتمع - هى فى جوهرها نتاج لثورة إيديولوجية Ideologcial revolution حيث أشار إلى أن المجتمع الصناعى الذى توقعه ، سيتولد عن إنتصار إيديولوجية التنظيم العلمى والفنى أو التكنولوجى - Ideology of technico Scientific organiztion وقد سبق أن أشار « ماركس » وزميله « إنجلز » إلى أن الإيديولوجيه الجديدة القادرة على إبراز التناقضات الإجتماعية داخل المجتمع الرأسمالى ، والتركيز على ما يعانيه أبناء الطبقة الكادحة من إغتراب Alienation ، هذه الإيديولوجية هى التى تولد الوعى الطبقى الثورى الذى يسهم فى تحقيق النضال الطبقى ويذكيه ، ذلك النضال الذى من شأنه تقويض دعائم المجتمع الرأسمالى.. كذلك فإنه عندما قام «اليكس دى توكفيل » A. de Toqueville

بتحليل الديمقراطية الأمريكية خلال بداية القرن التاسع عشر ، نظر إليها على أنها نوع من الإيديولوجية وهى ماأطلق عليه « إيديولوجية الدعوة إلى المساواة » Egalitarian ideology . كذلك فقد إعتبر هذه الديمقراطية على أنها أسلوب معين للحياة وبناء معين للحكومة أوللنظام السياسى (٥) .

وتحتل قضية الإيديولوجيا اليوم أهمية كبيرة فى العديد من الدراسات ، التى تحاول فحص الدور الذى يلعبه هذا المتغير فى حياة الدول الصغيرة والنامية . كذلك فإن هناك العديد من الدراسات التى تهتم بفحص بعض الظواهر الإيديولوجية داخل المجتمعات ذات البناء الصناعى المتقدم .

وقد تقدمت وتعددت الدراسات المتعلقة بقضية الإيديولوجيا بشكل واضح بعد ظهور النظرية الماركسية . وإذا ماحاولنا التعرف على مفهوم «ماركس» عن « الإيديولوجيا » فإننا نجده يوسع من هذا المفهوم إلى الدرجة التى يمكن معها أن يستغرق مفهوم الثقافة ذاته ، وللتدليل على هذا نجد أنه فى كتابه المعنون « الإيديولوجية الألمانية » يستخدم كلمة إيديولوجيا ليشير بها إلى القانون والسياسة والأفكار ووعى الناس بالأشياء وبمجتمعهم ، واللغة التى تتخلل كافة جوانب الإنتاج الروحى والعقلى والفكرى والسلوكى (٦) . ويستخدم «ماركس» نفس المفهوم عن الإيديولوجيا فى مقدمة كتابه عن إسهام فى نقد الإقتصاد السياسى ، حيث يذهب إلى أن الإيديولوجيا تتضمن الأشكال القانونية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية داخل المجتمع ويتضح من سياق حديث «ماركس» فى الكتاب المذكور إنه يوسع من مفهومه الإيديولوجيا ليستغرق العلم ومختلف جوانب الثقافة داخل المجتمع (٧) . ويذهب « جورج جير فتش » G. Gurvitch إلى أن مفهوم الإيديولوجيا عند «ماركس» يستغرق كافة منتجات الحضارة (٨) . ويؤكد « برنبوم » Birnbaum أن تصور « ماركس » عن الإيديولوجيا يرتبط بثلاثة مفاهيم أساسية وهى :

أ - **الإغتراب** Alienation ، وهى العملية التى يتجاوز خلالها ناتج الجهد الإنسانى ، قدرة الصناع على التحكم فيه ، فعلى الرغم من أن العمال هم الذين يقومون بصنع السلع ، إلا أنهم يشعرون بالإغتراب عنها ، نتيجة للانفصال بين الملكية والعمل .

ب - **التجسيم** Reification ، وهى العملية التى يقوم من خلالها الناس بإضفاء الوجودالمستقل على أشياء ، بعيداً عن صناعتها . ومثال ذلك الصنم الذى يصنعه الإنسان من الحجر ، ثم يؤلهه ويعتقد أنه يحميه من الأخطار وأنه يملك له نفعاً أو ضراً .

ج - **الغموض** Mystification ، ويقصد به « برنبوم » إضفاء خاصية الوجود

المستقل على التصورات أو النتاج العقلي الخالص .

وطبقاً للنظرية الماركسية نجد أن الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج داخل المجتمع الطبقي ، هي التي تسيطر على وسائل الإنتاج الإيديولوجي في نفس الوقت (٩) . ويؤكد « ماركس » في دراسته عن « الإيديولوجيا الألمانية » أن أفكار الطبقة الحاكمة في كل عصر ، هي التي تسود أو تصبح النموذج السائد داخل المجتمع وهذا يعني أن الطبقة التي تتحكم في القوى المادية ، تتحكم في نفس الوقت في القوى العقلية وهكذا تكون الإيديولوجيا- داخل المجتمع الطبقي - هي مجموعة الأفكار والتصورات الواعية التي تكونها الطبقة الحاكمة عن الواقع ، والتي تتفق مع موقعها أو وضعها داخل المجتمع كما تتفق مع مصالحها . وإذا كانت الطبقة الكادحة عاجزة عن خلق فكر وإيديولوجية خاصة بها ، أو عاجزة عن الإنتاج الفكري والروحي نتيجة لإغترابها وانفصالها عن وسائل الإنتاج ونتيجة لوضعها داخل خريطة القوى داخل المجتمع ، فإنها سوف تمتص بالضرورة أيديولوجية الطبقة الحاكمة . وهذا هو ما أدى بماركس إلى القول بأن الأيديولوجية هي الوعي الزائف بالواقع الذي يتسم بالفساد والإنحياز والإستغلال . يضاف إلى هذا فإن الإيديولوجيا في نظر « ماركس » تمثل النظرة الخاطئة أو المنحازة للتاريخ الإنساني ، وهي مخدر الشعوب (١٠) .

ويتضح من هذا العرض السريع لمفهوم الأيديولوجيا عند « ماركس » ، تعدد التعريفات المطروحة في كتبه ، فهو مرة يعرفها بأنها التصورات الدينية والفلسفية والقانونية ... إلخ السائدة داخل المجتمع ، ومرة أخرى يوحد بينها وبين تصورات وأفكار الطبقة المسيطرة والتي تتفق مع وضعها ومصالحها ، ومرة ثالثة يوحد بينها وبين الوعي الزائف لدى الجماهير ... إلخ - ولاشك أن هناك خطاً موحداً بين كل هذه التعريفات ، ولكن ماركس لم يقدم تعريفا واحد ثابتا يمكن تقديمه في هذا المجال لدرجة أن « جورج جيرفتش » عرض لنا في إحدى دراساته ثلاثة عشر تعريفا للأيديولوجية وردت في كتابات هذا المفكر . ويؤكد « جيرفتش » أنه على أنصار علم الإجتماع الماركسي (أو مانفضل أن نطلق عليه الإتجاه الماركسي في علم الإجتماع) أن يختاروا تعريفاً محدداً أو معنى معيناً من بين هذه المعاني الكثيرة أو المتعددة لمصطلح الأيديولوجيا في التراث الماركسي ، وأنهم إذا لم يقوموا بهذه المحاولة ، فإن هذا المصطلح سوف يفقد قيمته العلمية (١١) .

ويستطيع الدارس لقضية الأيديولوجيا أن يلحظ كيف أن معالجة ماركس لهذا المفهوم ، أثرت على العديد من المعالجات التي قام بها علماء الإجتماع فيما بعد ، حتى

إن أولئك الذين يتبنون مواقف إجتماعية وفكرية مناقضة ، مثل « كارل مانهايم » K. Manhiem عالم الإجتماع الألماني الشهير صاحب الدراسة المشهورة بعنوان «الإيديولوجيا واليوتوبيا » (١٢) . فقد ذهب «مانهايم» إلى إمكان تحليل التغير الإجتماعي أو حركة التاريخ والمجتمع في ضوء ما أطلق علية « التوبيا » Topia و ةاليوتوبيا» Utopia و «الثورة» Revolution « والإيديولوجيا » Ideology . وهو يقصد «بالتوبيا» النظام القائم بالفعل داخل المجتمع ، ويقصد بالأيديولوجيا تلك الأنظمة الفكرية التي تهدف بصورة رئيسية إلى الدفاع عن تلك الأوضاع القائمة بالفعل وإلى إيجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة ، وهكذا ينظر « مانهايم » - في بعض المواضع من كتبه - إلى الأيديولوجيا على أنها أنظمة فكرية ثابتة ودفاعية . ولكم في كل عصر وفي ظل التوبيا أو الأوضاع القائمة داخله تظهر عادة مجموعة من الأفكار والآراء داخل الفئات الإجتماعية المختلفة ، تعبر عن أمالها وتطلعاتها التي لم تتحقق والتي لايمكن تحقيقها في ظل التوبيا أو الأوضاع القائمة بالفعل . وهذه الأفكار التي تتولد داخل المجتمع وتسعى إلى تغييره هي التي يطلق عليها مانهايم « اليوتوبيا » وهذه الأفكار لاتتحقق إلا من خلال الثورة . وهكذا فإن اليوتوبيا عند « مانهايم » هي المحرك الأساسي للتغير الإجتماعي والتحول التاريخي . وبهذا الشكل تكون مسيرة التاريخ من « الطوبيا » أو الوضع الراهن ، إلى اليوتوبيا أو تحقيق تطلعات وآمال بعض الفئات الشعبية ، ثم يصبح الأمر مستتباً بعد التغيير فتكون الطوبيا مرة أخرى وهكذا . ويربط « مانهايم » بإعتباره أحد أقطاب علم الإجتماع المعرفة بين نسق الأفكار التي يؤمن بها الإنسان وبين وضعه الإجتماعي والإقتصادى داخل المجتمع . ولكن يحدث في أحيان كثيرة أن يؤمن الإنسان بآراء قد لاتتفق مع وضعه ومصالحه نتيجة لوقوعه تحت تأثير أيديولوجية المجتمع المعبرة عن مصالح الفئات المسيطرة ويصنف « مانهايم » الأيديولوجيا إلى الأيديولوجيا الخاصة والأيديولوجيا العامة . ولايعنينا أن نعرض هنا لكافة جوانب نظرية « مانهايم » في الإيديولوجيا ، وإنما يهمنا أن نبرز تصوره لهذا المفهوم وتأثره بالتصور « الماركسي » على الرغم من أنه يرفض الإتجاه الشيوعي ، ويؤمن بمذهب أكثر إعتدالاً من المذهب الماركسي المتطرف . .

ولانستطيع في إطار الدراسة الراهنة أن نتابع مفهوم الأيديولوجيا عند كل عالم من علماء الإجتماع فضلاً عن المشتغلين بالفكر الإنساني بوجه عام (١٣) . وتكفينا هنا الإشارة إلى أن هناك عدة محاولات لتعريف الأيديولوجيا ، تمت خارج إطار التقاليد الماركسية وسعت هذه المحاولات نحو تضييق المفهوم الماركسي عن الأيديولوجيا بحيث

يصبح أحد مكونات الثقافة بدلاً من يكون مرادفاً لها كما كان عند الماركسيين . كذلك سعت هذه المحاولات نحو تخليص مفهوم الأيديولوجيا من السمات الدونية والسيئه (بإعتبارها مرادفة للوعى الزائف عند جماهير المجتمع) . تلك السمات التى حرص أنصار الإتجاه الماركسى على إلحاقها بهذا المصطلح ، والتى مازالت مرتبطة به فى العديد من الأعمال العلمية والفلسفية المعاصرة .

وإعتماداً على العديد من الدراسات النظرية والواقعية فى مجال الأيديولوجيا ، خاصة تلك التى قام بها « فردناند ديموند » F. Dumond (١٤) ، يمكن القول بأن أغلب علماء الإجتماع المعاصرين يستخدمون هذا المصطلح للإشارة إلى نسق الأفكار والأحكام الواضحة والمنظمة بوجه عام ، الذى يقوم بوصف وتفسير وتأويل وتبرير وصنع الجماعة أو التجمع ، والذى يحدد - إستناداً إلى قيم معينة - إتجاهاً محدداً للعمل التدريجى للجماعة أو التجمع وبهذا التعريف تقترب الأيديولوجيا مما أطلق عليه « توماس » W.J. Thomas « تحديد الموقف » ، أو الأسلوب الذى يحاول من خلاله أعضاء جماعة معينة تفسير وضعهم القائم وإضفاء معنى معيناً عليه . ولكن التعريف السابق للأيديولوجيا يتضمن ثلاثة أبعاد إلى جانب «تحديد الموقف» يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا : أن الأفكار المتضمنة فى الأيديولوجيا تظهر فى شكل منهجى ومنسق ومنظم ، لأنها تكون واضحة ومعلنة أمام الجميع داخل النسق .

ثانيا : تشير الأيديولوجية إلى مجموعة معينة من القيم ، ويذهب «ديموند» إلى إمكان إعتبار الإيديولوجيا على أنها تبرير معين لرؤية معينة للعالم ، أو لنسق معين من القيم .

ثالثا : للأيديولوجيا وظيفة نزوعية Conative Function ، ذلك لأنها تدفع أعضاء الجماعة المؤمنين بها إلى الفعل ، أو على الأقل توجههم إلى إتجاهات سلوكية محددة ، من خلال تزويدهم بأهداف أو غايات معينة .

وبهذا التحديد تصبح الأيديولوجيا إحدى مكونات الثقافة فى كل مجتمع ولاتستغرق الثقافة بأكملها . يضاف إلى هذا فإنه ليس من اللازم أن تكون الأيديولوجيا مرتبطة بالمجتمع ككل كما ذهب « ماركس » عندما عرفها بأنها النتاج الفكرى للطبقة الإجتماعية المسيطرة . فالأيديولوجيا يمكن أن تشير إلى الفلسفة الإجتماعية الموجهة لجماعة معينة داخل المجتمع أو لطبقة أو حزب سياسى أو مهنة أو إتحاد ... إلخ بعينه ، كما أنها

يمكن أن تدل على الفلسفة الموجهة للمجتمع كله كالقومية . ولكن إذا كانت الأيديولوجيا إحدى مكونات الثقافة – سواء الثقافة العامة على مستوى المجتمع كله ، أو على مستوى إحدى الثقافات الفرعية لطبقة أو مهنة أو جماعة أو حزب معين – فإنها تعد العنصر المحورى أو جوهر الثقافة على حد تعبير « ديموند » . فهى تمد أعضاء المجتمع أو الجماعة بتفسير معين لوضعهم كما تمدهم بأهداف وغايات محددة توجه سلوكهم ، وذلك من خلال التركيز على بعض القيم والرموز . ولعل هذا هو ما أدى بعلماء الإجتماع إلى الإهتمام بدراسة الأيديولوجيا داخل المجتمعات أو الجماعات أو الطبقات والمهن والأحزاب ، دراسة إمبيريقية أو واقعية . فقد وجد المشتغلون بعلم الإجتماع أن الوقوف على أيديولوجية الجماعة أو المجتمع المدروس يعد نقطة الإنطلاق الأساسية والضرورية لتحليل سلوكهم وتطلعاتهم ولفهم التغيرات الحادثة داخل المجتمع أو الجماعة . وهذا يعنى الإنطلاق فى البحث من منطلقات تناقض تلك التى وجهت الفكر الذى ينظر إلى الأيديولوجية كنوع من الوعى الزائف (١٥) .

تصنيف الأيديولوجيات :

ومن أجل أن نوضح تأثير الأيديولوجيات فى حياة المجتمعات والجماعات والمفكرين ، ولفهم طبيعة السياق الذى تسهم من خلاله فى تطوير وعى حقيقى وليس وعيا زائفا ، فإنه يجب علينا أن نعرض لقضية تصنيف الأيديولوجيات فالأيديولوجيات ليست ظاهرة إجتماعية بسيطة ، ولكنها ظاهرة معقدة بشكل ملحوظ ، ويمكننا أن نصنف الأيديولوجيات طبقاً لأربعة معايير وهى : (١٦) .

أولا : الجماعة التى توجه الأيديولجية إليها .

ثانيا : العلاقة بين الأيديولوجيات والقوة الإجتماعية داخل المجتمع .

ثالثا : أساليب الفعل أو السلوك التى تسعى الأيديولوجيات نحو تحقيقها .

رابعا : مضمون الأيديولوجيا .

وبناء على المعيار الأول يمكن تصنيف الأيديولوجيات إلى ثلاثة أقسام وهى :

أ – الأيديولوجيات الموجهة إلى جماعات معينة داخل المجتمع ، مثل الطبقة أو المهنة ، وبهذا المعنى يمكن القول بوجود أيديولوجية معينة للطبقة العاملة وأيديولوجية معينة للأطباء أو المثقفين ... ألخ .

ب – الأيديولوجية الموجهة إلى المجتمع ككل أو التى تعبر عن تطلعات أبنائه جميعا ،

مثل أيديولوجية القومية أو الوحدة الوطنية .

ج - الأيديولوجية الموجهة إلى جماعات تتجاوز حدود المجتمع الواحد ، أو على المستوى العالمى ، مثل الأيديولوجية المزعومة لماركس التى وجهت نداء إلى عمال العالم ككل كى يتحدوا أو أيديولوجية الطبقة الكادحة على مستوى العالم كله .وبناء على المعيار الثانى يمكن القول بأن الأيديولوجية تركز عادة على القوة الإجتماعية أو ترتبط بها . سياسى . ومن هذا المنظور٣٣وبناء على هذا فإنه يكون للأيديولوجية فى العادة جانب يمكن لنا أن نصنف الأيديولوجية إلى ثلاثة أقسام أساسية وهى .

أ - الأيديولوجية التي تعبر عن وجهات نظر الجماعة المستحوزة على القوة ، مثل أيديولوجية الطبقة المسيطرة ، أو أيديولوجية التكنوقراط أو الفنيين الممارسين للسلطة داخل المجتمع .

ب - الأيديولوجية التى تعكس وجهات نظر الجماعات التى تسعى نحو تملك زمام القوة داخل المجتمع ، مثل أحزاب الأقلية أو المعارضة .

ج - الأيديولوجية التى تعبر عن وجهة نظر الجماعات التى تسعى للتأثير على الجماعة الممارسة للقوة ، دون أن تسعى لتملك زمام القوة داخل المجتمع ، مثل أيديولوجية جماعات الضغط Pressure groups فى المجتمعات الحديثة .

ويمكن أن نصنف الأيديولوجيات طبقا للمعيار الثالث والذى يتعلق بأساليب الفعل ، أو الإجراءات التى تريد تحقيقها ، إلى قسمين أساسيين وهما :-

أ - الآيديولوجية الإصلاحية Reformist ، وهى التى تسعى إلى تغيير الموقف من خلال خطة تدريجية فى الإصلاح والتحول الإجتماعى ، وعن طريق الأساليب القانونية .

ب - الآيديولوجية الثورية Revolutionary ، وهى التى تحاول تحقيق التغيرات المقصودة بالعنف والأساليب غير التقليدية أو غير المشروعة فى أطار النظام القائم .

وأخيراً يمكن تصنيف الأيديولوجيات على حسب معيار المضمون إلى أربعة أقسام وهى :

أ - الآيديولوجية الرجعية Reactionary ، وهى الأيديولوجية التى تقترح العودة إلى أساليب الماضى لعلاج بعض المشكلات .

ب - الآيديولوجية المحافظة Conservative ، وهى تلك التى تحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة دون تغيير .

ج - **الايديولوجية التقدمية** Progressive ، أو اللبرالية ، وهى تلك تنادى بضرورة التخلى عن بعض التقاليد من أجل احداث بعض التغيرات الجوهرية .

د - **الايديولوجية الراديكاليه** Radical ، وهى التى تنادى بضرورة أحداث تحولات جذرية فى النظام القائم ، من أجل خلق نظام ومواقف جديدة .

ويمكن كذلك أن نصنف الأيديولوجيات على حسب هذا المعيار الرابع إلى قسمين أساسيين وهما : (١٧)

ا - **ايديولوجية اليسار** Leftist ideology ، ويذهب « جاى روشر » G. Rocher إلى أنه غالباً ما يطلق هذا التعبير على المذهب الماركسى أو المذاهب الإشتراكية أو المذاهب ذات الإتجاهات الإشتراكية كما تطلق أحياناً على بعض المذاهب الديموقراطية .

ب - **الايديولوجية اليمنية** Rightist ideology . ويذهب « روشر » إلى أنها غالباً ماتطلق على التيارات التقليدية ذات الطابع الرجعى أو المحافظ .والواقع أن مصطلحى يسارى ويمينى تتضمن بعض الغموض والنسبية ، ولا تدل بشكل قطعى على إتجاه بعينه ، ولعل هذا هو ما أدى الى ظهور بعض التعبيرات مثل اليمين المتطرف واليسار المتطرف واليمين واليسار والوسط . . .إلخ . وهذه الاصطلاحات لا تخلو كذلك من النسبية والغموض أو عدم الوضوح .

خصائص الايديولوجيات :

وإذا ما حاولنا أن نوضح الخصائص الأساسية للأيديولوجيا من منظور علم الإجتماع ، والتى تجعل منها مؤثراً قوياً ، فإننا نستطيع أن نوجز هذه الخصائص فيما يلى :(١٨)

أولا: العقلانية Rationality : فالأيديولوجيا بحكم التعريف السابق هى نظام من الأفكار والأحكام المعلنة من جانب طبقة أو مهنة أو دولة . . . وهى لهذا تحاول أن تلبس ثوب العقلانية أو المنطقية ، أو العلمية فى بعض الاحيان ، وتحاول الايديولوجيا بإستمرار أن تقدم تفسيراً للواقع المعقد ، وغالباً ما تحاول أن يتخذ هذا التفسير طابع المنطقية والاتساق .

ثانيا: التوعية Enlightening . فنظام الافكار والاحكام يحاول مساعدة المؤمنين بها علي فهم واقعهم وتفسيره بطريقة معينة . فالايديولوجيا تحاول أن توضح على سبيل المثال من الذى يستغل الفرد ولماذا ؟ كما توضح سبب تفوق الرجل الأبيض ، أو سبب

حتمية قيام الثورة .

ثالثا: خدمة مصالح معينة : فالأيديولوجيا ليست أمراً مجرداً منفصلا عن الواقع ، لأنها تشير إلى المصالح المباشرة للفرد والجماعة . فالأيديولوجيا توجه دائماً إلى جماعات المصلحة . فقد توجه أيديولوجية معينة الى إولئك الذين يحاولون الإحتفاظ بمصالحهم القائمة لتبرير الوضع القائم ، وقد توجه أيديولوجية اخرى ألى أولئك الراغبين فى تغيير أوضاعهم سعياً وراء تحقيق مصالح خاصة .

رابعا: إستغلال الحالات السيكولوجية او الإنفعالية القوية ، سواء الظاهرة أو الكامنة وترتبط هذه الخاصية بالسابقة فالايديولوجيا ترتبط بالمصالح الخاصة ، وبالتالى بجوانب ترتبط بسيكولوجية الفرد . وعندما توجه الايديولوجيا الى فرد او جماعة معينة تحاول ان تستغل بعض المواقف النفسية المعينة لديه . وهناك اساسيان لهذه المواقف . النوع الاول حالات القلق والتوتر والخوف . وهذه الحالات تخلق فى الغالب او تتلائم مع الايديولوجية المحافظة او الرجعية ، اما النوع الثانى فهو حالات العدوان النجم عن احباطات كثيرة و متعاقبة . وهذه الحالات يكون العدوان منصبا على العدو او على كبش الفداء . وهذه الحالات تخلق فى الغالب او تتلائم مع الايديولوجيات الاصلاحية او الثورية .

خامسا: دفع الجماعة إلى اسلوب معين للفعل : فالأيديولوجيا تسعى نحو إشباع المتطلبات السيكولوجية للجماعة ، من خلال نمذج معين ويحقق أهداف أولئك الذين يعانون من الإحباط والإتجاهات العدوانية القوية . وهذا يعنى أن الأيديولوجيا توجه بإستمرار إلى جماعة لا إلى فرد ، ويحاول أن ترسم لأعضائها طريقة معينة فى السلوك . ويمكن لهذه الجماعة أن تكون طبقة معينة أو مهنة أو حزباً سياسياً أو أمة بأسرها (كالقومية) أو حركة إجتماعية ... إلخ . وتحاول الأيديولوجيا تنمية الشعور بالقوة والفاعلية عند الفرد ، من خلال ربطه عضوياً بجماعة أو بمجتمع يؤمن بنفس الأفكر والأحكام وأساليب العمل والأهداف .

سادسا : ترتبط الآيديولوجيا بمجموعة معينة من القيم أو الآهداف الرغوب فى تحقيقها . وهذا الإرتباط هو الذى يميز الأيديولوجيا عن العلم فالأيديولوجيا تتضمن أحكاماً قيمية معينة ، فهى تحاول أن تقدم ليس فقط تفسيرا للواقع ولكن تقييما له وحكما عليه .

سابعاً : الطابع الطوعى للايديولوجية : فمن شأن الأيديولوجيات أن تحاول إجتذاب الناس أو أعضاء جماعات معينة إلى الإيمان بها طوعاً لاكرها . وهى تفعل ذلك من خلال بيان الأهداف ووسائل تحقيقها و تقديم تفسيرات مغلقة بطابع عقلى أو منطقى للواقع ، وعرض حلول واقعية قابلة للتحقيق أو فى صورة تجعل المستقبل يظن كذلك .

ثامناً : الأيديولوجيا كظاهرة نفسية إجتماعية Socio - Pschological Phinomi-non . ويتضح من كل الخصائص السابقة أنها ظاهرة سيكو إجتماعية فهى تهمنا فى علم الإجتماع من حيث ما تقدمه من محاولات لتفسير الواقع أو تبريره ، وما تطرحه من أحكام ، وما تتضمنه من قيم ورموز تدعمها . فنحن يهمنا دراسة هذه المتغيرات من حيث تأثيرها فى الجماعة التى توجه الأيديولوجية إليها . ومن هذا المنظور تعد الأيديولوجيا إحدى مكونات الثقافة أو إحدى عمدها الأساسية :

وقد أجرى العديد من الدراسات السوسيولوجية حول الأيديولوجيات ، تحت تأثير بعض الكتاب مثل « ماركس » و« كارل مانهايم » . وقد تمت أغلب هذه الدراسات من مدخل علم إجتماع المعرفة . كذلك فقد إحتلت قضية الأيديولوجيا أهمية كبرى فى دراسات العلوم السياسية والسيكولوجية . فهناك إرتباط قوى بين الأيديولوجيا وبين الظروف أو المواقف النفسية للجماعة خاصة -مواقف القلق أوالعدوان أو الشعور بالإستغلال أو الإحباط . وتحاول الأيديولوجيا التخفيف من هذه الحالات من خلال مساعدة الفرد على التوحد مع جماعات المصلحة ، ومع المبادىء الأيديولوجيا . وقد ظهرت محاولة لتطبيق التحليل النفسى على الأيديولوجيات Pschoanalysis of ide-ogies ولكنها محاولات قليلة لم يتضح نتائجها حتى الآن (١٩) .

الأيديولوجيات والتحول الصناعى :

وإذا ماحاولنا أن نستجلى العلاقة بين علم الإجتماع والأيديولوجيا فإنه يجدر بنا أن نشير إلى أن أصول علم الإجتماع والعلوم الإجتماعية فى أوربا تمتد إلى تلك الفترة التى تحطمت خلالها مقومات المجتمع الإقطاعى التقليدى أو إلى بداية ظهور الدولة الصناعية الحديثة . وقد إحتفظت المجتمع التقليدى فى ظل النظام الإقطاعى بنسق ثابت من العلاقات الإجتماعية ، وبمجموعة من المعتقدات المحورية على مدى فترة طويلة من الزمن تمتد إلى عدة قرون وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع الصناعى يعكس نموذجاً من الحراك الإجتماعى أو الدينامية الإجتماعية ، فى إطار بناء طبقى متغير ، وفى ظل حركة أفقية أو هجرات مستمرة من مكان معين للإقامة ألى مكان آخر . وفى مقابل المعتقدا ت الثابتة والمتحجرة التى سادت خلال المجتمع التقليدى القديم ، فإن المجتمع الصناعى الحديث قد أتاح الفرصة لظهور مجموعة كبيرة من الأفكار والمبادىء المتصارعة ، كما أتاح الفرصة لظهور التنظيمات الواسعة النطاق ، ولظهور نماذج فكرية وقيمية وسلوكية جديدة .

وقد أدى التحول الصناعى للمجتمع الأوربى إلى العديد من التغيرات والأزمات ، التى أدت بأعضاء المجتمع إلى الوقوع فى العديد من المواقف المتأزمة ، كما أدت إلى شيوع بعض الإضطراب والصراع داخل المجتمع ولكن هذه التغيرات لم تترك أثرها على أعضاء المجتمع بقدر متساو ، ولكن هذا الأثر اختلف باختلاف موقع كل فرد من علاقات الإنتاج وعلاقات القوةداخل المجتمع، وباختلاف قدرات كل فرد على التوافق مع المواقف المتغيرة ، وكانت النتيجة كما يشير إلى - « ريموندريس » R.E.Ries هى أن بعض أعضاء المجتمع لم يتعرضوا لمحنة التحول الإجتماعى بشكل كبير ، فى الوقت الذى عانى آخرون من هذه المحنة بشكل مفزع . وقد أكد العديد من مفكرى القرن الماضى على أهمية فهم دلالة هذه التغيرات الجذرية التى أصابت المجتمع الاوربى خلال فترة إنهيار المجتمع التقليدى والتحول إلى المجتمع الصناعى فى ضوء التطور التاريخى العام (٢٠) .

وعلى سبيل المثال فقد حاول فيلسوف الوضعية فى فرنسا « أوجيست كومت» فى بداية القرن التاسع عشر أن يعكس لنا هذا الموقف بقوله « أننا نجد أنفسنا نعيش فى مرحلة إضطراب بدون أية نظرة عامة إلى الماضى ، وبدون تقدير سليم للمستقبل ، وهما أمران لازمان من أجل فهم الأزمة والإضطراب الذى هو وليد التقدم العام الذى يتحقق . إننا نجد أنفسنا بعد نصف قرن من الإضطراب الوقتى نتذبذب بين البغض

العميق للنظم القديمة ، وبين الإندفاع الغامض تجاه نوع ما من إعادة التنظيم » . وكان رائد الوضعية فى فرنسا يبحث فى واقع الأمر عن الحس أو التوجيه التاريخى ، وعن وضع نهاية لمشكلة لا تعين المستقبل أو عدم القدرة على إستجلاء مستقبل التنظيم الإجتماعى ، كذلك فقد حاول أن يضع حداً لما كان يسود المجتمع الفرنسى من توترات ناجمة عن سوء التنظيم الإجتماعى . وقد وجد أن الحل الصحيح لهذه المشكلات ، يتمثل فى تبنى منهج العلوم الطبيعية عند دراسة المجتمع وتشخيص مشكلاته ، خاصة بعد أن ثبت نجاح هذا المنهج فى إكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الطبيعية . وقد كان « كومت » هو الذى صاغ مصطلح « علم الإجتماع » ليكون هذا العلم نظاماً معرفياً جديداً لدراسة الإنسان والمجتمع . وعلى هذا النظام العلمى الإجتماعى أن يتخلى تماما عن المداخل الثيولوجية والميتافيزيقية فى دراسة المجتمع ، وأن يستفيد من المنهج الوضعى القائم على أساس الملاحظة والتجربة والمقارنة .

ويمكن للباحث المدقق أن يلاحظ كيف أن برنامج « كومت » كان يتضمن جانبين متصارعين ، على الرغم من أنه كان يشعر أنهما متكاملان ، فقد كان هذا المفكر يسعى نحو إقامة برنامج للدراسة العلمية للمجتمع الإنسانى من ناحية ، وكان يحاول فى نفس الوقت أن يجعل هذا البرنامج نفسه هو أساس إعادة تنظيم المجتمع الإنسانى باكمله من ناحية أخرى. فعلم الإجتماع لايمدنا بأساسيات الدراسة الواقعية للانسان فحسب ، ولكنه يقدم كذلك أساليب تحرير المجتمع من الفوضى والتفكك السائدين داخله ويجب فى هذا الصدد أن نميز بين أمرين ، وهما الفائدة العلمية المحددة أو التطبيقية من ناحية ، والخلاص Salvation بالمعنى الفلسفى من ناحية أخرى . فكوننا نتوقع من العلم الذى يدرس المجتمع ، أن يقدم لنا نتائج تطبيقية ، أمر معين ، أما كوننا نتوقع ومنه أن يقدم لنا وسائل الخلاص ، فهذا أمر آخر .

ويمكن القول بأن هذا الخلط بين الموضوعات ، هو سمة مشتركة بين الفلسفات المتصارعة . فهو لايميز الفلسفة الوضعية Positivism فحسب . ولكنه يميز الفلسفة الماركسية Marxism كذلك . فمعيار صدق النظرية عند « ماركس » وأتباعه من أنصار الإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع هو مدى تأثيرها الإيجابى فى حياة الإنسان أو الجماهير . ومنذ سنوات قليلة مضت صدر كتاب « جورج لندبرج » G.Lundberg بعنوان « هل يستطيع العلم إنقاذنا ؟ » وعبر « لندبرج » فى هذا الكتاب عن إهتمامه بالمشكلات الإقتصادية والسياسية لعالمنا المعاصر ، كما كان مهتما بالإجابة على السؤال المطروح فى عنوان كتابه . وهو فى هذا كان مع الوضعية والماركسية من حيث محاولة

البحث عن الخلاص فى العلم ، وأذا كان «لندبرج» يمثل المدرسة السلوكية فى علم الإجتماع ، فإنه يمكننا القول بأن هناك إلتقاء بين الإتجاهات السلوكية والوضعية فى علم الإجتماع ، من حيث منطلقات البحث العلمى ، وإن كانت هناك إختلافات جذرية بينها من حيث المضمون والهدف كما سيتضح فيما بعد .

وكتب « لندبرج » فى نهاية كتابه المذكور يقول « إننا نطرح السؤال التالى أمام الذين متشككين فى قيمة العلوم الإجتماعية : ماهو البديل الذى تقترحونه من أجل تقديم حل أفضل ؟ وإذا لم نثق بالعلوم الإجتماعية ، فكيف يمكننا تحقيق الخلاص الإجتماعى Social Salvatian . وهذا يعنى أن « لندبرج » مثله مثل « كومت » قد ربط الخلاص بتقدم العلوم الإجتماعية وتحقيق الوعى الموضوعى . وهذا يؤكد الإلتقاء بين المنطلقات الأساسية لدراسة المجتمع عند أنصار السلوكية والوضعية والماركسية فى علم الإجتماع كما سبق أن أشرنا .

ويطلق بعض الباحثين مثل « ريمو ندريس » R. eries على هذا الإصرار على أن معلوماتنا عن المجتمع يجب أن تستخدم كأداة لأحداث التغير الإجتماعى ، مصطلح الأيديولوجية Ideology وترتكز قوة الأيديولوجي على قوة الإلتزام بأفكار أو بفلسفة إجتماعية محددة ومسبقة . وتمد الأيديولوجية معتنقها بتبرير معين للفلسفة أو الأفكار التى يؤمن بها ، كما تمده بإتجاهات محددة للفعل أوالنشاط . والأيديولوجيا هى مجموعة من التصورات أو الأفكار التى يؤمن بها الشخص . والتى تضفى إتجاها محددا على آرائه ، كما تؤثر على رؤيته للعالم الإجتماعى والإنسانى . وقد يكون الإتجاه الأيديولوجى للإنسان مستمداً من تجاربه الحياتية السابقة ؛ ولكنه يؤثر بلاشك على رؤيته المستقبلة للأمور ، وللأيديولوجيا - كما يذهب "ريس" وظيفة مماثلة إلى حد ما للإلتزام الدينى . فالإلتزام بأفكار معينة يمكن أن يحدث تحولات فى حياة الفرد ، ويمكن بالتالى أن يحدث تحولات فى حياة أولئك الذين يرتبطون به .

الأيديولوجيا ومشكلات المنهج فى علم الإجتماع :

وإذا كانت الأيديولوجيا تعنى الإلتزام بمجموعة من الأفكار والتصورات المسبقة ، فإن منهج العلم يقتضى عدم الإرتباط المسبق بتوجيهات أيديولوجية محددة ، أو يقتضى الإنفصال Detachment عن الأفكار المسبقة والتى من شأنها أن تؤثر على رؤية الإنسان للظاهرة موضع البحث . ولكن هذا لايعنى أنه لايوجد فى العلم أى نوع من العاطفة أو الإرتباط أو الإلتزام ، إذ كيف نفسر مايحدث للبعض من تكريس جهدهم

للبحث العلمى ؟ . ولكننا يجب أن نميز فى هذا الصدد بين الإلتزام الأيديولوجى والإلتزام العلمى . فالإلتزام العلمى هو فى جوهره التزام مهنى Vocational Gommitment بإتباع الأخلاق العلمية وأصول المنهج العلمى الموضوعى فى الإستقصاء والبحث ، وليس إلتزاماً مسبقاً بمضمون المعلومات التى سوف يسهم بها العالم أو الباحث فى تراكم المعرفة الإنسانية . وعلى الرغم من أن أى باحث علمى يعلم مسبقاً بعدم وجود ما يطلق عليه النهائية العلمية ، وأن ما يقدمه اليوم من معلومات أو نظريات تستغرق نشاطه خلال حياته بأكملها ، قد يحذف مستقبلاً من دائرة المعلومات العملية الصحيحة نتيجة لما قد تسفر عنه عنه الأبحاث المستقبلة من نتائج تكذبها ، فإن هذا لايبرر على الإطلاق تقديم آراء أو نظريات منحازة أوغير محققة علمياً .

ويشير « ريس » إلى أن الملتزم أيديولوجياً يؤمن بفكرة أو بمجموعة من الأفكار التى تتجاوز الحقيقة أو الواقع القائم بالفعل . وغالباً ما يكون هدفه هو إحداث تحولات فى الحياة أو فى الواقع الإجتماعى نفسه ، كذلك فإن معلوماته يكون لها معنى شخصى بالنسبة له ، قد لايتفق مع مايضيفه الآخرون من معنى عليها وقد يكون هذا المعنى مناقضاً لما يكشف عنه البحث العلمى المحايد فى الواقع الإجتماعى . وعلى العكس من ذلك تماماً فإننا نجد أن العالم يلتزم - لا بأفكار مسبقة - ولكن بتسجيل الواقع الإجتماعى الموضوعى من خلال الملاحظة والمقارنة والأبحاث الميدانية الواقعية فمعلوماته لا تتجاوز الواقع القائم ، ولكنها تستمد منه إمبيريقياً .

وكثيراً ما يقال بأنه يمكن دراسة الواقع الإجتماعى بأسلوب موضوعى ، وأنه يمكن أن يكون هناك نظام علمى لدراسة بناء المجتمع ونظمه وما يسوده من علاقات إجتماعية وقيم ومعتقدات والتزامات قيمية وأيديولوجية بين فئاته وطبقاته المختلفة ، بل وما يسوده من صراعات أيديولوجية وقيمية وأقتصادية وسياسية ... ، يمكن أن يتحقق ذلك إذا ما تخلى الباحث عن الإلتزام بأية أفكار أو توجيهات قيمية مسبقة . وإذا كان معتنق الأيديولوجية يبحث عن المعنى Meaning ، فإن الباحث العلمى يحاول الكشف عما هو قائم دون إضفاء معنى عليه فهو يحاول الكشف عن البناء الطبقى أو بناء الأدوار والمراكز وعن العمليات الإجتماعية والإقتصادية والسيكولوجية القائمة بالفعل ، كذلك يحاول الكشف عن الإرتباطات القائمة بين المتغيرات الإجتماعية . وهذا يعنى أنه بإستخدام المنهج العلمى لايتجاوز الباحث إطار ما هو قائم ولايتطرق إلى البحث عن المعنى . وعلى الرغم من أن البحث السوسيولوجى يمكن أن يسهم فى تحقيق بعض التحولات أو التغيرات الإجتماعية أو فى مجال التاريخ الإنسانى ، فإنه ليس من شأنه أن

يهدف فى ذاته إلى مثل هذه التحولات ولا إلى تحديدإتجاهاتها .

وكما يشير « وليم جراهام سمنر » فى دراسته عن العادات الشعبية ، فإن سلوك الناس داخل المجتمع ، يتضمن قبول مجموعة معينة من القواعد والمعانى ، بعضها يتسم بالقداسة ويقابل الخارج عليها بجزاءات شديدة . وهذه القواعد ليست مطروحة للمناقشة أو الجدل داخل المجتمع . ومن مهام علم الإجتماع أن يكشف لنا ليس فقط النماذج السلوكية للناس داخل الجماعة أو المجتمع ، وإنما عن طبيعة القيم والفلسفات الموجهة لهذا السلوك ، أو عن المعتقدات التى تكمن خلف كافة ملامح الحياة الإجتماعية بعلاقاتها ونماذجها السلوكية وعملياتها المختلفة كذلك . ولعل هذا هو ما يحتم على دارس المجتمع أن يعالج قضية القيم والأيديولوجيات ، معالجة علمية ، أو يعالجها على أنها حقائق واقعية ، أو مجموعة من العناصر التى يجب أن تؤخذ فى الإعتبار عند تحليل الواقع الإجتماعى لأية جماعة أو مجتمع .

ويؤكد « ماكس فيبر » M - Weber فى كتاباته الأخيرة على تحول العلم إلى مهنة تتضمن مجموعة من الفروع أو النظم المتخصصة ، والتى تسعى نحو تحقيق التوضيح والتفسير وفهم الحقائق المترابطة (٢١) . ويشير «فيبر» إلى أن العالم ليس منحة من السماء ولا يأتى من خلال الوحى والإلهام والتأمل ، ولكنه يظهر نتيجة جهد موضوعى يعتمد على الأساليب الموضوعة الرامية نحو الفهم والتفسير . وهذا يعنى فى نظره أنه ليس فى حوزة العلم أن يدلنا على معنى الحياة أو على كيفية الحياة ، أو على مايجب علينا فعله . فالعلم يقدم لنا مجموعة من الحقائق كما تكشف عنها الدراسات المختلفة ثم يترك لنا حرية الإختيار بين البدائل بعد أن يوضح لنا عواقب كل إختيار . وقد أكد « جون ماينارديكينز » . J M . Keynes هذا الإتجاه ، حيث أوضح على علماء الإقتصاد أن يوضحوا عواقب إتخاذ القرارات المختلفة ، ولكنهم لايشيرون بضرورة إتباع سياسة معينة ، لأن هذا الأمر متروك للمسئولين عن التوجيه السياسى داخل المجتمع (٢٢) .

الإتجاه الواقعى فى الدراسة السوسيولوجية (ريموندريس)

ويشير « ريموندريس » R-E- Ries إلى أن علم الإجتماع فى الغرب قد تحول الآن إلى الإتجاه الواقعى أو الأمبيريقى الرشيد أو العقلى . ومن مهام علم الإجتماع فى مجتمعات الغرب تقديم بيانات موضوعية عن المجتمع فى صورة معدلات الطلاق أو معدلات النمو الإقتصادى والإجتماعى ، أو إتجاهات الرأى العام ... الخ . ولهذا فإن

علماء الإجتماع يسهمون فى تحقيق الوضوح الفكرى لدى المسئولين عندما يختارون الأهداف أو عندما يقارنون بين البدائل المطروحة . وهذا يعنى أن علماء الإجتماع يساعدون رجال الحكم والمسئولين عن المجتمع ، على إتخاذ قرارتهم ، من خلال ما يكشفون عنه من نتائج تسهم فى الفهم الموضوعى للمجتمع ولنتائج السير فى إتجاه معين أو فى آخر . ويذهب « ريس » إلى أن المشتغلين بعلم الإجتماع أو بالعلوم الإجتماعية - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - قد تخلو تماماً عن التوجيهات الأيديولوجية أو على حد قوله - قد إنفصلوا عن الأيديولوجيا . وهو يدلل على صحة هذا الرأى بأن أغلب مفكرى هذه الحقبة لم يعودوا يهتمون بالبحث عن المعنى . وهذا يعنى فى نظره أن العلم الإجتماعى بعد الحرب العالمية الثانية - فى الغرب - قد تجاوز الأيديولوجيات أوتحرك بعيد عنها (٢٣) ويفرق « ريس » بين البحث العلمى والموضوعى ، وبين إستخدام نتائج هذا البحث فى خدمة السياسة . فالعلوم الإجتماعية فى نظره لاتستطيع أن تقدم لنا حلولاً لمشكلات الجريمة أو الجناح أو الفقر أو التفكك ، ولكنها قادرة على أن تزودنا بالفهم الموضوعى لتلك المشكلات ، كما يمكن أن نشير إلى وسائل الحل وتكاليف كل منها .

ويعود « ريس » إلى القول بأن العلوم الإجتماعية الموضوعية لم تعد تكفى الإنسان المعاصر ، لأنه يسعى دائما إلى الحل وإلى التوجيه القادر على تخليصه من مشكلاته سواء المادية أو السيكولوجية أو الإجتماعية . وهذا يعنى أنه على هذه العلوم أن تسهم ليس فى تحقيق الفهم العلمى فحسب ولكن فى إستجلاء معنى الحياة وتقديم التوجيهات بصددها . وهذا هو ما دعى « رايت ملز » بعد أكثر من قرن ونصف من « كومت » إلى أن يؤكد حاجة الإنسان العناصر إلى القيم القادرة على إثراء حياته . فالناس فى حاجة إلى فهم عالمهم مفهم معنى وجودهم ، وإلى معرفة سبيل الخلاص من أزماتهم ومشكلاتهم (٢٤) وهذا يعنى أن نفس المشكلة التى كانت تلح على تفكير «كومت » عادت بعد أكثر من مائة سنة لتلح على تفكير « ملز » Mills وهى مشكلة الشعور بسوء التوجيه

▪ Sense- of disorientation

ويتساءل « ريس » عما يمكن للعلوم الإجتماعية أن تقدمه للإنسان ، فى عصر يسعى فيه نحو المعنى والتوجيه ، ويجيب بأن مايمكن للعلوم الإجتماعية أن تقدمه هو الوعى والفهم الموضوعى للواقع . فهذه العلوم قادرة على أن تمد الإنسان بالفهم الموضوعى للقيم التى يسعى نحو تحقيقها ، والمعانى التى حاول الإنسان الوصول إليها ، وبالأدوار التى يلعبها وبالقوى الإجتماعية التى تسير المجتمع .

ويؤكد « ريس » أن العلوم الإجتماعية قادرة على أن تحرر الإنسان من سلطة الأيديولوجيات أو التوجيهات الفلسفية والقيمية العمياء ، وأن تخلصه من العبودية وأن تمده بالفهم الموضوعى لقيمه وأفكاره وفلسفاته وأهدافه (٢٥) . فهل تحقق هذا الذى تصوره « ريموندريس » ؟ وهل تجاوز علم الإجتماع مرحلة التأثر بالأيديولوجيات كما تصورها هذا المفكر ؟ وهل تحقق الطابع العلمى لهذا النظام المعرفى الذى يطلق عليه علم الإجتماع ؟

علم الإجتماع وقضية الصياغة النظامية للعلم

(رنهارد بندكس - وروبرت ميرتون)

لقد تعددت الإجابة على هذه الأسئلة . فعلى العكس من « فيبر » و « ريس » وغيرهما اللذان يؤكدا تحول علم الإجتماع إلى مهنة وإلى إتجاهه نحو الموضوعية والتحرر من القيم ، نجد « رنهارد بندكس » R . Bendix يتبنى رأياً مضاداً فى دراسة له بعنوان « علم الإجتماع والأيديولوجيا » (٢٦) . ويلخص لنا « ميرتون » أهم الملاحظات التى أبداها « بندكس » فى مقالته المذكورة فيما يلى :-

أولا : لا يوجد هناك إتفاق حول قيمة إسهامات علم الإجتماع بالنسبة للإنسان والمجتمع ، بعكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية والبيولوجية التى يوجد إتفاق تام حول قيمتها العلمية والتطبيقية فى حياة البشر . وهذا هو ما يدعو فى نظره إلى المزيد من التركيز على ربط العلم بالمجتمع أو على تنمية الجوانب التطبيقية من علم الإجتماع .

ثانيا : أنه على الرغم من أن المشتغلين بالعلوم الطبيعية أو البيولوجية يواجهون مشكلات تتعلق بتحديد مسار علمهم وبتقويمه وربطه بالمجتمع ، إلا إنهم قادرون على تحقيق قدر كبير من الموضوعية والحيدة العملية ، بعكس الحال بالنسبة لعلماء الإجتماع الذين يهتمون بدراسة موضوعات ترتبط بالقيم والأيديولوجيات والإلتزامات السياسية ... الخ ، مما يعرض الدراسات فى هذا المجال لخطر الإنحياز .

ثالثا : أن البناء الإجتماعى أو التنظيمى لعلم الإجتماع ، طرأ عليه تغير شأنه فى ذلك شأن كل العلوم ، وقد نشأ هذا التغير من تغير مسار التمويل والمخصصات المالية . فقد صار تمويل البحوث والدراسات السوسيولوجية فى يد المؤسسات الإقتصادية الكبرى والأجهزة الحكومية . وهذا مايجعل هذه المؤسسات والأجهزة تتحكم فى تحديد نوعية الأبحاث وإتجاهها وفى مجال التفسير وإستخلاص النتائج . وهكذا إنتقل مركز التوجيه من الجماعات وهيئات البحث العلمى ألى هذه المؤسسات والأجهزة . وهذه

النقطة - جنباً إلى جنب مع النقطتين السابقتين - تثير بجلاء قضية الموضوعية والإنحياز فى علم الإجتماع . وهذا هو ما أدى بالبعض إلى إطلاق بعض التعبيرات مثل علم الإجتماع المنحاز Partisan Sociology ، الأمر الذى يؤدى إلى تحول علم الإجتماع إلى أيديولوجية .

ويذهب « روبرت ميرتون » R.merton إلى أن الإجابة على هذه التساؤلات تدخل فى ميدان علم إجتماع العلم أو فى مجال عملية الصياغة النظامية للعلم ويتفق « ميرتون » مع « بندكس » أنه لايوجد إتفاق حول العديد من قضايا علم الإجتماع على عكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية أو البيولوجية . فليس هناك إتفاق حول الأهمية النسبية للمشكلات أو حول ما ينبغى دراسته والتركيز عليه ، كما لا يوجد إتفاق كامل بين الباحثين حول المناهج أو الأساليب المناسبة للدراسة أو كيفية البحث . يضاف إلى هذا أنه لايوجد إتفاق حول المكانة المعرفية أو العلمية لنتائج الدراسات . أو حول النظرية أو النظريات المناسبة القادرة على توجيه الأبحاث الواقعية ، أو التى يمكن فى ضوئها تفسير نتائج هذه الأبحاث ويذهب "ميرتون" إلى أنه إذا كان علم الإجتماع يعانى من مشكلة عدم الإتفاق الكامل بين الباحثين حول هذه القضايا ، فلاشك أن كافة العلوم الأخرى بما فى ذلك العلوم الطبيعية وعلوم الحياة ، تعانى كذلك من نفس المشكلة ، ويكمن الخلاف بينهما فى هذا الصدد فى الدرجة ، بمعنى أن هناك قدراً من الإتفاق فى مجال العلوم الطبيعية والحيوية بالمقارنة بعلم الإجتماع (٢٧) .

ويؤدى الإختلاف الكبير بين علماء الإجتماع حول المعايير والمفاهيم إلى إصابة الباحثين فى هذا الميدان بحيرة شديدة أو بنوع من اللاتثبت حول دورهم كعلماء وحول ما يختارونه للدراسة وكيفية الدراسة ، وحول معيار الكفاءة الذى يمكن أن يقاس به إنتاجهم . وفى ظل غياب مثل هذا المعيار فإن علماء الإجتماع يميلون إلى تكوين جماعات أومدارس متعددة يتشابه أعضاء كل منها فى الرأى والإتجاه والنظرة إلى الواقع الإجتماعى وتفسيره . كذلك فإن غياب المحكمات الموضوعية للحكم على النظريات ونتائج الأبحاث السوسيولوجية ، يؤدى بالمناقشات العلمية إلى أن تتخذ طابع الجدل بين العلماء . وفى هذه الحالة يحرص كل فريق على أن ينتصر لآرائه فحسب ، الأمر الذى يؤدى إلى الإنحياز والتعصب وإنتقاء الطابع العلمى . ويؤكد «رنهارد بندكس» أن علم إجتماع العلم لم يحقق السياق الإجتماعى للنظريات العلمية ، خاصة وأن هذا السياق والإطار الحضارى هو الذى يشكل تفكير المشتغلين بالعلم خاصة علم الإجتماع (٢٨) .

ويقدم « روبرت ميرتون » العديد من أوجه النقد التى عادة ما توجه إلى علم

الإجتماع مثل عدم دقة الضبط المنهجي وخطورة النزعة الذاتية والإنحياز العلمي ، وعدم وجود إتفاق بين جمهرة المشتغلين بعلم الإجتماع حول معايير الصدق والأهمية في مجال الأبحاث السوسيولوجية ، وعدم ظهور أفكار جديدة أو قضايا محققة علميا تتسم بالجدة والصدق والأصالة . يضاف إلى هذا أن النظرية السوسيولوجية عادة ماتتضمن العديد من الجوانب الإنسانية الفارغة المضمون وعادة ماتعرض في صفحات مطولة ، ولكنها لاتضيف جديداً أو تتضمن قضايا محققة . وهذا يعنى أنها تتضمن الكثير من اللغو ولاتحقق الشروط الواجب توافرها في النظرية العملية التي عادة ما تكون مختصرة وتوجز مجموعة كبيرة من المعلومات في قضايا قليلة ، وتعرض في صورة منطقية معينة ... إلخ ، ولكن « ميرتون » بعد أن يعرض العديد من أوجه النقد الموجهة إلى النظرية السوسيولوجية وإلى علم الإجتماع حالياً ، فإنه يؤكد أنها توجه كذلك إلى بعض العلوم الأخرى ولكن بدرجات مختلفة . ويشير هذا العالم إلى أن هذه المشاكل و غيرها تواجه كل العلوم ، خاصة في مراحلها الاولى او خلال مرحلة الصياغة النظامية للعمل -Insti tutionalization of science. و هناك الكثير من العلوم التي تعاني من نفس المشكلات نتيجة لوقوعها في نفس المرحلة من الصياغة النظامية للعلم . ويعطينا مثالاً على ذلك بعلم النفس وبالتحديد مجال التعلم . فكما أن هناك الكثير من النظريات المتصارعة و غير المتفق عليها في علم الاجتماع ، فإن هناك العديد من النظريات المتصارعة وغير المتفق عليها في مجال التعلم ، فهناك نظريات « ثورنديك » -Thorn dike » (الإرتباطية) ونظرية « جاثرل » Guthrle (الشرطية) والنظرية السلوكية « لهل » Hull والنظرية الكلية « لكوفكا » و « كوهلر » ونظرية المجال « لكيرت ليفين » ونظرية الديناميات النفسية « لفرويد » بتفريعاتها المختلفة ... الخ .

ويلخص « ميرتون » إلى أن العلوم تختلف بينها فيما يتعلق بعملية الصياغة النظامية أو من حيث إكتمال البناء العلمي ، فهناك بعض العلوم يمتد تاريخها الى أكثر من ثلاثة قرون مثل علوم الطبيعة والكيمياء ، في حين ان هناك علوماً لا يرجع تاريخها إلى أكثر من قرن ونصف مثل علم الإجتماع ، ويذهب « ميرتون » إلى أننا لو رجعنا إلى بداية إكتساب علوم الطبيعة معاييرها العلمية – منذ ما يقرب من ٣٠٠ سنة . فإننا سوف نجد أنها عانت من مشكلات مماثلة لتلك التي يعاني منها علم الاجتماع حالياً (٢٩) (فقد إتسمت تلك الفترة بالعديد من الخلافات و الجدل حول قضايا ومعايير الصدق في علم الطبيعة كما يشير الى ذلك « كوهين » I.B.Cohen ومؤرخو العلم . وقد استغرق الامر زمناً طويلاً حتى تحقق الاتفاق بين المشتغلين بالعلوم الطبيعية ، حول

المفاهيم والمعايير الأساسية فى تلك العلوم . وهذا هو ما جعل « ميرتون » لا يتفق مع « بندكس » حول رأيه المطروح بصدد علم الإجتماع . فعدم الإتفاق بين العلماء حول المفاهيم والمعايير والأسس النظرية والمنهج ، مسألة لا ترتبط بموضوع الدراسة فى علم الإجتماع أو بجوهر المشكلات التى يناقشها ذلك العلم ، وإنما ترجع إلى طبيعة المرحلة التطورية للعلم ذاته . فهو لم يتجاوز بعد مرحلة الصياغة النظامية كعلم . ولا يجب أن يقلقنا ما هو قائم اليوم من خلاف أو عدم إتفاق بين الباحثين فى علم الاجتماع فسوف يصحح هذا العلم مسيرته تلقائياً مع تراكم المعرفة المحققة علمياً ومع تزايد معرفتنا بالواقع الاجتماعى لدول العالم ومع تزايد الابحاث الميدانية القادرة على تزويدنا بالأساس الأول لأى علم . وهذا يعنى أن ما يطلق عليه « بوبر » K.Pooper «ميكانيزمات التصحيح الذاتى للعلم كمشروع اجتماعى » Self corrective mecha-nisms of science as a social entreprissof سوف تعمل و تؤتى ثمارها داخل علم الاجتماع تلقائياً ، مما سوف يوسع من دائرة الإتفاق حول المعايير والمفاهيم بين العلماء . ويجب علينا الا ننسى إحدى الحقائق الأساسية التى يجب على علماء الاجتماع أن يعوها جيداً . فليس هناك نهائية علمية ، كما أن المنهج العلمى هو فى جوهره منهج التكذيب . وهذا يعنى أن ما سوف يتوصل إليه العلماء و الباحثين فى مجال المجتمع ، ربما يتغير فى المستقبل بناء على نتائج أبحاث أخرى تؤدى إلى نتائج مناقضة . وهذا هو قدر أى باحث على حد تعبير « ماكس فيبر » فى مقالة له عن العلم كمهنة .(٣٠) ويذهب ميرتون إلى أن تقبل هذه الحقيقة أو هذا القدر العلمى ، يكون أيسر بالنسبة للعلماء كلما تقدم العلم فى مجال صياغته النظامية . ولعل هذا هو ما يفسر لنا تمسك كل باحث فى مجال علم الاجتماع بآرائه و بنظرية معينة ، حتى بعد ظهور ما يكذبها . وهذا ما يحول النظرية أو الفكرة إلى أيديولوجية معوقة لتقدم العلم ذاته . وهنا تكمن الخطورة والتى تتمثل فى إنعدام الروح العلمية فى المناقشة والبحث الموضوعى .

ويناقش « ميرتون » قضية نسبية الوقائع الاجتماعية . فهو يذهب إلى أن هذه الحقيقة لا تحول دون قيام علم لدراسة المجتمع ، أو دون تطبيق المنهج العلمى المنهج العلمى فى الدراسة فأى علم يجب أن يكون لديه مجموعة من المعايير المتفق عليها بين العلماء مقدماً . وبناء على هذه المعايير فإنه يمكن إجراء الأبحاث وتقييمها . وإذا مافشل العلماء فى الإتفاق على مثل هذه المعايير ، فإنه لن يكون هناك علم . ويؤكد « ميرتون » أن علم الإجتماع لم يصل إلى مرحلة الإختلاف الكلى أو الشك المطلق حول معايير الحكم على الدراسات والأبحاث المطروحة والتى تجرى فى إطاره . ويجب أن نميز فى هذا

الصدد بين نسبية الظواهر المدروسة ، وبين الإتفاق حول معايير تقييم الصدق والكفاءة بالنسبة للأبحاث الواقعية . ويشير « ميرتون » إلى أن الزعم بعدم وجود أى إتفاق بين علماء الإجتماع حول معايير الصدق العلمى ، ينجم عن إدراك خاطىء أو عن سوء فهم . فهناك فى رأى « ميرتون » إتفاق معرفى بين العلماء ، وإن كان هناك إختلاف قيمى Cognitive agreement and value disagreement ويعطينا مثالاً على الإتفاق القائم بين العلماء حول بعض الجوانب المعرفية ، وهو ما يذهب إليه « ماركس » من أن الحراك الإجتماعى الصاعد داخل المجتمع الرأسمالى ، يدعم المجتمع الرأسمالى ذاته ، ويمكن النظام من تجديد قواه وتجنيد مدافعين عنه من بين أبناء الطبقات الوسطى والدنيا . وإذا كان « ماركس » يقيم هذه الواقعة بأنها مناورة أو محاولة من صانعى السياسة داخل المجتمع الرأسمالى ، لدعم النظام والحفاظ على بناء القوة القائم فى المجتمع الرأسمالى ، فإن هذه القضية (بعيداً عن تقييم ماركس) أصبحت موضع إتفاق ، حتى من جانب أولئك الذين يعارضون الماركسية مثل « سمبارت » Sombart و « باريتو » Pareto فسمبارت يذهب إلى أن تزايد أن حجم التنقل الأفقى الصاعد كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية - إستطاع أن يحل محل الصراع الطبقى وأن يخفف من حدته هناك (٣١) . كذلك فإن « باريتو » وهو من أشد المعارضين للماركسية ، يتفق مع قضية تزايد الحراك الصاعد فى المجتمعات الرأسمالية ، وأن كان يختلف مع تقييم « ماركس » لها . كذلك فإن هناك إتفاقاً متزايداً بين علماءالإجتماع حول أساليب البحث الواقعى ، وحول كيفية إختيار الفروض والنظريات السوسيولوجية . وعلى سبيل المثال فإن هناك إتفاقاً متزايداً بين المشتغلين بعلم الإجتماع حول ضرورة إختيار القضية الماركسية السابقة ، من خلال طرح بعض التساؤلات التالية . إلى أى مدى يتوحد أولئك الأفراد الصاعدون على سلم التدرج الإجتماعى الطبقى ، مع أبناء الطبقة الإجتماعية الجديدة التى ينتقلون إليها ؟ وماهى الظروف التى تجعلهم يحتفظون بولائهم للطبقة القديمة التى إنسلخوا منها ؟ ومتى تؤدى هذه العملية إلى دعم بناء القوة القائم ؟ ومتى تؤدى إلى تغيير أساس الإنقسام والصراع الطبقى (٣٣) ؟ ويمكننا أن نضيف إلى ما ذكره « ميرتون » أن هناك إتفاقاً نامياً بين المشتغلين بعلم الإجتماع حول بعض القضايا المعرفية مثل التساند الوظيفى بين مكونات البناء الإجتماعى ، وحول الأساليب المنهجية العامة للدراسة الواقعية . كما أن هناك إتفاقا حول أهم المتغيرات الإجتماعية التى ترتبط بالتصنيع فى مختلف ملامح الحياة الإجتماعية ، حول أثر التحديث الإجتماعى على البناء الإجتماعى والثقافى للمجتمعات التقليدية ... الخ .

والنقطة الأساسية التى يركز عليها « ميرتون » هنا هى أن الإختلاف القيمى بين الباحثين ، يطمس حقيقة قائمة وهى وجود إتفاق بينهم حول بعض الجوانب المعرفية المعينة ، وحول بعض الأساليب المنهجية للدراسة وحول معايير الصدق فى البحث السوسيولوجى . ويذهب الباحث المذكور إلى أن المشكلة فى علم الإجتماع يجب الا تطرح على الوجه التالى : إما أن يكون هناك إتفاق كامل حول معايير الصدق وحول المفاهيم بين علماء الإجتماع ، وإما ألا يكون هناك علم إجتماع على الإطلاق فطرح القضية على هذا النحو ، يتضمن سوء فهم لطبيعة العلم ، إلى جانب أن الإتفاق الكامل أمر غير متحقق فى أى علم من العلوم . ومع ذلك فإن هناك جهوداً مبذولة لتقريب وجهات النظر المتعارضة بين العلماء تحقيقا للإتفاق المنشود .

وأخيراً يناقش « ميرتون » فى نهاية مقالته المذكورة ، ملاحظة « بندكس » الثالثة (والتى سبق أن أشرنا إليها فيما سبق) ، والتى تتمثل فى تزايد الإنحياز واللاموضوعية فى أبحاث علم الإجتماع ، خاصة بعد أن أصبح التمويل يصدر من مؤسسات وهيئات لها طابعها السياسى والإقتصادى المتميز . وهذا هو ما أدى إلى تغير البناء الإجتماعى لعلم الإجتماع Social structure of sociology فى رأى « بندكس » حيث إنتقل مركز الثقل فى تمويل علم الإجتماع من الجامعات إلى الهيئات الحكومية والأهلية . ويذكر « ميرتون » تعليقا على هذه الملاحظة أنه بالفعل زادت الإعتمادات المالية المخصصة للأبحاث السوسيولوجية من جانب الحكومة والمؤسسات الإقتصادية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذا التغير قد حدث فى نفس الوقت – وربما بصورة أكبر بالنسبة للعلوم الطبيعية والحيوية . ويؤكد « ميرتون » أن أهم نتائج هذا التغير فى مصادر تمويل العلوم ، هو تغير المعيار الأساسى للحكم على قيمة الأبحاث العلمية . فقد صار هذا المعيار هو مدى ما تقدمه الأبحاث من فائدة مباشرة وحل بعض المشكلات المطروحة ، خاصة بعد أن أصبح إجراء الابحاث مسألة مكلفة أو باهظة التكاليف . ولكن على الرغم من هذا التحول ، إلا أنه لم يمس فى نظر «ميرتون» الموضوعية أو التقاليد العلمية ، لأنه إذا كان حجم التمويل يحدد من قبل المسئولين عن المؤسسات الحكومية أو الإقتصادية ، إلا أن أساليب البحث وإتجاهاته مازالت فى يد المجتمع العلمى أو الأكاديمى كالجامعات وليس فى يد الحكومة أو هيئات التمويل .

ولكن « ميرتون » فى دفاعه عن موضوعيه علم الإجتماع وعن علميته ، تجاهل فى نظر « بندكس » مشكلة الإنحياز الأيديولوجى الذى لايؤثر على إختيار مجالات البحث فحسب ، ولكن أثره يمتد إلى إختيار موضوعات الدراسة وتفسير البيانات وأسلوب

تحليلها ويعترض « بندكس » على الرأى التطورى « لميرتون » حول مراحل سير كل علم ، ومؤدى هذا الرأى هو أن كل علم يبدأ فى شكل آراء متصارعة ثم يتخذ الطابع الجدلى ؛ ثم مايلبث العلماء أن يتفقوا حول معاييره والمفاهيم الأساسية فيه ثم ينتهى بأن يصبح علما مستقراً وهذا هو ما يطلق عليه « ميرتون » عملية الصياغة النظامية للعلم. ويستند إعتراض « بندكس » على هذا الرأى التطورى لمسيرة العلم إلى أنه ينطلق من إفتراضين أوليين ، الأول أن كافة المعلومات هى واحدة فى جوهرها ، بغض النظر عن مجال الدراسة ، والثانى أنها سوف تتبع تراكمها تطوراً متشابهاً . وهذا أمر غير صحيح ، فهذا الفرض ذاته لايستند إلى شواهد موضوعية وإنما يعتمد على أسس ايديولوجية (٣٣) . يضاف إلى هذا أن الأهداف النفعية للبحث كثيراً ما تؤثر على مسار البحث من حيث الفروض وتوجية الملاحظات وتفسير النتائج ... الخ .

ملاحظات ختامية :

وما يهمنا هنا هو أن نبرز الخلاف بين المشتغلين بعلم الاجتماع حول بعض القضايا مثل مدى علمية هذا الفرع من المعرفة ، وحول القدر الذى تلعبه القيم المسبقة للباحث فى تشكيل مسار بحثه ، وحول القدر المتوافر من الإتفاق حول معايير الصدق والأهمية التى يمكن أن تقاس بها الأبحاث السوسيولوجسة ، وحول أثر مصدر التمويل على مسار البحث . وكذلك فإن هناك إختلافاً بين الباحثين حول القيمة العلمية والنفعية للأبحاث السوسيولوجية فهل يمكن لنا الإكتفاء بقيمة الأبحاث السوسيولوجية كوسيلة لمواجهة بعض المشكلات ، على حساب القيمة العلمية التى تتمثل فى إختبار فروض أو نظريات معينة بإستخدام أساليب المنهج العلمى المعترف بها . والخروج بتعميمات محددة ؟ هذه التساؤلات وغيرها كانت ومازال محل خلاف بين الباحثين وسوف تظل قضايا خلافية ويمكن لنا إرجاع سبب الإختلاف حولها إلى عدة عوامل نوجز ها فيما يلى :

أولا : يتعلق بمجال الدراسة فى علم الإجتماع ، وهو مجال يختلف عن مجال الدراسة فى العلوم الطبيعية ، فالظواهر الإجتماعية تتسم بالنسبية والتاريخية الأمر الذى يجعل الضبط المنهجى فى دراستها والخروج بتعميمات بصددها أمر أكثر صعوبة بالمقارنة بدراسة الظواهر الطبيعية

ثانيا : حداثة العلم وعدم إكتمال صياغته النظامية كنظام معرفى مستقر

ثالثا : التوجيهات القيمية والأيديولوجية المؤثرة فى الأبحاث السوسيولوجية سواء على مستوى النظريات أوعلى مستوى الأبحاث الميدانية

ومايزال أمام علم الإجتماع شوطاً كبيراً حتى تكتمل صياغته النظامية كعلم . والخطوة الأولى فى رأينا ، هى توحيد المفاهيم المستخدمة فى هذا العلم على مستوى كل دولة على الأقل تمهيدا لتوحيدها بين المشتغلين بعلم الإجتماع على مستوى العالم كله . فهناك خلاف كبير بين العلماء بالنسبة لتحديد المصطلحات - كما تشير إلى ذلك « لوسى مير » فى مقالة لها بعنوان « لغة العلوم الإجتماعية » أما الخطوة الثانية فتتمثل فى أجراء دراسات مسحية عن كافة مجتمعات العالم يعقبها دراسات مقارنة موضوعية قادرة على كشف المتشابهات والإختلاف . ويجب هنا أن نشير إلى أننا يجب ألانتوقع أن يصل علماء الإجتماع إلى صياغة نظريات عملية مستكملة للشروط المنهجية والعلمية فى المدى القريب . ولكن هذا لايمنع من الإنتفاع بعلم الإجتماع وبالأساليب الفنية التى يقدمها لفهم المجتمع ولدراسته ، فى تشخيص بعض المشكلات الإجتماعية ورسم برامج التنمية والتحديث الحضارى للمجتمعات المتخلفة ومواجهة المشكلات الإجتماعية فى المجتمعات الأكثر تطوراً .

مراجع الفصل الرابع

(1) Raymont Aron : The opium of the intellectuals : London Secker nd Warburg 1957 - P.323 . a

(2) See : Peter L. Berger and Thomas Lucmann :.The Social Con- stuction of reality N . Y . Doubleday 1966. 133 - 115 .

(3) R . Bendix : Sociology and Ideology : in . E . Tiryakian : The nomenon of Sociology : A . C . C . N . Y . 1971 P . 174 .Phe

rati-(4) Guy Rocher: A general introduction to Sociology . A theo- cal perspective : Macmillan Co of Canada 1974 P . 393 .

(5) Ibid .

(6)K . Marx : German ideology R . Pascal,ed . London : Lawr - ence and Wiahart 1938 , Parts I and 3 .

(7)K . Marx : A contribution to the critique of Political economy' N.Y. International Liberary 1904 .

(8) G . Rocher : op . cit . P . 101 .

(9) Norman Birnbaum : The Sociological Study of ideology - 1904 - 1960 ; Atrend report and bibliography - Current Sociology I No,2 1962.

(10) C .Rocher : op . cit PP . 100 - 102 - See also . K . Marx : German ideology . P . 39 .

(11) G .Rocher :op . cit P .102

(12) K. Manhiem : Ideology and Utopia An introduction to the sociology of Knowledge . Trans From ths Cerman by Louis Wirth and Edward Edward Shils University of Chicago Piess 1948

(١٣) يمكن لمن يرغب فى دراسة تاريخ مفهوم الأيديولوجيا وتطوره الرجوع إلى كتاب (برنبوم) Birnbanm الذى سبق أن أشرنا إليه .

(١٤) فرناند ديموند مفكر فرنسى له مجموعة من الأعمال الهامة فى مجال دراسة الأيديولوجيا أهمها ما يلى .

" Notes sur L'analyse des ideologyies, " Recherches Sociograp - F .Dumond " Ideologie et Savoir وكذلك hiques 4 No . 2 1963 155 - 63 internation aux se Sociologie إنظر historique " Cahiers 43 - 60 - G . 35 (July - Decemher)1963 : Rocher :op cit .

(15) G .Rocher : op . cit p . 104 .

(16) G . Rocher : op . cit, p 401 .

(17) G . Rocher : p . 402 .

(18) G . Rocher : op . cit Pp, 394 - 397 .

(١٩) يمكن لمن يحاول دراسة هذا الموضوع أن يرجع لكتاب

Churles Hanly : A psychoanalysis of nationalistic sentiment in Nationalism in Canada - ed by Peter Russell : Toronto - Mc Graw Hill Co of Canada 1966 Pp . 303 - 319

(20) Raymond E . Ries : Social science and Idiology in Dennis H . Wrong and Horry L . Gracey : eds : Reading in introductory Sociology : Macmillan London P . 637 .

(21) Max Weber : Science as vocation;in : From Max Weber : essays in sociology (ed) and tran by H.H.Gerth and C.R.Mills N. Y. Oxford univ . Press 1946 P. 152

(22) R .E .Ries :op . cit : p . 640

(23) R .E .Ries .op . cit .p . 641

(24) C .R .Mills, Sociological immagination N .Y . Oxford Univ press 1959 - pp . 45

(25) R . E . Ries. op . cit p . 643

(26) R, Bendix : Sociology and ideology : in E, A . Tiryakian : The Phenomenon of Sociology : Appleton century crofts 1971 pp . 173 - 187

(27) Robert Merton The Precarious Foundations of detachment in Sociology : in E .Tiryakian : op , cit . pp . 188 -191

(29) R ,Merton : op . cit . p . 193

(30) Max Weber : Science as a voctionin Hans, Gerth and G . W , Mills (ed) From Max Weber : Essays in sociology : N . Y . Oxford University press 1946 p . 138

(31) R , Merton : op, cit p , 197

(32) Ibid

(33) R . Bendix : Comment : in E . A . Tiryakian (ed) op. cit pp . 200 - 201 .

الفصل الثانى

النظرية والنموذج فى علم الإجتماع

١- النموذج العلمى والنظرية العلمية

٢- النموذج التطورى

(أ) النظريات أحادية الإتجاه : الإتجاه الاثنولوجى - إتجاه فلسفة التاريخ - إتجاه الدارونية الإجتماعية - إتجاه بعض رواد علم الإجتماع .

(ب) نظرياتالتطور الدورى .

(ج) النظرية العامة فى التطور .

(د) نظريات التطور المتعدد الإتجاهات .

(هـ) مناقشة عامة .

٣- النموذج العضوى والوظيفى .

٤- نموذج التوازن مقابل نموذج الصراع .

٥- نموذج العلم الطبيعى .

٦- النماذج الإحصائية والرياضية .

٧- مناقشة عامة .

٨- مراجع الفصل الاول .

النموذج العلمى والنظرية العلمية :

يتبنى كل باحث فى علم الإجتماع تصوراً خاصاً عن الإنسان والمجتمع والتاريخ ، يؤثر على عدة جوانب هامة فى دراسته ، مثل تحديد أهدافه العملية ، وتحديد مجال دراسته ، وتحديد نموذج التفسير الذى يستخدمه . ويعد هذا الأمر شائعاً بالنسبة لأى علم من العلوم فعالم الطبيعة أو الكيمياء أو الفلك .. لابد وأن ينطلق فى دراساته النظرية والتطبيقة من نموذج علمى معين يسهم فى توضيح الطريق أمامه من حيث الإختيار والتفسير والفهم .

ويمكن لنموذج علمى واحد أن يكون منطلقاً لأكثر من نظرية . ومثال هذا أن النموذج الجرثومى فى علم الحياة هو المنطلق الأساسى لأكثر من نظرية ، تفسر كل منها مرضا معينا . فالرأى الذاهب إلى أن الجراثيم هى التى تسبب الأمراض ، يعد نموذجاً يمكن فى ضوئه تفسير أمراض التيفود والدرن و ... الخ . فهذا النموذج يعد فى هذه الحالة التصور العام الموجه للبحث . وكذلك الأمر فى علم الإجتماع فهناك بعض النماذج العامة ، والتى يعد كل منها منطلقاً لأكثر من نظرية . ومثال هذا أن النموذج التطورى فى تفسير حركة التغير الإجتماعى والتاريخى ، يعد منطلقاً لأكثر من نظرية طرحت فى هذا الصدد مثل نظرية التطور فى خط مستقيم ونظرية التغير الدائرى . ويمكن أن تصنف النظريات بطريقة أكثر تفصيلاً فنقول نظرية « كومت » و « فيكو » و « سبنسر » ...الخ .

وينبه علماء المناهج إلى خطورة الإلتزام المطلق بنموذج علمى معين أيا كان نوعه ومضمونه فى جميع الحالات أو فى كل الظروف . فذلك الإلتزام المطلق يمكن أن يكون أمراً مضللاً فى الكثير من الحالات ، أو على الأقل يكون عاملا معوقا عن التوصل إلى التفسير الصحيح . ومثال هذا أن النموذج الجرثومى يفشل فى تفسير بعض الأمراض النفسية الجسمية أو أمراض سوء التغذية وأمراض التسمم الكيميائى . ونفس الوضع ينطبق على النموذج التطورى . فإذا كان هذا النموذج الأخير صادقا بالنسبة لمجتمع بعينه ، فإن هذا لايعنى أنه يصدق بالضرورة على كافة المجتمعات الأخرى .

ويحدث عادة إستعارة النماذج بين العلوم المختلفة . ويظهر هذا بشكل واضح فى علم الإجتماع . فغالبية النماذج فى هذا العلم الأخير - إن لم يكن كلها - مستعارة من علوم أخرى . فالنماذج العضوية والوظيفية والبنائية مستعارة من علوم الأحياء .

والنموذج الميكانيكى مستعار من علم الطبيعة والنموذج الإحصائى مستعار من العلوم الرياضية وهكذا .

أما النظرية العلمية فهى عبارة عن مجموعة من القضايا العامة المصاغة بطريقة منطقية ، والتى تشير إلى مجموعة من الأفكار الواضحة فى الواقع العلمى . ويشير دارسوا المناهج إلى أن القضايا التى تكون النظرية العملية يجب أن تكون منسقة ومرتبة بشكل يسمح بأن تستمد منها التعميمات إستقرائياً ، وأن تكون هذه القضايا منتجة بمعنى أنها تقود الباحثين إلى المزيد من الملاحظات والتعميمات لتوسيع نطاق المعرفة .

وعادة ما يبدأ البحث فى أى علم من العلوم بقضية عامة هى الفرض المطلوب إختياره لبيان مدى صحته ، ويحاول الباحث تحقيق هذا الفرض بتصميم بحث تجريبى أو ميدانى يمكن من خلاله إختيار صحة عذا الفرض إعتماداً على الملاحظة والتجربةوالمقارنة .

ويشير بعض الباحثين إلى أن قاعدة البحث فى العلم هى الملاحظة العلمية المنظمة . ويعبر الباحثون عن كل ملاحظة مفردة بقضية تنص على أنه فى مكان وزمان معين ، وتحت شروط معينة وقعت هذه الظاهرة المعينة . وتعد مثل هذه القضايا ضرورة أساسية لأى علم ، ولكنها لاتكفى لاقامة العلم ، ذلك لأن الملاحظات المفردة يجب أن تتبع نظاما معينا حتى نتمكن من إجراء المقارنة لبيان أوجه الشبه والخلاف والتصنيف ، إلى جانب إخضاعها للمقارنات الإحصائية وصولا إلى التعميمات . وهكذا تكون هذه المعارف التى تصاغ فى شكل تعميمات أعلى فى مستواها من تلك التى تصاغ فى شكل قضايا مفردة .

ولكن هذ لايعنى أن التعميم هو أعلى درجات المعرفة ، لأن جهود العلماء العاملين فى نفس الميدان تؤدى إلى ظهور مجموعة من التعميمات تحتاج إلى إطار ينظمها ويحقق الترابط والتكامل بينها . وهكذا تظهر النظرية التى يعتبرها « تيماشيف » أعلى درجات المعرفة (١) .

ويشير علماء المناهج إلى خطورة الوقوف عند مرحلة النموذج العام وعدم بذل محاولة للتوصل إلى نظريات عملية قادرة على تفسير الظواهر تفسيراً علمياً محدداً كذلك فإنهم ينبهون إلى خطورة تمسك العلماء بنماذج معينة كما سبق أن أشرنا .

ولعل المشكلة الأساسية فى علم الاجتماع تتمثل فى الوقوع فى هذين المحظورين معا . فالفكر السوسيولوجى غالباً ما يتوقف لدى العالم عند تبنى نموذجاً

معيناً دون تجاوزه إلى بناء النظرية العلمية . كذلك فإن أغلب علماء الإجتماع يتوحدون بنموذج أو بآخر ، بطريقة تعوقهم عن رؤية الحقيقة ، حيث يحاولون بإستمرار البحث عما يؤيد هذا النموذج ، وهكذا يتحول النموذج لديهم عن كونه مجرد مشروع نظرى مؤقت ، ليصبح أيديولوجية تحجب عن صاحبها الرؤية الموضوعية للواقع (٢) .

وتبرز هذه المشكلة بصورة واضحة فى علم الإجتماع ، لأن النماذج السوسيولوجية عادة ماتتضمن مجموعة من المفاهيم والتصورات الأخلاقية والسياسية والسيكولوجية التى لاتتوافر فى حالة النماذج العلمية فى العلوم الطبيعية ، يضاف إلى هذا أن الباحث السوسيولوجى يتمسك بالنموذج الذى يتبناه لسبب بسيط وهو أنه لايوجد لديه مايتمسك به سوى ذلك النموذج وبقول آخر فإن هذا النموذج هو الذى يشكل موقفه النظرى .

ويشير « هنرى بوانكاريه » Hi Poincare عالم المناهج الفرنسى إلى أنه فى الوقت الذى يستغرق فيه عالم الطبيعة فى تحقيق فروضه بطريقة موضوعية دقيقة ، فإن علماء الإجتماع يضيعون وقتهم فى مناقشات حول المنهج (٢) . وإذا كان من الممكن حسم الخلافات العلمية فى مجال العلوم الطبيعية بأساليب سهلة وموضوعية ومتفق عليها ، فإن من الصعب حسم مثل هذه الخلافات فى مجال علوم المجتمع ، إلى جانب عدم توافر وحدة فكر حول مبادىء مشتركة يمكن أن تكون هى المنطلق نحو فهم مشترك .

ويؤكد « ألكس إنكلز » A. Inkeles أن أغلب علماء الإجتماع يصدرون فى دراساتهم عن نماذج تحولت لديهم إلى توجيهات أيديولوجية ملزمة (٤) والواقع أنه بدون تفهم مثل هذه النماذج ، فإنه يصعب فهم الخلفية النظرية الموجهة للدراسة أو ما يطلق عليه « الفين جولدنر » A. Goldener « الفروض الخلفية » Background asump- tions (٥) وسوف نعرض فيما يلى لإهم النماذج المطروحة فى الفكر السوسيولوجى .

أولا: النموذج التطورى:

لقد كان فكر علماء الإجتماع المبكرين محكوماً بتصور خاص مؤداه أن الإنسان يتطور بطريقة تقدمية عبر مراحل معينة . ويتجه هذا التطور من الأشكال الأكثر بساطة فى إتجاه الأفكار الأكثر تقدماً وتعقيداً ويتضمن هذا النموذج عدة نظريات متعددة تتفق على أن المجتمعات أو أشكال الحياة الجماعية تتطور وتتغير ، وإن كانت تختلف من حيث تحديد شكل هذا التطور ومراحله . وسوف نعرض فيما يلى لأهم هذه النظريات :

النظريات احادية الإتجاه : Uni linear theories

وتقوم هذه النظريات على أساس أن التطور الإجتماعى لأى مجتمع يسير فى خط مستقيم وعبر مراحل متتابعة بفعل قوى داخلية وخارجية . وقد ساهم العديد من رواد علم الإجتماع فى إذكاء هذا الإتجاه . فقد حدد علم الإجتماع « أجست كومت». A Comte ثلاث مراحل تقدمية هى المراحل الثيولوجية أو الدينية ، ثم المرحلة الميتافيزيقية ، وأخيراً يصل المجتمع إلى المرحلة الوضعية حيث يسود المجتمع الإتجاه العلمى . وهناك ثلاثة مراحل كبرى حددها المفكر المذكور لتطور المجتمعات تقابل مراحل التطور الفكرى وهى مرحلة الغزو ، ثم مرحلة الدفاع ، وأخيراً مرحلة الصناعة (٦) .

كذلك فقد قدم « هربرت سبنسر » H.Spencer نظرية تلتزم بأساسيات هذا الخط التطورى ، حيث أوضح أن علم الإجتماع يهتم بدراسة التطور فى أشكاله الأكثر تعقيداً (٧) . فالتطور الإجتماعى عند هذا المفكر ، هو إستمرار للتطور الذى يطلق عليه « ما فوق العضوى» Super - organic عند الحيوانات ، وهذا الأخير هو فى جوهره إستمرار للتطور العضوى . وإذا كان التطور العضوى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى المادة الحية ، فإن التطور الإجتماعى يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية فى أشكال التجمع البشرى .

وتتضمن فكرة التطور عند « سبنسر » فكرة السير المتواصل فى إتجاه واضح المعالم . وكانت نظريته عبارة عن محاولة لبيان المظاهر الأساسية لهذا الإتجاه ، ويلخص أساسيات هذا الإتجاه فى عبارة « التقدم نحو كمال التنظيم . ويتضمن مفهوم التنظيم عند هذا المفكر فكرتى البناء والوظيفة . فالفرق بين الحيوانات الدنيا والعليا هو فى جوهره فرق من حيث التنظيم ، فالحيوانات العليا أرقى تنظيماً من الحيوانات الدنيا . وهذا يعنى أن بناءها أكثر تعقيداً . وأن أعضاءها تؤدى وظائف أكثر تخصصاً ودقة وتعقيداً . ونفس الشىء ينطبق على المجتمعات فالمجتمعات الأكثر تطوراً هى الأعقد بناءا والأكثر تخصصا من حيث النظم .

فالتطور الإجتماعى يسير عن "سبنسر" من المتجانس Homogeneous إلى المتباين Heterogeneous . فالمجتمع البدائى أو التقليدى يتسم بتجانس أعضائه من حيث العمل والفكر والتقاليد ، أما المجتمع الأكثر تطوراً فهو ذلك الذى يتسم بالتخصص وتقسيم العمل والإنقسام المهنى والفكرى ... الخ . ففى هذا المجتمع الأخير تظهر جماعات ونظم أكثر تخصصاً لتقوم بوظائف مستقلة . فبعد أن كانت العائلة فى

المجتمع التقليدى تقوم بالوظائف التربوية والدينية والإقتصادية والسياسية والترفيهية ...الخ فإن هناك نظماً مستقلة لأداء كل وظيفة من هذه الوظائف فى المجتمعات الأكثر تطوراً .

ويتبنى كل أنصار الداروينية الإجتماعية Social Darwinism ، التطور أحادى الإتجاه ، ويستخدمونها إستخداماً خاصاً فى خدمة السياسة والإقتصاد فى العالم الغربى . والداروينية الإجتماعيون أولئك الذين تأثروا بنظرية دارون وحاولوا تطبيقها فى العالم الإجتماعى ، ومن أبرز ممثلى هذا الإتجاه « هربرت سبنسر » وقد ذهب أنصار هذا الإتجاه إلى أن حركة التغير داخل أى مجتمع محكومة بسيطرة الإنسان عليها . وكل المحاولات التى تبذل فى هذا الصدد ، أو للتأثير فى مجرى النمو التطورى لن يؤدى إلا إلى قلقة التوازن الإجتماعى القائم داخل المجتمع ، الأمر الذى يؤدى إلى آثار وخيمة لا يمكن التوقع بها . وقد عارض أنصار الإتجاه الداروني التطورى فى علم الإجتماع ، ذلك الإتجاه الوضعى الذى تبناه « كومت » مؤسس ذلك العلم فى العالم الغربى . فقد ذهب « كومت » إلى أن الدراسة العلمية أو الوضعية للمجتمع تتيح لنا الفرصة لفهم الأسباب الموضوعية لما يعانيه المجتمع من أزمات ومشكلات ، وبالتالى تتيح لنا فرصة مواجهة هذه المشكلات والإسراع فى تحقيق التقدم الإجتماعى داخل المجتمع . وهذا هو ما عارضه أنصار الإتجاه الدارونى معارضة صارمة ، حيث لا جدوى فى نظرهم من التدخل البشرى فى خط سير الحياة الإجتماعية لأنها محكومة بقوى طبيعية صارمة. ومن هنا فإنه لاجدوى من الحركات الإصلاحية أو الإشتراكية أو أية محاولة لتغيير التنظيم الإجتماعى السائد فى العالم الغربى . وهذا هو الهدف الأيديولوجى الخلفى من حركة الداروينة الإجتماعية .

ويمكن أن ندخل النظرية الماركسية داخل هذا الإتجاه نتيجة لما تضمنته هذه النظرية من مراحل تطورية أحادية الإتجاه . فالمجتماعات طبقاً لهذه النظرية الأخيرة تمر المشاعية البدائية ، حيث كانت أدوات الإنتاج بسيطة . وكان الإنسان عاجزاً عن مصارعة قوى الطبيعة بمفرده ، الأمر الذى إضطره إلى العمل الجماعى . وإتسمت هذه المرحلة بنوع من الشيوعية أو الملكية المشتركة للأرض والأدوات . ثم ينتقل المجتمع إلى مرحلة الرق أو العبودية ، حيث يحدث نوع من التطور فى قوى وأدوات الإنتاج ، كما يظهر تغير فى أوضاع الملكية والترتيب الطبقى للمجتمع ، وبالتالى في جميع المتغيرات الأخرى كالسلطة والأسرة والدين ... الخ فهنا تظهر طبقة مالكة تسترق أخرى كادحة . ومع تطور المجتمع ينتقل إلى المرحلة الإقطاعية بعد أن يحدث تطور جديد فى قوى

وأدوات الإنتاج ويتسحن إستخدام المعادن ، خاصة الحديد حيث يتم صنع المحراث . وهنا يحدث تقدم فى علاقات الإنتاج حيث يحصل الفلاحون على قدر من الحرية أكثر من المرحلة السابقة ولكن يظل المجتمع منقسماً إلى طبقتين هما : سادة الأرض ، وعبيد الإض أو الأقنان ومع ظهور الإكتشافات الجغرافية وحركة التجارة العالمية والمختوعات الحديثة كالبخار وإتساع الأسواق ... ، إنتقل المجتمع إلى المرحلة الرأسمالية التى يظل داخلها إنقسام المجتمع إلى طبقة مالكة وكادحة ، أو مستغلة قائماً . ولكن التناقض بين الطبقة البرجوازية والطبقة الكادحة سوف ينتهى حتماً بالمجتمع إلى التحول الثورى نحو المرحلة الإشتراكية . وهكذا يتضح أن هناك خطأً تطورياً للمجتمعات فى النظرية الماركسية ، وغاية هذا التطور هو تحقيق النظام الشيوعى أو اللاطبقى . وهنا يقوم التوزيع على أساس المبدأ التالى : من كل بحسب قدرته ، إلى كل بسحب حاجته (٨) .

وقد إعتمد كل من « ماركس » و« إنجلز » فى التدليل على صحة آرائهما ، على نظريات بعض الباحثين الأنثروبولوجيين فى القرن الماضى وفى مقدمتها نظرية التطور عند « لويس مورجان » كما جاءت فى كتابه عن «المجتمع القديم» كذلك إعتمد على دراسة « حق الأم » « لباخوفن » ووجد « ماركس » وزميله فى نظريات هذين العالمين وغيرهما من التطوريين ، فى الأسرة والملكية والطبقات الإجتماعية والنظم الإقتصادية والسياسية ... ما يؤيد وجهة نظرهما وفلسفتها ، ذلك لأن الملكية الخاصة والطبقات والأسرة وغيرهما من النظم ، لم تظهر فى نظر التطوريين منذ ظهور الإنسان على الأرض ، ولم تظهر هذه النظم إلا فى مراحل تطورية متأخرة . وهذا يعنى أن المجتمعات الإنسانية كانت تعيش فى البداية بلا ملكية خاصة ولا نظم أسرية أو وظيفة . وقد وجد « ماركس » فى هذه الآراء وما يدعم وجهة نظره التى تذهب إلى أن الدولة والطبقة والملكية، نظم غير طبيعية أو نظم صناعية مالها الحتمى إلى الزوال ، وأنها ستسقط حتماً أمام تيار التاريخ المتجه حتماً نحو الإشتراكية المتطرفة وهذه آراء فاسدة لإعتمادها على التاريخ الظنى .

ونستطيع أن ندرج « دوركيم » ضمن أنصار هذا الإتجاه ، نتيجة لما ذهب إليه من أن هناك إتجاهاً تاريخياً تطورياً يتجه بالمجتمعات نحو تزايد التخصص وتقسيم العمل . فالمجتمعات تنتقل عند ذلك المفكر من نموذج التضامن الآلى Solidarity Mechanical نحو نموذج التضامن العضوى Organic Solidarity . ويأتى هذا النموذج الثانى فى أعقاب النموذج الأول من الناحية الزمنية نتيجة تزايد التخصص والتعقد وتقسيم العمل (٩).

وقد قام « فردناند تونيز » F. Tonnis عالم الإجتماع الألمانى بنشر دراسته عن « المجتمع المحلى العام » قبل ظهور دراسة دوركيم عن تقسيم العمل » بعدة سنوات قليلة . ويذهب هذا الباحث (١٠) إلى أن التطور الإجتماعى يتجه بالمجتمعات من عصر المجتمع المحلى الذى يتسم بسادة العلاقات والتوجيهات الدينية والصغر والتجانس ...الخ . إلى عصر المجتمع العام الذى يتسم بالإتساع والتعقد وسيادة العلاقات الثانوية والرسمية أو التعاقدية .

ويمكننا أن ندرج النظريات الثنائية فى التغير الإجتماعى Dychotomy تحت هذا الإتجاه ، فالمجتمع عند « روبرت ردفيلد » R. Redfield ينتقل من نموذج المجتمع الشعبى Folk Society إلى نموذج المجتمع المتحضر Civilized Society ويمكن إرجاع هذا النموذج الثنائى إلى « سير هنرى مين » S. H. Main الذى ذهب إلى أن المجتمع ينتقل من مجتمع المركز Status إلى مجتمع العقد Contract .

وقد قامت النظرية الأنثروبولوجية أو الأثنولوجية فى القرن التاسع عشر على أساس فكرة التطور تحت تأثير النظرية الداروينية وتحت تأثير فلسفة التاريخ التى سادت خلال القرنين السابقين . فإذا كان « دارون » قد إتجه للبحث عن أصل وتطور الأنواع الحية ، فقد إتجه مؤسسوا الأنثروبولوجيا الإجتماعية إلى البحث عن أصل وتطور النظم الإجتماعية والمجتمعات البشرية ، ومن هنا كانت نظريات « لويس مورجان » L. Morgan و « ماكليتان » Mclenan و « باخوفن » Bachofen و «تايلور » Tylor وغيرهم . فقد قسم « مورجان » تاريخ الثقافة إلى ثلاثة مراحل وهى :

مرحلة التوحش Savagery : وقد قسمها إلى عدة مراحل فرعية وهى ، مرحلة التوحش الدنيا وتبدأ من طفولة البشرية حتى مرحلة التوحش الوسطى التى بمعرفة فن إشعال النار وصيد السمك التى تستمر حتى مرحلة التوحش العليا التى تبدأ بإختراع القوس والسهم .

٢ - مرحلة البربرية Barbarianism : وقد قسمها بالمثل إلى ثلاث مراحل فرعية تبدأ بإختراع الأوانى الفخارية ، وتبدأ الثانية بمعرفة فن الزراعة وإستئناس الحيوان وإقامة المساكن الطوبية . أما المرحلة الثالثة فإنها تبدأ بإكتشاف طريقة صك الحديد وإستخدام الأدوات الحديثة

٣ مرحلة الحضارة Civilization وتبدأ منذ إختراع الإنسان حروف الهجاء والكتابة حتى الآن ويؤكد « مورجان » أن النظام العائلى قد مر بعدة مراحل تطورية

كانت الأولى هى المرحلة المشاعية الجنسية البدائية ثم تطور إلى مرحلة الزواج الجمعى ، ثم جاءت مرحلة تزوج المرأة من عدة رجال وشيوع الإنتساب إلى الأم ، ثم تلى هذا مرحلة تعدد الزوجات بالنسبة للرجل الواحد وبالتالى شيوع الإنتساب إلى الأب وأخيراً وصلت الإنسانية إلى مرحلة الزواج الأحادى أو زواج الرجل الواحد من إمرأة واحدة . وإذا ما أخذنا مفكر أنثروبولوجى آخر مثل « تايلور » فإننا نجده يقرر بأن هناك مراحل تطورية للنظام الدينى ، الأولى هى عبادة أرواح الأسلاف ، ثم عبادة آلهه طبيعية متعددة ثم جاءت مرحلة تعدد الآلهة . وأخيراً وصلت الإنسانية إلى عبادة الإله الواحد وقد سار أغلب القرن التاسع عشر فى هذا الخط التطورى .

وقد إستخدم بعض الباحثين الإجتماعيين هذا النموذج التطورى إستخداماً أيديولوجياً . فقد إتخذ « وليم جراهام سنمر» W. G. sumner مبدأ البقاء للأصلح لتبرير ما يتمتع به أبناء الطبقات العليا على حساب أبناء الطبقات المحرومة ، ولسد الطريق أمام حركات الإصلاح الإجتماعى – خاصة الحركات الإشتراكية – على أساس أن هناك مجرى حتمياً للتطور تفرضه الطبيعة مهما كان من تدخل الإدارة البشرية . وهذا الموقف الأخير هو موقف الدارونة الإجتماعيين Social darwinism . وفى مقابل ذلك فقد إستخدم الماركسيون نفس هذا النموذج لإثبات التحول الإشتراكى وقيام المجتمع اللاطبقى .

(ب) نظريات التطور الدورى Cyclical Theories

وهناك طائفة أخرى من النظريات يمكن إدراجها تحت النموذج التطورى ، ولكنها تختلف عن النظريات أحادية الإتجاه والتى سبق عرضها فالتطور هنا يتخذ طابعاً دائرياً . ومن أهم ممثلى هذا الإتجاه فى النظر إلى التغير أو التطور ، « إبن خلدون » في العالم القديم ، والمؤرخ البريطانى «أرنولد توينبى » A. Toinbee والفيلسوف الألمانى « شبنجلر » P. Sorokin كذلك فإن هناك مجموعة كبيرة من علماء الإجتماع المحدثين والمعاصرين يتبنون هذا الإتجاه ، من أبرزهم « بيترم سوروكين » العالم الأمريكى و« باريتو » العالم الإيطالى . وسوف نعرض هنا لأهم ملامح نظرية كل من هذين العالمين الأخيرين .

قدم « سوروكين » نظرية فى التغير أطلق عليها نظرية التواتر المتحول Veriable recarrence حاول من خلالها التوفيق بين التطور فى خط مستقيم وبين فكرة التغير الدورى . وقد إعتمد فى عرض هذه النظرية على معلوماته الغزيرة عن مختلف

الثقافات ، خاصة الثقافات الغربية . وجاء عرضه لهذه النظرية داخل واحد من مؤلفاته الكبرى « الديناميات الإجتماعية والثقافية » .

ويذهب « سوروكين » إلى أن كل مجتمع من المجتمعات البشرية يمر بمراحل يحكم كل منها نسق معين من الحقيقةSystem of truth أو من الثقافة . وهذه الثقافات . وهذه الثقافات هى الثقافة الذهنيةIdeational و الثقافة المثالية والثقافة الحسية Sen-sate (١١) ولكل ثقافة من هذه الثقافات الثلاث عدة مراحل ، بحث يمر كل مجتمع خلال مراحل كل ثقافة فى خط مستقيم حتى نهايتها ، ثم يتحول المجتمع فى إتجاه تبنى ثقافة مختلفة ، ويظل فى جميع مراحل حتى نهايتها ، وأخيراً ينتقل المجتمع إلى الثقافة الثالثة . وبعد أن ينتهى المجتمع من جميع مراحل الثقافة الثالثة يتحول إلى الثقافة الأولى وهكذا تدور الدورة .

ولكل ثقافة من هذه الثقافات الثلاثة طابعها الخاص ، ونعرض لأهم خصائص كل ثقافة فيما يلى (١٢) :

أولاً: الثقافة الفكرية : وينظر خلالها إلى الحقيقة على إنهاء شىء غير محسوس أو لا مادى كما يسود نوع من الأدب الروحى ، وتميل الحكومة إلى إتخاذ الطابع الثيوقراطى أو الدينى . وتبرز أهمية العائلة فى التنظيم الإجتماعى ، ويسود الإتجاه الرمزى التجريدى فى الفن .

ثانياً: الثقافة المادية أو الحسية : وهنا تقوم الحقيقة على أساس واقعى تجريبى وتتخذ الحكومة الطابع الإوليجار كى ، كما يميل الأدب إلى الواقعية وتسود الفلسفة الأبيقورية أو فلسفة اللذة .

ثالثاً: الثقافة الروحية أو المثالية : وتتخذ الحقيقة هنا الطابع المثالى أو الأيديولوجى وتميل الحكومة إلى إتخاذ الطابع الديموقراطى ، كما تميل المعرفة إلى إتخاذ الطابع العقلى .

ويشير « سوروكين » إلى أن الثقافة الغربية وصلت إلى آخر مراحل الثقافة الحسية ، وأنها فى سبيلها إلى التحول إلى الثقافة الروحية أو المثالية .

أما « باريتو » فقد قدم لنا نظرية بعنوان « دورة الصفوة » Circulaion of elite . ويفسر هذا المفكر ظاهرة الصفوة فى ضوء عوامل وراثية كالذكاء والقدرات : وهو يقسم الصفوة إلى قسمين هما : (١٣)

(١) الصفوة الحاكمة governing elite ، وهم أولئك الذين يلعبون دوراً مباشر أو غير مباشر فى الحكومة .

(٢) الصفو غير الحاكمة nongoverning elite وتتألف من بقية أعضاء الصفوة داخل المجتمع . وتتألف الطبقة العليا داخل المجتمع من الصفوة الحاكمة أما عامة الناس فهم يكونون الطبقات الدنيا أو ما يطلق عليهم « اللاصفوة » .

ولكن إذا كانت اللامساواة الإجتماعية وإنقسام المجتمع الى طبقتين . عليا ودنيا ، أمر لا مفر منه ، فإن هناك حركة دائرية مستمرة من الطبقة الأولى الى الثانية والعكس ، فالحكومة فى رأى « باريتو » مهما كان شكلها هى طبقة من الخاصة أو جماعة من الإرستوقراط . وهى سوف تزول أجلاً أو عاجلاً كى تفسح الطريق لجماعة من الطبقة الدنيا كى تحل محلها . وهكذا يكون التاريخ هو تاريخ الصراع المستمر بين الصفوة وغير الصفوة وهو هنا يهاجم الديمقراطية بمرارة . حيث أن الحكومة الأرستقراطية يجب أن تتبع أقصى أساليب القمع والإرهاب والإعتقال حتى يكتب لها البقاء . وكل حكومة تسير فى طريق المسالمة وحسن المعاملة والديمقراطية تعجل بإنهيارها .

(هـ) النظرية العامة فى التطور : (١٤) General theory of evolution :

وهناك إتجاه آخر يدخل تحت النموذج التطورى يطلق عليه « جوليان ستيوارت» J. Stewart النظرية العامة للتطور . ويرفض أنصار هذا الإتجاه القول بأن كافة المجتمعات تمرو بالضرورة خلال نفس المراحل المحددة للتطور ، ولكنهم يرون أن ثقافة الجنس البشرى ككل سارت خلال خط محدد . وحاول بعض الباحثين تحديد المبادىء العامة لتلك المسيرة ، حيث ذهبوا الى أن الجنس البشرى يتقدم من العيش داخل جماعات صغيرة إلى الإنخراط داخل جماعات كبيرة ، أو من البساطة الى التعقيد ، أو من التجانس إلى التباين .

وقد إستطاع « لزلى هويت » L. White الأنثروبولوجى الأمريكى أن يتناول هذا المفهوم بالتحليل أثناء دراسته « لعلم الثقافة » حيث أوضح أن التكنولوجيا وكمية الطاقة المستخدمة وأسلوب إستخدامها هى التى تحدد شكل ومضمون الثقافة والمجتمع . ويؤيد ذلك الباحث أن تطور الثقافة لم يكن تطوراً مستوياً ، ولكنه تطوراً مصاحباً للتغيرات الكبرى فى ظهور وفى إستخدام الطاقة . فبعد قيام الثورة الزراعية التي قامت عليها الحضارة العظيمة فى العالم القديم جاءت فترة طويلة نسبياً من الركود حتى ظهر ما يطلق عليه « عصر الوقود » Fuel age حوالى سنة ١٨٠٠ م . (١٥)

وعلى الرغم من أن هذه النظرية تتبني وجود خط واضح للتقدم الإنساني بوجه عام ، إلا أنها لا تذهب إلى أنه يتحتم على كل مجتمع أن يمر خلال كافة أو أغلب مراحل التطور . فهناك مجتمعات كثيرة يمكن أن تختصر من هذه المراحل نتيجة لإنتشار التقدم التكنولوجي والإحتكاك الثقافي بمجتمعات أكثر تقدماً . وهذا يعنى أنه من الممكن للمجتمعات المختلفة اليوم أن تحدث قفزة ثقافية أو أن تتجاوز العديد من المراحل التى مرت بها الدول المتقدمة ، لتدخل مباشرة فى عصر الطاقة النووية أو فى عصر الكهرباء .

ويشترك بعض أنصار هذا الإتجاه مع أنصار فكرة التطور في خط مستقيم ، من حيث تصور هدف معين يسَعى هذا التطور إلى تحقيقه ، ومثال هذا أن « هوايت » يتصور أن الإنسانية سوف تحقق في المستقبل مستويات أعلي من التكامل ، كما أنه سوف يحدث مزيد من التركيز علي القوة والضبط السياسى . كذلك فإنه يتوقع تكوين تنظيم سياسى موحد يضم الجنس البشرى الذي يسكن هذه الكواكب . كذلك فقد تبنى «وليم أجبرن» W. Ogburn آراء مماثلة إلى حد كبير حيث أكد دور الإختراع فى حدوث التحولات الإجتماعية . وقد تعرض معدل نمو الثقافة وأوضح أنه مع تزايد معدل التراكم الثقافى تتزايد معدلات التغير التقدمى للثقافة . فبينما كانت التغيرات تقاس في العصر الحجرى القديم بمئات الآلاف السنين ، فإنها أصبحت تقاس فى العصور الحديثة بعشرات السنين فقط (١٦) . وأشار « أجبرن » إلى أن « روبرت لوى » إستطاع أن يعبر عن معدلات التراكم والتغير الثقافى تعبيراً جيداً من خلال الإستعارة الآتية « إننا يمكن أن نشبه تقدم الجنس البشرى بذلك الرجل الذى بلغ من عمره مائة عام ، قضى منها ٨٥ سنة فى فترة حضانة ثم بدأ يتقدم خلال العشر سنين التالية ، ثم إنطلق بعد ذلك بسرعة كبيرة إلى المدارس والكليات العليا .

د - نظريات التطور المتعدد الإتجاهات Multilinear evolution

وهناك شكل أكثر حداثة من النظريات التي يمكن إدراجها داخل الإتجاه التطورى وهى نظريات التطور المتعدد الإتجاهات . ويرفض أنصار هذه النظريات التحدث عن تطور فى خط واحد سواء على مستوى كل مجتمع على حدى أو على مستوى الجنس البشرى ككل وهم بدلاً من ذلك يحاولون تتبع التطور داخل مجموعة من الأنساق أو النظم الإجتماعية الأكثر تحديداً ، مثل نظام الإقتصاد أو الأسرة أو السياسة ...الخ .

ويهتم بعض علماء الإجتماع المعاصرين فى الولايات المتحدة بنتائج الإنتشار

المتزايد للتصنيع . وقام بعضهم بدراسات مقارنه لعدة ثقافات متعددة ، بهدف الكشف عن العلاقة بين إنتشار التصنيع وبين الحياة الإجتماعية . فإلى أى مدى سوف تؤدى الأشكال الصناعية فى المجال الإقتصادى إلى توحيد النظم والنماذج الإجتماعية داخل الدول المتباينة .

ويشير « أرنولد روز » A. Rose إلى أن هناك مجموعة من الباحثين فى علم الإجتماع ، يرون أنه على مدى أربعة قرون مضت بدأت تظهر ملامح ثقافة عالمية . وهناك عدة عوامل فى نظرهم تسهم فى نمو هذه الثقافة فى مقدمتها نمو حركة التجارة الدولية وإنتشار التصنيع وإتساع نطاق التحضر وإنتشار الإتجاهات العلمانية داخل المجتمعات . إلى جانب إنتشار التعليم وتحسن المستويات الصحية والإقتصادية وتزايد فرص التنقل الإجتماعى وصعود السلم الطبقى ... الخ (١٨) .

مناقشة عامة :

يمكن القول بأن النظريات الثلاث الأولى لا تدخل فى مجال علم الإجتماع بقدر ما تدخل فى مجال فلسفة التاريخ . فنحن فى مجال العلم لا يمكننا إطلاق تعميمات على هذه الدرجة من الإتساع دو الإعتماد على دراسان مقارنة تكشف عن صحتها وسلامتها وهو ما لم يقم به أنصار تلك النظريات . وعلى العكس من ذلك فإن هناك العديد من الشواهد التاريخية والسوسيولوجية التى تكذب هذه النظريات .

وقد ظهر هذا النموذج التطورى فى الفكر الأنثروبولوجى والسوسيولوجى تحت تأثير إصدار « دارون » نظريته عن أصل الأنواع ، كما إرتبط بحركة الإستعمار وإختلاط الأوربيون بالشعوب المتخلفة . فقد إعتقد الباحثون أن هذه الشعوب المختلفة تمثل أدنى درجات التطور ، وأن الشعوب الأوربية تمثل أعلى هذه الدرجات .

ومن الغريب أننا نجد أن الباحثين فى قضايا المجتمع إستغلوا نظرية التطور عند « دارون » - وهى نظرية بيولوجية فى جوهرها - بطريقة تدعو إلى الدهشة والعجب فقد وجد أنصار المذاهب والحركات الإجتماعية السياسية والإقتصادية المتصارعة فى تلك النظرية التطورية ما يؤيد آراءها ومبادئها فإنتمى إليها أنصار الدفاع عن الشعوب وأنصار الدفاع عن الإرستوقراطية كما تعلق بها المدافعون عن مبدأ عدم المساواة إلى جانب بعض أنصار الإشتركية ، وإستعان بها أصحاب فكرة الحق للأقوى . وكذلك المناضلون من أجل أخلاق عالمية .

وقد إرتبطت النظريات التطورية عند بعض علماء الإجتماع بتوجيه أيديولوجى

خاص كما هو الحال عند « كومت » و« دوركيم » و« سبنسر » فقد حاول هؤلاء الباحثون - كما يشير إلى ذلك بعض نقاد النظرية السوسيولوجية فى العالم الغربى مثل « زايتلن » أن يقدموا نظريات تطورية قادرة على الوقوف فى وجه النظرية الماركسية التى تؤكد على حتمية التحول الإشتراكى داخل المجتمعات الغربية ، ففى مقابل النظرية الأخيرة قدم «كومت» نظريته القائمة على حتمية التحول الوضعى ، وقدم « دوركيم » نظريته القائمة على حتمية التطور فى إتجاه التضامن العضوى (١٨) . وقدم « سبنسر » نظريته القائمة على تمجيد الصراع والقول بحتمية التحول الصناعى .

ويتجه الفكر السوسيولوجى منذ بداية القرن العشرين نحو التخلى عن النموذج التطورى سواء فى شكل النظريات أحادية الإتجاه أو النظريات الدورية أو النظرية العامة .

أما بالنسبة لنظرية التطور المتعدد الإتجاهات ، فإن العلماء المعاصرين يرون أنه من الممكن الإستفادة منها فى ضوء نماذج سوسيولوجية تختلف تماماً عن النموذج التطورى ذاته ، مثل النموذج العضوى أو النموذج الوظيفى ، على إعتبار أن هذه النظرية الأخيرة تركز على التفاعل والتساند الوظيفى لمكونات المجتمع أو النظم أو النظم الإجتماعية ، ومع إهمال النموذج التطورى فى الفكر السوسيولوجى المعاصر قل الإهتمام بالدراسات التاريخية والحضارية ، تلك الدراسات التى إحتلت أهمية كبرى عند أنصار الإتجاهات التطورية .

ويعترض علماء المناهج فكرة ، وجود قانون للتطور التاريخى للإنسانية أو للمجتمعات . ومثال ذلك أن « كارل بوبر » يجيب بالنفى على التساؤل الذى يطرحه وهو هل يوجد قانون علمى يحكم حركة التطور الإجتماعى ؟ . فالمذهب التاريخى الذى يحاول التوصل إلى مثل هذا القانون ، منهج عقيم . ومن هنا عنوان كتابه « عقم المذهب التاريخى » (١٩) .

ويبرر « بوبر » رأيه بأن تطور المجتمع الإنسانى عملية تاريخية فريدة . وقد يجوز أن تفترض أن هذه العملية تمضى فى طريقها طبقاً لأنواع كثيرة من القوانين العملية ، مثل قوانين الميكانيكا والكيمياء والوراثة والتفاضل والإنتخاب الطبيعى وغيرها . ولكن العبارة التى تصف بها هذه العملية ليست قانوناً وإنما هى قضية تاريخية مخصوصة تختلف بالضرورة عن القانون الكلى الذى تتعلق أحكامه بنظام ثابت ويصدق على كافة العمليات المندرجة تحت نوع معين . ولما كان التطور الإجتماعى التاريخى لا يمكن تكراره

« فإنه لا يمكن التوصل إلى قانون كلى إعتماداً على معرفتنا بحالة واحدة ، كذلك لا تمكننا مشاهدة عملية واحد من التنبؤ بالمستقبل .

ويسوق لنا « بوبر » مجموعة من القضايا فى مقدمة كتابه المذكور ، تبرهن على فساد نظرية التطور أو على عقم المذهب التاريخى · ونوجز هذه القضايا فيما يلى :

١- يتأثر التاريخى الإنسانى فى سيره تأثراً قوياً بنمو المعرفة الإنسانية .

٢- لا يمكن لنا بالطرق العقلية أو العلمية التنبؤ بكيفية نمو المعرفة الإنسانية .

٣- وعلى ذلك فلا يمكن التنبؤ بمستقبل التاريخ الإنسانى .

٤- وهذا يعنى رفض إمكانية قيام تاريخ نظرى أو علم إجتماع تاريخى يقابل علم الطبيعة النظرى . كذلك لا يمكن أن تكون هناك نظرية عملية فى التطور الإجتماعى التاريخى تصلح كأساس للتنبؤ التاريخى أو السوسيولوجى .

٥- وبناء على ذلك فإننا نستطيع القول بعدم صحة المذهب التاريخى .

ولكن نظرية « بوبر » لا تعنى إستحالة التعميم على إطلاقة فى مجال علم الإجتماع ، ولكنها تعنى ضرورة قيام هذا التعميم على أساس عدة تحفظات منهجية ، وفى هذا الإطار يمكن القول بمشروعية محاولة علماء الإجتماع الشبان فى أمريكا ، الذين يحاولون الكشف عن العلاقة بين إنشار التصنيع وبين نماذج الحياة الإجتماعية داخل الإسرة وتنظيمات العمل والسياسة ...الخ . وهذه المحاولة تجمع بين التطورية والوظيفية وتتسم بطابع منهجى ، وإن كانت لاتصلح أساسا للتنبؤ الدقيق حتى الآن

ثانيا النموذج العضوى والبنائى الوظيفى

the organic and structural -Functional model

يعد التقليد الخاص بتشبيه المجتمع بالكائن الحى تقليداً قديماً فى الفكر الإجتماعى . فقد تحدث أفلاطون عن وجود ثلاثة عناصر أساسية للكائن العضوى وهى المخ والقلب والمعدة ، ويقابلها ثلاثة طبقات إجتماعية داخل المجتمع هى طبقات الحكم والجند والشعب المنتج ، كذلك فقد ذهب «الفارابى» فى كتابه عن « آراء أهل المدينة الفاضلة » إلى أن المدينة الفاضلة تشبه البدن الصحيح الذى تتعاون أعضاؤها كلها فى سبيل الحفاظ على حياته . ويصنف الفاربى وظائف الجسم فيقول « وكما أن أعضاؤها مختلفة متفاضلة الفطرة والقوى ، وفيها عضو واحد رئيسى هو القلب ، وأعضاء تقترب مراتبها من ذلك الرئيس . وكل واحد جعلت فيه بالطبع قوة يفعل بها فعله إبتغاء لما هو

أغراض هذه التى ليس بينها وبين الرئيس واسطة ، فهذه فى المرتبة الثانية ، وأعضاء أخر تفعل الأفعال على حسب غرض هؤلاء الذين فى المرتبة الثانية ، ثم هكذا تنتهى أجزاؤها مختلفة الفطرة متفاضلة^^إلى أعضاء تخدم ولاترؤس أصلاً ، فكذلك المدينة الهيئات (٢١) .

ويمكننا إدراج إبن خلدون تحت هذا النموذج ، حيث أشار فى أحد فصول مقدمته بعنوان « أن الحضارة غاية العمران » إلى أن العمران كله من بداوة وحضارة وملك وسوقه له عمر محسوس . وقد حدد عمر الدول بثلاثة أجيال على أساس أن الجيل أربعون عاماً . فالجيل الأول يتسم بالبداوة والخشونة والعصبية ، ثم يأخذ الجيل الثانى فى التحول إلى الحضارة والترف ، أما الجيل الثالث فإنه يركن تماماً إلى الترف والرفاهية ، فإذا جاء المطالب لايستطيعون مدافعته وهنا يحتاج صاحب الدولة إلى الإستظهار بالموالى وأهل النجدة حتى يأذن الله بإنقراضها .

كذلك فقد ظهرت فكرة المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى فى الفكر الإجتماعى السابق واللاحق على « كومت » فقد استخدمها « هربرت سبنسر » فى إنجلترا و « دوركيم » فى فرنسا .

وإستطاعت هذه الفكرة أن تمارس أثراً واضحاً على رواد الفكر الأنثروبولوجى فى بريطانيا مثل « راد كلف بروان » R. Brown و « مالينوفسكى » Molimowski (٢١) ، يضاف إلى أن تلك الفكرة كان لها دوركيير فى تشكيل الإتجاه الوظيفى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة عند أتباع « تالكوت بارسونز » T. Parsnos .

وهناك بعض الإختلاف بين أتباع النموذج العضوى أو البنائى الوظيفى فى علم الإجتماع سواء من حيث نقاط التركيز ، أو من حيث شدة تبنى قضية المماثلة أو من حيث التفسير السوسيولوجى لهذه الفكرة (٢٢) . وتتمثل الفكرة الأساسية للإتجاه البنائى الوظيفى فى التركيز على البناء الإجتماعى والعلاقات المتبادلة أو التساند الوظيفى بين النظم الإجتماعية . ويحاول أنصار هذا الإتجاه الإجابة على السؤال التالى : كيف تستمر الحياة الإجتماعية عبر الزمن على الرغم من تغير أعضاء المجتمع جيلاً بعد جيل ، ويجمع أنصار ذلك الإتجاه على أن إستمرار الحياة الإجتماعية داخل أى مجتمع يتحقق عن طريق قيام المجتمع بخلق مجموعة من الوسائل أو البناءات التى يمكن من خلالها تحقيق الحاجات أو أداء الوظائف ، فهناك بناء معين للأسرة يؤدى وظيفة إشباع الحاجة إلى الجنس والإنجاب والتنشئة الإجتماعية ، وهناك بناء معين

للإقتصاد يحقق وظائف الإنتاج والإستهلاك والتوزيع ، وهكذا الأمر بالنسبة لضبط إستخدام القوة داخل المجتمع وممارسة السلطة والتنظيم السياسى ، وتنظيم علاقة الإنسان والجماعة بالكائنات الروحية أو بالمقدس ... إلخ .

ويشير بعض الباحثين مثل « إنكلز » إلى أن الإتجاه الوظيفى لايتناقض مع الإتجاه التطورى ، وإن كان يختلفان من حيث مجال الإهتمام ونقاط التركيز . فالمنظور التطورى والوظيفى قد إجتمعا داخل نظريات بعض رواد علم الإجتماع . ففكرة «كومت» عن الديناميكا الإجتماعية تعبر عن منظور تطورى ، بينما تعبر فكرته عن الإستاتيكا الإجتماعية عن منظور وظيفى .

ويهتم أنصار النموذج التطورى بتصنيف المجتمعات على سلم تطورى معين ، كما أنهم يركزون على البعد الزمنى والبعد التغيرى ، أما أنصار النموذج الوظيفى فإنهم أقل إهتماما بهذين البعدين ، ذلك لأنهم يحاولون تفهم كيفية أداء المجتمع لوظائفه على مستوى الزمن الحاضر أوعلى المستوى الإستاتيكى بمفهوم « كومت » . ويمكن أن تفهم الإختلاف بين المدخلين - التطورى والوظيفى - إذا ما حاولنا دراسة نظام معين كالنظام الأسرى أو الإقتصادى أو السياسى أو الدينى . فأنصار المدخل التطورى يحاولون الوقوف على مراحل تطور هذا النظام عبر التاريخ ، إلى جانب معين مجموعة العمليات التى أسهمت فى تحديد شكل ومضمون النظام القائم بالفعل داخل المجتمع . أما أنصار الإتجاه الوظيفى فإنهم يركزون على الكشف عن الدور الوظيفى الذى يؤديه هذا النظام داخل البناء الأجتماعى للمجتمع ، وعن العلاقات التفاعلية والتساند الوظيفى بين هذا الدور وبين أدوار أوظائف النظم الأخرى داخل نفس المجتمع وهكذا يقل إهتمام أنصار المدخل الأخير بالبعد الزمنى والتغيرى على عكس أنصار المدخل التطورى . ويستهدف أنصار النموذج البنائى الوظيفى تحديد شروط ومتطلبات الحياة الإجتماعية فأى مجتمع فى حاجة إلى الإستمرار إلى فترات تتجاوز حياة أعضائه الحالين على سبيل المثال ، وقد تم تلبية هذه الحاجة عن طريق الإستمرار فى إمداد المجتمع بأعضاء جدد من خلال نظام الأسرة ، وهكذا فإن النظام الأسرى يحقق وظيفة إجتماعية جوهرية تتمثل فى إمداد المجتمع بأعضاء جدد وإعدادهم تربوياً بما يتفق مع ثقافة المجتمع ونموذج العلاقات والتفاعلات السائدة داخله .

كذلك فإن أنصار النموذج الوظيفى يحاولون الكشف عن التفاعل والتساند القائم بين جميع النظم الإجتماعية داخل المجتمع المدروس .وقد سبق أن أشار « كومت » إلى أهمية هذه الفكرة عندما ذهب إلى أنه على علم الإجتماع أن يكشف عن قوانين الفعل

ورد الفعل التى تحكم مكونات النسق الإجتماعى (٢٣) .

وعلى الرغم من أن مفهوم الوظيفة قد ظهر منذ وقت طويل فى الكتابات الإجتماعية ، إلا أن معالجة ، « أميل دوركيم » E. Dnrkheim لهذه الفكرة فى دراسته عن قواعد المنهج فى علم الإجتماع سنة ١٨٩٥ تعد أول محاولة منهجية لدراسة هذه القضية فى علم الإجتماع . وقد تبنى هذا المفكر النظرية العضوية أثناء مراحله الفكرية المبكرة ، نتيجة لتأثره بكتابات «سبنسر» و « إسبينياس » E. Spinas اللذين كانا ينظران إلى المجتمع كنوع من الكل العضو الحى . وقد أشار « راد كليف براون » R. Brown إلى أن « دوركيم » هو أول من قام بصياغة منهجية لقضية المماثلة بين المجتمع الكائن العضوى على أساس مفهوم الوظيفة F unctionalism فكما أن حياة الكائن تعد هى التعبير الوظيفى العضوى ، كذلك فإن الحياة الإجتماعية هى التعبير الوظيفى عن البناء الإجتماعى (٢٤) . فقد إستخدم فى كتاباته السوسيولوجية كثيراً من المصطلحات البيولوجية والفسيولوجية مثل « الجسم الإجتماعى » و « المخ الإجتماعى » و « البرتوبلازم الإجتماعى» والجهاز المخى الشوكى للكائن العضوى الإجتماعى . وقد كان « دوركيم » على وعى منذ البداية بأن المجتمع حقيقة قائمة بذاتها ، وأنه شيء أكثر من مجموع أجزائه . كذلك كان على وعى بأن الظواهر الإجتماعية لها خصائصها الذاتية ، الأمر الذى يجعلها متميزة تماماً عن الظواهر البيولوجية والسيكولوجية ولعل هذا الوعى هو ماجعله يرفض بعض النزعات المعاصرة له والتى كانت تحاول تفسير هذه الظواهر فى ضوء نظريات بعض العلوم الأخرى مثل علم النفس . فقد أكد « دوركيم » على أن الظاهرة الإجتماعية لا تفسرها إلا ظاهرة إجتماعية أخرى ، وهذه الفكرة الأخيرة هى جوهر الإتجاه الوظيفى فى علم الإجتماع والأنثروبورجيا الإجتماعية .

وقد نجم عن تبنى « دوركيم » لذلك الإتجاه بأسلوب منهجى منظم ، أن أطلق عليه « أبو الوظيفة فى علم الإجتماع » ، وهو لقب يحب بعض علماء الإجتماع الأمريكين إطلاقه على « فرانز بواس » F. Boas على إعتبار أنه سبق « دوركيم » فى إستخدام المنهج الوظيفى ، ولكن الواقع أن بواس لم يعالج مشكلة الوظيفة بنفس العمق النظرى الذى نجده عند « دوركيم » .

وقد عرف « دوركيم » وظيفة النظام الإجتماعى بأنه التناظر بين هذا النظام وحاجات الكائن العضوى الإجتماعى . وقد طبق « دوركيم » هذا الفهم الوظيفى فى معالجته الممتازة لظاهرة الإنتحار التى زاد معدلها فى أوربا فى القرن التاسع عشر . وإستطاع هذا الباحث أن يبين كيف أن تلك الظاهرة لا ترتبط بالبناء العضوى أو

السيكولوجى أو الكونى . وإنما ترتبط أساساً بظواهر إجتماعية مثل طبيعة الاسرة التى يوجد داخلها الشخص ومدى قوة أو ضعف الروابط الإجتماعية التى تربطه بأعضائها وانتماءاته السياسية والدينية ، والظروف الاقتصادية التتى يمر بها بها المجتمع أو الجماعة ...الخ (٢٥) .

ولا شك أن هذا النموذج الوظيفى إستطاع أن يقدم إسهامات فعالة فى نمو الفكر السوسيولوجى ، حيث انه مكننا من فهم العديد من الظواهر الاجتماعية داخل العديد من المجتمات التى قام بعض العلماء بدراستها ، والتى كانت تبدو على انها غير معقولة وليس لها تفسير مقنع . وتتمثل أهم إسهامات هذا النموذج فى محاولة ربط اية ظاهرة إجتماعية أو أى نظام ببناء المجتمع الكلى من خلال إبراز ما يؤديه ذلك النظام من وظائف تسهم فى تدفق الحياة الاجتماعية داخل المجتمع . ويمكن أن نعطى علي ذلك مثالاً بطقوس المرور Rits de passage وهى المراسيم والاجراءات التى تؤدى عند إنتقال الفرد من مرحلة الطفولة إلى الشباب عند بعض المجتمعات البدائية . وقد وسع بعض الدارسين مفهوم هذه الطقوس لتشمل الاجراءات التى تمارس عند مراحل الانتقال المختلفة ، كالختان والزواج والوفاة ... الخ ، وقد استطاع المدخل الوظيفى فى الدراسة الاجتماعية أن يقدم تفسيراً مقنعاً لطقوس المرور من مرحلة الطفولة الى الشباب لدى بعض القبائل البدائية ، تلك الطقوس التى تتسم بالعنف الشديد والتعرض للعديد من المخاطر . فقد حاول أنصار ذلك المدخل ربط هذه الطقوس بظروف المجتمع وببنائه ونظمه الاجتماعية الاخرى . وفى هذا الإطار يمكن أن تفسر هذه الطقوس كنوع من التدريب علي الشجاعة وإختبار القدرة على التحمل لدى الشباب ، وهى صفات مرغوبة فى مجتمع يعتمد على الصيد كمصدر أساسى للطعام وهي حرفة يتعرض القائمون بها للعديد من المخاطر .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن المدخل الوظيفى إستطاع أن يفسر لنا عقد الحب الرومانسى داخل المجتمعات الاوربية والأمريكية فذلك النوع من الحب – فى رأى إنكلر – يسهم فى تحرير الشباب من الاعتماد علي الاسرة ويمهده لتحمل مسئولية الزواج وتكوين اسرة مستقلة (٢٦) كذلك استطاع ذلك المدخل أن يكشف لنا عن العديد من الوظائف الهامة بالنسبة لإستمرار الحياة الاجتماعية ، ومثال ذلك أن « دوركايم » كشف لنا عن أهمية المراسيم الشعبية كوسيلة لزيادة الوحدة والتماسك الاجتماعيين . وقد كشف دراسة تلميذه « مارسيل موس » M. Mauss عن الهبة Gift عن ذلك الدور الهام الذى تلعبه الهدايا والهبات فى الحفاظ على الصلات والروابط التى تربط الفرد بالجماعة والتى

تربط بين الجماعات بعضها ببعض الامر الذى يحافظ علي المجتمع وحدته وتماسكه (٢٧).

وعلى الرغم من أن النموذج الوظيفى ، لا يركز على قضية التغير الاجتماعى ، إلا أنه أسهم فى زيادة فهمنا لظاهرة التغير ، من خلال التركيز على فكرة الإعتماد المتبادل بين مكونات النسق الاجتماعى . فقد أوضح أنصار هذا النموذج كيف أن هذا الإعتماد والتفاعل بين الظواهر ونظم المجتمع ، يجعل من التغير فى أية ظاهرة أو نظام أمراً مفضياً إلى تغيرات مصاحبة فى بقية الظواهر والنظم الاخرى . وإستطاع هذا النموذج كذلك أن يفسر لنا سبب بطء تقبل أبناء مجتمع معين لتجديدات معينة ، أو سبب مقاومتهم لمثل تلك التجديدات ، أو سبب إنحراف بعض خطط التغير عن تحقيق أهدافها المقصودة . فأنصار هذا النموذج يحاولون فهم قضايا الإنتشار والتغير الإجتماعى المخطط فى ضوء نسق القيم واسلوب التربية ومعتقدات أهالى المجتمع وتصوراتهم الدينية وممارساتهم السلوكية ... الخ .

وقد أتاح المنظور الوظيفى فى دراسة المجتمع الفرصة لإجراء دراسات مقارنة فى كافة المجتمعات بغض النظر عن تقدمه أو تخلفه . فكل مجتمع لابد أن يطور مجموعة من الأساليب المعينة لأداء مجموعة من الوظائف الأساسية مثل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، وممارسة الجنس ، وتنشئة الأطفال ، وتنظيم العلاقات بين الاعضاء ، وتنظيم إستخدام القوة وتحقيق الضبط السياسى . وقد وجه النموذج الوظيفى الباحثين الى ضرورة الكشف عن مثل هذه الوظائف الأساسية داخل أى مجتمع يقومون بدراسته سواء كان مجتمعاً بدائياً أم متقدماً . وهكذا إستطاع هذا النموذج أن يكشف لنا عن التشابك العضوى بين مكونات المجتمع ، وعن المعوقات الثقافية والإجتماعية لبرامج التنمية والتطوير وعن إستحالة تطبيق النماذج الاصلاحية التى تنبثق من منطلقات طوبائية أو خيالية .

مناقشة الاتجاه الوظيفى

وقد وجهت إلى هذا النموذج السوسيولوجى مجموعة من الإنتقادات ، فى مقدمتها أنه نموذج غائى Teleological ، على إعتبار أن مصطلح الوظيفة مرادف لمصطلح هدف Purpose ويشير أولئك الذين يوجهون ذلك النقد إلى أنه إذا كان من الممكن بالنسبة للكائن العضوى أن يكون له هدف ، فإنه يستحيل على التجمع أو الجموع Cellectivity أن يكون لهم هدف بنفس المعنى السابق . ويذهب أنصار النموذج

الوظيفى فى مقابل ذلك النقد إلى أن أي مجموعة من الجماعات الإجتماعية ، يمكن أن تعمل فى تنسيق وتكامل كما لو كانت كائناً عضوياً واحداً له إرادة واحدة وهدف واحد . يضاف إلى ذلك بعض أنصار هذا النموذج يستخدمون مصطلح « وظيفة » كمرادف لمصطلح « كنتيجة كذا » as a Consequenceof وبالتالى يتجنبون مسألة القيمة أو الهدف وهو لب الإتهام السابق .

ولكن هذا الرد من جانب أنصار النموذج الوظيفى لم يعفهم من نقد أخر فقد وجه بعض النقاد مجموعة من الاسئلة إلى أنصار المدخل الوظيفى ، من أمثلتها ما يلى . ما هو الشىء الوظيفى ؟ ، ثم وظيفى من وجهة نظر من ؟ ، Foer Whome or what Something is funtional ? فما هو وظيفى بالنسبة للمجتمع قد لا يكون وظيفياً بالنسبة لفرد معين أو لجماعة أو تنظيم معين . ومن أبرز الامثلة على ذلك نظام الرق فى اليونان القديمة أو فى مزارع القطن فى جنوب أمريكا قبل ١٨٤٠ . و لهذا يقال أن وجهة النظر الوظيفية عادة ما تقلل من أهمية الفرد وحاجاته ، فى مقابل الحاجات الجمعية أو حاجات النسق الاجتماعى . ويدفع أنصار النموذج الوظيفى هذا النقد من خلال التركيز على ما هو وظيفى من منظور المجتمع ككل .

ولكن هذه الفكرة الأخيرة سوف تبقى غير مقبولة مالم يكن هناك اتفاق واضح حول مكونات المجتمع ، وحول ما يوصف بأنه وظيفى أو غير وظيفى ولكن من المؤسف انه لا يوجد في واقع الامر مثل ذلك الاتفاق بين جمهرة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية فالرقيق في اليونان القديمة لم يعدوا اعضاء فى ذلك المجتمع ، علي الرغم من أنهم كانوا يشكلون نسبة كبيرة من السكان . وهناك فى كل مجتمع مجموعة من الجماعات والطبقات المتصارعة التى تختلف من حيث تحديد الصالح العام ، أو من حيث تحديد ما هو وظيفى بالنسبة للمجتمع وما هو غير ذلك .

وإذا كان النموذج الوظيفى يدعونا الى محاولة البحث عن كل عنصر من عناصر البناء الاجتماعى ، فإن بعض النقاد يعترضون علي ذلك بأن هذا الامر يفسح المجال أمام الخيال والتأويل الشخصى مما يحول دون تحقيق الموضوعية فى الدراسة . وهكذا يمكن بإستمرار تبرير ما يوجد من خلال إبراز وظائف الظواهر القائمة سواء الحقيقية أو المتخيلة . ويشير نقاد النموذج الوظيفى الي انه يقف ضد التجريب والتغير الاجتماعى علي اساس ما يترتب على ذلك من مشكلات متعددة تنبثق عن التساند الوظيفى بين كافة مكونات المجتمع (٢٨) .

ولعل أقصى نقد وجه الي النموذج الوظيفى ، هو ذلك الذى تبناه أنصار المدخل الماركسى فى دراسة المجتمع فقد ذهب أنصار المدخل الاخير إلى أن ذلك النموذج ليس فى نهاية الامر سوى إنعكاس للايديولوجية البرجوازية ، أو هو تعبير عن أيديولوجية الوضع القائم Stalus quo ideology (٢٩) .

وعلى الرغم من الإنتقادات العديدة التى وجهت إلى النموذج الوظيفى فى التحليل السوسيولوجى ، إلا أن أغلب علماء الاجتماع يستخدمون بالفعل التحليل الوظيفى اثناء دراساتهم واعمالهم العلمية . فأغلب علماء اليوم – سواء أكانوا وظيفيين أم غير وظيفيين – ينظرون إلى المجتمع أو الجماعة كنسق إجتماعى مكون من عدد اجزاء أو عناصر متفاعلة متبادلة الاعتماد ، كذلك فإن أغلب علماء اليوم يتفقون تماماً مع أنصار ذلك النموذج من حيث إستحالة قيام التنظيم الاجتماعى على أساس الفوضى والإضطراب ، وأن إستمرار الحياة الاجتماعية أو المجتمعية يتطلب توافر مجموعة من النظم والمؤسسات الاجتماعية ، وقيام كل منها بأداء وظائفها المتخصصة بالكفاءة الواجبة ، فكل مجتمع يحتاج إلى مجموعة من العمليات الحيوية مثل التنشئة الاجتماعية وضبط السلوك الإجتماعى وتنظيم إستخدام القوة إلى جانب القيام بمختلف العمليات الإقتصادية الضرورية من إنتاج وتوزيع وإستهلاك بشكل أو بآخر ... الخ . وحتى أنصار الإتجاه الصراعى أو الماركسى فى علم الإجتماع ، وهم الذين يوجهون أقصى أنواع النقد للنموذج الوظيفى ، يتفقون معه من حيث النظر إلى المجتمع كنسق تتفاعل مكوناته وتتساند وتتفاضل وتتبادل الإعتماد وهذه الفكرة تقترب من فكرة التفاعل الجدلى للمجتمع .

وقد يعجب بعض الدارسين من ذلك الحجم الضخم من النقد الذى وجه إلى النموذج الوظيفى ، على الرغم من أن القضايا الأساسية لهذا النموذج هى محل إتفاق عام بين أغلب الباحثين فى علم إجتماع اليوم . ولكننا نستطيع إيجاز أسباب ذلك فى ضوء عاملين أساسين هما :

أولا : عامل موضوعى : يتمثل فى إتهام التنموذج الوظيفى بالنزعة الغائية إلى جانب القول بأن هذا النموذج يتيح الفرصة للتفسيرات الذاتية ، حيث يستطيع الباحث أن يلحق بكل ظاهرة إجتماعية وظيفة ، سواء أكانت هذه الوظيفة حقيقة أو متخيلة . يضاف إلى ذلك أن هناك مجموعة من الدارسين يرفضون زعم أنصار ذلك النموذج بأنه النموذج الوحيد للتفسير والتحليل فى علم الإجتماع .

ثانيا : عامل أيديولوجى : وقد وجه أنصار الصراع (وسوف نتناوله بالدراسة فى الفقرة القادمة) نقداً حاداً إلى أنصار النموذج الوظيفى، على إعتبار أنه يمثل إتجاهاً أيديولوجياً ولا يمكن إعتباره نموذجاً علمياً موضوعياً : ويذهب « الفين جولدنر » A. Gouldner إلى أن النموذج الوظيفى – خاصة عند « بارسونز » لايمكن تحليله وفهمه بعيداً عن الظروف الإجتماعية داخل المجتمع الأمريكى . فهذا النموذج هو فى رأى « جولدنر » إستجابة لأزمة العصر ، ولكنها إستجابة من وجهة نظر الطبقة الحاكمة والمالكة ، ولا تعبر عن ظروف أو آمال أو تطلعات أبناء الطبقة الكادحة . فقد ركزت النظرية الوظيفية على المتغيرات المحورية مثل « الإستمرار النظامى » Inistitutional Continuity والتساند الوظيفى Functional interdependence وعلى القانون الأخلاقى Ethical والنسق القيمى Valus system ... الخ ، ويشير « جولدنر » إلى أن هذا التركيز على تلك التغيرات يستهدف محاولة الحفاظ على النظم الإقتصادية والسياسية القائمة فى المجتمع الأمريكى ، والحيلولة دون حدوث تغيرات راديكالية أو جذرية فى تلك النظم (٣٠) .

وقد حول « بارسونز » العالم الإجتماعى إلى عالم أخلاقى ، فما يمارسه الناس فى حياتهم اليومية – سواء أكانت ممارسات إقتصادية أو سياسية – لاتحتل أهمية كبيرة فى التحليل السوسيولوجى ، ذلك لأن ما هو هام فى نظره هو مضمون القيم الجماعية القائمة داخل المجتمع . وقد أسقط « بارسونز » من تحليلاته مجموعة من الظواهر القائمة بالفعل داخل المجتمع الأمريكى كالصراع الطبقى والإقتصادى وحركات التمرد وحركات الجموع والثورات الداخلية ، على إعتبار أنها ظواهر مرضية يمكن تفسيرها فى ضوء علم النفس ، وليست ظواهر إجتماعية سوية تفسر فى ضوء علم الإجتماع . وبقول آخر فإن النموذج الوظيفى عند « بارسونز » يركز على النظام والإستقرار ويتجاهل الصراعات القائمة داخل الحياة الإجتماعية .

وقد كشفت نتائج المسح القومى الذى قام بإجرائه كل من « تيموذى سبريه » T. Spreha و « الفين جولدنر » على علماء الإجتماع فى أمريكا سنة ١٩٦٤ ، عن أن غالبية المشتغلين بذلك العلم فى تلك الدولة يشايعون النموذج الوظيفى فى تحليل ودراسة المجتمع ، فقد وجد أن أغلبهم يركزون على قضايا النظام والأخلاق والقيم والتساند الوظيفى . وقد حاول الباحثان المذكوران إستجلاء إتجاهات العلماء نحو الوظيفية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات أهمها (٣١) :

(١) إن التحليل الوظفى والنظرية ما يزالان يحتلان أهمية كبيرة فى علم الإجتماع المعاصر (موافق) (غير موافق)

(٢) تعد المعتقدات والقيم المشتركة هى أهم المصادر الأساسية للإستقرار داخل أية جماعة (موافق) (غير موافق)

وقد كشفت هذه الدراسة عن إنتماء أغلب علماء الإجتماع هناك إلى النموذج الوظيفى . ويتساءل « جولدنر » عن الهدف من تركيز أنصار ذلك النموذج على النظام Order سواء كمشكلة عقلية ، أو كقيمة مركزية . ويجيب على هذا السؤال بأن الهدف منه محاولة تقليل أو إخفاء الصراع الإجتماعى الذى ينبثق عن التناقضات الإجتماعية داخل المجتمع ، وبالتالى يستهدف الحيلولة دون الوقوع فى ما قد يؤدى إليه هذا الصراع من تغيرات عميقة للأساس البنائى للمجتمع . فالتركيز على النظام يعنى محاولة البحث عن أساليب قادرة على تحقيق الإستمرار والثبات داخل المجتمع ، كما يعنى النظر إلى النسق الإجتماعى على أنه يحتوى على مكونات غير خاضعة للتغير . ولكن على الرغم من هذا النقد الأيديولوجى أو التفسير الأيديولوجى للوظيفية ، فإنها تتضمن مجموعة من القضايا الأساسية التى لا يمكن أن يوجد حولها إختلاف ، و قد سبق أن عرضنا لبعضها فيما سبق .

ثالثا نموذج التوازن فى مقابل نموذج الصراع :

يعد نموذج التوازن فى دراسة المجتمع ترجمة خاصة للنموذج الوظيفى ويؤكد نقاد هذا النموذج - كما سبق أن أوضحنا - أنه يحول دون إدراك ظواهر التوتر والقلق والصراع والتناقض الإجتماعى داخل النسق الإجتماعى ، وبالتالى فهو يصلح لأن يكون أداة تخدم الإتجاه السياسى المحافظ . والواقع أن النزعة المحافظة Conservatism ليست خاصية ملازمة بالضرورة للمنظور البنائى الوظيفى ، ذلك المنظور القادر من خلال توجيه معين على معالجة قضايا التغير والتحول الإجتماعى بدرجة عالية من الكفاءة . فالنموذج التوازنى يتضمن أن كل نسق إجتماعى يحقق تلقائياً نوعاً من التوازن من خلال قيام كل نظام بأداء وظيفة تسهم فى قيام النظم الأخرى بوظائفها ، وأن فشل بعض النظم فى أداء وظائفها أمر يسهم فى إختلال التوازن داخل النسق . ولكن أى نسق قادر على إستعادة ذلك التوازن من خلال مجموعة من الميكانزمات الضابطة للتوتر والمعالجة لما يحدث داخله من تصدع وخلل .

وقد بلغت نظرية التوازن قمتها عند « تالكوت بارسونز » وتلاميذه فى أمريكا .

وتنبثق نظرية التوازن فى علم الإجتماع من النظرية العامة للتوازن Homeos tasia كما طبقها « والتر كانون » W. B. Cannon على الفسيولوجيا الإنسانية فى كتابه المشهور بعنوان « حكمة الجسد » . ويناقش « كانون » فى هذا الكتاب العمليات التى تضمن تغذية الأنسجة بالدم بطريقة مستمرة ، ويناقش العمليات التى تؤدى إخراج العادم خارج الجسم ، وأوضح الباحث المذكور أن الجسم العضوى يقوم تلقائياً عقب وقوع أى جرح أو إصابة له ، ببعض العمليات الدفاعية والعلاجية مثل إنقباض الأوعية الدموية المؤدية إلى منطقة الإصابة ، كما يقوم ببعض العمليات الأخرى التى من شأنها إحداث تجلط وزيادة فى إنتاج خلايا الدم الحمراء ...الخ ، وبقول آخر فإن الجسم يحاول تلقائياً ألا يؤدى فقدان الدم نتيجة للجراح ، إلى إختلال توازنه . أى أنه عندما يحدث أى تغيير داخل الجسم فإنه يعمل على الإحتفاظ بالتوازن أو على إستعادته بأقصى قدر ممكن من السرعة ، ذلك لأن بقاء الجسم يعتمد فى النهاية على مدى نجاحه فى أداء هذه العمليات (٣٢) .

وإقتداء بهذا النموذج فقد تصور « بارسونز » المجتمع على أنه نسق قادر على الإحتفاظ بتوازنه بإستمرار ، وعلى إستعادته إذا ماتعرض لعوامل طارئة – داخلية أو خارجية – من شأنها إحداث خلل فى ذلك التوازن فقد تكون بعض الأسر داخل المجتمع مفككة بحيث تفشل فى تنشئة أبناءها تنشئة إجتماعية سليمة ، مما قد يسهم فى إنحرافهم عن معايير المجتمع فى شكل إرتكاب بعض الجرائم ، وهذا أمر يؤدى إلى إختلال التوازن القيمى والإجتماعى داخل المجتمع . وهنا يقوم المجتمع بمجموعة من العمليات التى من شأنها إستعادة التوازن ، مثل تكثيف برامج الخدمة الإجتماعية بالنسبة لهذه الأسر وإستحداث مساكن مناسبة لهم وإعادة تأهيل أعضائها إجتماعياً ، ومهنياً وإنشاء مراكز إجتماعية للعمل مع الشباب وإزالة الأحياء المتخلفة التى تسهم فى ظهور مثل هذه الأسر المفككة ... الخ . وهكذا يمكن التحكم فى مصدر المشكلة المسببة لإختلال التوزن .

والواقع أن نموذج التوازن ينبثق فى جوهره عن النموذج الوظيفى . ولم تسهم محاولة علماء الإجتماع تطبيق فكرة التوازن العضوى على النسق الإجتماعى ، بأية إضافة إلى ماقدمه أنصار النموذج الوظيفى من مماثلة بين الكائن العضوى والكائن الإجتماعى . بل أن هناك من الباحثين – مثل إنكلز – من يذهب إلى أن هناك العديد من أوجه النقد وجهت إلى محاولة تطبيق نموذج التوازن العضوى على النسق الإجتماعى تأثراً بآراء « كانون » وهناك العديد من الشواهد التاريخية التى تؤكد عدم قدرة العديد

من المجتمعات على مواجهة مشكلاتها مما أدى إلى حدوث العديد من التغيرات العميقة فى أبنيتها الإجتماعية والثقافية وفى نظمها ونسق الأدوار والمراكز والعلاقات والتفاعلات داخلها .

يضاف إلى ذلك كله أن تطبيق نموذج التوازن الفسيولوجى على المجتمع أو النسق الإجتماعى يفترض معرفة خصائص الحالة النموذجية للنسق أو للمجتمع Optimum state تلك التى توجد قبل حدوث إختلال التوازن ، والتى يجب أن يعود إليها نتيجة العمليات التوازنية التى تظهر فى مواجهة هذا الإختلال . وإذا كان تحديد الحالة المثالية أمراً ممكناً فى حالة الكائن العضوى مثل عدد كرات الدم ودرجة الحرارة وسرعة النبض ... الخ – فإن هذا التحديد الدقيق أمر متعذر بالنسبة للمجتمع .

وهناك إعتراض ثالث وجه إلى نموذج التوازن القائم على تطبيق نموذج التوازن الفسيولوجى على المجتمع . ففى الجسم العضوى هناك مجموعة من المراكز العصبية الكيميائية المحددة تحدث التوازن ، يمكن تحديد مواقعها بدقة ،أما داخل المجتمع فإننا لايمكننا أن نحدد مثل تلك العمليات والمراكز بالدقة المذكورة .

أما الإعتراض الرابع فإن يتمثل فى أن هذا النموذج يعجز عن أن يفسر لنا التغير الإجتماعى والتحولات السياسية والإقتصادية عبر التاريخ . والواقع أن أعنف نقد وجه إلى ذلك النموذج التوازنى صدر من أولئك الذين يتبنون النموذج المضاد وهو نموذج الصراع Conftict model ويذهب أنصار ذلك النموذج الأخير إلى أنه من العبث أن نتصور أن المجتمع – خاصة المجتمع الحديث – يسوده نوع من التوازن أو أنه يقوم فى جوهره على النظام والإستاتيكية . فالمجتمعات حسب تصور نموذج الصراع تقوم فى جوهرها على التناقض أو الصراع فى كافة أشكاله ، خاصة صراع المصالح والصراع الطبقى والصراع القيمى والصراع السياسى والإقتصادى أو الإجتماعى بوجه عام . ففى كل مجتمع – على مدى التاريخ – وجد صراع أساسى بين طبقة الملاك الأغنياء المتحكمين ، وبين طبقة العمال الأجراء الكادحين ، أو صراع بين أولئك الذين يحاولون الحفاظ على الأوضاع لإتفاقها مع مصالحتهم ، وبين الذين يناضلون من أجل تغيرها من أجل تحقيق مصالحهم كذلك .

فالنموذج التوازنى فى نظر أنصار نموذج الصراع يحاول – بوعى أو بدون وعى – الحفاظ على الأوضاع القائمة . وبدلاً من أن يسهم نموذج التوازن فى الكشف عن الحقيقة الإجتماعية ورؤية الواقع كما هو ، فإنه يحاول أن يضع أمام أعيننا نظارة وردية

اللون لتشويه صورة هذا الواقع وإخفاء الحقائق المتعلقة بالصراع على المصالح والأهداف الإقتصادية ، أو إخفاء المتناقضات الإجتماعية القائمة .

وأهم من يمثل نموذج الصراع فى علم الإجتماع « لويس كوزر » L. coser و « رالف دهر ندروف » R. Dahrendorf و « جاتلنج » J. Gatlung (٣٣) . كذلك ظهرت مجموعة من علماء الإجتماع المهتمين بالنقد السوسيولوجى . إستطاعوا دعم هذا النموذج . وفى مقدمة هؤلاء العلماء يأتى « سى رايت ملز » C.R. Mills (٣٤) . وعلى الرغم من أن مفهوم الصراع قديم فى الفكر الإجتماعى ، إلا أنه إستطاع أن يمارس تأثيراً كبيراً فى الفكر السوسيولوجى إعتباراً من ظهور النظرية الماركسية ، التى أكدت أن تاريخ المجتمعات حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقى والتناقضات الإجتماعية بين الطبقات المالكة المسيطرة والطبقات الكادحة المأجورة .

وقد أوضح « ماركس » و « إنجلز » هذا الرأى بجلاء فى صدر بيانهم الشيوعى الذى يشير إلى أنه قد وجد فى كل مجتمع نظام معقد من التدرج الطبقى ومن المراتب الإجتماعية . ففى روما كانت طبقات الأشراف والفرسان والدهماء والعبيد ، وفى العصور الوسطى كان هناك السادة الإقطاعيون والأتباع ورؤساء الحرف والصناع ورقيق الأرض . كذلك فقد كان هناك نوع من التدرج الداخلى على مستوى كل طبقة . أما فى المجتمع البرجوازى الحديث ، فإنه لم يقضى على الصراع الطبقى ، وإنما استحدث أنواع جديدة من الطبقات وصوراً جديدة من القهر وأشكالاً جديدة من الصراع .

وينظر أنصار نموذج الصراع إلى الدولة على أنها جهاز طبقى فى خدمة الطبقة المالكة ، كما ينظرون إلى السلطة السياسية على أنها هى السلطة التى تنظمها طبقة إجتماعية من أجل إخضاع طبقة أخرى . ويعالج هؤلاء الباحثون العمليات الإجتماعية من خلال مفهومى الطبقة والصراع . وتتألف الطبقة من أولئك الذين يشغلون موقعاً متشابهاً من علاقات الإنتاج وفى مقدمتها علاقات الملكية . ويقول آخر تتألف الطبقة بطريقة نهائية من خلال التضامن الطبقى ووحدة الدور الإنتاجى ووحدة المصالح الإقتصادية . ويفترض التضامن الطبقى وجود الوعى الطبقى ؛ الذى يستند بدوره إلى إيديولوجية (٣٥).

ولاشك أن كلاً من النموذجين السابقين - نموذج التوازن ونموذج الصراع - يعكسان قدراً من الحقيقة ، وأن كان أى منهما لايعكس الحقيقة كاملة ، والواقع أننا

لايمكن فى هذه الحالة أن نطرح السؤال التالى : أى النموذجين أقرب إلى الحقيقة أو أكثر قدرة على التعبير الواقع ؟ فمثل هذا السؤال تتعذر الإجابة علية . فكل مجتمع يعكس قدرا من التوازن والنظام كما يعكس قدرا من الصراع والتناقضات فى نفس الوقت .

ويشير « موريس كوهين » M, Gohen فيلسوف المناهج إلى أن العلوم الإجتماعية تقوم الآن على أساس مجموعة من التعميمات المتناقضة . بحيث يمكن القول بأن كلاً منها صادق ولكن إلى حد معين فقط . ونتيجة لعجز العلوم الإجتماعية حتى الآن عن إطلاق نظرية جامعة مانعة قادرة على تفسير الواقع الإجتماعى تفسيراً موضوعياً مقنعاً ، فإنه يجب علينا عندما نقوم بدراسة هذا الواقع أن نأخذ فى إعتبارنا كافة النظريات الممكنة بدون تحيز (٣٦).

رابعا: نموذج العلم الطبيعى

يعد هذا النموذج من أقدم النماذج التى قدمت لدراسة المجتمع . فقد أشار « كومت » قبل التوصل إلى مصطلح علم الإجتماع Sociology إلى إمكانية قيام ميدان جديد للدراسة الإجتماعية أطلق عليه « علم الفيزياء الإجتماعية » Social phisics وهناك العديد من علماء الإجتماع يحاولون التوصل إلى إستنتاج بعض المبادىء السوسيولوجية التى تصاغ على غرار القانون الطبيعى . ومن أمثلة تلك المحاولات مبدأ القصور الذاتى الإجتماعى Principle of social inirtia الذى قدمه لنا « بارسونز » والذى ينص على ما يأتى « تظل أية عملية من عمليات الفعل الإجتماعى ثابتة من حيث المعدل و الإتجاه مالم تعوق أو تنحرف بفعل قوى دافعة معارضة » (٣٧) .

A given process of (Social) action will continue unchanged in rat and direction unless impeded or deflected by opposing motivational forces .

وقد تبنى العديد من علماء الاجتماع وفى وقد تبنى العديد من علماء الإجتماع وفى مقدمتهم « جورج لندبرج » Lundberg و « ستيورات دود » Dodd فكرة إمكان تطبيق منهج العلوم الطبيعية عند دراسة الحياة الاجتماعية ، بهدف التوصل إلى القوانين التى تحكم حركة التفاعلات والعلاقات الإجتماعية . فالعلم فى نظر « لندبرج » سواء أكان طبيعيا أم إجتماعياً يعد وسيلة فنية للتوافق ، ذلك لأن كل إستقصاء يبدأ بتوتر معين فى الكائن المستقصى . ويؤكد ذلك الباحث أن كافة الظواهر التى يهتم بها

العلم تتكون من إنتقالات الطاقة (أى الحركة) فى العالم الطبيعى . وتأخذ كل حركة مكاناً فى الزمن وتتم داخل موقف معين : وبناء على ذلك فإن موضوع العلوم الإجتماعية هو حركات الناس (سلوكهم) التى تحدد مواضعهم داخل المواقف الاجتماعية (٣٨) ويناقش الباحث المذكور قضايا التفاعل والإتصال الاجتماعيين فى ضوء مفهوم الحركة أو السلوك . فالتفاعل عبارة عن السلوك المتبادل بين عدة أفراد والاتصال هو إستخدام الرموز الناجمةعن التفاعل . كذلك يمكن دراسة الإتصال من خلال الترابط والتفكك ، أو الحركات التى تتم فى إتجاه موقف معين أو بعيداً عنه . ويشبه هذا التفسير الحركى ، حركات الجذب والطرد داخل الذرة .

ويرفض « لندبرج » الإصلاحات التقليدية غير الدقيقة مثل « الشعور » و «الأهداف» و «القيم» و « الدوافع » . ويؤكد ضرورة إستخدام التعريفات الإجرائية . فالظواهر الموضوعية فى نظره ، هى تلك التى يتطبق عليها مقاييس الإتفاق والتأييد والتنبؤ . فالمكان هو ما يمكن قياسه بأداة من أدوات القياس (كالمتر) والذكاء هو ما تقيسه إختبارات الذكاء ويرفض «لندبرج» كذلك التحليل الوظيفى للقيم . ويفضل دراستها على أنها الصور السلوكية المستمرة خلال مرحلة زمنية معينة . والواقع أن « لندبرج » بهذا الشكل هو خير ممثل للإتجاه السلوكى فى علم الإجتماع .

وقد ظهرت عدة محاولات أخرى للتوصل إلى قوانين سوسيولوجية تشبه تلك التى يتوصل إليها الباحثون فى المجال الطبيعى . فقد حاول « دوركيم » التوصل إلى القانون الذى يحكم ظاهرة الإنتحار ، وحاول « دود » أن يقدم لنا نظرية كمية أو رياضية فى تفسير المجتمع أطلق عليها نظرية المواقف Situation theory فالموقف الإجتماعى يتألف من أربعة عناصر هى الزمان والمكان والسكان وخصائهصم المختلفة . وقد عرض هذا التصور فى صورة معادلة رياضية كما يلى (٣٩) .

الموقف = السكان وخصائصهم والمكان والزمان . . S = p. I. L. T. وتثير قضية إمكانية تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى العلوم الطبيعية فى مجال دراسة المجتمع خلافاً كبيراً أو عميقاً بين المشتغلين بعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية . ويزداد هذا الخلاف حدة عندما يحاول البعض تطبيق قوانين المكانيكاعلى المجتمع . ويمكن تفسير إصرار بعض الباحثين على الإلتزام بالنموذج الطبيعى فى الدراسات الإجتماعية ، فى ضوء نجاح العلوم الطبيعية فى التوصل إلى قوانين مضبوطة أمكن بناء عليها التنبؤ بالظواهر والتحكم فيها بدرجة عالية من الدقة . وهكذا بدت العلوم التجريبية وكأن لديها المفتاح السحرى القادر على تفسير كافة الظواهر بما فى ذلك

الظواهر الإجتماعية .

وقد دفع هؤلاء العلماء إلى إتخاذ ذلك الموقف ، ضيقهم بالإضطراب فى المفاهيم السوسيولوجية وغموض العلاقة بين مختلف الظواهر والمتغيرات الثقافية ، وعدم دقة النتائج التى وصل إليها علماء الإجتماع بعد دراسات طويلة ومضنية . ويشير هؤلاء العلماء - أنصار المنهج العلمى الطبيعى - إلى أن علم الإجتماع يمكن أن يكون نسقاً نظرياً طالما أن غايته تفسير الحوادث والظواهر وفهم العلاقات الرابطة بينها والتوصل إلى القوانين التى تحكمها . كذلك فإن علم الإجتماع فى نظرهم علم تجريبى حيث أنه لايقوم على أساس تأملى نظرى وإنما يقوم على أساس الملاحظة والتجربة .

وإذا كان المقصود بنجاح العلوم الطبيعية ، هو ما حققته من كفاءة مجال الفهم والتفسير والتنبؤ ، فإن علم الإجتماع سوف لايحقق نجاحاً ما لم يسهم فى تزايد فهمنا للواقع الإجتماعى وتفسيره والوقوف على القوانين التى تحكمه والتنبؤ بالظواهر الإجتماعية ، وإذا كان من الممكن العلم الفلك أن يتنبأ بظواهر الكسوف الخسوف ، فلم لايستطيع علم الإجتماع التنبؤ بالتغير الإجتماعى والثقافى وقيام الثورات وظواهر القيم والتحضر وتغير شكل الأسرة أو النظام الإقتصادى ... الخ .

ويذهب أنصار النموذج الطبيعى إلى أنه إذا كانت الظواهر الإجتماعية تبدو الآن معقدة ولايمكن إخضاعها للقياس الكمى وتتعدد متغيراتها بشكل لا يمكن حصره ، فإن هذا هو نفس الموقف الذى واجهه علماء الطبيعة فى بداية قيام ذلك العلم . ولهذا فإنه يمكن التغلب على هذه العقبات من خلال الإستمرار فى البحث العلمى وتحقيق الفروض المطروحة فى هذا الميدان بإستخدام المنهج العلمى ، تماماً كما فعل علماء الطبيعة خلال المرحلة المماثلة من نمو علمهم بمعمل . وإذا كانت التجارب المعملية أمراً متعذراً فى مجال علم الإجتماع بعكس الحال بالنسبة للعلوم الطبيعية ، فإن أنصار النموذج الطبيعى يرون أن التاريخ يمكن أن يمدنا بمعمل طبيعى ، كما يمكن أن تدرس المجتمعات خلال مراحل معينة وفى ظروف معينة تكون هى الظروف المطلوب دراستها ، وأخيراً فإن إستخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية يتيح لنا درجة عالية من الضبط المنهجى .

وقد ظهر فى الدراسات الإجتماعية مذهب أطلق عليه المذهب التاريخى Historicism يذهب أنصاره إلى إمكانية تطبيق المنهج فى دراسة الحياة الإجتماعية ، وأنه من الممكن إكتشاف قوانين الحركة التاريخية أو قوانين التغير والتطور الإجتماعيين عبر التاريخ . ويرى أنصار المذهب التاريخى أن علم الإجتماع ليس فى نهاية الأمر سوى علم

التاريخ النظرى (٤٠) ويمكن إعتبار « ماركس » من أنصار نموذج العلم الطبيعى لإيمانه القوى بوجود قانون يحكم أى مجتمع فى حركته وتغيره ، إلى درجة أنه يذهب إلى أنه إذا ما إكتشف مجتمع من المجتمعات قانونه الطبيعى الذى يعين حركته ، فلن يمكنه ذلك من تخطى المراحل الطبيعية لتطوره أو حذفها من الوجود بجرة قلم ، ولكن فى إستطاعته أن يفعل شيئا واحدا فقط وهو التقليل من آلام الوضع وتقصير مدتها (٤١) ويتفق « ماركس » فى هذا مع أنصار الدراونية الإجتماعية الذين يرون أن التطور الإجتماعى محكوم بقوى خارجة عن سيطرة البشر ، وأن كان هناك إختلاف بينهما من حيث المضمون والأهداف .

ويسوق أنصار النموذج الطبيعى مجموعة من الدعاوى المؤيدة لتطبيق المنهج العلمى فى دراسة المجتمع الإنسانى ، يحسن أن نورد أهمها بإيجاز فيما يلى :

أولا : إن الإنسان جزء من العالم الطبيعى وكذلك المجتمع الإنسانى ، بحيث يخضع كل منهما لنفس القوانين الطبيعية . فإذا كان من الممكن إكتشاف القوانين التى تحكم الظواهر الفلكية أو الحيوية أو الكيميائية ، فإنه يمكن بنفس لأسلوب إكتشاف القوانين التى تحكم علاقة الإنسان داخل المجتمع .

ثانيا : إذا كان من الصعب تتبع التاريخ الإنسانى إلى أعماقه البعيدة بدرجة عالية من الثقة ، فإن التشابه بين أعمال الإنسان والإرتباط الحتمى بينه وبين الأرض التى يعيش عليها ، والتماثل الملحوظ فى طبيعة الوقائع التاريخية ، كل هذه أمور تؤدى إلى ظهور التكرار والتواتر الذى يتيح الفرصة لتطبيق المنهج العلمى .

ثالثا : إن قيام المجتمع محكوم بمجموعة معينة من الظروف التى يمكن إكتشافها من خلال المنهج المقارن ، الأمر الذى يمكن معه التوصل إلى مجموعة العموميات الإجتماعية والثقافية التى تقف وراء التنوع والإختلاف الظاهرين . فعلى الرغم من الإختلاف فى التفاصيل أو فى الشكل ، فهناك إتفاق فى المبادىء العامة ، وهو ما يستهدف علم الإجتماع الكشف عنه .

رابعا : لا يعد المنهج العلمى شيئا ماديا ولكنه فى جوهرة أسلوب عقلى محدد فى التفكير . فالطبيعة العقلية للمنهج هى ما تمكننا من إستخدامه فى دراسة أية ظاهرة أياً كان نوعها .

خامسا : يختلف المجتمع قطعا من حيث مادته وظواهره عن مادة وظواهر العلوم الطبيعية ولكن هذا الاختلاف لا يتعلق بالمنهج ، ولكنه يتصل بأسلوب البحث وأدواته فنحن

فى دراسة المجتمع لا تخضع الإنسان للتجارب العملية لإمكان التثبت من صحة القضايا أو الفروض ، ذلك لأن تنوع البيئات الثقافية والتاريخية يتيح لنا فرصة التنوع فى الشروط والظروف . وهكذا فإن يمكن فى مجال علم الإجتماع أن تستخدم المقارنة والتجارب الطبيعية والأساليب الإحصائية ، كبديل ممكن ومقبول عن التجارب المعملية فى العلوم الطبيعية وقد أستطاعت بعض العلوم الإجتماعية أن تصل بالفعل من خلال إستخدام هذه الأساليب إلى قوانين موضوعية ، أمكن الإستفادة منها فى مجالات التنبؤ والتحكم والضبط والتخطيط ، كما هو الحال فى علم الإقتصاد وعلم التربية وعلم النفس الإجتماعى .

سادسا : يخلط المعارضون لتطبيق المنهج العلمى على دراسة الظواهر الإجتماعية بين المجتمع والثقافة . فالمجتمع هو مجموعة التفاعلات والعلاقات والجماعات القائمة داخل بقعة معينة من الأرض ، خلال فترة زمنية محددة . أما الثقافة فهى ما ينتج عن هذه التفاعلات والعلاقات من آثار مادية ولا مادية . ويمكن فى الواقع من خلال تطبيق المنهج العلمى إكتشاف القوانين التى تحكم بناء العلاقات والجماعات بغض النظر عن التنوع الثقافى الذى ينجم عن تلك العلاقات .

ويجب أن يميز فى هذا الصدد بين الإجراءات العامة للعلم أو للمنهج العملى وبين النظريات المعينة فى نطاق العلوم الطبيعية . فعلم الإجتماع يشارك ويستفيد بدون شك من التقدم العام للمنهج العلمى . ولكن هذا لايعنى محاولة تطبيق المبادىء التى يتم الكشف عنها فى مجال العلوم الطبيعية بإستخدام ذلك المنهج ، على الحياة الإجتماعية ، وعلى سبيل المثال فإنه من الخطأ محاولة إستخدام مبدأ الجذب المتبادل بين الأجسام الطبيعية فى تفسير العلاقة بين الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات .

والواقع أن محاولة بعض علماء الإجتماع الإستعانة ببعض النماذج التفسيرية explanatory models المأخوذة من العلوم الطبيعية ، فى مجال فهم ظواهر المجتمع ، لم تقدم إسهامات ذات شأن فى مجال التحليل السوسيولوجى فالمصطلحات السوسيولوجية عندما تصاغ فى لغة العلوم الطبيعية تصبح فارغة المضمون . ذلك لأننا على سبيل المثال لا نسيطيع تحديد الوحدات الأساسية لبعض المصطلحات مثل « معدل التغير » Rate of change أو الإتجاه Direction . ولم يستطع أن يقدم أنصار ما يطلق عليه « علم الإجتماع الميكانيكى » أية إسهامات فعالة فى مجال فهمنا للواقع الإجتماعى ذلك أن ما قدموه لم يكن فى التحليل الأخير سوى مجموعة من القضايا فارغة المضمون مثل قولهم أن المجتمع مملكة آلية داخل نطاق الطبيعة الكلية ، وأن الفرد

داخل المجتمع يتحرك وفق نطاق آلى ، وأن حياة الإنسان داخل المجتمع عبارة عن مجموعة من الحركات مثل حركة الكواكب وحركة الدم داخل الجسم العضوى ، وأن المجتمع نظام جرمى يقوم على أساس التجاذب والتنافر بين الأعضاء ... الخ . وقد حاول بعض الباحثين مثل « هنرى كارى » H. Carey وهو من الرواد الأول لعلم الإجتماع الأمريكى فهم المجتمع فى ضوء ثلاثة قوانين طبيعية هى قانون الجاذبية ، وقانون إنتقال الحرارة ، وقانون فناء المادة (٤٢) . وقد سار « بارسونز » فى نفس هذا الإتجاه عندما صاغ قانون القصور الذاتى الإجتماعى والذى سبق أن أشرنا إليه .

ويشير « إنكلز » إلى أنه على فرض أننا إستطعنا أن نعطى مضموناً له معنى لمفاهيم الإجتماع المستوردة من العلوم الطبيعية ، فليس هناك ما يبرر إقتراض التماثل الكامل بين العلاقات التى تربط بين الظواهر والأشياء الطبيعية ، وبين تلك التى تربط بين الظواهر والأشياء الإجتماعية . وعلى العكس من ذلك فهناك ما يدعو إلى القول بعدم التماثل .

ولم تسهم تلك المحاولات التى حاولت تفسير الظواهر الإجتماعية فى ضوء المبادىء الإجتماعية فى زيادة فهمنا للعالم الإجتماعى ، بل أنها أسهمت فى تعويق علم الإجتماع عن التوصل إلى الفهم الموضوعى لظواهره وقضاياه . ويمكن أن نعطى مثالاً على تلك المحاولات « جورج زيبف » C.K. zipf أستاذ الفقه فى جامعة هالافارد وأحد أنصار النموذج الطبيعى فى العلوم الإجتماعية . فقد حاول هذا المفكر تفسير حركة إنتقال الناس فى المكان فى ضوء مبدأ « أدنى حد ممكن من الجهد » وهو مبدأ مستعار من العلوم الطبيعية principle of least effort فهجرة الناس – فى نظره من مدية إلى أخرى أو من مكان إلى آخر ، ترتبط إرتباطاً وظيفياً بالمسافة التى تفصل بين المكانين ، لأن الجهد الذى سوف يبذل يتناسب طردياً مع تزايد المسافة .

ولكن « زيف » لم يستطع من خلال هذا النموذج التفسيرى المستعار أن يفسر لنا ظاهرة الهجرة كما تحدث بالفعل فى الواقع الإجتماعى ٠ وقد حاول « سمويل ستافرو » S. Stouffer تفسير هذه الظاهرة – الهجرة – فى ضوء عوامل إجتماعية تتمثل فى ما أطلق عليه « الفرص الوسيطة Intervening opportunity فحركة الناس فى المكان ترتبط بالفرص المتاحة أمامهم داخل المناطق المهاجر إليها ، وبمدى قدرة هذه الفرص على إستبقاء المهاجرين فى المكان الجديد . وقد أخذ « ستافرو » فى إعتباره تأثير عامل التنافس بين المهاجرين على نفس الفرص المحدودة على حركة الهجرة ذاتها. وأشار الباحث المذكور إلى ضرورة التخلى عن الإستعانة بالمقاييس الفيزيقية مثل البعد المكانى

عند دراسة ظاهرة الهجرة كظاهرة إجتماعية وأنه بدلاً من ذلك يجب الإستعانة بالمقاييس والعوامل الإجتماعية ، تلك التى تستطيع أن تفسر لنا مثل هذه الظاهرة .

وبوجه عام نستطيع القول بأن إستخدام الصيغ الفيزيقية البسيطة ، فشل فى تقديم تفسير تكاملى مقنع للظواهر الإجتماعلية . فمبدأ « أدنى حد ممكن من الجهد يحاول تفسير ظاهرة الهجرة فى ضوء مفاهيم غير مناسبة كالمسافة وعدد الأشخاص وبالتالى يعجز عن أن يفسر لنا الهجرة وإتجاهاتها ومشكلاتها ومعوقاتها ... وعلى العكس من ذلك فإن النموذج السوسيولوجى فى التفسير الذى قدمه « ستافرو » ساهم بالفعل فى زيارة فهمنا للظاهرة الهجرة ، حيث أنه ناقشها فى ضوء عوامل إجتماعية كالفقر والفرص الإقتصادية والإجتماعية والنفقات المالية والتنافس بين المهاجرين ... الخ .

وقد تعرض النموذج الطبيعى إلى العديد من ألوان النقد ، كان أقواها ذلك الذى قدمه « سوركين » و « فيبر » وغيرهما من علماء الإجتماع ، وقد وصل الأمر بهؤلاء النقاد إلى حد رفض إمكانية تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى دراسة الظواهر الطبيعية ، عند دراسة الظواهر والعلاقات الإجتماعية . فقد إنتقد « سوركين » P. Sor-okin ما أطلق عليه « هوس العدد » أو « جنون الكم » فى الدراسات السوسيولوجية . وقد تأثر « سوركين » فى هذا الإتجاه « بماكس فيبر » M. weber الذى أكد على وجود فروق جوهرية بين الظاهرة الإجتماعية وبين الظاهرة الطبيعية . فالظواهر الأولى لها معنى داخلى إلى جانب أن لها هدف تسعى إلى تحقيقه ، ويصبح هدف الإنسان من خلال هذا المعنى مختلفاً بالضرورة عن الهدف الذى تسعى إليه حركة الأجسام الطبيعية فى الفضاء . وهكذا تسقط محاولة الإستعانة بالنماذج التفسيرية للعلوم الطبيعية فى مجال علم الإجتماع .

ويشير « سوركين » إلى أن النموذج الطبيعى فى علم الإجتماع يعجز عن أن يقدم تفسيراً مقنعاً للثورات ، أو للمعانى التى تقف وراء الطقوس الدينية ، أو القيم ذات الدرجة العالية من القداسة أو للجهود التى يبذلها الإنسان فى مجال الفن والأدب كذلك يذهب « فيبر » إلى أننا لانستطيع دراسة الظواهر الإجتماعية مثل إضراب العمال أو سقوط الحكومات أو تقلب الأسواق أو الصراعات الإجتماعية بنفس الطريقة التى تدرس بها الظواهر الطبيعية مثل حركة الكواكب أو سقوط الأجسام الطبيعية فمحاولة دراسة الظواهر الطبيعية لا تتطلب سوى إجراء ملاحظات خارجية لها وعلى العكس من ذلك فإننا نجد أن للظواهر الإجتماعية معنى داخليا يتصل بالدوافع فتفسير ظاهرة

إضراب العمال أو الصراع السياسى أو إنخفاض معدل المواليد ... يتطلب الوقوف على دوافع العمال ودوافع أعضاء الأحزاب السياسية وأهداف أولئك الذين خفضوا من معدلات إنجابهم . وهذا هو ماحدا « بفيبر » إلى التأكيد على ضرورة إستخدام منهج جديد عند دراسة الظواهر الإجتماعية ، يختلف عن منهج العلوم الطبيعية ، وهو ماأطلق عليه « منهج الفهم » method of understanding : Verstehen) .

وهناك طائفة من علماء الأنثروبولوجيا مثل « إيفانز بريتشارد » E. pritch-ard يعترض على إمكانية إعتبار الأنساق الإجتماعية على أنها أنساق طبيعية Natu-ral systemes ، يمكن دراستها من خلال المنهج العلمى ، كما يمكن إكتشاف القوانين التى تحكمها ، دون ضرورة الرجوع إلى تاريخها و« بريتشارد » ينتقد أحد مسلمات الإتجاه الوضعى فى علم الإجتماع والأنثروبولوجيا الإجتماعية . وهو يذهب إلى أن تلك المسلمة تعبر عن الوضعية النظرية فى أسوأ صورها . ويتحدى أنصار هذا الرأى بأن يعطونا مثالاً واحداً على ما يطلقوا عليه « قوانين سوسيولوجية » أو قوانين فى الأنثروبولوجيا الإجتماعية .

ويؤكد « بريتشارد » أنه لايوجد فى الأنثروبولوجيا الإجتماعية ما يشبه ولو من بعيد – قوانين العلوم الطبيعية ، ويرى أن كل ما أمكن الوصول إليه فى هذا الشأن هو مجموعة من الأحكام الحتمية أو الغائية أو القيمية . وقد أتت كل التعميمات التى حاول العلماء إطلاقها غامضة أو فضفاضة مما يقلل من أهميتها على فرض صدقها . ويشير « بريتشارد » إلى أن أغلب التعميمات التى صدرت فى العلوم الإجتماعية ليست سوى تكرار للمعانى الجزئية ، أو إبراز للأشياء العادية فى صور أخرى على مستوى إستدلال ساذج وبسيط .

وقد حاور الأنثروبولوجى البولندى « أندريجسكى » S Andrzegeski فى إحدى مقالاته بمجلة « مان » mun تبنى رأى مضاد لرأى « بريتشارد » حيث أكد إمكانية دراسة النسق الإجتماعى والظواهر الإجتماعية من خلال المنهج العلمى ، كما أكد وجود قوانين فى مجال الحياة الإجتماعية وقد ضرب مثلا على تلك القوانين بالقضايا التالية يرتبط نظام تعدد الزوجات بالتفاوت الإقتصادى الشديد فى المجتمعات البدائية . وأن الحروب تؤدى إلى ظهور الحكم الإنفرادى . وأن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان تؤدى إلى الحرب . ويذهب الباحث المذكور إلى أن هناك العديد من القوانين الإجتماعية الأخرى ويرجع قلة عددها نسبياً بالمقارنة بالقوانين الطبيعية إلى حداثة هذه العلوم (٢٤)

ولكن أحد الأنثروبولوجين فى بريطانيا فند رأى « أندر يجسكى » السابق فقد أوضح اللورد « راجلان » L. Raglan أنه ليس سمة تعاون إقتصادى لدى قبائل إستراليا ، ومع ذلك أنهم يعرفون نظام تعدد الزوجات ، كذلك فإن قبائل الماساى شرق إفريقيا من أشد الشعوب حبا فى الحرب ، ومع ذلك فالحكم فيها ديموقراطى ولم يظهر داخلها مستبد واحد . وأخيراً فإن بلاد البنغال متخمة بالسكان ، ومع ذلك فهم من أشد الشعوب حباً فى السلام (٢٥) .

ويذكر « بريتشارد » إمكان إعتبار الظواهر والأنساق الإجتماعية أنساقاً طبيعية فلا يمكن مقارنة النسق القانونى أو الأسرى على سبيل المثال بالنسق الفسيولوجى أو بالنسق الذى ينظم الكواكب السيارة . ويؤكد الباحث المذكور أنه من العبث بالنسبة للباحث فى قضايا المجتمع أن يبحث عن قوانين عملية . ويشير إلى إننا فى العلوم الإجتماعية لسنا ملزمين بأن نبرهن على عدم وجود مثل تلك القوانين ، وإنما على القائلين بوجودها التدليل على ذلك .

فالأنثروبولوجيا الإجتماعية فى نظر « بريتشارد » فرع من فروع الدراسات٨٩. الإنسانية وليست من ضمن العلوم الطبيعية ، ذلك لأن الأنساق الإجتماعية أنساق خلقية moral وليست أنساقاً طبيعية . والهدف من هذه الدراسات الإجتماعية يتمثل فى الكشف عن الأنماط والنماذج وليس الوصول إلى قوانين كما أنها تحاول التدليل على خلو النسق الإجتماعى من التناقض من خلال بيان التساند بين مكوناته ، وليس من شأنها التدليل على وجود علاقات ضرورية بين مختلف أنواع النشاط الإجتماعى . وتقوم العلوم الإجتماعية بالتأويل أكثر مما تقوم بالتفسير وهذه الإختلافات فى نظره جوهرية بين العلوم الإجتماعية والعلوم الطبيعية (٢٦) .

على أن التشكيك فى إمكانية تطبيق نموذج العلوم الطبيعية على دراسة المجتمع ببنائه ونظمه ، أمر لايتعلق بقضية علمية علم الإجتماع . فعندما نقول بأن نماذج علم الطبيعة أو الفلك أو الكيمياء لا تتوافق مع التحليل الفسيولوجى ، أو لاتسهم فى زيادة فهمنا للواقع الإجتماعى ، أو لاتقدم لنا تفسيراً مرضياً للظواهر الإجتماعية ، فإن هذا لايعنى إستحالة قيام نظام علمى موضوعى لدراسة المجتمع . ولعل مصدر الخلط يكمن فى زعم أنصار النموذج الطبيعى أن ذلك النموذج هو الطريق الوحيد لفهم المجتمع ، أو لإضفاء الطابع العلمى على علم الإجتماع .

والحق أنه يجب أن تفصل تماماً بين هذين الأمرين . فالأنساق الإجتماعية تتسم بأن لها تاريخاً وأن لها معنى كما تتعلق بالعلاقة بين كائنات لها إرادات مستقلة وتؤمن بقيم ومعتقدات موجهة لنماذجهم السلوكية . ولهذا فإنه من المستحيل أن نفهم تلك الأنساق بنفس أسلوب فهمنا للظواهر الطبيعية التى لا تتسم بالتاريخية أو المعنى أو التوجيه القيمى أو الأدارة . ولكن هذا الخلاف لايتعلق بالمنهج العلمى كمنهج ، ولكنه يتعلق بأسلوب الدراسة وبأدواتها فنحن فى علم الإجتماع يمكننا أن نستخدم المنهج العلمى كخطوات عقلية على إعتبار أن المنهج واحد فى جيمع العلوم . ولكننا يجب أن نعتمد على أساليب تعتمد على أدوات مختلفة فى جمع المادة الميدانية ، قادرة على إمدادنا ببيانات صادقة ومعبرة عن الواقع . أما عن قضية القوانين العملية فى مجال علم الإجتماع ، فهى قضية لا يمكن حسمها فى هذه المرحلة من التقدم المنهجى والنظرى لذلك العلم .

النماذج الإحصائية والرياضية :

يتزايد الإهتمام بالإحصاء فى العلوم الإجتماعية . وتعد الأساليب الإحصائية مجرد وسائل أو أدوات أو تكنيكات للبحث . ويتضمن إستخدام علماء الإجتماع للأساليب الإحصائية أنهم يقبلون الإستعانة ببعض النماذج الرياضية فى وصف وتحليل بعض جوانب الحياة الإجتماعية . وينظر الباحثون إلى الأساليب الإحصائية فى البحث الفسيولوجى على أن لها طابع حيادى ، بمعنى أنها تسهم فى الكشف عن الواقع الموضوعى بدون تشويه أو إنحياز .

والواقع أنه لايمكن تطبيق أى أسلوب إحصائى دون قيامه على أساس فروض معينة أو لمواجهة ظروف محددة وهذا يعنى أن علم الإجتماع يقبل تفسير بعض الظواهر والعلاقات الإجتماعية فى ضوء بعض النماذج الرياضية . ولو بصفة مؤقتة . ولما كانت أغلب الأساليب الإحصائية التى يستخدمها الباحثون فى علم الإجتماع تتصل بنظرية الإحتمالات ، فإن هذا يعنى أن هؤلاء الباحثين يتبنون نموذجاً إحتمالياً Prababilistic فى دراسة المجتمع .

وقد أصبح الأخذ بالأساليب الإحصائية أمراً شائعاً فى علم الإجتماع بعد الحرب العالمية الثانية . وقد يتخذ إستخدام الطرق الإحصائية واحد من طريقين :

الأول : أن يلاحظ الباحث أن النتائج التى يتوصل إليها تسير وفقاً لشكل أو نموذج معين ، فيحاول البحث عن نموذج رياضى يلائم ذلك الشكل ، ثم يقوم عقب إختياره بتطبيقه على المادة التى يجمعها من الواقع الإمبيريقى . فإذا ماثبت نجاح هذا

النموذج فإن الباحث يعتمد عليه لتوقع الملاحظات التالية لنفس الظواهر أو المتغيرات .

الثاني : كذلك فإن النموذج الرياضى قد يوحى للباحث بنماذج معينة من المادة أو بتوقع علاقات لم يعالجها من قبل :

ويمكن أن نعطى مثلاً على إستخدام النماذج الرياضية فى الدراسات الإجتماعية ، بدراسة « روبرت ميلز » R. Bales للتفاعل داخل الجماعات المتغيرة ، فقد حاول هذا الباحث أن يسجل كل فعل موجه من وإلى أى عضو داخل الجماعة النقاشية Discussion group التى أجرى تجاربه عليها ، ثم حاول بعد ذلك ترتيب المشتركين على حسب عدد الأفعال الموجهة إلى كل منهم من جانب الآخرين. وقد لاحظ « بيلز » فى بعض الجماعات أن حوالى ٤٥٪ من كل الأفعال الإجتماعية التى وقعت داخلها ، كانت موجهة لشخص واحد كان ترتيبه الأول ، وأن ١٨٪ منها كانت موجهة إلى الشخص الذى إحتل الترتيب الثانى ، وأن حوالى ٦٪ وجهت إلى الشخص الذى إحتل الترتيب الأخير . وكان متوسط كل جماعة من هذه الجماعات ستة أفراد . ولما كان هذا التوزيع يتفق إلى حد كبير مع المنحنيات الهارمونية Harmonic curve ، فقد حاول « بيلز » أن يطبق هذا النموذج الرياضى على نمط التفاعل داخل الجماعات التى تتراوح بين ٣ - ٨ أعضاء . واستطاع أن يصل الى نتيجة معينة مؤداها أنه بغض النظرعن حجم الجماعة (بحد أقصى ثمانية افراد) فإنه عادة ما يسود نفس النموذج السابق عرضه والذى يتفق مع المنحنى الهارمونى (٤٧) .

ولكن الأمر ليس بهذه السهولة فى كل الأحوال فقد تكون المادة التى يجمعها الباحث على درجة عالية من التعقيد ، مما يتعذر معه تطبيق أحد النماذج الرياضية عليها . ولعل هذا هو ما أدى ببعض الباحثين الاجتماعيين الى صياغة نماذج رياضية جديدة ، بهدف معالجة نماذج العلاقات القائمة أو الملاحظة .

ويقدم لنا « هربرت سيمون » H, Simon فى كتابه بعنوان « نماذج الإنسان » مجموعة من التطبيقات الناجحة للنماذج الرياضية فى مجال العلوم الاجتماعية . وأشار هذا المفكر الى أن نظرية الفئات Set theory تصلح فى وصف ظواهر السلطة والقوة السياسية . ونظرية الفئات هى نظرية رياضية لا تعالج أرقاماً ولكنها تعالج فئات أو مجاميع أو أشياء وتعد هذه النظرية أساساً لنظرية المباراة Game theory فى العلوم الاجتماعية ، وهى النظرية التى لا تهتم بحساب المكسب والخسارة الناجمة عن قرارات معينة ، كذلك أوضح « سيمون » إمكان ترجمة القضايا التى توصل اليها «جورج

هومانز» G. Homans فى مجال وصف التفاعل داخل الجماعات الصغيرة الى معادلات رياضية . وقد سبق أن أشرنا الى أن هناك بعض العلماء الذين حاولوا فهم المجتمع فى ضوء معادلات رياضية . ومن أبرز تلك المحاولات دراسة « ستيوارت دود » بعنوان « أبعاد المجتمع » حيث حاول إستحداث علم إجتماع رياضى ، قد سبق أن عرضنا لها فيما سبق .

والواقع أن النماذج الرياضية – شأنها شأن أى نماذج علمية أخرى – مارست بعض التأثير علي العديد من الدراسات السوسيولوجية . فقد أهتم بعض العلماء بتلك المشكلات التى يمكن تفسيرها فى ضوء نماذج رياضية معينة . وإذا أدركنا أن الاساليب الاحصائية ليست سوى أداه للبحث ، فإنه يجب أن نتجنب الإرتباط الفلسفى بأى نوع معين من النماذج الرياضية مثل النموذج الإحتمالى أو النموذج الحتمى أو النموذج التحليلى أو الفئوى ... الخ . كذلك فإننا يجب الا نتوقع أن نعثر على النماذج التى تحتاجها في الدراسات الإجتماعية جاهزة داخل المراجع الرياضية . ويشير « سيمون » إلى ضرورة استحداث نماذج جديدة أحيانا بهدف تحليل بعض الظواهر والمتغيرات الاجتماعية المدروسة (٤٩) ولا شك أنه من الممكن الاستعانة بنماذج تفسيرية من علوم أخرى ، ولكن يجب أن يتم ذلك بعد بناء النظريات السوسيولوجية ذاتها ، ويمكن أن نستعين بهذه النماذج المستعارة فى بناء تلك النظريات ، كما يحدث في الكثير من الأحيان (٥٠) .

مناقشة عامة

يكشف هذا الاستعراض السريع لبعض جوانب التراث النظرى فى علم الاجتماع . عن تعدد نماذج الدراسة وتضاربها . ومن الطبيعى أن يثار على الفور السؤال التالى ، أى هذه النماذج أنسب للتحليل السوسيولوجى ؟ أو ما هى النماذج الصحيحة وما هى المزيفة ؟ والواقع أنه يجب رفض هذا النوع من الأسئلة كلية فى الفكر السوسيولوجى ، ذلك لأنها من طراز لا يمكن الإجابة عليه إجابة حاسمة .

فالمجتمع يتسع فى الواقع لكل من هذه التحليلات ، بحيث يمكن القول بأن كل منها صحيح أو يتضمن علي الأقل قدراً من الحقيقة . ولا يمكن القول بأن نموذج معين أقرب إلى الحقيقة السوسيولوجية لأنه لا توجد حقيقة سوسيولوجية متفق عليها تماماً ، الى جانب أن الحقيقة المطلقة خارج قدرة العلم بوجه عام والعلم الإجتماعى بوجه خاص

والواقع أن كل نموذج يركز على أحد جوانب المجتمع أو على نوع من المشكلات المنهجية أو النظرية فى الاجتماع . وإذا كان من الممكن الحكم على فرض ما بأنه صادق أو كاذب فإنه يتعذر أن نطلق مثل هذه الأحكام على أحد النماذج المطروحة فى ذلك العلم . وبناء على ذلك فإنه يمكن الحكم على فرض التطور الإجتماعى فى خط واحد مستقيم بأنه فرض خاطىء ، ولكن لا يمكن إطلاق مثل هذا الحكم على النموذج التطورى ككل ، ذلك الذى يتضمن مجموعة أخرى من الفروض والنظريات التى تعبر جزئياً عن الحقيقة . ولكن أن كان من المتعذر الحكم على نموذج ما بأنه صادق أو كاذب ، فإنه يمكن الحكم عليه بأنه نموذج خصب قادر على إمداد الدراسة السوسيولوجية بفروض وقضايا جديدة تطرح للبحث ، أو بأنه نموذج عقيم . ويستنتج البعض من هذا التنوع والتضارب فى نماذج ونظريات علم الاجتماع ، أنه لا يتحقق لها الخصائص العلمية ، طالما أنه لا يوجد إتفاق واضح على مصطلحات العلم ونظرياته وأسسه ومبادئه . ولعل ما هو مؤلم أن علم الاجتماع لم يستطع حتى الآن . وعلى مدى تاريخه كله ، أن يتوصل إلى قانون علمى له صدقه وثباته بغض النظر عن إختلاف الثقافات أو المراحل التاريخية . بل إن ذلك العلم لم يستطيع بعد التوصل إلى ما يشبه القوانين الطبيعية على مستوى نظام واحد أو على مستوى حقبة تاريخية محددة .

ويمكن لنا تفسير هذا التعدد فى النماذج السوسيولوجية فى ضوء ما يطلق عليه « هوايتهيد » A,N,Whitehead « فترات الأنصار Periods of truimph» ، فقد أشار هذا الباحث في كتابه « العالم الحديث » إلى أن النظرية الموجية فى الضوء عند « هيجن » Hugghen إستطاعت أن تفتح آفاقاً جديدة فى العالم ، ولكنها لم تأخذ فى إعتبارها بعض المتغيرات ، وظهرت نظرية جديدة هى النظرية الجسمية فى الضوء Cprpu scu-lar theory إستطاعت التغلب على عقبات وصعوبات النظرية السابقة . ويذهب « هويتهيد » إلى أن لكل نظرية من النظريات المتنافسة فترة إنتصار معينة .

وبوجه عام فإننا نلاحظ تكثر عدد النظريات المقدمة لتفسير ما هو ملاحظ ، خلال مرحلة التطور السريع للعلم . ويشير « روبرت ابنهيمر » R. Openn himer عالم الطبيعيات المشهور إلى أن هناك مكاناً متسعاً للعديد من المداخل والآراء لفهم النظام الذرى . الأمر الذى لا يمكن معه القول بأن أياً منها قادر على استغراق الموضوع بأكمله ويذهب الباحث المذكور إلى ضرورة إستخدام أكثر من طريق فى العلم من أجل التوصل إلى الإكتشافات المنشودة فى ميدان الطبيعة النووية وهكذا نجد أن « ابنهيمر » يصبح يأخذ بأكثر من مدخل لفهم الظواهر النووية (٥١)

ويجب أن يسود نفس الموقف الذى أشار اليه « أبنهيمر » فى مجال العلوم النووية ، داخل العلوم الاجتماعية . وهذا يعنى أنه من اللازم أن نعتاد علي تنوع الآراء والنظريات والنماذج التى تقدم لتفسير المجتمع والواقع الاجتماعى . وإنطلاقاً من هذا الفهم فإننا يجب أن نتخلى عن الأسطورة الذاهبة إلى ضرورة الإنطلاق من نموذج واحد ينتمى اليه الباحث ، عند دراسة المجتمع . فهناك من يذهب إلى أن الباحث فى علم الاجتماع عليه أما أن يتبنى نموذج الصراع أو يتبنى النموذج المقابل له هو نموذج الاتفاق والتوازن . و هذه نظرة خاطئة لان المجتمع مجال متسع ومعقد ومتنوع للدراسة ، وتتفاعل داخل مجموعات متناقضة من العمليات والجماعات والأحداث . فالمجتمع يفترض وجود تنظيم اجتماعي وثقافة كلية و ضوابط سلوكية ووحدة فكرية وتعاون وهدف كلى مشترك ... الخ ، إلى جانب أنه ينطوى بالضرورة على بعض ألوان الصراع والتناقض سواء علي المستوى الاقتصادي أو السياسى أو الثقافى . وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن الفهم التكاملى لمجتمع يتطلب الإستعانة بأكثر من مدخل أو أكثر من نموذج .

وإذا كان كل نموذج من النماذج المطروحة فى علم الاجتماع يركز على جانب معين من جوانب الواقع الاجتماعى ، فإننا يجب أن نميز بين التركيز الإنتقائى على أحد جوانب المجتمع من خلال إستخدام نموذج معين ، وبين ما قد يؤدى اليه تبنى ذلك النموذج من تشويه الرؤية للواقع الإجتماعى ذاته . فقد يحاول الباحث السوسيولوجى التركيز على دراسة الجوانب المتعلقة بالصراع الإجتماعى القيمى والطبقى والثقافى والسياسى ... الخ . كذلك قد يحاول باحث أو نفس الباحث فى وقت آخر التركيز على الجوانب المتعلقة بالتوازن والضبط والتنظيم . ولعل ذلك التركيز مسألة يقتضيها التخصص والتعمق العلمى . وقد يستعين الباحث فى دراسة الأولى بنموذج الصراع وفى دراسة الثانية بنموذج التوازن . وليس فى ذلك ما يمثل خطورة علي البحث العلمى . ولكن تبنى الباحث أيديولوجيا واحد من تلك النماذج هو الذي يمثل خطورة كبري على الموضوعية العلمية ، لأن ذلك التبنى يمكن أن يسهم فى تشويه رؤية الواقع وقد حذرنا « دارون » منذ زمن طويل من أن الرؤية المزيفة للواقع أو الملاحظات الخاطئة تعد أكثر خطورة على العلم من النظريات الزائفة . ولعل المشكلة الحقيقية فى علم الاجتماع هى أن اغلب النماذج السوسيولوجية لم تصدر أصلاً عن دراسات واقعية ، ولكنها صدرت بطريقة قبلية Apriori أو من خلال توجيهات أيديولوجية مسبقة .

ومما يزيد الأمر صعوبة فى العلوم الاجتماعية بوجه عام ، وعلم الاجتماع بوجه

خاص ، أن التوجيهات الايديولوجية تؤثر بطريقة واضحة على إختيار الفروض وأساليب تحقيقها وتفسير النتائج التى تصل إليها الأبحاث الميدانية . ولا يوجد فى العلوم الاجتماعية تجارب حاسمة كما هو الحال في العلوم الطبيعية . ويذهب «كوهين» Cohen و « ناجل » Nagel إلى أن صدمة الحقائق يمكن أن تقذف بالآراء المزيفة فى مجال العلوم الطبيعية خارج نطاق العلم تماماً . ولكن الأمر ليس على هذا النحو فى العلوم الاجتماعية ، حيث أن أنصار كل إتجاه يحاولون بكل الوسائل التدليل على صحة قضاياهم و دعاواهم وفساد القضايا والدعاوى التى يتبناها أنصار النماذج المضادة . ولم تتوصل هذه العلوم - خاصة علم الاجتماع - إلى ما يطلق عليه «كوهين» صدمة الحقيقة .

وأخيراً فإننا يمكن أن نقر بأن العديد من النماذج والنظريات السوسيولوجية ، قد إرتبطت بشكل أو بآخر بنوع من التوجيه الايديولوجى كما سنوضح فى الفصول التالية . ولا يمكن الزعم في هذه الحالة بضرورة إستبعاد كافة النماذج من دائرة علم الاجتماع ، ولكن الحل يتمثل فى صياغة القضايا المشتقة من كل نموذج بطريقة يمكن إخضاعها للإختبار الأمبيريقى من خلال استخدام القواعد المنهجية المناسبة والممكنة ، وإن كان بعض العلماء المحايدين يؤكدون ضرورة تحقيق التكامل بين تلك النماذج وإستخدام الأسلوب المتداخل النظم الذى Interdisciplinary approach يأخذ كافة المتغيرات فى الاعتبار عند دراسة وفهم الواقع الإجتماعى كذلك فإنه يجب الإلتزام بالضوابط والتوجيهات والمعايير الإسلامية فى المجالات التى تتصل بفهم الإنسان والمجتمع والتاريخ ، والتى توجد حولها نصوص يقينية أو أدله شرعية مؤكده .

مراجع الفصل الأول

(١) د. محمد عاطف غيث : علم الإجتماع – دار المعارف سنة ١٩٦٣ ص ٢٧ – ٢٨ .

(2) Bernard Barber : Resistence by scientists to scientific dicovery : N.Y 1960 .

بحيث قدم فى الإجتماع السنوى لتاريخ الإجتماع ، والذى عقده الإتحاد الأمريكى لتقدم العلوم .

.A.A.F.T.A.O.S.

(3) Merris Kohen : Reason and nature : An essay on the meaning of scientific method : N.Y. Harcourt, Brace and World 1931 P. 350

(4) A. Enkeles : What is sociology : prentice Hall. New Jersey 1964 p.350 .

.(5)A. Gouldner : The comming Crisis of western - Sociology P.29.

(6) A. Comte : op. cit.

(7) Herbert spencer : The study of sociology. N.Y- O. Appleton .

1873 - p. 450

(8) K. Marx and Engels : The communist menifesto.

(9) E. Dukheim: The division of labour in society. Trans. by G. Simpson. Glencoe : The free press 1933

(10) R.Redfield : The folk society Amercan Journal of sociolog :1947 VOl; III NO 4

{11} Pitirim Sorokin Social and cultural dynamics Boston Sargent 1957 -N .S Timasheff Sociological Theory Its nature and

growth , Revised house,N.Y 1964

{13} I.Zeitlin : Ideol ogy and the development of sociological theory Prentice Hall 1968 PP, 187 - 188

(14) H, Spencer , Principles of sociology 3 ed ed Vol,I N,y D,Apleton 1910 p, 471

(15) Leslie White; The science of culture; New York ; Farrar Strrsuss 1949 pp, 338 ff

(16) W, Ogburn and Nimcoff : A handbook of sociology pp, 44 - 459

(17) Arnold Rose (ed) The inistitutions of advanced societies, Univ, of , Minnisota press 1958 P,20,

{18}I, Zeitilin : op cit .

.{19}K. popper ; The poverty of historicism ; Routledge and Kagan Paul - London 1957,

(٢٠) يمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى كتاب الفارابى عن أهل المدينة الفاضلة ، إلى مقدمة إبن خلدون . كذلك يمكن الرجوع إلى كتاب د. عبدالكريم الباقى بعنوان تمهيد فى علم الإجتماع - مطبعة الجامعة السورية - دمشق ١٩٥٧ .

(21) H, Spencer : Principles of sociology, E, Durkheim; Elementary Forms of religious life - Trans `-by J,W, Swan N,Y, Macmillan 1926 - B, Malinowski ; Crime and custome in savage society ; London 1926 - A,R, Brown ; Structure and Function in primitive society ; Glencoe - The Free press 1952

(٢٢) للوقوف على أساسيات النموذج البنائى الوظيفى ، ومختلف الإتجاهات النظرية داخله ، يمكن الرجوع إلى المصادر التالية ، R, K, Merton

1957 free press Social theory and social structure . Glencoe - The Kingsly Davis: Human society N.Y Macmillen 1949 Marian Levey - The structure of society Princiton Univ press 1952 - T Parsons;

Structure of social. system - Glencoe - The free press 1951

(23) A. Comte : op. cit p, 437.

(٢٤) د.أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعى : الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦ ص ٦٣ -٦٧.

(٢٥) المصدر السابق .

(26) A.Inkeles ; op .cit .

(27) Marcel Mauss : The gift - Glencoe - The Free Press 1954 .

(28) A.Inkeles ; op cit .

(29) A.Gouldner ; op cit .pp.195 -274 .

(30) A.Gouldner : op.cit.p.196 .

(31) Ibid - p.248 .

(32) Walter Cannon ; The function of the body N.Y 1961 .

(33) Lewis Coser ; The functions of social couflict -Glencoe - The free press - 1956 . R, Dahrendorf ; Class and class conflict in industrial society ; Stan Ford Univ,press: 1959 - Johan Gultung ; Pacifism From sociological point of view - Journal of social issues 1959 - 3- 65-84 .

(34) A,Inkeles : op.cit.pp.37 - 39 ,

(٣٥) جورج جبرفتش ؛ دراسات في الطبقات الاجتماعية - ترجمة أحمد رضا - الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٢ ص ٢٢ - ٦٧ .

(36) Morris Cohen ; Reason and nature ; An essay on the meaning of scientific method p.347

(37) A. Inkeles : op cit .

(٣٨) د. محمد عاطف غيث : مصدر سابق ص ٨٨ - ٩١ .

(٣٩) المصدر السابق ..

(٤٠) كارل بوبر : عقم المذهب التاريخى – منشأة المعارف ١٩٥٩ ص ١٣٣ – ١٨٩

(٤١) المصدر السابق

(٤٢) د. مصطفى الخشاب : علم الاجتماع ومدارسه – الدار القومية للطباعة والنشر ٦٦ ص ٢٦ – ٣٨ .

(43) George K.Zipf .The pl./ D.Hypolhesis on the internay movment of persons , American sociological review 1946 X 1977 .

(٤٤) أيفانز بريتشارد : الأنثربولوجيا الاجتماعية – ترجمة د.أحمد أبو زيد – دار المعارف ١٩٦٠ ص ٩١ – أنظر تعليق المترجم ٩٢ .

(٤٥) المصدر السابق .

(٤٦) المصدر السابق ص ٩٩ .

(47) A,Inkeles : op .cit .p.42

(48) R.Baless : Interaction process analysis : Cambrige : Addison - -Wesley 1

(49) Herbert A.Simon : Models of man : Social and rational , Weley 1956 p.97 ,

(50) Ibid ,

(51) Robert Oppenheimer : Tradition and discovery ACLS - Newsletter , October 1959 .

الفصل الثالث

المشكلات المنهجية في دراسة علم الاجتماع

(١) مقدمة تتضمن وضع المشكلة .

(٢) هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع ؟

(٣) الوقائع الفريدة في مقابل الوقائع المتواترة أو المعاودة .

(٤) هل يمكن التوصل الى قوانين اجتماعية ؟

(٥) الصراع بين المعنى والقياس عند دراسة الظواهر الاجتماعية .

(٦) الصراع بين أنصار التنظير وأنصار النزعة الإمبريقية .

(٧) النظرية السوسيولوجية ومشكلاتها المنهجية .

(٨) علم الاجتماع والقيم السياسية .

(٩) مراجع الفصل الثالث .

مقدمة

يواجه علم الاجتماع منذ نشأته الأولى حتي الآن عدة مشكلات منهجية ونظرية ، تصل بعضها الي درجة من الأهمية الى حد أنها تثير إمكانية قيام علم لدراسة ظواهر المجتمع ونظمه . وعلى الرغم من وجود شبه إتفاق حول موضوع هذا العلم بين علماء الإجتماع ، إلا أن الخلاف بينهم يتضح بجلاء فى أمرين أساسيين . الأمر الأول هو نقاط التركيز أو إختيار الموضوعات أو المشكلات للبحث السوسيولوجى . و الأمر الثانى هو أسلوب التحليل أو التناول المنهجى لتلك المشكلة أو المشكلات .

وهناك مجموعة من الأسئلة المطروحة فى علم الإجتماع تتعلق بمنهج دراسة الموضوعات الأساسية فى هذا العلم ، والتى تثير خلافا كبيرا بين العلماء ويمكن عرض بعض النماذج لهذه التساؤلات كما يلى :

أولا : هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع بالمعنى الدقيق لمصطلح العلم ؟

ثانيا : هل يمكن تطبيق المنهج العلمى كما هو مستخدم فى العلوم الطبيعية عند دراسة الظواهر والنظم الإجتماعية ؟

ثالثا : وبقول آخر هل تعد الظاهرة الإجتماعية واقعة موضوعية أم ظاهرة إنسانية ، وهل يمكن دراستها من خلال إجراء التجارب والملاحظات المضبوطة ، أم أنها تقتضى إستخدام منهج آخر يقوم على أساس الفهم المتعاطف Sympathelic understand-ing على حد تعبير « فيبر » ؟

رابعا : هل من الأفضل الإنطلاق فى دراسة الواقع الإجتماعى إستناداً إلى نظريات مسبقة يمكن فى ضوئها تفسير المادة الميدانية ، أم من الأفضل أن نعالج الواقع دون الإستناد على مثل هذا البناء النظرى المسبق ؟

خامسا : هل يمكن لعلم الإجتماع وهو يتعرض لقضايا الإنسان داخل المجتمع أن يكون نسقا أو نظاماً علمياً موضوعياً تماماً أو خال من القيم Value Free dis-cioline ؟

سادسا : ثم ماذا عن الضبط المنهجى فى علم الإجتماع ؟ هل يمكن إجراء دراسات مضبوطة منهجيا عند تناولنا للظواهر الإجتماعية ، بنفس القدر من الضبط المتحقق عند دراسة الظواهر الطبيعية ؟

سابعا : وأخيراً ماذا عن التعميم والتوصل إلى قوانين فى هذا العلم ؟

وهل إستطاع علماء الإجتماع التوصل إلى قضايا عامة تتجاوز الإختلافات المكانية والزمانية للثقافة ؟

وقد طرح العديد من الإجابات المختلفة على مثل هذه التساؤلات وغيرها . ويهمنا فى هذا الفصل أن نعرض لبعض جوانب الخلاف بين الباحثين فى علم الإجتماع حول هذه التساؤلات .

هل يمكن إقامة علم لدراسة المجتمع ؟

وربما كانت أهم القضايا المنهجية الخلافية بين علماء ال إجتماع أنفسهم ، تتمثل فى البحث حول مدى إمكانية قيام علم لدراسة المجتمع ، أو حول مركز علم الإجتماع كعلم . وعادة مايطرح سؤلان فى هذا الصدد :

الأول : هل يمك ن لعلم الإجتماع أن يكون علما مضبوطا شأنه شأن العلوم الطبيعية ؟

الثانى : وإذا كانت الإجابة بالإيجاب ، فهل يستطيع هذا الفرع من المعرفة تحقيق متطلبات العلم كما نفهمها اليوم سواء من حيث المنهج أو التعميم أو بناء نظريات محققة علمياً والتوصل إلى قوانين علمية مضبوطة يمكن بناء عليها التنبؤ بمسار الظواهر الإجتماعية فى المستقبل ؟

ويمكن القول بأن جذور علم الإجتماع تمتد إلى الفلسفة الإجتماعية وفلسفة التاريخ . وعندما بدأ هذا العلم فى التكوين والخروج عن إطار الفلسفة ليصبح فرعا مستقلا من المعرفة ، كانت العلوم الطبيعية هى نموذج العلم التجريبى الدقيق ولعل هذا هو ما أدى « بأجست كومت » إلى محاولة إقامة علم لدراسة المجتمع يطبق نفس أساسيات المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الإجتماعية . وقد ذهب « كومت » إلى أن علم الإجتماع هو أعقد العلوم وأنه يحتل المكانة الأولى بينها جميعا ، حتى أنه أطلق عليه مصطلح ، ملك العلوم Queen of Sciences . وقد سار « دوركيم » فى نفس هذا الخط حيث حاول تحديد خصائص الظواهر الإجتماعية ، والقول بإمكانية إخضاعها للدراسة المنهجية

العلمية .

وعلى الرغم من ذلك فقد ظل السؤال الذى طرحه « هربرت سبنسر » منذ سنة ١٩٧٣ وهو « هل يوجد علم إجتماعى ؟ قائما أمام الفكر الإجتماعى حتى الآن وقد ظهرت طائفة من علماء الإجتماع يختلفون مع «كومت» و «دوركيم» ، حيث يرفضون إعتبار علم الإجتماع إمتداد للعلوم الطبيعية . فعلم الإجتماع فى نظرهم يعد فرعا من فروعه الدراسية الإنسانية ، حيث أنه يهتم بالنقد والتقييم والفهم المتعاطف ، أكثر مما يعنى بالبحث عن القوانين أو القضايا العامة .

وبقول آخر فإن طائفة من علماء الإجتماع يرفضون القول بعلمية هذا الفرع من المعرفة بنفس المعنى الطبيعى ، بدلا من ذلك فهم يعتبرونه فرعاً من التاريخ أو السياسة ، أكثر منه نظاما علميا مستقلاً ومتميزاً . ومن أبرز ممثلى هذه الطائفة العالم الألمانى « ماكس فيبر » M .weber ؛ الذى يصنف علم الإجتماع تحت فئة الدراسات التاريخية ، كذلك فإن « س رايت ملز » C.R. Mills يناصر هذا الرأى حيث يذهب إلى أن علم الإجتماع يسعى كى يصبح مهنة وليس علما ، ذلك لأن هذا العلم لايمكننا من الضبط المنهجى أو التنبؤ المستقبلى بحركة الظواهر الإجتماعية ويصف « ملز » أولئك الذين يتمسكون بعلمية علم الإجتماع بالمفهوم الطبيعى ، بالبيروقراطية والإنحراف (٢) وهناك من يرى أن علم الإجتماع يجمع بين طابعى العلم والفن . فقد أشار « روبرت برستد » R , Bierstedt فى خطابه الرئاسى أمام الجمعية الشرقية لعلم الإجتماع ، إلى أن علم الإجتماع يحتل مكاناً مناسباً ليس فقط بين العلوم ولكن يحتل مكاناً مناسباً كذلك بين الفنون التى تحرر العقل البشرى (٣) .

ويستند أنصار الرأى القائل بأن الإجتماع نظام إنسانى Human discipline وليس نظاماً علمياً Scientific discipline إلى ما هو أكثر من التفضيل الشخصى فهم يذهبون إلى أن الظواهر الإجتماعية تتسم بمجموعة من الخصائص التى تحول دون إخضاعها للمنهج العلمى . ومن أهم هذه الخصائص ما تتسم به تلك الظواهر من طابع فريد unique أو غير متواتر ، وخضوعها للإرادات البشرية ، وإتسامها بالمعنى mea-ningfull وهذا يعنى أن إخضاع هذه الظاهرات ذات المعنى للمنهج العلمى ، من شأنه أن يدمر المعنى الجوهرى لهذه الظواهر . ويحسن أن نناقش هذه القضايا بشئ من التفصيل .

الوقائع الفريدة فى مقابل الوقائع المتواترة أو المعاودة :

يؤكد العديد من علماء المناهج مثل « كارل بوبر » K . Poper أنه لايمكن إقامة علم إعتماداً على واقعة مفردة ، ذلك لأن العلم يعالج القوانين التى تحكم الوقائع المتكررة أو المعاودة . ولما كانت أغلب الوقائع التى يهتم بها علم الإجتماع هى القوى والأفعال التاريخية الفريدة التى تشكل مسار الإنسانية وتاريخ كل مجتمع على حدة ، فإننا بهذا نفتقد الركيزة الأولى لقيام العلم .

ويعبر « بتترم سوركين » أحد أقطاب علم الإجتماع فى أمريكا عن هذا الرأى حيث يقول « إنى لا أستطيع أن أفهم كيفية دراسة بعض الظواهرمثل الدولة أو الأمة أو المسيحية أو الكلاسيكية أو الرومانسة فى مجال الفن ، أو الحب أو الكراهية أو السعادة أو اليأس ، بطريقة إجرائية . فنحن لانسيطيع فى الواقع أن ندرس أية واقعة تاريخية تمت خلال التاريخ الماضى للإنسانية بطريقة إجرائية فالوقائع التاريخية الفريدة – مثل قتل أحد القياصرة – قد حدثت ولايمكن أن أستعيدها من خلال أى موقف إجرائى – حاضر أو مستقبل (٤)

وعلى الرغم من قيمة هذه الحجة وقوتها إلا أنها لم تحسم الحوار الدائر حول مدى علميته علم الإجتماع . فالعلم لايقتصر دائما على معالجة الوقائع المعاودة أو المتكررة . فالعصر الحجرى القديم والجديد ومختلف العصور الجيولوجية ، ونشأة الإنسان على وجه الأرض ، ونشأة النظام الشمسى فى الفلك ... الخ ، كلها وقائع فريدة لها أهميتها ، ومع ذلك فإنها لم تحل دون إخضاعها للدراسة العلمية المنهجية .

وعلاوة على ذلك فإن تفرد الظواهر الإجتماعية قد لا يمنع من إحتمال تكرارها فى مكان آخر أو زمان مختلف وفى ظروف متشابهة ، الأمر الذى يسمح لنا بالتعميم ومثال هذا أن واقعة قتل القيصر ظاهرة فريدة ، لكن يمكن إعتبارها مظهراً تاريخياً واقعياً لطائفة أكبر من الوقائع المماثلة بحيث يمكن إخضاعها للدراسة العلمية فقد شهد العالم من الحكام المستبدين الذين إتسم حكمهم بالتسلط والطغيان . وقد لاقى أغلبهم نهاية تتسم بالعنف كالثورة أو القتل . كذلك فإن نشأة أحد المجتمعات – الريفية أو الحضرية أو القومية – تعد ظاهرة فريدة ، إلا أن الدراسة قد تكشف عن الظروف المشتركة لنشأة عدة مجتمعات متباينه مكانياً وزمانياً . الأمر الذى يسمح لنا بشىء من التعميم وبالمثل فإن دخول الصناعة والتكنولوجيا الحديثة داخل أحد المجتمعات النامية .

واقعة فريدة ، إلا أن الدراسة المقارنة قد تكشف لنا عن الظروف العامة لتطبيق التكنولوجيا فى المجتمعات النامية بوجه عام ، وعن أثرها على بعض النظم الإجتماعية مثل نظام الأسرة والإقتصاد والسياسة . هذه الأمثلة وغيرها تمكننا من إطلاق بعض التعميمات عن علاقة الحكم الإستبدادى بالثورة والقتل (٥) ، أو عن الظروف الإجتماعية والثقافية لنشأة المجتمعات القومية ، أو عن علاقة التصنيع بنظام الأسرة .

ويشير بعض الباحثين فى قضية المنهج مثل « موريس كوهين » M. Cohen الى القول بأن الوقائع الاجتماعية أقل عرضة للتكرار بالمقارنة بالوقائع الطبيعية ، يبرر القول بصعوبة التحقيق العلمى لقضايا وفروض علم الاجتماع ، كما يؤدى الى صعوبة التوصل الى القوانين الإجتماعية ، ولكن هذا لا يعنى إستحالة تطبيق النموذج العلمى على المادة السوسيولوجية أو على وقائع علم الاجتماع (٦) .

ولا شك أن هناك أخطاء قد يقع فيها الباحث في علم الاجتماع عند إجراء التعميمات التاريخية . وفى مقدمة هذه الأخطاء الزعم بأن أية واقعة سوف ينطبق عليها كافة الشروط التفصيلية التى إنطبقت على الوقائع المدروسة فالظاهرة الاجتماعية مثل التحضر أو ظهور الأسر النواه أو ظهور التنظيمات البيروقراطية داخل المجتمع ؛ قد تتكرر داخل عدة مجتمعات ، وقد تتفق من حيث الظروف العامة ، ولكنها يقينا تختلف من حيث التفصيلات أو الملابسات التاريخية التفصيلية . وهذا الاسراف فى التعميم هو ما يؤدى ببعض العلماء إلى القول بأن الباحثين المعاصرين يفتقدون الحس التاريخى Sense of history

وفى مقابل هذا الإتهام فإن أنصار تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الوقائع الاجتماعية ، يذهبون الى أن إستخدام المنهج الإحصائى يمكن أن يقدم الحل لهذه المشكلة . فمحاولة تفهم الانتظامات الاحصائية لا يمثل هجوماً على فكرة التفرد التاريخى ، ذلك لأن إستخدام التعميمات الاحصائية فى العلوم الاجتماعية لا يعنى حتمية التماثل المطلق بين كافة الحالات ، وإنما يعنى مجرد وجود أوجه شبه أو مجموعة من الخصائص المشتركة بينها . يضاف الى ذلك أن معرفتنا بما هو عام ، يمكن أن يسهم فى تسهيل إدراكنا لما هوخاص .

ومع التسليم جدلاً بأنه لا يمكن إخضاع الواقعة التاريخية الفريدة للاستقصاء العلمى ، فإن ذلك لا يؤدى بنا الى القول بإستحالة ظهور علم اجتماع يدرس المجتمع وظواهره بطريقة علمية Scientific Sociology فإذا نحينا جانبا تلك الوقائع

الفريدة مثل مقتل القيصر أو ظهور الصناعة في إنجلترا أو الثورة الفرنسيةفإن هناك آلاف الأشكال الاجتماعية أو العمليات الاجتماعية المتكررة يومياً داخل أى مجتمع وعلى مدى التاريخ كله والأمم والدول أو عمليات التعاون والتنافس والصراع ... الخ . ولا شك أن هذه الأشكال والعلاقات والعمليات يمكن أن تكون المجال المناسب للدراسة فى علم الاجتماع . وهنا لا تصبح المشكلة هى تفرد هذه الوقائع بقدر ما تصبح متمثلة فى تعددها وتكاثرها .

هل يمكن التوصل الى قوانين اجتماعية ؟

لا يستند التطلع الى إقامة علم اجتماع علمى على القول بإمكان تكرار الوقائع الاجتماعية فحسب ، ولكنه يستند كذلك إلى الاعتقاد فى إنتظام وقوع هذه الوقائع . فأنصار تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية يرون أن المجتمعات الانسانية إمتداد للعالم الطبيعى أو هى جزء من الكون الواسع ، لا تسير بطريقة عشوائية وإنما تخضع لمجموعة من القوانين التى يمكن الكشف عنها من خلال الدراسة والاستقصاء العلمى . وقد كان « ابن خلدون » هو أول من أطلق هذا القول ، حيث أشار إلى أن للمدينة والعمران البشرى قوانين ثابتة ، وأن تاريخ الانسان والمجتمعات لا يخضع للصدفة وإنما للحتمية الاجتماعية ، ولمجموعة من القوانين يمكن للباحث الكشف عنها . كذلك فقد أكد على الدراسة الواقعية للمجتمع بإستخدام الأساليب الموضوعية كالملاحظة والتجربة والمقارنة ، بدلاً من الاقتصار على التأملات الفلسفية الفارغة (٧) .

وقد شايع مؤسسوا علم الاجتماع في أوربا هذا الرأى مثل «كومت» و «دوركايم» فقد أكد « دوركايم » في مقدمة العدد الأول من الحولية الاجتماعية L'annéc Sociolo-gique أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع للعشوائية ، وإنما تخضع لقوانين منظمة يمكن للفكر الإنسانى التوصل اليها بشرط إستخدام قواعد المنهج العلمى (٨) .

وعلى الرغم من إقتناع العديد من الرواد الإول لعلم الاجتماع بإنتظام الظواهر والوقائع الاجتماعية وخضوعها لقوانين منظمة ، وعلى الرغم من مرور أكثر من قرن ونصف على نشأة هذا العلم ، إلا أن الباحث المدقق لا يستطيع وضع يده على قوانين محددة ، إستطاع الباحثون في هذا العلم الكشف عنها خلال هذه السنوات الطويلة من البحث والعناء ولعل هذه الحقيقة هى ما أدت ببعض الباحثين مثل « موريس كوهين» إلى القول بإحتمال عدم وجود ما يطلق عليه القوانين الاجتماعية ، وذلك على الرغم من إيمانه بإنتظام الظواهر الاجتماعية وعدم خضوعها للعشوائية .

ويوضح « كوهين » سبب عدم تمكن العلماء حتى الآن من الكشف عن القوانين التى تحكم العالم الاجتماعى ، بإشارته الى تعقد الظواهر الاجتماعية بالمقارنة بالظواهر الطبيعية . فالقوانين الطبيعية في وجودها عبارة عن دوال رياضية تحليلية بسيطة ، يتضمن كل منها عدداً قليلاً نسبياً من المتغيرات ، وذلك على العكس من القوانين الاجتماعية التى لا يمكن أن تكون بهذه البساطة نظرا لإحتواء أية ظاهرة إجتماعية على عدد غير محدود من المتغيرات التي تنتظم حول نماذج معقدة من العلاقات . ولعل هذا التعقد هو الذى يؤدى ببعض الدارسين إلى القول فى بعض الأحيان بإستحالة التوصل الى القوانين التى تحكم هذه الظواهر المعقدة ، أو حتى بعدم وجود مثل هذه القوانين أصلاً .

ويحاول أنصار القول بإمكانية تطبيق المنهج العلمى فى دراسة الظواهر الاجتماعية ، وبإمكانية التوصل الى قوانين إجتماعية ، أن يعطونا نماذج لبعض القوانين الموجودة فى علم الإجتماع إلى قانون « دوركيم » عن الإنتحار . فقد كشفت دراسات هذا الباحث عن أن معدل الإنتحار يتناسب عكسياً مع درجة التكامل الإجتماعى الذى يميز أية جماعة من الجماعات الإنسانية . وعلى الرغم من أن هذا القانون يعد من أدق القوانين التى إستطاع علم الإجتماع التوصل إليها خلال تاريخه الطويل ، إلا أنه لا يمكن إعتباره قانونا علميا بالمعنى الطبيعى . فهو لا يمكن مقارنته بالقوانين فى علوم الطبيعة والكيمياء والأحياء ، حيث أنه يعانى من أوجه نقص تعانى منها كافة القوانين المماثلة فى علم الإجتماع . فالقوانين الإجتماعية تتسم بالنسبة بمعنى إرتباطها ببناءات ثقافية معينة ، بحيث قد لاتنطبق على ثقافات مختلفة . يضاف إلى أن ذلك القوانين الإجتماعية تشير إلى ما يحدث إذا تساوت كافة المتغيرات العديدة والمعقدة الأخرى . وإذا كان الشرط الأخير أمر ممكن التحقيق فى العالم الفيزيقى أو الطبيعى - بسبب بساطة الظاهرة الطبيعية ، فإنه من المتسحيل تحقيقه فى العالم الإجتماعى .

ونتيجة لتعقد الظاهرة الإجتماعية وتعدد العوامل المحددة لها فإننا نجد أن الباحثين يخرجون بنتائج مختلفة من دراسة قضية واحدة فى عدة مجمتعات مختلفة فقد يخرج أحد الباحثين من دراسته لأحد المجتمعات فى إطار مواقف معينة ، إلى أن المحرك الأول لسلوك الناس والجماعات هو المصلحة الإقتصادية ، فى حين قد يخرج باحث أخر لمجتمع ثان ، أو لنفس المجتمع فى مواقف مختلفة ، إلى أن المحرك الأساسى للفعل الإجتماعى هو الدافع الدينى ولعل ما هو أكثر إشكالاً هو خروج

مجموعة من الدارسين لنفس الظاهرة بنتائج مختلفة لإختلاف وجهات النظر ومنظورات الدراسة .

ويمكن لنا إرجاع فشل علماء الإجتماع فى التوصل إلى قوانين علمية تفسر لنا طبيعة الظواهر الإجتماعية فى إستقرارها وتحركها أو تغيرها ، إلى مجموعة من العوامل أهمها ما يأتى :-

(أ) شدة تعقد الظاهرة الإجتماعية وإحتوائها على العديد من المتغيرات التى يصعب حصرها فضلاً عن ضبطها .

(ب) إتسام الظاهرة الإجتماعية بالطابع التاريخى والثقافى والنسبى مما يجعلها تتغير من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر داخل نفس المجتمع .

(جـ) إرتباط الظواهر الإجتماعية بالإرادة البشرية وبالإبتكارية الإنسانية وهى عوامل لايمكن ضبطها والتحكم فيها ، وبالتالى لا يمكن التنبؤ بها . وذهب بعض علماء المناهج مثل « كارل بوبر » إلى أن التنبؤ يؤثر فى مضمون النبؤة ذاتها . ومثال ذلك أنه إذا كان هناك تنبؤ بحدوث إضراب أو إرتفاع أسعار بعض السلع ، فإن هذا يدفع المسئولين إلى إتخاذ إجراءات لمنع وقوع مثل هذه الأحداث .

(د) إستحالة إجراء تجارب مضبوطة فى مجال علم الإجتماع تقوم على أساس العزل التجريبى للظواهر والمتغيرات ، بهدف الكشف عن الأثر والتأثر بطريقة مضبوطة .

ومع تقدم فهمنا للمجتمع وظواهره ، يزداد وعينا بتعقد الظواهر الإجتماعية . وقد أشار ذلك « روبين وليامز » R , Williams – وهو واحد من أشهر علماء الإجتماع فى أمريكا – بقوله أننا لم نعد نقبل الفروض الكلاسيكية البسيطة التى كنا نقبلها فى الماضى . وعلى سبيل المثال فقد كنا نكتفى فى الماضى فى تفسير التفاعل الشخصى المتبادل بالقضية التالية :

« كلما زاد معدل التفاعل بين أى شخصين زاد إحتمال الجذب المتبادل بينهما ، مع إفتراض ثبات العوامل الأخرى » (٩) أما الآن فقد أصبحت هذه الصياغة قاصرة فى نظر أغلب علماء إجتماع اليوم الذين يحاولون إستبدالها بصياغات أكثر تعقيداً مثل الصياغة التالية « تميل الصداقات إلى الظهور داخل المواقف التفاعلية كلما كانت هذه المواقف أطول وأكثر تواتراً ، وكانت تنطوى على روح الود والأخوة ، ولاتتسم بالتنافس

المسرف أو الشديد ، وتتم فى مناخ خال من التواترات ، وكانت هناك حاجة مشتركة بين أطراف التفاعل إلى النشاط المتبادل (١٠)

ويقول آخر فإن ماكان يعتقد فى الماضى أنه بسيط ، أصبح ينظر إليه الآن على أنه أمر بالغ التعقيد ، مما يحد من قدرتنا على إطلاق تعميمات واسعة النطاق ، أو يضطرنا على الأقل إلى ذكر العديد من التحفظات والشروط التى لاتتوافر إلا داخل المجتمع أو المجتمعات المدروسة فحسب .

ويعترض بعض للدارسين للحياة الإجتماعية والمجتمعات الإنسانية ، على القول بأن الأنساق الإجتماعية هى أنساق طبيعية بمعنى أنها تخضع لمجموعة من القوانين التى يمكن الكشف عنا من خلال الدراسة العلمية المنهجية . مثال هذا أن « إيفانز بريتشارد » E . pritchard الأنثروبولوجى البريطانى ، والذى يذهب إلى أنه لايمكن تشبيه النظم أو الأنساق الإجتماعية بالأنساق الفسيولوجية أو الفلكية . فالنسق الإجتماعى فى جوهره نسق إنسانى وأخلاقى وتاريخى . ولهذا فإن العلوم التى تدرس المجتمع هى علوم إنسانية لا علوم طبيعية . وتهتم علوم المجتمع بالوصف والتحليل والكشف عن الأنماط والنماذج الإجتماعية ، وليس الوصول إلى قوانين ، كذلك فإنها تحاول التدليل على خلو النسق الإجتماعى من التناقض بالكشف عن أسباب الظواهر وإرتباطاتها بعضها ببعض ، ليس من مهمتها الكشف عن العلاقات الضرورية أو الحتمية بين مختلف أنوا ع النشاط الإجتماعى . وأخيرا فإنها تؤول أكثر مما تفسر (١١) .

ويؤكد « بريتشارد » عدم وجوده ما يطلق عليه قوانين إجتماعية ، وأن كل ماظهر فى هذا المجال لايخرج عن بعض الأحكام الحتمية أو الغائية أو العملية . وقد أتت كل التعميمات التى حاول العلماء إطلاقها غامضة مبهمة فضفاضة ، مما يقلل من قيمتها على فرض صدقها . ويشير إلى أن هذه التعميمات ليست سوى مجرد تكرار للمعانى الجزئية وإبراز الأشياء العادية المألوفة فى صور أخرى وعلى مستوى إستدلالى ساذج .

وحاول بعض علماء الأنثروبولوجيا الإجتماعية مثل « أنديجسكى » S. Andrijeski العالم البولندى ، أن يدلل على قدره هذا العلم على التوصل إلى قوانين إجتماعية . وضرب لنا بعض النماذج على مثل هذه القوانين ، مثل إرتباط إنتشار تعدد الزوجات بالتفاوت الإقتصادى الشديد فى المجتمعات البدائية ، وأن الحرب تؤدى إلى ظهور الحكم الأنفرادى ، وإن الزيادة الكبيرة فى السكان تؤدى إلى الحرب . ويشير

« أندريجسكى » أن عدم تمكن العلماء من التوصل إلى عدد كبير من مثل هذه القوانين يرجع فى المحل الأول إلى حداثة العلوم الإجتماعية . وشأن القوانين الإجتماعية فى هذا الصدد ، شأن لقوانين الطبيعية والكيميائية . فلو أن العلماء إستسلموا لليأس فى بداية الطريق لما أمكن أن يكون هناك علوم متقدمة الآن فى مجال الطبيعية والكيمياء والفلك .

وقد تصدى أحد الأنثروبولوجيين البريطانين لهذا الرأى ، حيث أوضح أن ما ذكره « أنديجسكى » لايمكن إعتباره قوانين علمية لأن هناك الكثير من الحالات التى تكذبها . ومثال ذلك أنه ليس ثمة تفاوت إقتصادى كبير عند قبائل إستراليا ومع ذلك فهم يعرفون نظام تعدد الزوجات ، وأن قبائل الماساى فى شرق إفريقيا من أشد الشعوب حباً فى الحرب ، ومع ذلك فالحكم فيها ديموقراطى ، وأخيراً فإن بلاد البنغال متخمة بالسكان ، ومع ذلك فإنهم من أشد الشعوب حبا فى السلام (١٢) .

وبوجه عام نستطيع القول بأن قضية إمكانية التوصل إلى القوانين التى تحكم الظواهر والحياة الإجتماعية ، مازالت حتى الآن قضية خلافية . والواقع أن عدم ظهور قوانين مقنعة فى هذا الصدد سوف يطيل من فترة الخلاف الفكرى بين العلماء . وهناك إتجاه جديد تام فى الدراسات السوسيولوجية ، يتمثل الإستعانة بالإحصاء ونماذج التحليل الرياضى فى دراسة الواقع الإجتماعى والكشف عن علاقات الإرتباط والتداخل بين مكوناته . ويستعين علماء الإجتماع اليوم بالحاسبات الإلكترونية القادرة على إجراء أعقد العمليات الحسابية التى يعجز عن أدائها العقل البشرى . ويرى بعض العلماء أن هذا الأسلوب يمكنه أن يحل لنا مشكلة تعدد وتعقد المتغيرات والعوامل التى تشكل الظاهرة الإجتماعية . ولكن دقة نتائج هذه الأجهزة تتوقف على قدرة الباحثين على حصر كافة المتغيرات المكونة لبعض الظواهر من خلال وسائل جمع بيانات تتسم بالصدق والثبات والدقة والوضوح .

ولعل المشكلة المنهجية الأولى التى تعترضا فى هذا المجال هى عدم قدرة الباحثين فى علم الإجتماع حتى الآن ، على صياغة إجرائية كمية دقيقة ، بحيث تمكننا من إجراء التحليلات الإحصائية عليها والخروج بالعلاقات الضرورية التى تحكم هذا الواقع . وعلى الرغم من ظهور بعض المحاولات لدراسة موضوعات علم الإجتماع ، دراسة كمية إلا أن هناك مجموعة من الجوانب التى يكثر الخلاف حول إمكانية تكميمها كالقيم والمعانى والمعتقدات والإنتماءات الجماعية ... الخ

ولكن هناك من علماء الإجتماع مثل « هربرت H.simon » من يؤمنون بإمكانية

مواجهة أغلب المشكلات المنهجية فى علم الإجتماع من خلال الأساليب الرياضية والإحصائية ، فالرياضة فى نظره لم تعد اللغة السائدة داخل العلوم الطبيعية لأنها تمثل التحليل الكمى فحسب ، ولكن لأنها تتيح الفرصة كذلك للدراسة الواضحة والمنطقية للظواهر المعقدة والتى لايمكن تناولها من خلال الكلمات والأساليب الوصفية فحسب ، ويؤكد « سيمون » أن التحليلات الإحصائية يمكن أن تسهم فى معالجتنا للظواهر الإجتماعية المعقدة ، وفى تبسيطها وردها إلى أسبابها وعللها الكامنة (١٣)

الصراع بين المعنى والقياس عند دراسة الظواهر الإجتماعية :

يشير كثير من الباحثين إلى أن محاولة إضفاء الطابع العلمى على علم الإجتماع والدراسات الإجتماعية من خلال إستخدام الأساليب الرياضية والتحليلات الإحصائية والحاسبات الإلكترونية ، من شأنها أن تفقد الظواهر الإجتماعية معناها الثقافى وبالتالى تشوه طبيعتها تماما . وقد أشار « ماكس فيبر M. Weber» إلى أن هناك عنصراً مميزاً للعلوم الإجتماعية يجعلها تختلف تماماً عن كافة العلوم الأخرى ، وهو عنصر المعنى Meaning ، حيث يجب على الباحث السوسيولوجى أن يتفهم معنى الظواهر والأفعال الإجتماعية ، تفهماً ذاتياً وألا يكتفى بدراستها من الخارج كما يفعل عالم الطبيعة أو الكيمياء وهكذا إذا كانت الملاحظة والوصف وسيلة كافية للدراسة فى مجال العلوم الطبيعية ، فإنها وسيلة غير كافية عند دراسة الظواهر الإجتماعية التى تقتضى دراستها محاولة التعرف على ما وراء الظاهرة أو الفعل من أهداف ودوافع ومحركات ذاتية .

وإذا كانت دراسة الظواهر الطبيعية تتحقق من الخارج فقط ، فإن دراسة الظواهر الإجتماعية يجب أن تتحقق من الخارج والداخل معا ، أو من خلال الملاحظة والوصف والفهم الذاتى فى نفس الوقت . فعندما نحاول دراسة بعض الظواهر الإجتماعية مثل سقوط بعض الحكومات ، أو قيام بعض العمال بالإضراب ، أو إنخفاض معدل المواليد ، أو إرتفاع معدل الطلاق ... الخ ، فإننا لايمكننا الإقتصار على محاولة الفهم من الخارج أو على السرد والوصف إعتمادا على الملاحظة وحدها ، كما يحدث عندما نقوم بدراسة بعض الظواهر الطبيعية مثل سقوط الشهب أو دوران القمر حول الأرض أو حركة التفاعل بين بعض المواد الكيميائية أو الدورة داخل الكائن العضوى . فالوقوف على سبب الإضراب مثلاً لايتحقق من خلال الملاحظة فحسب لأنه يقتضى تفهم العوامل الدافعة إليه من وجهة نظر العمال المضربين أنفسهم . وتفهم تطلعاتهم وأمالهم وأهدافهم ومشكلاتهم وتصوراتهم الخ ولمعرفة هذه المتغيرات لابد على الباحث أن يتصور نفسه

فى وضع هؤلاء العمال حتى يتمكن من الفهم الذاتى لهذه المتغيرات التى أشرنا إليها (١٤) .

فالفعل الإجتماعى الذى هو موضوع علم الإجتماع عند « فيبر » يتضمن معنى داخلياً ويعتمد على مجموعه من الدوافع والغايات . وقد عبر «سوركين» P. Sorokin عن معنى مماثل فى دراسة له بعنوان « الخرافات والخزعبلات فى علم الإجتماع الحديث » فقد أشار إلى أن الإسراف فى إستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية فى معالجة موضوعات علم الإجتماع ، أو قعت الكثير من الباحثين فيما أسماه « جنون الكم » أو « هوس العدد » ذلك لأنه جعلهم يتغافلون عن معنى العلاقات والتفاعلات الإجتماعية . فالعلاقات والتفاعلات بين الإنسان والإنسان أو بينه وبين الجماعة هى علاقات ذات معنى meaningful relations ويؤكد « سوروكين » أنه لايمكن لنا تفهم الطبيعة الجوهرية للظواهر الإجتماعية والإختلافات بينهما ، مثل الإختلاف بين عصابة من المجرمين ، وبين كتيبة محاربة أو بين الأسرة المفككة والأسرة المتماسكة ، إلا من خلال الإتصال الوجدانى المباشر .

ولاشك فى أن هناك قدراً من الصدق فى أراء كل « فيبر » و«سوركين» فالإعتماد الكلى على نتائج الدراسات الإحصائية لايمكن أن يعطينا فكرة عن الواقع الإجتماعى الثقافى للمجتمع ، أو يجعلنا نفتقد المعانى التى تكمن خلف الأرقام والنسب ولكن هذا لايعنى خلو منهج « فيبر » فى الفهم Method of understanding من المآخذ . فالأخذ بهذا المنهج يتيح الفرصة لإصدار أحكام القيمة ولظهور الإنحياز والذاتية والتفسيرات الشخصية .

وظهرت مجموعة من الباحثين الإجتماعيين حاولت التدليل على إمكانية تطبيق الأساليب الكمية فى دراسة الظواهر والعلاقات الإجتماعية . ومثال ذلك أعمال « روبرت بيلز » R . Bales وكلوكون وأنصار القياس الإجتماعى أو السوسيومترى . فقد إستطاع « بيلز » على سبيل المثال – أن يتوصل إلى أسلوب معين لتحليل عملية التفاعل Inter-action Process analysis فكون مجموعين من الجماعات النقاشية من بين طلبة جامعة هافارد ، بطريقة عشوائية وكانت كل جماعة تتألف من خمسة أعضاء ، ويناقش كل منهما نفس الموضوع . وتتم المناقشة داخل معمل يوجد به مرآة ذات إتجاهين ، تمكن الملاحظيين من تسجيل كل فعل يقوم به أى عضو من أعضاء الجماعة . وبعد أن يتم التسجيل تصنف هذه الأفعال داخل فئات معينة للتفاعل حددها بثنتى عشرة فئة . وتستمر هذه المناقشات لمدة ساعة هى زمن التجربة – وبعدها يقوم الملاحظون بإعداد

« بروفيل الجماعة » الذى يعبر عن طبيعة التفاعلات داخلها والروح المعنوية السائدة بين أعضائها .

وهذا النموذج الكمى فى الدراسة يمكن أن يكشف لنا عن عدة جوانب داخل كل جماعة ، مثل المزاج أو طبيعة الجو السائد داخل كل منها (صراع أو تعاون) والروح المعنوية للأعضاء (رضاؤهم عن الجماعة والمناقشة أو عدم رضائهم) ومدى تماسكها . ويمكن للجداول الإحصائية أن تعطينا فكرة عن جماعتين متقابلتين ، إعتماداً على قيلس أربعة متغيرات هى المشاركة فى الأسئلة والإجابة ، وخفض التوتر وإظهار الموافقة ، أو إظهار العداء والصراع . وتقاس الروح المعنوية هنا بمدى رضاء أعضاء الجماعة عن مشاركتهم ، ومدى تعبيرهم عن المشاعر الإيجابية تجاه بقية أعضاء الجماعة ، ومدى رغبتهم فى الإستمرار فى العمل مع نفس أعضاء الجماعة (١٥) .

وهناك العديد من الأساليب الأخرى لقياس عملية التفاعل داخل الجماعات الصغيرة . فقد حاول بعض الباحثين قياس مايطلق عليه النزعة المركزية للجماعة Cen-trifugal tendency أو التماسك الداخلى ، للجماعة ، من خلال إستخدام مفهوم الجماعة الداخلية . والجماعة الخارجية . فتماسك الجماعة يتناسب طردياً مع تزايد العلاقات الموجبة بين أعضاء الجماعة الداخلية ، كما يتناسب تناسب عكسياً مع تشتت هذه العلاقات وإتجاهها إلى الجماعات الخارجية وكلما تزايدت العلاقات الموجبة التى تصدر من أعضاد الجماعات الخارجية وتتجه صوب أعضاء الجماعة الداخلية ، إزدادت سعة التماسك . ويمكن التعبير عن معامل التماسك الداخلى بالمعادلة التالية :

حيث د يرمز للعلاقات الداخلية ،

ه يرمز للعلاقات الداخلية الخارجية ،

ل يرمز لإعضاء الجماعة الخارجية الذين يستأثرون بالعلاقات الداخلية الخارجية . فإذا كان أعضاء الجماعة الخارجية (م) = ١

وعدد العلاقات الداخلية الخارجية (د) = ١٧

وعدد العلاقات الخارجية الداخلية (ل) = ١٢

وعدد أعضاء الجماعة الداخلية (ن) = ٦

وعدد العلاقات الداخلية الخارجية (هـ) = ٦

يكون معامل التماسك هو ١ (١٧ + ١٢) = ٨ و٠
٦ x ٦

ويشير هذا المعامل إلى تماسك ضعيف لأن قيمته العددية تقل عن الواحد الصحيح . ويدلنا كذلك على دلالات أخرى كثيرة (١٦) .

وقد قدم العديد من الدارسين نماذج كثيرة مثل هذه المعادلات . فقد قدم "زلينى" L.D.Zeleny ثلاث طرق مختلفة لقياس العلاقات الإجتماعية داخل الجماعات الصغيرة ؛ كما قدم « هاريتشون» E.Y.Hartishorn معادلة لقياس إستقرار وثبات الجماعة . وقد سار فى هذا الإتجاه أنصارالقياس الإجتماعى ومدروسة ديناميات الجماعة (١٧) .

ويشير بعض الدارسين إلى أنه يمكن للباحث المتمكن أن يكشف بحساسيته البحثية مثل هذه المتغيرات مثل إستقرار الجماعة والمناخ الإجتماعى السائد داخلها وطبيعة الروح المعنوية داخلها ، إعتماداً على الملاحظة الشخصية أو دون اللجوء إلى هذه الأساليب الكمية . ولكن المشكلة أن الباحثين الذين يتسمون بهذه الحساسية العلمية البالغة ، عددهم قليل . وهنا تظهر أهمية الأسلوب الكمى فى الدراسة الذى يمكن الباحثين ذوى القدرة المتوسطة على الخروج بنتائج موضوعية ومتفق عليها . ومثال هؤلاء الباحثين يمكن أن يدربو على تطبيق إسلوب « بيلز » Bales للوقوف على طبيعة التفاعلات والروح المعنوية داخل الجماعات ، بسبب إحتوائه على معايير موضوعية تحكم نتائج القياس .

ويشير بعض الباحثين إلى أن إسلوب « بيلز » فى تحليل عملية التفاعل يعد بمثابة إجابة قوية على ذلك التحدى الذى طرحه « سوركين » بشأن جنون الكم فى علم الإجتماع (١٨) . وهناك العديد من المجالات التى يمكن إخضاعها للقياس فى الحياة الإجتماعية ، والتى يركز علم الإجتماع على دراستها .

ولكن إستخدام الأسلوب الكمى فى الدراسة الإجتماعية يتطلب الكثير من الحذر والوعى بتعدد العوامل المشكلة لأية ظاهرة إجتماعية ، كما تتطلب نوعية خاصة من الباحثين المدربين . وعلى الرغم من الصعوبة البالغة التى تكتنف عملية القياس فى مجال الحياة الإجتماعية ، إلا أن الصورة فى علم الإجتماع اليوم لاتختلف كثيراً عن الصورة

فى مجال العلوم الطبيعية عند بداية نشأتها فقد عانى الباحثون فى هذه العلوم عند بداية إنطلاقها من نفس المشكلات المنهجية . وقد كان من المعتقد عدم إمكان إخضاع الظواهر الطبيعية للقياس نظراً لعدم إمكان الإحاطة بكل جوانبها . ومع إستمرار المحاولات والدراسات أمكن مواجهة هذه المشكلات والتوصل إلى القوانين التى تحكم هذه الظواهر بدقة كاملة .

ويجب أن نزيل لبساً فى هذا الصدد وهو أننا عندما نقيس الظواهر ، فإن القياس لا ينصب على الظاهرة نفسها بطريقة مباشرة ، وإنما ينصب عادة على أحد المتغيرات المصاحبة للظاهرة . فنحن لا نقيس الحرارة مباشرة ، وإنما نقيس ظاهرة مصاحبة لها وهى تمدد عمود الزئبق . كذلك فإننا لانقيس المكان مباشرة ، وإنما نقيسه من خلال مقاييس متفق عليها كالمتر . كذلك الأمر فى علم الإجتماع والعلوم الإجتماعية فنحن لانقيس الروح المعنوية مباشرة وإنما نقيسها من خلال بعض المؤشرات كالمشاركة فى مناقشات الجماعة وأنشطتها المختلفة ، والرغبة فى الإستمرار والإرتباط بالجماعة ، والعمل على نجاح الجماعة فى تحقيق أهدافها .

كذلك فإننا لانقيس الوضع الطبقى مباشرة ، وإنما نقيسه من خلال بعض المؤشرات كالدخل والتعليم والمهنة والملكية ونموذج المسكن ومكان الإقامة والأساليب اللغوية وأسلوب الملبس وطريقة الحصول على الدخل ... الخ .

كذلك فإننا لا نقيس الإتجاهات أو القيم الاجتماعية بطريقة مباشرة ، وإنما نقيس الإجابة على بعض الأسئلة التى تعكس لنا بطريقة موضوعية إتجاه الشخص تجاه موضوع معين أو تجاه قيمة بعينها . ويستخدم علماء النفس نفس الأسلوب ، فهم لا يقيسون الذكاء والشخصية بطريقة مباشرة ، وإنما يقيسونها من خلال تقييم الإجابة على اختبارات معينة للقدرات والذكاء والشخصية .

وعلى الرغم من إيماننا الكامل بأنه مع تقدم البحث فى علم الاجتماع وتقدم أساليب القياس داخله ، سوف يستطيع الباحثون تكميم وقياس الظواهر الإجتماعية بدرجة عالية من الضبط والدقة المنهجية ، إلا أن هذا لايمكن أن يغنينا نهائيا عما يمكن أن نطلق عليه «الحس السوسيولوجى» Saciological sense ، وهو القدرة على الإدراك الكيفى للعلاقات والقيم إلى جانب القدرة على تحليل وتفسير نتائج القياس السوسيولوجى .

الصراع بين أنصار التنظير السوسيولوجي وأنصار النزعة الامبيريقية

هناك حوار مستمر ودائم بين النظرية والواقع فى كافة العلوم سواء الطبيعية أو الإجتماعية . فالدراسات العلمية أو الإمبيريقية تسهم فى إختيار الفروض العلمية تمهيداً لتكوين النظرية العلمية . كذلك فإن الدراسات الإمبيريقية يمكن أن تسهم فى تغيير بعض النظريات سواء بشكل حذف بعض الجوانب التى أثبتت الدراسات الواقعية خطأها ، أو بشكل إضافة قضايا جديدة إليها . فالفعل الامبيريقى يعمل فى كل الحالات على إختبار النظرية .

أما النظرية العلمية فإنها تسهم فى إنارة الطريق أمام الباحثين الميدانيين من حيث توضيح نقاط التركيز والفرض المطلوب إختبارها ونموذج التفسير الذى يمكن أن تفسر فى ضوئه نتائج العمل الامبيريقى .

ولعل المشكلة الجوهرية هى أن علم الإجتماع لايستمتع بهذه الحالة المثالية . ففى علم الطبيعة هناك تفاعل خلاق بين النظرية والتطبيق ، أما فى علم الإجتماع فإن الوضع مختلف إلى حد كبير . فقد تمت صياغة أغلب نظريات علم الإجتماع إعتمادا على التأمل النظرى أو بعيداً عن الأبحاث الميدانية المقارنة عبر ثقافات متعددة . وبالمثل فإن أغلب ما يتم فى علم الإجتماع من أبحاث ميدانية ليس له سوى إرتباط واه بالبناء النظرى القائم فى علم الإجتماع (١٩) . ويقول آخر فإن هناك إنفصالاً بيناً بين النظريات القائمة فى علم الإجتماع وبين الدراسات الميدانية .

ولهذا الإنقسام جذوره فى قلب علم الإجتماع . فقد قسم « فيبر Weber » هذا العلم إلى قسمين هما :-

القسم الأول : يضم المتخصصين فى التفسير Interpretive Specialists

القسم الثانى : ويضم المتخصصين فى المادة أو الموضوع Subject matter specialists

كذلك فقد ميز « س رايت ملز C .R . Mills » بطريقة ساخرة بين جانبين لعلم الإجتماع وهما :

الجانب الأول : يتمثل فيما يطلق عليه النظرية الكبرى Grand theory

الجانب الثانى: يتمثل فيما يطلق عليه النزعة الامبيريقية المجردة Abstract im- pericim

ويشير « ملز » إلى أن أكبر ممثل للجانب الأول هو« تالكوت بارسونز » T . par-sons ويمثل الجانب الثانى « بول لازار سفليد » P . Lazarsfeld .

والواقع هذا التميز الشائع فى علم الإجتماع بين البحث فى النظرية وبين إجراءالدراسات الإمبيريقية ، يفرض نفسه على كل باحث فى علم الإجتماع . وهذا يعنى أنه على كل باحث أن يتخذ موقفا إزاء هذا الإنقسام .

والواقع أنه يمكن لنا تفسير هذا الإنقسام من خلال المنظور التاريخى . فقد تأثر علم الإجتماع بطبيعة نشأته التاريخية . فقد تطور هذا العلم عن فلسفة التاريخ والفلسفات الإجتماعية والنزعات الإصلاحية ، ويتضح هذا الأمر بجلاء عند أنصار الوضعية السوسيولوجية مثل« سان سيمون »و "كومت" وغيرهما .

فقد قدم لنا « كومت » مشروعا تصوريا إعتقد أنه يمكن أن يقدم لنا التفسير الكافى لبناء المجتمع وتطوره . كذلك فقد تصور أن المشروع الذى قدمه ليس فى حاجة إلى تبرير . فعلى الرغم من إيمان ذلك المفكر بأهمية الإختيار الوضعى أو العلمى لكافة الأفكار والتصورات التى يقدمها المفكر والعالم ، إلا أنه لم يخضع للتصورات التى قدمها للإختبار العلمى الإمبيريقى .

وخلال نفس المرحلة التاريخية ظهرت مجموعة من الدراسات التى ركزت على ضرورة التخلى عن التأمل الفلسفى ، وضرورة إستنتاج الحقائق العلمية المتعلقة بالمجتمع ، من الملاحظة الدقيقة للواقع ، ومن خلال المنهج الإستقرائى . وقد ظهرت هذه الدراسات فى مجلة الجمعية الإحصائية بلندن إعتباراً من سنة ١٨٣٨ (٢٠) .

وهكذا فإن النشأة التاريخية لعلم الإجتماع كانت هى المسئولة إلى حد كبير عن هذا الفصل المصطنع بين النظرية والبحث الميدانى أو الإمبيريقى . فقد ظهرت مجموعة أخرى لم يحاولوا ضياع الوقت فى بناء نظريات سوسيولوجية ، على إعتبار أن مثل هذه النظريات ليست فى نهاية الأمر سوى قوالب فارغة المضمون . ويقول آخر فإن السوابق التاريخية قدمت لنا نموذجين متعارضين الدراسة السوسيولوجية ، تركت آثاراً مازالت مستمرة حتى الآن على الدراسات السوسيولوجية الحديثة .

وعلى الرغم من هذا الواقع القائم فى علم الإجتماع ، إلا أننا يجب أن نعيد . التأكيد على أن التعارض بين ماهو نظرى وماهو إمبيريقى فى أى علم بما فى ذلك علم الإجتماع تعارض مصطنع وغير حقيقى ، بل أن هذين الجانبين فى الحقيقة جانبان متكاملان .

وتجدر الإشارة إلى أن الصراع فى علم الإجتماع المعاصر لم يعد صراعا بين أنصار التنظير وأنصار الإمبيريقية ، بقدر ماهو صراع إيديولوجى بين أنصار الإتجاه المادى أو الماركسى وبين أنصار الإتجاه الوظيفى فى العلم الغربى فأنصار الإتجاه الأول ينطلقون من بناء نظرى مسبق يقوم فى جوهره على المادية التاريخية، فى حين يرفضون أنصار الإتجاه الثانى الإلتزام بصياغات نظرية مسبقة ، ويرون ضرورة الإعتماد على نتائج الدراسات الميدانية . ولكن هذا لايعنى أن أنصار الإتجاه الوظيفى لايستندون ضمنياً إلى مجموعة من الفروض الخلفية مثل فكرة الحقوق الطبيعية والمبادىء النظرية للبرجوازية .

ويشير « روبرت ميرتون » R . Merton إلى أن علماء الإجتماع يصنفون

مجموعة من النماذج العلمية تحت فئة النظرية ، يمكن إيجازها فيما يلى (٢١) :-

أولا : تقديم التوجيهات العامة : ويقصد بهذه التوجيهات المبادىء أو الأبعاد التى يجب على الباحث فى أية قضية سوسيولوجية ، أن يأخذها فى إعتباره عندما يقوم ببحوثه ودراسته ومثال ذلك مايؤكده بعض الباحثين من أننا عندما نقوم بدراسة ظاهرة الإنتحار يجب ألا نكتفى بقياس التكامل الإجتماعى للجماعة التى تشيع داخلها تلك الظاهرة ، وإنما يجب كذلك الإهتمام بدراسة الخصائص الشخصية لأعضائها . كذلك فإن الباحثين فى مجال علم إجتماع الجماعات الصغيرة لايرون ضرورة عدم الإهتمام بأثر القواعد أو المعايير التى تحكم عملية التفاعل الجماعى الداخلى فحسب ، وإنما ينبهون إلى الإهتمام كذلك بدراسة أثر حجم الجماعة على نوعية العمليات الإجتماعية السائدة داخلها وبالمثل فإن الباحثين فى مجال السكان يرون ضرورة البحث عن العلاقة بين التوجيهات القيمية والدينية ، وبين معدلات المواليد الوفيات والزيادة الطبيعية . كذلك فإنه فى مجال دراسة الطبقة ، يشير بعض العلماء إلى أهمية أخذ بعض العوامل فى الإعتبار مثل التعليم والمهنة ومكان الإقامة ونموذج المنزل ووجهات أعضاء المجتمع ، بينما يركز آخرون على أبعاد أخرى فى مقدمتها موقع الشخص أو الجماعة من علاقات الإنتاج السائدة داخل المجتمع .

وعلى الرغم من عدم وجود خلاف بين علماء الإجتماع من حيث تقديرهم لأهمية مثل هذه التوجيهات ، إلا أنهم يختلفون تماما حول مضامينها ، أو حول نقاط التركيز كما رأينا بصدد دراسات الطبقة على سبيل المثال .

ثانيا : تطوير بعض المفاهيم السوسيولوجية : وتعد المفاهيم أو التصورات Concepts أدوات ضرورية فى أى بحث علمى ، وإن كانت لاتكفى بمفردها فى تكوين علم من العلوم أو فرع من فروع المعرفة . فالمفاهيم هى التى تحدد لنا شكل ومضمون المتغيرات التى ينظر إليها على أنها ذات أهمية فى مجال البحث السوسيولوجى . فدروكيم على سبيل المثال لم يكتف بإبراز أهمية درجة التكامل الإجتماعى مع الجماعة ، ولكنه قدم لنا عدة نماذج للتكامل . وهناك العديد من المفاهيم التى إهتم علماء الإجتماع بتوضيحها كالعضوية والوظيفية والبناء والنظام والتنظيم والنسق ... الخ .

وعلى الرغم من أهمية مثل هذه المفاهيم ، إلا أنها كما سبقت الإشارة لاتقيم بذاتها علما من العلوم . وتكمن المشكلة فى علم الإجتماع فى أن الكثير من الباحثين المهتمين بالنظرية السوسيولوجية يقفون عند مرحلة عرض المفاهيم والتصورات ، دون تجاوزها إلى الإختيار الوضعى أو تحقيقها تحقيقاً علمياً إستناداً إلى فروض واضحة ، تمهيداً للتوصل إلى تعميمات ثابتة وصادقة .

وعادة ما يواجه أنصار الإتجاه الأمبيريقى فى علم الإجتماع مجموعة من أوجه النقد إلى أنصار التنظير السوسيولوجى ، نوجزها فيما يلى :

أولا: أن المهتمين ببناء نظريات سوسيولوجية يقفون عند مرحلة عرض المفاهيم والتصورات ، دون أن يقدموا لنا الوسائل الدقيقة التى يمكن من خلالها إختبارها فى الواقع الإجتماعى ، أو التأكد مما إذا كانت هذه المفاهيم صالحة لفهم الواقع أم أنها ليست سوى مجرد تأملات جوفاء .

ثانيا : أن هؤلاء المنظرين يفشلون فى توضيح كيفية الإستفادة من هذه المفاهيم . فهم فى الواقع لايقدمون لنا سوى لافتات أو أسماء جديدة ، كى تحل محل الأسماء أواللافتات القديمة بالفعل والمستخدمة فى اللغة العادية للناس .

ويشير « جورج هومانز » G. Homans إلى أن العديد من النظريات السوسيولوجية قد تصلح لأى شيء ولكنها لاتصلح على الإطلاق فى تفسير الواقع الإجتماعى وهو هدفها الأول (٢٢) . وهو هنا يسخر من أغلب النظريات المطروحة فى الفكر السوسيولوجى . وينتهى هومانز من عرض أساسيات النظرية العلمية – بما يتفق تماما مع النظرية كما يعرض لها أكبر علماء المناهج مثل « كارل بوبر » K. Poper – إلى القول بعدم وجود نظرية فى علم الإجتماع مستوفاه تماماً لشروط االعلمية (٢٣) .

ثالثا : الخروج بتعميمات إمبيريقية : يحدد « ميرتون » التعميم الأمبيريقى – مقتديا فى ذلك « بجون ديوى » . بأنه القضية القادرة على تلخيص الإنتظامات الملاحظة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر (٢٤) ويضرب لنا مثلا على ذلك مستمداً من دراسات « هالباك » Halbacks ، التى تشير إلى أن طبقة العمال ينفقون نسبة كبيرة من دخولهم على الطعام ، بالمقارنة بالنسبة التى ينفقها الموظفون الكتابيون الذين يتقاضون نفس الأجر .

ويشير « ميرتون » إلى أن الدراسات السوسيولوجية زاخرة بالعديد من النتائج أو التعميمات الأمبيريقية المماثلة . ولكن أنصار الإتجاه النظرى فى علم الإجتماع يعترضون على فكرة التعميمات الأمبيريقة كأساس وحيد لبناء نظريات علم الإجتماع . فالنتائج التى تتمخض عن عدة أبحاث أمبيريقية قد تتفاوت تفاوتاً كبيراً على حسب طبيعة الظروف الإجتماعية والثقافية التى تتم فى إطارها ، وعلى حسب طبيعة العينة المستخدمة ، وعلى حسب عدة عوامل أخرى كثيرة . ولعل ماهو أهم فى نظرهم هو أن

محصلة الدراســـــات الأمبيريقة لاتســــهم فى تراكم البناء المعرفى أو فى نمو قدرتنا على التنبؤ والضبط . فالنتائج التى خرجـــنا بها حتى الآن من مختلف الدراسات الأمبيريقية فشلت تماماً فى تحقيق فهم أفضل للواقع الإجتماعى أو حتى الظواهر المدروسة .

ويعتبر « روبرت لند » R.Lynd عن عـــدم رضاء أنصار التنظير الســـوســـيولوجى عن النتائج غير المترابطة للدراســـات الأمبيريقية أو عن النزعة الأمبيريقية بقوله ، أن مثل البحث الأمبيريقية بدون إتخاذ موقف نظرى إيجابى بطريقة إنتقائية ، مثل الحقيبة التى يحملها مجنون ويوجد داخـــلها مجموعة من الحصـــا والقش والريش وأشياء أخرى غير مترابطة (٢٥)

رابعا : التوصل إلى النظرية العلمية : يقال دائماً أن ما هو مطـــلوب فى أى علم علم من العلوم هو التوصـــل إلى القوانين العلمية التى تحكم الظواهر المدروسة . ولعل المشكلة فى علم الإجتماع كما يعترف بها « ميرتون » نفسه هى عدم إمكان ذلك العلم على الرغم من تاريخه الطويل نسبياً من التوصل إلى قوانين علمية .

وقد إســـتطاع بعض علماء الإجتماع التوصل إلى مايشـــبه القوانين العلمية وهى ما يمكن أن نطلق عليه « قوانين ســـوســـيولوجية » . والمثل التقليدى الواضح على ذلك دراســـة « دوركيم » لظاهرة الإنتحار ، وتوضيحه العـــلاقة بين معدل الإنتحار وبين درجة تكامل الجماعة . وبناء على هذا القانون الذى يذهب إلى أن مـعـــدل الإنتحار يتناســـب عكـــسياً مع درجة تكامل الجماعة ، يمكن لنا التنبؤ مقدما بأى الجماعات يحتمل أن رتفع داخلها معدل الإنتحار من بين الجماعات التى تختلف من حـيث الـــدين والظروف الزوجـــية

والجنس والمستوى التعليمى . ويحاول « ميرتون » أن يبين لنا سبب صحة هذا القانون بطريقة منطقية ، من خلال الخطوات التالية :-

١ - يسهم التماسك الإجتماعى داخل الجماعة فى مساعدة ومساندة الأعضاء الذين يعانون من قلق أو توتر عنيف .

٢ - يرتبط الإنتحار بمختلف أنواع القلق والتوترات التى يعانى منها الشخص ولايجد وسيلة التخفيف منها أو إفراغها .

٣ - تعد الجماعات الكاثوليكية أكثر تماسكاً من الناحية الإجتماعية وذلك بالمقارنة باجماعات البروتستنتية أو جماعات المحتجين .

٤ - ولهذا فإنه من المنطقى أن نتوقع أن يقل معدل الإنتحار داخل جماعات الكاثوليك بالمقارنة بالمعدل المقابل داخل جماعات المحتجين (٢٥) .

ويجب الإشارة إلى أن النموذج العلمى فى البحث يتحقق بإقفال الدائرة حيث ننتقل من مثل هذه القضايا المنطقية إلى تصميم بحث واقعى قادر على تحقيق هذه القضايا أو إختبار صدقها . وبعد ذلك نعود ثانية إلى النظرية كى نعدلها أو نستبقيها أو نحذفها من التراث العلمى كله ، على حسب نتائج الأبحاث الواقعية .

ويذهب « ميرتون » إلى أن علم الإجتماع يعانى من حالةإنفصال شبه كامل بين النظرية والتطبيق . فهناك العديد من البحوث الميدانية التى لاتستند إلى أسس نظرية موجهة ومفسرة ، كما أن هناك العديد من النظريات التى لاتستند إلى تحقيق ميدانى لصدقها (٢٦) .

وعلى الرغم من صدق ملاحظات « ميرتون » إلا أن وراء النزعة الأمبيريقية السائدة فى العالم الغربى ، أهداف نظرية وإيديولوجية واضحة وقد ظهرت عدة محاولات حديثة فى العالم الغربى ، تستهدف الوقوف فى وجه النزعة الإمبيريقية الخالصة ، كما ظهرت فى العالم الشرقى محاولات لإختبار النظرية الماركسية إختباراً امبيريقياً ، على أساس أن النظرية المادية التاريخية كانت إنعكاساً لظروف ثقافية وإجتماعية صاحبت حركة التصنيع فى العالم الغربى . وتستهدف حركة الدراسات الإمبيريقية فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا - من بين ماتستهدف - الإجابة على السؤال التالى : هل تصلح المادية التاريخية فى تفسير بناء المجتمع وتغيره فى ظل مرحلة ما بعد الصناعة أو مرحلة المجتمع العلمى أو الثورة التكنولوجية ؟ .

وبوجه عام فإن هناك نوعاً من التقارب بين إتجاهات علم الإجتماع الغربى والشرقى ، من حيث الإيمان بالأهمية الكبرى لكل من النظرية والتطبيق . ويجب على علماء إجتماع اليوم والغد أن يعوا جيدا العلاقة الجدلية بين النظرية والبحث الواقعى ، وأن يبرزوا هذه العلاقة أثناء القيام بأبحاثهم ، وألا يكتفوا بإبراز أهمية التحقيق الواقعى للنظرية أو للفروض ، دون أن يقوموا بالفعل بهذا التحقيق كما فعل الرواد الأوائل لعلم الإجتماع .

النظرية السوسيولوجية ومشكلاتها المنهجية

إختلف الباحثون فى علم الإجتماع فى أهمية الدور الذى تلعبه النظرية السوسيولوجية فى نمو هذا العلم من حيث بنائه المعرفى ، كما إختلفوا فى علاقة هذه النظريات بالبحوث الواقعية ، هذا إلى جانب إختلافهم فى تقويم النظريات السوسيولوجية المطروحة سواء من حيث بناءها أو صورتها المنطقية العلمية ، أو من حيث إتفاقها مع شروط النظرية العلمية ، أو من حيث دورها فى دعم أو تعويق الفهم الموضوعى للواقع الإجتماعى ، أو من حيث وظيفتها فى توجيه البحوث الواقعية ويؤكد بعض الدارسين أن النظرية تزيد من ثمرة البحث المديانى وخصوبته ، من خلال إمداده بالموضوعات والقضايا التى تستحق الدراسة ، وربط النتائج الجزئية بالتعميمات النظرية ، وتفسير النتائج التى يخرج بها البحث الميدانى . يضاف إلى هذا أن إستخدام النظريات كموجهات للدراسة الميدانية من شأنه - كما يشير إلى هذا « سيلتز C.» Celltiz وآخرون - أن يؤدى إلى النمو المتراكم للمعارف فى علم الإجتماع . وتتضح أهمية هذه النقطة عند فحص هذه الدراسات الهزيلة التى يقوم بها غير متخصصين ، والمليئة بالجداول والأرقام ، والتى تفتقد إلى إطار تفسيرى قادر على الربط بين البيانات المتناثرة المجمعة من البحوث الميدانية غير الموجهة . وكما سبق أن أشرنا فإن العلاقة جدليه أو تفاعلية بين النظرية والبحث ، فالبحث يسترشد بالنظرية ، كما أن البحوث تضع هذه النظرية موضع إختبار كذلك فإنها يمكن أن تسفر عن تفسيرات ونظريات جديدة .

وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك مجموعة من أقطاب علم الإجتماع حاولوا التركيز على دراسة حقائق المجتمع وفهمها ، وهذا فى نظرهم أهم من إطلاق نظريات أو دراسة النظريات وحدها . وهذا ما أوضحه « ديترم سوركين » فى مقدمة دراسته الهامة بعنوان « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » (٢٨) . وقد برر «سوركين» Sorokin إخراج كتابه هذا بالحاجة إلى إستعراض النظريات السوسيولوجية الرئيسية التى نضجت فى

السنين الأخيرة بطريقة تتجاوز مجرد العرض التاريخى أو الأقليمى ، هذا إلى جانب تمكن الباحثين من الإلمام بالنظريات السوسيولوجية المتكاثر عددها ، والتى تناولت موضوعه الذى يدرسه تحقيقاً للإحاطة والشمول ، إلى جانب حاجة هذه النظريات إلى التحليل والنقد ، من حيث التصنيف وردها إلى أصولها التاريخية أو مصادرها ، أو من حيث توضيح الصالح منها الذى يستند إلى دراسات واقعية جادة ، وغير الصالح أو الذى يقوم على أخطاء ومغالطات (٢٩) وكما يشير « عاطف غيث » فإن هذا الهدف الذى ذكره «سوركين» منذ أكثر من أربعين سنة لا يزال وراء إصدار العديد من الدارسين لدراساتهم حول النظريات السوسيولوجية .

ومن الغريب أن « بيرس كوهين » P.S. Cohen يشير فى دراس ة له بعنوان « النظرية الإجتماعية المعاصرة » إلى أن النظرية أشبه ما تكون بشيك مفتوح وأن قيمتها تعتمد على من يقوم بإستخدامها ، وعلى كيفية إستخدامه لها (٣٠) ، ووجه الغرابة أن هذا يعد مدخلاً للذاتية المنافية للموضوعية العلمية المنشودة . وهذه الملاحظة تنطبق على النظريات السوسيولوجية بشكل واضح . ويميز « كوهين » بين النظرية وبين القضايا التى تعبر عن وقائع موضوعية Statements فالقضية العلمية أو الواقعية هى عبارة تصف جزءاً من الواقع – مثل سقوط جسم معين إلى أسفل أو زيادة نسبة التعليم فى مجتمع معين ، أو إرتفاع معدلات جرائم معينة أو زيادة الإنتاج الصناعى أو قلة الهجرات من الريف إلى الحضر ...الخ هذه القضايا الواقعية تعبر عن وقائع خاصة حدثت فى الواقع ، بعكس النظريات التى تركز على الفئات الكلية للوقائع من خلال إصدار تعميمات تصف الواقع وتفسره ، بشرط أن تكون هذه التعميمات مستمدة من عدة قضايا واقعية جزئية .

وهناك عدة مراحل لبناء النظرية العلمية ، تتمثل الخطوة الأولى فى محاولة تفسير ظاهرة ما ، وعادة ما تكون الظواهر الواقعية فى العلوم الإجتماعية معقدة . مثل النمو الحضرى أو تزايد حجم الهجرات أو سرعة النمو الإجتماعى أو تفكك الأسرة أو تزايد حجم الجرائم ... بعكس الحال فى الظواهر الطبيعية ، هنا يطرح الباحث مجموعة من الممكنات النظرية أو الفروض المفسرة للظاهرة ولبعض مكوناتها ، ويأتى بعد هذا محاولة تحقيق هذه الفروض علمى Veri ficationأ للكشف عن سلامتها فى تفسير ما يراد تفسيره ، أو فشلها فى أداء هذه المهمة أى البحث عن صدق الفرض أو كذبه ، وإذا إتضح أن الفرض صادق تحول إلى « قضية محققة علمياً Theovem» . ويعتمد التحقيق العلمى للقضايا بالإحتمالية أو الفروض على الملاحظة – فى صورها المتعددة . وهى

قاعدة البحث العلمى التجريبى أو الواقعى . وإذا كان على الباحث أن يعتمد على الملاحظات المفردة ، فإن هذه الملاحظات يجب أن ترتب فى شكل نظام معين يتيح للباحث إجراء المقارنات وإكتشاف أوجه الشبه والإختلاف ، والقيام بالتصنيفات العلمية اللازمة للوصول إلى النماذج والأنماط ، إلى جانب إخضاعها للمعالجات الإحصائية لمعرفة المتوسطات والتوزيعات التكرارية معدلات التغير (٣١) ... وغير ذلك من العمليات التى تسهل الوصول إلى التعميمات ، فى صورة قضايا مبرهنة علمياً . ولا شك أن تقدم البحث العلمى من طرح قضايا جزئية والوصول إلى التعميمات يعنى تقدماً للبناء المعروف ، وهى خطوة يسير نحو التجريد . وهذا لا يعنى أن التعميم أعلى درجات المعرفة . فالتعميم أو القضايا المبرهن عليها علمياً تفسر جزءاً من الظاهرة المدروسة ، وهنا يجب على العلماء أن يتوصلوا إلى مجموعة من التعميمات التى تصف مختلف أجزاء الظاهرة ونفسرها ، وهنا تتجمع هذه التعميمات فى شكل منطقى مترابط لتكون ما يطلق عليه النظرية العلمية ، وهى كما يشير إلى هذا « نيقولا تيماشيف » أعلى درجات المعرفة (٣٢) وهو يقصد طبعاً المعرفة العلمية ، لأن هناك عدة أنواع أخرى من المعارف غير العلمية .

ويذهب « تيماشيف » فى دراستة عن النظرية السوسيولوجية إلى أن النظرية عبارة عن مجموعة من القضايا التى ينبغى أن تتوافر لها مجموعة من الشروط نوجز أهمها فيما يلى : (٣٣)

أولاً: أن تكون القضايا المتضمنة فى النظرية محتوية على مجموعة أفكار ومفاهيم محددة تماماً .

ثانياً: أن يكون هناك إتساق كامل بين هذه القضايا أى ترابط منطقى بينها .

ثالثاً: أن تكون القضايا موضوعة بشكل يمكن الباحث من أن يستمد منها التعميمات إستقرائياً .

رابعاً: أن يتوافر فى قضايا النظرية عنصراً الخصوبة بمعنى أنها تمكن الباحثين من إستنتاج مزيد من القضايا التى يخضعونها للملاحظة ، والوصول بشأنها إلى تعميمات ، وبهذا تكون النظرية مثمرة خصبة تؤدى إلى توسيع نطاق المعرفة .

وإذا كانت النظريات تتجاوز الحقائق الواقعية ، وإن كانت مستندة إليها بالضرورة ، فإنها تلعب دوراً هاماً فى البحوث الواقعية ، لأنها توضح أمام الباحث معالم الطريق ، وتحدد مجالات البحث والمشاهدة . ويشير «كوهين» إلى أنه لم يكن ليتوافر لنا أية خبرة

حقيقية يمكن لنا تسجيلها وفحصها بدون وجود النظريات الموجهة والمرشدة ، كما أنها تفسر نتائج ملاحظاتنا تفسيراً منطقياً من خلال ربطها بإطار شمولى يحقق لنا تفسيراً أعمق لما قد يبدوا غير مترابط أو غير منطقى .

ويضيف « بيرس كوهين » النظريات المستخدمة فى فروع المعرفة المختلفة إلى عدة أنواع يحسن عرضها أولاً لنحدد موقع النظرية السوسيولوجية من هذه الأنواع (٣٤) الأمر الذى يمكن أن يوضح لنا الأزمة الحقيقية التى تعانى منها هذه النظرية السوسيولوجية .

أولاً: النظريات التحليلية Analytic theories ، وهذه نظريات أولية Apriori لا علاقة لها بالواقع سواء المادى أو الإجتماعي ، ولا تقرر أشياء محدده عن هذا الواقع ، مثل نظريات المنطق والرياضيات ، وتعتمد على المنهج الإستنباطى Deductive meth-od .

ثانياً: النظريات المعيارية Normative - theories ، وهى تلك التى تصاغ فى شكل مجموعة من القضايا المثالية التى ترسم صورة لما ينبغى أن يكون عليه الواقع فى مجال معين ، ولا علاقة لها بما هو كائن ، ويصدرها الفلاسفة والفنانون والأدباء والسياسيون لتكون نماذج مثالية يحاول الناس تحقيقها أو الإقتراب منها . وهذه النظريات هى بطبيعتها ذات توجهات عقائدية وأيديولوجية وترتبط بالتوجيهات الذاتية والمصلحية والرؤى الشخصية .

ثالثاً: النظريات العلمية ، وهى مجموعة التعميمات المحققة تجريبياً والمترابطة منطقياً ، والتى تفسر لنا ظاهرة ما فى ظهورها أو إختفائها ، وتتخذ فى أبسط صورها شكل قانون العلية ، متى تحدث س ، يحدث ص ، ومتى تختفى س ، تختفى ص . وهذه هى الصورة المثالية للنظرية العلمية ، وهناك الصورة الإحصائية ، حتى تصبح العلاقة بين متغيرين أو أكثر علاقة الإحصائية . (فى ٧٠ ٪ من ظهور س ، تظهر على سبيل المثال) .

رابعاً: النظريات الميتافيزيقية Metaphisico theories ، وهذه نظريات شخصية ذاتية تعتمد على القناعات الشخصية للمفكر أو الفيلسوف ، ولا يمكن التحقق من صدقها بشكل موضوعى ، ويهمنا فى هذا المجال النظريات العلمية ، وقد إنقسم الباحثون بصدد إرتباطها بقانون العلمية أو السببية Low of cauality إلى ثلاثة فروق .

الأولى : ترى أن النظريات العلمية ليست سببية بالضرورة ، فهناك علاقات بين المتغيرات ليست سببية ، فقد تكون علاقة وهمية ، وقد تكون علاقة مصادفة ، وقد تكون علاقة تزامن فى الوقوع ، وقد تكون علاقة تناظر ، وقد تكون علاقات متبادلة ، وقد تكون علاقة تصاحب فى الوجود دون أن تكون عليه ، وقد أوضح « مريس رزنبرج » M. Rosenberg كل هذه الأنواع من العلاقة بين المتغيرات (٣٥) .

الثانية : يرفض أنصار هذه الفرقة القول الذاهب إلى أن النظريات العلمية نظريات سببية أو علمية لأنها كلها نظريات إحتمالية وليست حتمية ، وهنا تكون النظريات العلمية الإحتمالية والقابلة للتكذيب نظريات سببية غير كاملة .

الثالثة : يرى أنصار هذه الفرقة أن النظريات العلمية هى بطبيعتها نظريات تفسيرية تجيب على أسئلة : كيف ؟ ولماذا ؟ وهذا لن يتحقق إلا إذا كانت النظريات العلمية نظريات وصفية سببية ، وإذا لم تكن كذلك تفقد وظائفها التفسيرية وهى الوظيفية الأولى فى العلم .

ويشير بعض علماء المناهج إلى أن وظيفة البحث والإستقصاء العلمى هو محاولة العثور على بعض الشواهد التى تكذب الفرض العلمى التفسيرى ، فإذا لم يستطع الباحثون تكذيب صار قضية محققة علمياً ، وهو جنباً إلى جنب مع مجموعة أخرى من الفروض المحققة بشكل النظرية العلمية ، وتظل النظرية علمية صحيحة إذا لم يوجد ما يكذبها ، فإذا ظهر ما يكذبها إنتقلت النظرية إلى تاريخ العلم وسقطت من البناء العلمى المعتمد . وهذا يعنى إن من أهم خصائص النظرية العلميةعند « كارل بوبر » أنها قابلة للتكذيب Falsifiable وبهذا نخرج من النظريات العلمية المطلقات والآراء الشخصية والعقائدية والقيمية والفلسفية ، كما يخرج منها النظريات التى تم تكذيبها . (٣٦)

وهناك عدة شروط يجب توافرها فى النظرية العلمية ، وقد قدم « جون جيلين» John Gillin أهم هذه الشروط التى يجب توافرها فى النظرية الإجتماعية فيما يلى : (٣٧)

١ - التحديد الواضح المحدد للمصطلحات والرموز المستخدمة .

٢ - إثبات العبارات التى تشير إلى الإحتمالات أو الممكنات النظرية بطرق متعددة ، فى شكل دعاوى أو فروض علمية ، ويجب أن يتحقق الإرتباط المنطقى بين هذه القضايا التى تعبر عن هذه الممكنات النظرية . فقد يترتب على غياب هذاالإرتباط المنطقى بعض الغموض ، أو إهمال قضايا على درجة كبيرة من الأهمية لأنها هى التى تبرز الإرتباط المنطقى بين القضايا المطروحة فى النظرية .

٣ - يجب أن تكون النظرية بيطة بقدر الإمكان ، ومتسقة مع الموضوع الذى تعبر عنه أو تفسره .

٤ - بعد ترتيب الممكنات النظرية فى صورة منطقية مترابطة متكاملة ، يجب أن نبحث عن نتائجها أو القضايا المشتقة منها والتى يمكن فحصها فى الواقع ، سواء لتفسير هذا الواقع أو الإختيار النظرية العلمية ذاتها . وهناك عدة وظائف يمكن للنظرية العلمية تحقيقها أهمها ما يلى :

أولا : الوظيفية التنظيمية : فالواقع الإجتماعى يتضمن آلاف الظواهر المادية والإجتماعية والنفسية والإقتصادية والسياسية المتداخلة ، وهذه لايمكن لأى عقل أن يستوعبها ويفهمها بشكل منظم إلا من خلال نسق أو بناء على قادر على أن يختصرها وينظمها ويقدمها أمام العقل فى صياغات مختصرة واضحة مفيدة . والنظرية فى علم الإجتماع هى مجموعة من المفهومات والأنماط التصورية التى تدور حول الواقع الإجتماعى من أجل وصفه وبيان أوجه الترابط بين مكوناته ، ومن أجل تحقيق الفهم والتفسير المنطقى لهذا الواقع . وتلعب الأنماط التصورية دوراً هاماً داخل النظريات السوسيولوجية يتصل بوظيفتها التنظيمية . فهى تقدم الواقع الذى يبدوا متكاثراً ومشتتاً ولا رابط منطقى بين محتوياته ، على أنه نسق منطقى خال من التناقض ، كما يبرز أوجه التساند الوظيفى وعلاقات العلية المتبادلة ، ووظيفة كل جزء من أجزائه المتعددة . وهذا القول يذكرنا بوظيفة العلوم الإجتماعية وبالذات علم الإنسان عند « إيفانز بريتشارد » E. Pritchard التى سبق أن أشرنا إليها (٣٨) فالإدراك الحسى لمكونات الواقع الإجتماعى يعجز عن تقديمه فى صورة كلية منطقية مترابطة . وهنا تلعب التنظيمات التصورية دوراً هاماً فى تحقيق هذه الوظيفة ، بما تتضمنه من مفاهيم وتعريفات Definitions ونماذج مثالية Conce tual Pattems وأنماط تصورية . وهذه عناصر أساسية فى النظرية السوسيولوجية . وتعد صياغة الأنماط التصورية واحدة من أهم الأسس التى قامت عليها النظرية السوسيولوجية سواء التقليدية أو الحديثة ، كما أنها من أهم الأدوات المنهجية التى إستخدمها علم الإجتماع من أجل تنظيم وفهم وتفسير الواقع الإجتماعى (٣٩)

وتتخذ الإنماط التصورية عدة صور فى علم الإجتماع منها الوحدات التى قد يتخذها الباحث موضوعاً للدراسة ومنها المفهومات التى يتم فى ضوئها وصف وتفسير الواقع الإجتماعى والنمط التصوريهو إنتقاء هادف ومخطط لمجموعة من الأبعاد المطلوب دراستها بعد إسقاط التفصيلات والتركيز على ما هو جوهرى وهام

ثم يقوم الباحث بتجميع هذه الأبعاد فى صورة منطقية تحقيق الترابط والإتساق بينها (٤٠) . وهذا هو نفس الدور الذى تلعبه أغلب النظريات المطروحة فى علم الإجتماع . والمتأمل للنظريات السوسيولوجية يجد أن هناك عدة أنواع من المفهومات شائعة فيها (٤١) ، فهناك مفهومات تعبر عن أنماط للبناءات الإجتماعية ، مثل مفاهيم القبيلة والعشيرة والطبقة ... ، وهناك مفهومات تعبر عن عمليات إجتماعية كالتعاون والتنافس والصراع والتكيف والتدرج الإجتماعى ، والتقويم الإجتماعى ، والتغير الإجاتماعى والثقافى ... الخ ، وهناك مفهومات تعبر عن صور العلاقات الإجتماعية ، مثل العلاقات الأولية والثانوية ، والرسمية وغير الرسمية ، وهناك المفهومات التى تعبر عن أنماط التنظيمات الإجتماعية ، كالرسمية وغير الرسيية ، وهناك المفهومات التى تعبر عن الأساسيات البنائية للتنظيمات كالتوازن والصراع ، وهناك المفهومات التى تتصل بالأنماط القطبية Polav types أو الأنماط المثالية Ideal types كالنموذج المثالى للريفية والحضرية والبدائية والبدوية والتنمية والتخلف والبيروقراطية ...

ثانياً: الوظيفة التفسيرية (٤٢) فالنظريات السوسيولوجية تحاول تفسير الواقع الإجتماعى بظواهره وعملياته وتحولاته ، وهى الوظيفة الأساسية لعلم والنظريات العلمية . وتمكن النظرية البحث من فهم الواقع الإجتماعى فى صورته الكلية وفهم جزئياته فى ضوء الصور الكلية المتضمنة فى النظرية . يضاف إلى هذا أن النظرية توضح الميدان الكلى للبحث أمام الدارس الميدانى وتعينه على تخير مناطق بحثية محددة داخل هذا الواقع ، كما توضح له كيفية الأحداث المختلفة والظواهر الملاحظة والنتائج التى يتوصل إليها بالإطار الكلى كما تكشف عنه النظرية . وعلى الرغم من أن معيار الصدق التفسيرى والتنبؤى لأية نظرية . كما يشير إلى هذا « بوبر » يكمن من عدم ظهور شواهد واقعية تكذبها حتى وقت الدراسة ، (٤٣) وهذا المعيار لا ينطبق بشكل دقيق على نظريات علم الإجتماع نظراً لعدة ظروف تتصل بطبيعة موضوعات هذا العلم ، وبتوجهات أصحاب النظريات السوسيولوجية ، وبأساليب القياس والتكميم الممكن إستخدامها ، بأساليب التوجيه التنظيمى والوطنى والسياسى والإقتصادى لهذه النظريات كل هذا يشكك فى الحياد العلمى وفى موضوعية هذه النظريات فإنها تظل صالحة لأداء وظائفها التفسيرية لبعض جوانب الواقع الإجتماعى فى مجتمعات معينة ، وفى ظروف معينة ، وفى ظل شروط محددة .

وإذا كان الفهم للنظرية يتحقق عند ما تكشف عن العلاقات الضرورية التى تربط بين مكونات الظاهرة المدروسة ، وعلاقتها الضرورية بالكل الإجتماعى ، والقوانين التى

تحكم حركتها فى ظهورها وإختفائها ، وهذا ينطبق على دراسة الظواهر سواء السوية مثل تكامل الأسرة والإزدهار الإقتصادى وأداء التنظيمات الصناعية أو السياسية أو التربوية لأدوارها بشكل جيد ، وإرتفاع الإنتاجية والروح المعنوية للعمال وغياب تمارضهم أو شكاواهم أو صراعاتهم العنيفة ... أو المرضية مثل التفكك الإجتماعى والأسرى والجرائم والصراعات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المدمرة ...الخ . ولما كانت النظرية بهذه المواصفات غير قائمة فى علم الإجتماع ، فإن الوظيفة التفسيرية الكاملة غير متحققة بنفس الشكل الموجود فى العلوم الطبيعية ، وتستعيض النظريات فى علم الإجتماع عن هذا بتقديم التفسير الإحصائى للعوامل التى يرى الباحث أنها ترتبط بالظواهر المدروسة فى إطار زمان ومكان وظروف خاصة ، ومع تقدم الموضوعية والمنهجية فى صياغة النظريات يمكن أن تقل الشروط العديدة والتحفظات الكثيرة التى يذكرها الباحثون لإنطباق النظرية وبالتالى أداء وظائفها التفسيرية بكفاءة .

ثالثاً: الوظيفة التنبؤية : فالعلم التجريبى أو الواقعى يستهدف فهم وتفسير الظواهر المدروسة من خلال الوقوف على القانون الذى يحكمها . وهذا الفهم العلمى للظواهر المدروسة هو الذى يسمح بالتنبؤ بها تمهيداً للتحكم فيها . فالوظيفة التنبؤية هى التى تمهد الطريق للوظيفة التالية وهى الوظيفة النفعية أو العملية أو التطبيقية .

رابعاً: الوظيفة التطبيقية أو العملية أو النفعية . لم يعد العلم يدرس لذاته فهذه وإن كانت متعة ذهنية ، إلا أن الهدف النهائى هو الإستفادة منها فى صالح المجتمعات البشرية فى التطبيقات العملية سواء فى ميدان التكنولوجيا المادية أو التكنولوجيا الإجتماعية كالتخطيط والتنظيم والإدارة والإشراف وضبط التغير وتوجيهه وزيادة فاعلية برامج التنمية ...الخ . وإلى جانب هذه الميادين التطبيقية للنظريات السوسيولوجية هناك ميدان المشكلات الإجتماعية ، فالمواجهة العلمية لمشكلات المجتمع لن تتحقق إلا إذا إستند إلى فهم علمى وإلى بناءات نظرية صادقة محققة واقعية .

خامساً: وظيفة الخصوبة وإنتاج المزيد من التصورات والأبحاث العلمية فالنظرية العلمية تؤدى إلى طرح أفكار وفرضيات وتساؤلات ومشكلات تحتاج إلى بحوث . وهذا هو السبيل إلى التراكم المعرفى الذى هو أساس البناء العلمى الصحيح .

والمستعرض للنظريات المطروحة فى علم الإجتماع يجد أنها تندرج تحت عدة أقسام ، فهناك النظريات التى تركز على قضية النظام والتوازن والتكامل والإستمرار التنظيمى للمجتمع ، وهذه هى التى صاحبت منشأ وتطور علم الإجتماع الغربى ، وهناك

النظريات التى تركز على قضايا الصراع بكل أشكاله ، الصراع الإقتصادى والسياسى والعقائدى والقيمى وصراع الأدوار والأجيال والطبقات ... كأساس للمجتمع . ويدخل فى هذه الفئة من النظريات ، دراس المشتغلين بعلم الإجتماع فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا والصين وبعض أنصار الماركسية المحدثة فى الغرب والدول النامية . وهناك ثالثاً النظريات التى تحاول التوفيق بين النظريات اللبرالية والأديكالية ، ولها أنصارها فى الغرب والدول النامية ، وهناك محاولات التحلل من الأطر النظرية والتركيز على الدراسات الأمبيريقية أو الواقعية ، وهناك المدرسة الإسلامية فى علم الإجتمع التى تحاول الإنطلاق من حقائق الإسلام عقيدةً وشريعة . وهذا هو الجانب المعيارى أو النموذج المثالى ، ومن دراسة الواقع والمتغيرات الإجتماعية بما يتضمنه من مشكلات ومصالح مرسلة ومستحدثات ، فى ضوء البناءات العقائدية والقيمية والأخلاقية الإسلامية . وبهذا يحققون التوفيق بين معيارية الشريعة الإسلامية وبين البحوث الواقعية فى علم الإجتمع وهذه المدرسة ما تزال فى طور التأسيس وإن كانت فى جذورها تمتد إلى عبدالرحمن إبن خلدون وغيره من الباحثين المسلمين .

وتحاول نظريات التوازن والصراع معاً دراسة النظام العام والتغير داخل المجتمع . بإعتبار أن النظام العام Social order (٤٤) يشير إلى الضبط الإجتماعى وتبادلية العلاقات والمصالح ، وإمكانية التنبؤ بالسلوك لوجود المعايير الحاكمة للفعل والتفاعل والعلاقات الإجتماعية ، والإتساق فى مكونات الحياة الإجتماعية وأسس إستمرارية هذه الحياة ، والترتيب ويقصد به ترتيب الأحداث والأنشطة والأفعال والعلاقات فى المكان والزمان بشكل محدد وتركز النظريات المختلفة مواقف متصارعة من هذه المكونات . وقد ظهرت عدة نظريات لتفسير النظام العام . أشار إليها «كوهين» (٤٥) فيما يلى :

أ - نظرية القهر والإلزام . ويدخل هنا الإلزام المادى والطبيعى والخلقى والرمزى . وهذا الإلزام والقهر هو ما يفسر إنتظام الحياة الإجتماعية لوجود نسق من التوقعات المعيارية المدعمة بمكافآت وعقوبات . وهذه النظرية تفسر فى نظر « كوهين » النظام العام ، كما تفسر الصراع بكل أنواعه كالصراع على السلطة ، والصراع بين أصحاب السلطة ... ويؤكد « كوهين » أنه على الرغم من أهمية عنصر القهر والإلزام فى دعم النظام ، خاصة فى مجال ضبط الممارسات الإنحرافية وإستخدام القوة فى الحياة الإجتماعية ، إلا أنه ليس كافياً لتفسير النظام أو لتفسير التغيرات التى تتم فى إطار التغيرات ، أو التغيرات فى الأسس البنائية للنظام ذاته .

ب - نظرية المصالح والإهتمامات المشتركة والمتبادلة . ويرى أنصار هذه النظرية

أن الحياة الإجتماعية تقوم على تبادلية نفعية وأخلاقية قيمية ، وهذا هو ما يضمن الإستمرار البنائى والنظامى داخل المجتمع . وهذه النظرية تحاول تفسير النظام ، كما تحاول تفسير إختلال النظام فى نفس الوقت . فإذا ما إستجدت ظروف جديده لاتستطيع القواعد والمعايير القائمه ضبطها والتحكم فيها والتعامل معها أو السيطره عليها تنشأ حاله من سوء أداء المعايير لوظائفها ويختل النظام العام ويصبح المجتمع فى حاجة إلى معايير جديدة وضوابط ونظم جديدة ، أو إلى تطوير المعايير والنظم والضوابط القائمة لتستوعب المتغيرات الجديدة . وقد وجه إلى هذه النظرية عدة إنتقادات منها أنها تستند إلى أسس نفعية خالصة ، وتهمل ظروف نشأة النظام العام أول مرة داخل المجتمع ، ولا تفسح المجال أمام عناصر الصراع أو السلطة أو القهر ، وتقييم النظام العام على مجرد الخيارات الفردية وتحيل النظام إلى قضية عمرية ... الخ .

جـ - نظرية الإجماع القيمى . فوجود حد أدنى من الإتفاق القيمى بين أعضاء المجتمع يعد شرطاً ضرورياً لقيام المجتمع ، لأنه يحدد الأهداف العليا التى يسعى الأفراد لتحقيقها ، كما يحدد الأساليب المشروعة لتحقيقها والمعايير والضوابط والجزاءات المترتبة على الإنحراف عنها وقد تعرضت هذه النظرية إلى العديد من أوجه النقد منها إستحالة تحقيق ما يطلق عليه الإجماع القيمى داخل أى مجتمع لإختلاف المصالح والإهتمامات والمنظورات ، يضاف إلى هذا أنها لم تأخذ التغير القيمى فى الإعتبار ، والذى قد يصل إلى صراع قيمى فى بعض الحالات . هذا إلى جانب أن هذه النظرية لا تتحدث شيئاً عن كيفية الوصول إلى الإجماع القمىى ، ولا عن الصراع حول أساليب تحقيق قيم متفق عليها ، مثل تحقيق النجاح الإقتصادى أو تحسين ظروف المعيشة ... كذلك فإن هذه النظرية لم تفرق فى أشكال الإتفاق أو الإجماع القيمى فى المجتمعات البسيطة والمجتمعات الأكثر تعقيداً ، خاصة تلك التى تتسم بتعدد الديانات وتعدد الطبقات والطوائف وتعدد الأصول والجماعات العرقية ...الخ . وهذه النظرية يرفضها أنصار مدرسة الصراع بشدة .

د - نظرية القصور الذاتى . ويرى أنصار هذه النظرية أن النظام العام بمجرد وجوده فإنه يؤمن تلقائياً أسباب إستمراره ودوامه . ويرى البعض أن هذا القول ينطوى على لهو وتفسير الشىء بالشىء نفسه .

وبشكل عام فإن هذه النظريات لا تقدم لنا تفسيراً مقنعاً لظهور النظام العام وضمان إستمراره ، ولا تفسر لنا القوى المؤدية إلى تعديله أو تغييره ، ولا تفسر لنا دوره فى الحياة الإجتماعية من وجهة نظر القوى والفئات المختلفة .

والواقع أن هناك فرقاً كبيراً بين النظريات العلمية بشروطها وصورها المنطقية وأساليب تحقيقها ، وبين النظريات السوسيولوجية كما هى مطروحة فى كتب النظريات المعتدلة (دون مارتنديل و تيماشيف و سوركين و كوهين ، ووالاس ...الخ) وذلك للأسباب الآتية .

أولاً: لم تصدر هذه النظريات بناء على خطوات وإجراءات التسلسل العلمى المؤدى إلى ظهور النظريات العلمية - (فروض يتم تحقيقها ، ثم قضايا مبرهنة ثم مجموعة من التعميمات المترابطة والمتسلسلة منطقياً) - وهذا يعنى إخراج النظريات السوسيولوجية من دائرة النظريات العلمية التجريبية أو الواقعية المعتمدة منهجياً .

وقد عرض لنا « لاسى » A. R.Lacy فى القاموس الفلسفى أربعة معانى للنظرية وهى (٤٦) .

١ - يمكن أن تتضمن النظرية فرضاً أو قضية واحدة أو عدة قضايا وتتخذ الطابع التأملى .

٢ - وقد تتمثل فى قانون يعبر عن أمور غير مشاهدة كالالكترونات .

٣ - وقد تتمثل فى نسق منطقى من القوانين أو الفروض التى تتمتع بقدرتها على تفسير الظواهر أو الموضوعات المدروسة .

٤ - وقد نشير إلى مجال للدراسة مثل قولنا نظرية المعرفة أو نظرية المنطق ..

ويعرف « بوبر » معنى النظرية فى دراسة له بعنوان « منطق الكشف العلمى » بأنها « قضايا كلية عبارة عن أنساق من الرموز والعلاقات » (٤٧) وهى ترى أن يبدأ الباحث بفرض أو نظرية (وهما بمعنى واحد عنده) يخضعه للإختبار الواقعى من خلال الملاحظة والتجربة . وهذا يعنى أن البناء والبحث العلمى ينطلق من المنهج الإستنباطى وليس الإستقرائى لأنه ينطلق دائماً من قضية كلية وليس من قضايا جزئية ، ثم يتم إختبارها فى الواقع .

خصائص النظرية العلمية لاتنطبق على النظريات السوسيولوجية . وأهم هذه الخصائص عند « كارل بوبر » هى :

١ - القابلية للتكذيب Falsifiability . والقابلية للتكذيب وليس مجرد القابلية للتحقيق Veri Fiabılıty هى أهم خصائص النظرية العلمية (٤٨) . وهذه الخاصية هى أهم أسس النمو والتراكم المعرفى ، وهذه تقتضى أن تكون الأنساق النظرية مفتوحة وليست مغلقة . وقد تحدث « بوبر » عن المحتوى التجريبى والمحتوى المنطقى للنظرية ،

ويقصد بالمحتوى التجريبى مجموعة من القضايا التى تعارض النظرية والتى أن تحققت سقطت النظرية ، وهذه القضايا هى التى يطلق عليها «كارناب» فى دراسة له بعنوان "الأسس المنطقية للإحتمال" الحالات الممكنة ، وهو يرى أن قوة القضية تتمثل فى قدرتها على إستبعاد تحقق هذه الحالات التى تكذبها . أما المضمون المنطقى فهو النتائج التى يمكن إشتقاقها من النظرية وهناك علاقة وثيقة بين القابلية للتكذيب والقابلية للإختبار Teslabity .

علم الإجتماع والقيم السياسية :

قد يصل الأمر بدراس المجتمع إلى الإعتقاد بأن معلوماته المتخصصة حول المجتمع تؤهلة لأن يصبح طبيباً قادراً على معالجة أمراض المجتمع أو مخططاً لبرامجه أو راسماً للسياسة الإجتماعية داخله . وقد تبنى « كومت » رؤية معينة مؤداها إمكانية تأسيس مجتمع جديد على المعرفة المستمدة من العالم الجديد الذى إدعى أنه إكتشفه وهو علم الإجتماع . وأشار ذلك العالم إلىَ ضرورة إحداث تحولات أخلاقية فى الجنس البشرى ، ودعا إلى ظهور ديانة جديدة هى ديانة الإنسانية ، قساوستها هم علماء الطبيعة والمجتمع .

وهكذا إرتبطت نشأة علم الإجتماع فى العالم الغربى إرتباطاً وثيقاً بقضايا السياسة والأهداف العملية داخل المجتمع . وقد ظهرت فيما بعد عدة محاولات للفصل بين علم الإجتماع والسياسة أو القيم السياسية . فقد حاول « دوركيم » قدر إستطاعته التمييز بين علم الإجتماع والعقيدة الإجتماعية Social doctrine ، حيث أشار فى كتابه عن « قواعد المنهج فى علم الإجتماع » إلى أن علم الإجتماع لايمكن أن يكون علماً فردياً أوشيوعياً أو إشتراكياً . فهو من حيث المبدأ يجب أن يتجاهل مثل هذه النظريات السياسية التى ليس لها أية قيمة من الناحية العلمية ، والتى لاتستهدف تفسير التنظيم الإجتماعى وإنما تستهدف علاجه وإصلاحه(٥٢) وقد ظهر هذا الإتجاه عند العديد من علماء الإجتماع مثل « باريتو » V. Pareto الذى حذر من تدخل العواطف والإنتماءات الشخصية فى البحث السوسيولوجى ، وضرورة التركيز على دراسة ماهو كائن ، لا ماينبغى أن يكون (٥٣) . وقد ناصر « ماكس فيبر » هذا الإتجاه حيث أشار إلى ضرورة أن يكون علم الإجتماع موضوعيا أو خالياً من القيم Value Free Science . وهذا يعنى ضرورة عدم إلتزام الباحث بأية أفكار أو توجيهات مسبقة .

وعلى الرغم من أن التطلع نحو علم خال من القيم ومحقق للحياد السياسى

والموضوعية الكاملة ، كان هو التطلع السائد لدى رواد علم الإجتماع ، إلا أنهم لم يلتزموا بذلك التوجيه . فقد دافع دوركيم عن النظام الرأسمالى ووجه أعنف نقد للنظام الإشتراكى كما حاول تفنيد النظرية الماركسية . كذلك فإن « باريتو » لم يلتزم على الإطلاق بأصول المنهج العلمى كما عرض له فى دراساته ، ودافع عن الأرستوقراطية وتحامل على الديموقراطية وعلى النظم الماركسية بأسلوب يتضح منه الخلفية الأيديولوجية التى إنطلق منها . فالديموقراطية فى نظره هراء ، وفكرتها عواء أذاعه الضعفاء وهكذا لم يكن من الغريب أن يصبح " باريتو " ماركس البرجوازية ونبى الفاشتية كما وصفه كتاب الغرب (٥٤) كذلك إستهدف « فيبر » من نظريته السوسيولوجية تقديم نموذج من التفسير يقف فى وجه النموذج الماركسى فى تفسير المجتمع والتحول الإجتماعى والسياسى . فقام بإبراز أهمية التوجيهات القيمية فى تفسير بناء المجتمع وتغيره فى مقابل التركيز الماركسى على العامل الإقتصادى .

وقد ظهرت طائفة من علماء الإجتماع يرفضون فكرة موضوعية علم الإجتماع أصلا . وبقول آخر فإن هذه الطائفة ترفض فكرة إلتزام علم الإجتماع بقضايا المجتمع . فهو فى نظرهم علم ملتزم بطبيعته . فقد أشار « روبرت لند » R. Lynd على سبيل المثال فى إحدى محاضراته بجامعة «برستون» والتى نشرت فيما بعد بعنوان « معرفة من أجل ماذا » إلى رفض النموذج التقليدى للعلم المحايد ، وأكد أن العلوم الإجتماعية كانت ومازالت أدوات أو وسائل لمعالجة مواقف التوتر أو اللاتعين داخل المجتمع . وطالب "لند" بضرورة إلتزام العلم الإجتماعى بالإسهام فى رسم السياسة المواجهة للمجتمع (٥٥) .

وقد عبر « س . رايت ملز » C . R . Mills عن رأى مماثل فى دراسته المشهورة عن " الخيال السوسيولوجى " الذى نشره سنة ١٩٥٩ ، حيث عبر عن أسفه لإفتقار علم الإجتماع ماأطلق عليه " الدفعة الإصلاحية " Reforming push . فعلم الإجتماع قد فشل – فى نظره – حتى الآن فى الدفاع عن قضايا الحرية وترشيد الحياة الإجتماعية ، على الرغم من أن أغلب الأبحاث السوسيولوجية تؤكد تعرض الحرية والعقلانية للعديد من المخاطر فى العالم الحديث (٥٦) .

ويناصر العالم السويدى « جنر ميردال » G. Myrdal (الذى قام بالعديد من الدراسات السوسيو إقتصادية لمجتمعات الدول النامية) قضية إلتزام العلم الإجتماعى بقضايا المجتمع . فقد ذكر فى إحدى مقالاته بعنوان « العلاقة بين النظرية الإجتماعية والسياسة الإجتماعية » أن المجتمعات اليوم تفتقد إلى وجهات نظر ، يمكن لعلماء الإجتماع والعلوم الإجتماعية تقديمها . وفى هذا الإطار يصبح العلم الإجتماعى المحايد

مجرد هراء . وهو يؤكد أن مثل هذا العلم لم يوجد قط كما أنه سوف لايوجد على الإطلاق (٥٧) .

وقد أثارت الدعوة التى أطلقها كل من « لند » و« ملز » و« ميردال » والتى تدور حول حتمية إلتزام العلوم الإجتماعية بقضايا المجتمع ،الكثير من النقاش والحوار بين الباحثين فى علم الإجتماع . ولاشك فى أن هذه الدعوة تتضمن بعض الحق ، ولكنها لاتتضمن كل الحق . فعلم الإجتماع شأنه فى ذلك غيره من العلوم الأخرى ، يمكن أن تسهم نتائج أبحاثه فى إفادة المجتمع وتقدمه ومواجهة مشكلاته . وتكمن المشكلة الأساسية فى هذا العلم فى تأثر أغلب الدراسات التى تتم فى نطاقه بالتوجيهات القيمية أو الأيديولوجية المسبقة سواء بطريقة شعورية أو لا شعورية . ويذهب البعض إلى أن مجرد الرغبة فى المعرفة هو فى حد ذاته قيمة .

وقد تجاهل كل من القائلين بالحياد العلمى ، وبالإلتزام بقضايا المجتمع ، ما يعتبره بعض العلماء على أنه النقطة المركزية فى العلم . وتتمثل هذه النقطة الأخيرة فى تقدم المعرفة الإنسانية . والواقع أنه لايوجد لدينا ما يجعلنا نقرر ما إذا كان العلم الإجتماعى المحايد أو الملتزم أكثر قدرة على تزايد معرفتنا بالمجتمع والعلاقات الإجتماعية

ويؤكد أنصار قضية الإلتزام ، أن البحث المجرد فى علم الإجتماع سوف لايؤدى بنا إلا إلى نتائج فارغة المضمون يرون أنه لاخوف على الإطلاق من إلتزام علم الإجتماع بقضايا المجتمع ، طالما أننا نلتزم فى معالجة هذه القضايا بالأسلوب المنهجى العلمى . فالإلتزام لايرادف الإنحياز أو اللاموضوعية ، وإنما يعنى تجنب خطر التجريد والتعميم غير المشروع خاصة فيما يتعلق بقضايا الإنسان والمجتمع والتاريخ . كذلك فإن الإلتزام يعنى محاولة تقديم مادة علمية يمكن أن تسهم فى تخطيطه وتنمية المجتمع ومواجهة مشكلاته .

وقد كان « ميردال » على حق عندما أشار إلى حاجة مجتمعات العالم الثالث إلى وجهات نظر يمكن أن تسهم فى معالجة مشكلات التخلف والتفكك وإختلال التوازن التى تعانيها . ولكن السؤال الذى يجب أن نطرحه فى هذا الصدد هو : هل وجهات النظر التى يجب أن تسود علم الإجتماع هى تلك التى تنبثق عن الفلسفة اللبرالية التقليدية وهل تعد هذه الفلسفة هى النموذج الفريد القادر على تحقيق الحرية والترشيد الإجتماعى والإقتصادى فى مواجهة مشكلات المجتمع ؟

وقد ظهرت عدت نماذج متباينة فى الإجابة على هذه التساؤلات . فقد ظهر فريق من العلماء تبنوا إتجاهاً مادياً مناقضاً تماماً للنموذج السوسيولوجى اللبرالى . وظهر فريق أخر فى مقدمتهم « روبرت لند » يرون إن التوجيه القيمى الذى يجب أن يسيطر على علم الإجتماع هو إتخاذ موقف نقدى فى الوضع الإجتماعى المتخلف ، ومحاولة تحقيق التحول نحو الأحسن (٥٨) . ويذهب أنصار هذا الإتجاه الأخير إلى أن معيار البحث الجيد ليس هو الحياد السياسى أو القيمى ، أو مجرد تقديم حقائق علمية مجردة ، وإنما هو الإسهام فى مواجهة المشكلات العلمية الملحة التى تواجه الإنسان والمجتمع .

ولكن التطرف فى هذا الإتجاه قد يؤدى فى النهاية إلى إفتقاد علم الإجتماع لطابعه العلمى ، حيث يصبح مجرد أداة فى يد السلطات السياسية ، تستغله وتوجهه فى إتجاه أو أخر . ولعل هذا مايحدث بالفعل سواء فى العالم الغربى حيث يخضع علم الإجتماع للمؤسسات الإقتصادية والعسكرية وللإحتكارات العالمية ، أو فى الشرق حيث يخضع علم الإجتماع للتوجيهات الحزبية .

ولعل من أبرز الأمثلة على تسخير علم الإجتماع لخدمة الأهداف البرجوازية الإستعمارية فى العالم الغربى مشروع « كاميلوت » Camilot Project الذى إفتضح أمره فى أمريكا والذى كان يستهدف تسخير الأبحاث السوسيولوجية لإحداث ثورات مضادة داخل مجتمعات العالم الثالث . كذلك فقد إستهدف علم الإجتماع لدى العديد من علماء الإجتماع مثل « فاشى دى لابوج » وأوتون أمون ، خدمة أهداف عنصرية واضحة ، من خلال التزييف العلمى . كذلك فإن أنصار الإتجاه الماركسى يناصرون النظرية الماركسية ويلتزمون بها إلتزاماً حرفياً .

وإذا كنا نقبل القول بأن أحد واجبات علم الإجتماع الإسهام فى مواجهة مشكلات المجتمع وإطلاق برامج فعالة للتنمية ، خاصة مجتمعات العالم الثالث ، فإن هذا لايعنى أن على علم الإجتماع أن يتخلى عن الأهداف العلمية النظرية وأن يتفرغ تماما لدراسة المشكلات الإجتماعية وأساليب مواجهتها ، فالمصطلح الإجتماعى كما يذهب " كوهين " يجب أن يستند إلى مجموعة من المعارف المحققة علميا ، شأنه فى ذلك شأن المهندس أو الطبيب . وهنا تبرز أهمية الدراسة العلمية للمجتمع على المستويين النظرى والتطبيقى معاً .

ويمكن إيجاز ما سبق فى أن القضية لاتتمثل فى ضرورة إسهام علم الإجتماع فى

مواجهة مشكلات المجتمع ، وإنما تتمثل فى مدى مشروعية وإمكان إجراء بحوث سوسيولوجية بهدف الكشف عن قوانين علمية تفسر الإرتباط بين الظواهر ، بعيدا عن مشكلات معينة . فأولئك الذين يناصرون قضية الإلتزام بقضايا المجتمع وضرورة تمركز علم الإجتماع حول مشكلات المجتمع Problem Centered Sceiology لهم بعض الحق ، ذلك لأن إسهام علم الإجتماع فى مواجهة هذه المشكلات هو الجانب المنتج الوحيد لهذا العلم من المنظور النفعى أو البراجمانى للمجتمع .

ولكن أنصار هذا الإتجاه يخطئون بلاشك عندما يزعمون عدم مشروعية إجراء أبحاث سوسيولوجية لأهداف علمية خالصة . فمثل هذه الأبحاث هى التى تزيد معرفتنا بالواقع الإجتماعى ثراء ، الأمر الذى يسهم فى تزايد قدرتنا على خدمة هذا الواقع وتنميته على المستوى التطبيقى نفسه .

ونحن فى دول العالم الثالث نحتاج إلى هذين الجانبين معاً - النظرى والتطبيقى فإذا كان علم الإجتماع الغربى هو رد فعل الفكر الغربى فى مواجهة التحدى الماركسى وبالتالى كان فى خدمة الواقع الإجتماعى للمجتمعات الرأسمالية خلال مرحلة نشأته على الأقل (٥٩) ، ونفس الشيء ينطبق على علم الإجتماع الماركسى فى الدول الشرقية ، أنه علم يدعم النظام الإجتماعيالسائد فى تلك الدول وينطبق من الأيديولوجية الرسمية فيها ، فإن علم الإجتماع فى بلدنا وفى الدول النامية ككل مطالب بتحقيق الفهم التاريخى والموضوعى لبناء هذه المجتمعات وتطورها ومشكلاتها ، وأن يسهم من خلال هذا الفهم فى بناء خطط فعالة وقادرة للتنمية وإطلاق حركة التقدم الإجتماعى داخلها بما يتفق مع الظروف التاريخية والثقافية لكل مجتمع على حده ، وفى ظل المناخ العالمى للقرن العشرين .

يضاف إلى هذا أن علم الإجتماع مطالب فى بلدنا بإعادة فحص التراث السوسيولوجى المتراكم ، وإختبار ماطرح داخله من أفكار وتصورات ونظريات بهدف الوقوف على مدى إنطباقها على واقعنا الإجتماعى ومدى تمشيها مع معتقداتنا وقيمنا أو مدى مايمكن أن تقدمه من إسهام فى فهم وتطوير هذا الواقع . وأخيراً فإن علم الإجتماع فى بلدنا من خلال هذا كله مطالب بأن يقدم لنا نظرية سوسيولوجية متكاملة هى مايمكن أن نطلق عليه النظرية السوسيولوجية فى التنمية

مراجع الفصل الثانى

(1) H . Spencer : The study of sociology ; Appleton 1929 pp .22.42 (2) C.Right Mills ; the sociological immagination .N.Y OX-FORD Univ ; Press 1959 pp.113 -117 .

(3) R.Birstedt ' Sociology and human learning .American sociological review 1960 Xiv : p . 3.

(4) P.Sorokin : Fads and Foibles in modern sociology and related sciences : Chicago : Regnery 1956 p, 50

(5) G.W.F Hallgaten : Why dictators ? N.Y.Macmillan 1954

(6) Moiris Gohen : Reason and nature : An essay on the meaning of scientific method ; N.Y.Macmillan 1931 p.345 .

(٧) ابن خلدون : المقدمة : المعروفة بمقدمة ابن خلدون تحقيق على عبد الوحد وافى - بدون تاريخ

(8) Kurt H, Wolff , (ed) Emile Durkheim , 1858 - 1917 :
A.Collection of essays , with translation and bibliography .
Columbus : Ohio state univ press 1960 p . 345 .

(9) R , Williams : Continuity and change in sociological study A , S , R , 1958 XXill ; 824 .

(10) Ibid .

(١١) إيفانز بريتشارد الأنثروبولوجيا الإجتماعية ترجمة د .. أحمد أبو زيد - منشأة المعارف ١٩٦٠ ص ٩٩ .

(١٢) المصدر السابق : أنظر تعليق المترجم - هامش ص ٩٢ .

(13) Herbert Simon : Models of man : Social and rational N , Y , Wiley 1954 p . 89 .

(14) M , Weber ; Theory of social and economic oranization N , Y , Ox Ford Univ, Press 1947 p . 103 .

(15) P . Sorokin ; Fads and Foibles in modern sociology and related saences : Chicago : Regnery 1956 p , 160 .

(16) R . Bales : Interaction process analysis : Cambridge Adison - Wasley 1950 pp , 1 - 29 Bales : The equilibrium problem in small groups : in Parsons, et - al Werking papers : op . cit . p116

(17) J.L.Morino : Who shall survice ? Anew approach to the probem of interhuman relations 1934 .

وانظر أيضاً : د. فؤاد البهى السيد : علم النفس الإجتماعى دار الفكر العربى ١٩٥٨ ص ١٧٤ - ١٩٩ .

(18) A.Inkeles : op , cit , p.98

(19) Ibid .

(20) Nathon Glazer : The rise of social research in Europe, sciences : New York .Meridian 1959 p.50.

(21) B.Merton : The bearing of sociological theory on empirical re free saech : in Social theory and social structure ; Glencoe 111 The press 1956 p.86 .

(22) G.Homans ; Social behaviour ; Its elementary forms ; N.Y .Harcourt Brace and world 1961 p.10

(23) R.Merton ; op.cit.p 25 .

(24) Robert Lind : Knowledge For What . Princiton univ , press 1939 p.183

(25) R.Merton ; op.cit.p, 96 .

(26) Ibid ; p.99 .

٢٧ - محمد عاطف غيث · تاريخ النظرية فى علم الإجتماع وإتجاهاتها المعاصرة - دار المعرفة الجامعية ١٩٨٣ ص ٩ - ١٠ .

٢٨ - المصدر السابق ص ٣ .

٢٩ - المصدر السابق .

(30) Percy Cohen : Modern Social theory : Heinmann - London - 1968.

وهذا الكتاب مترجم إلى العربية تحت إسم : النظرية الإجتماعية الحديثة - قام بالترجمة د. عادل الهوارى صدر عن دار المعرفة الجامعية سنة ١٩٨٥ والإشارة إلى الترجمة العربية ص ١٩ - ٢٠ .

٣١ - محمد عاطف غيث - المصدر السابق : ص ٦ .

(32) N. S . Timasheff : Sociological theory : It

nature and growth : Random House 1955 . P.9 .
(33) Ibid : pp.9 - 11 .

٣٤ - بيرس كوهين : مصدر سابق ص ٢٢ - ٢٦ .

٣٥ - محسن خليل : الموضوعية والتحليل فى البحث الإجتماعى - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨٣ ص ٢٢٩ - ٢٣٢ .

(36) Korl Popper : The Logic of scientific discouery : Hutchinson and Co . London 1959 p. 40 .

٣٧ - محمد عاطف غيث : المصدر السابق ص ١١ - ١٢ .

٣٨ - إيفانز بريتشارد : مصدر سابق ص ٩٥ - ٩٩ .

٣٩ -محمد عارف : المنهج فى علم الإجتماع : الأنجلو المصرية - الطبعة الثانية سنة ١٩٧٥ . ص ٦٥ - ٦٨ .

٤٠ - المصدر السابق

٤١ - المصدر السابق

٤٢ - بيرس كوهين مصدر سابق

(43) Karl Popper : op 0 cit PP 86 - 87 .

٤٤ – بيرس كوهين : المصدر السابق ص ٤٤ .

٤٥ – المصدر السابق ص ٤٨ – ٦٤ .

مذكور فى كتاب محمد محمد قاسم : كارل بوبر : نظرية المعرفة فى ضوء المنهج العلمى – دار المعرفة الجامعية – ١٩٨٦ ص ١٥٩ .

٤٧ – محمد محمد قاسم : المصدر السابق ص ١٦٣ – ٢٠٥ .

٤٨ – المصدر السابق ص ١٧٠ – ١٧١ .

٤٩ – المصدر السابق ص ١٧٦ .

٥٠ – المصدر السابق ص ١٩٥ – ١٩٦ .

٥١ – المصدر السابق ص ٢٠١ .

(52) E. Durkheim : The rules of sociological method ; Trans by G. Catlin , S.Solovag and J.M .Mueller . 8 th ed . Univ of Chicago press 1939 p . 142 .

(53) V.F.Calverton (ed) ; The making of society , N.Y.Modern liberary 1937 p. 545 .

(54) I, Zeitlin ; Idiology and the development of sociological theory, prentice Hall, INC, Englewood, New Jersey 1968 pp, 159 - 194,

وانظر أيضاً د محمد عاطف غيث – علم الإجتماع – دار المعارف ١٩٦٣ س ٧٦ - ٧٩

(55) R, Lynd op, cit pp, 114 150

(56) C, R, Mills ; The sociological imaginatuin . pp 165 176

(57) Gunner Myrdal ; The relation between social theory and social

policy ; British journal of sociology 1953 XXIII ; 242 .

(58) R , Lynd : op , cit , p 181 .

(59) A , Gouldner ; The comming crisis of western sociology : Heinemann, London - New Delhi 1971 , E , Zeitlin ; op , cit

وانظر أيضاً

د. نبيل السمالوطى : علم إجتماع التنمية : الدار القومية سنة ١٩٧٤ .

الفصل الرابع

الايديولوجيا ودراسة الإمتثال والإنحراف

١ - مقدمة .

٢ - العوامل التي تسهم فى ظهور السلوك الممتثل .

٣ - فقدان المعايير والإنحراف الإجتماعى .

٤ - عوامل ظهور الاتونمى أو فقدان المعايير .

٥ - عدوى الإنحراف .

٦ - نظرية « كلوارد » .

٧ - إتجاهات الإنحراف .

٨ - التناقض الوجدانى والإنحراف .

٩ - الاشكال الإيجابية والسلبية للإنحراف .

١٠ - الهدف من الشعور السلبى .

١١ - العوامل التى تسهم فى تسهيل عملية الإنحراف .

١٢ - نظرية « ميرتون » فى الإنحراف : تحليل ومناقشة .

١٣ - نظرية « بيكر » فى الإنحراف : تحليل ومناقشة .

١٤ - نظرية « ليمرت » فى الإنحراف : تحليل ومناقشة .

١٥ - علاقة الضبط بالقوة فى المجتمع .

١٦ - قضية الإنحراف والضبط بين نموذجين التوازن والصراع .

١٧ - قضايا والإنحراف والجناح فى الدراسات السوسيولوجية .

(أ) نظرية كليفوردشو (ب) نظرية جلين (جـ) نظرية أهلين

١٨ - الإنحراف بين العامة والصفوة (نظرية سوذرلاند) .

١٩ - مراجع الفصل الرابع .

مقدمة :

ترتبط قضية الإنحراف والإمتثال فى علم الإجتماع إرتباطاً وثيقاً بمفهوم القواعد والمعايير والقيم داخل الجماعة أو المجتمع . ففى كل مجمتع أو جماعة – سواء أكانت كبيرة أو صغيرة – توجد مجموعة من القواعد والمعايير التى تنظم سلوك الأعضاء ، كما تنظم حقوقهم وواجباتهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض . إلى جانب أنها تحدد نسق المراكز والأدوار داخل تلك الجماعة أو ذلك المجتمع ويعمل النظام التربوى داخل المجتمع على الصياغة الثقافية لأعضائه . بحيث يشبون على تقبل هذه القواعد وتلك المعايير ، وعلى الإرتباط والإلتزام بها فكرياً وسلوكياً .

ولكن لا يحدث أن يتحقق الإلتزام بالمعايير والقواعد داخل أى مجتمع بطريقة كاملة . فكما يذهب « البرت كوهين » Cohen فإنه إذا وجدت القواعد يظهر الإنحراف بالضرورة ، لأن القواعد هى التى تحدد ما هو ممتثل وماهو منحرف (*) وهكذا فإننا يمكن أن نصنف سلوك الناس داخل أى مجتمع ألى قسمين أساسيين هما – السلوك الممتثل والسلوك المنحرف ويقوم هذا التصنيف على أساس مدى تمشى هذا السلوك مع المعايير المقبولة داخل المجتمع ، والتى سبق أن وجه الفاعل إلى أهمية الإمتثال لها وتبنيها فكرياً وسلوكياً . وبقول آخر فإن مدخل علم الإجتماع لدراسة السلوك الإنحرافى يتطابق مع المدخل السوسيولوجى فى دراسة الإمتثال ، طالما أن هذا المدخل يستند إلى نسق القواعد والمعايير الثقافية القائمة داخل المجتمع ، وهذا ما جعل (كوهين) يقرر بأن نظرية علم الإجتماع فى الإنحراف هى ذاتها نظرية علم الإجتماع فى الإمتثال .

فإذا فرضنا جدلاً وجود قواعد ومعايير منظمة لحياتهم ، فإننا فى هذه الحالة لا يمكننا الحديث عن إمتثال أو إنحراف . وعلى الرغم من إستحالة قيام هذه الحالة .إلا أن هناك من المفكرين من تصوراً وجودها وفى مقدمة هؤلاء المفكرين (توماس هوبز) الذى تصور وجود حالة طبيعية سابقة على المجتمع لا تحكمها أية قواعد أو معايير ، ولم تكن هناك حقوق أو واجبات . وفى هذه حالة

(*) يمكن فى ذلك الرجوع إلى الدراسة الموجزة التى نشرتها "البرت كوهين" بعنوان :
Deviance Control, Prentice Hall New Delhi 1970 .

لايمكننا الحديث عن وجود إنحراف أو إمتثال ، نظراً لعدم وجود قواعد أو قوانين أو ضوابط أو قيود إجتماعية متفق عليها .

وبناء على ما سبق نستطيع القول بأن السلوك الممتثل هو ذلك الذى يحترم معايير المجتمع وضوابطه ، حتى وإن كان الفاعل على غير وعى بهذه المعايير والقواعد بطريقة واضحة ومباشرة ، أما السلوك المنحرف فليس هو مجرد السلوك الذى لايتفق مع معيار قاعدة إجتماعية معينة ، ولكنه السلوك الذى يقوم به عضو الجماعة ، وينتهك معياراً معيناً على الرغم من إدراك الفاعل لهذا المعيار ولأهميته ولتمسك الآخرين به وبقول آخر فإن السلوك المنحرف هو ذلك الذى ينتهك معيار معين بفعل دافع محدد-Mativated viola-tion . فقد يقوم بعض الناس بتخطى بعض القواعد والمعايير الإجتماعية نتيجة للجهل وعدم المعرفة وبدون قصد ، ولا شك أننا فى هذه الحالة نصنف سلوك هؤلاء الناس على أنه سلوك منحرف . ولكن الإنحراف هنا لا يحتاج إلى نظرية سوسيولوجية لتفسيره . ولهذا فإن مثل هذا الإنحراف الناجم على الجهل لا يدخل ضمن المفهوم السوسيولوجى للإنحراف .

فالسلوك الإنحرافى لا يشير فى علم الإجتماع إلى غياب المعيار ، وإنما يشير إلى إنتهاك المعايير نتيجة لوجود دافع معين لذلك ، أو نتيجة لمجموعة من العوامل والظروف أو الضغوط التى يخضع لها الفاعل . ويضرب لنا «ميرتون » مثالاً على ذلك بأن المواطن الأمريكى الأبيض قد يكون راغباً فى معاملة الزنوج حسبما يقضى به القانون والمعايير الإنسانية المقبولة ، ولكنه يضطر للتحيز ضدهم إرضاء لبقية الأمريكيين البيض ، كذلك قد يكون شخص معين راغباً فى الإمتثال لمعيار الأمانة ولكنه تحت وطأة الفقر وحاجات الأسرة قد يضطر إلى السرقة أو الخيانة .

ويحاول كل مجتمع أن يحول دون ظهور الإنحراف ، وتحقيق الإمتثال من خلال مجموعة من الوسائل التى يطلق عليها وسائل الضبط الإجتماعى وفى مقدمتها التنشئة الإجتماعية والقانون والعادات والأعراف والتقاليد والرأى العام ... الخ ، ولا تقتصر هذه الوسائل على الحيلولة دون ظهور الإنحراف فحسب ، ولكنها تحاول فى نفس الوقت تقويم المنحرفين وعلاجهم وعقابهم وردع الآخرين ... الخ .

ويمكن القول بأن جميع الأفعال الإجتماعية داخل أية جماعة ترتبط بشكل أو بآخر بالمعايير الإجتماعية المقررة داخلها ، فالسلوك الممتثل هو الذى لا يعتدى على أى معيار سبق أن أوجه الشخص إلى أهمية الإمتثال له ، وبناء على ذلك فإننا لا نعتبرأى سلوك

يخالف المعايير على أنه سلوك إنحرافى فقد يحاول أحد أفراد المجتمع إستحداث عادات جديدة أو وسائل إنتاج جديدة أو أفكار جديدة سواء بطريق الإختراع أو الإستعارة الثقافية من مجتمعات أخرى . وإذا كانت هذه التجديدات التى يحاول الشخص إستحداثها داخل المجتمع لا تمثل تحدياً لنسق المعايير والقيم القائم فإنها لا تعد سلوكاً إنحرافياً فالتجديداتيمكن تحقيقها فى إطار المعايير القائمة والمقبولة داخل المجتمع .

ويعد السلوك الإنحرافى من وجهة نظر علماء الإجتماع ، أحد المعوقات الوظيفية داخل الإجتماعى (١) ويشير (هارى جونسون) H Johnson إلى أن إستمرار الحياة الجماعية أو المجتمعية وإستقرارها يعتمد إلى حد كبير على إمكانية التنبؤ بأفعال الأخرين وتصرفاتهم ، بناء على وجود مجموعة من القواعد أو المعايير المحددة لموقع كل شخص داخل الجماعة وماهو مطلوب منه وماهو حق له ... الخ . ومن هذه الزوايا يمكن لنا القول بأن السلوك الممتثل لمعايير الجماعة هو فى جوهره سلوك متوقع ، بمعنى أن أعضاء الجماعة يتوقعونه من الشخص يترتب عليه مجموعات أخرى من الأفعال والإجراءات ... الخ . فقيام العامل داخل المصنع بدوره ، يترتب عليه صدق الشركة أو المصنع فى أداء التزاماته وتحقيق أرباحه . وقيام كاتب الحساب بأداء دوره فى كتابة الإستمارات يترتب عليه إمكان حصول الموظفين على أجورهم فى الميعاد المحدد وهكذا . وإذا لم يقم الشخص بهذا السلوك الذى يتوقعه الأخرون ، فإنه يعد شخصاً منحرفاً . ويستثير المشاعر السلبية لدى أعضاء الجماعة ضده ، كما يؤدى إلى قيام الجماعة بتوقيع الجزاء السلب عليه كمحاولة لعقابه وإستعادته إلى الطريق السليم . ولعل هذا ماأدى بطائفة من علماء الإجتماع إلى القول بأن الإنحراف والضبط الإجتماعى وجهان لنفس العملة .

ويشير « جونسون » إلى أنه عند تحديد ما إذا كان السلوك ممتثلاً أو منحرفاً ، يجب أن توضح من وجهة نظر من ؟ وبالنسبة لنشاط أى جماع ؟ فقد يكون أحد النماذج السلوكية منحرفاً من وجهة نظر إحدى الجماعات ، وبالتالى يعد معوقاً وظيفياً بالنسبة لها فى حين أنه يعد نموذجاً طبيعياً أو ممتثلاً من وجهة نظر جماعة أخرى . فالسلوك الممتثل داخل الجماعات الإجرامية - مثل جماعة اللصوص أو الذين يمارسون النصب والإحتيال - يعد سلوكاً منحرفاً من وجهة نظر المجتمع ككل . وهكذا يكون هذا السلوك له وظيفة إيجابية Functional بالنسبة للجماعات الأولى بينما يعد معوقاً وظيفياً Dysfunctional من وجهة نظر الجماعات المعترف بها داخل المجتمع ، أو

بالنسبة للمنحرفين إجتماعياً كبناء تاريخي مستمر . ولعل هذا هو ما يجعلنا نؤكد على حقيقيتن أساسيتين عندما نقوم بدراسة الإنحراف فى علم الإجتماع وهما :

الأولى : أن مفهوم الإنحراف مفهوم ثقافى ، فالثقافة هى التى تحدد ما هو منحرف وما هو ممتثل . كذلك فإنه يتعلق بالثقافات الفرعية داخل المجتمع ، وبالتالى يرتبط بالنظم الإجتماعية كالنظام الطبقى والدينى كما يرتبط بالجماعات الإجتماعية كالجماعات المهنية . فقد يعد سلوك معين على أنه سلوك مقبول فى نطاق معين أو جماعة مهنية معينة أو فى ظل دين معين ، فى حين أنه يعد سلوكاً إنحرافياً من وجهة نظر أبناء طبقة مختلفة أو جماعة مهنية أخرى أو فى ظل نسق المعتقدات لديان ثانية . وهذا يعنى أن مفهوم الإنحراف والإمتثال يتسم بالنسبية الثقافية سواء على مستوى الثقافات الكلية أو الثقافات الفرعية Sud Cultures .

الثانية : أن مفهوم الإنحراف ذو طابع تاريخى متغير ، كما يعد سلوك منحرف خلال فترة تاريخية معينة داخل مجتمع محدد ، قد لا يعد كذلك خلال فترة تاريخية مختلفة . ومن بين الأمثلة على ذلك قضية تعليم المرأة وخروجها للعمل ، فقد كانت هذه الأمور ينظر إليها على أنها إنحراف فى فترة تاريخية معينة فى مصر ، فى حين تعد مسائل مقبولة بل ومرغوب فيها الآن .

العوامل التى تسهم فى تحقيق الإمتثال :

هناك العديد من العوامل والأساليب التى يتحقق من خلالها الإمتثال والسلوكى لأعضاء المجتمع ٠ والواقع أنه على الرغم من عدم إمكان حصر جميع هذه العوامل ، فإنه يمكن أن نعرض أهمها فيما يلى (٢) :

أولاً: التنشئة الإجتماعية Sociallisation : ويمكن تعريف هذه العملية بأنه عملية التشكيل الثقافى للشخصية الإنسانية إبتداء من مراحل الطفولة المبكرة ، حتى إنتهاء الحياة لدى الأفراد . تتمثل قيمة هذا العامل فى أن الإنسان يكتسب من خلال تلك العملية ، معايير مجتمعه والجماعة التى يعيش فيها ، كما يكتسب نماذج للسلوك المقبولة ونظام التوقعات المطبق ويعرف ما هو مطلوب منه وما هى حقوقه وأسلوب التعامل مع الغير . الخ .

ثانياً: العزل أو الفصل بين المواقف Insulation . ويشير هذا العامل إلى الفصل بين المواقف التى تتطلب من الإنسان الإمتثال لمعايير متصارعة أو متعارضة فمن المعروف أن صراع الأدوار أو المعايير يسهم فى وقوع الإنحراف فإذا طلب من شخص

واحد أداء دورين متعارضين فى وقت واحد ، فإن هذا سوف لا يؤدى به إلى إتقان أى منهما ، فضلاً عما يسببه من صراع وتوتر نفسى وإجتماعى . فقد يلعب نفس الشخص دوراً هاماً فى إدارة الشركة ، كما يلعب فى نفس الوقت دوراً هاماً فى نقابة العمال . ويفرض عليه ذلك أداء دورين متضاربين ، كأن يدافع عن صالح الشركة وصالح العمال فى نفس الوقت . كذلك فإن المرأة العاملة تضطر إلى تمثل دورين وإحتلال مركزين متعارضين ، هما مراكزها كموظفة داخل أحد تنظيمات العمل ، ومركزها كزوجة وأم ومسؤلة عن شؤن منزلها . والواقع أن الإنسان يمكن أن يحتل أكثر من مركز إجتماعى ، وأن يلعب أكثر من دور . وهذا لا يؤدى إلى وقوع الإنحراف إذا ما إستطاع الإنسان تجنب الخلط بين الأدوار أو إذا إستطاع أن يحقق الفصل المكانى والزمانى بينها . وبمعنى آخر إذا كان كل دور يمارس داخل جمتعة مختلفة للدور أو ما يطلق عليه فى علم الإجتماع فئة الدور .

ثالثاً: التدرج Hierarchy . وهناك أسلوب آخر لمواجهة صراع الأدوار وصراع القيم والمعايير داخل المجتمع . فكل ثقافة تحاول أن تركز القيم والمعايير ترتيباً تنازلياً على حسب درجة الأهمية . فإذا ما تعرض شخص لموقف تتصارع داخله القيم والمعايير ، بحيث يطلب منه أن يختار القيم أو أن يمتثل لأحد المعايير ، فإنه يمكن أن يفاضل بينها على حسب ما تقضى به ثقافة الجماعة أو المجتمع الذى يعيش فيه . فكثيراً ما يقع الإنسان فى حيرة بين أداء واجبه ، وبين بعض المتطلبات الإنسانية أو الأسرية . وتحاول كل ثقافة أن تواجه هذه المشكلة من خلال وضع نظام معين للأولويات فى مجال المعايير .

رابعاً: الضبط الإجتماعى Socal control . وتستهدف مختلف عمليات الضبط الإجتماعى وأدواته داخل المجتمع تعويق الإنحراف والحيلولة دو نظهوره أصلاً ، ثم مواجهته فى حالة ظهوره من خلال التقويم والعلاج والعقوبة والردع ، وتحقق عوامل الضبط لدورها الهام فى تحقيق الإمتثال من خلال تصور أعضاء المجتمع ما يمكن أن يحدث لهم إذا ما خالفوا نظام التوقعات المقرر ، أو إذا ما إنتهكوا المعايير المستقرة داخل المجتمع . ولهذا فإنه يمكن القول بأن الجزاءات السلبية تسهم فى تحقيق الإمتثال السلوكى حتى دون أن تطبق فعلاً .

خامساً : الأيديولوجية Ideology . ويقصد بالأيديولوجية هنا الفلسفة الإجتماعية للجماعة ، تلك الفلسفة التي تحدد مكان الإنسان داخل المجتمع ، وأسلوب تنظيم المجتمع وعلاقة المجتمع بالفرد . وترتبط الأيديولوجية بالقيم أو الجوانب المرغوب

فيها داخل المجتمع ، وبالتالى تمنح المعايير القائمة دعماً أقوى من خلال التفسير والتبرير الأيديولوجى والعقائدى لها . وعادة ما تحاول الأيديولوجية السائدة داخل أى مجتمع أن تبرر النظام الإجتماعى القائم ، وبالتالى تسهم فى دفع الناس إلى الإمتثال لمعاييره وتحقيق قيمه .

سادساً: المصالح الخاصة Vested interests . ويوجد فى مجتمع مجموعة من المصالح الخاصة . ويقصد بها تلك المصالح التى يستمتع بها بعض الأفراد أو الفئات أو الطبقات ، بطريقة مشروعة يقرها المجتمع . وتختلف طبيعة هذه المصالح من مجتمع لمجتمع على حسب نوع التنظيم الإجتماعى والإقتصادى السائد ، وعلى حسب طبيعة الأيديولوجية المطبقة . فحق الملكية الفردية المطلقة ، حق مقرر داخل النظام الرأسمالى يترتب عليه مجموعة من الإمتيازات لأصحاب هذا الحق وهم طبقة الرأسمالية كذلك فإن حفق المشاركة فى الملكية العامة وحق المشاركة فى إتخاذ القرارات سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى الدولة ، والحق فى نصيب عادل من العائد القومى والحق فى تكافىء الفرصة ، هى حقوق مقررة لكل فرد فى بعض المجتمعات ومن الطبيعى أن يقاوم أصحاب المصالح الخاصة أى تغيير أو إنحراف من شأنه أن يمس صالحهم ، وبالتالى فإنهم يحاولون بإستمرار تثبيت ودعم نظام المعايير القائم . وقد نالت « جماعات المصلحة الخاصة » إهتماماً خاصاً من علماء الإجتماع لما تمثله من مقاومة منظمة وقوية وفعالة لكافة محاولات التغير الإجتماعى سواء التلقائية أو المخططة (٣) .

فقدان المعايير والإنحراف الإجتماعى: tionAnomie and Soci devia

لقد حاول « روبرت ميرتون » R . K . Merton فى دراسة له بعنوان « البناء الإجتماعى وفقدان المعايير » (٤) أن يصنف أشكال الإنحراف الإجتماعى وأن يوضح عوامل التباين فى معدلات وقوعها . وقد إستثار هذا البحث حواراً بناء حول قضية الإنحراف من المنظور السوسيولوجى .

وتشير هذه الدراسة إلى أنه لكل حالة من حالات السلوك المنحرف تاريخها الخاص وهناك مسالك متعددة يصير من خلالها الشخص منحرفاً ولقد حاول « ميرتون » فى هذه الدراسة المذكورة أن يتوصل إلى طبيعة الموقف الثقافى والإجتماعى الذى يسهم فى خلق أو إفراز معدلات عالية من السلوك الإنحرافى . وتبنى « ميرتون » منظوراً سوسيولوجياً خلال تحليله تحليله النظرى للإنحراف ، حيث لم يركز على بعض المشكلات السوسيولوجية أو السيكوإجتماعية مثل سبب تردى بعض الأفراد فى نماذج إنحرافية

من السلوك ، بينما لا يقع آخرون فى هذه المشكلة . وعلى الرغم من أهمية هذه المشكلات إلا أنها لم تكن موضع إهتمامه السوسيولوجى . ويعنى مصطلح « الأنومى » Anomie من الناحية اللغوية فقدان المعاير أو اللامعيارية Normlessness (*) . وقد إستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى الحالة العقلية لبعض الأفراد التى لا تضع إعتباراً لمعايير المجتمع . فمن الطبيعى أن تكون شخصية الإنسان ومعايير مرتبطة بحالة المجتمع بوجه عام ، وبمعايير وظروف الجماعات الأنساق الإجتماعية الأصغر التى يشارك فيها بوجه خاص . وقد كانت هناك بعض المصطلحات تستخدم قبل ظهور مصطلح « الأنومى » للإشارة إلى نفس المضمون . ويمكن القول أن هذا المصطلح يشير إلى تلك الحالة التى تؤدى بعدد كبير من أعضاء المجتمع إلى أن يفقدوا إحترامهم للمعايير الإجتماعية القائمة . ويمكن تتبع العوامل المسئولة عن هذه الظاهرة داخل بناء المجتمع ونظمه ، أو داخل البناء الثقافى للمجتمع .

ولا تعنى ظاهرة الأنومى إختفاء المعايير ، على الرغم من أن هذا المعنى الحرفى لهذا المصطلح . كذلك فإن هذا المصطلح لا يعنى الإفتقاد إلى الوضوح بالنسبة للمعايير أو التحديد الغامض للسلوك المطلوب . فإذا لم تكن هناك معايير على الإطلاق فإننا لانستطيع الحديث عن سلوك منحرف ، كذلك فإنه إذا لم تكن المعايير واضحة لانستطيع وصف أفعال معينة بأنها أفعال إنحرافية . ففى ظل حالة الأنومى تكون المعايير قائمة وواضحة ، ويوجه الفاعلون داخل النسق الإجتماعى – إلى حد ما – نحو الإلتزام بها أو تبينها . ولكن هذا التوجيه يكون من جانب أغلب أعضاء المجتمع متسماً بالثنائية أو بتكافؤ الضدين ، فهو إما يميل بالأفراد نحو الإمتثال مع قيام التشكك والريبة ، ذلك فإن « الأنومى » لاتعنى أية حالة تتسم بإرتفاع معدل الإنحراف عن المعيار أو عن نظام المعايير القائمة . أى أن هذا المصطلح لايشير إلى المحصلة الإحصائية لمجموعة من الإنحرافات التى تنبثق عن أسباب عديدة متباينة ، وهو ما يحدث عادة فى الحياة الإجتماعية . فعندما نحلل المعدلات العالية للإنحراف فى أى مجتمع توجد فيه هذه الظاهرة ، نجد أنها ترجع فى الواقع إلى عدة أسباب . وترجع ظاهرة الأنومى إلى جانب هذه الأسباب المتباينة إلى عامل بنائى داخل النسق الإجتماعى ، يفرض نفسه تقريباً على كافة أعضاء هذا النسق ، على الرغم من أن تأثيره المحدد يختلف من شخص إلى آخر .

عوامل ظهور الانومى أو اللامعيارية :

إننا لانستطيع فى الواقع تحديد مختلف العوامل التى تسهم فى وجود ظاهرة

« الأنومى » كذلك لانستطيع أن نحدد بالدقة كيف تستطيع هذه العوامل مجتمعة أن تؤدى إلى وجود هذه الظاهرة . ومع هذا فإنه من الممكن أن نحدد عاملين أساسيين من عوامل قيام هذه الظاهرة – نوجزها فيما يلى :

الأول : هو صراع الأدوار Role conflict أو صراع المعايير بوجه عام ويضرب لنا «ميرتون» و« جونسون » مثالاً على ذلك بالصراع بين المعايير العامة والخاصة فى معاملة الزنوج . وتبرز الطبيعة لهذا الصراع بجلاء فى جنوب الولايات المتحدة الأمريكية . وفى هذه الحالة تكون المعايير قائمة وواضحة ولكنها متناقضة ومتصارعة .

الثانى : مطالبة أعضاء النسق بالنضال فى سبيل تحقيق نفس الهدف دون أن يكونوا جميعاً مزودين بالوسائل الكافية والمناسبة والمشروعة لبلوغه . وقد ضرب لنا « ميرتون » مثالاً بالنجاح المهنى فى الولايات المتحدة الأمريكية فالتطلع للنجاح وصعود السلم الإجتماعى ، قائم أو مفروض على أعضاء المجتمع دون أن يكون لدى بعض الأعضاء القدرة أو إمكانيات تحقيقه فعلاً . ومثال ذلك أن تطلع ذوى الياقات الزرقاء أو العمال العاديين أو الفنيين إلى إحتلال مراكز إجتماعية عليا مثل تلك التى يحتلها أبناء الطبقات العليا (ذوى الياقات البيضاء) يصطدم دائماً بمعوقات تتعلق بالقدرات والإمكانيات مما يؤدى إلى إصابة أبناء الطبقات الدنيا بالإحباط . ويكمن السبب فى عدم قدرة أبناء هذه الطبقات على صعود السلم الإجتماعى والإنتقال الطبقى إلى أعلى ، فى أنهم – لعدة أسباب – لم يوفقوا فى الدراسة ولايمتلكون المال اللازم لتحقيق الصعود الطبقى المصاحب للنجاح فى المشروعات الإقتصادية ، إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى الداخلية والخارجية التى تسهم فى تعويق حركتهم وإحباط تطلعاتهم .

ويعقد « جونسون » مقارنة بين التنقل الإجتماعى الرأسى فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث نظرة المجتمع وتوقعات أبنائه بالنسبة لأبناء الطبقات الدنيا . فإنجلترا تختلف أيديولوجياً عن الولايات المتحدة ، أو على الأقل كانت تختلف عنها حتى عهد قريب – فى أن أبناء الطبقات ليسوا مطالبين بأن ينسلخوا بالضرورة عن الطبقة الإجتماعية التى ولدوا داخلها والصعود إلى طبقة أعلى . حقيقة ينظر سكان المجتمع البريطانى إلى من يصعدون السلم الطبقى على أنهم يتسمون بالطموح والموهبة والحظ الحسن ، ولكن أولئك الذين يعجزون عن تحقيق هذا الإرتقاء أو الذين لا يحاولون الإرتقاء أصلاً يفتقدون إحترام أنفسهم ولايصابون بالإحباط كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية (٥)

ويشير « جونسون » إلى أن أيديولوجية المجتمع الأمريكى بهذا الشكل ومن خلال تركيزها على القوى على عنصر النجاح مع وجود الفروق الكبيرة بين الناس فى الإستعدادات والقدرات والفروض ، تشجيع السلوك الإنحرافى (٦) .

ويرى « ميرتون » أن مصدر « الأنومى » أو إفتقاد المعايير هو تلك الفجوة بين الهدف المفضل ثقافياً أو الذى تركز عليه الثقافة وبين إمكانية تحقيقه فى الواقع . وعلى الرغم من أن أغلب أعضاء المجتمع الأمريكى إن لم يكن كل البالغين داخله ، على علم بهذا الهدف المفضل ثقافياً ، فإنهم لايناضلون جميعاً للوصول إليه ، حيث أن هناك البعض الذى يحاول تحقيقه ، وهناك البعض الآخر الذى لايبذل هذه المحاولة ، وبالنسبة للأغلبية التى تحاول تحقيق هذا الهدف وينظرون إليه على أنه مسألة ذو أهمية شخصية . سرعان ما يدركون أن الوسائل النظامية المتاحة لتحقيقه ليست موزعة توزيعاً عادلاً على أعضاء المجتمع أو على فئاته أو جماعاته أو طبقاته .

وأحد نتائج هذه الفجوة بين ماهو مفضل ثقافياً وبين ما هو ممكن عملياً ، هو إفتقاد المعايير « الأنومى » سواء بالنسبة لهدف النجاح أو بالنسبة للمعايير المحددة لوسائل تحقيقه ، أو بالنسبة لكلايهما معاً . ويؤدى إنخفاض أهمية المعايير وإنخفاض قيمهتا فى نفوس أعضاء المجتمع وتدهور إيمانهم بمشروعيتها ، إلى ظهور كافة أشكال السلوك الإنحرافى داخل المجتمع . وقد يتخذ هذا الإنحراف شكل إنحراف الأحداث أو شكل الجريمة . ولاشك أن ظاهرتى الجناح والجريمة يمثلان مقولتين تحتوى كلاً منهما على عدة أنواع من السلوك الإنحرافى ومايهمنا هنا هو معدل الجريمة والجناح . وقد وجد علماء الإجرام أن هناك معدلاً مرتفعاً لهاتين الظاهرتين داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

ويرتبط إرتفاع نسبة الجريمة والجناح فى الولايات المتحدة بالهدف المفضل ثقافياً وبالفجوة بين هذا الهدف وبين ماهو ممكن عملياً ، فهناك نسبة كبيرة من هذه الظواهر الإنحرافية تتعلق بمحاولة تحقيق الهدف - وهو النجاح خاصة فى مجال المال - بطريقة لاتقرها معايير المجتمع وقيمه .

ولا ترتبط الجريمة أو السلوك الإنحرافى إرتباطاً ضرورياً بالفقر ولعل من أبرز الأدلة على ذلك إنخفاض نسبة الجريمة فى العديد من الدول المتخلفة وبين الفلاحين فى تلك الدول . ويشير « ميرتون » إلى أن ظاهرة إفتقاد المعايير السائدة فى المجتمع الأمريكى ، خاصة بين أبناء الطبقات الدنيا ، كان من الممكن أن تختفى أو أن تكون

موجودة بدرجة أقل أو لم يكن هناك فجوة كبيرة ، بين ماهو متوقع من الأفراد أن يفعلوه وبين مايمكنهم تحقيقه بالفعل بإستخدام الوسائل المشروعة .

ويذهب بعض علماء الإجتماع عند مناقشة نظرية « ميرتون » فى «الأنومى» إلى أن أغلب الأمريكيين يحققون التوافق - بدرجات متفاوته - مع طبيعة البناء المهنى القائم وأكثر الأمريكيين ليسوا على قدر كبير من الثراء أو من الشهرة ولكنهم ليسوا فى نفس الوقت مجرمين . ويذهب « هيمان » Hyman - على العكس من « ميرتون » - إلى أن أغلب أبناء الطبقات الدنيا فى أمريكا لايتطلعون إلى الغنى والشهرة .

عدوى الإنحراف :

ويجب هنا أن نشير إلى نقطة هامة بالنسبة لقضية الإنحراف وعلاقته بظاهرة « الأنومى » فإذا كانت المعايير ضعيفة لدى إحدى فئات المجتمع فإن من الممكن لأبناء هذه الفئة أن يؤثروا على بعض أعضاء المجتمع ، بمعنى أن ينقلوا إليهم عدوى الإنحراف الناجم عن عدم إحترام المعايير . ويحدث فى عديد من الحالات أن يكون لدى هؤلاء الأعضاء نوع من التناقض الوجدانى أو الشعور المتناقض Ambivalence تجاه المعايير . وينعكس هذا التناقض على أسلوب التنشئة الإجتماعية للأبناء لدى تلك الأسر التى يصاب أعضاؤها بفقدان المعايير وهنا تتحول ظاهرتا الجناح والجريمة إلى ظواهر عادية بالمعنى الإحصائى ولاتمثل مشكلة أخلاقية لدى المصابين بفقدان المعايير anomic Population ، حيث أنهم يمتصون ثقافة الإنحراف خلال عملية التنشئة الإجتماعية .

ولكن الأثر الحلزونى Spiraling effect أو العملية الحلزونية - حيث تؤثر مجموعة المصابين بإفتقاد المعايير فى غيرهم ، وهؤلاء يؤثرن فى غيرهم ... وهكذا لاتستمر إلى مالانهاية ، ذلك لأنها تقابل بعملية مضادة ففى مناطق الجناح Delinquencyareas أو المناطق التى ترتفع فيها نسبة الجريمة ، يوجد نوع من التوازن الثابت بين القوى التى تحاول جعل عملية الإنحراف الإجرامى شيئاً طبيعياً وبين القوى التى تحاول مواجهة هذا الإنحراف ولكن هذا التوازن يتحقق عند مستوى مرتفع من إفتقاد المعايير .

وقد لاقت نظرية « ميرتون » إنتشاراً واسعاً . فقد تبنى « سوذرلاند » E. H. Sutherland قبل ظهور نظرية « ميرتون » نظرية مؤداها أن السلوك الإجرامى هو فى جوهره سلوك مكتسب من إحدى الثقافات الفرعية داخل المجتمع وأن الشخص يصبح مجرماً نتيجة لتعرضه لأثر شخص مجرم أو جماعة إجرامية (٧) أما « ميرتون » فقد ربط

الإنحراف بالبناء الإجتماعى وبنظام المعايير داخله . فأعضاء المجتمع يتفاوتون من حيث قدرتهم على تحقيق الهدف المفضل ثقافياً نتيجة لإختلاف حظوظهم من الثروة والتعليم والمراكز والفرص . وقد حاول « كلوارد» Cloward الجمع بين نظرية كلاً من (سوذرلاند) و (ميرتون) فأعضاء المجتمع طبقاً لنظرية (كلوارد) غير متساويين من حيث الفرص لتحقيق الهدف المفضل ثقافياً - داخل الولايات المتحدة الأمريكية - وهو المجتمع الذى ركز أغلب علماء الإجتماع فى الغرب على دراسته . وقد يلجأ أولئك الذين لايملكون الإمكانيات المشروعة لتحقيق النجاح المهنى أو المالى - وهو الهدف المفضل داخل هذا المجتمع إلى إتباع أساليب غير مشروعة أو إنحرافية ولكن النجاح فى النشاط الإجرامى ليس أمراً سهلاً . فالمجرم حتى يكون لديه قدرة إجرامية عالية يجب أن يتعلم النشاط الإجرامى من الآخرين ، كما يجب أن يؤدى هذا النشاط بكفاءة عالية خاصة وأن هذا المجال تشتد داخله المنافسة فى المجتمع الأمريكى . ولاينجح جميع من يلجأون إلى النشاط الإجرامى بطبيعة الحال .

فقد إستطاع (كلوارد) أن يوضح بعض نتائج نظرية (ميرتون) فقد أشارت هذه النظرية الأخيرة ، إلى أن الإتجاه الإنسحابى Retreatism هو أحد ردود الفعل الإنحرافية تجاه ظاهرة فقدان المعايير ، ويتمثل هذا الإتجاه فى الرفض السلبى لذلك الهدف المفضل ثقافياً والذى يتمثل فى النجاح داخل الثقافة الأمريكية ويظهر هذا الإتجاه الإنسحابى فى شكل الذهان وإدمان العقاقير والمخدرات والمسكرات والنبذ والتشرد والتسول ... الخ .

وقد أوضح (كلوارد) أن هؤلاء المنسحبين يعانون فى الواقع من فشل مزدوج، فقد فشلوا أولاً فى تحقيق النجاح بالأساليب المشروعة فهجروا هذا الهدف ، ثم فشلوا ثانياً فى عالم الإجرام أو فشلوا كمجرمين . وأشار الباحث المذكور إلى أن التحول من الإمتثال إلى الإنسحاب لا يتم فى خطوة واحدة ، فهو فى بعض الأحيان يتم خلال عدة مراحل وسيطة ولعل ما يؤيد هذا القول فى نظر « كلوارد » أن بعض المنسحبين لهم تاريخ طويل من الإجرام والإتهامات نتيجة لمحاولاتهم القيام بنشاط غير قانونى أو غير مشروع . وبقول آخر فإن بعض المصابين بالإتجاه الإنسحابى يلجأون إليه نتيجة لفشلهم فى العالم المشروع وفشلهم فى العالم غير المشروع أيضاً أو فشلهم فى الوصول إلى الهدف الثقافى المفضل سواء بالأساليب المشروعة أو غير المشروعة (٨) .

إتجاهات الإنحراف :

وجد « ميرتون » عندما تعرض بالدراسة للأنواع الممكنة للتكيف مع حالة فقدان المعايير ، أن التناقض الوجدانى تجاه المعايير ظاهرة عامة بالنسبة لكل أنواع السلوك الإنحرافى كذلك فقد وجد أن هناك أنواع سلبية من الإنحراف وأخرى إيجابية ومن أمثلة الأنواع السلبية للإنحراف التسول والتشرد . أما الأنواع الإيجابية فمن أبرز الأمثلة عليها التمرد وإستطاع « بارسونز» أن يضيف إلى التناقض الوجدانى وإلى تصنيف الإنحراف إلى إيجابى وسلبى ، عاملاً ثالثاً وهو ما إذا كان هدف الشعور السلبى للشخص المنحرف متجهاً ضد معيار معين أو بعض المعايير . أم أنه متجه ضد شخص معين أو مجموعة من الأشخاص .

أولا: التناقض الوجدانى :

أشرنا فيما سبق إلى أن الإنحراف يتضمن بالضرورة إنتهاكاً لبعض المعايير التى يكون المنحرف قد سبق أن وجه إلىّ أهميتها وضرورة الإلتزام بها ويشير « بارسونز » إلى أنه ما لم يكن الإنحراف غير مقصوداً أو تم بالإكراه أو كان من المستحيل تجنبه فإن المنحرف عادة يشعر بنوع من التناقض الوجدانى ويعنى هذا التناقض أو المنحرف يشعر بالأهمية الأخلاقية للمعيار ولكنه لا يلتزم به لسبب ولآخر ، كذلك فقد يكون المنحرف لا مبالياً بالمعيار ، ولكن من الصعب إلغاء كافة الإرتباطات بين أى شخص وبين المعايير التى سبق أن إستدمجها خلال مرحلة التنشئة ، والواقع أن إتجاه اللامبالاة المعايير عامل قليل الأهمية بالنسبة لفهم عملية الإنحراف ، ذلك لأنه إذا ما ساد هذا الإتجاه داخل إحدى الجماعات نحو معيار معين فإنه يمكن القول بأن هذا المعيار فقد خاصيته المعيارية بالنسبة لهذه الجماعة ، وبالتالى لايمكن لنا أن نعتبره معياراً بالمعنى السوسيولوجى بالنسبة للجماعة المدروسة .

ويؤكد « جونسون » أن التناسق الوجدانى إزاء المعايير أمراً شائع إلى حد كبير داخل أية جماعة ويمكن تفسير ذلك بأنه لايوجد تقبل مطلق أو كامل من أعضاء أية جماعة لمعايير جماعتهم ، ومايحدث عادة أن يكون هذا التقبل ممزوجا بنوع من الإغتراب alienation ، أى بدرجة معينة من عدم التوحد الكامل أو المطلق بالمعيار أو معايير الجماعة . وكلما زادت أهمية المعايير داخل الجماعة كلما وضحت معالم الإغتراب أو عدم التوحد المطلق بها نتيجة لما تمارسه هذه المعايير من ضغوط كبيرة تؤدى إلى ظهور رد فعل عكسى بدرجات متفاوتة بين أعضاء الجماعة ، ويمكن تفسير ذلك بأن ما

تمارسه هذه المعايير التى تكون لها أهمية كبرى داخل الجماعة من ضغوط تسهم فى إحباط العديد من محاولات الأعضاء السلوكية لفعل شىء معين ، لأنهم يمكن أن يصطدموا بهذه المعايير . فكما أن الشخص الذى يهمنا بدرجة كبيرة يسبب لنا الإحباط فى بعض الأحيان نتيجة لأننا نضطر الى مراعاته فى كل تصرف يمكن أن يمسه من قريب أو بعيد ، كذلك فإن المعايير ذات الأهمية الكبرى تسبب لنا الإحباط بنفس المعنى ، مما يولد درجة من الإغتراب عنها لا تجعلنا نتوحد بها توحداً كاملاً .

وإذا زادت درجة الإغتراب عن المعايير عند عضو الجماعة أو المجتمع فإنه على إستعداد للإنحراف . وعادة ما يلجأ الشخص الذى يعانى من التناقض الوجدانى (الرغبة فى الإمتثال للمعايير مع وجود دوافع للإنفصال عنها) الى كبت ، أما الجانب السلبى أو الرغبة فى تخطى المعيار أو المعايير المعينة ، وإما الجانب الإيجابى أو الرغبة فى الإمتثال ، وإما أن يظل متأرجحاً بين الإثنين فيكون تارة ممتثلا وتارة أخرى منحرفا . ويمكن القول بأنه إذا ما زادت درج الإغتراب أو الإنفصال عن المعيار كان هناك ميل أكبر لتخطيه أو كسره ، ويتوقف التنفيذ على وجود الفرص أو القدرة على إختلاقها ، وإذا ما لجأ الشخص الى كبت الجانب الإمتثالى من دوافعه ، فإن هذا يؤدى الى ظاهرة عدم الإمتثال الكامل وهو ما يطلق عليه Undercon Formi-ty أما إذا ما إستطاع الشخص كبت الجانب الإغترابى من دوافعه فإن هذا قد يؤدى الى ظهور الإمتثال المفرط over con Formity ويطلق بعض العلماء على الظاهرة الاولى مصطلح الإغتراب القهرى Compulsive alienatiorn وعلى الظاهرة الثانية مصطلح الإمتثال القهرى Compulsive Conformity .

وبوجه عام يمكن القول بأن التناقض الوجدانى يمكن أن يؤدى الى الامتثال الزائد أو المفرط . ويضرب لنا « ميرتون » مثالا على أن الإمتثال الزائد هو فى جوهره نوع من الإنحراف ، فالموظف البيروقراطى الذى يلتزم بحرفية التعليمات والإجراءات وبالتالى يحول القواعد التنظيمية من مجرد وسائل إلى أهداف فى حد ذاتها هو موظف منحرف ، لأنه مفرط فى إمتثال للتعليمات ، وهذا هو ما يطلق عليه التمسك المرضى بالإجراءات والطقوس Rituatism .

الاشكال الإيجابية والسلبية للإنحراف:

تتعدد صور الإغتراب أو الإنفصال عن المعايير القائمة داخل المجتمع ، فقد تظهر فى شكل تجنب للتعرض للمواقف التى يفرض فيها هذا المعيار ، أو الإنسحاب من

المواقع من خلال اللجوء إلى المسكرات أو إدمان العقاقير والمخدرات ، أو قد يتخذ صورة أفعال أكثر عنفاً . فأحد طرق التعبير عن الإتجاه الإنحرافى تتمثل فى التعرض للمواقف المعيارية والخروج على ما تفرضه من ضوابط .

وهناك طريقة أخرى تتمثل فى تجنب المواقف التى يضطر فيها الشخص إلى الإمتثال مع معيار لايتقبله أو غير مستعد للإمتثال له . ويمكن للإتجاهات الإغترابية أو التى لاتلتزم بالمعيار أو المعايير أن تعبر عن نفسها فى صور سلبية مثل نسيان القيام بشىء من المتوقع أن يؤديه الشخص ، أو القيام بالدور بصورة غير متكاملة أو الوقوع فى عدة أخطاء أثناء القيام بالمهمة وتستثير هذه الإنحرافات الجماعة أو المجتمع ولكنها غالبا ماتؤدى إلى توقيع مجموعة من الجزاءات السلبية عندما يتكرر وقوعها لدرجة تشعر أعضاء الجماعة بالدوافع الإغترابية (عدم الإلتزام بالمعايير) التى تقف وراء هذا الإنحراف أو ذاك .

ويشير « بارسونز » إلى أن هناك بعض الأمراض تعد شكلاً سلبياً للسلوك الإنحرافى ، الأمر الذى يجعلها تدخل فى موضوع دراسة علم إجتماع السلوك المنحرف . ويؤكد بعض علماء النفس أن أكثر المرض أو كثرة التعرض للإصابات قد يخفى دافعا لا شعورياً إنحرافياً يتمثل فى محاولة المريض التنصل من إلتزامات أو مسئوليات معينة مطلوبة منه . ويطلق "بارسونز" على مثل هذه الأنواع من الإنحرافات السلبية مصطلح « تنصل أو تهرب » Evasion وهناك العديد من التساؤلات التى يمكن أن تطرح بصدد مسألة التهرب ومنها على سبيل المثال : هل التهرب من شىء معين أكثر شيوعاً بين الرجال أم النساء ؟ وهل يكثر شيوع التهرب فى موقف معين بمعدل أعلى بالمقارنة بالمواقف الأخرى ؟ ولماذا ؟ ولكن يجب أن نشير إلى أنه ليست كافة الأمراض النفسية أو التعرض لإصابات يقع بسبب وجود دوافع ، كذلك فإننا لانستطيع القول بأن كل الأمراض والإصابات التى تقع بفعل دافع تعد سلوكاً منحرفاً بالمعنى السوسيولوجى للإنحراف . فالشخص يمكن أن يكون لديه دافع شعورى للتعرض للإصابة لا كى يتنصل عن مسئولياته وواجباته ولكن كى يعاقب نفسه على فعل سبق أن إرتكبه لا يرضى عنه ضميره .

وهناك صور إيجابية أو عنيفة للإنحراف تتمثل فى التمرد والشغب والفشل ... الخ

الهدف من الشعور السلبى :

سبق أن ألمحنا إلى أن كافة أشكال السلوك الإنحرافى تتضمن تخطياً لأحد المعايير المقررة داخل النسق ، ولكن هناك بعض أنواع من السلوك الإنحرافى تتم بسبب عدم تقبل شخص معين لابسبب عدم تقبل معيار ما : فالشخص المنحرف يعبر عن إتجاهاته السلبية تجاه شخص إما فى شكل الفعل المنحرف كالإغتصاب أو الضرب وإما من خلال الإنحراف ذاته كما هو الحال عندما يقوم شخص ما بإنتهاك أحد المعايير لالشيء إلا لأنه يكن عداوة للشخص الذى وضع هذا المعيار أو المسئول عن تنفيذه ويشير علماء النفس إلى أن هناك بعض الأشخاص توجد لديهم إتجاهات سلبية أو عدائية نحو السلطة وينشأ هذا الإتجاه عادة من تكوين إتجاه عدائى منذ البداية ضد ممثل السلطة أو الأب ، ثم إنتشار هذا الشعور بطريقة لاشعورية وإنسحابه على كافة الأشخاص الذين يمثلون السلطة فى المجتمع بحكم المراكز التى يشغلونها والأدوار التى يلعبونها وهذا هو مايطلق عليه التعميم .

العوامل التى تسهم فى ظهور الإنحراف :

لا يعد إنتهاك المعايير أمراً شائعاً فى أى مجتمع أو تجمع بشرى إلا إنقلبت الحياة داخل هذا المجتمع أو التجمع إلى فوضىء الأمر الذى لايمكن معه الحديث عن جماعة أو مجتمع منظم والواقع أن مفهوم الإنحراف مفهوم نسبى ، فهناك تفاوت فى أهمية المعايير وبالتالى فى مدى خطورة كل معيار على حدة . وهناك مجموعة من العوامل التى تسهم فى عملية تخطى المعايير المعينة ، أو تسهيل إنتهاك أشخاص معينة لمعايير بعينها ، ويمكن إيجاز هذه العوامل فيما يلى :

أولا : عدم كفاءة عملية التنشئة الإجتماعية أو سوء إدائها : ويشير مصطلح سوء أداء العملية التربوية المتضمنة فى التنشئة الإجتماعية إلى حكم تقييمى ، ذلك لأنه يفترض فى من يطلقون هذا الحكم (أن عملية التنشئة الإجتماعية خاطئة أو سلبية) إنهم يقبلون المعيار أو المعايير التى لم تسهم عملية التنشئة فى توجيه الأفراد إلى أهمية الإلتزام بها . ويمكن أن نعطى مثالا على ذلك بأسلوب تنشئة أعضاء الطبقات الدنيا لأبنائهم فلاشك أن أبناء هذه الطبقات لايقبلون تلك المعايير التى تحمى إمتيازات الطبقة الغنية التى قد تكون مستغلة فى بعض الأحيان وقد ينعكس هذا الرفض على عملية تربية الأبناء حيث ينشئون أبناءهم على رفض هذه القيم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، ويذهب « بارسونز » إلى أنه على الرغم من أن المسئولين عن عملية التنشئة الإجتماعية

عادة مايدينون السلوك الإنحرافى ويرفضونه علنيا ، إلا أنهم يكافئون أحيانا من يقومون بأداء بعض أنواع من السلوك الإنحرافى بطريقة مستترة وأحيانا بطريقة شبه شعورية ، مما يسهم فى ظهور الإنحراف . ولاشك أن إسلوب التنشئة الإجتماعية داخل الأسر المفككة لايسهم فى خلق الشخصيات المتماسك المتوافقة مع مجتمعها .

ثانيا : ضعف الجزاءات : يحدث فى بعض الأحيان أن تكون الجزاءات الإيجابية على السلوك المتمثل والجزاءات السلبية ضد السلوك المنحرف ضعيفة مما يسهم فى عدم إلتزام بعض أعضاء الجماعة بالسلوك المتمثل ولجوئهم إلى السلوك الإنحرافى دون خوف من توقيع الجزاءات السلبية عليهم أو دون إهتمامهم بها نظرا لضعفها .

ثالثا : ضعف الهيئات العقابية المسئولة عن تنفيذ الجزاءات : فقد تكون الجزاءات قوية من الناحية النظرية دون أن تمارس بالفعل نتيجة لقلة عدد المسئولين عن توقيعها على المنحرفين . ويعد هذا أحد العوامل الهامة لتسهيل الإنحراف .

ويشير « جونسون » إلى أن هذه العوامل الثلاثة تعد مسئولة إلى حد كبير عما يطلق عليه « جرائم الصفوة » وقد كان « سوذر لاند » هو أول من إستخدم هذا المصطلح سنة ١٩٤٠ ، ويقصد به تلك الأفعال غير المشروعة أو غير القانونية التى تصدر عن بعض الأشخاص الذين لايعدون مجرمين فى نظر المجتمع ، مثل أصحاب المهن العليا ورجال الأعمال ومن أمثلة هذه الأفعال الإختلاسات والسرقات العلمية وسوء إستخدام الإعلانات الصحفية ، ومثل هذه الأفعال هى إنحرافات من وجهة نظر المجتمع حيث يعاقب عليها قانونا بالغرامات وأحيانا بالسجن ، بل إنه يمكن للهيئة القضائية إن أرادت أن تحاسب القائمين بهذه الأفعال جنائياً . لكن هذا نادراً مايحدث بسبب ما يحتله المخالفون من مركز إجتماعى عال فى المجتمع الأمريكى كما أوضح «سوذر لاند » .

رابعا : عدم وجود حدود واضحة ودقيقة للمعيار : لقد أشار « بارسونز » سنة ١٩٥١ إلى بعض الإنحرافات السياسية ، مثل تلك التى يرتكبها أنصار الإتجاه الراديكالى فى أمريكا ، التى تحاول أن تجد لها سندا من القيم المشروعة السائدة داخل المجتمع . فمجال الوطنية أو الحرية لايكون فى العادة ذا حدود واضحة ولهذا السبب فإن بعض أنواع المنحرفين يمكنهم أن يبرروا صحة أفعالهم ومشروعيتها بإستخدام نفس معايير وقيم المجتمع المقررة والمعترف بها . وهكذا فإن المعايير غير الدقيقة أو غير المحددة بدقة تسمح بقيام بعض أنواع الإنحرافات بإسم هذه المعايير ذاتها

خامسا : سرية الإنحرافات : وتتمثل أهمية أو خطورة هذا العامل فى أن

الإنحرافات يتم بطريقة لايمكن أن تخضع القائمين بها لعوامل الضبط أو التقويم الإجتماعيين . وقد أشار « ميرتون » أى أهمية إمكانية ملاحظة السلوك تحقيقا للإمتثال وأعمالا لأساليب الضبط الإجتماعى .

سادسا: عدم تحقيق العدالة أو سوء تصرف الهيئات الضابطة داخل المجتمع :
ولاشك أن شعور الناس بالظلم فى توقيع العقوبات أو بسوء تصرفات الهيئة القضائية قد يدفعهم إلى المزيد من الإنحراف ويسهم ف ى إفقادهم الإحترام للمعايير ذاتها أو للقوانين . ومن أمثلة سوء التصرف فى تطبيق القانون تعسف البوليس أو القضاء مع المنحرفين ، أو المغالاة فى إستعمال العنف معهم دون مبرر أو عدم إتفاق العقوبة مع الجرم .

ويعزو علماء الإجرام نسبة الجرائم العالية بين الزنوج إلى بعض العوامل : من بينها سوء تصرف رجال البوليس البيض داخل الأحياء التى يسكنها الزنوج فالزنوج لايشعرون بحماية القانون لهم نتيجة لسوء تصرف رجال البوليس ، إلى جانب أنهم يشعرون بالتفرقة العنصرية التى يشارك فيها رجال البوليس وهم ممثلو القانون . كل هذا يسهم فى فقدان إحترامهم للرجل الأبيض والقانون نفسه ، مما يؤدى بالزنوج إلى تخطى القانون فى كثير من الأحيان أكثر من الرجل الأبيض . وماينطبق عل البوليس ينطبق على القضاء فعدم عدالة ونزاهة القضاء يسهم فى فقدان إحترام الناس للمعايير وعدم إحترام القانون وبالتالى فى وقوع الإنحراف .

سابعا : تعاون الضحايا مع المجرمين : هناك بعض الجرائم يحدث أن يقوم الضحية بتمهيد السبيل أمام المنحرف كى يمارس إنحرافه ، ومن أبرز الأمثلة على هذه الجرائم النصب والإحتيال .

ثامنا : إصابة الأجهزة المسئولة عن الضبط الإجتماعى بالتناقض الوجدانى :
ويمكن شرح هذا العامل بالرجوع إلى بعض جوانب العلاج النفسى . ففى بعض الأحيان تحاول المريضة النفسية أن تكون علاقة عاطفية أو جنسية مع الطبيب النفسى المعالج ، وإذا ما كان للطبيب مصاباً بالتناقض الوجدانى إزاء معايير مهنته كطبيب ، فإنه يمكن أن يتورط فى هذه العلاقة ، وبالتالى يفتقد دوره كطبيب معالج (٩) .

وتجنباً لوقوع هذه المشكلة فإن الطبيب النفسيى يتلقى عادة بعض التدريبات من بين أهدافها تزويد الطبيب بفكرة واضحة عن ذاته ودوافعه وإتجاهاته وميوله بحيث يمكن أن يتجنب الوقوع فى بعض الإنحرافات ، ومايقال عن الطبيب النفسى يقال عن أجهزة

الضبط فى المجتمع . فرجل البوليس والمدرسون والآباء ورؤساء الأعمال ... الخ يوجد لكل منهم شخصية معقدة وقد تكون لديهم بعض الإتجاهات الإنحرافية اللاشعورية ، ونتيجة لهذه الإتجاهات الأخيرة فإنهم قد يساعدون على قيام بعض أنواع السلوك الإنحرافى فى المجتمع بدلاً من قمعهم لها والمعاقبة عليها والحيلولة دون ظهورها ، ومن أمثلة هذا النوع من العوامل قيام رجل البوليس بتقاضى رشوة من بعض المواطنين أو قيام المدرس بالتقصير فى أداء واجبه فى المدرسة حتى يجبر التلاميذ على الدروس الخصوصية ، أو تمييز الأب بين أبنائه نتيجة لتفضيله لاشعورياً أو شعورياً الذكور على الإناث أو العكس .

تاسعا: وجود بعض الثقافات الفرعية التى تبرز الإنحراف وتحيله إلى ظاهرة طبيعية : يمكن القول بأن أحد العوامل الهامة التى تشجع على ظهور الإنحراف وجود بعض الجماعات التى تسود داخلها بعض الثقافات الفرعية التى تدعم الإنحراف وتشجعه .

وفى هذه الحالة فإن ما يعد سلوكا منحرفا أوغير ممتثل بالنسبة للمجتمع ، ويعد سلوكاً ممتثلاً داخل هذه الجماعات . ومن أبرز الأمثلة على هذه الجماعات عصابات الأحداث المنحرفين وعصابات السرقة أو السطو التى تكون فى كثير من الأحيان تنظيمات لها معاييرها وقواعدها الخاصة بها و ويشير " بارسونز " إلى أن العضو فى مثل هذه الجماعات يمكن أن يشبع الجانبين الإمتثالى والإنحرافى من شخصيته المتناقضة (١٠) . فالجانب الإنحرافى يتم إشباعه من خلال نشاط الجماعة الذى هو أصلاً سلوك إنحرافى بالنسبة للمعايير وقيم المجتمع العام . أما الجانب الإمتثالى فيتم إشباعه من خلال مسايرة معايير الجماعة المنحرفة . ويؤكد «بارسونز» أن الجماعة الإنحرافية المنتظمة أكثر قدرة من الفرد على مواجهة الجهود المبذولة ضدها من جانب أجهزة الضبط فى المجتمع .

عاشرا: عواطف الولاء للجماعات المنحرفة: ويشير "بارسونز" إلى أن الإرتباط الوجدانى بالجماعات الإنحرافية من أهم عوامل الإنحراف فى المجتمع . ويرتبط هذا العامل بالعامل السابق وإن كان يختلف عنه بعض الشىء فعندما يرتبط الشخص بإحدى الجماعات المنحرفة بحيث يعتمد بقية أعضاء هذه الجماعة الأخيرة على تعاونه وجهوده فإنه يصعب عليه التخلى عن هذه الجماعة والتعرض لما تفرضه عليه من جزاءات سلبية ، حتى وإن فقد الإيمان بمعاييرها وأنشطتها الإنحرافية .

نظريات علم الإجتماع بشأن تفسير السلوك المنحرف :

وقد ظهر العديد من النظريات السوسيولوجية ، حاولت تفسير طبيعة السلوك الإنحرافى وعوامله ، سوف نعرض لبعضها (١١) .

أولا : نظرية « روبرت ميرتون » « نموذج الإتفاق »

قدم لنا « ميرتون » نظرية فى تفسير السلوك الإنحرافى يعتمد على ما يطلق عليه نموذج الإتفاق Consensus model ففى كل مجتمع مجموعة من القيم التى تحدد نوعية الأهداف التى يسعى الناس لبلوغها كذلك فإن كل متجمع يضع مجموعة من القواعد المتفق عليها لتنظيم أسلوب وصول الناس لهذه الأهداف ويقع الإنحراف عندما يتنبى الناس مجموعة من الأساليب غير المشروعة لتحقيق قيم المجتمع ، أو عندما يحدث إنفصال بين الأهداف من ناحية وبين أساليب تحقيقها من ناحية أخرى . وبقول آخر فإن الإنحراف قد ينجم عن محاولة تحقيق الأهداف المشروعة من خلال أساليب غير مشروعة فالمجتمع الأمريكى على سبيل المثال يعلى من قيمة النجاح ، خاصة فى مجال المال . ولكن هذا النجاح أوتحقيق تلك القيمة يتطلب مجموعة من القدرات والإمكانيات التى قد لاتتوافر لدى بعض أعضاء ذلك المجتمع ويحاول بعض هؤلاء الأعضاء تحقيق تكيف سوى مع ظروفهم ومجتمعهم . أما البعض الآخر فقد ينخرط فى بعض النماذج السلوكية المنحرفة ويكون ذلك إما بالتخلى عن قيم المجتمع كلية ، أو باللجوء إلى بعض السبل غير المشروعة لتحقيقها . ويؤكد "ميرتون" أن أغلب هؤلاء المنحرفين يعانون من حالة فقدان المعايير المتفق عليها داخل المجتمع Anomie .

ويشير « ميرتون » إلى أن أكثر الفئات عرضة للإنحراف واللجوء إلى أساليب غير مشروعة هى الفئات الدنيا التى تعانى من إنخفاض المستوى الإجتماعى والإقتصادى . فأبناء هذه الفئات عادة مايشتغلون بأعمال يدوية وهذا النوع من العمل يصعب أن يؤدى بأى منهم إلى صعود السلم الإجتماعى أو تقلد مركز مرتفع أويحقق لصاحبه النجاح المادى وهو القيمة العليا فى المجتمع الأمريكى . ولعل هذا ماهو مايصيب بعض أبناء هذه الطبقات الدنيا بالإحباط وفقدان المعايير ويدفعهم إلى الإنحراف .

أما أبناء الطبقة الوسطى الدنيا Lower middle ، فهم يميلون إلى التوافق مع الأوضاع القائمة داخل المجتمع ، والإنخراط فى أعمالهم بطريقة روتينية جامدة ، ولايتطلعون إلى تحقيق النجاح المادى بالصورة المثالية نتيجة لإدراكهم صعوبة تحقيقه . ويفسر (ميرتون) سلوك أبناء هذه الطبقة الأخيرة فى ضوء طبيعة التنشئة التى

يتلقونها فهم يدربون على تقديس القواعد والإلتزام الحرفى بها ، مما يقتل عندهم الروح الإبتكارية .

ولكن هذا النموذج السلوكى القائم على تقديس القواعد والتعليمات ، ليس هو النموذج السوى ، فهو يعد أحد نماذج الإنحراف ، يطلق عليه (ميرتون) عبادة الطقوس والقواعد ويطلق على القائمين به (أنصار الإجراءات والطقوس Ritualists) .

وهناك نموذج أخر من الإنحراف يلجأ إليه غير القادرين على التوافق مع ظروف المجتمع وقيمه وقواعده . ويتمثل هذا النموذج فى الإنسحاب من الواقع withdrawal من خلال الإنغماس فى المخدرات والمسكرات ، أو من خلال الوقوع فريسة للمرض النفسى والعقلى ، أو من خلال إرتكاب بعض الجرائم الخلقية . وعادة ما يحدث هذا لأولئك الأعضاء الذين يعجزون عن تحقيق النجاح سواء بإستخدام الأساليب المشروعة . فيكون نتيجة ذلك الوقوع فريسة للمخدرات أو الأمراض النفسية أو الجرائم الخلقية (١٢) .

ويذهب « ميرتون » إلى أن هناك نموذجا أخيرا للإنحراف لا يتمثل فى عبادة القواعد أو الإنسحاب أو المرض أو الجرائم الخلقية ، ولكنه يتمثل فى إتخاذ موقف المتمرد على قيم المجتمع ، نتيجة لعدم توافر القدرة أو المؤهلات اللازمة لتحقيقها ، ويسعى المتمرد إلى إحلال غايات ووسائل جديدة ، محل تلك الغايات والوسائل القائمة والتى يفشل فى الإمتثال لها

وهكذا يمكن القول بأن الإنحراف عند « ميرتون » قد يتخذ خمسة أشكال أساسية هى :

أولا : الإغتراب أو التمرد على الغايات المفضلة ثقافياً وعدم الإعتراف بها أو السعى لتحقيقها .

ثانيا : محاولة تحقيق الغايات المفضلة ثقافياً من خلال أساليب غير مشروعة .

ثالثا : التمرد على كل من الغايات المفضلة ثقافياً وعلى وسائل تحقيقها معاً .

رابعا : الإنسحاب من دنيا الواقع نتيجة للفشل فى مسايرة الواقع والتوافق معه ، وذلك من خلال الإدمان وتعاطى المخدرات .

خامسا : الإمتثال المفرط أو الإلتزام المسرف بالقواعد والإجراءات والمعايير لدرجة تحول الوسائل إلى غايات

ولكن تفسير (ميرتون) للإنحراف على أنه ينجم عن إنعدام التوازن بين الأهداف وأساليب تحقيقها ، من شأنه أن يجمع بين مجموعة كبيرة من الأنشطة المتباينة داخل إطار تحليلى واحد ، مثل الإسراف فى إحترام القواعد أو الطقوس والإنسحاب من دنيا الواقع والجرائم الخلقية ... الخ . ويذهب بعض الدارسين لعلم إجتماع السلوك المنحرف إلى أن « ميرتون » بالغ فى التبسيط حيث أنه أدرج مجموعة كبيرة من الأنشطة تحت مقولة السلوك المنحرف ، دون أن يأخذ فى إعتباره وجهة نظر أعضاء المجتمع أنفسهم . ومثال ذلك أنه أدخل أولئك الذين يتمسكون بحرفية التعليمات والقواعد أثناء أداء وظائفهم داخل تنظيمات العمل ، ضمن مقولة المنحرفين ، على الرغم من أن أعضاء المجتمع قد لاينظرون إلى هذا النموذج السلوكى على أنه إنحراف ، وعلى العكس من ذلك فقد يلقى هؤلاء الموظفين تقديراً من أعضاء مجتمعهم بسبب شدة حرصهم على تطبيق القواعد ، أو على أمانتهم وإستقامتهم فى العمل .

ولعل من أهم أوجه النقد التى وجهت إلى نظرية « ميرتون » أنه جمع بين الطائفة (أنصار الإتجاه الروتينى) وبين طائفة المتمردين على المجتمع وعلى قواعده وتعاليمه ومعاييره ، والذين يلقون إستياء المجتمع ويتعرضون لأقصى العقوبات القانونية ، داخل فئة واحدة هى فئة المنحرفين .

ولم يأخذ « ميرتون » فى إعتباره عند تحديده لطبيعة الإنحراف أو لنماذج السلوك الإنحرافى ، تصور أبناء المجتمع أنفسهم لما هو سوى وماهو منحرف . وبدلاً من ذلك فقد قام بتحديد هذه الخصائص إعتماداً على تصوره القائم على وجود مجموعة عامة من القيم والمعايير داخل أى مجتمع وأن أولئك الذين يفشلون فى تحقيق القيم من خلال الوسائل المشروعة قد يصابون بحالة من فقدان المعايير التى تؤدى بهم إلى كافة أشكال الإنحراف .

وعلى الرغم من مناداة بعض العلماء بضرورة الإعتماد فى الدراسات العلمية على مصطلحات ولغة فنية ، وعدم الإعتماد على المصطلحات الدارجة بسبب عدم دقتها فى العادة إلا أن هناك من بين علماء الإجتماع من يرون صعوبة تحقيق هذا الأمر خاصة فى بعض ميادين هذا العلم مثل ميدان السلوك الإنحرافى . فعندما نقوم بتصنيف السلوك إلى سوى ومنحرف داخل أى مجتمع ، فإنه يتحتم علينا أن نأخذ فى إعتبارنا تصور أبناء المجتمع أنفسهم للإنحراف والمنحرف ، والعوامل التى تقف وراء هذا التصور .

وقام « ميرتون » بتحديد الأنشطة الإنحرافية فى ضوء نظريته اللامعيارية -Ano

mie theory فقد إعتبر أن أى سلوك يخرج عن قيم ومعايير المجتمع الأمريكى ، يعد سلوكاً منحرفاً . ويذهب بعض النقاد إلى أن تصور "ميرتون" للإنحراف يختلف بعض الشىء عن تصور أبناء المجتمع الأمريكى أنفسهم للإنحراف . فقد إعتبر بعض الأنشطة على أنها إنحرافية مع أنها أنشطة سوية فى نظر أبناء ذلك المجتمع . وعلى العكس من ذلك فقد أغفل بعض الأنشطة ولم يدرجها ضمن مقولة السلوك المنحرف مع أنها أنشطة إنحرافية فى نظر أبناء المجتمع مثل إيذاء الأطفال والجنسية المثلية والإغتصاب ... الخ .

كذلك فإنه على الرغم من إهتمام « ميرتون » بتوضيح ظهور الممارسات الإنحرافية التى إهتم بدراستها، إلا أنه لم يوضح لنا سبب إختلاف إستجابة أعضاء المجتمع لمختلف الممارسات الإنحرافية . فهناك مجموعة من الإنحراف يقابلها المجتمع بعنف شديد ، فى حين يقابل مجموعة أخرى بسلبية شديدة . يضاف إلى ذلك أنه لم يوضح لنا سبب تغير نظرة أبناء المجتمع لما يعد سلوكاً إنحرافياً وما لايعد كذلك ، على الرغم من إستمرار القيم الأمريكية وعدم تغيرها . فإلى عهد قريب كان القانون يحرم السكر وتعاطى الخمور ، ثم تغير الأمر بعد ذلك .

نظرية «بيكر» فى الإنحراف «النموذج التصنيفى»

وهناك مجموعة من العلماء مثل « هوارد بيكر » يفضلون الرجوع عند دراسة الإستواء والإنحراف إلى رد الفعل المجتمعى تجاه السلوك . أى أنهم يفضلون دراسة قضية الإنحراف من خلال الإجابة على التساؤلات :

أ - ماهو مفهوم أعضاء المجتمع عن الإنحراف وكيف يحددونه ؟

ب - ماهى طبيعة النماذج السلوكية والخصائص الشخصية التى ينظر إليها أبناء المجتمع على أنها نماذج وخصائص إنحرافية ؟

ج - ماهو رد الفعل المجتمعى إزاء السلوك إنحرافية ؟

وقدم لنا « بيكر » نظرية أطلق عليها النظرية بالتصنيفية للإنحراف Labelling theory of deviance (١٣) . فالمجتمعات طبقا لهذه النظرية هى التى تحدد الإنحراف ، وذلك من خلال إقرار بعض القواعد التى يعد إنتهاكاً إنحرافاً من منظور أبناء ذلك المجتمع . وبهذا فإن الإنحراف ليس خاصية للفعل الذى يرتكبه الإنسان ، وإنما هو مسألة تتعلق بثقافة المجتمع وبنظرة أبنائه . فالشخص المنحرف هو الذى يخالف قواعد المجتمع والذى يصفه المجتمع نتيجة لذلك بأنه كذلك . وبقول آخر فإن الإنحراف هذا

ليس صفه يوصف بها السلوك فى ذاته ، ولكنه خاصية يخلعها المجتمع على سلوك معين فى ضوء القيم والمعايير السائدة .

وهناك مجموعة من الخلافات بين النموذج التصنيفى عند « بيكر » وبين نموذج الإتفاق عند « ميرتون » فالنموذج الأخير يفترض سيادة حالة عامة من الإتفاق على القواعد السائدة داخل المجتمع ، وعلى ضرورة الإمتثال لها . ويحدث الإنحراف نتيجة لمجموعة من الضغوط فى مقدمتها عدم إقدام بعض الأشخاص على تحقيق قيم المجتمع بسبب عدم توافر إمكانيات ذلك التحقيق وبقول آخر فإن الشخص يضطر لكسر قاعدة يؤمن بها بسبب وجود بعض الدوافع التى تدفعه إلى ذلك . وهنا تكون مهمة الباحث السوسيولوجى هى محاولة الكشف عن تلك الدوافع التى تؤدى إلى ظهور السلوك المنحرف .

أما النموذج التصنيفى عند « بيكر » فإنه لايهتم كثيرا بدوافع السلوك المنحرف ، لأن هذا السلوك يصدر عادة من أفراد وجماعات تعتبره سلوكاً طبيعياً ، ولكن المجتمع هو الذى يصفه بالإنحراف . ولعل هذا هو ماجعل هذا الباحث الأخير يتجاوز السؤال عن الدوافع إلى السؤال التالى : لماذا ينظر المجتمع إلى أنشطة معينة على أنها أنشطة إنحرافية ؟

ولكن إذا ماطرحنا السؤال التالى : كيف يتم تحديد السلوك المنحرف داخل المجتمع ؟ فإننا سوف نقابل بمجموعة متباينة من الإجابات ، يضاف إلى ذلك أن هناك قدراً من عدم الإتفاق بين أعضاء المجتمع وجماعاته حول ما يعد إنحرافاً وما لا يعد كذلك ، فهناك بعض الناس يعدون منحرفين من قبل الآخرين ، ولكنهم يرفضون هذا الحكم ، ويبررون سلوكهم بأنهم لايقبلون القواعد التى يتم فى ضوئها الحكم عليه بأنه سلوك منحرف . وهناك بعض الناس الذين يقررون إنتهاكهم لقاعدة ما ، ولكنهم يبررون ذلك بأن هذا الإنتهاك أمر مشروع لأنهم بهذا الإنتهاك إنما يمتثلون لقاعدة أخرى أهم من وجهة نظرهم ولها نفس القدر من الإحترام داخل المجتمع نفسه – وبوجه عام فإن النموذج التصنيفى يعتمد فى تحديده للإنحراف على التصنيف الثقافى للسلوك والأفعال الإجتماعية داخل المجتمع .

نظرية « ليمرت » :

وفى ضوء هذا الإختلاف بين أعضاء المجتمع حول ما يعد إنحرافاً وما لا يعد كذلك ، فإنه لايمكن لنا الأخذ بفرض « ميرتون » عن الإتفاق حول المعايير والقيم الشائعة

ويذهب « ليمرت Lemert » إلى أنه من الناحية النظرية يمكننا القول بأن القيم التى يكتسبها أعضاء المجتمع خلال مرحلة الطفولة ، والتى تدعمها أساليب الضبط أو الضوابط النبائية داخل المجتمع ، تتيح لنا القدرة على التنبؤ بالسلوك اليومى لأعضاء المجتمع وعلى تفسير الإمتثال لقواعده ومعاييره وأعرافه .

ولكن « ليمرت » يشير إلى أنه من السهل أن نضع نموذجاً نظرياً مثل نموذج الإتفاق عند « ميرتون » ولكن من الصعب أن نجد هذا النموذج مطبقاً داخل أى المجتمع . ويقول أخر يصعب أن نجد إتفاقا كاملا بين أعضاء المجتمع وجماعاته وطوائفه المتعددة (خاصة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة) حول ما يعده إنحرافا وما لا يعد كذلك(١٤) .

وبدلاً من القول بسيادة مجموعة متكاملة من القيم والمعايير على مستوى المجتمع بأكمله ، فإنه من الأفضل ومن الأكثر واقعية أن نقرر سيادة عدة قيم ومعايير أحياناً ، تختلف من طبقة إلى أخرى ، ومن جماعة مهنية لأخرى من جماعة إقليمية لأخرى وهكذا .

وفى إطار مثل هذا السياق الإجتماعى غير المتجانس تختلف معاير الحق والباطل أو الصواب والخطأ من طبقة إلى أخرى ومن جماعة إلى جماعة ومن مهنة إلى مهنة ومن إقليم إلى إقليم وهكذا . وبهذا المعنى لايمكن الحديث عن إنحراف مطلق وإنما يكون الإنحراف دائماً نسبياً إلى مجموعة المعايير السائدة داخل الجماعة المهنية والطبقة والإقليم التى ينتمى إليها الشخص .

العلاقة بين الضبط الإجتماعى والقوة فى المجتمع :

وفى ظل تعدد القيم والمعايير والقواعد يمكن لنا أن نعتمد على مفهوم جديد لتفسير الإنتظام أو الإمتثال الإجتماعى بدلا من مفهوم الوحدة المعيارية العامة داخل المجتمع . ويقوم المفهوم الجديد على فكرة القوة وهناك عدة أنواع من القوة داخل المجتمع كالقوة الإقتصادية والقوة السياسية والقوة الدينية والقوة الأخلاقية ... الخ . ولا يمكن أن يتساوى جميع أعضاء المجتمع من حيث موقعهم من القوة أو من سلم القوة داخل المجتمع . فهناك بعض الجماعات أو الطبقات التى تستحوز على مصادر القوة الإقتصادية (كالثروة والمليكية) والقوة السياسية (الحكم) ، وهم من خلال هذا الإستحواز يمكنهم فرض تصورهم الخاص عن الإمتثال والإنحراف على بقية جماعات وطبقات المجتمع فصنع وصياغة القواعد القانونية وفرضها داخل المجتمع الأكثر

تعقيدا هى فى جوهرها عمليات سياسية تستند إلى مجموعة من العوامل الإقتصادية . فإذا كانت هناك طبقة داخل المجتمع تمسك بمقاليد القوة السياسية إعتماداً على سيطرتها الإقتصادية ، فإنها بذلك تستطيع صياغة وفرض القوانين والمعايير المدعمة لمصالح أبناء هذه الطبقة ، إعتباراً كل ما يتعارض من هذه المصالح نوعاً من الإنحراف .

ويحاول بعض الباحثين لقضية الإمتثال والإنحراف فى علم الإجتماع الغربى تجاهل العامل الإقتصادى والطبقى عند مناقشتهم لقضايا الإنحراف والإمتثال والضبط . وبدلاً من ذلك نجدهم يتناولون هذه القضايا فى ضوء مجموعة من العوامل الأخرى كالعوامل القيمية أو العنصرية . مثال هذا تحليل « بيتروورسلى » P . Worsle للقوة السياسية فى أمريكا (١٥) ، حيث يذهب إلى أنه نظراً لسيطرة العنصر الأنجلوساكسونى الأبيض الذى يعتنق الإتجاه البروتستنتى على القوة التشريعية فى أمريكا ، فإن أعضاء هذه الجماعة الأنثولوجية هم الذين يقومون بصنع وإصدار القرارات السياسية وتحديد القواعد والمعايير فى مختلف المجالات السياسية والإقتصادية . وهم بهذا يحددون معايير الإستواء والإنحراف كما يقومون بفرضها بطرية قانونية على مختلف الجماعات الأنثولوجية الأخرى كالزنوج والمكسيك والإيطاليين ... الخ (١٦) . ويميل بعض علماء إجتماع الغرب إلى تفسير الإنحراف كالجناح والجريمة فى ظل مثل هذه العوامل . ويشير « ورسلى » إلى أن كل جماعة إنثولوجية من الجماعات المذكورة لها قواعدها ومعاييرها التى قد تختلف أو تتناقض مع قواعد ومعايير الجماعة ذات البشرة البيضاء The Whites • وفى ضوء هذا التحليل يمكننا أن نفهم سبب إرتفاع معدل الإنحراف بين أبناء الطبقات الدنيا فى أمريكا . فنتيجة لأن العنصر الأبيض هو المسيطر إقتصادياً فإنه يستطيع من خلال هذه السيطرة أن يتحكم فى القوة السياسية ويوجهها لما يخدم مصالح الطبقة المسيطرة . ولما كان الجزء الأكبر من أبناء الطبقات الدنيا من غير العنصر الأبيض ، وكانت مصالح هذه الطبقات تتناقض بالضرورة مع مصالح الطبقة العليا المسيطرة والمستغلة ، فإن أبناء هذه الطبقة الأخيرة يصفون أفعال أبناء الطبقات الدنيا التى تعارض مصالحهم الإستغلالية بالإنحراف أو عدم الإستواء .

وعلى الرغم من صدق القول بوجود مجموعة من القواعد أو المعايير أو القيم العامة داخل أى مجتمع ، تحدد بصورة عامة ماهو مقبول وماهو مسموح به وماهو متسامح فيه وماهو مرفوض ، أو تحدد ماهو السلوك السوى وماهو السلوك المنحرف . إلا أن القضية

لايمكن فهمها بهذه الصورة المجردة فى التطبيق ، ذلك لأن القاعدة الواحدة لاتطبق فى الواقع بأسلوب واحد على جميع أعضاء المجتمع بغض النظر عن موقعهم من الثروة والحكم ، أو بعيداً عن طبيعة مايحتلونه من مركز أو مكانة وما يقومون بادائه من أدوار . فالقاعدة الواحدة قد تطبق على شخص معين وفى موقف معين بطريقة تختلف عن تطبيقها على شخص آخر أو داخل موقف مختلف . كذلك فإن الهيئة المسئولة عن تنفيذ القوانين وإنتمائها الطبقية وعلاقتها بالجماعات الأخرى داخل المجتمع ، يؤثر على مدى إلتزامها بالدقة في تطبيق القانون أو القواعد وعلى أسلوب التطبيق ، ويضرب لنا « ورسلى » مثلاً على ذلك بأن عملية تطبيق القوانين يقوم بها مجموعة من الموظفين المنتخبين فى أمريكا ، ونتيجة لعملية الإنتخاب ، فإنهم يكونون عادة على درجة كبيرة من الحساسية للرأى العام أو جمهور المنتخبين والضغوط السياسية داخل المجتمع ولعل هذا هو مايفسر نشاط هذه الأجهزة فى مواجهة بعض أنواع السلوك الإنحرافى عندما يثير هذا النشاط سخط الرأى العام (كالبغاء والإغتصاب والإتجار فى الأعراض) بينما لا تتعرض لهذه الأنشطة عادة وفى أغلب الأحيان طالما أنها لم تؤد إلى إستثارة الرأى العام داخل المجتمع (١٧) .

ويشير بعض الدارسين إلى أن الفهم السوسيولوجى الواسع يختلف عن الفهم القانونى لظاهرة الإنحراف ، فهناك العديد من ألوان السلوك تعد إنحرافية من المنظور السوسيولوجى بينما هى ليست كذلك من المنظور القانونى . يضاف إلى هذا أنه من الخطأ الإعتماد على الإحصاءات الجنائية عند دراسة ظاهرة الإنحراف لأن هناك العديد من الجرائم التى ترتكب دون أن يدرى عنها القائمون على أمر الضبط القانونى شيئاً . وقد أشار « ميرتون » إلى أهمية هذه النقطة الأخيرة على الرغم من أن الإحصاءات التى تتعلق بالسلوك الإنحرافى فى أمريكا تؤيد نظريته . حيث تكشف عن إرتفاع نسبة الجرائم بين أبناء الطبقات الدنيا . ويرى بعض الباحثين أن هذه الإحصاءات لاتكشف عن الحقيقة نتيجة لوجود تحيز واضح ضد أبناء هذه الطبقات ، جنباً إلى جنب مع وجود تستر واضح على جرائم وإنحرافات الصفوة داخل المجتمع الأمريكى .

وفى ضوء هذا التحليل يمكن القول بأن المدخل التصنيفى Labelling approach الذى قدمه لنا « بيكر » أكثر إتفاقاً مع التحليل السوسيولوجى الموضوعى لظاهرة الإنحراف ، وذلك بالمقارنة بمدخل الإتفاق Consensus approach الذى قدمه لنا « ميرتون » فعملية وصف السلوك بأنه سوى أو منحرف هى فى جوهرها عملية تتعلق بالتصنيف الثقافى داخل المجتمع ، على الرغم من وجود قدر ضرورى من الإتفاق حول

المبادىء العامة . ويرتبط هذا التصنيف إرتباطاً وثيقاً بعدة متغيرات سوسسيولوجية كالقوة الإقتصادية والسياسية والبناء الطبقى ونسق القيم وتاريخ المجتمع والثقافة الفرعية للجماعة ... الخ .

ولاشك أن تحليل ظاهرة الإنحراف أو الإستواء داخل الجماعات أو التنظيمات الصغيرة ، تلك التى تتسم بوجود قواعد عامة وملزمة ومحددة ومحترمة من الجميع ، يختلف عن تحليل نفس الظاهرة على مستوى المجتمعات أو التنظيمات الأكثر إتساعاً وتعقيداً . فمع إتساع المجتمع وتعقيده - كما سبق أن أشرنا - تتعدد الجماعات والطبقات والمهن ، وبالتالى تتصارع القيم والمعايير والتوجيهات والأدوار . وإذا كان من الممكن الإستعانة بنموذج (ميرتون) فى الإتفاق عند تحليل ظاهرة الإنحراف على مستوى الجماعات أو المجتمعات الصغيرة ، فإنه لايمكن لهذا النموذج أن يسهم بطريقة فعالة فى فهم وتحليل هذه الظاهرة على مستوى المجتمعات الكبيرة والمعقدة . وفى هذه الحالة الأخيرة يجب الإسترشاد بنموذج يأخذ فى إعتباره متغيرات أساسية فى مقدمتها تفاوت أعضاء المجتمع على سلم القوة الإقتصادية والسياسية والإنقسام الطبقى وتعدد القيم والمعايير وصراع الأدوار والمعايير ... الخ (١٨) ولعل هذا ما يجعل قضية الإمتثال والإنحراف فى المجتمع ترتبط بعدة ميادين أساسية فى علم الإجتماع مثل ميدان دراسات التنظيمات والطبقة الإقتصادية أو القوة ... إلخ .

قضية الإنحراف والضبط بين نموذج الإتفاق ونموذج الصراع :

والواقع أن معالجة قضية الإنحراف والإمتثال ترتبط فى علم الإجتماع بطبيعة التوجيه الأيديولوجى الذى يسيطر على الباحث ، وبطبيعة الأساس المتصور للمجتمع وقد سبق أن أشرنا خلال الفصول السابقة إلى أن هناك إتجاهين متصارعين فى علم الإجتماع - إتجاه التوازن وإتجاه الصراع . ويذهب أنصار الإتجاه الأول إلى أن المجتمع يقوم فى جوهره على أساس مجموعة مشركة ومستقرة من المعايير القادرة على إقامة التوازن المستمر داخل المجتمع . ويؤكد أنصار هذا الإتجاه أهمية عمليات التعاون والتوافق والتمثل الكامل للمعايير . فوحدة المجتمع بناء على هذا الإتجاه تقوم على أساس سيادة مجموعة من المعايير والقواعد القيمية والأخلاقية الملزمة والمشتركة . وفى ضوء هذا التحليل يصبح الإنحراف هو الخروج على هذه المعايير والقواعد ، كما تصبح الجزاءات هى رد الفعل الإجتباعى العام ضد إنتهاك ما يقره المجتمع ككل من قواعد ومعايير .

وعلى العكس من ذلك فإن إتجاه الصراع يؤكد قيام المجتمع والتاريخ والتطور على أساس الصراع فى كافة أشكاله ، الطبقى والإقتصادى والسياسى والمعيارى ... الخ . ومصدر هذا الصراع فى نظر أنصار هذا الإتجاه ، هو إختلاف المصالح ووجود جماعات مستغلة وجماعات مستغلة . وفى إطار هذا التحليل فإن أنصار إتجاه الصراع يفسرون ظاهرة الإنحراف فى ضوء علاقات الإنتاج السائدة فى المجتمع . فالمسيطرون طبقياً وإقتصادياً يضعون القواعد والمعايير التى من شأنها حماية مصالحهم ويعتبرون أى تخط لهذه القواعد والمعايير إنحرافاً يستوجب العقوبة أو التقويم . وهنا لاتصبح معايير الإستواء والإنحراف معايير عامة أو موضع إتفاق بين جميع أعضاء أو جماعات المجتمع ، وإنما هى المعايير التى تفرضها الطبقة المسيطرة . كذلك فإن أساليب وعمليات الضبط لاتستهدف فى نظر أنصار هذا الإتجاه حماية المجتمع ككل بقدر ماتستهدف الحفاظ على المصالح الطبقية للجماعة المستحوزة على القوة السياسية والإقتصادية فى المجتمع .

قضية الإنحراف والجناح فى الدراسات السوسيولوجية :

سبق أن أوضحنا أن إستقرار النظام داخل أى مجتمع يعتمد على أداء كل شخص لواجبات دوره ، تلك الواجبات التى يفرضها مركزه داخل المجتمع . وهناك عدة عوامل سيكو إجتماعية يمكن فى ضوئها أن نفسر عملية الإمتثال الإجتماعى للقواعد والمعايير القائمة ، أو لتوقعات الآخرين . ويمكن لنا أن نوجزها فيمايلى :

أولا : التنشئة الإجتماعية : التى تنقل ثقافة المجتمع – معاييره ونظمه وبناء التوقعات داخله ونماذج السلوك المقبولة والممنوعة ... إلى الفرد .

ثانيا : الجزاءات الإجتماعية : وتتمثل فى كافة ألوان العقاب والثواب السيكولوجى والمادى الذى يتعرض له الشخص نتيجة إتيان أفعال معينة فإذا قام الفرد بأداء إلتزاماته تمتع برضاء الآخرين وثنائهم ، وأحياناً يحصل مكافآت مادية . أما إذا إنحرف عن المعايير ومايفرضه عليه دوره فإنه يتعرض لمختلف ألوان العقاب .

ثالثا: الوعى بمتطلبات الدور : ويجب على كل فرد أن يكون مدركاً بوضوح لما هو مطلوب منه ، حتى يتمكن من أدائه . كذلك يجب أن تكون لديه المهارات اللازمة لأداء دوره بكفاءة وعندما يكون الفرد على وعى بمتطلبات دوره ، ولديه المهارات اللازمة لأداء ذلك الدور ، ولديه الرغبة فى القيام به ، ومتقبلا لقيمه ، فإنه يكون قد إستدمج هذا الدور In-ternatized the role .

ويذهب بعض الباحثين فى العلوم الإجتماعية خطأ ، إلى أن أعضاء المجتمعات – خاصة التقليدية – يشاركون فى الإيمان بنفس القيم ويتبنون نفس الإتجاهات ويقومون بنفس النماذج السلوكية طبقاً لبناء التوقعات تماماً . ويرجع الخطأ فى هذا القول إلى تجاهل أوجه التباين والإختلاف بين أعضاء كل مجتمع فى إطار ما هو مقبول ثقافياً . كذلك فإن هذا الزعم يتجاهل الإنحرافات الموجودة داخل أى نسق إجتماعى سواء أكان مجتمعاً متخلفاً أو متقدماً . فالثقافة داخل أى مجتمع لاتفرض مجموعة من المعتقدات والمعايير ذات تحديد واضح ودقيق ، وإنما تفرض مجموعة من المعايير وتسمح فى نفس الوقت بالإختلاف والحرية فى نطاق مسموح به . وهذا ماكشفت عنه مختلف دراسات القيم مثل دراسة « فلورانس كلوكهون » F . Klokhon عن القيم والمعتقدات فى جنوب غرب أمريكا (١٩) . فثقافة أى مجتمع غالباً ما تحتوى على نماذج من القيم والسلوك المفضل ثقافياً ، ونماذج أخرى مسموح بها ثقافياً ، ونماذج ثالثة متسامح فيها ، وأخرى ممنوعة ثقافياً .

ولهذا فإنه لايمكن النظر إلى أى خروج عن المعايير العامة المقبولة أو تبنى وجهات نظر غير شائعة على أنه إنحراف . فإذا كان من الممكن أن نعد مثل هذا الخروج أو التبنى إنحرافاً من المنظور الإحصائى ، فإنه لايحق لنا أعتباره كذلك من المنظور السوسيولوجى . فالإنحراف فى علم الإجتماع هو ذلك الفعل الذى يؤدى إلى ظهور تحد واضح لقيم المجتمع والمعايير المقبولة داخله ، والذى يثير المجتمع لدرجة قيام أبنائه بتوقيع الجزاءات الإجتماعية السلبية ضد القائم به . وبقول آخر فإن السلوك المنحرف ليس هو السلوك الذى يخرج عن القيم السائدة ، ولكنه السلوك الذى يناقض هذه القيم ويمثل تحدياً لها . مثل الجرائم وإنحراف الأحداث .

ولكن هناك بعض الحالات أو الأنماط السلوكية ، يصعب وصفها وصفاً مبالغاً بالإنحراف بهذا المعنى . فقد تساءل بعض علماء الإجتماع فى أمريكا عما إذا كان تجاوز السرعة المقررة فى الطرق العليا يعد سلوكاً إنحرافياً ، على الرغم من أن أغلب السائقين يتجاوزون بالفعل هذه السرعة ؟ ويمكن القول بوجه عام أن معايير الإستواء والإنحراف تختلف وتتباين من مجموعة إلى أخرى ، ومن طبقة إلى أخرى ومن أقليم إلى آخر داخل نفس المجتمع

وقد إنحصرت دراسات الإنحراف الإجتماعى لدى أغلب علماء الإجتماع فى أمريكا فى بعض المشكلات الإجتماعية المحددة مثل الجريمة وإنحراف الأحداث والدعارة وإدمان العقاقير الخ (٢٠)

ويجمع أغلب الباحثين على شيوع مثل هذه الإنحرافات داخل المناطق المختلفة من المجتمع الصناعي . وبين أبناء الطبقات الدنيا . وقد لعب علماء الإجتماع فى جامعة شيكاغو دوراً هاماً فى هذا الشأن . ويرجع ذلك إلى أن مدينة شيكاغو نفسها تمدهم بمعمل طبيعى لأبحاثهم السوسيولوجية عن الإنحراف والجريمة .

دراسة « شو » لظاهرة الجناح :

وهناك بعض الخطوط التى تربط بين مختلف دراسات وأبحاث أنصار مدرسة شيكاغو فى علم الإجتماع ، أهمها إعتقادهم بأن الإنحراف عن المعايير الإجتماعية المقبولة لايرجع إلى الضعف العقلي أو إلى الإصابة ، بالذهان أو عن شيء من أشكال عدم الإستواء النفسى أو إختلال الشخصية وإنما يرجع أصلاً إلى طبيعة الظروف الإجتماعية السيئة التى ينشأ فى ظلها الشخص المنحرف . وبقول آخر فإن ظاهرة الجناح ليست وظيفة لعوامل نفسية ، ولكنها وظيفة لمجموعة من العوامل الإجتماعية المعينة - وفى مقدمة هذه العوامل إهمال أو إنحلال بعض أجزاء المدن ، مما يسهم فى ظهور التفكك الإجتماعي الذى يؤدى بدوره إلى ظهور كافة أنواع الإنحرافات . وأن أهم ممثلى هذه المدرسة « كليفوردشو » C . Shw ورفاقه الذين قاموا بدراسة حول ظاهرة الجناح (٢١) . فقد قام هؤلاء الباحثين بتقسيم مدينة شيكاغو إلى مربعات ، ثم قاموا بتسجيل نسبة الأحداث المنحرفين فى كل منها . وقد كشفت هذه الدراسة عن أن هذا النوع من الإنحراف يتركز فى عدد قليل من المناطق وهى تلك التى تتجمع حول منطقة العمل المركزية Central business district فقد وجد أن ٢٥٪ من أطفال هذه المناطق سبق أن سجلوا فى سجلات الشرطة كمنحرفين ، فى حين لاتزيد النسبة المماثلة فى المناطق الأخرى عن ١٪ فقط وقد لوحظ أن سكان هذه المناطق يعانون من مستوى معيشى متخلف وتغير سريع ، وصراع ثقافى نتيجة لهذا التغير السريع .

وقد إستطاع « شو » وزملاؤه التوصل - من خلال مثل هذه الأبحاث - إلى بعض الإستنتاجات حول ظاهرة الإنحراف ، تماثل تماماً تلك التى خلص إليها « دوركيم » من دراسته لظاهرة الإنتحار . فقد أوضح شو أنه فى ظل الظروف القائمة داخل المناطق المتخلفة ، يصعب سيطرة المجتمع على أعضائه نتيجة لما يعانيه من تفكك ، إلى درجة عدم إلتزام هؤلاء الأعضاء بالإمتثال للمعايير الثقافية المقررة وقد أشار « شو » إلى أنه إذا كان المجتمع مفككاً وكانت الضوابط الإجتماعية ضعيفة داخله ، فإن المجال يصبح ملائماً للإنحراف (٢٢) .

كذلك فقد أوضح هذا الباحث أنه فى مثل هذه الظروف تشيع نماذج السلوك الإجرامى ، بحيث يتناقلها الأبناء عن الأباء ، لدرجة أنها تصبح هى النماذج الثقافية العادية والسائدة داخل تلك المناطق التى تتسم بمعدل إنحراف مرتفعة High delin-quency areas . فمن الطبيعى أن يمتص الأبناء القيم والنماذج السلوكية المنحرفة لأبائهم ، وأن ينظروا إليها على أنها القيم والنماذج السلوكية العادية أو الطبيعية .

وقد قدم « شو » وزملاؤه بهذه الدراسة وما خلصت إليه من نتائج ، تحدياً علمياً فى مواجهة ما كان سائداً من أفكار ونظريات حول الإنحراف ، والتى كانت ترجعه إلى عوامل سيكولوجية وبيولوجية مثل الضعف العقلى ، أو النزعة الشريرة لدى بعض الأحداث بفعل عوامل مرضية .

دراسة « جلوك » لظاهرة الجناح :

ولكن هناك دراسات لاحقة وجهت مجموعة من الإنتقادات والإعتراضات إلى نتائج دراسات مدرسة شيكاغو . ومن أبرز هذه الدراسات ، تلك الدراسة التى قام بها « جلوك Glueck » الأستاذ بجامعة « هارفارد » فقد أشار هذا الباحث إلى أن فكرة المناطق المتخلفة أو ماأطلق عليه المناطق الإنتقالية Transitional zones لا تفسر بمفردها ظاهرة الإنحراف ، طالما أن نسبة الأولاد المنحرفين أقل من نسبة الأسوياء داخل نفس المنطقة (٢٣) .

وقام « جلوك » وزوجته بإجراء مقارنة سوسيولوجية بين خمسمائة شخص منحرف وخمسمائة شخص سوى من بين سكان منطقة واحدة . وقد روعى فى العينتين التجانس من حيث السن والذكاء والأصل العنصرى ..الخ . وقد دعمت نتائج هذه الدراسة ماانتهى إليه « شو » من نتائج ، حيث وجد أن العوامل السيكولوجية بمفردهما لاتفسر لنا الإختلاف بين المجموعتين . وقد كشفت دراسة « جلوك » عن أن المنحرفين ينحدرون فى الغالب عن أسر كثيرة التنقل الإجتماعى ، ولايوجد فيها سوى أحد الوالدين (سواء نتيجة للإنفصال أو الوفاة) وغالباً ما يمارس أباء المنحرفين بعض العادات السيئة مثل السكر أو الإدمان ... إلخ .

وأوضح « جلوك » أنه على الرغم من إنتشار ثقافة الجناح Delinquent Culture خلال المنطقة بأكملها ، إلا أنها لم تؤثر إلا على الأولاد المنحرفين من أسر عريقة فى الإنحراف ، بحيث يكتسب هؤلاء الأبناء تلك الثقافة خلال عملية التنشئة الإجتماعية . وبقول أخر فإن الأولاد الذين ينشأون فى أسر منحرفة يكتسبون الإستعداد للإنحراف

من خلال الإقتداء بآبائهم أو نتيجة لضعف الإشراف والتوجيه ، أو نتيجة العاملين معا .

دراسة « كلوارد » و « أهلين » لظاهرة الجناح :

وقد ظهرت دراسة حديثة في هذا المجال قام بها « ريتشارد كلوارد » R . Cloward و « لويد أهلين » L . Ohlin كانت بمثابة تحد آخر للتصورات السوسيولوجية التقليدية عن الإنحراف (٢٤) : فقد إدعى أغلب من تعرضوا لمشكلة الجناح في أمريكا ، أن المنحرفين يرفضون القيم التي تسود الطبقة الوسطى داخل المجتمع . وعلى العكس من ذلك فقد أثبت هذان الباحثان أن هؤلاء المنحرفين يتبنون نفس القيم التي يتبناها أبناء الطبقة الوسطى . وبقول آخر لا ينجم الإنحراف عن عدم تبني المنحرفين من أبناء الطبقة الدنيا للقيم التي يدين بها أبناء الطبقات الوسطى ، ولكنه ينجم في الواقع عن تبنيهم لهذه القيم نفسها في الوقت الذي يفتقدون فيه الإمكانيات اللازمة لتحقيقها .

مدخل العلاج :

وكان من نتيجة إختلاف نتائج أبحاث كل من « شو » و « جلوك » و « أهلين » أن إختلفت أساليب مواجهة الإنحراف والقضاء عليه عند كل منهم . فقد أشار « شو » إلى أن المدخل السليم لعلاج ظاهرة الجناح يتمثل في عمليات التجديد الحضري Urban renual وإزالة الأحياء المتخلفة داخل المدن . أما « جلوك » فقد أشار إلى أن هذا المدخل يتمثل في إعادة تأهيل أسر المنحرفين . وأخيرا نجد أن « أهلين » يرى أن المدخل يتمثل في إتاحة الفرصة أمام أبناء الطبقات الدنيا لتحقيق تلك القيم التي يؤمنون بها والتي تماثل تلك التي يتبناها أبناء الطبقات الوسطى . ولعل هذا المدخل الذي يتبناه « أهلين » و « كلوارد » يتضح بجلاء من كتابهما الذي عنوانه (الإنحراف والفرصة) ، وقد تم إجراء إختبار تجريبي لهذا المدخل على نطاق واسع في مدينة (نيويورك) لمعرفة مدى سلامة هذا المدخل وكفاءته في التطبيق .

الإنحراف بين العامة والصفوة :

وعلى الرغم من تلك الإسهامات القيمة التي قدمتها مدرسة شيكاغو في مجال الكشف عن طبيعة وأسباب بعض نماذج السلوك الإنحرافي مثل الجناح ، إلا أنه يتضح من دراسات أنصارها التأكيد المستمر على شيوع الإنحراف بين أبناء الطبقات الدنيا أو الفقيرة أو المحرومة داخل المجتمع وبقول آخر فإنهم يجعلون من الإنحراف ظاهرة مرتبطة بالفقر والأحياء المتخلفة والطبقات الدنيا وقد ظهرت بعض الدراسات الموضوعية تعارض هذا الرأي وتنقده ومن أبرز تلك الدراسات . دراسة « إدوين سوذر

لاند» A . Sutherland الذى إستطاع أن يحدث ثورة فى مجال دراسات السلوك المنحرف .

فقد أوضح « سوذر لاند » من خلال دراسته بعنوان (جرائم الصفوة أو ذوى الياقات البيضاء) التى نشرها سنة ١٩٤٠ (٢٥) ، أن الإنحراف والإجرام لايشيع بين أفراد الطبقات الدنيا فحسب . ولكنه ينتشر بنفس القدر بين أفراد الطبقات العليا كذلك وإستطاع هذا الباحث أن يثبت بالأدلة أن هناك العديد من حالات الإنحراف أو خرق القانون الجنائى ، تتم داخل أوساط رجال الأعمال والخبراء وذوى الثقافة الرفيعة والذين يتمتعون بسمعة حسنة ، والذين يتقلدون مناصب عليا داخل المجتمع . وأهم الجرائم التى تشيع فى هذه الأوساط والتى ناقشها « سوذرلاند » هى الإختلاس والربا والإحتيال وسوء التصرف فى الموارد المالية والغش فى المقاييس وإنتهاك بعض القوانين الفدرالية المنظمة للحياة الإجتماعية .

ويؤكد الباحث المذكور أن هذه النماذج السلوكية تعد جرائم بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانى ، على عكس ما هو شائع أو مايظنه البعض ، فهذه النماذج السلوكية تتعارض تماماً مع نصوص القانون الجنائى وتدرس فى علم الإجرام . ويشير « سوذرلاند » إلى أن المعيار الحاسم للحكم على سلوك ما بأنه منحرف أوسوى ، هو مدى إمتثاله للنصوص والقواعد القانونية . ويصبح السلوك إجراميا إذا ما إنتهك نصوص القانون الجنائى للمجتمع (٢٦) .

ويذهب (سوذر لاند) إلى أن جرائم الصفوة أوذوى الياقات البيضاء لاتقل أهمية عن جرائم العامة مثل القتل والسرقة والسطو والجرائم الجنسية ، بل أن جرائم الصفوة غالبا ما تكون أشد وطأة لأنها تسهم فى فقد الناس الثقة بمجتمعهم .

والواقع أن الحملة التى بدأها (سوذر لاند) سنة ١٩٤٠ فى مجال دراسات السلوك المنحرف ، تعكس عدم الرضا عن التحديد الضيق لمفهوم السلوك المنحرف فى علم الإجتماع الغربى ، وقد ساهمت هذه الحملة فى توسيع التصور السوسيولوجى أو المفهوم السوسيولوجى عن الإنحراف والجريمة . فلم تعد دراسات الإنحراف فى علم الإجتماع (أو فى علم إجتماع السلوك المنحرف) تقصر الإنحراف على النماذج السلوكية التقليدية كالجريمة والدعارة والإدمان والإغتصاب .. وإنما إتسع هذا المفهوم ليشمل كافة النماذج السلوكية الإنحرافية داخل تنظيمات العمل وفى مجال المرور والنقل والتعاملات المالية ... الخ

ولكن على الرغم من إتساع مفهوم الإنحراف فى علم الإجتماع الغربى - خاصة الأمريكى - فى الستينات من هذا القرن بالمقارنة بمفهومه قبل هذه الفترة إلا أن هناك عدة ميادين للإنحراف لم تعالج بعد معالجة منهجية أو علمية سليمة مثل الإنحرافات السياسية والعنصرية . ولعل هذا النقص هو ماجعل بعض الباحثين مثل « ميرتون » يشيرون إلى عدم إمكان التوصل إلى نظرية شاملة فى السلوك الإنحرافى فى علم الإجتماع حتى الآن (٢٧) .

مراجع الفصل الثامن

(1) H Johnson : op cit p. 223.

(2) Ibid pp. 554 - 559.

(3) Ibid see also W . Ogburn and Nimcoff. op. Cit, pp. 505 - 515 .

(4) R. K. Merton : Social tructure and anomie 1938.

(5) Ibid p. 559.

(6) Ibid.

(7) Ibid.P 261 - See alsso. M. Clinard: Criminological research: in R. Merton, L. Broom and S Cotrell (eds) : Sociology today : Problems and Prospects. 1959 ch - 23.

(8) R. A. Cloward : Illigitimate Means, Anomis and deviant behaviour : American Sociologicalreview 1959. Vol. 24 No. pp. 164 166.

(9) Ibid p. 579.

(10) T. Parsons. The Social System : The Free Pree 1961 . ch - 9.

(11) Peter Worsley, et - al: Inroductory Sociology. Penguin books.1970. P. 357.

(12) Ibid. p. 266

(13) Haward Becker ; Outsiders : Study in the sociology of deviance, The Free Press 1963. P . 91.

(14) E. M. Limert : Humant deviance · Social problems and Social control. Prentice Hall. 1967 p. 7

(15) Peter Worsley, op cit, p. 369

(16) Ibid.

(17) Ibid.

(18) Ibid : P. 373.

(19) Florence Kluckhohn and F. L. Strodtbeck. op. cit

(20) A. Inkeles : op cit. P, 80.

(21) Clifford Show et - al : Delenquency. areas; Chicago Unive - Press. 1956 pp 5

(22) Ibid p. 6

(23) Sheldon Glueck and Kleanor Glueck : Unravelling Juvinile delinquency; Cambridge: Harfard Univ Press. 1955.

(24) Richard Cloward and L. Ohlin: Delinquency and opportunity Glencoe, III : The Free Press 1961.

(25) Edwin Sutherland : White Collar criminatily : American Sociological review 1940 Vol - 1 - 12 See also Albert cohen - et : the Sutherland papers: Indiana Univ. Press 1956 .

(26) E. Sutherland. op. cit.

(27) R. K. Merton and R. Nisbet (eds) Contemporary Social probblems. N. Y. Her Kourt, Brace 1961.

الفصل الخامس

الأيديولوجيا والمشكلات الإجتماعية

١ - مقدمة .

٢ - كيف يمكن تعريف المشكلة الاجتماعية .

٣ - التحدي وأيديولوجية التحكم العقلي فى المجتمع .

٤ - المشكلات الاجتماعية بين الإصلاح والمواجهة الجذرية .

٥ - المشكلات الاجتماعية وصراع القيم .

٦ - بعض القضايا الأساسية فى علم اجتماع المشكلات .

٧ - المداخل السوسيولوجية المطروحة لدراسة المشكلات الاجتماعية .

(أ) مدخل الأمراض الاجتماعية .

(ب) التفكك الاجتماعى .

(ج) صراع القيم والمصالح .

(د) السلوك الإنحرافى .

(هـ) التصنيف الاجتماعى .

٨ - التحليل السوسيولوجى للمشكلات الاجتماعية .

٩ - مفهوم الأمراض الاجتماعية .

١٠ - عالم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية .

١١ - قائمة مراجع الفصل الخامس

يطلق عادة علي بعض الظروف المجتمعية – مثل الجريمة والفقر وإنحراف الأحداث والبغاء والمعدلات العالية من حوادث السيارات والبطالة وتفكك الأسرة – مصطلح مشكلات مجتمعية أو إجتماعية ، على إعتبار أنها تمثل المواقف غير مرغوب في حدوثها أو بقائها . ومن الواضح أن مثل هذه المواقف هي مشكلات مجتمعية طالما أن مواجهتها تتجاوز إمكانية أى فرد أو جماعة ، وتتطلب عملاً مجتمعياً Collective Social action ويهمنا هنا أن نبرز المفهوم الإصطلاحى للمشكلات الاجتماعية كما يعالجها علم الاجتماع .

كيف يمكن تحديد المشكلة الاجتماعية :

إذا ما بدأنا بالتعريف الشائع لدى رجل الشارع للمشكلة وهى أنها تمثل مواقف غير مرغوب فيها ، فلنا أن نتساءل عن السبب الذى يدعونا إلى وصف موقف ما بأنه كذلك . هل لأننا نعتقد أن موقف ضار Harmful ؟ وهنا نتساءل ما هو معيار الضرر ؟ وعند الإجابة على هذا السؤال سوف ندخل على الفورفى دائرة الأحكام القيمية بالضرورة .

ففى أمريكا يرى البعض أن الوضع شبه الطائفى للزنوج المضطهدين يمثل موقفاً غير مرغوب فيه فى ظل النظام الأمريكى الذي يؤكد علي المساواة بغض النظر عن اللون أو الأصول العرقية أو المعتقدات ، فى حين نجد أن هذا الوضع الطائفى قد يكون هو الوضع الطبيعى المعترف به رسمياً فى بعض المجتمعات الأخرى . ولنا أن نقيس على ذلك تعاطى المخدرات والخمور والعلاقات الجنسية قبل الزواج .. كلها أمور نسبية قد تعد مشكلات كبرى فى بعض المجتمعات بينما هى أمور طبيعية تماماً فى مجتمعات أخرى .

ولنا أيضاً أن نتساءل بصدد ما نعتبره موقفاً ضاراً أو غير مرغوب فيه ، بالنسبة لمن ؟ فقد يكون هناك موقف سيء أو ضار أو غير مرغوب فيه بالنسبة لطبقة أو جماعة أو فئة معينة ولكنه ليس كذلك بالنسبة لأخرى . ومثال هذا جيوب الفقر Pockets of poverty داخل مجتمع الوفرة فى أمريكا . ومثال هذا مشكلة إنخفاض أجور بعض الفئات أو مشكلة إستغلال بعض الطبقات أو مشكلات الفلاحين كفئة أو العمال كفئة أو ساكنى بعض الأحياء كفئة أو خريجي بعض المدارس كفئة ... ألخ .

وقد تحاول بعض المجتمعات أو الفئات داخل المجتمعات تبرير المواقف التى يرى البعض أنها غير مرغوب فيها ، على إعتبار أنها مواقف ضرورية أو حتمية أو طبيعية أو

لاسبيل إلى تجنبها . فهناك يرى أن الفقر مسألة طبيعية فلابد فى كل مجتمع أن تكون هناك فئة فقيرة . ويدلنا التاريخ على الكثير من التفسيرات الدينية والعقلية لما نعتبره اليوم مشكلات كبرى كالفقر والإستغلال الطبقى والبطالة ... الخ .

وعلى هذا الأساس فإنه يلزم أن نبحث عن أسلوب أخر فى فهم المشكلات الإجتماعية بعيداً عن مفهوم الضرر أو المواقف غير المرغوب فيها نظرا لنسبية هذه المفاهيم بين المجتمعات وبين الحقب التاريخية ، وحتى بين فئات المجتمع الواحد (١) .

وقدم كل من « ريتشارد فولر » R. Fulier و« ريتشارد مايزر » R. Myers منذ أكثر من ثلاثين سنة ، تعريفا للمشكلات الاجتماعية ، ما يزال مأخوذاً به حتى اليوم ، وهو أن المشكلة هى أى موقف يعد إنحرافاً عن معيار معين ، من وجهة نظر جماعة معينة . ويشير الباحثان المذكوران إلى أن هذا التعريف يتضمن شقين هما :

(أ) الإشارة الي موقف موضوعى معين .

(ب) الحكم القيمى على هذا الموقف بأنه غير مرغوب فيه أو مدمر أو لا أخلاقى .

وهكذا تتضمن المشكلة جانب موضوعى يتمثل فى موقف يمكن للباحثين وصفه ، وتحليله بطريقة غير مختلف عليها ، وجانب ذاتى يتعلق بحكم أبناء المجتمع أو طائفة منهم علي هذا الموقف . فقد تكون هناك حالة معينة تسود داخل مجتمع معين يعتبرها العلماء حالة مرضية (كالأمية أو إنتشار الأوبئة والجرائم والتخلف الصحى ... الخ) وهذا هو الجانب الموضوعى ، فى حين لاينظر إليها أعضاء المجتمع على أنها كذلك . هنا لايمكن القول بوجود مشكلة إجتماعية بالمعنى الإصطلاحى ، طالما أنه لم يتوفر الجانب الذاتى . يضاف إلى هذا أن مفهوم المشكلة الإجتماعية يتضمن إمكانية المواجهة من خلال الجهود البشرية . فإذا إستعصت على جهود البشر إنتفت عنها خاصيتها كمشكلة إجتماعية .

التحدى وأيديولوجية التحكم فى الواقع الإجتماعى:

يتضح من دراسة التاريخ ومن المسوح الإجتماعية العديدة للعديد من دول العالم الثالث أن أهالى الكثير من المجتمعات وأبناء الكثير من الطبقات والطوائف يعيشون فى حالة معاناة عنيفة لظروف بالغة فى قسوتها - من وجهة نظر الخبراء والدارسين - ولكنهم لايدركون ذلك ، ويتقبلون واقعهم إما عن جهل أو عن يأس من الإصلاح والتغيير أو نتيجة قبول مختلف ألوان التبرير الثيولوجى أو الخرافى لذلك الواقع

وقد ظل الإنسان منذ قرون طويلة يتقبل العبودية والفقر والمجاعات والتفرقة العنصرية والطبقية والطائفية والإستغلال العنيف والحروب والأمراض والمعدلات العالية للوفاة وظروف المعيشة بالغة السوء ...الخ . على أنها أمور طبيعية مقدورة لايملك الإنسان إزاءها دفعاً . غير أن الإنسان مالبث – منذ قرون فى بعض الدول – أن أدرك أن هذه الظروف – هى ظروف إنسانية يمكن مواجهتا والقضاء عليها . وهكذا أصبح ينظر إلى هذه الظروف على أنها مشكلات أو مواقف يمكن دراستها وفهمها وبذل محاولات لمواجهتها والقضاء عليها أو على الأقل التخفيف منها . وهذا يعنى أن المواقف السيئة التى تقلبها الإنسان على أنها قدر محتوم ، تحولت إلى مشكلات إجتماعية أو إلى مواقف مشكلة عندما تبنى ما يطلق عليه « جون كيوبر » Cuber « أيديولوجية التحكم الرشيد فى المجتمع » Ideology of rational control of society (٣) أو أيديولوجية التخطيط(*) .

وهذا يعنى أن الوعى بإمكانية مواجهة بعض الظروف وتغييرها من جانب المعايشين لها حولها من المواقف مقدورة إلى مناطق أشكال تخضع للبحث والتفكير والعلاج البشرى . وهذا يعنى أنه لايمكن أن يطلق على موقف ما – مهما كان بالغ السوء من وجهة نظرنا – مشكلة إلا إذا كان المعايشون لهذا الموقف يشعرون بأنه موقف غير مرغوب فيه وأنه يمكن أن يعالج من خلال الجهود البشرية . وهنا لاتكمن المشكلة فى الموقف كموقف وإنما فى فكرة إمكانية تحدى هذا الموقف ومواجهته .

المشكلات الإجتماعية بين الإصلاح والمواجهة الجذرية :

وهناك مجال للصراع القيمى فى النظر إلى الموقف غير المرغوب التى تعد مشكلات إجتماعية ، يتمثل فى كيفية التعامل مع هذه المواقف ، فهل يجب القضاء عليها تماماً أم يكتفى بالتخفيف من آثارها السيئة ؟ ثم هل يمكن تحقيق هذا القضاء

(*) من الجدير بالملاحظة هنا أن أغلب باحثى الغرب ومن بينهم (جون كيوبر) يرجع أصول إيدلوجية التحكم العقلى فى المجتمع إلى الحضارة الغربية ، وهذا خطأ فادح فالأصول الفكرية لمفاهيم التحكم في الواقع الإجتماعي والتخطيط والعمل الرشيد للصالح العام ترجع إلى الحضارة الإسلامية كما يتضح من مختلف نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وكتابات المفكرين الإسلاميين والتاريخ الإسلامى .

الكامل عليها أم أن ما يمكن عمله هو التخفيف منها فحسب ؟ ويبرز هذا الصراع حتى بين المشتغلين بعلم الإجتماع والخدمة الإجتماعية ورجال الإصلاح الإجتماعى أنفسهم ، ومثال هذا قضية الأحياء المتخلفة وسط المدن ، نجد أن هناك فريقاً ينادى بضرورة إزالة هذه الأحياء تماماً Slum clearance وإحلال مساكن وخدمات أكثر تقدماً لأصحاب الدخول المنخفضة الساكنين بها . وهناك فريق أخر يعارض مشروعات إزالة الأحياء المتخلفة

وإن كان لايعارض مشروعات مساعدة أبناء هذه الأحياء ومحاولة تحسين أحوالهم المعيشية من خلال كافة الأساليب الأخرى مثل تقديم خدمات صحية وإجتماعية وتربوية ... إلخ .

ويذهب أنصار الإصلاح - لا المواجهة الجذرية - إلى أن الإصلاحات أكثر يسراً وأقل تكلفة من المواجهة الشاملة ، إلى جانب أنها تعد إجراءات سريعة غالباً ما يكون الناس فى حاجة سريعة إليها بدلا من الإنتظار الطويل حتى تتحقق المواجهة الشاملة .

وإذا كان هذا الرأى لايخلو من المنطق إلا أن هذا لايتعارض عقلاً مع التخطيط للمواجهة الجذرية طويلة المدى جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الفورية السريعة ، إلا أن الملاحظ فى الكثير من الدول مثل أمريكا - على حد قول « كوبر » أن هذه البرامج الإصلاحية السريعة تتحول إلى برامج دائمة وإلى فلسفة مستمرة لمواجهة المشكلات الإجتماعية (٤) . ويمكن القول بأن التوجيهات الأيديولوجية الإقتصادية والسياسية هى التى تحدد الموقف بالنسبة للمشكلات سواء فى مجال تحديد مايمثل مشكلة أم لا أو فى مجال أسلوب العلاج « فالكثير من علماء الإجتماع فى الولايات المتحدة يتجاهلون عن عمد العديد من المشكلات كالصراع الطبقى والإستغلال الإقتصادى والتمييز العنصرى إلخ ، على أساس أن إثارة هذه المشكلة من شأنه طرح فكرة تغيير البناء السياسى والإقتصادى للمجتمع الأمريكى وهو ما يحاولون الحفاظ عليه ودعمه حفاظاً على مصالح الصفوة الإقتصادية والسياسية التى تمول أبحاثهم والمؤسسات التى ينتمون إليها ، وقد وصل الأمر ببعض الباحثين - مثل بارسونز T Parsone إلى عدم ذكر هذه المشكلات وغيرها مثل حرب فيتنام وإنعكاساتها الوخيمة على واقع الحياة الإجتماعية فى المجتمع الأمريكى ، إلى جانب معالجة الصراع الطبقى كمرض نفسى أو إضطراب سلوكى من جانب العمال أو الفئات المطالبة بالدخول فى صراع مع أصحاب رؤوس الأموال (٥)

ويذهب بعض الدارسين – خاصة فى روسيا وشرق أوربا – إلى أن علماء إجتماع الغرب يرون أن المشكلات الإجتماعية تمثل خللا فى وظائف النظم ولاتشير إلى خلل فى البناء ككل . وأنهم يحاولون إتباع أسلوب تفتيتى فى أبحاثهم Fragmentation حيث يسلطون الأضواء على مشاكل جزئية فى مجتماعات محلية بدون محاولة ربطها بالإطار البنائى للمجتمع ككل وهو ما يطلقون عليه النزعة الأمبيريقية المجردة Abstract Emper-icism ، فهم أولاً يركزون على مشكلات معينة ويتجاهلون أخرى ، ثم أنهم يدرسون فى مواقع محددة منفصلة لا على المستوى القومى ، ويتبعون فى دراساتها أساليب منهجية محددة ويركزون على بيانات محدودة ويفسرونها تفسيراً مجزئاً يفصل الظاهرة المدروسة عن سياقها الكلى فصلاً عمدياً . فهم مثلاً عندما يدرسون ظاهرة البطالة والعنف أو الفقر ... إلخ يحاولون دراساتها داخل مجتمعات محلية محددة ، ولا يحاولون مناقشتها فى إطار النظام الإقتصادى الرأسمالى وما يلازمه من إستغلال وتعارض فى المصالح الإقتصادية وصراع طبقى وتسلط سياسى ... إلخ وبدلا من النظر إلى المشكلة كمؤشر لخلل فى البناء يحاولون ربطها بظروف محلية وسيكولوجية وإجتماعية عارضة ، الأمر الذى يحيل الحلول المقترحة إلى نوع من الترميم لا المواجهة الموضوعية .

ويذهب علماء إجتماع الشرق وأنصار التيار المادى فى علم الإجتماع – مثل « أوسيبوف » Osipov « وجيرزى فياز » Wiatre و« أندريفا » وغيرهم إلى أنهم يتبنون مدخلاً مختلفاً فى فهم ومواجهة المشكلات الإجتماعية فهم يرون أن المشكلات الكبرى داخل المجتمع يجب أن تبحث فى إطارها الشمولى التكاملى بربطها بنسق وعلاقات وقوى الإنتاج وهم يميلون إلى ربط المشكلات بالبناء الطبقى للمجتمع ، ويعتبرون أن المشكلات الكبرى تشير إلى خلل فى بناء المجتمع الإقتصادى والسياسى ، وأنه لا يمكن مواجهتها إلا بالثورة الإجتماعية والقضاء على الطبقة وتحقيق العدالة الإجتماعية .

غير أن هذين المدخلين فى دراسة المشكلات لايميزان بين الغرب والشرق على الإطلاق . فقد ظهرت فى العالم الغربى – خاصة فى أمريكا – حركة نقدية قوية تحاول تحقيق الفهم الشمولى للمشكلات والسلوك الإجرامى ومن أبرز ممثلى هذا الإتجاه « سوزر لاند » Sotherland الذى حاول تحطيم تلك الفكرة التى تحاول ربط المشكلات والسلوك الإنحرافى بأبناء الطبقة الدنيا والزنوج ، حيث أصدر دراسة بعنوان « جرائم الصفوة » white Cholar crime توضح كيف أن الجرائم الكبرى الحقيقة تصدر عن كبار رجال الأعمال والإدارة فى الدولة . وأنها لاتظهر فى التقارير الرسمية لأنهم هم

أصحاب السلطة المتحكمون فى أجهزة الشرطة والقضاء والإعلام والإحصاء ... إلخ (٦) وهناك حركة نقدية قوية لنقد النظام الإقتصادى والسياسى فى أمريكا مثل « تشارلس رايت ملز » C. W. Mills و« رالف داهرندروف » R. Dahrendorf و « نيكولاس » Nicolas وغيرهم من الباحثين .

كذلك فإن النظم الإشتراكية الماركسية داخل الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا لاتخلو من المشكلات الإجتماعية الكبرى ، ولعل العديد منها لايظهر فى التقارير والدراسات نظراً للسيطرة على جهاز المعلومات المنشور أمام العالم الخارجى .

وهنا لنا أن نتساءل هل يرى أنصار علم الإجتماع الماركسى أن مواجهة هذه المشكلات تتطلب تغييراً فى البناء الإقتصادى والسياسى ، أم أنهم يحاولون مواجهتها فى إطار البناء القائم .

والواقع أن النظم الثورية الماركسية فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا تحولت إلى محافظة - شأنها فى ذلك شأن النظام الغربى - همها الأساسى الحفاظ على النظم القائمة هناك ومواجهة ما يعترضها من تيارات بعنف وأساليب تفوق كثيراً الأساليب الغربية فى القمع والضبط .

المشكلات الإجتماعية وصراع القيم :

يمكن القول بوجود مشكلة إجتماعية داخل مجتمع ما إذا كانت هناك جماعة ما أو عدة جماعات تحاول تغيير بعض الأوضاع أو الظروف غير المرغوب فيها . وهنا لابد من توافر بعض العوامل حتى يمكن القول بوجود مشكلة - أولاً وجود بعض الأوضاع السيئة ، ووجود جماعة أو جماعات تعى هذا وتحاول تغييرها ولديها القدرة على التأثير وتقديم الحلول البديلة . ومن الطبيعى أنه إذا ظهرت جماعة تنادى بتغيير أوضاع معينة ، أو تظهر جماعات معارضة تنادى ببقاء الأوضاع على ما هى عليه . ونظراً لتعدد المصالح والقيم والثقافات الفرعية داخل المجتمعات الحديثة ، فإنه من الطبيعى أن تختلف آراء الجماعات المختلفة بصدد المشكلات . ويذهب بعض الباحثين مثل « كيوبر » إلى أن هذا الصراع حول المفاهيم والآراء والقيم هو الذى يخلق المشكلات الإجتماعية ، وهو يضرب لنا مثلاً بزنوج أمريكا . فخلال القرن الماضى كانت هناك عمليات إستغلال وتفرقة عنصرية عنيفة ، ولكن لم تكن هناك مشكلة تمييز عنصرى . حيث لم يكن هناك خلاف حول هذا الوضع . أما الآن وبعد أن حصل الزنوج على العديد من الحقوق والمزايا . فإن هناك مشكلة فى أمريكا تتعلق بالتمييز العنصرى نظراً لظهور آراء مؤيدة

وأخرى معارضة وثالثة متحفظة ... إلخ .

وهناك ثلاثة مستويات لصراع القيم بصدد المشكلات الإجتماعية نوجزها فيما يلى :

أولاً : الصراع حول الوعى أو الإعتراف بوجود المشكلة أصلاً تكون المشكلة خاصة بفئة أو طائفة ضعيفة من حيث النفوذ والتأثير ، فلا بها الفئات الأخرى أو تتجاهلها .

ومثال هذا مشكلة جيوب الفقر فى المجتمع الأمريكى ، وهى مشكلة لايعيها الأغلبية هناك ولاتهمهم ، بل أن الصحافة هناك كانت تسخر من برنامج الحكومة الذى حمل عنوان « الحرب على الفقر » War on poverty توجد داخل كل مجتمع فئات كثيرة تعانى من مشكلات يكثر الخلاف حول تحديدها وغالباً ما تمر كل مشكلة فى هذه المرحلة من الإغتراب والصياغة وتوجيه الأنظار إليها وتعبئة الرأى العام بصددها .

ثانيا : وإذا ماتحقق الوعى – لدى فئة داخل المجتمع بغض النظر عما إذا كانت تمثل أغلبية أو أقلية – بوجود المشكلة بشكل واضح ، ينتقل الصراع إلى مدى قدرة المجتمع على مواجهة هذه المشكلة . فقد تظهر فئة ما داخل المجتمع تقر بوجود المشكلة ولكنها تنكر إمكانية المواجهة سواء لأن حجم المشكلة كبير ، أو لأنها أمر حتمى داخل المجتمع ، أو لأن محاولة التدخل للعلاج سوف يؤدى ثقافتها بشكل أكثر سوءاً . وقد تصدر هذه الفئة فى هذا الرؤى عن إقتناع فعلى ، أو عن رغبة مقصودة فى إبقاء الأمور على ما هى عليه إستمرار لمصالحها الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية . ومثال هذا أن أصحاب المساكن المتخلفة داخل الأحياء المتخلفة ليس فى صالحهم إزالتها ، كذلك الشأن بالنسبة لحلاق الصحة والداية فى القرية ونفس الشىء بالنسبة لكبار الملاك فى المجتمع ليس فى صالحهم إثارة قضايا الصراع الطبقى والإستغلال وحق العمال ... إلخ وفى مقابل هذه الفئة تجد هناك الفئة التى تعانى من المشكلة وتحاول مواجهتها وإقناع المسئولين بإمكانية المواجهة وقد تبادر بالفعل إلى إتخاذ إجراءات معينة فى هذا السبيل .

ثالثا : وعادة ما يظهر خلاف فى الرأى بين أولئك المقرين بإمكانية المواجهة بصدد أساليب المواجهة وبصدد البدائل الممكنة للحالة القائمة غير المرغوب فيها . فأغلب أعضاء يقرون خطورة تعاطى المخدرات أوالمسكرات ، وأن هناك نسبة ما من أعضاء المجتمع يتعاطون المخدرات وأن هذا يمثل موقفاً مشكلات بهم ولأسرهم وللمجتمع ، وأن العديد من المشكلات الأخرى مثل المشكلات الصحية وتفكك الأسرة وإنحراف الأحداث

والجريمة وإرتفاع نسبة حوادث السيارات وإنعدام الكفاية فى أداء الأعمال ... إلخ ترتبط إرتباطاً كبيراً بشكلة الإدمان أو التعاطى . ولكن الإختلاف فى وجهات النظر عندما ما تثار مسألة الحل أو طرق المواجهة . فالبعض قد يدعو إلى منع تعاطى المسكرات والبعض الآخر قد يدعو إلى تقييد بيع المسكرات فى المحلات ، وفئة ثالثة ترى أن الحل إنما يتمثل أساساً فى التوعية والتربية ... وإذا طرحنا أية مشكلة كالجريمة أو البغاء ... فإننا سوف نجد أن هناك العديد من الآراء حول أساليب مواجهتها ، وهى مرحلة عادة ما تظهر قبل التوصل إلى حل متفق عليه وقبل أن يتحول الحل إلى خطة عمل .

قضايا أساسية حول فهم المشكلات الإجتماعية :

على الرغم أننا هنا لانعالج مشاكل إجتماعية محددة كالجريمة أو البطالة أو التوتر العنصرى أو الصراع الطبقى ... إلخ ، إلا أنه يمكن لنا أن نحدد أهم المبادىء التى يمكن لنا فى ضوئها فهم ودراسة المشكلات الإجتماعية ونوجزها فيما يلى :

أولاً : مبدأ العلمية المتعددة Multiple - causation

يندر إن لم يكن مستحيلاً أن يكون للمشكلة الإجتماعية سبب واحد ، فأى مشكلة مهما كانت بسيطة تتظافر فى ظهورها مجموعة متعددة من العوامل . ويضرب لنا « كيوبر » مثلاً بكثرة نسبة حوادث السيارات التى تزيد عن ٥٠٫٠٠٠ حالة وفاة غير الإصابات فى الولايات المتحدة . فهذه المشكلة قد ترجع إلى سوء الطرق والسرعة العالية وعدم إتقان القيادة ، وعدم إتباع المارة أصول المرور ، وتبادل قادة السيازات مواد مسكرة أو مخدرة ، ووجود خلل فى السيارات ، والإضطراب فى قوانين المرور ، وعدم كفاية جهاز الشرطة ... إلخ . وفى نفس الشىء يمكن أن نفعله عندما ما نتناول مشكلة الأحداث المنحرفين أو تفكك الأسرة ... إلخ ، وهذا يستوجب الأخذ بمبدأ العلية متعددة العوامل Multifacfor causation عند تحليل ومواجهة المشكلات غير أنه بناء خطة واقعية تضطر إلى التركيز على عوامل بعينها – ويجب أن تكون هذه العوامل الرئيسية – وذلك لأسباب مالية إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية .

ثانياً : قد تكون أسباب المشكلات أو العوامل التى تقف ورائها غير معروفة أو يصعب ضبطها أو التحكم فيها . ويتجه الفكر الحديث إلى عدم إستخدام كلمة « سبب» عند معالجة المشكلات أو الظواهر الإجتماعية ، ويتجه الآن إلى الأخذ بفكرة العوامل التى ترتبط بالظاهرة ويخطىء من يحاول التفكير فى المشكلات الإجتماعية – كما يفعل الرجل العامى – فى ضوء فكرة السبب والنتيجة Cause and effect thinking فما قد

نعتبره سبباً قد يكون نتيجة ، فتفكك الأسرة قد يكون سبباً للطلاق وقد يكون نتيجة له ، كما أن مشكلات الأسرة قد تكون أحد أسباب الإدمان كما أنها قد تكون نتيجة له . وهنا سوف نقع فى سلسلة طويلة من الأسباب والنتائج ، ومن الأسلم أن نبحث إحصائياً عن العوامل التى ترتبط بالمشكلة موضع الدراسة . يضاف إلى هذا أن معرفتنا بالعوامل أو الأسباب لايعنى القدرة على التحكم فيها تماماً . فلكل عامل عدة نتائج قد يكون بعضها مرغوباً فيه والبعض الآخر ليس كذلك .

ثالثا : قد تسهم محاولات مواجهة المشكلة فى خلق مشكلات أخرى لاتقل خطورة عن المشكلة الأصلية . ويضرب لنا « كيوبر » مثلا على ذلك بتجربة تحريم المسكرات والمخدرات فى أمريكا بعد الحرب العالمية الأولى ، فعلى الرغم من أهميتها إلا أنها أفسحت الطريق إلى ظهور جماعات منظمة تمارس السلوك الإجرامى وتعتدى على القانون . ونفس الشىء بالنسبة لمواجهة ممارسات البغاء المنظم قانوناً فى بعض الدول . بالإكتفاء بإغلاق بيوت الدعارة فقد أدى هذا إلى ظهور العديد من الأساليب الأخطر فى الممارسات الإجرامية .

رابعا: ربما يكون الحل أو علاج المشكلة على حساب قيما أخرى ذات أهمية كبرى داخل المجتمع . ويضرب لنا « كيوبر » مثالا على ذلك بالإقتراح الذى ظهر فى أمريكا للقضاء على المعدلات المرتفعة لحوادث السيارات ، وهو تزويد كل سيارة بجهاز يقيد الحد الأعلى للسرعة بخمسة وأربعين ميلاً فى الساعة . فهذا الإقتراح رغم أنه قد يخفض بالفعل من السرعة التى تسهم فى وقوع أغلب الحوادث ، إلا أن هذا الحل سوف يكون على حساب العديد من القيم الهامة . فالسرعة تمثل عاملاً إقتصادياً هاماً كما أنها تعكس التقدم العلمى والتكنولوجى الإنسانى على مدى تاريخ طويل . هذا إلى جانب أن السرعة تشبع لدى العديد من الأمريكيين حاجات سيكولوجية كبيرة . ونفس الشىء يمكن أن يقال عن الكثير من الحلول مثل محاولة مواجهة مشكلة تزايد السكان ومشكلة الطلاق بقوانين تحدد عدد الأبناء بالنسبة للمشكلة الأولى وتقيداً كثيراً الحق فى الطلاق بشكل قانونى بالنسبة للمشكلة الثانية . فمثل هذه الحلول قد تمثل إعتداء صارخاً على بعض القيم الإنسانية والدينية . ويمكننا هنا أن نضرب مثلاً بمحاولة المستعمرين إلغاء ما إعتبره رجال الدين المسيحى رقاً فى أحد المجتمعات الأفريقية . فقد وجد أن هناك عادة شائعة فى ذلك المجتمع عند الزواج وهو أن يدفع العريس مبلغاً أطلق عليه « ثمن العروس » Bride price واعتبر رجال الدين المسيحى هذا رقاً ، فأصدر المستعمرون البريطانيون قراراً بإيقاف هذه العادة ، ولم يدركوا أنهم بهذا إعتدوا

على قيم تاريخية كبرى لذلك المجتمع وكان من نتيجة هذا إنتشار الفسق والزنا وتفكك الأسر وتقطع العلاقات بين الأسر ... إلخ (٧) .

خامسا: ترتبط المشكلات إرتباطاً كبيراً بالتغيرات الإجتماعية داخل المجتمع . ويذهب الكثير من الباحثين إلى أن أغلب المشكلات الكبرى تنجم عن التغيرات التى تلحق بنظم المجتمع وثقافته ، خاصة إذا كانت هذه التغيرات لاتتم بشكل متوازن بين الجانب المادى والجانب اللامادى من الثقافة . وعلى الرغم من صحة هذا القول ، إلا أن هناك جانباً عكسياً للمسألة . فقد تسهم المشكلات الإجتماعية ذاتها فى ظهور تغيرات إجتماعية وثقافية ، فالمجتمعات الحديثة تحاول مواجهة مشكلاتها الإجتماعية ، وهذه المحاولة ذاتها من شأنها إستثارة مجموعة متتابعة من التغيرات ، تتكامل عضوياً مع الثقافة القائمة لتكون جزءاً من بناء المجتمع . ويمكننا أن نضرب مثلاً على هذا بمشروعات مواجهة تزايد السكان أو تشديد العقوبات على كافة ألوان السلوك الإنحرافى ... إلخ .

سادسا: لاتؤثر المشكلات بشكل واحد أو بنفس القدر على كافة قطاعات المجتمع فقد تكون هناك مشكلات خاصة بقطاعات أو جماعات أو فئات دون غيرها من فئات المجتمع ، مثال هذا مشكلة البطالة التى تهدد طبقة العمال دون أصحاب الأعمال ومثل مشكلات المطلقات أو الأرامل أو ذوى العاهات أو أصحاب المصالح الخاصة كمدرس مرحلة معينة أو أطباء الريف أو ... إلخ . بل أن مايعد مشكلة كبرى لفئة أخرى فإنخفاض أسعار الحاصلات الزراعية يشكل مشكلة لطائفة المزارعين كجماعة من جماعات الدخل Income group . فى حين أن هذا الإنخفاض يمثل ميزة لأهالى المدن أو مستهلكى المنتجات الزراعية .

سابعا: عادة ما تكون المشكلات الإجتماعية مترابطة ومتداخلة فيما بينها . فلا يمكن مناقشة وفهم كل مشكلة من مشكلات المجتمع على حدة كما لو كانت منعزلة عن غيرها تماماً كما يميل الرجل العادى . فإنحراف الأحداث كمشكلة قد ترتبط بمشكلة الطلاق التى ترتبط بدورها بمشكلة تفكك الأسرة . وهذه الأخيرة ترتبط بتحرير المرأة وما أدى إليه من مشكلات الجمع بين البيت والعمل وضعف السلطة الأبوية فالمشكلة الواحدة قد تكون محصلة للعديد من المشكلات الأخرى ، إلى جانب أنها تسهم فى خلق المزيد من المشكلات

ثامنا: قد تنجم المشكلات أو قد تتفاقم حدتها نتيجة لبعض التغيرات الإجتماعية

المخططة المرغوب فيها ، أو التى تتم عمداً بمعرفة أبناء المجتمع . ولعل المثل الواضح على هذا نضال المرأة وبعض الرجال فى سبيل تحرير المرأة لدرجة أن تحرير المرأة يعد أحد مقاييس التقدم الحضارى للمجتمعات غير أن تحرر المرأة وما أدى إليه من حرية التعليم والعمل والإختيار بالنسبة لها ، ساهم فى ظهور مجموعة كبيرة من المشكلات الإجتماعية المعقدة ، فى مقدمتها مصير الأبناء والتوتر فى العلاقات الزوجية ، والطلاق والقلق والإدمان . على مستوى الحياة الأسرية ، ومشكلات المساواة فى الأجور والكفاية والتغيب والتمارض وجودة الأداء على مستوى العمل ... إلخ . ونفس الشىء يمكن أن يقال عن كافة ألوان التقدم التكنيكى . فإختراع السيارات كان له آثار متناقضة أهمها تسهيل المواصلات وجعل الحياة أكثر راحة ووفرة الوقت الذى أخذ يعد أحد الأبعاد الإقتصادية الهامة . من جهة ، كما أنه أدى إلى ظهور المعلات العالية من الحوادث وأتاح الفرصة للمجرمين لممارسة أشكال تقدما من السلوك الإنحرافى دون الوقوع تحت طائلة القانون .

تاسعا : الأثر الشامل للمشكلات الإجتماعية . فلم تعد المشكلات الكبرى التى تعانى منها المجتمعات الحديثة المعقدة بعيدة عن فئة ما مهما كان من ثرائها أو قوتها ، فالآثار المدمرة للجرائم وخروج المرأة للعمل والحروب والأوبئة ، وصراع الأدوار والقيم لايمكن أن يظل أحد بعيداً عنها ، كما أنه لايمكن لفرد أن يقاومها بمفرده .

عاشرا : أن المشكلات التى توجد داخل المجتمعات الحديثة المعقدة ليست كلها مشكلات مستحدثة تماماً ، وما هو مستحدث حقاً حجمها وأسلوب تصورها ومواجهتها ، فالعديد من مشكلات مجتمعاتنا اليوم وجدت فى المجتمعات التقليدية أو البسيطة ، كالفقر والبطالة والصراعات الأسرية . غير أن أثرها لم يكن يظهر بنفس الفظاعة التى نشاهدها اليوم بسبب سيادة الجماعات الأولية المباشرة والتضامن الإجتماعى . ومع تدهور الجماعات الأولية وسيادة العلاقات المصلحية الغير مباشرة واللاشخصية إتخذت الظواهر معنى ومضموناً مختلفاً . فعدم قدرة الشخص على مواجهة المطالب المادية للحياة وإنخفاض الأجور لايعنى نفس الشىء فى المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث ، وهو لا يعنى نفس الشىء فى الريف والحضر وهذا يعنى أنه مع تعقد الحياة الإجتماعية تظهر مشكلات جديدة وتأخذ المشكلات القديمة صوراً أكثر تضخما ويكبر حجم المشكلات سواء من حيث أشكالها أو عدد ضحاياها .

المداخل السوسيولوجية المطروحة لدراسة المشكلات الإجتماعية :

إنشغل علماء الإجتماع منذ نشأة هذا العلم بدراسة المشكلات الإجتماعية سواء بوضعها أو تحليلها أو محاولة مواجهتها . غير أن مدخل الدراسة قد إختلف من وقت لآخر .

ويحدد لنا كل من « إيرل رينجتون » E. Rubington و« مارتن وينبرج » M. S Weinberg خمسة مداخل سوسيولوجية مختلفة ظهرت على مدى تاريخ علم الإجتماع بصدد دراسة المشكلات الإجتماعية ، وهى (٨) :

١ – مدخل الأمراض الإجتماعية Social pathology

٢ – مدخل التفكك الإجتماعى Social disorganization

٣ – مدخل صراع القيم Value conflic

٤ – مدخل السلوك الإنحرافى Deviant behavior

٥ – المدخل التصنيفى أو مدخل العنونة Labelling approach

وقد إعتاد علماء إجتماع ما قبل الحرب العالمية الأولى النظر إلى المشكلات الإجتماعية على أنها مظاهر أو مؤشرات للإبتعاد عن الحالة الطبيعية داخل المجتمع . وتنبثق هذه الفكرة من تصورهم للمجتمع على أنه كائن حى Organism تعتريه حالات مرضية هى فى جوهرها خلل يصيب الوضع الصحى الطبيعى له ، مثله فى ذلك مثل الإنسان والحيوان . وكان هذا التصور سائداً فى وقت تأثر فيه علم الإجتماع تأثراً كبيراً بعلم الأحياء ، على أساس أن العوامل البيولوجية لها تأثيراً كبير على السلوك الإجتماعى . وإتجه علماء الأمراض الإجتماعية Social Pathologists إلى تحديد أسباب المشكلات الإجتماعية داخل النطاق الفردى فأعضاء المجتمع اللذين يعانون من جوانب نقص معينة – جسمية أو عقلية – أولهم التكوينات الخلفية الإجرامية Criminal constitutions هم الذين يسببون المشكلات الإجتماعية .

ويميل المشتغلون بعلم الأمراض الإجتماعية إلى تصور المجتمع الذى تكثر داخله المشكلات الإجتماعية على أنه مجتمع مريض ، Sick society ويحاولون إرجاع عوامل الرض إلى إنحراف طبقات أو جماعات أو تنظيمات أو نظم معينة داخل المجتمع . ويتداخل مدخل الأمراض الإجتماعية - بهذا الشكل - مع المدخلين التاليين وهما مدخل التفكك الإجتماعى ومدخل صراع القيم . ويمكننا النظر إلى هذا المدخل الأول - مدخل

الأمراض – على أنه أول محاولة علمية منظمة لفهم وتحليل المشكلات الإجتماعية . ومع تحسن أساليب فهم ودراسة المجتمع ، ظهرت مداخل جديدة أكثر تطوراً .

ويرز المدخل الثانى فى دراسة المشكلات – وهو مدخل التفكك الإجتماعى بوضوح فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى . فقد ركز علماء الإجتماع – خاصة فى جامعة شيكاغو بالولايات المتحدة الأمريكية . إهتمامهم على ديناميات الحياة الإجتماعية داخل المدينة الأمريكية . وإتجهوا إلى محاولة فهم ما يسود هذه المدن من إضطرابات ومشكلات فى ضوء مفهوم وعمليات ونتائج التغير الإجتماعى . وقد ركزوا بصفة خاصة على عاملين أساسيين وهما ، عمليات التحضر السريع Rarid Urbanization Processes والتغيرات التكنولوجية فى مجال الصناعة والتصنيع Technological Change . يضاف إلى هذا عامل الهجرة المصاحب للتحضير . كل هذه العوامل من شأنها إحداث تغيرات مستمرة فى قواعد السلوك ومحدداته وفى نماذج السلوك المتوقع ، الأمر الذى يخل بالمعايير القائمة مما يؤدى إلى ظهور التفكك الإجتماعى ، وهو العامل الذى يمكن من خلاله فهم المشكلات الإجتماعية .

وكما أن مدخل الأمراض الإجتماعية يفترض وجود حالة صحية للمجتمع فإن مدخل التفكك الإجتماعى يفترض وجود حالة تماسك إجتماعى تسبق الإختلال أو التفكك . فمع تتابع للتغيرات المتلاحقة تتصارع المعايير والقيم الجديدة مع القيم والمعايير القديمة وتتناقض وتتصارع الأدوار ، الأمر الذى يتيح الفرصة لظهور حالة اللامعيارية Normlessnes والصرع الثقافى Cultural conflict .

غير أن الأبحاث الواقعية سرعان ماكشفت عن وجود خلل ما فى هذا المدخل فقد وجد أن العديد من المواقف الإجتماعية التى يطلق عليها مشكلات لا تقع داخل إطار التفكك الإجتماعى . فالعديد من أنماط السلوك المشكلة إجتماعياً Socialy problemat-ic behavior تبدو منظمة بشكل دقيق ومتكاملة مع الأنشطة القائمة داخل المجتمع . يضاف إلى هذا أن الإنحراف داخل المجتمعات الحديثة أصبح إنحراف منظما يتم من خلال تنظيمات لها قواعدها ومعاييرها وأدوارها وأنماط السلطة داخل المنظمة بدقة كاملة . وهذا هو ما ألقى ظلالاً من الشك على المسلمات السوسيولوجية القديمة التى يعبر عنها « رينوتر » بالعبارة التالية « أن الأشياء السيئة فى المجتمع وفى الأفراد هى التى تؤدى إلى نتائج السيئة التى نسميها المشكلات الإجتماعية .

ولعل هذا هو ما أدى إلى المدخل الثالث فى دراسة المشكلات الإجتماعية . فهذه

المشكلات تنبثق أساساً عن الصراعات داخل المشروعات القيمى للثقافة Conflict in the value scheme of the culture (٩) . فالمشكلات هنا ترجع إلى ظهور عدة جماعات لكل مصالح تعارض مصالح الجماعات الأخرى . فصراع المصالح Interast conflict تخلق مواقف تعد فى نظر البعض على الأقل غير مرغوب فيها . ويميز « فولر » Fuller و « مايرز » Mers بين ثلاثة أنواع من المشكلات الإجتماعية . الأول هو المشكلات الفيزيقية أو الطبيعية Fhisical problems التى من شأنها تهديد أمن الناس وراحتهم كالأعاصير والزلازل والفيضانات والقحط ... إلخ . وصراع القيم لا يسبب هذه المشاكل بطبيعة الحال ، ولكن هذا الصراع ينشأ عندما يطرح السؤال عن كيفية التوفق مع هذه المشكلات والموقف إزاءها أما النوع الثانى من المشكلات فهو مايطلق عليه المشاكل الإصلاحية Amalioratve problem (١٠) . وهنا يكون هناك إجماع على أن موقف موضوعياً غير مرغوب فيه . ويكمن الخلاف حول برامج الإصلاح أو المواجهة ومثال هذا مشكلات الجريمة والمرض الجسمى والنفسى والحوادث ... إلخ وهذه المشكلات - بعكس الحال بالنسبة للنوع السابق - مشكلات إجتماعية بمعنى الكلمة سواء بالنسبة لنشأتها فى صورة موقف موضوعى ، أو بالنسبة لأساليب الإستجابة لهاورد الفعل إزاءها . وهنا يظهر صراع القيم بجلاء .

أما النوع الثالث والأخير من المشكلات فهى المشكلات الأخلاقية Moral Problems وهنا ينعدم الإتفاق حول وصف الموقف الموضوعى بأنه غير مرغوب فيه ويمثل مشكلة ، فى حين أن جماعات أخرى ترى غير ذلك تماماً . ومثال هذا مشكلات العدالة الإجتماعية والمساواة والصراع الطبقى والمهنى ... إلخ (١١)

وهناك العديد من جوانب الإلتقاء بين مدخل صراع القيم ومدخل التفكك الإجتماعى عند دراسة المشكلات الإجتماعية . فالعمل المحورى الذى يؤدى إلى ظهور المواقف المشكلة عند كليهما هو إنعدام تجانس القيم الإجتماعية وعدم الإتفاق حول المعايير والقواعد المتعلقة بالفكر والسلوك والتصور . كذلك فإنهما يتفقان على أن تزايد معدلات التحضر والتصنيع يسهم فى زيادة حدة المشكلات وفى ظهور أنواع جديدة منها وكما يشير « ويلارد وولر » W. Waller فإن المشكلات الإجتماعية بشكلها الحديث لاتظهر فى المجتمع الذى تسوده الجماعات الأولية التى ترعى أبناءها رعاية جيدة فهذه المشكلات هى ظاهرة من ظواهر المجتمع الذى تسوده الجماعات الثانوية والذى لم تعد للجماعات الأولية داخله القدرة ولا الرغبة فى رعاية أبنائها

وقد ساهم الإهتمام بالنظرية السوسيولوجية وبالدراسات الواقعية الحديثة خلال

الخمسينيات من هذا القرن فى ظهور مداخل جديدة لدراسة المشكلات الإجتماعية . ومثال هذا أن إهتمام « روبرت ميرتون » R. Merton ببناء نظرية بنائية وظيفية من أجل تحقيق فهم أفضل للمجتمع ، أمكن تطبيقها فى مجال فهم ودراسة المشكلات الإجتماعية وبهذا ظهرت نظرية « ميرتون » فى « اللامعيارية » أو «الأنومى» Anomie وهى نظرية تحاول تفسير السلوك الإنحرافى . ففى سنة ١٩٢٩ أصدر « ميرتون » مقالا بعنوان « البناء الإجتماعى واللامعيارية »Social structure and Anomie تضمنت نظريته التى ساهمت كثيراً فى تفسير الجرائم والإنحرافات الأحداث ومشكلات الإدمان ... إلخ (١٢) . وقد حاول « ميرتون » خلال نظريته العامة تفسير كافة أشكال السلوك الإنحرافى الذى يخرج عن إطار التوقعات المعيارية المستقرة داخل الجماعة . وبدلاً من النظر إلى مشكلات الإجتماعية على أنها مظاهر لنقص فى القواعد Lack of rules ، نظر إليها على أنها مواقف فشل الأفراد خلالها فى تحقيق القيم أو الغايات التى شبوا عليها من خلال الأساليب المشروعة ، الأمر الذى حدا بهم إلى محاولة تحقيق الأهداف المفضلة ثقافياً داخل مجتمعهم بأساليب غير معترف بها أو مرفوضة ثقافياً ولجوء هؤلاء الأشخاص إلى أساليب منحرفة لتحقيق الأهداف المفضلة ثقافيا يدخلهم فى صراع مع المفاهيم السائدة التى تتعلق بالسلوك المتفق عليه . ومن أبرز الأمثلة على ذلك النصب والإحتيال Racketeering فالفقراء ذوى الطموح المرتفع قد يحاولن تحقيق الثراء من خلال أساليب غير مشروعة كاللصوصية أو النصب ... إلخ . وهنا تفسر المشكلات من خلال فهم محركات ودوافع السلوك الإنحرافى لدى الأفراد .

وتأخذ المعايير الإجتماعية فى هذا المدخل على أنا أمور مسلم بها . أما ما يسبب المشكلات هو ردود فعل الأفراد أو إستجابتهم لهذه المعايير . فإذا كان الشخص يملك تحقيق الأهداف المفضلة ثقافية بالأساليب المشروعة ، كان الشخص طبيعياً أما إذا كان الشخص لايمكنه تحقيقها بالأساليب المشروعة ربما إلى الأساليب الإنحرافية التى تعرضه لردود فعل عقابية من جانب المجتمع . وعلى هذا فإن السلوك الإنحرافى ينجم عن الضغوط التى يمارسها المجتمع على أعضائه . وتنجم هذه الضغوط عن الإنفصال بين الغايات المفضلة داخل ثقافة ما ، وبين الإمكانيات المتباينة والمتناقضة التى يتيحها البناء الإجتماعى لأعضاء المجتمع (١٣)

ويحاول أنصار هذا المدخل تركيز إنتباه دارسى المشكلات الإجتماعية على موقف الأفراد الذين يسلوكون سلوكاً إنحرافياً ، من أجل معرفة نوعية الضغوط التى تعرضوا لها ، والتعرف على بناء الفرصة Opporunity structure أو مدى ما يتيحه المجتمع من

فرصة لأبناء كافة الطبقات لتحقيق الأهداف المفضلة ثقافياً . وينبه أنصار هذا المدخل صانعى السياسة وواضعى البرامج إلى ضرورة تغيير المواقف بحيث يتمكن الأفراد من تحقيق الأهداف المفضلة ثقافياً بأساليب يرضى عنها المجتمع . وعلى الرغم من أهمية الصراع بين الشخص المنحرف والشخص الطبيعى ، إلا أنه صراع ثانوى ينجم عن عدم إتاحة الفرصة أمام المنحرف كى يكون شخصاً طبيعياً .

وقد صدر لمدخل الأخير فى فهم ودراسة المشكلات الإجتماعية ، وهى مدخل التصنيف أو رد الفعل المجتمعى Societal reaction or labelling كرد فعل مواجهة المدخل السابق فى تفسير دينامية الإنحراف والمشكلات الإجتماعية . ولا يهتم أنصار المدخل التصنيفى بالتركيز على سلوك المنحرفين ، بقدر الإهتمام بالتركيز على سلوك الأسوياء الذين بعنونون نماذج سلوكية معينة بأنها إنحراف عما سوى . ونقطة الإنطلاق هنا هى العملية التصنيفية التى يتم للأفراد من خلالها إختيار أنواع معينة من السلوك ووصفها بأنها منحرفة أو أنها تمثل إنتهاكاً لقاعدة Rule violation . ويعترض أنصار هذا المدخل على أنصار مدخل السلوك الإنحرافى ، بأن تصورهم عن إنتهاك المعيار أو القاعدة تصور قاصر إلى حد كبير ، فإما أن يكون السلوك سوياً وإما أن يكون منحرفاً غير أن الأمر ليس بهذه الصورة تماماً. فكما يشير « بيكر » Becker و « ليمرت » Li- mert فإن نفس السلوك قد يكون موضع تجاهل من المجتمع ، أو موضع عقاب بسيط ، كما أنه قد يكون موضع رفض أخلاقى عنيف فتعاطى المسكرات كسلوك قد يكون أمراً مقبولاً لدى بعض الجماعات أو الطبقات ، وقد يكون أمراً متسامحا فيه لدى جماعات أو طبقات أخرى ، وقد يكون موضع إستهجان داخل ثالثة ...

فأنصار المدخل التصنيفى (أو مدخل العنونة إذا ماأردنا الترجمة الدقيقة) يرون أن العملية التى يحدد المجتمع من خلالها السلوك الإنحرافى ورد فعل المجتمع إزاءه ، وما يهدف إليه من هذا ، أكثر أهمية فى علم الإجتماع من مجرد التركيز على تقييم السلوك المنحرف فى ذاته . يضاف إلى هذا أن رد فعل المنحرف إزاء موقفه لايعد ببساطة أمراً يتعلق بإختياره الشخصى كما يزعم أنصار نظرية بناء الفرصة ، ولكنه أمر يتعلق بعدة إعتبارات من بينها رد الفعل المجتمعى المتوقع Societal reation ولعل تصور « ليمر » Limert لما يطل ق عليه « الإنحراف الثانوى » Secondary devi- ance ، يشير إلى تلك الجوانب من سلوك المنحرف التى تنبثق عن محاولته أخذ رد فعل المجتمع فى الإعتبار إذا ما أقدر على العمل الإنحرافى . فهناك عدة تفاعلات تدور فى نفس الشخص قبل أن يقدم على إرتكاب الفعل الإنحرافى ، ومن أهمها أنه سوف يعد

غير سوى فى نظر المجتمع العام ويصنف على أنه شخص منحرف وقد يكون الإنحراف ذاته أمراً راجعاً إلى محاولة المنحرف تجنب إنحراف أشد . ومثال هذا اللجوء إلى المخدرات قد يكون هروباً من واقع مؤلم قد يدفع صاحبه إلى إنحرافات أخطر .

ويمكننا القول بأن تصور المشكلة الإجتماعية أمر مختلف عليه فى هذه المداخل الخمسة بشكل واضح (١٤) . فالمشكلة فى نظر أنصار المدخل الأول (الباثولوجيا الإجتماعية) ترجع إلى جوانب الضعف فى شخصية الأفراد أو فى أداء النظم لوظائفها .

مصدر المشكلات الإجتماعية هو عدم كفاءة القواعد أو المعايير فى تنظيم العلاقات أن المشكلات الإجتماعية تنجم إما عن صراع بين الجماعات الإجتماعية الأساسية داخل المجتمع ، وإما عن صراع المصالح بين الأفراد والجماعات . ويشير أنصار المدخل الربع (مدخل الإنحراف) إلى أن المشكلات تنبثق عن إنتهاك القواعد أو المعايير من جانب بعض أفراد أو جماعات المجتمع ، بسبب عجزهم عن تحقيق الأهداف الرغوب فيها ثقافياً (١٥) . وهم يرجعون هذا العجز إلى عدم تحقيق العدالة فى توزيع الفرص بين المجتمع وأخيراً فإن أنصار الخامس (مدخل التصنيف أو العنونة) فإنهم يرون أن المشكلة أمر يتعلق بوجهة نظر من يحكم ، إلى جانب أنها أمر يتعلق بعملية تصنيف المجتمع لأعضائه إلى محافظين أخلاقياً ومنحرفين أخلاقياً .

ومع أن منظورات أنصار هذه المداخل الخمسة مختلفة إلى حد ما ، إلا أنها ليست مناقضة ، الأمر الذى يتيح لنا الإستفادة منها جميعاً عند دراسة المشكلات الإجتماعية داخل مجتمع معين وقد حاول بعض الباحثين التوفيق بين المداخل الثلاثة الأخيرة (نظرية اللامعيارية Anomie theory ونظرية التصنيف Labelling theory ونظرية صراع القيم Value conflict) ،وذلك من أجل إثراء التحليلات السوسيولوجية للمواقف المشكلة والسلوك المشكل .

التحليل السوسيولوجى للمشكلات الإجتماعية :

يتطلب التحليل الموضوعى للمشكلات الإجتماعية أن يكون الباحث واعياً بكيفية تحديد المجتمع لموقف ما على أنه موقف مشكل ، ويكفيه إستقرار السلوك الذى يقف وراء قيام الموقف المشكل . وقد أوضح « فولر » Fulier و « مايرز » Myers فى دراسة لها بعنوان « التاريخ الطبيعى للمشكلة الإجتماعية » Natural history of social prob- lem ، إن كافة المشكلات الإجتماعية تمر خلال ثلاثة مراحل تتعلق بالتحديد أو التعريف

أو خلال ثلاثة مراحل ضرورية حتى تتم الصياغة النظامية للمشكلة definable stages وهذه المراحل هى :

١ - الوعى بالموقف المشكل awarness .

٢ - تقرير السياسة Policy determination .

٣ - الإصلاح Reform

ولا تتضح هذه المراحل بالنسبة للمشكلات الكبرى لمجمعتنا ، حيث أنه قد إنتقل - منذ زمن طويل - إلى المرحلة الثالثة وهى محاولة الإصلاح والمواجهة ، خاصة بالنسبة لبعض المشكلات كالجريمة والتبعية والإقتصادية والفساد السياسى ... إلخ . ولكن هذا لايمنع من الإستفادة بنظرية «فولر» و « مايرز » طالما أن تحديد المجتمع ونظريته أو أسلوب ومضمون وعيه بالمشكلة وأسلوب مواجهتها يختلف من وقت لأخر . ومن المنطقى أن المشكلة تبدأ بوعى أفراد وأعضاء جماعات معينة بقيام موقف يمثل تحدياً للقيم والمعاير القائمة ، وينتج عنه آثار مدمرة أو غير مرغوب فيها . ويلى ذلك مناقشة حول مايجب إتخاذ إزاء الموقف الذى تم تشخيصه على أنه مشكلة . وينجم عن هذا النقاش قرارت معينة ، مالبث أن تجد طريقها إلى التنفيذ لإصلاح الوضع ومواجهة المشكلة .

ويجب على الباحث الإجتماعى الذى يهتم بدراسة مشكلة معينة أن يحدد خصائص الجماعة التى تعانى أو نوعية من تهمهم المشكلة . فهناك عدة مستويات تختلف من الضيق إلى الإتساع يمكن إيجازها فيما يلى (١٦) :

أولا : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر العلماء والمختصين فى حين أن أهالى المجتمع لايشعرون بها . ومثال هذا نظرة الباحثين فى الطلب والصحة العامة إلى واقع الأهالى فى المجتمعات البدائية أو القروية . فهم قد يرون أن هذا الواقع يمثل مشكلة كبرى ، فى حين لاينظر إليه الأهالى على أنه كذلك .

ثانيا : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر بعض أبناء المجتمع ، ويحاولون إقناع بقية أهالى المجتمع بوجودها من أجل العمل الجماعى على مواجهتها .

ثالثا : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر جماعة ضغط معينة Pressure group تعمل على إبرازها وإنتزاع الإهتمام بها من جانب الآخرين مثل مشكلة التمييز العنصرى فى أمريكا فى بداية هذا القرن .

رابعا : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر جماعات الصفوة فى المجتمع وغالبا

ما تسطيع هذه الجماعات نشر وجهات نظرها وتعبئة الآخرين من أجل مواجهة المشكلة

خامسا : قد تكون هناك مشكلة من وجهة نظر أبناء المجتمع ككل سواء الصفوة أم الجماهير .

ولاشك أن هذا التحليل الذي يتعلق بالخطورة الأولى فى مشروع « فولر » وهى الوعى بالمشكلة ، أو حجم هذا الوعى ونوعية الجماعة التى يتحقق لديها الوعى بالمشكلة » يؤثر بشكل واضح على الخطوتين التاليتين وهما تحديد السياسة اللازمة لمواجهة المشكلة . وتنفيذ برامج المواجهة فعلاً . وهناك مجموعة من التساؤلات التى يجب طرحها عند دراسة المشكلات على أى من المشتويات السابقة وداخل أى مجتمع من المجتمعات ، ونوجزها فيما يلى (١٧) :

١ - ماهى المشكلة ؟ وماهو الموقف الموضوعى الذى يحدده بعض الأفراد أو الجماعات أو المجتمع بأكمله على أنه مشكلة .

٢ - ما هو حجم المشكلة أو إتساعها ؟ هل تتعلق بفئة معينة مثل مدرسى التعليم الإبتدائى أو العاملين فى شركة ما أو بتلاميذ المدارس خلال عطلة الصيف أو بمجتمع محلى معين ... إلخ ، أم أنها تنتشر على نطاق واسع مثل التسيب والإنهيار الخلقى داخل المجتمع ككل ؟

٣ - هل تم التفكير حول هذه المشكلة من جانب بناء القوة أو جماعات الضغط أو النفوذ أو التأثير داخل المجتمع ؟ أم أنها تعتبر شيئاً لاستحق التفكير أو إنها أمر لايمكن إتخاذ إجراء ما حياله ؟

٤ - ما الذى تم إتخاذه بالفعل إزاء المشكلة من إجراءات فعلية ؟ أم أن كل ماتحقق هو مناقشات خطابية ليس إلا ؟

٥ - ما هو مدى تأثير السياسة الموضوعة لمواجهة المشكلة على تحقيق الهدف الفعلى منها ؟ سواء بالقضايا عليها نهائيا أو التخفيف من حدتها أو التغيير من شكلها ؟

ويستهدف الباحث الإجتماعى عادة عند بحث المشكلات الإجتماعية ، محاولة تحقيق هدف علمى خالص - يتمثل فى الفهم والتحليل وبيان الأسباب والعوامل والنتائج إلخ وهدف تطبيقى يتمثل فى مساعدة المجتمع على مواجهة المشكلة

غير أنه قد يتضح للباحث أن المشكلة هى ذاتها المشكلة الحقيقية بمعنى أن الموقف الذى يصفه أبناء المجتمع - أو بعضهم - على أنه مشكلة ، لايمثل فى الواقع أى مشكلة حقيقية ، ولاينجم عنه أية أخطار تهدد المجتمع ، بل أن المشكلة ذاتها ستزول لو أن أعضاء المجتمع راجعوا تحديدهم للموقف ونظروا إليه على أنه موقف طبيعى تماماً . وهذا هو - على سبيل المثال - ما إنتهت إليه لجنة الدراسة التى شكلت فى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة مشكلة الأدب المكشوف Pornography . وعلى العكس من ذلك فقد يحاول الباحث الإجتماعى إلقاء المزيد من الضوء على المشكلة من أجل إبرازها وتوضيح أنها أكثر خطورة مما قد يظن البعض .

ولنا أن نتساءل عما يمكن للمشتغلين بالعلوم الإجتماعية أن يقدموه بصدد المشكلات الإجتماعية من إسهامات . ويجيبنا « هوارد بيكر » على هذا التساؤل بأن هناك خمسة مجالات يمكن أن تبرز فيها إسهامات علماء الإجتماع وهى (١٨) .

اولا: إبراز التصورات المختلفة لأبناء المجتمع وجماعاته لنفس المشكلة . فتصور المشكلة وتعريفها يختلف داخل نفس المجتمع بإختلاف الجماعات والطبقات ويختلف من وقت لآخر كما يختلف بإختلاف المجتمعات ، وهو بهذا يوضح حقيقة النسبية والإختلاف فى التفكير حول المشكلات مما يمهد الطريق للإلتقاء بين وجهات النظر المختلفة من أجل رسم سياسة للمواجهة متفق عليها ، بعيداً عن التعصب أو تصوير كل جماعة لآرائها على أنها الآراء الوحيدة والنهائية فى الموقف .

ثانيا: ويمكن للباحثين الإجتماعيين الإسهام فى فهم ومواجهة المشكلات الإجتماعية من خلال تحليل الفروض التى تكونها الأحزاب أو الجماعات المهتمة بالمشكلة حول كيفية ظهور وتكوين وسير الموقف فالجماعات المسئولة عن تقرير سياسة حل المشكلات وتنفيذها غالباً ما تعمل طبقاً لنماذج ضمنية Implicit models حول ما يجرى داخل المجتمع وفى العالم ككل . وربما تتناقض هذه الفروض كما تتناقض تصورات وتعريفات المشكلة الواحدة تماماً . وهنا يمكن للباحث أن يقوم بفحص الفروض والنماذج الضمنية التى تقف خلف سياسات مواجهة المشكلات لبيان مدى سلامتها ودقتها وكفايتها فى تحيق المواجهة الفعلية لها

ثالثا: ويحاول الباحث تطبيق خبرته المنهجية فى إختيار الروض السابق ذكرها من خلال الأبحاث الواقعية وهو هنا يحاول أخذ كافة الجوانب المتشابكة والمعقدة للموقف فى الإعتبار . كما أنه يحاول تحقيق أقصى درجة ممكنة من الحيدة والموضوعية ، وقد

يصل الباحث إلى فساد الأسس أو الفروض التي تبنى عليها سياسة المواجهة فقد يصل الباحث إلى أن إقامة مراكز إجتماعية أو برامج التدريب على الوظائف لاتحل مشكلات الفقر ، وأن رفع ميزانية التعليم والمزيد من الإنفاق على المدارس لا يحسن (بمفرده) الأداء التعليمى أو العائد منه أو أن نظام السجون لا يعيد تأهيل المجرم إجتماعياً ليصبح أكثر قدرة على مواجهة متطلبات الحياة الإجتماعية السوية بعد خروجه ... إلخ .

رابعا : ويمكن للباحث من خلال أبحاثه الوقعية وتحليلاته الموضوعية أن يقدم نموذجاً للمواجهة أكثر قدرة على تحقيق المقصود منه . ويعتمد هذا النموذج على الفهم العلمى لعوامل ظهور الموقف المشكل وإرتباطاته بغيره من مواقف ونظم وظواهر إجتماعية ، وبإيجاز فإنه يعتمد على الفهم العلمى لديناميات المشكلة Dynamics of the Problem • ومن خلال هذا الفهم يستطيع الباحث أن يتنبأ بأثر السياسات والبرامج على المشكلة القائمة ومدى قدرتها على تحقيق ذلك أو ما يمكن أن تؤدى إليه ، فقد تؤدى إلى تفاقمها وزيادة حدتها . ومثال ذلك مدى كفاءة سياسة معينة للضرائب فى التقليل من التهرب والحفز على الإنتاج وتشجيع المشروعات الخاصة ، أو مدى كفاءة سياسة معينة للإسكان على مواجهة مشكلة الإسكان ... إلخ .

خامسا : وعلى الرغم من محاولة تحقيق الموضوعية الكاملة فى فهم وتحليل المشكلات الإجتماعية ورسم خطط المواجهة ، إلا أن الباحث. الإجتماعى لايمكنه تجنب الأحكام القيمية كلية . فهو يرى مثلا أن «الجريمة» يجب أن يعاقب عليها . أو أنه يجب محاربة الفساد السياسى ... إلخ . وهنا يحاول تفسير هذه الأحكام تفسيرات عقلية مقنعة .

مفهوم الأمراض الإجتماعية The cencept Sociopathy :

إحتل مفهوم المرض الإجتماعى جانباً كبيراً من تفكير بعض الباحثين وفى مقدمتهم « ريدبين » Read Bain الذى قام بدراسة حول هذا الموضوع (١٩) وهو يرى أننا معتادون على تعبير الجوانب المرضية فى البيولوجيا أو علم الأمراض Pothology الذى يشير إلى خلل معين فى الكائن العضوى. Malfunction of Organism ، كما أننا معتادون على تعبير الجوانب المرضية النفسية والذى يشير إلى خلل فى الجهاز النفسى للإنسان أو إختلال فى أداء الشخص لوظائفه النفسية Function of the person وقياسيا على ذلك نستطيع إطلاق تعبير المرض الإجتماعى Sociopathy على

سوء أداء المجتمع أو أحد نظمه – لوظائفه – Malfunction of the society or some part thereof ويشير « بين » Bain إلى أننا نصف النظام الإجتماعى بأنه نظام مريض Sociopathetic عندما يعجز عن أداء وظائفه أى يعجز عن إشباع الحاجات المنوطة بشكل مرض ، أو عندما يتداخل مع غيره من النظم فى إشباع نفس الحاجات بشكل غير متناسق ، أو عندما يفشل فى التوافق مع مايحدث من تغيرات تكنولوجيا أو أيديولوجية داخل المجتمع ، أو فى حالة عدم إستخدام الموارد إستخداما رشيدا الأمر الذى يتسبب عنه كثرة المهدر أو العادم من الموارد . فوظيفة النظام الإقتصادى إشباع حاجات الناس من الإنتاج والإستهلاك والتوزيع ، والنظام السياسى وظيفته الأساسية تحقيق التكامل الإجتماعى والسياسى وممارسة الحكم بشكل مرض فى المجتمع ، ولك لنظام وظائف محددة كالتعليم والأسرة ... إلخ فإذا فشل فى أداء وظائفه بالشكل المرضى ، يتحول إلى نظام مريض حيث أنه يسهم فى ظهور العديد من التوترات والمشكلات المجتمعية ، فإذا فشل النظام الأسرى فى أداء وظائفه تثار مشكلات الطلاق وتفكك الأسرة وإنحراف الأبناء وتفكك الشخصية وإنخفاض معدلات الأداء ... إلخ ، وإذا إشتد الخلل فى النظام التعليمى سواء بالتسرب أو الفشل الدراسى والرسوب أو عدم كفاءته فى مواجهة متطلبات النظم الإجتماعية الأخرى ، يطلق على النظام فى هذه الحالة صفة المرض .

ولعل المشكلة هنا تتمثل فى عدم إمكانية تحقيق الإتفاق بين الملاحظين أو الدارسين ، فى مجال تحديد الجوانب الصحية والمرضية للنظام . ويمكننا أن نربط المرض النظامى الإجتماعيي بالتغير الإجتماعي . فقد يكون النظام صالحاً فى وقت معين ، ولكنه يصبح غير صالح بعد حدوث مجموعة من التغيرات التى تتطلب إحداث تغيرات كبرى فى وظائفه . فإذا فشل النظام فى التوافق مع المواقف المتغيرة يصير نظاماً مريضاً . ويمكننا أن نضرب مثالا على هذا بنظام التعليم فى مصر ، فقد كان بشكله التقليدى النظرى قبل الثورة متوافقا مع ماهو متوقع منه فى إخراج الموظفين وخلق العقلية النظرية المحافظة ، ولكنه بع الثورة صار مسئلا عن خلق الموظفين والمنمين فى كافة المجالات . ويمكن تقييمه فى ضوء مدى وفاءه بهذه الإلتزامات المتوقعة منه .

وهناك طائفة من المشتغلين بعلوم النفس والمجتمع والطب العقلى يحاولون تفسير الأمراض العقلية والنفسية فى ضوء نماذج التفاعل الإجتماعى وعلاقة الفرد بالجماعة . على أساس أن نموذج التفاعل وطبيعة الصراعات والضغوط الإجتماعية المعينة التى يعانيها الفرد هى التى تشكل خبرات إجتماعية وإنفعالية عنيفة ، تؤثر على بنائه

العضوى الأمر الذى يتيح الفرصة للإختلالات العصبية والعضوية .

ولا شك أن هناك قدراً من الحقيقة فى هذا الرأى فمعدلات التغير الإجتماعى والثقافى السريعة يمكن أن تخلق مواقف اللاتثبت uncertainty وصراع القيم وعدم معرفة النموذج الفكرى والسلوكى المناسب فالنماذج التقليدية تصبح مرفوضة ، وهى النماذج التى ألفها الفرد وتوحد بها . أما النماذج الجديدة فهى مستحدثة لم يألفها الفرد ولا يعرف أبعادها ووطبيعتها بعد . كذلك فإن نموذج العلاقات والتفاعلات فى ظل المواقف المتغيرة تصبح مختلفة تماماً عما ألفه الفرد وإطمأن إليه ، خاصة إذا كانت تسير فى إتجاه الرسمية والتعاقدية اللاشخصية . ويتضح هذا بجلاء فى حالات التحضر السريع وتزايد نطاق التصنيع وعمليات التنمية والتحديث الإجتماعى والثقافى يمكن أن تكون من داخل مثل إكتشاف ثروات جديدة أو خطط للتنمية وقد تكون من الخارج كلما كان التغير تلقائيا وتدريجيا ، جنب الفرد التعرض للمواقف التغيرية السريعة الأمر الذى لايثير مشكلة التكيف والتوافق بنفس القدر الذى يحدث فى التغير السريع والمخطط .

ومن المعروف علمياً وتطبيقياً ، أنه مع تزايد تعقد المجتمعات وتعقد التنظيمات والنظم والعلاقات وتعقد التركيب الطبقى فى المجتمع ، تتزايد الإضطرابات النفسية والعقلية . ويمكن أن نتثبت من صحة هذا الرأى بمقارنة المراض النفسية والعقلية والإجتماعية فى المجتمعات الصناعية الحديثة بمثيلتها فى المجتمعات التقليدية والمتخلفة . وقد صارت الحياة الإجتماعية فى المجتمعات الحديثة تمثل ضغطاً عنيفاً على الإنسان لدرجة أن بعض الباحثين يرون أنه لامجال للتساؤل حول أى شخصية عما إذا كان عصابياً أم لا ، وإنما من الأصح التساؤل حول درجة العصابية التى يعانيها .

ومن يدرس الإحصاءات فى العالم الغربى التى تتعلق بالإنحرافات النفسية والإجتماعية يدرك ما تتسم به الحضارة الغربية من مشكلات نفسية وإضطرابات صحية وخلقية وذيوع الأمراض النفسية والمهنية وإنتشار الجريمة والطلاق وتفكك الأسرة والإنتحار والمخدرات ، وفساد العلاقات الإنسانية وشيوع الفردية والمصلحية القاتلة .

وقد ظهر أن الأمراض النفسية والإجتماعية نادرة بين الشعوب البدائية المتخلفة والمجتمعات غير الصناعية وبين سكان المجتمعات الريفية ، على عكس الحال بالنسبة للمجتمعات الصناعية المتقدمة تكنولوجيا فقد ظهر من إحصاء أمريكى حديث أن حوالى ٣٠٪ من جميع المترددين على المستشفيات ، ٥٠٪ من المترددين على العيادات الخاصة يعانون من إضطرابات نفسية إنفعالية ، مصحوبة أو غير مصحوبة ،

بأمراض جسمية . وتقدر الإحصاءات الأمريكية أن ٠٠٠ر٧٥٠ر١ جريمة خطيرة ترتكب كل عام ، وأن ٠٠٠ر٠٠٠ر٥ر١ طفل بين السابعة عشر من العمر تقبض عليهم الشرطة ، منهم ٠٠٠ر٣٥٠ يقدمون للمحاكمة . كذلك تدل الإحصاءات على أن عدد مدمنى الخمر لا يقل كل عام عن أربعة ونصف مليون مدمن مشكل ، وإن حالات الإنتحار تقدر ب ٠٠٠ر١٧ حالة كل عام ، أما عدد محاولات الإنتحار فاكبر من ذلك بكثير . أما عن الطلاق وإنتشاره وسخف الأسباب الداعية إليه فقد بلغ حالة طلاق فى أربعة زيجات ، وهى نسبة مفجعة هذا إلى جانب شيوع تفكك الأسرة وفقدان الجو الأسرى للأبناء والإنفصال الروحى بين الزوجين على الرغم من السكن فى شقة واحدة .

يضاف إلى هذا كله تزايد حالات السخط من الناس ومن العمل ، هى حالات لايمكن فهمها دون الرجوع إلى واقع الحياة الإجتماعية فى ظل مجتمع صناعى رأسمالى متقدم . كذلك تعانى هذه المجتمعات من الإضطربات الخلقية كما يبدو فى التمرد والإستخفاف بالقيم والجزع وقلة الصبر وضعف القدرة على إحتمال الحرمان وإطلاق العنان للنزوات الجنسية والعدوانية ، أو كما يبدو فى التبذير والميل إلى السيطرة وطغيان العاطفة والإنفعال على السلوك .

يضاف إلى هذه ظواهر إجتماعية مرضية تفشت داخل تنظيمات العمل كالمصانع والشركات الكبرى مثل كثرة تغيب العمال وكثرة تنقلهم من عمل لآخر وتواتر حوادث العمل النفسية وظهور الإعياء الصناعى وكثرة الإضطرابات ومختلف ألوان الصراع والإدارة وبينهم وبين أصحاب الأعمال .

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الصورة من القلق الجماعى وفقدان السند والأمن وما يعانيه الناس من صراع فى القيم وصراع بين الأجيال والتناقض بين ما هو مطلوب منهم وما يمكنهم عمله فعلاً ، وصراع طبقى إقتصادى وإنهيار سلطة الأسرة وتفكك المجتمع والعلاقات ... إلخ ، أقول أن هذه الصورة المرضية للمجتمع ليست قاصرة على المجتمع الأمريكى وحده ولكنها تمتد لتشمل مجتمعات الغرب الصناعية كذلك ، يضاف إلى هذا أن الكثير من جوانب هذه الصورة ليست قاصرة على المجتمعات الرأسمالية وحدها وإنما توجد كذلك داخل المجتمعات الإشتراكية . وقد أجريت دراسات للوقوف على العوامل والأسباب التى أدت بالحضارة الغربية إلى عكس ما كان يرجى منها .

وهذه العوامل والصراعات والمنغصات والضغوط المختلفة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، من شأنها أن تهز الكيان النفسى لأشد الشخصيات سلامة وإتزاناً ، وأن تثير

القلق والشعور بالحرمان فى أكثر النفوس صلابة وإستواء فم يكن ثمة بد من إحتيال الناس بشىء من الحيل الدفاعية لدرء هذا القلق أو تجنبه أو الهروب منه . وهنا لجأ الناس إلى الإشراف فى كل النشاط والعمل والتدخين والشراء ، ثم إصطنعوا النفاق والكذب والإسراف فى ممارسة الجنس والإهتمام بالحفلات الصاخبة والمباريات الصارخة والموسيقيا المجنونة ... إلخ . ويمكننا أن نلمح فى كل هذه الصورة محاولة للهروب من الواقع المؤلم ومما يزيد من وطأة الحضارة الغربية على الأفراد والجماعات هناك ، ضعف الإيمان والمعتقدات الدينية نتيجة لغلبة العلاقات والتعاملات المادية هناك . ولاشك أن غياب أو ضعف الإيمان القوى بالله يجعل الإينان كالريشة فى مهب الريح ومن الملاحظ أن الناس فى ظل الحضارة الغربية قد إستبدلوا العقائد الدينية بإعتقاد فى العلم كمنقذ ومخلص ، وهو ما يطلق عليه العلمانية secularism الجارفة ، ومن المعروف أن الدين من حيث هو عقيدة وتنظيم للمعاملات بين الناس ذو أثر عميق فى تكامل الشخصية وإتزانها . فهو يرضى حاجات الإنسان إلى الأمن ويزيد من ثقته بنفسه ويمنحه الجرأة فى مواجهة الحياة ، وتمنحه العزاء والسلوى حين تتأزم الأمور ، ويقوى الترابط والتراحم بينه وبين غيره . هذا إلى جانب أنه محرك خلقى قوى ، وعامل دفاعى مكين ضد كافة حالات الإغراء وهو لهذا كله ضرورة نفسية وضرورة خلقية وضرورة إجتماعية وضرورة كتمهيد للحياة الآخرة لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر .

ويجب علينا ونحن نعدد الظروف الإجتماعية والثقافية التى تسهم فى إفراز الأمراض النفسية والإجتماعية ، يجب أن نركز على العامل الإقتصادى الذى يتمثل فى إنعدام الأمن المادى والخوف من البطالة وعدم كفاية الأجر والشعور بالظلم والإستغلال وما يؤدى إليه من صراعات طبقية ، ولكن يجب القول أن هذا العامل يقف جنبا إلى جنب مع العوامل الأخرى مثل التصنيع والحروب وتزايد عمليات التحضر وضعف الشعور والوازع الدينى ونمو العلمانية وتفكك الروابط الأسرية وسيادة العلاقات الرسمية والصورية والوقتية والتعاقدية ... إلخ ، هو مايمكن أن نفسر فى ظله المشكلات النفسية والإجتماعية التى تعانى منها المجتمعات المتقدمة صناعياً .

ما هو دور عالم الإجتماع إزاء المشكلات الإجتماعية :

يذهب بعض الباحثين إلى أن عالم الإجتماع يجب أن يقوم بدور الطبيب الإجتماعى Social Physician فهو القادر على تشخيص الأوضاع الإجتماعية الصحية والمرضية فإذا كنا نلجأ إلى الطبيب فى حالة الأمراض الجسمية وإلى المحامى فى حالة المشكلات القانونية وإلى المهندس الميكانيكى فى حالة إعطال السيارة ، فمن

المنطقى أن نلجأ إلى عالم الإجتماع فى حالة المشكلات الإجتماعية غير أن القيس ليس سليماً بكليته ، فذهابنا للطبيب عن قدرة الطبيب فحسب ، وإنما يصدر أساساً عن إقتناعنا بهذه القدرة ، وبالنسبة لعالم الإجتماع لايوجد إتفاق حتى الآن بين المسئولين والجمهور على قدرته بالنسبة لمواجهة المشكلات الإجتماعية .

يضاف إلى هذا أن الأمر الأمراض والحلول الإجتماعية بالحسم والدقة كما هو الشأن فى عالم الطب ، فكما رأينا هناك العديد من القيم المتصارعة تثار حول المشكلات الإجتماعية إعتباراً من مدى قيام المشكلة أصلاً ، حتى تقرير أنسب الأساليب لمواجهتها ، هذا إلى جانب أن علماء الإجتماع يستخدمون الأساليب العلمية لفهم وتحليل المشكلات الإجتماعية ، الأمر الذى يطلب نفقات كثيرة ووقتاً طويلاً وهذا مالاً يرضى عنه جمهور المعانين من المشكلات أو المسئولين عن المجتمع فى أغلب الدول ، وهنا تكون الفرصة سانحة لحصول أدعياء العلم ومحترفى السياسية من الإنتهازيين Opportunist politicians على شعبية بتقديمهم الحلول السطحية والعاجلة .

غير أن كل هذا لاينفى أو يقلل من دور المشتغلين بعلم الإجتماع فى مجال فهم وعلاج المشكلات الإجتماعية ، فدورهم قد يمارس بشكل غير مباشر من خلال أبحاثهم ودراساتهم التى توقظ الوعى لدى المسئولين أو الجمهور بوجود المشكلة وبأبعادها وعواملها وبأنجع الأساليب العلمية لمواجهتها ، هذا إلى جانب أن الكثير من الدول المتقدمة تستعين بخبرة علماء الإجتماع بصورة رسمية من خلال إشراكهم فى لجان البحث والتقييم والتخطيط ومتابعة البرامج الإقتصادية والإجتماعية ، كما أن الكثير من الدول تستعين بعلماء الإجتماع كمستشارين وفى كل الأحوال يبقى القرار النهائى فى يد السياسيين .

وقد إهتم علماء الإجتماع منذ البداية بدراسة المشكلات الإجتماعية ، حتى أن نشأة هذا العلم فى فرنسا إرتبطت بمحاولة « سان سيمون » S. Simon وأتباعه – وفى مقدمتهم « كومت Comte – تحقيق الفهم العلمى للمجتمع ، من أجل تحقيق مواجهة أفضل لمشكلات ما بعد الثورة فى فرنسا ، ومع هذا فإن علم الإجتماع لم يستطع حتى الآن أن يقدم نظرية محققة متفق عليها فى مجال المشكلات الإجتماعية – على حد قول « لى رينوتر » L. Rainwater ولكن هذا لايعنى عدم ظهور مداخل مناسبة فى دراسة وفهم المشكلات الإجتماعية فى نطاق علم الإجتماع . فهناك من العلماء من يركز على دراسة مشكلات إجتماعية محددة (كالجريمة أو التفكك أو الصراع إلخ) من حيث أنماطها والعوامل المؤدية إليها ، وطبيعة الشخصيات المسببة لها (فى

حالة الإنحراف والسلوك الإجرامى)... إلخ وهناك من العلماء من لا يهتمون بدراسة المشكلات الإجتماعية فى ذاتها ، وإنما يركزون على العمليات التى يتم للمجتمع من خلالها تقييم موقف إجتماعى ما على أنه موقف مشكل ، ورد فعل المجتمع إزاء هذا الموقف . وقد يحاول العلماء - على حد قول « هوارد بيكر» H.S.Becker البحث عما إذا كان الموقف الموضوعى الذى يحدده المجتمع على أنه مشكلة لها وجود أصلاً .

فأبناء بعض المجتمعات يرون أن مشكلات مجتمعهم تتمثل فى السحر والعين الشريرة Whichcraft والحسد ... إلخ ، فى حين أن هذه الأشياء ليس لها وجود أصلا من منظور العلم الحديث (حتى الآن على الأقل) .

ويمكن القول بأن محاولة التعرف على كيفية تقييم المجتمع للموقف على أنه مشكلة ورد فعله إزاءها ... هو المدخل السوسيولوجى الدقيق فى فهم ودراسة المشكلات الإجتماعية . ذلك لأن دراسة المشكلات فى ذاتها - كالجريمة والمرض العقلى والصراعات ... تتطلب مدخلاً تتكامل داخله نتائج علوم عديدة - مثل علم الإنسان والسياسة والإقتصاد .. حتى نتمكن من تحقيق الفهم الموضوعى لها . هذا وقد سبق أن أشرنا خلال الصفحات السابقة إلى العديد من الأدوار التى يمكن للباحث الإجتماعى أن يسهم من خلالها فى فهم ومواجهة المشكلات الإجتماعية .



مراجع الفصل الخامس

(1) John F. Kuber : Sociology : A. Synopsis of principles N.Y. Apleton Censury Crofts 1968 pP. 581 -583.

(2) Lee Rainwater (ed) : Devance and Liberty : A Survey of modern perspectives on deviant behaviour Aldine Publishing Co Chicago. 1974 - P.1.

(3) J.F.Kuber : op. cit, p. 585.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(٦) نبيل السمالوطى : البناء النظرى لعلم الإجتماع - دار الكتب الجامعية سنة ١٩٧٤.

(٧)إيفانز بريتشارد : الأنثربولوجيا الإجتماعية - ترجمة د . أبو زيد - الدار القومية سنة١٩٥٨ .

(8) L Rainwater : op. cit, pP. 3 - 4 .

(9) Ibid : P. 5.

(10) L. Rainwater. Introduction : The study of social problems in Rainwater. (ed) : op. cit, p. 4.

(11) Ibid p. 5.

(١٢) انظر فصل الإنحراف والإمتثال فى كتابى البناء النظرى لعلم الإجتماع السابق الإشارة إلي .

(13) L. Rainwater; op cit, p. 6.

(14) Ibid p. 7

.(15) Kai Erikson ; Notes on the sociology of deviance in L Rainwate (ed) Deviance and Liberty : Op cit, pP 17 - 23

(16) L. Rainwater, op cit, pP. 17 - 23

(17), Ibid pp. 9 - 10.

(18) Ibid pp. 10 - 11

(19) Read Bain : The Concept of sociopathy : Sociology and social re-search - Vol - 38 - September - October 1953 - pP. 3 - 6.

الفصل السادس

الأيديولوجيا ودراسة القانون فى علم الإجتماع

(١) دراسة القانون فى علم الإجتماع ٠
(٢ الوظائف الإجتماعية للقانون ٠
(٣) القانون والسلطة والضبط ٠
(٤) القانون من منظور علم الإجتماع ٠
(٥) مجال البحث فى علم الإجتماع القانونى ٠
(أ) الجانب النظرى ٠
(ب) الجانب التطبيقى ٠
(٦) النظام القانونى وعلاقته بالنظم الإجتماعية الأخرى ٠
(أ) القانون والنظام الإقتصادى ٠
(ب) القانون والنظام الأسرى ٠
(جـ) القانون والنظام السياسى ٠
(د) القانون والنظام الدينى ٠
(٧) سوسيولوجية الفكر القانونى ٠
(٨) مراجع الفصل السابع ٠



دراسة القانون فى علم الإجتماع :

يعد القانون فى نظر أغلب علماء الإجتماع مثل « بروم » Broom و «سلزنيك» Selznick أحد النظم الإجتماعية الكبرى التى تسهم فى تحقيق التكامل الإجتماعى داخل المجتمع ، مثله فى ذلك مثل النظام التربوى والنظام الدينى فالنظام القانونى يسهم فى تحقيق التماسك والإنتظام الإجتماعيين ، كما يسهم فى إستمرار التنظيم الإجتماعى من خلال تحديد نماذج السلوك الواجب القيام بها من جانب أعضاء المجتمع . كذلك فإن القانون يعد مؤشراً للقيم الثقافية ، حيث أنه يحدد مجالات التطلع لدى الأعضاء . فالقانون يحدد الخصائص والصفات المرغوب فيها من خلال نظام المكافآت والمزايا والجزاءات (١) .

والواقع أن النسق القانونى Legal System مجال متسع للصراع ، إلى جانب أنه مصدر للإستقرار والتكامل الإجتماعيين . فالمحاكم ورجال القانون وأجهزة الشرطة وبعض الأجهزة الأخرى تهتم بمختلف أوجه النزاع وإنتهاك القواعد والمعايير الإجتماعية . ومن هذه الزاوية يمكن النظر إلى القانون على أنه وسيلة نظامية عامة Public inic ti-tutionalised mechanism لمواجهة وحسم الخلافات التى تنشأ داخل المجتمع . ولعل هذا هو ما يجعل من إسهام القانون فى دعم البناء التنظيمى والتكامل الإجتماعى إسهاماً إيجابياً ، حيث أنه يحدد نماذج السلوك المقبولة وغير المقبولة ، كما يحدد الجزاءات الدقيقة الكفيلة بإتباعه (٢) .

ويمكن فهم طبيعة القانون من خلال معرفة مجموعة من الجوانب المتعلقة به أهمها مايلى :

١ - ما يسهم به القانون بالنسبة للمجتمع والثقافة والفرد .

٢ - المصادر المتميزة للقانون وأساليبه ومشكلاته .

ومن خلال هذه المعرفة يمكننا فهم طبيعة القانون كنشاط أو كنظام حيوى يؤدى مجموعة من الوظائف الإجتماعية . والواقع أن النظام القانونى لايقتصر على مجموعة من القواعد والمعايير فحسب ، ذلك لأنه يتضمن إلى جانب ذلك مجموعة من الجماعات القانونية والأجهزة القانونية أو أجهزة الضبط الإجتماعى الرسمية العقابية وأجهزة النيابة والشرطة ويمكننا أن نضيف إلى ذلك كافة المؤسسات العقابية ومؤسسات حفظ النظام داخل المجتمع .

الوظائف الإجتماعية للقانون :

ويحدد « ليونارد بروم » L . Broom و « سلزنيك » أهم الوظائف الإجتماعية للقانون فيما يلى (٣) :

أولا : وظيفة الحفاظ على النظام العام : فالقانون يقدم لأعضاء المجتمع الأسلوب المشروع لحسم صراعاتهم وخلافاتهم والحصول على حقوقهم ، وبالتالى يقدم لهم البديل عن أساليب الصراع والإنتقام التى تقوم على أساس العصبية أو القوة الشخصية أو الخداع والمؤامرة . فالقانون يسهم فى دعم الأساليب غير الرسمية للضبط الإجتماعى كالأعراف والعادات التقليدية والقيم والتنشئة الإجتماعية . ويمكن أن ندرج ما يقوم به القانون أو النظام القانونى من دور قامع للإنحراف ، تحت بند وظيفة حفظ النظام . فالقانون يحاول بقدر الإمكان الحيلولة دون وقوع الإنحراف من خلال تحديد ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به ، ومن خلال مايضعه من جزاءات ضد العمل المنحرف ، ومن خلال أساليب الردع والعقاب التى يمارسها على النحرفين .

ثانيا : تسهيل العمل التعاونى : يقوم المجتمع ويقوم الحياة الإجتماعية داخله على أساس التوقع المستقر لنماذج سلوك الآخرين . فالإنسان يمكنه الإنصراف لعمله وهو مطمئن إلى ما سوف يقوم الآخرين بفعله ، وإلى وأن حقوقه محفوظة مصانة ، إعتماداً على مجموعة المعايير والقيم والتوقعات الإجتماعية للسلوك ، المنظمة لحركة الناس داخل المجتمع . وإذا كان العمل التعاونى بين مجموعة من الأشخاص بهدف تحقيق مصلحة مشتركة ، يتم داخل المجتمعات التقليدية إستناداً إلى المعرفة الشخصية وروابط القرابة أو الجيرة أو الصداقة ، فإن أعضاء المجتمع الحديث يضطرون للدخول فى علاقات ومعاملات ، دون أن يعرف بعضهم بعضاً أو دون الإعتماد على الروابط التقليدية كالقرابة أو الصداقة أو الجوار . وهنا يلعب القانون أو النصوص التشريعية والتنظيم القانونى التعاقدى دوراً هاماً فى تأمين كل مواطن على حقوقه ومصالحه المتفق عليها بأسلوب قانونى .

ثالثا : إرساء الأساس المروع للسلطة والقوة داخل المجتمع : ففى كل مجتمع يوجد صراع مستمر من أجل السلطة والقوة الإقتصادية والسياسية وتتزايد هذه الصراعات وتتعدد أشكالها مع نمو المجتمعات إقتصادياً وإجتماعياً وديمجرافياً وأيكولوجياً وسياسياً ويسهم القانون فى تخفيف هذا الصراع من أجل القوة ، وذلك من خلال إرساء مجموعة من المعايير والقواعد التى تحدد أساليب هذا الصراع وطريق

النجاح فيه . فالقانون هو الذى يحدد ، من الذى له الحق فى ممارسة كل نوع من أنواع القوة على حدة . ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك القانونى الدستورى ، فهو الذى يحدد شروط تولى المواقع القيادية أو الرئاسية العليا داخل المجتمع مثل رئاسة الدولة أو رئاسة الوزارة ... إلخ .

رابعاً : توصيل المعايير الأخلاقية لأعضاء المجتمع : فالقانون يحدد مجموعة الحقوق والواجبات الأساسية لكل عضو من أعضاء المجتمع . فهو يحدد الحقوق والمسئوليات ، يدعم هذا التحديد من خلال التحديد بإستخدام القوة ضد من لم يلتزم بها . ولعل هذا ما يجعل من القانون وسيلة فعاله وقوية للإتصال . وبقول آخر فإن للقانون وظيفة تربوية من خلال تعليم الناس النماذج المقبولة وغير المقبولة للسلوك ، ومعايير السلوك السوى الإنحرافى .

ويذهب « بروم » و « سلزنيك » إلى أن هذه الوظائف السابقة ليست قاصرة على القانون كنظام إجتماعى فحسب ، فهناك العديد من النظم الأخرى تسهم فى تحقيق هذه الوظائف والغايات كالنظام الدينى أو التعليمى أو الأسرى (٤) ولاشك أن وظائف القانون فى علاقته بالجماهير ، تختلف بإختلاف النظم الإجتماعية الأخرى ، مما يؤكد الإرتباط الوظيفى بين القانون وبين بقية النظم الإجتماعية المكونة لبناء المجتمع . ويمكن القول بأن نشأة القانون إرتبطت تاريخياً بدعم السلطة القائمة وحمايتها فى مواجهة جماهير المجتمع . وقد كان القانون يهدف خلال مختلف مراحله التاريخية - بإستثناء فترات قليلة مثل فترة الدولة الإسلامية خلال عهد النبوة والخلافة - إلى حماية الطبقة المالكة والمتحكمة إقتصادياً ، إلى جانب حفظ النظام والحيلولة دون وقوع الجرائم ، ولاشك أن مفاهيم الجريمة والنظام ترتبط بثقافة كل مجتمع ، وبالتالى تعد مفاهيم نسبية . فقد كانت الطبقة المالكة هى التى تضع القانون - ومازال الأمر كذلك فى بعض مجتمعات اليوم كالمجتمعات الرأسمالية - وبالتالى ، فإنهم كانوا يضمنونه نصوصاً تكفل حماية إستغلالهم للطبقات المعدمة من أبناء المجتمع (٥) .

والواقع أن القانون بإعتباره عنصراً ثقافياً ، يتسم بطابع النسبية والتاريخية بالضرورة ولهذا فإننا نتوقع أن تختلف وظائف القانون من مجتمع إلى مجتمع ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى داخل نفس المجتمع فالقانون فى العصر الإقطاعى كان يعكس بناء المجتمع وثقافته ، حيث كان فى خدمة الأمراء والنبلاء . وهكذا كان الأمر فى المجتمع الرأسمالى حيث كان القانون يعبر عن مصالح الطبقة المسيطرة إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً

ويمكن أن يتضح هذا الأمر إذا ما حاولنا الكشف عن وظيفة القانون فى كل من المجتمعين الرأسمالى والإشتراكى . فالمجتمع الرأسمالى ينطلق من أساس فلسفى يستمد من نظرية الحقوق الطبيعية التى تؤكد أن للإنسان مجموعة من الحقوق سابقة على التجمع أو على إنتمائه للمجتمع . ولهذا فإنه ليس من حق السلطة الإجتماعية أن تتدخل فى هذه الحقوق . وفى مقدمة هذه الحقوق الطبيعة حق الملكية وحق العمل وحق التفكير والإعتقاد والتعبير . وترجع هذه النظرية تاريخياً إلى فالسفة العقد الإجتماعى مثل «لوك» كما كانت تعبيراً عن واقع إجتماعى معين ، أو عن مصالح الطبقة البرجوازية الصاعدة فى تلك الفترة . يضاف إلى هذا أن النظام الرأسمالى يقوم على أساس عدم التعارض بين المصلحتين الخاصة والعامة بإعتبار أن هناك مجموعة من العوامل القادرة على تحقيق التوازن بينهما مثل جهاز الثمن ونظام الحوافز وألية السوق .

وفى هذا الإطار يمكن أن تفهم وظائف القانون داخل النظام الرأسمالى وفى مقدمتها المحافظة على الملكية ومنع الإعتداء . ولعل هذا ما أدى ببعض الباحثين إلى إطلاق مصطلح الدولة البوليسية أو الدولة الحارسة على الدولة الرأسمالية خاصة خلال القرن التاسع وقد كشف التطبيق عن فساد هذه الأسس الفلسفية التى تقوم عليها النظرية الرأسمالية . فقد أدى هذا التطبيق إلى نشوء الإحتكارات والإنقسام الطبقى والصراعات الإجتماعية المستمرة والكساد أو الأزمات الإقتصادية الدورية ، بل وإلى الصراع العالمى والحروب والإستعمار ... إلخ وهذا هو ماحتم ظهور وظيفة جديدة للقانون والتشريعات ، وهى تحقيق التوجيه الإقتصادى داخل المجتمع لعلاج هذه السلبيات التى كشف عنها التطبيق التاريخى للأسس الفلسفية للنظرية الرأسمالية . ولكن وظيفة الدولة من الناحية القانونية لم تتغير فى ظل الإقتصاد الموجه ، الذى لم يكن يستهدف تاريخياً سوى علاج مشكلات النظام الرأسمالى مع إستمراره من حيث المبدأ والفلسفة وهكذا بقيت المشكلات قائمة . وهذا هو ما أدى ببعض الدول إلى الأخذ بالنظام الإشتراكى ، حيث تظهر وظائف جديدة للقانون تنطلق من أساس فلسفى مختلف . فحقوق الإنسان وواجباته لاتستمد من مرحلة وهمية سابقة على التجمع كما كان يزعم بعض فلاسفة العقد الإجتماعى ، وإنما تستمد من واقع التجمع البشرى الذى يعايشه فعلا . ويقوم القانون فى ظل النظام الإشتراكى بمحاولة إشباع الحاجات الإجتماعية للجماهير فى إطار من العدالة الإجتماعية أو عدالة التوزيع .

القانون والسلطة والضبط:

يحاول علم إجتماع القانون أن يدرس ظاهرة السلطة داخل المجتمع وتظهر

أهمية وكفاءة القانون فى أنه يحول المعايير الإجتماعية غير الرسمية إلى معايير لها طابع رسمى فإنه قادر على ترجمة الإلتزامات والمزايا الإجتماعية الغامضة ، إلى مجموعة واضحة وملزمة من الحقوق والواجبات . يضاف إلى ذلك أنه قادر على تحويل الوصايا الأخلاقية إلى قواعد حاسمة وملزمة . ولعل هذا هو ما جعل بعض الباحثين مثل « بروم » و « سلزنيك » يرون أن القانون هو مجال الإلزام الرسمى ، وأن أنسب المصطلحات دلالة على هذا المجال هو مصطلح السلطة (٦) .

فالفرق بين القانون كأسلوب للضبط وبين بقية الأساليب الأخرى للضبط ، يتمثل فى الدرجة الأولى فى مجال الإلزام . فالضبط القانونى يعتمد على الجزاءات والأساليب الرسمية فى الإلزام بعكس الحال بالنسبة لبقية الضوابط الإجتماعية الأخرى التى لاتعتمد على سلطة رسمية ملزمة .

ويمكننا أن نوجز أهم أوجه الخلاف بين القانون كأسلوب من أساليب الضبط وغيره من الأساليب الأخرى فيما يلى (٧) :

أولا : الدقة والتحديد : فالقانون أكثر دقة وتحديداً للفعل المنحرف ولشروطه وطبيعته ونتائجه . وهو كذلك أكثر تحديداً للجزاءات لكل فعل إنحرافى على حده .

ثانيا : مجال الإلزام والسلطة : يعد القانون أكثر وسائل الضبط الإجتماعى إلزاماً نتيجة لإعتماده على سلطة شرعية ، وعلى أجهزة قانونية : قضائية وعقابية متخصصة وملزمة ، بعكس الحال بالنسبة للضوابط الأخرى .

ثالثا : نوعية الجزاءات : تقوم الجزاءات القانونية على أساس مادى كالحرمان من بعض الحقوق أو الحريات أو توقيع الغرامات الإقتصادية ... إلخ . وعلى العكس من ذلك فإن جزاءات الأساليب غير الرسمية للضبط تقوم فى أغلبها على أساس سيكولوجى كالزجر والتهكم والنبذ . ونستطيع القول بأن هناك أربعة أشكال أساسية من الجزاءات القانونية المادية هى : الضرب والغرامة والسجن والإعدام .

رابعا : أسلوب النشأة : يصدر القانون عادة بطريقة عمدية مقصودة من خلال أجهزة متخصصة فى التشريع ، بهدف ضبط مجموعة من الجوانب السلوكية لأعضاء المجتمع ومن أجل تنظيم العلاقات بينهم وعلى العكس من ذلك فإن أساليب الضبط الأخرى تصدر عادة بطريقة تلقائية غير مقصودة ولهذا فإن القانون يعد أسلوباً رشيداً فى الضبط

خامسا : من حيث العمومية : يتسم القانون بطابع العمومية فى التطبيق . حيث أنه يتجاوز الحدود الطبقية والمهنية والإقليمية داخل المجتمع وذلك على العكس من العادات والأعراف والتقاليد والإستخدامات Usages التى قد تختلف من طبقة لأخرى ومن مهنة لأخرى ومن إقليم إلى إقليم داخل نفس المجتمع .

ويؤكد بعض الباحثين أنه على الرغم من تزايد أهمية القانون كعامل أساسى لضبط سلوك الأفراد فى المجتمعات الحديثة أو الأكثر تطوراً ، إلا أنه ليس أفضل أساليب تنظيم السلوك والعلاقات إذا ما قورن بالأعراف أو القيم أو بقوة اللوم الإجتماعى public censure (٨) . والواقع أن القانون يعجز داخل أى مجتمع عن أن يغطى كافة المجالات التفصيلية للسلوك والعلاقات الإجتماعية وهنا تبرز أهمية الأعراف وبقية الأساليب غير الرسمية فى الضبط .

ويعد العرف والقيم والمعايير غير الرسمية ، من أهم مصادر التشريع بل أن عدم أخذ طبيعة البناء الثقافى للمجتمع فى الإعتبار عند وضع القواعد القانونية ، يمكن أن يؤدى بالقانون إلى عكس المقصود منه أو إلى عدم تنفيذه أو إلى تنفيذه بأسلوب خاطىء .

القانون من منظور علم الإجتماع :

إهتم كثير من علماء الإجتماع بدراسة القانون . فقد قام « دوركيم » بدراسة العلاقة بين القانون وبين التكامل الإجتماعى فى دراسته عن « تقسيم داخل المجتمع » (٩) فتقسيم العمل عند « دوركيم » ليس مجرد ظاهرة إقتصادية فحسب ولكنه أحد الملامح الأساسية للتنظيم الإجتماعى . فقد حاول تفهم المجتمع الحديث من خلال مقارنته بالمجتمعات التى تحتل مرحلة أولية فى التطور الإجتماعى .

وميز « دوركيم » فى هذا الصدد بين نموذجيين من التضامن الإجتماعى ، هما النموذج الميكانيكى والنموذج العضوى . وأوضح هذا العالم أن كل نوع من هذين النوعين من التضامن يرتبط بنوع متميز من القانون .

فالتضامن الآلى يقوم فى جوهره على أساس التشابه والشعور بالإنتماء والذاتية المشتركة وعلى أساس وحدة الضمير الجمعى ويصف دوركيم ذلك التضامن الذى يقوم على هذا الأساس بالآلية ، نتيجة لأنه يشبه التضامن الذى يقوم بين أجزاء المواد غير العضوية كالمعادن مثلاً ، وذلك على العكس من التضامن الذى يقوم بين مكونات البناء العضوى (١٠)

أما التضامن العضوى فإنه يقوم فى جوهره على أساس التمايز الوظيفى ، كما هو الحال بالنسبة للجسم الحى فالكائن الحى يتسم بوجود مجموعة من الأعضاء المتباينة وظيفياً ، والتى تحقق فى مجموعها نوعاً من التكامل الوظيفى . وهذا التباين هو الذى يؤدى إلى الإعتماد المتبادل بين الأجزاء وإلى إستمرار الحياة ذاتها .

ويستهدف الضبط الإجتماعى القانونى فى مرحلة التضامن الآلى الحفاظ على النظام الرمزى القائم ودعمه . فوحدة الجماعة تتأكد عندما يقابل أى عمل إنحرافى ينتهك ما هو مقدس فى نظر الجماعة ، بالعقاب الصارم . وعندما نقارن بين نموذج القانون السائد فى المجتمعات التقليدية التى يسودها التضامن الآلى ، وبين ذلك النموذج القانونى الذى يسود فى المجتمعات الحديثة التى تقوم على أساس التضامن العضوى ، نجد أن القوانين فى المجتمعات الأولى هى قوانين الجرائم Laws of crimes . بمعنى أنها تحاول الحفاظ على ماهو مقدس ، وتعتبر أن أى سلوك لايتفق مع معايير الجماعة ، عملاً إجرامياً . فلم تكن القوانين القديمة تهتم بالضرورة بأنواع الإيذاء الفردى - حتى القتل - وإنما كانت تركز على ما يرتكب من مخالفات ضد الدين أو العادات أو السلطة . ولتأكيد وحدة الجماعة والحفاظ على وحدة ضميرها الجمعى فقد كانت المجتمعات ذات التضامن الآلى تلجأ إلى القانون العقابى Punitive Law وإلى الجزاءات القامعة Repressive sanctions .

ومع ظهور التضامن العضوى داخل المجتمعات ، ذلك الذى يقوم على تقسيم العمل ، نشأ نوع جديد من القوانين وأصبحت سائدة . وهذا النوع الجديد هو ما يطلق عليه « دوركيم » القانون التعويضى Restitutive Law ، أو هو قانون التعاون . ويستهدف القانون التعويضى عند هذا الباحث إستعادة التوازن الإجتماعى وذلك من خلال جعل الإنسان وحدة كلية . والشكل التقليدى للقانون التعويضى هو التعاقد . فالشخص الذى لا يلتزم بالعقد الذى هو طرف فيه ، لايعاقب وإنما يطالب بدفع تعويض عن الخسائر التى تسبب فى وقوعها نتيجة عدم إلتزامه .

ويعتقد « دوركيم » أن القانون الذى يسود داخل المجتمعات المتضامنة عضوياً هو قانون عقلى رشيد يتناسب مع إستقلال الإنسان وحرية إرادته ويرتبط كل من هذين النوعين من القوانين بأخلاقيات معينة فالقانون القامع يعد تعبيراً عن الأخلاق الجمعية أو العامة Communal morality . أما القانون التعويضى فإنه يعبر عن أخلاقيات التعاون ، لأنه يحاول أن يقرب بين الجماعات والمهن المتخصصة والمختلفة وظيفياً ، ولكنه لا يحقق الوحدة الشاملة بالشكل المتعسف الذى يحققه القانون الأول .

وقد قدم لنا « دوركيم » نموذجاً للقانون والمجتمع فى كتابه المشار إليه نعرضه كما يلى . (١١)

المرحلة	التحليل	القانون	الجزاء	الأخلاق	الجانب	الإجتماعى
١	آلى أو ميكانيكى	الجريمة	قامع	عامة أو مجتمعة	تماسك	نفسى
٢	عضوى	التعاقد	تعويض	تعاونية	تكامل	وظيفى

ولقد كان « دوركيم » على وعى بعدم وجود أى من هذين الشكلين من التضامن نقياً داخل مجتمع قديم أو حديث ، بدائى أو متقدم ففى كل مجتمع نوع من التكامل الوظيفى ومن القانون العقابى بالضرورة . وما أراد « دوركيم » أن يؤكده هو أن القانون الحديث أصبح أكثر إهتماماً بفكرة التعويض Restitution بسبب تقدم الصناعة والتجارة ، أو تقدم العلاقات الإقتصادية بوجه عام . وتبرز أهمية نظرية هذا الباحث فى إدراكه للعلاقة بين نماذج الوانين ونماذج التضامن الإجتماعى ، أو ربط القوانين بالتغيرات الإجتماعية والثقافية .

وقد تناول العديد من علماء الإجتماع الظاهرة القانونية بالدراسة والبحث ، « فسدنى سمبسون » Simpson و« رث فيلد » R Field يذهبان إلى إمكانية النظر إلى القانون على أنه أحد جوانب ثقافتنا التى تستخدم قوة المجتمع المنظم فى ضبط وتوجيه السلوك الفردى الجماعى ومنع أو تقويم الإنحراف وعقاب المنحرفين عن المعايير الإجتماعية المتفق عليها داخل المجتمع (١٢ . ويذهب « يتماشيف » N . Timasheff إلى أن النظام القانونى هو جزء من النظام الإجتماعى ، لأنه على القوة الإجتماعية التى يطلق عليها القانون ، فى صياغة السلوك الإجتماعى طبقاً للنماذج المقررة والتى يحميها أولئك المتخصصون فى الحفاظ على النظام داخل المجتمع (١٣)

ويؤكد « هنتنجون كارتز » H Cairns أهمية إستخدام مدخل العلوم الإجتماعية عند معالجة الظاهرة القانونية . وذلك فى دراسة له بعنوان «القانون والعلوم الإجتماعية» بقول « كارتر » إن القانون فى حد ذاته علم إجتماعى وإذا كان يريد أن يحقق أقصى قد ممكن من النجاح وسط الصعوبات المتناهية التى تصادفها بالضرورة أية محاولة

لتنظيم المجتمع البشرى ، فإنه عليه أن ينضم إلى بقية العلوم الإجتماعية ويجب كذلك أن يبذل جهد جماعى من جانب الباحثين فى هذه العلوم مجتمعة ، من أجل مواجهة المشكلات ذى الصفة العامة لدى هذه العلوم جميعاً .

ويتمثل المدخل السوسيولوجى فى دراسة القانون ، فى تناول القانون كظاهرة أو كنظام إجتماعى . ويهتم هذا المدخل بدراسة القانون أو النظام القانونى من عدة جوانب أساسية أهمها ، وظيفة القانون داخل المجتمع وتطوره التاريخى وإرتباطه ببقية النظم الإجتماعية الأخرى المشكلة لبناء ذلك المجتمع . كذلك فإن هذا المدخل يركز على دراسة طبيعة التنظيمات والجماعات القانونية وما يسودها من نظم فرعية كالتدرج فى السلطات والمسئوليات والأدوار والمراكز ... إلخ ، مثل التنظيمات القضائية والمؤسسات العقابية أو الإصلاحية . ويحاول علم الإجتماع أن يدرس الظاهرة القانونية من خلال تطبيق المناهج المستخدمة فى علم الإجتماع مثل المنهج التاريخى والمنهج الإحصائى والمنهج المقارن والمنهج التجريبى .

وعلى الرغم من أهمية المدخل السوسيولوجى فى دراسة القانون ، فإن العلاقة بين القانون وعلم الإجتماع مازالت موضع خلاف حتى الآن (١٤) . فهناك من رجال القانون وعلماء الجريمة من يرفضون اللجوء إلى أى ميدان خارج ميدان القانون والتشريع عند دراسة القضايا المتعلقة بالقانون . ويؤكد «بلومروزن» A . Blumrosen إلى أن العلاقة بين علم الإجتماع والقانون لم تصبح بعد علاقة أكاديمية ، لأنها مازالت تتعلق بوجهات نظر العلماء فى هذا الصدد (١٥) . فرجال القانون غالباً ما يهتمون بالنصوص القانونية وإجراءات الدعوة وتحديد المسئولية وأسلوب توقيع العقوبة ... إلخ ، فى حين ينصب إهتمام علماء الإجتماع على محاولة الكشف عن طبيعة الإمتثال والإنحراف والعوامل التى تسهم فى تحقيق كل منهما ، وتوضيح علاقة القانون كنظام بغيره من النظم الإجتماعية الأخرى . وبقول آخر فإن إهتمام علماء القانون ينصب على الواقعة القانونية Legal event فى حين ينصب إهتمام علماء الإجتماع على الظاهرة القانونية Legal Phinominon

ونستطيع أن نتتبع محاولة الفصل بين القانون وعلم الإجتماع فى أعمال بعض رواد علم الإجتماع أنفسهم فقد إتخذ « سان سيمون » S . Simon موقفاً معادياً من القانون والبحث فيما وراء الطبيعة فقد كان يعتقد أن حل إهتمام جماعات المشرعين والفلاسفة منصباً على إخفاء رغبتهم التى لاتشبع إلى التسلط أو إلى السلطة . وقد تأثر « أوجست كومت » A Comte تلميذ « سان سيمون » برأى أستاذه ، حيث ذهب إلى أن

القانون ليس سوى تعبير عن الروح الميتافيزيقية ، تلك الروح المضادة لروح العلم ، والتى يحب بالتالى أن تختفى تماما عندما تصل الإنسانية أو المجتمعات إلى المرحلة الثالثة والأخيرة من المراحل التطورية التصاعدية ، وهى المرحلة الوضعية (١٦) . وقد إتخذ بعض علماء الإجتماع فى أمريكا موقفا مماثلاً إلى حد كبير . فقد تنبأ « ليستر وارد » L . Ward بزوال الدراسات القانونية ، حيث تحل القرارت التى سوف تتخذ داخل معامل علم الإجتماع Sociological Laboratories (الأبحاث والدراسات الميدانية والمعملية) محل التشريع القانونى مع نمو المجتمعات وتقدمها .

وعلى الرغم من هذا الإختلاف فى وجهات النظر ، إلا أن هناك ما أدى إلى بدأ حدوث نوع من التقارب ، خاصة بعد أن حاول علم الإجتماع أن إسهامات لها وزنها فى حل بعض المشكلات القانونية . وقد أقنعت نتائج بعض هذه المحاولات رجال القانون والمشتغلين به بأهمية المدخل السوسيولوجى فى دراسة القانون . فقد أكد « وليم برينان » W . Brenan أحد المسئولين عن المحكمة العليا فى أمريكا ، ضرورة إعتماد المحاكم القضائية على نتائج العلوم الإجتماعية كالإجتماع والإقتصاد والنفس ، تلك النتائج التى تسهم فى زيادة فهمنا للإنسان ودوافعه ومحركاته وللمجتمع وتفاعلاته وعلاقاته

ولاشك أن الإستعانة بالمدخل السوسيولوجى فى دراسة القانون ، سوف تسهم فى تخليصه من الطابع التجريدى أو الغيبى الذى أضفاه عليه بعض الفلاسفة والمفكرين ذلك لأن هذا المدخل يركز على دراسة القانون كظاهرة إجتماعية نسبية وتاريخية وقد أشار أحد المشتغلين بالدراسات القانونية وهو «شلدون جلوك» إلى مايمكن أن يقدمه هذا المدخل من خدمات للدراسات القانونية ، حيث أكد على أهمية إعادة فحص القانون الجنائى من حيث فلسفته الخلقية وأهدافه وتعريفاته لنماذج السلوك الإنحرافى وأساليب تطبيقه . ويذهب الباحث المذكور إلى أن هذا المدخل يمكن أن يحقق مهمتين أساسيتين هما

اولا : تبسيط التصورات القانونية حول السلوك المنحرف أو الممنوع قانونا وذلك من خلال النظر إليه على أنه سلوك ضار إجتماعياً .

ثانيا : إعادة النظر فى النظرية الخاطئة عن العقوبة . والأساليب غير الفعالة فى هذا الصدد . ويشير إلى ضرورة الإستعانة بأجهزة سوسيو قانونية Socio Legal apparatuses . من أجل تحقيق فهم أكثر عمقاً للسلوك الإنحرافى من حيث عوامله

مراجع الفصل

(1) Leonard Broom and Philip Selznick : Sociology : A text with adated readings - Fourth edition : Harper and Row . N. Y. 1969 p. 379.

(2) Iibd p . 379.

(3) Ibid . p . 380 .

(4) Ibid .

(5) Ibid . p. 411.

(6) Ibid . p. 380

(7) Herbert H. Black and G. Geis : Man, Crime and Society .Random House . N.Y. 1962 pp. 37-38.

(8) Ibid . p. 38 .

(9) George Simpson (ty) Emile Durkhiem an the devision of Labaur in Society :

N. Y. Macmilan 1933.

(10) Ibid . p. 130.

(11) L. Broom : op . cit pp. p. 385 .

(12) H. Black : op . cit pp. 32-34 Seealso Simpsonand Field : Lawand Social sciences : Virginia Law review 32 June 1946 pp. 855-867.

(13) N . Temasheff : Introduction to the sociology of Law . p. 10.

(14) H. Black : op . cit p . 33 .

(15) Ibid .

(16) Ibid p. 34 .

(17) T . Parsans : A sociologist Look at hte legal Profession : in T . . Parsons : Essays in Sociological theary (ed) N . Y. 1954 p. 385 .

(١٨) أنظر المقالات التى نشرها السيد يس عن علم الإجتماع القانونى بالمجلة الاجتماعية القومية - الاعداد ٢ لسنة ١٩٦٨ ، ١ ، ٢ لسنة ١٩٦٩ .

(١٩) انظر المقالات السابق

(٢١) المصدر السابق

(22) L. Broom : op . cit pp. 411-14

(23) Ibid p . 398 and p . 406 .

(٦) دراسة التنظيمات القانونية من مختلف أبعادها السوسيولوجية .

(٧) دراسة مجموعة من القضايا المتعلقة بالقانون كالسلطة والجزاء والمسئولية ، بهدف الكشف عن طبيعتا وإرتباطها بمختلف النظم المكونة لكل مجتمع على حده ، تمهيداً للتوصل إلى التعميمات بشأن طبيعتها وعلاقتها بالنماذج الإجتماعية والثقافية المختلفة .

أما الجانب التطبيقى لعلم إجتماع القانون ، فإنه يتمثل فى مدى ما يمكن أن يسهم به هذا العلم فى صياغة التشريعات وتحقيق العدالة والتأكد من سلامة تطبيق التشريعات المصاغة بإحكام ، إلى جانب مايمكن لعلم الإجتماع أن يسهم به فى رسم سياسة الدفاع الإجتماعى داخل المجتمع . ويمكننا أن نفصل القول فى هذه الجوانب التطبيقية كما يلى : (٢٠)

أولا: دور علم الإجتماع فى إصدار وصياغة النصوص القانونية :

ينقسم الفكر القانونى بصدد التشريع إلى قسمين ، القسم الأول هو ما يمكن أن نطلق عليه الإتجاه الفقهى أو المكتبى أو التجريدى ، ويذهب أنصاره إلى عدم ضرورة الإستعانة بالدراسات الواقعية والإتجاهات الإجتماعية ونسق القيم والرأى العام قبل إصدار التشريعات ، لأن هذه العلمية هى فى جوهرها عملية عقلية ومنطقية خالصة . وفى مقابل هذا الإتجاه أو القسم الثانى وهو مايمكن أن نطلق عليه الإتجاه السوسيولوجى ، فإن أنصاره يرفضون هذه النزعة التجريدية ، ويرون ضرورة الإسترشاد بمعرفة الواقع الإجتماعى الذى نشرع له . فنحن لانشرع فى فراغ وإنما نصدر النصوص القانونية داخل مجتمع يدين أبنائه بولاءات وقيم ومعتقدات معينة لابد من عمل حسابها عند التشريع – حقيقة قد يحاول التشريع تغيير بعض الممارسات التقليدية التى تستند على قيم قديمة وهنا تفيدنا الدراسات السوسيولوجية فى الكشف عن الأصول التاريخية والقيمية والنظامية لهذه الممارسات تمهيداً للقضاء عليها .

ثانيا: دور علم الإجتماع فى الكشف عن أسلوب إصدار الأحكام القضائية :

يتعلق هذا المجال بعملية تفسير القواعد القانونية . فإذا كان النص القانونى واضح تماماً ، ومحدد بدقة ، لايكون هناك عادة خلاف على التفسير. ولما كانت النصوص القانونية لايمكن أن تتسع لكل حالة جزئية على حدة ، فإنها تصدر عادة فى شكل عام ومجرد . وهنا يصبح المجال المجال ملائماً للتفسير والإجتهاد . ولاشك أن الخلفية الإجتماعية للمفسر تؤثر على أسلوب التفسير وإتجاهاته .

وتعد عملية تفسير القواعد القانونية عملية معقدة ، حيث أنها تعتمد على عدة عوامل متشابكة مثل مدى دقة القاعدة القانونية ، ومدى وضوح قصد المشرع ، وشخصية المفسر ، والسياق الإجتماعي للتفسير . ومازال علم الإجتماع حتى الآن قاصراً عن تقديم إسهامات فعالة فى هذا الصدد .

ثالثا: علم الإجتماع فى قياس الآثار الإجتماعية للتشريعات:

يمكن لعلم الإجتماع أن يكشف لنا عن الآثار الإجتماعية لتشريع ما ، وأن يوضح لنا ماإذا كان حقق أهدافه أم لم يحققها ولماذا . فلا يكفي بالطبع أن يصدر قانون معين لنطمئن إلى أنه قد عالج الظاهرة المراد علاجها تماماً . فقد صدرت عدة تشريعات فى مصر فى مجال الأمية والإلزام والصحة ، مع ذلك لم تحقق أهدافها كلية . وهنا يمكن لعلم الإجتماع أن يكشف لنا عن سبب ذلك . فقد يكون السبب وجود بعض الثغرات فى القانون ، أو عدم القيام بعمل التمهيد اللازم لتنفيذه ، أو عدم كفاءة جهاز التنفيذ ... إلخ . وهذا هو ما يمكن أن تكشفه لنا الدراسات السوسيولوجية التطبيقية .

رابعا: دور علم الإجتماع فى دراسة العوامل الإجتماعية التى تؤثر على ممارسة العدالة وتطبيقها داخل المجتمع .

عندما يصدر تشريع معين ، فإن الشارع يحرص عادة على وضع ضمانات تنفيذه ولكن هذه الضمانات قد يختل إستخدامها عند التطبيق . وهنا يمكن أن يفيدنا علم الإجتماع فى الكشف عن العوامل السلبية التى تعوق التطبيق السليم للعدالة . وقد كشفت إحدى الدراسات السوسيولوجية فى مصر والتى ، طبقت على مجموعة من وكلاء النائب العام عن عدم دقة الشهادة فى العديد من القضايا ، وعن أن هناك مجموعة من العوامل الإجتماعية التى تؤثر على موضوعية الشهادة كالصداقة والجوار والخوف . كذلك أوضح هذا البحث أن ٦٤٪ من العينة المفحوصة لاتطبق النص المتعلق بالعقوبة على الشهادة الزور ، مع أنه أحد الضوابط المستهدف بها الحيلولة دون شهادة الزور وهذا يعنى كما يشير الباحث المصرى أن التنظيم القانونى للشهادة شىء ، وممارستها فى الواقع الإجتماعى شىء آخر (٢١) .

خامسا : دور علم الإجتماع فى رسم خطط سياسة الدفاع الإجتماعى :

تستهدف سياسة الدفاع الإجتماعى الحيلولة دون وقوع الجريمة أو نماذج السلوك الإنحرافى داخل المجتمع من خلا التدابير اللازمة لذلك . كما يقصد بالسياسة الجنائية مجموعة التدابير العقابية ضد المنحرفين بعد إرتكابهم لنماذج السلوك الإنحرافى .

ولاشك أن سياسة الدفاع الإجتماعي ترتبط في كل مجتمع بالنظم الإجتماعية السائدة فيه كالنظام الديني والتربوي والأسرى والقيمي والإقتصاد والسياسي ... إلخ . وبقول أخر فإنها ترتبط بتصورات المجتمع للإنحراف والإستواء . وهنا يمكن لعلم الإجتماع أن يقدم إسهاماً له شأنه ، حيث يمكنه الكشف عن العوامل الإجتماعية والثقافية التي تسهم في وقوع الإنحراف ، وطبيعة السلوك الإنحرافي وأثر التشريعات ومجموعة التدابير الوقائية الأخرى على الحد من معدلات ظهور السلوك الإنحرافي داخل المجتمع ... إلخ .

النظام القانوني وعلاقته بالنظم الإجتماعية الأخرى :

سبق أن أشرنا أن القانون ظاهرة ثقافية ونظام إجتماعي يرتبط ببقية النظم الإجتماعية التي تشكل البناء العام للمجتمع وسوف نحاول فيما يلي إستجلاء بعض أوجه هذا الإرتباط .

(١) القانون والنظام الإقتصادي: ينعكس الخلاف الأيديولوجي في علم الإجتماع على دراسة هذه القضية بجلاء فأنصار الإتجاه الوضعي والوظيفي يرون أن القانون أكثر إرتباطاً بنسق القيم والنظام الأخلاقي داخل المجتمع منه بالنظام الإقتصادي . وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك من علماء الإجتماع في الغرب مثل « فيبر » من يتخذون من النظام الديني والقيم الأساس الأول لتفسير بقية نظم المجتمع وظواهره ، بما في ذلك النظام الإقتصادي والنظام القانوني . وقد سار بعض علماء الغرب في هذا الإتجاه لدرجة أنهم وقعوا فيما يمكن أن نطلق عليه الحتمية القيمية أو الأخلاقية .

وعلى العكس من ذلك فإن هناك طائفة من علماء الإجتماع - وهم أنصار الإتجاه المادي - يؤكدون أن النظام الإقتصادي هو جوهر المجتمع ما يمارسه النظام الإقتصادي من أثر حاسم في تشكيل كافة النظم الأخرى داخل المجتمع بما في ذلك النظام القانوني . فالقانون عندهم هو جزء من البناء العلوي Supra - Structure للمجتمع ، ذلك البناء الذي يتم تشكيله وصياغته من خلال البناء المادي الإقتصادية أو البناء الأسفل Infra - Struclure .

وعلى الرغم من تطرف الإتجاهين السابقين ، إلا أنه يمكن القول بعدم إمكان الفصل بين الإقتصاد والقانون داخل أي مجتمع . وبقول أخر لايمكن لنا إعتبار أن القانون أو البناء القانوني داخل أي مجتمع ، بناء مستقلاً عن الواقع السوسيو ثقافي للمجتمع وهناك شبه إجماع بين الباحثين في علم الإجتماع حول الطابع الطبقي للقانون فالقانون يحمي المصالح الإقتصادية للطبقة أو الطبقات المسيطرة إقتصاديا

(٢٣) . وهكذا يمكن فهم الصلة بين النظام القانوى وبين نظامى الإقتصاد والطبقة داخل أى مجتمع . فالنظام الإقتصادى السائد يسهم فى تشكيل النظام القانونى ، وهذا النظام الأخير ينظم العلاقات الإقتصادية داخل المجتمع .

(٢) القانون والنظام الأسرى : يذهب « بروم » إلى أنه يبدو من الوهلة الأولى عدم وجود علاقة بين القانون وبين الجماعات الأولية التى تسودها العلاقات الشخصية أو التلقائية ، أو علاقات المواجهة اليومية ولكن الواقع أن هناك إرتباطاً وثيقاً بينهما . فالأسرة – وهى جماعة أولية – تخضع فى نشأتها وإستمرارها لمجموعة من المعايير والقواعد القانونية التى يحددها المجتمع . يضاف إلى ذلك أن الأسرة هى أهم الجماعات تأثيراً فى تشكيل السلوك الإنسانى وتوجيهه من خلال عملية التنشئة الإجتماعية . فهذه العملية الأخيرة هى المسئولة عن تكوين الإحساس بالعدالة Sense of justice ، لدى أعضاء المجتمع وعن تمثل الفرد للقواعد والمعايير القانونية وبالتالى إحترام القانون . وهذا هو ماجعل البعض يرون أن النظام الأسرى يمكنه – من خلال عملية التنشئة الإجتماعية – أن يقرر مصير القانون والنظام داخل المجتمع (٢٣) فهذه العملية هى المسئولة إلى حد كبير عن تفسير ظواهر الإمتثال والإنحراف داخل المجتمع . وقد كشف العديد من الدراسات عن العلاقة الوثيقة بين الإنحراف والإجرام من ناحية ، وبين الظروف الأسرية السيئة من ناحية أو أساليب التربية أو الثقافة الفرعية للأسرة أخرى (٢٤) .

(٣) القانون والنظام السياسى : يتضمن النظام السياسى داخل أى مجتمع عدة متغيرات مثل الحكم والسلطة والقوة داخل المجتمع والصراع السياسى ... إلخ . ويسهم القانون فى تحديد السلطة المشروعة داخل هذا المجتمع ، أسلوب الحصول عليها . وهو بهذا يحاول إرساء الأساس المشروع للسلطة السياسية داخل المجتمع . فالقانون يحدد من الذى له الحق فى ممارسة كل نوع من أنواع السلطة على حدة ، كما يحدد أسلوب النجاح السياسى ، وأسلوب ممارسة الصراع من أجل السلطة فى إطار من المشروعية .

أما بالنسبة لعلاقة القانون بالسلطة السياسية ، فقد إختلف الباحثون بشأنها فإذا كان القانون ظاهرة إجتماعية تلقائية ويحتاج إلى سلطة لتنفيذه فقد ظهر تساؤل حول حقيقة العلاقة التى تربط القانون بالسلطة السياسية فهل هذه السلطة الأخيرة هى التى تصدره ليكون أداتها فى تحقيق سياستها ، أم أن القانون يعلو على تلك السلطة بحيث تقتصر على تنفيذه ؟ وقد ظهر بهذا الصدد إتجاهات متعارضان هما

الإتجاه الأول : و هو القانون الوضعى : ويذهب أنصاره إلى أن السلطة تصدر القانون ولاتنشئه .

الإتجاه الثانى : و هو إتجاه القانون الوضعى : ويذهب أنصاره إلى أن القانون لايظهر إلا داخل المجتمع وهو كظاهرة لايظهر لا مع نشوء الجماعة ينشأ بإدارة السلطة العامة ولايسبقها ولايعلو عليها .

وهناك فى الواقع خلفية إجتماعية لكل من هذين الإتجاهين . فقد حاول أنصار الإتجاه الأول الحد من السلطة العامة وتقييدها ، فى حين حاول أنصار الإتجاه الثانى دعم هذه السلطة إلى حد وصل ببعضهم إلى تأييد الحكم الإستبدادى مثل « هوبز » (٢٥) وينظر علماء الإجتماع إلى كل من ظاهرة السلطة والقانون على أنهما ظاهر أساسية وحتمية لظهور أى تنظيم إجتماعى . فلا يمكن لأية جماعة أو مجتمع أن يوجد ويستمر ، دون توافر مصادر للقوة والضبط تمارس سلطة تنظيم سلوك الآخرين بما يحقق التنسيق والتكامل الإجتماعيين . فالسلطة هى ضرورة وظيفية وإجتماعية داخل أى تجمع بشرى ، ولا يمكنها أن تعزل نفسها عن سندها الإجتماعى وإلا إنقلبت إلى مجرد قوة مادة غير مشروعة . فالسلطة هى فى جوهرها ظاهرة نظامية تستند إلى مجموعة من الأبعاد الإجتماعية والثقافية والتاريخية .

وهكذا يتكامل الإتجاهين الطبيعى والوضعى . فالسلطة المشروعة غير منفصلة عن واقعها السوسيو ثقافى ، ولكنها تملك حرية إصدار القوانين بما يتفق مع الصالح العام الذى هو أساس فكرة القانون .

(٤) القانون والنظام الدينى : هناك علاقة واضحة بين القانون والدين ، حيث أن كل منهما يعد عاملاً من عوامل الضبط السلوكى والتكامل الإجتماعى داخل المجتمع كذلك يشتركان من حيث إرتباط كل منهما بمجموعة من الأوامر والنواهى والجزاءات ، وإن كانت من طبيعة هذه المتغيرات مختلفة فى كل منهما . وقد كان الفكر الدينى أسبق تاريخياً من الفكر القانونى ، وكان الدين يستغرق القانون لدى الشعوب البدائية . بمعنى أن الأوامر والنواهى الدينية . كانت تسود داخل تلك المجتمعات وتسندها جزاءات إجتماعية محددة . وقد كان الرئيس السياسى هو ممثل السلطة الدينية والقانونية والشرعية فى نفس الوقت وظهر هذا الإتجاه فى بعض دول المشرق القديم مثل مصر القديم وهكذا إرتبطت القوانين الإجتماعية بطابع القداسة نظرا لإرتباطها بالنظام الدينى والعقائدى فى المجتمع

ومع تطور المجتمعات ونموها تكنولوجياً وإقتصادياً وسكانياً ، وظهر تقسيم العمل والصراعات الإجتماعية والتنظمية ، أخذت الأشكال غير الرسمية للضبط كالدين والقيم تفقد نسبياً فعاليتها التقليدية وهذا هو إستوجب تزايد أهمية القانون الوضعى كعامل للضبط السلوكى وتنظيم العلاقات والتفاعلات الإجتماعية داخل المجتمع وتجدر الإشارة إلى أن النظام الدينى يعد أحد المصادر الأساسية للتشريع الوضعى فى العديد من الدول كما هو الحال فى قوانين الزواج والأسرة والميراث فى الدول الإسلامية والمسيحية .

وهناك أوجه إلتقاء وأوجه إختلاف بين مضمون الضبط الدينى ومضمون الضبط القانونى فكلاهما يستهدف تحقيق التماسك والوحدة الإجتماعية للمجتمع ، وكلاهما عامل أساسى من عوامل التكامل الإجتماعى . ولكن مفهوم الإنحراف قد يختلف فى الدين عنه فى القانون ، حيث يختلف مضمون الجريمة عن مضمون الخطيئة . فهناك العديد من النماذج السلوكية يعتبرها القانون إنحرافات - ولكنها لاتدع خطايا من وجهة نظر الدين ، مثل مخالفات المرور (٢٤) . كذلك فإن هناك مجموعة من النماذج السلوكية ينظر إليها الدين على أنها نماذج إنحرافية بينما لاينظر إليها القانون على أنها كذلك كالنميمة والوشاية ، وكذلك الأعمال الجنسية إذا تمت بموافقة الأنثى غير المتزوجة والتى يزيد سنها عن حد معين (٢٥) فى بعض الدول كذلك يختلف الدين عن القانون من حيث نوعية الجزاءات وسلطة توقيعها . فالقواعد الدينية تستمد سلطتها من إقتناع الشخص بها وخوفه من الله ومن عذابه والرغبة فى ثوابه ، أما القواعد القانونية فإنها تفرض من الخارج من خلال أجهزة القانون والنظام والقضاء فى المجتمع وإذا نظرنا إلى الإسلام نجده يجمع بين الجزاءات الدنيوية والجزاءات فى الآخره .

ولكن على الرغم من الإختلاف بين طبيعة الضبط القانونى الوضعى والضبط الدينى الروحى فإن هناك إرتباطاً قوياً بينهما فالشارع يجب أن يأخذ فى إعتباره طبيعة القيم الدينية والمعتقدات التى يدين بها المجتمع الذى يشرع له ، حتى يكتب لهذه التشريعات النجاح وحتى فى حالة محاولة الشارع تغيير بعض القيم والمعتقدات ، فإنه عليه أن يفهم أصولها التاريخية والثقافية والدينية ، حتى يمكنه العمل على تغييرها بأسلوب علمى سليم .

سوسيولوجية الفكر القانونى :

يهتم علم الإجتماع بتتبع الأصول الإجتماعية للأفكار والنظريات العلمية والقانونية

والفلسفة . ويطلق على الفرع الذى يهتم بالخلفية الإجتماعية للأبنية الفكرية « علم إجتماع المعرفة » Sociology of Knowledge . كذلك يهتم هذا الفرع بدراسة الخلفية للمفكرين والعلماء بإعتبارهم صفوة المجتمع أو ذوى العقول داخله على حد تعبير « روبرت أبنهيمر » R . Oppenheimer.

ويهتم هذا الفرع كذلك بتتبع الأصول الإجتماعية والتاريخية للنظريات القانونية أو توضيح الإرتباط بين بناء الفكر القانونى وبناء المجتمع ذاته فالقانون كظاهرة إجتماعية لايصدر عن تأمل فلسفى أو عن المنطق التجريدى وإنما يصدر عن واقع إجتماعى وثقافى محدد بهدف أداء وظيفة إجتماعية معينة . وتعد مثل هذه الدراسة مجالاً مشتركاً بين علم إجتماع القانون وعلم إجتماع المعرفة فى نفس الوقت .

ويكشف لنا التحليل التاريخى والسوسيولوجى عن إختلاف تصور المجتمعات للجريمة والإنحراف وبطبيعة السلطة . ومثال هذا أنه ظهر العديد من النظريات التى تحاول تفسير مصدر السلطة داخل المجتمع . ومن أبرز هذه النظريات ، النظريات الثيولوجية التى حاولت إرجاع السلطة إلى عوامل الهيئة (كنظريات تأليه الحكم ، الحق المقدس ، التفويض الألهى) والنظريات الوعظية التى حاولت إرجاع أصل السلطة إلى عوامل بشرية وإجتماعية (مثل نظريات سيادة الملك وسيادة الأمة وسيادة الطبقة الكادحة ،وسيادة الدولة) .

ولم تصدر أى من هذه النظريات من فراغ ، وإنما كان لكل منها دوراً إجتماعياً إقتضته الظروف التاريخية . ومثال ذلك أن النظريات الثيولوجية كانت عبارة عن محاولة فكرية لدعم الإستبداد والتسلط والحكم المطلق (٢٦) أما نظرية سيادة الأمة عند « روسو » ونظرية العقد الإجتماعى عند « لوك » فقد كانت محاولة فكرية لدعم الطبقة البرجوازية الصاعدة . كذلك كانت نظرية سيادة الطبقة الكادحة تعبيراً عن أيديولوجية وتطلعات الطبقة العاملة المستغلة فى فترة من الفترات وأخيراً فقد ظهرت نظرية سيادة الدولة فى ألمانيا نتيجة لمجموعة من الظروف التاريخية المتعلقة بتأخر تحقيق الوحده القومية داخلها بالمقارنة ببعض الدول الأوربية الأخرى .

وما نريد تأكيده فى هذا الصدد هو أن القانون داخل أى مجتمع عبارة عن إقرار إجتماعى يرتبط ببناء هذا المجتمع التاريخى وبنظمه الإجتماعية والثقافية القائمة .

وبدوافعه ومحركاته ، وذلك بهدف الحيلولة دون وقوع الإنحراف وتوجيه العمل الإجتماعي للقضاء عليه .

ويشير « دافيد رسمان » D . Riesman وهو باحث في كل من القانون وعلم الإجتماع إلى أن سبب الإختلاف القائم حول العلاقة بين القانون وعلم الإجتماع يرجع إلى حداثة هذا العلم من ناحية ، وما يتسم به من طابع دينامي يتطلب ضرورة إعادة النظر في النسق القانوني الجامد . ويشير كذلك إلى أن بعض رجال القانون يحاولون التنصل من إعادة النظر في النسق القانوني لمجتمعهم ، برفض المدخل السوسيولوجي كلية ، بزعم أن أنصار هذا المدخل يتجاهلون الضرورات المنطقية للقانون والنتاج العقلي لقرون طويلة من المحاولة والخطأ هيي تاريخ الفكر التشريعي القانوني . والحق أن علماء الإجتماع لايتجاهلون هذا الفكر ، ولكنهم يحاولون تفهم القانون كظاهرة وسط سياقها الإجتماعي ، وتفهم النسق القانوني من منظور سوسيولوجي ، أي داخل السياق السوسيوثقافي لكل مجتمع على حدة .

وقد أكد « تالكوت بارسونز » T . Parsons أن القانون هو أحد الميكانزمات الهامة لتحقيق الإستقرار المتوازن نسبياً داخل المجتمعات الدينامية أو ذات التوازن غير الثابت نسبياً (١٧) وهكذا يكون القانون في علم الإجتماع هو أحد عوامل الضبط الإجتماعي ، وإن كان يتسم بخصائص تميزه عن العوامل الأخرى ، سبق أن ذكرناه .

ولعل أهمية الدراسة السوسيولوجية للقانون هي ماجعلت بعض الباحثين يرون ضرورة ظهور فرع جديد لعلم الإجتماع يهتم بدراسة النظام القانوني داخل المجتمعات وهو علم إجتماع القانون Saciology of Law أو علم الإجتماع القانوني Legal Sociology . وقد صدر في هذا الصدد العديد من التعريفات نكتفي هنا بذكر نماذج منها : (١٨).

فقد ذهب « كاربونيه » Carbanniey في دراسة له عن علم الإجتماع القانوني إلى أن هذا العلم يهتم بدراسة الجانب القانوني من الظواهر الإجتماعية بإستخدام مناهج وأدوات البحث السائدة في علم الإجتماع العام ، بالإضافة إلى مناهج وأدوات بحث خاصة به وتتفق مع طبيعة موضوعاته .

ويذهب « جورج جيرفتش » G . urvitch إلى أن علم الإجتماع القانوني يهتم بدراسة الواقع الإجتماعي للقانون ، من خلال تفهم العلاقات الوظيفية الكامنة بين أنواع القانون وتنظيماته وأنساقه وصور الإفصاح والتعبير عنه ، وبين نماذج الأطر الإجتماعية

المقابلة . كذلك فإنه يبحث فى التغيرات التى تلحق بأهمية القانون وأخيراً فإنه يدرس النزعات الغالبة التى تسيطر على نشأة ونمو القانون وعوامل هذا النمو داخل الأبنية الإجتماعية الكلية والجزئية .

أما « كوفلييه » Cuvillier فقد ذهب إلى أن علم الإجتماع القانونى لايركز على تفسير النصوص القانونية أو البحث حول قيمة الأفكار القانونية ، حيث أنه يهتم بدراسة الظواهر القانونية كواقع موضوعى شأنها فى ذلك شأن الظواهر الأسرية والإقتصادية والسياسية .

ويشير « ليونارد بروم » و «سلزنيك» إلى أن علم الإجتماع يهتم بدراسة القانون كأحد النظم الإجتماعية الكبرى التى تسهم فى تحقيق التكامل الإجتماعى داخل المجتمع ، شأنه فى ذلك شأن النظام الدينى والنظام التربوى .

وعلى الرغم من إختلاف التعريفات ، إلا أن هناك إتفاقاً حول طبيعة التناول السوسيولوجى للقانون كنظام أو كظاهرة إجتماعية تاريخية ترتبط بوسطها الإجتماعى العام .

مجال البحث فى علم الإجتماع القانونى :

لعلم إجتماع القانون - شأنه شأن أى فرع آخر من فروع العلم - جانبان جانب نظرى وآخر تطبيقى . ويحاول الجانب النظرى إستجلاء مجموعة من الأبعاد الأساسية بالنسبة للقانون أهمها : (١٩)

(١) الكشف عن الطابع الإجتماعى للقانون من خلال ربطة بالسياق السوسيوتاريخى للمجتمع .

(٢) الكشف عن وظائف القانون فى المجتمع ، ومدى إرتباط هذه الوظائف ببناء المجتمع الثقافى والإجتماعى .

(٣) الكشف عن مختلف أشكال القانون (كالقانون العرفى المكتوب) وإرتباط تلك الأشكال ببناء المجتمع وموقعه التاريخى .

(٤) الكشف عن التساند الوظيفى بين القانون كنظام وبقية النظم الأخرى المكونة للمجتمع .

(٥) الكشف عن تطور النظام القانونى فى عدة مجتمعات ، بهدف التوصل إلى القانون الذى يحكم هذا التطور والنمو .

الفصل السابع

الأيديولوجيا ورد فعل المجتمع إزاء السلوك الإنحرافى

١ - الإتجاهات النظرية فى مجال السياسات العقابية .
٢ - نظرية المتغيرات الثقافية .
٣ - نظرية التحليل النفسى (الضحية أو ظاهرة كبش الفداء) .
٤ - نظرية وإرتباطها بمتغيرات البناء الإجتماعى .
٥ - العقاب وإرتباطه بالمتغيرات السوسيو - إقتصادية (شتيرن) .
٦ - العقاب ونظرية النباء الطبقى (رانولف) .
٧ - العقاب ونظرية تقسيم العمل (دوركيم) .
٨ - العقاب ونظرية التنظيم الإجتماعى (سوروكين) .
٩ - الدفاع الإجتماعى والسياسة الجنائية .
١٠ - المدرسة التقليدية فى العقاب - عرض ومناقشة وتقييم .
١١ - المدرسة التقليدية الجديدة - عرض ومناقشة وتقييم .
١٢ - المدرسة الوضعية - عرض ومناقشة وتقييم .
١٣ - إتجاهات نظرية فى مجال الدفاع الإجتماعى : مناقشة وتحليل .
١٤ - مصادر الفصل .



الإتجاهات النظرية فى مجال تفسير تنوع السياسات العقابية :

تشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن ردود الفعل إزاء السلوك الإنحرافى تتسم بالنسبة والتاريخية والتغير على مدى تاريخ المجتمعات وعلى مستوى المجتمعات المعاصرة ، فقد إختلفت العقوبات إختلافات واضحة بإختلاف المجتمعات وبإختلاف الحقبالتاريخية داخل المجتمع الواحد ، سواء من شكل العقوبة أو مضمونها أو الهدف منها ، أو نوعية السلوك الذى ينظر إليه على أنه منحرف ونوعية رد فعل المناسب إزاءه . وهذا يعنى رد الفعل إزاء السلوك الإنحرافى ذاته ، فبعض المجتمعات تطبق ردود فعل عقابية ، وبعضها يطبق ردود فعل علاجية ، وإن كان مفهوم العقوبة متضمنة فى رد الفعل الأخير .

ويمكن القول أنه لم تظهر حتى الآن نظرية متكاملة تفسر لنا هذا التغير والتنوع فى ردود الفعل الإجتماعية إزاء السلوك المنحرف ، وكل ما ظهر فى هذا الصدد ليس إلا محاولات تفسيرية لم تكتمل . ويحسن أن نعرض فى هذا الفصل لبعض هذه المحاولات من أجل الوقوف على خلفياتها الأيديولوجية . (١) .

أولا: نظرية المتغيرات الثقافية :

تحاول هذه النظرية تفسير رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف داخل الجماعة من خلال ربطه ببقية مكونات البناء الثقافى Cultural structure السائد داخلها ، أو بالنظم الثقافية وأساليب التفكير والسلوك التى توجد داخل نفس المجتمع . ويذهب أنصارها إلى أن موقف المجتمع من الجريمة يرتبط بمتغيرات عقدية وثقافية وموقفية .. ، بحيث لا يمكن فهم هذا الموقف إلا من خلال فهم التساند الوظيفى Functional interlations بينه وبين بقية مكونات الثقافة بمفهومها الأثنوجرافى الاسم الذى أشار إليه « تايلور » . وهم يستدلون على ذلك بأن التغير فى مفهوم العقوبة أو مضمونها إرتبط داخل المجتمعات بالتغير فى مكونات ثقافية مختلفة . وهم يضربون لذلك أمثلة عديدة منها :

أولا: عندما كان الناس فى أوربا – منذ قرنين من الزمان – يرون أن الالام المادية هى المحصلة الطبيعية لحياة البشر ، حيث لم تكن الوسائل الحديثة لمنع أو تخفيف الألم قد إكتشفت ، كان رد الفعل العقابى إزاء السلوك المنحرف قاسياً عنيفاً . مثال هذا أن المجرم كا يقطع إلى أربعة أجزاء ، ويعلق فى السلاسل أو يدمغ أو يعلق فى العمود . إلى العديد من وسائل الإهانة والتحقير ولكن بعد أن إكتشفت أساليب منع أو التخفيف من الألم . وظهرت ثقافية تحاول التخفيف من آلام الإنسان . ظهر المدافعون عن ضرورة

تغيير سياسة التعذيب المادى للمجرمين ، وإبتعد رد الفعل إزاء الجريمة عن الصورة العقابية القاسية التى سادت قبل عدة قرون فى أوربا .

ثانياً: بعد تطور علم الإقتصاد وظهرت نظريات الأسعار ، ظهر إنعكاس لهذا التغير على عمليات العقاب . مثال هذا إستخدام مصطلحات إقتصادية لها دلالتها الإجتماعية فى مجال العقاب ، مثل « تقاضى دين المجتمع » وفلان « يدفع ثمن إنحرافه » . وإذا كان الثمن يرتبط بشكل وثيق ومباشر بالبضاعة ، فإن هناك إرتباطاً بين العقوبة والجريمة ، وهذا يعنى ضرورة مراعاة حجم الإنحراف وآثاره عند تقدير العقوبة .

ثالثاً: بعد قيام الفرنسية إنتشرت فى أوربا أفكار المساواة وتوحيد معاملة الناس وإلغاء التمييز ، وقد كان لهذه الأفكار آثارها على الفكر العقابى ، وظهرت فى أعقاب الثورة فكرة توحيد العقوبات بالنسبة للجرائم بغض النظر عن شخصية المجرمين من حيث المركز الإجتماعى والإقتصادى والطبقى ..

رابعاً: بعد ظهور مفاهيم تفريد العلاج الطبى خلال القرنين الأخيرين ، حدث تطور فى الفكر العقابى حيث برزت مفاهيم تفريد العقوبة Indivdualisation of penalty . ولعل هذا ما حدا بأنصار المدرسة الوضعية التى تبنت الإتجاه البيولوجى فى البداية ، إلى تأكيد على إختلاف المجرمين من حيث الشخصية والدوافع ومحركات السلوك والظروف الإجتماعية والإقتصادية .. ، وهم فى هذا مثل المرضى ، وهم يرون أن المجرم – وليست الجريمة – هو الذى يجب أن ينال إهتمام المشتغلين بعلوم المجتمع والنفس والطب .. وهنا يتخذ التوحيد – بالنسبة للعقوبة – معنى مختلفاً ، حيث يجب توحيد العقوبة بالنسبة للمجرمين الذين يتشابهمن فى مقومات الشخصية والظروف البيئية ، ولا ينطبق التوحيد على عقوبات الجرائم كجرائم .

خامساً: عندما كان العقاب كعملية إجتماعية يطبق فى المدارس والأسر وسائر المؤسسات الإجتماعية ، كان من الطبيعى أن يطبق العقاب على المذنبين فى العالم الغربى – خاصفى ولايات أمريكا – وبعد أن توقف إستخدام العقاب فى المؤسسات التربوية كالمدارس وفى الأسر والكنيسة . حدث رد فعل فى إتجاهات العقاب بالنسبة للمجرمين ، وظهرت مفاهيم العلاج والتفريد والإصلاح .. إلى جانب مفهوم العقاب أو بدلاً منه .

سادساً: تشير الدراسات المقارنة للعقوبة إلى أنه كلما كان الإنحراف ماساً بالقيم

الإيجابية فى حياة الجماعة وبمعتقداتها ، إتجهت العقوبات نحو العنف والشدة والقسوة . ولاشك أن هذه القيم كما يشير « أنانيكى » متغيرة متبدلة بتغير الجماعات والثقافات . ولعل هذا هو ما يفسر لنا - كما يذهب « سوذر لاند » - شدة وقسوة العقوبات التى توقع على أولئك الذين يقدمون رشوة للرياضيين فى بعض ولايات أمريكا لدرجة أن الحد الأدنى لعقوبة هذه الجريمة هناك أشد من عقوبة الحرابة أو السرقة مع حمل السلاح للتهديد .

ويذهب المحللون المتابعون لتاريخ العقاب فى العالم الغربى ، أنه قد حدثت عدة تغيرات فى مجال العقوبة ، كان أبرزها ما يلى :

أ - أصبحت عقوبة الحبس أكثر إستخداماً من قبل .

ب - قلّ الإتجاه نحو إستخدام عقوبات التعذيب البدنى والإعدام .

ويفسر الباحثون عدم إستخدام عقوبة الحبس فى الماضى على نطاق واسع ، بعدم وجود مؤسسات عقابية وعدم توافر الميزانيات لها والحراسة المناسبة عليها لعدم تطور أجهزة الأمن كالشرطة . هذا إلى جانب أن تزايد شعور الناس فى اعالم الغربى بقيمة الحرية - خاصة بعد الثورة الفرنسية - جعل لعقوبة الحبس كعقوبة سالبة للحرية درجة أكبر من القسوة . يضاف إلى هذا أن تزايد تقدير الغربيين لقيمة العمل ، جعلهم لا يسرفون فى عقوبات الإعدام كما كان يحدث فى الماضى . وعندما كانت المسافة الإجتماعية شاسعة بين الذين يحكمون بالعقوبة ويوقعونها وبين من تنفذ فيهم العقوبة ، كانت العقوبات بدنية فظيعة قاسية ، أما الآن وبعد أن ظهرت أفكار المساواة والإخاء وقلت الفوارق بين الناس إلى حد ما ظهر إتجاه نحو تقدير ظروف المجرمين وعدم إعتبارهم كالحيوانات أو كالأعداء وبالتالى تخفيف عقوباتهم بقدر الإمكان وإلغاء العقوبات التى تتضمن الوحشية والتى كانت تستخدم فى الماضى . ولكن لا يعنى توحيد العقوبات أو تماثلها بين المجرمين حتى بين أولئك الذين يتشابهون فى الظروف ، فما يزا ل هناك تمييز كبير بين المجرمين فى العالم الغربى بسبب الأصل العرقى Ethnic origin ولون الجلد ، وبسبب متغيرات أخرى كثيرة .

ثانياً : نظرية الضحية أو كبش الفداء :

ترتبط هذه النظرية بمدرسة التحليل النفسى التى تزعمها « فرويد » وتلاميذه ويحاول أنصارها تفسير ردود الفعل العقابية وما يحدث فيها من تغيرات من خلال النموذج التفسيرى الذى قدموه لشخصية الإنسان ، ذلك النموذج الذى يرجع غرائز

الإنسان أو دوافعه الفطرية إلى عاملين هما العدوان والجنس . وهم يفسرون العقاب فى ضوء هذين العاملين بشكل مسرف ومبالغ فيه . فهم يرجعون رد الفعل العقابى وما يحدث فيه من تغيرات وتنوع من حيث الشكل إلى تنوع الوسائل البديلة لإرضاء الغرائز العدوانية والجنسية . وهم يرون أنه يجب التعبير عن تلك الغرائز بأية وسيلة ، وأن المجرم يعد كبش الفداء أو الضحية الذى يتيح الفرصة المشروعة للتعبير الجماهيرى عن هذه الغرائز أو الحاجات الفطرية . وهذا يعنى أن المجتمع للمجرمين ، إنما يعبر عن تلك الغرائز التى يعبر عنها المجرمون بإرتكاب الجرائم التى يعاقبون عليها .

ويذهب أنصار هذه النظرية – فى إحدى صورها – إلى أن عقاب المجرمين يرتبط إلىى حد كبير بالنظرة إلى قضية الجنس ، وأن التنوع فى رد الفعل العقابى فى مواجهة الخروج على المعايير القانونية ، يتبع النظرة إلى الجنس وتنوع الروادع الإجتماعية التى تقوم ضد السلوك الجنسى الذى يعد محرماً حسب قيم الجماعة ومعتقداتها . وعلى حسب قولهم فإنه فى المجتمعات التى يكون فيها تساهلاً فى الممارسات الجنسية أو يكون التجريم الجنسى محدوداً ، ولا يوجد عقاب أو يكون خفيفاً وهيناً . وفى « العصور التى هوجم فيها الجنس والمسائل الجنسية بشدة ، كان العقاب شديداً وقاسياً وعلنياً ، أما فى العصور التى صار فيها الجنس شيئاً عادياً لا يستأثر بمناقشات وأخذ ورد ، إنكمش العقاب أو إختفت صوره القاسية (*) .

(*) لسنا فى حاجة إلى بيان زيف هذه النظرية وفسادها . فالنظرية التحليلية أسرفت فى تبسيط غرائز الإنسان ، حولت الإنسان إلى حيوان تحركه غريزتى الجنس والعدوان ، ووقعت فى حتمية العامل الواحد ، حيث حاول أنصارها تفسير كل سلوك الإنسان فى ضوء هذين العاملين ، وهذا خطأ موضوعى ومنهجى فادح . هذا إلى جانب إنمكار تلك النظرية الفطرية النزعة الدينية وهو خطأ أفدح . وربما تأثر أنصار نظرية العقاب القائمة على أساس نظرية التحليل النفسى بالتزمت الجنسى من خلال المنظور الكنسى فى أوروبا ، ولكن حتى تحليل هذه الفترة – فترة سيادة الكنيسة فى القرون الوسطى – لايؤيد نظريتهم . وتتضح عظمة الإسلام فى دعوته إلى الزواج المبكر وتأكيده على قداسة الزواج وإتاحة الفرصة أمام الرجل للزواج من أكثر من زوجة وحتى أربع زوجات ، كما أباح الطلاق = فى الحالات الإضطرارية . وبعد هذا التيسير الكبير ، حرم الزنا حفاظا على العفة والشرف والقيم والفضائل الإسلامية وعلى الأنساب وإستقرار وتماسك الأسر .. ورتب علي هذه الجريمة عقوبات قاسية تتناسب مع بشاعة الجريمة . وأى إختلال فى هذا النظام يعنى حدوث التسيب والتفكك والإنهيار الإجتماعى على عكس ما يذهب إليه بعض أنصار المدرسة التحليلية أنظر نبيل السمالوطى : = بناء المجتمع الإسلامى ونظمه ، دار الشروق جدة سنة ١٤٠١ هـ . وانظر للمؤلف – الدين والبناء الإجتماعى : دار

الشروق جزان سنة ١٤٠١ هـ .

ويشير « تشارلس بيرج » فى مقال له بعنوان « علم نفس العقاب » إلى ربط وسائل تطبيق رد الفعل العقابى بمفهوم كبت الدوافع الشهوية التى يفترض وجودها فى التكوين العضوى للبشرية . وهو يرى أن رد الفعل العقابى وجد فى كل العصور وإن إختلفت أشكاله ومضامينه ، وهناك أشكال أخرى لهذه النظرية الزائفة تستند إلى فكرة الربط بين التكوين العضوى الإنسانى الذى ينطوى على العدوان والجنس من ناحية ، وبين العقاب كأسلوب للتعبير عن هذه الدوافع الفطرية من ناحية أخرى ، وهذه الدوافع الفطرية قد يعبر عنها بالإجرام أو بعقاب المجرمين أو بأى وسيلة أخرى . وهذا يعى أن تغير رد الفعل العقابى لجريمة يتوقف على مكان الحصول على المخارج البديلة أو الأساليب البديلة للتنفيس عن العدوان ويذهب أنصار هذه النظرية إلى أن القيود التى تفرض على التعبير عن العدوان من خلال العقاب قد تفسر عن تنفيس الطاقة العدوانية فى مجالات أخرى ، قد يكون من بينها الإجرام نفسه . وقد ذهب أنصار تلك النظرية إلى حد من الزيف لدرجة القول بأن الحرب (العدوان) العالمية الأولى كانت حلاً بديلاً للعدوان العقابى ضد المجرمين . وهذا يعنى أن رد الفعل العقابى للعدوان إن لم يكن يباشر خلال الفترة السابقة على تلك الحرب – حسب وجهة نظرهم . ومن خلال تنفيس الطاقة العدوانية على الأعداء ، فقد صار الأعداء هم الضحايا بدلاً من المجرمين . (٣) ولعل هذا التصوراغريب عن فكرة كبش الفداء أو الضحايا الذين يحتاج إليهم المجتمع للتنفس غن الدوافع الفطرية ، هو الذى حدا ببعض الباحثين – كما يقول « بول ريوالد» P. Riwald إلى تاكيد أن المجتمعات تحتاج إلى المجرمين لأسباب عاطفية إنفعالية ، وأنها تنظم النضال ضدهم بطريقة تضمن إستمرار بقاء الجريمة . وبتطبيق نظرية التحليل النفسى على العمليات العقابية ، إستنتج أنصارها وجود ثلاث مراحل لتطور العقاب وفقاً للمتغيرات النفسية متمثلة فى أساليب التعبير عن الدوافع الفطرية (العدوان والجنس) ونوعية القيود المفروضة عليها . وهذه المراحل هى (٤) :

أولا : يدعى التحليليون أن البشرية مرت بفترة كان فيها التعبير عن العدوان ،عن الغرائز الجنسية صريحاً ، فلم تكن هناك الحاجة إلى التنفيس عنهما بأساليب بديلة أو رمزية ، وزدعوا أن هذا العصر يمكن تسميته بعصر عدم العقاب

ثانياً : بعد مو المجتمعات وظهور الضوابط الإجتماعيةالشديدة ، كبتت الغرائز فكان لابد أن تكون هناك أساليب بديلة للتنفيس عنها ، وكان هذا العصر هو عصر العقوبات الشديدة القاسية

ثالثاً : بعد إزدياد إنتظام ونمو المجتمعات حدثت درجة أعلى من الكبت لدافعى الجنس والعدوان ، بحيث لم يعد من الممكن التساهل بشأنهما . وكما قيل بأن الغرائز العدوانية والشهوية كبتت وإختفت فى اللاشعور الخاص بالفرد ، فإن التعبير الإجتماعى لمثل تلك الغرائز غاب وإختفى خلف جدران السجون . فالسجن بالنسبة للمجتمع ، مثل اللاشعور بالنسبة للفرد ، حسب تصور أنصار مدارسة التحليل النفسى .

ولسنا فى حاجة إلى بيان زيف هذه النظرية التى تجاهلت حقيقة الإنسان السامية ونزعاته الدينية ولم تر فيه سوى الجنس والعدوان ، الأمر الذى إنحدر بالإنسان إلى درجة دنيئة من الموجودات . يضاف إلى هذا أن العقاب له وظائفه الدينية ووظائفه الإجتماعية ووظائفه الثقافية لحماية التنظيم الإجتماعى والحفاظ على الأمن المادى والنفسى لأعضائه والدفاع الإجتماعى ضد الإنحراف المهدد لتكامل المجتمع وتماسكه ، وهو بالتالى ليس مجرد تعبيير رخي عن الدوافع الفطرية الشهوية والجنسية كما تصور أنصار المدرسة السيكولوجية . أما عن إختلاف ردود الفعل العقابية بين المجتمعات وداخل المجتمع الواحد ، فأمر لا يرتبط بأساليب التعبير عن المكبوتات أو الدوافع الفطرية ، وإنما يرتبط بالعقيدة السائدة وبقية مكونات التنظيم الإجتماعى وثقافة المجتمع ومعايير الإستواء والإنحراف داخله ونظام تقييمه لسلوك والتفكير.. الخ. والعقاب كما سبق أن أشرنا يعد ضرورة إجتماعية Social imperative داخل كل المجتمعات بلا إستثناء وإن كانت أشكاله ومضامينه تختلف تبعاً لإختلاف الثقافات .

ثالثاً : يذهب بعض علماء الإجتماع فى أوربا إلى أن نوعية الفعل العقابى إزاء السلوك الإنحرافى وطبيعته وشكله ومضمونه وما يحدث فيع تغيرات .. إنما يعد وظيفة البناء الإجتماعى بمكوناته المختلفة . وحاولوا تفسير التغير فى رد الفعل العقابى فى ضوء عدة متغيرات إجتماعية مثل الظروف السوسيو – إقتصادية Socio - economic وفرص العمل Labor opportunity وتوجد وكفاية الطبقة الوسطى Middle class ، وتقسيم العمل Division of labor والتفكك الإجتماعى Disorganization .. الخ وسوف نعرض فيما يلى بعض جوانب هذه النظرية السوسيولوجية :

أولا : العقاب وإرتباطه بالمتغيرات السوسيو - إقتصادية

تعد هذه النظرية إمتداداً للنظرية الإقتصادية فى تفسير السلوك الإنحرافى ، ويرى أنصارها أن رد الفعل العقابى والوسائل الخاصة بتطبيقه ، تتأثر كثيراً – وإن كانت لا تتقرر – بطبيعة الظروف والعوامل الإقتصادية داخل المجتمع ومن أبرز ممثلى

هذه النظرية « جورج روش » G. Rusche و« أوتو كرشهيمر » Otto Kirchheimer فى دراسة لهما صدرت سنة ١٩٣٩ عن جامعة كولومبيا بعنوان « العقاب والبناء الإجتماعى » (٥) . فقد ذهب « روش » إلى أن سوق العمل Labor market هو الذى يحدد طبيعة ونوعية رد الفعل الإجتماعى إزاء السلوك الإنحرافى . فعندما يكون عرض العمل كبيراً ويمرن الأجر الذى يتقاضاه العامل رخيصاً ، فإن رد الفعل إزاء الإنحراف أو الخروج على المعايير القانونية يكون عقابياً وقاسياً . وعلى العكس من ذلك فإن عندما تكون فرص العمل قليلة أو عرضه نادراً ويكون الطلب على العمالة أكبر من العرض ، نجد أن رد الفعل يكون غير عقابى . ونفس الأمر ينطبق فى رأيه ، على أساليب تطبيق رد الفعل الإجتماعى – سواء العقابى ، أم غير العقابى – إزاء الإنحراف . فقد لوحظ أنه كان يحكم على المنحرفين فى بعض العصور بالعمل بدلاً من الحكم عليهم بالإعدام أو بعقوبات بدنية قاسية ، وذلك عندما كانت الحاجة ماسة إلىاليد العاملة كى تعمل فى ظروف صعبة ، كالتجديف فى السفن والعمل فى بيوت الشغل أو فى المستعمرات وفى هذه الأثناء توقف الحبس الإنفارادى لأنه لا يتيح الفرصة للإنتفاع بعمل السجين فى فترة كان عرض العمل فيها ضعيفاً . كذلك فإن الغرامات – كعقوبة – ظهرت لما وجدت الميزانيات وبدأ حساب الدخل – وهذا هو ما يذهب إليه « كرتشبيمر » .

ولايمكن القول بأن هذه النظرية تركز على متغيرات إقتصادية فحسب لكنها ترجع أيضاً إلى متغيرات تتعلق بالتدرج الإجتماعى Social Stratificatiion أو البناء الطبقى Class structure ، وإن كانت النزعة الإقتصادية فى الغالب . فالفرض الرئيسى فى هذه النظرية هو أن الجريمة ظاهرة من ظواهر الطبقة الدنيا ، وأن رد الفعل الإجتماعى إزاء السلوك الإجرامى هو فى جوهره ظاهرة من ظواهر الطبقة العليا التى تملك القوة السياسية Political power .

وهناك عدة جوانب تحاول هذه النظرية إبرازها وهى .

أولا: فى حالة التدهور الإقتصادى وتزايد عرض العمل ، تفرض الطبقة العليا العقوبات القاسية على أبناء الطبقات الدنيا الذين ينتهكون المعايير القانونية . أما فى حالة الرواج الإقتصادى وإحتياج أبناء الطبقات العليا إلى اليد العاملة ، تكون العقوبات هينة وغير قاسية .

ثانيا: إن معدلات الجريمة ترتبط بالظروف الإقتصادية إيجاباً وسلباً . فمع تحسن الظروف الإقتصادية ينخفض معدل الإجرام لغياب الحاجة إلى الجريمة ، تلك الحاجة

التى هى فى غالبتها حاجة إقتصادية . وعلى العكس من هذا فإن حالة الكساد الإقتصادى والبطالة ، يصاحبها غالباً معدل مرتفع من الإجرام ، نظراً لإنتشار الفقراء والعوز المادى وهو فى نظرهم الدافع الأساسى للإجرام .

ثالثاً : إذا إستمر إبناء الطبقات العليا فى تطبيق عقوبات هينة بسيطة على المنحرفين فى حالة الكساد الإقتصادى ، فإن معدل الإجرام سيرتفع نتيجة لأن المجرمين سيقدمون على السلوك الإنحرافى ولا يكترثون بالجزاء . ولهذا يجب فرض عقوبات رادعة شديدة للحد من إنتشار السلوك الإنحرافى .

رابعاً:ومعنى هذا أن أنصار هذا الإتجاه فيما يمكن أن نطلق عليه الحتمية الإقتصادية Economic determinism فى تفسير السلوك الإنحرافى وفى تفسير رد الفعق الإجتماعى إزاء الإنحراف . فهم يرون أن الجريمة ظاهرة ملازمة للفقر وتتبع سوق العمل وزيادة عرض العمال . وفى هذه الحالة يكون رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف عقابياً قاسياً . ولا يوضح أنصار هذه النظرية بدقة ما إذا كان معدل الإنحراف أم ظروف سوق العمل وعرض العمال هو الذى يحدد طبيعة رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف - علاجاً أم عقاباً - ومن حيث الشدة . غير أنه من منطوق هذه الظرية الحتمية يتضح أنهم يربطون بين معدلات الجريمة والظروف الإقتصادية ، فالزواج الإقتصادى يؤدى إلى تزايد فرص العمل وبالتالى إلى التشبع الإقتصاديى بحيث لا تكون هناك حاجة للجوء البعض للإنحراف .

غير أن هذه الحتمية الإقتصادية فرض ثبت سقوطه من واقع الدراسات الميدانية المتعددة ، فقد أشار « شتيرن » Stern - فى دراسة له حول أثر الكساد Depression على إرتكاب الجرائم التى يحكم عليها بالسجن أو الإعدام ، إلى أن العلاقة بين الظروف الإقتصادية من جهة وبين الجريمة والعقاب من جهة أخرى ليست علاقة حتمية أو ثابتة كما إدعى أنصار هذا الإتجاه . وهذا يعنى أن الدوافع إلى الجريمة ليست كلها إقتصادية ، كما أن الإجرام ليس ظاهرة إقتصادية خالصة كما إدعى أنصار هذا الإتجاه . وقد سبق أن ناقشنا أنصاره فيما سبق .

ثانياً : العقاب ونظرية البناء الطبقى :

هناك من الباحثين من يحاول ربط ردود الفعل إزاء الإنحراف ، بنوعية الطبقة المسيطرة داخل المجتمع والتى تتولى أو على الأقل تشارك فى عملية الضبط الإجتماعى الرسمى Formal Social Control . غير أن بعض أنصار هذا الإتجاه

مثل « سيفين رانولف » S. Ranulf (فى دراسة له حول الحقد الأخلاقى وسيكولوجية الطبقة الوسطى) (٧) لم يستطيعوا تعريف المقصود بالطبقة الوسطى تعريفاً دقيقاً . وربما يقصد بسيكولوجية الطبقة الوسطى التزمت الدينى أو تبنى الإتجاه الفكتورى Victorianism .. أو الإخفاق فى ضبط النفس والحرمان من إشباع العديد من الرغبات الداخلية .. ويرى أنصار هذا الإتجاه أن رد الفعل العقابى للخروج على القانون ينجمو عن السخط الأدبى للجمهور ، وليس عن مجرد سخط الشخص الذى أضير نتيجة الإنحراف أو المجنى عليه . وإذا كانت الطبقة الوسطى أو دون الوسطى تشارك فى عملية الضبط فإنها تصر على رد الفعل العقابى لإخفاقها فى ضبط النفس وإصرارها على إبراز هذا السخط الأدبى . أما إذا لم تكن هذه الطبقة ممثلة أو مشاركة فى عملية الضبط ، فإن رد الفعل العقابى سوف يقل كثيراً من حيث القسوة أو الشدة . ويذهب أنصارهذا الإتجاه إلى أن التاريخ يؤيد أفكارهم ، ويستدلون على هذا بأن رد الفعل العقابى إزاء السلوك الإجرامى لم يظهر لدى التوتونيين أو الصينيين أو الهندوس أو لدى القبائل والجماعات البدائية ، نتيجة لدعم وجود طبقة وسطى أو أدنى من الوسطى بين هذه المجتمعات . كذلك فلم يظهر رد الفعل العقابى لدى الإسرائيليين بصورة ظاهرة حتى نشأت طبقة إجتماعية تشبه الطبقة لون االوسطى فى أوربا الحديثة .

ويذهب البعض إلى أن ما حدث من تغيرات فى ردود الفعل الإجتماعية إزاء الإنحراف فى أوربا - إصلاح أو عقاب أو علاج .. - يرتبط بظهور الأخلاق البروتستنتية . وقد أوضح « ماكس فيبر » M. Weber الإرتباط بين أخلاق المحتجين (البروتستانت) وبين روح الرأسمالية التى تبرز قيمة العمل .

ويشير « سوذر لاند » إلى أنه من السهل إدراك كيف أن فكرة بيوت العمل وغيرها من أساليب الإستفادة من عمل وجهد المجرمين ، أمر يتمشى مع مذهب كالفن الذى أكد على أهمية قيمة العمل ، والذى إعتمد عليه « فيبر » فى عرضه لنظريته المذكورة (٨) .

وهذه النظرية وإن كانت تربط العقاب كمتغير إجتماعى بالبناء الطبقى كمتغير إجتماعى ، إلا أنها مالت إلى التفسير السيكولوجى ، حيث إعتمدت على فكرة حرمان أبناء الطبقة دون الوسطى من الكثير من الرغبات الطبيعية مما جعلها تخفق فى ضبط النفس ، وحولوا رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف إلى مجرد تعبير عن السخط الإجتماعى وهذا يحيل المجرم إلى ضحية أو كبش للفداء ومن الواضح أن هذا التفسير لا يتفق مع الوظيفة الحقيقية للعقاب والتى تتمثل فى تنفيذ أوامر الله وتحقيق

الردع العام والخاص إلى جانب حماية مكونات التنظيم الإجتماعى وأمن المجتمع ... الخ .

ثالثاً: العقاب ونظرية تقسيم العمل :

تعود هذه النظرية أساساً إلى المدرسة الفرنسية والتى يتزعمها « إميل دوركيم » E. Durkheim صاحب الدراسة الشهيرة بعنوان « تقسيم العمل داخل المجتمع والتى كانت هى الرسالة التى حصل بها على درجة الدكتوراه (٩) وقد أسس دوركيم نظريته فى العقاب على نظريته العامة فى التضامن الإجتماعى Social Solidarity وتقسيم العمل . فالمجتمع فى تطوره ينتقل من مرحلة التضامن الآلى Mechanical Solidarity الذى يقوم على أساس التشابه والتماثل فى الأعمال وتماثل وحدات البناء ، إلى مرحلة التضامن العضوى ، وهنا يعتمد التماسك الإجتماعى على تقسيم العمل والتباين فى الوظائف والأعتماد المتبادل أو التساند الإجتماعى Social interconnection . ومع تحول مبدأ التضامن من الآلية إلى العضوية ، يأخذ رد الفعل العقابى فى التضاؤل أو الإختفاء ، كى يحل محله رد الفعل الذى يقوم على الرد أو التعويض . وهذا يعنى أن نوعية البناء الإجتماعى هو الذى يحددنوعية رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف . وبمعنى أخر فإنه إذا كان تضامن المجتمع مصدره التماثل – تضامن آلى – فإن رد الفعل إزاء إنتهاك المعايير القانونية يكون عقابياً . ويتمثل رد الفعل هذا فى شكل القانون الجنائى . ولكن المجتمعات التى يقوم فيها التضامن على أسا عضوى نتيجة لإختلاف الوظائف أو الأعمال وتكاملها بشكل عضوى ، يكون رد الفعل فيها غير عقابى . وهذا يعنى أنه إذا كان رد الفعل إزاء الإنحراف فى حالة المجتمع غير المتطور والذى يقوم تماسكه على أساس آلى يعتمد على مفهوم الإنتقام من المنحرف ، فإن رد الفعل فى حالة المجتمع المتطور يعبر عن الرغبة فى إستعادة التوازن وإعادة الأشياء إلى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة . والمجتمع هنا لا يدع طرفاً ثالثاً فى الصراع إلى جانب الجانى والمجنى عليه ، وهو لا يتدخل كحكم أو للإصلاح بين طرفين متنازعين ، ولكنه يتدخل لتطبيق قواعد قانونية تتسم بالعمومية والموضوعية والحياد على الحالات الخاصة . وإذا كانت أغلب المعايير القانونية المطبقة فى حالة المجتمع الآلى التضامن هى معايير القانون الجنائى ، فإن غالبية المعايير القانونية المطبقة فى المجتمع المتطور هى معايير القانون المدنى والإدارى والدستورى ، وهذه تحل محل الكثير من بنود القانون الجنائى وهذا يعنى أنه مع تطور المجتمعات تزداد أهمية القوانين المدنية التى تعتمد على الرد والتعويض ، ولا تصبح كل القضايا تناقش من منظور القانون الجنائى ،

ذلك لأن هذا القانون يختص بأمور محددة وليس بكل القضايا . يضاف إلى هذا أن الإتجاه نحو العقاب يقل بينما لا يزداد الإعتماد على قانون الرد ، وهنا يكون الفعل غير عقابى .

تشير النظرية السوسيولوجية عند دوركيم إلى الإرتباط الوثيق بين العقاب أو رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف ، وبين قيم المجتمع العليا ، فإذا كان الإنحراف لا يمس إلا قيماً فردية ، مال الرد إلى أن يكون بسيطاً ، لكن إذا كان الإنحراف ماساً بالقيم الكبرى فى حياة الجماعة ، نجد أن رد الفعل يكون قاسياً شديداً . وهذا يعنى أن رد الفعل يتناسب طردياً مع درجة أهمية القيم التى ينتهكها المتحرفون . وهذا ما يفسر عظم العقاب على بعض أنواع من الجرائم كالخيانة والهرطقة وجرائم العنف .. ويؤكد دوركيم على أهمية الدور الإجتماعى للعقاب . فالعقاب فى نظره لا يستهدف الإنتقام أو الردع أو الإصلاح ، بقدر ما يستهدف الدفاع عن قيم الجماعة والحفاظ عليها وحمايتها . ولعل هذا هو ما حدا به إلى القول بأنه « يجب ألا نقول أن تصرفاً يهز الشعور العام لأنه إجرامى ، لكن الأفضل أن نقول أن هذا التصرف أو ذاك إجرامى لأنه يعتدى على القيم العليا للجماعة وبالتالى يهز الشعور العام .

ولا شك أن « دوركيم » وقع فى ما يمكن أن نطلق عليه الحتمية السوسيولوجية Sociologism حيث إعتبر المجتمع هو مصدر كل شىء بما فى ذلك أغلى المقدسات الدينية ، (١١) وهومصدر المقولات الفكرية والتصورات المنطقية والنظم كلها بما فى ذلك نظم التجريم والعقاب . ولا شك أن فى هذا غلو وخلط كبير . ونستطيع من المنظور الإسلامى الحكم بفساد هذا التصور السوسيولوجى الكاذب . فالدين والتدين مصدره الله سبحانه وتعالى ، هو الذى أودع فى الإنسان الفطرة السلمة التى تتجه به إلى التوحيد وعبادة الله سبحانه ، لكنه سبحانه علق إستمرار الفطرة فى سلامتها أو إنحرافها على طبيعة البيئة الإجتماعية التى يعيش الفرد داخلها . ولم يترك الله سبحانه وتعالى الإنسان لفطرته فحسب . لكنه سبحانه أقام عليه الحجة بأساليب عديدة منها أنه أودع فيه عقلاً مميزاً وأرسل إليه الرسل والكتب تبين له الحق . وهذا يعنى أن المجتمع ليس هو مصدر الدين ولا مصدر الكثير من النظم . فمصدر النظم الإجتماعية الرسلامية هى الشريعة الإسلامية . والتحريم والعقاب داخل امجتمع الإسلامى وظائف محددة سبق ذكرها ، وليس فقط ما ذكره دوركيم على سبيل الإطلاق . يضاف إلى هذا العديد من المآخذ على النظرية السوسيولوجية عند دوركيم تجعلها نظرية ساقطة لا تصلح كإطار تفسيرى للعديد من القضايا الإجتماعية .

رابعاً: العقاب ونظرية التنظيم الإجتماعي:

ظهور بعض الباحثين الذين حاولوا ربط العقاب وما يحدث من تغير فيه من حيث الشكل والمضمون ، بمكونات التنظيم الإجتماعي . ففي المجتمعات التي تتسم بالتجانس يكون رد الفعل العقابيقليلاً وخفيفاً وغير قاس . أما في المجتمعات المعقدة غير المتجانسة فإن رد الفعل العقابي يكون قاسياً وشديداً وفقدان التجانس لا يعني بالضرورة سوء التنظيم ، وإن كانت أغلب المجتمعات المتجانسة منظمة ، وأغلب المجتمعات غير المتجانسة تعاني من سوء التنظيم – حسب رأى العديد من أنصار هذه النظرية .

ويشير « سوذر لاند » إلى أن عالم الإجتماع الأمريكي « بيترم سوركين » P. Sorolin قدم في دراسة له بعنوان « الديناميات الإجتماعية والثقافية » (١٢) نظرية في عدم دراسة التنظيم الإجتماعي تتفق إلى حد ما مع نظرية « روش » ، وإن كانت تختلف مع نظرية « دوركيم » . فالجماعات تختلف – حسب رأى « سوركين » من حيث درجة التجانس أوالعداء أو الصراع الداخلي . سواء بسبب التباين الخلقي والقيمي ، أو التباين العرقي .. وهو يرى أنه كلما زاد التنافر والتباين الداخلي – أياً كان سبب هذه الزيادة – فإن رد الفعل العقابي لإنتهاك القانون يغلظ ويشتد . فبقدر زيادة التنافر والعداء تكون درجة قسوة وشدة رد الفعل العقابي ، والتي تتمثل في قيام جزء من الجماعة بفرض العقاب على الجزء الآخر . ويشير « سوركين » إلى أن من بين العوامل التي تزيد من حدة الصراع والتنافر القانوني والخلقي داخل الجماعات مختلف الأزمات والمشكلات الإجتماعية ، ومن بينها الأزمات والصراعات الإقتصادية .

وهذا يعني أن نظرية سوركين تشير إلى وجود علاقة إرتباط طردي بين درجة التباين والصراع الإجتماعي الداخلي من جهة ، ودرجة شدة رد الفعل العقابي إزاء الإنحراف من جهة أخرى . وهناك علاقة بين درجة التجانس الإجتماعي من جهة ، ونسبة إنتهاك المعايير الأخلاقية والقانونية من جهة أخرى . فإذا إرتفعت درجة التجانس الإجتماعي ، أي درجة تماثل سلوك الأعضاء ، وإختفى الصراع الإجتماعي بكل أشكاله (صراع طبقي ، إقتصادي ، قيمي ، صراع مصالح ..) فإن هذا يؤدي إلى إنخفاض نسبة إنتهاك المعايير الإجتماعية ، مما يشيع الأمن والإستقرار داخل الجماعة ويدعم تماسكها الأمر الذي يذهب عن الجماعة خطر التفكك والإنهيار . هنا وفي هذه الحالة يتجه رد الفعل الإجتماعي إلى أن يكون غير عقابي في جوهره . والعكس صحيح ، فإنه مع إرتفاع درجة التباين الإجتماعي Social differenciation داخل الجماعة تظهر الصراعات والإختلافات الأخلاقية والقانونية نتيجة لإختلاف وتباين المصالح الإجتماعية

والإقتصادية ، الأمر الذى يؤدى إلى تمزق شبكةالعلاقات الإجتماعية ، وهذه الحالة تشخص إجتماعياً بأنها حالة عدم تنظيم إو سوء تنظيم أو تفكك إجتماعى . وفى هذه الحالات يتجه رد الفعل الإجتماعى لإنتهاكات المعايير القانونية لأن يكون عقابياً .

ويحاولون « سوركين » وأنصار الإتجاه التحليلى فى علم الإجتماع التدليل على صحة نظريتهم حول أسباب وتفسير التذبذب فى ردود الفعل العقابية إزاء الإنحراف ، بدراسة الأوضاع القانونية خلال فترات الثورات ، مقارنة بالفترات السابقة لها واللاحقة عليها . فخلال الثورات تزداد حدة الصراعات والتنافر والتباين الإجتماعى لها ، وبالتالى يتجه رد الفعل الإجتماعى لأن يكون عقابياً . ولكن بعد الثورة وبعد أن تخف حدة الصراعات والإختلافات والتباين الإجتماعى يقل رد الفعل العقابى . وهم يذهبون إلى أنه خلال فترات الصراع والثورة يزداد إستخدام عقوبات الإعدام والسجن والأبعاد والنفى والمصادرة العامة .. وكل الوسائل التى تتضمن رد الفعل العقابى القاسى . ويعتمد أنصار هذا الإتجاه على الإحصاءات . ففى روسيا مثلاً كان متوسط عدد من ينفذ فيهم حكم الإعدام سنوياً خلال الفترة من ١٨٨٠ حتى ١٩٠٥ ، يتراوح بين ١٠ - ٢٠ شخصاً . وقد إرتفع هذا العدد خلال فترة ثوارة سنة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ حيث صار المتوسط السنوى فى حدود ٥٠٠ شخص سنوياً ، وزاد هذا العدد سنة ١٩٠٨ حتى وصل إلى ١٣٠٠ حكم وبعد فترة أخذ العدد يتناقص حتى وصل إلى متوسط ١٠٠ أحكام سنوياً . وهم يرون أن هذا الأمر ينطبق على ثورة فرنسا والثورة السوفيتية سنة ١٩١٧ وغيرهما (١٣) .

وهذه هى الملامح العامة لنظرية التفكك أو سوء التنظيم الإجتماعى وإتباط بقضية رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف ، كما عرضها سوروكين ، وربما تنطبق هذه النظرية على بعض المجتمعات التى تأخذ بالنظم القانونية الوضعية إلا أنها لا تصدق بالإطلاق . يضاف إلى هذا أن مفهوم الصراع والتباين الإجتماعى والتعارض فى المصالح الإجتماعية والإقتصادية ، أمور تنجم عن تطبيق نظم وضعية ، لكنها تختفى تماماً فى ظل المجتمع الإسلامى الذى يطبق النظم الإجتماعية كما حددتها الشريعة . هنا تختفى كل أشكال الصراع المدمر وتختفى معايير التقييم الوضعية - الإقتصادية والسياسية والعرقية والطبقية - لتحل محلها معايير شرعية تتمثل فى التقوى والعلم الصالح النافع للناس والمجتمع الإسلامى الذى يطبق كما حددتها الشريعة . يتسم بالقوة الروحية والمادية والتماسك والتكامل والتجانس من المنظور العقدى . وهو الأساس الأول للإلتزام القيمى جتى فى ظل التخصص وتقسيم العمل والإختلاف المهنى فهذا الإختلاف لا

تؤدى إلى عدم التجانس ولكنها من ضرورات التقدم العلمى والمادى الذى يجب أن يحقق للمجتمع الإسلامى إنطلاقاً من الكتاب والسنة (١٤) .

ويمكن القول أن كل النظريات السوسيولوجية تحاول الربط بين مكونات البناء الإجتماعى وبين رد الفعل إزاء الإنحراف ، أو تحاول التأكيد على أن خصائص الثقافة أو البناء الإجتماعى هى التى تحدد نظام التجريم والعقاب . وهذا التصور يختلف مع التصور الإسلامى الذى يؤكد أن هناك جرائم وهناك عقوبات مقدرة لا تختلف مهما إختلفت الثقافات ومكونات البناء الإجتماعى ، وهى جرائم الحدود وجرائم القصاص والدية . كذلك فإن جرائم التعزير وعقوباتها تستهدف حماية القيم والفضائل الإسلامية ، ولكنها تتسم بالمرونة بحيث تستوعب إختلافات الثقافات ومكونات البناء الإجتماعى لكل المجتمعات فى إطار مبادىء الشريعة الإسلامية .

ومن المشكلات التى تؤخذ على النظريات السوسيولوجية عام ، أنها لم تحدد ميكانزمات العملية التى يتحدد من خلالها رد الفعل الإجتماعى ، إستناداً إلى خصائص معينة فى ثقافة المجتمع أو بنائه الإجتماعى . فمثلاً لم توضح نظرية التلاؤم الثقافى كيف تؤدى الثقافة إلى تغيير رد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف ، وكيف يتغير نظام التجريم مع تغير البنا القافى . كذلك فإن نظرية الحتمية الإقتصادية لم توضح كيف يعمل الفقر فيقود الأفراد إلى السلوك الإجرامى ؟ ولو صدق رأى أنصار هذا الإتجاه لكان أعضاء كل المجتمعات الفقيرة يتسمون بالإجرام ، ولكن ما يلاحظ أن معدلات الجريمة ترتفع فى المجتمعات الأوربية عنها فى المجتمعات الفقيرة ، إلى جانب إختلاف نوعية السلوك الإجرامى ومضامينه . ويمكن القول أن الجريمة ترتبط بعدة متغيرات أهمها مدى الإلتزام العقدى والقيمى والأخلاقى سواء على مستوى المجتمع أو الجماعة أو الأفراد ، إلى جانب عوامل أخرى إجتماعية وإقتصادية وثقافية تأتى فى المرتبة التالية .

الدفاع الإجتماعى والسياسة الجنائية فى النظم الوضعية :

يقصد بالدفاع الإجتماعى مجموعة المحاولات والإجراءات الوقائية والعلاجية والعقابية التى يستهدف المجتمع من ورائها مكافحة الجريمة وتقليل نسبتها والحيلولة دون وجود الظروف المؤدية إليها ومواجهة كل العوامل التى تسهم فى ظهورها وإتخاذ الإجراءات التى تكفل علاج الجناة بشكل يحول دون تورطهم فى جرائم أخرى ، وقد طرح تساؤل بين المفكرين منذ زمن طويل ، حول كفاية وجدوى العقوبة وحدها كتكفير عن الذنب ومقابلة الشر بالشر ، فى تحقيق الأمن المادى والإستقرار الإجتماعى ومكافحة

الجريمة . وقد توصل بعض المفكرين القدامى إلى تصورات وأفكار تقترب من فكرة الدفاع الإجتماعى Social Defence مع أن هذه الفكرة بمفومها العلمى المحدد لم تظهر فى أوربا إلا فى القرن التاسع عشر ولم تتطور فى القرن العشرين (*) .

ويجد الباحث فى تراث العالم القديم أن أفلاطون كان يميز بين نوعين من المجرمين ، المجرم القابل للإصلاح وله عقاب خاص به كان يودع فى سجون عادية ، والمجرم غير القابل للإصلاح ، وهذا يعاقب بالنفى فى مكان بعيد عن التجمع البشرى .

وقد ذهب أفلاطون إلى أن الهدف من العقاب ليس مجرد الإيلام فحسب ، ذلك لأنه يجب أن يكون إلى جانب العقاب إجراءات إصلاحية - بالنسبة لطائفة المجرمين القابلين للإصلاح - تحول دون عودة المجرم إلى طريق الإجرام .

وقد عرف الصينيون القدماء فكرة إصلاح المجرم وليس عقابه فحسب . وكان لديهم - فى القرن الحادي عشر قبل الميلاد - مؤلف من تسعة أبواب تضمن أفكاراً عن العقاب والإصلاح الإجتماعى للمجرم لا يعود لإرتكاب جريمته ، وضمن الإجراءات الإصلاحية التى حاول من خلالها الصينيون القدماء إصلاحاً نفسية المجرم ، إحضار حجر أطلق عليه « الحجر الجميل » يطلب من المجرم الجلوس عليه عدة أيام لتأمل خطوطه المتناسقة الجميلة لبث فكرة التناسق والجمال والتآلف فى نفسه ، من أجل إعادة علاقته التوافقية مع مجتمعه (١٥) .

وقد وجدت فكرة الإصلاح الإجتماعى للجناة أو المحتمل إقدامهم على الإجرام فى بعض القوانين التى ظهرت خلال القرون الوسطى ، على الرغم من قسوة العقوبات وصورها البشعة التى كانت تطبق على الجناة فى تلك الفترة فى أوربا . مثال هذا أن قانون « كارولين » الجنائى الذى أصدره « تشارلس كنت » ١٥٣٢ م أتاح للقاضى الحق فى حجز من يثبت إحتمال إقدامه على الإعتداء على الآخرين كوسيلة إحتياطية ضد

(*) سبق أن الشريعة الإسلامية أصول المجتمع الذى يحقق الأمن المادى والمعنوى ويحقق العدل والتكامل الإجتماعى والقوة المادية والإجتماعية ، والنظم الإجتماعية والإسلامية تغلق الأبواب أمام الإنحراف لما تتضمنه من معالجة جذرية وموضوعية لمشكلات الفقر والبطالة والتمايز الطبقى والعدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وإذا ظهر الإنحراف فهناك نظام دقيق ومحكم لمواجهته

خطورته . كذلك فقد أجاز القانون الأسبانى القديم إستمرار حجز من سجن لمدة سنتين ، إذا كانت هناك خطورة من الإفراج عنه . وقد ألزم القانون الأسبانى سنة ١٧٦٩ المتسولين والنساء سيئات السمعة بالعمل تجنباً لإقدامهم على سلوك إنحرافى . وقد لعبت الكنيسة خلال القرون الوسطى دوراً واضحاً فى الإهتمام بالسجون من حيث توافر العوامل الإنسانية والإصلاحية للجناة داخلها فى إيطاليا (١٦) .

وقد تصور بعض المشتغلين بالقانون والعقاب على حد قول « فيدال » و «مانيول» أن الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة والسلوك الإنحرافى إنما يكون من خلال الجزاءات البالغة القسوة . وقد فهم الكثير من الباحثين حتى سنة ١٩٥٠ أن فكرة الدفاع الإجتماعى تبرر كل إجراء يمكن إتخاذه لحماية المجتمع ، وإستبدل البعض بالقانون السوفيتى للعقوبات الصادر سنة ١٩٢٦ الذى ألغى مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وإستحدث من التدابير الوقائية ما يحمى به النظام التعسفى هناك نفسه . وهذا يعنى أن مبدأ الدفاع الإجتماعى – بهذا تسلط القضاة ، ولا قرار مبدأ شرعية الجريمة والعقاب .

غير أنه فى مواجهة هذا الإتجاه المتطرف ، ظهر إتجاه مضاد ينظر إلى الدفاع الإجتماعى بإعتبار أن تطوير علمى لفكرة العقوبة التى تعد رد فعل المجتمع ضد كل ما يهدد أمنه وإستقراره . وقد إستند أنصار هذا التيار الثانى إلى آراء فلاسفة العقد الإجتماعى ومن تأثر بهم . مثال هذا « بكاريا » الذى إستند إلى فكرة العقد الإجتماعى فى تبرير فلسفته العقابية . فبمقتضى العقد الإجتماعى - كما تصوره فلاسفة العقد ، يتنازل الفرد عن بعض حقوقه للمجتمع من أجل قيام المجتمع وتحقيق أمن الأفراد . ولم يتنازل الأفراد إلا عن الحد الأدنى من حقوقهم ، هذا يعنى أنهم يحتفظون بمجموعة من الحقوق الطبيعية لا يحق المساس بها .

وهناك مجموعة من المدارس والنظريات التى حرصت فى مجال العقاق والسياسة الجنائية ، أدت إلى ظهور وبروز مفهوم الدفاع الإجتماعى سوف نتحدث عن كل منها بإيجاز .

أولا: المدرسة التقليدية القديمة (الكلاسيكية):

كانت هذه المدارس بمثابة رد فعل مضاد لقسوة العقوبات وأساليب التعذيب التى كان يلقاها المنحرفون فى العصور الوسطى ، وضد تسلط القضاة فى الحكم دون التقيد بنصوص واضحة ، والذى إستمر حتى القرن الثامن عشر . وقد ظهرت هذه المدارسة خلال النصف الثانى من القرن الثامن عشر على يد مجموعة من الفمكرين

مثل « بكاريا » فى إيطاليا و« فيورباخ » P.A.V. Feurbach فى ألمانيا و« جيرمى بنثام » Bentham فى إنجلترا . وقد طبق « بكاريا » أساسيات الإتجاه النفعى Utilitarianism عند تفسير السلوك الإجرامى (١٧) فالمجرم يقدم على ممارسة السلوك الإنحرافى بعد موازنة يجريها بين اللذة التى يحصل عليها ، والألم الذى قد يتعرض له بتوقيع العقاب عليه ومحصلة هذه المعادلة إما الإقدام على السلوك الإنحرافى أو العدول عنه حسب تقدير الشخص . ولهذا فإنه يجب أن يراعى عند تحديد العقوبة أن يتجاوز ألمها ما يمكن أن يحصل عليه المجرم من لذة نتيجة إقدامه على السلوك الإنحرافى . وهذا ما يحقق وظيفة الردع والتخويف من الإنحراف . غير أن هذا لا يعنى المبالغة فى التعذيب والقسوة المفرطة فى العقوبة ، وإلا خرجت عن أهدافها الحقيقية وإنقلبت إلى تنكيل ليس له ما يبرره . وقد ذهب « بكاريا » إلى أنه يجب مراعاة المساواة بين المجرمين ، والتقيد بنصوص التجريم والعقاب ، تجنباً لإستبداد القضاة ، وتحقيقاً للشعور بالعدالة ، طالما أن الناس سواسية فى الحقوق والواجبات ، ويجب أن يكونوا كذلك أمام نصوص القانون بصرف النظر عن السن أو العقلية أو المركز الإجتماعى أو الظروف الأخرى . (١٨) وهذا يعنى أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص معلن للجميع . وهذا الإعلان سوف يكون عاملاً مانعاً من الإقدام على الجريمة لدى الكثيرين ، بعد أن يوازنوا بين اللذة التى يحصلون عليها من السلوك الإنحرافى ، والألم الناجم عن العقاب .

وكما يذهب « إدوين سوذر لاند » E.H.Sutherland (١٩) فإن هذه المدارسة التقليدية لعلم الإجرام والقانون الجنائى قد ظهرت فى إنجلترا خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر ، وقامت على أساس سيكولوجية مذهب اللذة وبناء على تصور هذه المدرسة لا يقدم الفرد على تصرفاته إلا بعد تقدير لما ينجم عنها من لذة أو ألم . فاللذة التى قد تحصل من فعل معين تقارن بالألم الذى قد يحدث نتيجة هذا الفعل . ويفترض أن لدى هذا الفاعل إرادة حرة ، وأنه يعمل بإختياره وفقاً لمعيار اللذة وحدها . وإعتبر أن هذا هو التفسير النهائى الكامل لأسباب الجريمة ، وأنه لا يمكن تصور أن هناك حاجة إلى بحث المزيد من الأسباب . وقد وضع « بكاريا » سنة ١٧٦٤ التطبيق الأساسى لهذه النظرية فى علم العقاب . وإستهدف « بكاريا » Cesare Baccaria – فى دراسة له بعنوان An essay on crimes and punishments جعل العقاب أقل تحكماً وقسوة عما كان عليه . وقد أكد ضرورة توحيد العقاب لكل من ينتهك قاعدة قانونية معينة بصرف النظر عن السن والحالة الصحية والحالة الإقتصادية (الثراء أو الفقر) والمركز

الإجتماعى .. وغير هذا من الظروف . وقد كان مقتنعاً أنه لا يتيسر مراعاة حقوق الأفراد إلا بمعاملتهم جميعاً بطريقة واحدة وقد أكد كذلك أن العقوبة يجب أن تكون محددة سابقاً مقدماً بشكل قاطع حتى يمكن أخذها فى الإعتبار عند حساب اللذة والألم الذى يترتب على إنتهاك القانون (٢٠) .

ومع أن بكاريا يذهب – كما يشير إيان تايلور I. Taylor وجالك يونج J. Young إلى أن منع الإجرام أمر يحقق المصلحة المشتركة بين الناس ، فإنه يرى أن القعبا الذى يستهدف الإقلال من عدد الجرائم ، يجب أن يكون متناسياً بإستمرار مع درجة إنتهاك الفعل المنحرف للمعايير الإجتماعية مثل قداسة الملكية والأمن الشخصى للأفراد ورفاهية الدولة . وهو إستناداً إلى نظرية العقد الإجتماعى يؤكد أن المغالاة فى العقوبة أمر لا يتفق مع متطلبات العقد الإجتماعى (٢) وهناك مجموعة أساسيات تركز عليها النظرية الكلاسيكية Classical theory يمكن إيجازها فيما يلى :

١ – كل الناس معرضون للوقع فى الجريمة لأنهم جميعاً بطبيعتهم يبحثون عن مصالحهم الشخصية .

٢ – هناك إتفاق فى أى مجتمع حول الرغبة المشتركة فى حماية الملكية الخاصة ورعاية المصالح الخاصة .

٣ – من أجل منع حدوث حرب أو صراع من الكل ضد War of all against all الكل فإن الناس يدخلون بحرية فى عقد مع الدولة ، من أجل الحفاظ على السلم فى إطار هذا الإتفاق الإجتماعى Consensus .

٤ – يجب أن يستخدم العقاب من أجل الحيلولة دون إنتهاك أى شخص لحرمة مصالح الآخرين ، أو عليى الأقل تعويق (*) to deter هذا الإنتهاك . ومن حق الدولة – بموجب العقد – أن تعمل ضد مثل هذه الإنتهاكات .

٥ – يجب أن يكون العقاب متناسباً مع المصالح التى إنتهكتها الجريمة (*) . ولا يجب

---

* Punishment must be utilized to deter the individual from violaling the interests of others .

* Punishment must be proportional to the interests violated by the crime. See : Tay toret - al - p.2.

ألا يتخطى العقاب هذه الحدود ، كذلك يجب ألا يستخدم فى الإصلاح Reformation ، لأن مثل هذه الأعمال من شأنها أن تسلب الأفراد حقوقهم إلى جانب إعتدائها على شروط العقد .

٦ – يجب أن توضع القوانين فى أضيق نطاق ممكن أو أن يكون هناك أقل عدد ممكن من النصوص القانونية ، وأن تطبق من خلال أكفأ العمليات والإجراءات .

٧ – الإنسان مسئول عن أعماله والناس كلهم متساوون أمام القانون بغض النظر عن مراتبهم الإجتماعية Social ranks . وهذا يعنى أن لا ينظر إلى ما يسمى بالظروف المخففة Mitigating circumstances أو الأعذار excuses فهذه كلها أمور غير مسموح بها .

ويمكن القول أن القانون أن القاعدة العامة للمدرسة التقليدية هى أنه يجب جعل جوانب السلوك غير المرغوب فيها مؤلمة أو مصاحبة لخبرات سيئة قاسية عن طريق العقاب ، ثم تحديد قدر الألم على هذا الأساا تحديداً واضحاً حتى يتمكن كل من لديه ميول إجرامية أو على أعتاب الإنحراف .. أن يجد قدر الألم الذى سوف يلقاه ، وهذا يعنى أن المدرسة التقليدية لم تتجاهل ما يعرف بفكرة الدفاع الإجتماع لأن نشر العقوبات وتوحيدها وعدم الإعتراف بالفوارق الطبقية أو الحالة العقلية أو الظروف الإجتماعية المخففة وعدم إدخال فكرة المسئولية الشخصية ، أمور يمكن أن تحول فى نظر أنصار المدرسة التقليدية دون وقوع الجريمة ، إلى جانب أن التطبيق الفعلى للعقاب سوف يردع الشخ نفسه من العودة إلى الإجرام ، كما سيردع الآخرين فى نفس الوقت .

ويمكننا إيجاز أهم مبادىء المدارس التقليدية القديمة من المنظور العقابى فيما يلى :

أولاً : إن العقوبات أمر ضرورى تحقيقاً للردع العام والردع الخاص معاً .

ثانياً: إن العقوبة وظيفتها الحيلولة دون إقدام الجانى على الجريمة ورد فعل المجتمع ضد كل ما يهدد الأمن والإستقرار . ويجب أن تبقى فى هذا الإطار وإلا نتطرف نحو القسوة والتعذيب .

ثالثاً: يجب تقييد سلطة القاضى فى إختيار العقوبة تجنباً لرستبداد القضاة .

رابعاً: ضرورة النص على الجرائم والعقوبات قبل تطبيقها حتى تكون عاملاً مانعاً

من إقدام البعض على السلوك الإنحرافى وحتى يتقيد بها القضاة .

خامساً : ضرورة المساواة بين مرتكبى الجرائم فى المسئولية والعقاب .

سادساً : عدم التأثر بشخصية الجانى أو ظروفه عند فرض العقوبة .

سابعاً :شخصية العقوبة فلا تطبق العقوبة إلا على مرتكبى الجريمة فقط .

مناقشة النظرية التقليدية :

وقد وضح هذه المبادىء فى الكثير من قوانين دول أوربا خلال نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر (٢٢) . ويذهب النقاد إلى أن هذه المدرسة إستطاعت إبراز بعض المبادىء الهامة فى مجال المسئولية والعقاب أهمها تحديد نصوص واضحة للتجريم والعقاب فى القانون وإقرار مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات ، وبأبرزت مبدأ حرية الإختيار والمسئولية الشخصية ، وهذا يعنى إعفاء فاقد الإدراك أو فاقد الإدارة من المسئولية ، وهاجمت القسوة والتنكيل فى العقوابات . غير أن هذه المدرسة تعرضت لبعض الإنتقادات منها أنها نظرت إلى الجريمة كفعل مادى ولم تأخذ فى إعتبارها شخصية الجانى وظروفه . وهذا يعنى عدم الأخذ بمبدأ تفريد العقوبة . هذا إلى جانب أنها لم تأخذ فى إعتبارها الغاية الإصلاحية لبعض العقوبات ، ونظرت إلى العقوبة على أنها للدرع الخاص والعام فقط .

يضاف إلى هذا ما يذهب إليها « إدوين سوذر لاند » E.H. Sutherland و«دونالد كريسى » D. Cressey ، من أن الشك قد بدأ يتسرب إلى الأساس الذى تقوم عليه هذه النظرية ، فهى كما يذهبون تسرف فى الفردية والعقلانية والإرادية . وهى تفترض حرية الإدارة بطريقة لا تتيح الفرصة لإجراء المزيد من الأبحاث حول أسباب الجريمة وأساليب مواجهتها (٢٣) .

ويذهب كل من « تايلور » Taylor و« والتر » Walter و« يونج » Young فى دراسة لهم عن علم الإجرام الجديد إلى أنه يمكن النظر إلى المدرسة الكلاسيكية على أنها تمثل نظرية فى الضبط الإجتماعى ، طالما أنها تعرضت للدافعية الإنسانيةHuman motivation ، وللأساليب التى يجب على الدولة أن تطبقها على المجرمين أو تستجيب من خلالها للسلوك المنحرف ، ولطبيعة الأعمال الإنحرافية التى تجعل قسماً من الناس يصنف على أنه منحرف ، هذا إلى جانب أنها أبرزت الأساس الإجتماعى للقانون الجنائى (٢٤) . Social basis of crimianl ويلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية فى الجريمة لقيت – تماماً مثل نظرية العقد – تأييداً من أصحاب الإتجاهات البرجوازية .

والواقع أن نظرية العقد الإجتماعى ذاتها يمكن النظر إليها تاريخياً على أنها إطار أيديولوجى Ideological Framework لحماية الطبقة البرجوازية الصاعدة خلال القرن السابع عشر والثامن عشر فى أوربا ضد طبقات قديمة . وقد ركزت هذه النظرية على ضرورة مكافأة النشاط النافع ، (*) (/) وعقاب أصحاب النشاط المدمر (٢٥) وكان معيار النفع والتدمير يحدد من خلال التوافق مع الإتجاهات الجديدة النامية فى تلك الفترة وهى التحول نحو الرأسمالية الأوربية .

وهذا ما أوضحة بكفاءة « ألفين جولدنر » A. Gouldner فى دراسة له بعنوان « الأمة القادمة لعلم الإجتماع الغربى » أصدرها سنة ١٩٧١ .

وقد تعرضت نظريات العقد الإجتماعى والنظرية النفعية uitilitarianism للعديد من أوجه النقد أهمها أن مضمون العقد كما تصوره أنصارها وهمى ، إلى جانب أنها إفترضت وجود إتفاق عام بين الناس على هذا العقد الوهمى وعلى طبيعة المجتمع والنظم الناجمة عنه ، وأن كل من يخالف ذلك يعد منحرفاً . وهذا إلى جانب أنها لم تستطع التوفيق بين دفاعها عن المساواة – بالمفهوم الذى نادت به – وبين دفاعها عن الملكية – بمفهوم روسو وفولتير وبنثام .. (٢٦) .

ثالثاً : المدرسة التقليدية الجديدة أو التعديلية Classical Revisionism

ولقد إنتشر تأثير المدرسة التقليدية بشكل واضح فى أوربا نتيجة لإستنادها على نظريتى العقد والضبط الإجتماعى ، لدرجة أن أحد المعلقين المهتمين بالعلوم الجنائية وهو « فارنر » Farner يؤكد سنة ١٨٨٠ أن كل الإصلاحات التى طرأت على قوانينpenal laws العقوبات خلال القرن الماضى الجنائى بآراء بكاريا ، ويذهب أن لا يوجد أى كاتب إنجليزى يعالج القانون الجنائى إلا ويشير إلى آراء بكاريا (٢٧) .

ومع هذا النجاح الكبير التى لاقته آراء النظرية الكلاسيكية فى العقوبات ، إلا أنها وجهت بالعديد من الصعوبات عند التطبيق الفعلى . ولعل الصعوبة الأساسية تكمن فى القول بضرورة تطبيق إجراءات عقابية عامة وموحدة Universal penal Measures فى

---

* Rewarding of useful activity and the punishment of damaging activity. Taylor. Ibid p. 3.

الممارسات القانونية اليومية . ولم يكن من الممكن عملياً - وكما يقول «تايلور» ورفاقه تجاهل محددات الفعل الإنسانى Determinant of human action والدوافع البشرية . وهذا يعنى صعوبة تطبيق العقاب بشكل موحد حسابياً على الأفراد بغض النظر عن محددات الفعل ودوافعه وطبيعة شخصية الجانى . وقد ساهم المحامون من جهة ، والمسئولون عن العقاب نظرياً وعملياً من جهة أخرى ، فى تعديل النظرية الكلاسيكية فى العقوبة ، بشكل جعلها تطبق على نطاق واسع بالنسبة للنظم القانونية Legal System ليس فقط فى العلم الغربى ولكن أيضاً فى الشرق أو فى الكتلة السوفيتية (٢٨) وقد كانت المشكلة الأساسية فى تطبيق مبادىء النظرية الكلاسيكية الخالصة ، هى التركيز على الفعل الإجرامى Criminal act مع تجاهل الفروق بين القائمين بالفعل الإجرامى أو شخصية المجرمين(*)

ولهذا نادى أنصار تعديل النظرية الكلاسكية بأن العدالة تقتضى بأن تأخذ فى الإعتبار عدة متغيرات إلى جانب الفعل الإجرامى ، مثل طبيعة الموقف الذى تم فيه إرتكاب الجريمة ، وتاريخ المجرم وشخصيته وحالته العقلية والضغوط التى تعرض لها ودرجة مسئوليته عن فعله الإنحرافى ... ولعل هذا هو ما دفع أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثة Neo - Classicists مثل «روسى» Rossi و« جارود » Garaud و«جولى» Joly إلى مراجعة النظرية الكلاسيكية من أجل سد ما بها تغرات ظهرت أثناء الممارسة والتطبيق .

وقد ظهرت المدرسة الكلاسيكية المحدثة خلال النصف الأول من القرن التاسع عش ، ومن أهم روادها إلى جانب من سبق ذكرهم « أورتولان » Ortolan و«مولينه Mlinier » فى فرنسا و« كارارا » Carrara فى إيطاليا و« ميترماير» Mittermaier فى ألمانيا و « هاوس » Haus فى بلجيكا . وقد إعترف أنصار هذه المدرسة بما يطلق عليه « الظروف المخففة للعقوبة Mitigating Circumstances حيث صارت هيئة المحكمة تأخذ فى إعتبارها طبيعة البيئة المادية والإجتماعية Physical and social environment للمجرم ولموقف الجريمة . كذلك فقد إهتم أنصار هذه المدرسة بتاريخ المذنب Offender

(*) من عظمة التشريع الإسلامى أنه أخذ في الإعتبار ليس فقط الفعل الإجرامى ، ولكنه أخذ أيضا فى الإعتبار شخصية الجانى وظروف الجريمة . فهناك حالات ترفع فيها المسئولية عن الجانى مثل فقدان الإختبار والإدراك - كما فى حالة الإكراه والجنون والصغر .. أنظر أبو زهرة مصدر سابق .

وسجله السابق فى الإنحراف فكلما كان المذنب ضليعاً فى الإجرام وكان سجله فى الإنحراف ممتداً فى الماضى كان هذا يعنى – عند أنصار الكلاسيكية المحدثة – أنه واقع تحت ظروف خارجية قوية تدفع به إلى الإنحراف (٣٠) وأخيراً أفسح أنصار المدرسة الكلاسيكية المحدثة المجال لتقدير عوامل الأهلية القانونية والعجز Incompetence والإصابة بالأمراض pathology والإختلال العقلى أو الجنون Insanity ، والسلوك الإنفعالى المتهور Impulsive behaviour ، عند تقدير المسئولية الجنائية وبالتالى عند تحديد العقوبة . وقد أكد الكلاسيكيون المحدثون أن من شأن أخذ هذه العواملفى الإعتبار ، إحداث تغيير فى النظرية تجاه حرية إرادة الإنسان فمثل هذه العوامل تؤثر أو تلغى الإرادة الأمر الذى ينعكس على تقدير المسئولية .

وما يزال الإنسان – عند أنصار الكلاسيكية المحدثة ، مسئولاً عن أفعاله ، لكنهم أوردوا مجموعة من التحفظات التى يمكن أن تفى البعض من المسئولية ، (٣١) ويمكن أن تجعل البعض قابلاً للإصلاح ، والبعض الآخر غير قابل للإصلاح . فالتاريخ الماضى للشخص والموقف الحاضر له وحالته الجسمية والعقلية والإجتماعية هى التى تؤثر على قابليته للإصلاح . وبقول آخر فإن الفاعل لم يعد عند أنصار هذه المدرسة هو الإنسان الرشيد الجزئى المنعزل أو المنفصل عن واقعه الإجتماعى Isolated, atomistic rationalman كما كان الحال عند أنصار المدرسة التقليدية . فالعالم الإجتماعى الذى أخذه الكلاسيكيون المحدثون فى الإعتبار يتضمن مجموعة من الشخصيات وهى :

١ – الغالبية فى مركز العالم الإجتماعى ، وهم الأفراد الراشدون الطبيعيون Adult, Sane Individuals . وهؤلاء مسئولون مسئولية كاملة عن تصرفاتهم . ويتفق هؤلاء الأفراد مع النموذج المثالى الذى تحدث عنه أنصار الكلاسيكية التقليدية ، وإن كان أنصار الكلاسيكية المحدثة يأخذون فى الإعتبار طبيعة الموقف الإجتماعى الذى إرتكبوا فيه إنحرافهم مما جعلهم يأخذون بفكرة الظروف المخففة ، وليس إلتماس الأعذار طالما أنهم مسئولون عن تصرفاتهم لسلامتهم الجسمية والعقلية . وهنا ينظر إلى كل الناس على أنهم قادرون على إرتكاب الجرائم ، ولا يقتصر الإجرام على نماذج دافعية معينة particular motivational patterns ، (مثل الأنماط السيكولوجية Structural cricumstances) كما لا يقتصر على ظروف بنائية معينة (مثل جرائم الفقر) .

٢ – يعد الأطفال وأغلب كبار السن غير قادرين على إتخاذ قرارات مسئولة Accountable decisions .

٣ - كذلك فإن هناك بعض جماعات من الناس المجانين أو غير أسوياء العقل Insane والذين يعانون من ضعف عقلى واضح Feeble - minded ، ويكون أفرادها معدومى التحكم فى سلوكهم وبالتالى لا يتمتعون بحرية الإرادة التى يتمتع بها الشخص الراشد السوى . وهذا يعنى إسقاط مسئوليتهم عن تصرفاتهم سواء بالنسبة للتغير أو بالنسبة لأنفسهم (٣٢) .

وهذا يعنى أن أنصار الكلاسيكية المحدثة إستطاعوا إيجاد لعمل رجال آخرين غير خبراء القانون فى مجال القضاء وإصدار الأحكام ، مثل الطبيب المتخصص فى الأمراض العقلية Psychiatrist والأخصائى الإجتماعى Social worker . وهذا يعنى أنهم أدخلوا فى الأحكام القضائية الأخذ بالظروف المخففة مثل إيقاف تنفيذ الأحكام Suspension of sentence ، والأخذ بالإصلاح مثل تغيير البيئة التى حددت بالمذنب إلى إرتكاب الجريمة ، وذلك من خلال إيداعه داخل مؤسسات إيوائية إصلاحية وقد ساهم أنصار الكلاسيكية المحدثة فى وضع حدود للإجراءات العقابية ، حدود دنيا وحدود عليا يختار القاضى من بينها ماىناسب حالة المتهم

ويذهب « راديوفتز » Radzinowitez فى دراسة له سنة ١٩٦٦ إلى أن تصلب المدرسة الكلاسيكية وتأثيرها الكبير على دول القارة الأوربية ، جعل من المستحيل تطوير الإجراءات العقابية بشكل يمكن أن يحقق إصلاح الجانى . ويقول أننا لو إقتصرنا على المدرسة الكلاسيكية ، (٣٣) لم يكن من الممكن أن نصل إلى تلك الإصلاحات التى تفخر بها اليوم . وتقوم هذه النماذج على أن العقوبة يجب أن تحدد مقدماً بدقة ، وأن تتناسب بشكل حرفى مع المجرم والأخذ بهذه المبادىء - كما يقول «راديوفتز » يعنى إستبعاد أحكام البراة أو تكييف الأحكام مع درجة مسئولية الجانى ، أو إيقاف بعض الأحكام أو تطبيق أسلوب الإختبار القضائى Probation أو تطبيق نظام الإفراج بوعد الشرف ، أو تطبيق إجراءات خاصة بالنسبة للمذنبين الصغار Young Offenders الشوذ عقلياً Mentally abnormals ويؤكد « تايلور » و « لتر » و « يونج » أنه قد نجم عن الحبس Incarceration مجموعة من الآثار السيئة على بعض المجرمين -،الذين يمكن إصلاحهم - حيث وصمهم بوصمات Stigmatization إجتماعية تعوق تعاملهم السوى مع مجتمعهم بعد خروجهم من السجن ، هذا إلى جانب الأثر السىء لبقاء المجرمين معاً مدة طويلة داخل السجن ، كل هذا أدى بالمسئولين عن العقاب والقضاء إلى ضرورة مراجعة مبادىء النظرية الكلاسيكية . ومن أهم جوانب هذه المراجعة ما يلى

أولاً: إدراك أن الحكم الواحد يمكن أن يكون له آثار مختلفة على المجرمين بناء على

الخصائص الشخصية Individual للمذنب .

ثانيا : إن إخضاع المذنب لعقوبة السجن معنها وضعه فى بيئة قد تؤثر بذاتها على تطوير إستعداداته للجريمة فى المستقبل .

وقد كان من محصلة مراجعة مبادىء الدراسة الكلاسيكية ، أن أصبحت الأحكام تختار بحيث تكون العقوبة متضمنة لإصلاح المجرم وإعادة تأهيله Rehabilitation (٢٤) ولم تختلف هذه المدرسة المحدثة إختلافاً جوهرياً عن المدرسة بصدد نموذج حرية الإرادة عند الإنسان Free will Model of man فالمجرم عند أنصار المدرسة الكلاسيكية المحدثة يجب أن يلقى عقابه خلال بيئة تساعده على إتخاذ القرارات الأخلاقية الصحيحة . وحرية الإرادة كانت عند الكلاسيكيين – وما تزال عند أنصار الكلاسيكية المحدثة – ينظر إليها على أنها خاصية الفرد القائم بالفعل ، غير أن الكلاسيكيين المحدثين يدركون أن هناك بناءات معينة تقود بشكل أكبر إلى حرية الإختيار ، بالمقارنة ببناءات أخرى . وهذا يعنى أن المدرسة الكلاسيكية المحدثة أخذت بفكرة الإنسان العاقل المنعزل Solitary rational Man التى برزت فى علم الإجرام الكلاسيكى ، مع الإهتمام بماضيه ومستقبله . وقد إهتم أنصار هذه المدرسة الأخيرة بالظروف التى تعوق ممترسة الإرادة الحرة (*) للإنسان وتؤثر على طوعية ممارسات (٣٥) ويذهب « هولاندر Hollande » فى دراسة له سنة ١٩٦٩ إلى أن هذا النموذج – مع بعض التعديلات البسطية – هو النموذج الأساسى للسلوك الإنسانى الذى أخذت به أجهزة الضبط الإجتماعى Agencies of Social control

وهذا فى المجتمعات الصناعية سواء فى الغرب أو الشرق على حد سوا . وقد ظهرت أراء ونظريات كثيرة تعارض هذا الإتجاه الفكرى فى مجال الجريمة والعقوبة ، وهذا النموذج هو ما حاربته إتجاهات معارضة وكثيرة كالمدرسة الوضعية ونظريات عديدة فى الدافعية والفعل الإجتماعى (٣٦) .

وقد أخذ أنصار الكلاسيكية المحدثة بفكرة نفعية العقوبة ، فالعقوبة أمر يحقق

---

* The criminal had be Punished in an environment conducive to his making the correct moral decicions. Choice was (and still is) seen to be a characteristic of the individual actor - but there is now a recognition that certain structures are more conducive to free choice than thers. See - Taylor, Walter and Young op.cit. p. 9 Ibid.

منفعة المجتمع ، بشرط ألا يسرف فيها المجتمع بما يتجاوز هذه المصلحة . ولم يعد رد الفعل للجريمة عقاباً مجرداً ، فالعقوبة تفرض على بعض الخارجين على القانونو دون البعض الآخر (٣٧) .

وعندما تم الإعتراف بالإستثناء دخلت المسئولية الشخصية فى المجتمعات وكان من اللازم تبعاً لذلك أن يعتمد القائمون على العدالة بعلم النفس وعلم الإجتماع الجنائى ، وأصبحت قواعد هذه المدرسة عن المدرسة أساس النظام القضائى فى أوربا فى القرن ١٩ وتختلف هذه المدرسة عن المدرسة السابقة فى فكرة حرية الإختيار ، فعلى الرغم من الأخذ بفكرة الموازنة بين اللذة والألم ، إلا أن أنصار المدرسة المحدثة يؤكدون أن حرية الإختيار لا تتوافر عند كل الناس بنفس القدر ، فالناس تتفاوت فى قدرتها على مقاومة الشر . وعلى هذا الأساس ذهب أنصارها إلى ضرورة وأهمية تفريدIndividualisation العقاب على أساس درجة حرية الإختيار عندالفرد

ما أدى بهم إلى الأخذ بفكرة المسئولية الجنائية المخففة ، حيث يجب على القاضى تخفيف العقوبة لتتفق مع درجة المسئولية وبشكل عام يمكن إيجاز أهم مبادىء هذه المدرسة المحدثة فيما يلى :

أولاً: تأكيد عدم تساوى المجرمين فى مجال حرية الإختيار ، مما يتطلب التمييز بينهم فى المسئولية . ولا تقتصر حالات إمتناع المسئولية على حالات المرض الفعلى ولكنها تمتد لتشمل حالات الإكراه وعدم ثبوت حرية الإرادة .

ثانياً: ضرورة تخفيف العقاب عند ثبوت نقصان حرية الإختيار . وهذا يعنى الإعتراف بالمسئولية المخففة للمصابين بإضطرابات عقلية . ويلاحظ أن هذه المدرسة لم تضع معياراً علمياً لقياس درجة الإختيار ، وإكتفت فى تقدير ذلك على سن الجانى وماضيه وذكائه وميوله ودرجة تعليمه .

ثالثاً: أخذت المدرسة بفكرتى العدالة والمنفعة معاً فى تحديد العقوبة ، وجعلت شرعية العقوبة مرتبطة بهذين العاملين معاً .

رابعاً: ولما كان إيداع نوعيات مختلفة من المجرمين فى سجن واحد يمكن أن يؤدى إلى المزيد من الفساد بالنسبة للبعض ، قال أنصار هذه المدرسة بضرورة تصنيف المسجونين حسب ظروفهم ، حتى تتفرد المعاملة حسب حالة كل فئة . ومعنى هذا الأخذ بمبدأ تفريد المعاملة بالنسبة للمسجونين . وقد كان لهذا الرأى أثره فى التعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات فى فرنسا سنة ١٩٣٢ وغيره من قوانين .

وعلى الرغم من أن هذه المدرسة الجديدة أدخلت عدة مبادىء مفيدة مثل تفريد العقوبات حسب تقدير المسئولية الجنائية ، وتفريد معاملة المسجونين ، إلا أنه لم تتوصل بعد إلى الهدف الإصلاحى للعقوبة . هذا إلى جانب أن أنصارها إفترضفوا – دون ند علمى واضح – أن سبب الجريمة هو سوء إستخدام المجرم لحرية الإختيار ، مما حدا بهم إلى القول بتخفيف العقوبة بقدر ضعف الجانى فى حرية الإختيار .

وعلى العكس من ذلك فقد يكون هذا الضعف إنعكاساً لميول إجرامية دفينة لا تقاوم إلا بعقوبات قاسية . يضاف إلى هذا أن تخفيف العقوبة قد يفقد العقوبة وظائفها كوسيلة للردع العام أو الخاص ، وقد لا تصلح كوسيلة لإصلاح المجرم . هذا إلى جانب أن هذه المدرسة كسابقتها لم تنظر إلى الجريمة كواقعة أو ظاهرة إجتماعية Social phenominon وإكتفت بإعتبارها ظاهرة قانونية Legal phenominon .

ثالثاً : المدرسة الوضعية

وظهرت هذه المدرسة فى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قرر أنصارها أن الجريمة كأى تصرف – فى ظاهرة طبيعية كالزوبعة والفيضان والبرق ويجب على الجماعة أن تحمى نفسها ، بالتخلص من المجرم وهذه حماية للجماعة وليس عقاباً للمجرم(٣٦) .

ويعد « إنريكوفيرى » Enreco Ferri أحد ثلاث شخصيات أسسوا المدرسة الوضعية فى علم الإجرام Positive School in Cirminology . وهم لم ينظروا إلى الوضعية على أنها حركة صلاحية ، ولكنهم نظروا إليها على أنها تحول كوبرنيكى Copernican فى تصور الناس للجريمة وللطبيعة الإنسانية . (٣٩) وتبرز فكرة الدفاع الإجتماعى Social defence لدى أنصار المدرسة الوضعية فى نظرية « فيرى » . فقد ذهب هذا المفكر الإجتماعى فى إيطاليا إلى أن الرسالة التاريخية للمدرسة الكلاسيكية تتمثل فى محاولة تخفيض العقاب Reduction of punishment ، أما المدرسة الوضعية فإنها تتابع – فى نظر « فيرى » هذه الرسالة العلمية والعملية من خلال إضافة أهداف سامية أخرى يجب السعى لتحقيقها وهذه الأهداف السامية لا تتمثل فقط فى معالجة مشكلة إنقاص العقوبات ، وإنما فى محاولة إنقاص الجريمة ذاتها Diminution (٤٠) .

ويذهب أنصار الوضعية إلى أنه يجب القضاء المنهجى Systematic elimina-tion على خرافة حرية الإدارة التى قال بها أنصار المدرسة الكرسيكية . وهم يحاولون إحلال علم المجتمع Science of society بدلاً من هذه الخرافة - على حد قولهم - من أجل القضاء على الجريمة Eradication of crime .

يذهب « إيزنك » Eysenck وهو أحد أنصار الوضعية ، إلى أن الوضعية تقدم مدخلا مختلفا Different opproach لدراسة وفهم الجريمة ، وهو مدخلاً موجه أساساً لتحقيق أهداف عملية مثل القضاء على السلوك المضاد للمجتمع (٤١) Elimination of anti - social Conduct ـ وإذا كانت أغلب المحاكم والنظم العقابية فى العالم الغربى منذ نهاية القرن التاسع عشر ، قد أخذت بنتائج وآراء المدرسة الكلاسيكية المحدثة ، فإن غالبية إبحاث علم النفس والإجتماع فى مجال السلوك الإنحرافى كانت تنطلق من الإطار الوضعى Positivist Framework وقد كان الخلاف الأساسى بين النموذج الكلاسيكى والنموذج الوضعى يدور حول قضية المسئولية فى مجال الفلسفة العقابية .

ومن المهم أن نميز بين الوضعية كما تستخدم فى علم الإجرام ، وبين الوضعية كما هى متضمنة فى النظرية الإجتماعية والسيكولوجية بوجه عام . فالوضعية فى دراسات الجريمة ترتبط بشكل واضح بإطار الممارسة أو التطبيق الفورى . ويهمنا إبراز العناصر الأساسية المشتركة لكل النظريات التى تتدرج تحت إطار الوضعية ، على الرغم من الإختلافات الجزئية بين هذه النظريات حول التفاصيل . وأهم سمة للوضعية ، وهو السمة التى يمكن لكل السمات الأخرى أن تشق منها هى الإصرار على حدة المنهج العلمى . وهذا يعنى أن القواعد والإجراءات والوسائل التى أثبتت نجاحها فى مجال العلوم الطبيعية يمكن إستخدامها وتطبيقها بنفس النجاح عند دراسة الإنسان ومجتمعه . وهذا هو ما جعل أنصار الإتجاه الوضعى يطلقون فى ظل هذا المبدأ فى محاولة تطبيق مناهج تكميم السلوك Quantification of behviour ، وتأكيد أن الفعل الإنسانى محكوم بقوانين ثابتة وحتمية ، والقول بموضوعية الباحث فى مجال المجتمع والسلوك الإنسانى .

وقد إستطاعت العلوم الطبيعية التوصل إلى تعميمات تشبه القوانين Law - Like generalities من خلال قياس وتكميم الظواهر . وقد إنطلق علم الجريمة الوضعى للسير فى خطوط مماثلة حيث حاول الباحثون التوصل إلى وحدات دقيقة وقابلة للقياس والحساب Accurate and calculable units للجريمة والإنحراف (٤١) . Deviance

كخطوة أولى نحو التعميم . وكانت المشكلة الأولى التى قابلوها تتمثل فى كيفية التمييز بين السلوك الإجرامى أو الإنحرافى من جهة وبين السلوك السوى من جهة أخرى على أساس كمى On a quantifiable basis . وكان من الطبيعى أن يلجأ الباحثون إلى إحصاءات الجريمة ، بإعتبار أنها تمدنا بالتفاصيل حول كم وأنماط الجرائم التى ترتكب الجريمة ، داخل المجتمع ، غير أن هذا المصدر تعرض للعديد من أو ألوان النقد منها :

١ - إن هذه الإحصاءات تم تصنيفها وفقاً لمعايير قانونية ، وهذه المعايير الأخيرة ربما كانت غير كافية للتحليل العلمى .

٢ - إن هذه الإحصاءات تعد على أساس الجرائم المعلومة للشرطة ، وهى عادة لا تمثل إلا نسبة قليلة من مجموع الجرائم الكلية التى ترتكب داخل المجتمع . ولهذا فإن مجموع الجرائم التى تقدمها الإحصاءات تختلف من مجتمع إلى آخر إستناداً على عدة متغيرات مثل درجة يقظة جهاز الشرطة ، ومدى قدرة الشرطة على الإنتشار داخل مواقع المجتمع ، وإمكانيات ذلك الجهاز ورغبة الشرطة فى إبراز أو عدم إبراز إنحرافات معينة ...

٣ - عادة ما تحدد الإحصاءات الجنائية الجرائم التى تمثل سلوكاً ينتهك القانون أو المعايير القانونية ، وهذه القوانين عادة ما تكون إنعكاساً لآراء وتصورات وأهواء واضعى القوانين The caprice of law makers ، أو مصالح جماعات القوةInterests of power groups وهو بالتالى لا يمثل إجماعاً من كل أعضاء المجتمع (*) .

وقد ظهرت عدة محاولات لتجاوز هذه الصعوبة ، منها إتجاه الوضعية الليبرالية Liberal positivism ويمثلها « لزلى ولكنز Leslie Wilkins » فى دراسة له قدمها سنة ١٩٦٤ فى محاولة منه للبحث عن نموذج إحصائى للإمتثال والإنحراف Statistical model of conformity and deviance ومع إعتراف أنصار هذا الإتجاه بقصور الإحصاءات الجنائية ، إلا أنهم يرون أنه من الممكن مراجعتها بحيث تصبح صالحة للإستخدام فى التحليلات العلمية (٤٢) .

(*) وهذا هو الفرق الاساسى بين التشريع الإسلامى والقوانين الوضعية ، فالتشريع الإسلامى صادرعن الخالق سبحانه وتعالى ويتفق مع الفطرة ومع كل مايحقق الصالح الحقيقى للإنسان ، وبالتالى يتسم بالإطلاق ، والصلاحية لكل زمان ومكان ، والإتفاق مع الفطرة التى فطر الله الناس عليها

ويذهب أنصار الإتجاه الليبرالي الوضعي إلى إمكان وجود إتفاق إجتماعي وأخلاقي Social and moral consensus ، داخل المجتمع ، خاصة في المجتمعات التي تطبق النظم الديموقراطية (وهم يقصدون الدول الغربية) . وهم يرون أن القانون في تلك الدول يمثل البلورة الرسمية Formal crystalization لهذا الإجماع أو الإتفاق . والجريمة في ضوء هذا التصور تمثل الحد الأقصى للإنحراف Extreme deviance . وهناك إتجاه الوضعية الراديكالية Radical Positivism وهو ينقسم إلى إتجاهين كما يشير إلى ذلك كل من « تايلور » و «ولتر» و « يونج » إتجاه معتدل يرى أنصاره مثل «ترافيس هيرشي» T. Hieschi أن القوانين تصدر عن إتفاق أبناء لمجتمع ، ويحاول الباحث أن يكون إحصاءاته إعتماداً على هذا المقياس ، ولكن في إستقلال عن أجهزة الشرطة والأجهزة القضائية .

وهناك الإتجاه المتشدد الذي يرى أنصاره زنه على الباحث أن يكتشف بنفسه معايير الإستواء والإنحراف ، وسوف يرى أنها تختلف كثيراً عن التعريفات والمعايير القانونية .

أما من حيث تحقيق الحياد العلمي Scientific neutrality بصدد دراسة السلوك الإنحرافي ، فقد تعرض لعدد كبير من الإعتراضات والنقد من حيث إمكانية تحقيقه عملياً ، وقد ذهب بعض الباحثين مثل أنصار الوضعية الليبرالية > إلى أن هذا الحياد أو الموضوعية العلمية يمكن أن تتحقق من خلال إنكار السؤال حول القيمة أو مسائل القيمة Denying the question of value . فالباحث أو العالم عليه فقط بيان الوسائل التي يمكن أن تحقق الغايات التي يحددها السياسيون المفترض أنهم الغالبية العظمى من الناس . وهذا هو رأى الإتجاه المحافظ في العالم الغربي حيث يصبح العلماء في خدمة الأضاع القائمة هناك Status quo (٤٣) . وعلى عكس هذا الإتجاه الليبرالي ، نجد الإتجاه الوضعي الراديكالي Radical positivism الذي يتفق كثيراً مع آراء مؤسس الإتجاه الوضعي في الغرب وهو« أجست كومت » A. Comte . ويذهب أنصار هذا الإتجاه الأخير إلى أنه على العالم الإجتماعي أن يتجرد من كل المؤثرات سواء الخارجية أو الذاتية حتى يتوصل إلى الحقائق الإجتماعية بشكل حيادي وحتى يكتشف بطريقة موضوعية الإجماع الحقيقي True Consensus .

ويمكن للباحث أن يصل إلى ذلك الإجماع من خلال إدراك حاجات النسق The needs of the system ، فتقدم المجتمع يتحقق بتقدم الإنسان نحو تحقيق التوازن والإتساق مع متطلبات المجتمع المتوازن والمتحضر . ويذهب الوضعيون الراديكاليون إلى

أن أجهزة الضبط فى العالم الغربى قد تقف عن عمد لتعويق الوصول إلى هذا التوازن والإجماع ، هذا إلى جانب النشاط المدمر واللاإجتماعى Asocial activity للمجرمين . وهذا يعنى أن هذين العاملين يتظافران معاً فى تعويق وصول المجتمع إلى تحقيق أهدافه الحقيقة متمثلة فى الإجماع والتوازن . ويركز أنصار الإتجاه الوضعى الأخير على فكرة الموضوعية التى يرونها تكمن فى معرفة المصالح الحقيقية للناس ككل ، فى مواجهة الأقليات ، سواء الأقليات المجرمة أو الأقليات التشريعية Ciminal and judicial minority (*) .

ويهتم أنصار الإتجاه الوضعى – سواء أصحاب الإتجاه الليبرالي أو الراديكالى – بمعرفة أسباب أو عوامل الإنحراف والجريمة ، وهم يهتمون بالتعرف على العوامل البيئية والسيكولوجية المسئولة عن فشل أفراد معينين فى إستدماج المعايير التى تسود داخل النسق الإجتماعى الذى يعيشون داخله والتى يتقبلها غالبية أعضائه . ويذهب « تايلور » ورفاقه إلى أن مفهوم الموضوعية قد إنتهى فى التحليل الأخير عند أنصار الإتجاه الوضعى إلى محاولة لقياس الجوانب المرضية عند الأفراد Individual pathologies والظروف المؤدية إلى ظهور الجوانب المرضية عندهم pathogenic circumstances . وتتضمن الموضوعية عندهم حصر عدد الرؤوس المنحرفة . وقد تجاهلوا فى الواقع إبراز ما يدور داخل هذه الرؤوس بشكل موضوعى . ويذهب الباحثون المذكورون أن الكثير مما يدفع الناس إلى السلوك الإجرامى – فى العالم الغربى الذى درسه الوضعيون – هو ما يعانيه الناس هناك من ظلم واقع عليهم من الدولة ومن القوانين وما يسود البناء الإجتماعى هناك من عدم مساواة إجتماعية (٤٤) Social inequality .

(*) يذهب أنصار الإتجاه الراديكالى فى العالم الغربى إلى أنه مهما قيل عن الديموقراطية والحرية والمساواة فى العالم الغربى ، فهى فى حقيقة الأمر ليس لها مضمون واقعى هناك . فالذى يوجه = المجتمعات الغربية جماعات معينة للقوة هى التى تصوغ القوانين والتشريعات وتطبق الإجراءات بما يتفق مع مصالحها . وهذه هى ماأطلق عليها "س رايت ملز" C.R Mills صفوة القوة Power Elite †

* Nation of rational man capable of exercising free will - see - Taylor and others - p. 21 .

وإذا ما إنتقلنا إلى الموضوع الثالث عند أنصار الإتجاه الوضعى وهو حتمية السلوك The determinism of behaviour .

فإنهم يرون أنه حتى يمكن التعامل مع المنحرفين وفهم الإنحراف بشكل علمى ، يجب أن ننظر إليه على أنه يخضع لقوانين عليه يمكن إكتشافها Discoverable causal laws وقد رفض الوضعيون كلية الفكرة الكلاسيكية حول الإنسان الرشيد القادر على ممارسة حرية الإرادة (٤٥) ويعبر « فيرى » عن هذا الإختلاف ١٨٨٦ بقوله « إننا نتحدث لغتين متخلفتين فبالنسبة لنا فإن المنهج التجريبى أو الإستقرائى Inductive method هو مفتاح المعرفة ، أما بالنسبة لهم فكل المعارف تشتق من الإستنباطات المنطقية Logical deduction والآراء التقليدية .

وإذا كان أنصار الإتجاه الكلاسيكى يجرمون أفعالاً معينة فى ضوء الحساب الأخلاقى المتضمن فى العقد الإجتماعى . فهم يرون أن المجرم إما شخص شرير Wicked وإما شخص جاهل Ignorant ، أما الوضعيون فهم يرون أن المجرم محكوم فى أفعاله وسلوكه بقوى لا يعيها هو شخصياً . وهذا هو ما يجعل المسئولية الشخصية منعدمة ، ويستوى نظام دوافع السلوك وعلى عكس أنصار الإتجاه الكلاسيكى الذين يرون أن الفاعل على علم بمحركات أفعاله وسلوكه ، فإن الوضعيين - يرون صدق رأى « دوركيم » الذاهب إلى أن فهم وتفسير الحياة الإجتماعية لا يتحقق بالرجوع إلى آراء المشاركين فيها - فهؤلاء قد لا يعلمون محركاتها جيداً - ولكن بالرجوع إلى الأساليب العميقة التى غالباً ما لا يعيها الناس . وهذا ما حدا بأنصار النظرية السوسيولوجية فى فرنسا - ثم روبرت ميرتون R. Merton فى أمريكا - إلى التمييز بين الوظائف الظاهرة Manifest Functions والوظائف الكامنة للنظم .

ويحاول الوضعيون تفسير السلوك الإنسانى المنحرف تفسيراً علمياً ، فى ظل مسلمة - تعرضت فيما بعد لنقد عنيف - وهى أن الفعل الإجتماعى له نفس خصائص الأشياء أو الموضوعات فى العالم الطبيعى . وهذا يعنى أن السلوك فى العالم الإجتماعى يماثل الموضوعات المادية التى تخضع للدراسة العلمية فى العلوم الطبيعية وهم إستناداً إلى هذه المسلمة يجردون الفعل من المعنى Meaning أو من المضمون الأخلاقى أو الإختيار الأخلاقى Moral choice كما يجردونه من الإبتكارية . وهذا يعنى أن الدراسة العلمية للسلوك عند أنصار الإتجاه الوضعى لا تتحقق إلا إذا ماطبقت عليه نفس الأساليب والمفاهيم المستخدمة عند دراسة الظواهر الطبيعية أو غير البشرية . (٤٦)

وهذا الزعم يتضمن أن السلوك الإنسانى محكوم بطريقة حتمية بتعميمات تشبه القوانين ، وهذا ما يوجب دراسته كأشياء (*) (وهذه هى النزعة الشيئية التى ترجع في أصولها إلى « إميل دوركيم ») وهذا هو ما يتطلع الوضعيون من خلاله إلى إنشاء علم وضعى للجريمة ، ويتوقف على نجاح أو فشل هذه المسلمة ، نجاح أو فشل نظريتهم فى السلوك الإجرامى ، وما يترتب عليها من نظريات تتعلق برد الفعل الإجتماعى إزاء الإنحراف ، وأساليب إصلاح أو علاج المجرم ، وحماية المجتمع من الجريمة ، ومحاولة تقليل السلوك الإنحرافى ، وهو ما يطلق عليه الدفاع الإجتماعى Social defence

وقد تعرضت هذه المقدمات الثلاثة التى إعتمد عليها الوضعيون لنقد عنيف من جانب المدارس الأخرى · وهذه المقدمات هى :

أ - إمكان تطبيق مناهج العلوم الطبيعية فى دراسة السلوك وإمكانية تكميمه وقياسه .

ب - الموضوعية وإمكان تحقيق الحياد العلمى لدراس السلوك الإنحرافى .

ج - إمكانية تطبيق مبدأ العلية الصارم عند دراسة السوك الإنحرافى والذى يصل إلى درجة الحتمية Determinism .

ويترتب على هذه المقدمات عدة مسلمات ، منها إمكانية تحقيق نظرة متفق عليها بين العلماء حول طبيعة العالم الإجتماعى A Consensus view of the social world ، وضرورة التركيز على القائم بالفعل الإجرامى Criminal actor ، وليس على الفعل الإجرامى ذاته Criminal act ، والنظر إلى العالم الإجتماعى على أنه تماماً مثل العالم المادى من حيث إمكانية إخضاعه لنفس الإجراءات المنهجية وإكتشاف القوانين الحتمية التى تحكمه Reification of the social world ، وإقرار مبدأ عدم المسئولية عن الأفعال Adoctrin of nonresponsibility for actions وعدم جدوى العقاب أو عدم إمكانية تطبيقه Inaplicability of punishment وأخيراً الجزم بأنه فى قدرة العالم الخبير على معرفة الأسباب والعوامل التى تحكم السلوك الإجرامى .

---

* If must be deterministically domirated by law Like regulations. an-it must be refined have the quality of thing. see Taylor, Walter dYoung op cit p 23

ولاشك أن هذه المسلمات الوضعية Positive postulates تقابل بمجموعة عديدة من المشكلات العلمية النظرية والتطبيقية ، حاولت الوضعية التغلب على بعضها ، لكن البعض الآخر أصبح يمثل حجر عثرة أمام تطور الوضعية سواء من حيث النظرية أو التطبيق . ويكفى هنا فقط أن نورد بعض الإعتراضات التى أثارها العلماء فى العلم الغربى ذاته : (*)

أولاً : إذا ما صح فرض أن الإنسان مسلوب الإرادة فى تصرفاته . بمعنى أن الذى يقدم على الجريمة مدفوع إليها لا محالة ، فإن هذا يعنى أنه لا جدوى من العلاج ويحيل المجتمع إلى فوضى . وهذا ما يرد عليه « هانز أيزنك » H. Eysenck بقوله أن إنكار حرية الإنسان لا يعنى الفوضى ، لكن على العكس فإننا عندما نقول أن السلوك الإنسانى محتوم بعوامل محددة ، فإنه يمكننا دراسة الميكانزمات التى يصدر من خلالها بطريقة حتمية ، وبالتالى يمكننا تطوير وسائل لتغييره . ويذهب الوضعيون إلى أنه إذا كانت هناك حالات مستعصية على العلاج حالياً ، فما ذلك إلا لعدم إكتمال معلوماتنا حول طبيعة السلوك بوجه عام .

ثانياً : القول بإمكان الحياد العلمى وتحقيق الموضوعية الكاملة فى الدراسات الإجتماعية قول تعرض للعديد من أوجه النقد ، طالما أن الإنسان كائن له معتقداته ويعيش داخل مجتمع له نظمه ، وهو لا يستطيع أن يسحب نفسه من عالمه بنفس الأسلوب المتحقق فى العالم المادى .

ثالثاً : إن محاولة تطبيق نفس المنهج العلمى المستخدم فى دراسة العالم المادى على دراسة المجتمع والسلوك الإنسانى أو ما أطلق عليه النزعة الشيئية ، تعرضت لنقد عنيف ،

(*) من المعروف أن هذه النظرية الوضعية لايمكن قبولها من المنظور الإسلامى لأنها تحاول دراسة الإنسان كشئ ، مادى ، وهو مايجافى حقيقة الإنسان كمخلوق خلقه الله سبحانه وتعالى وكرمه واستخلفه فى الأرض ، وهو حر مختار فى سلوكه ، تلك الحرية التى يحاسب على أساسها سواء فى هذه الحياة الدنيا فى حالة إرتكابه لبعض الإنحرافات من خلال النظام العقابى الإسلامى ، أو فى الحياة الأخرى . وهذا يعنى أن النظرية الوضعية تختلف مع حقائق الإسلام من عدة وجوه . إرجع إلى دراسة المؤلف بعنوان : المنهج الإسلامى فى دراسة المجتمع - الشروق ١٤٠٠ ، بناء المجتمع الإسلامى ونظمه - دار الشروق - جدة - ١٤٠١

لأن الظواهر الإجتماعية ظواهر لها معنى Meaningfull إلى جانب مظاهرها الخارجية ، وهذا هو ما يجعل محاولة أنصار الإتجاه الطبيعى ، محاولة فاشلة لأنها تتضمن تصوراً خاطئاً للعالم المادى وللعالم الإجتماعى معاً .

وفهم العالم الإجتماعى كما يذهب « تايلور » ورفاقه يتطلب نظاماً معرفياً بديلاً عن تلك المطبق فى مجال العالم المادى . وحتى بالنسبة لمكونات المنهج الإستقرائى فقد صارت اليوم مرفوضة من قبل بعض فلاسفة العلم مثل « توماس كن » T. Kunn و « كارل بوبر » K. Popper . فالتعميمات التى توصل إليها المشتغلون فى العالم المادى وصارت نظريات لم يتوصلوا إليها عن طريق المنهج الإستقرائى . وإنما توصلوا إليها عن طريق المنهج الإستنباطى Deductive method حيث يبدأون بإستمرار بقضايا عامة فى الفروض ثم ينتقلوم من العام إلى الخاص ، أو من الكلى إلى الجزئى ، ثم إلى الكل بعكس قواعد الطرق الإستقرائية Induction . وذلك لأن البدء من الجزئى دون وجود فرض موجه أمر يستحيل معه الوصول للتعميمات .

رابعاً : يشير « تايلور » إلى ما يطلق عليه مشكلة تعدد الحقائق The Problem of multiple Facts فهو يشير إلى أن تحقيق الموضوعية المطلقة يعتمد على وجود إتفاق عام داخل المجتمع ، حيث يكون هناك إجتماع حول ما يعد حقيقة ، غير أن المشاهد داخل المجتمعات الغربية أن هناك تعدداً للحقائق بتعدد الطبقات ومواقع القوى ، ولهذا فإن الباحث الإجتماعى يمكن أن ينظر إلى موضوعات دراسته من زوايا مختلفة ، وعليه أن يختار من بينها ، وهذا يعنى تدخل وجهات النظر الخاصة والبعد عن الموضوعية المطلقة .

خامساً : لا ينظر الوضعيون إلى رد الفعل الإجتماعى على أنه مشكلة ذلك لأنهم فى الحقيقة يتجاهلون أسباب ومبررات رد الفعل إزاء السلوك المنحرف ، كما يتجاهلون تفسير ما يصاحب رد الفعل هذا من وصم للمنحرف وإبعاد له عن دائرة السوء . وهذا يعنى إفتقاد النموذج الوضعى للمعالجة الصائبة لمشكلة الإنحراف من حيث وضعها فى حجمها الحقيقى بشكل متكامل منسق .

وقد تأثر أنصار الإتجاه الوضعى بالدراسات التجريبية وبالنظريات البيولوجية و،النفسية والبيئية والإجتماعية التى ظهرت خلال هذه الفترة ، كما تأثروا كذلك بما أطلق عليه نظرية العامل المضاعفة ، التى يشير أنصارها إلى أن الجريمة هى حصيلة عدد كبير من العوامل المختلفة ، وإن هذه العوامل لا يمكن الآن - وقد لا يمكن أبداً أن تنظم

فى فروض عامة ليس لها إستثناءات (*) . وقد ذهب أنصار المدرسة الوضعية إلى القول : أن أسباباً أو عوامل معينة فى تسلسلها لابد وأن تؤدى إلى نتيجة

معينة كما هو الشأن فى العلوم الطبيعية . وهذا يعنى وقوع هذه المدرسة فى فرض الحتمية Determinism الذى قوبل بالعديد من الإنتقادات الموضوعية . وقد ترتب على هذا الزعم أن تأمر الظروف البيئية والشخصية المحددة على إنسان ما توقعه حتماً فى السلوك الإجرامى أو الإنحرافى . وبناء على هذا ، فإن المجرم الذى ينتهك المعايير القانونية ينتهكها غصباً عن إرادته . فالجريمة هنا وبناء على رأى أنصار المدرسة الوضعية تعد نتيجة حتمية لعدة مقدمات تتمثل فى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المحيطة بالإنسان المجرم . وقد خرج أنصار المدرسة الوضعية بمجموعة من المبادىء يمكننا إيجازها فيما يلى (٤٧) :

أولاً : السلوك الإجرامى فى جوهره أمر حتمى أو نتيجة لمجموعة من العوامل الشخصية أو البيئية ، تنعدم أمامها إرادة الجانى أو قدرته على تجنبها أو تعديل مفعولها .

ثانياً : وإذا كانت إرادة الجانى منعدمة بالتالى تنعدم المسئولية الجنائية .

ثالثاً : وبناء على عدم ثبوت المسئولية الجنائية ، ينعدم الأساس الذى يقوم عليه

(*) يؤكد أنصار العامل المضاعف أنه لايمكن إيجاد نظرية علمية للسلوك الإجرامى . وقد أستخدم بحث العامل المضاعف – الذى لايعد نظرية – بصفة مبدئية فى مناقشة الحالات الفردية للجريمة . وقد إستخدام أحد أشكال هذا البحث كذلك فى تعليل التغيرات فى معدل نسبة الجريمة . فجريمة ما قد تقع بسبب إتحاد بعض الظروف والعوامل ، فى حين أن جريمة أخرى تقع نتيجة إتحاد ظروف وعوامل أخرى . ويعد هذا القول أكثر صدقا ودقة من نظرية العامل الواحد . ويشير "وليم هيلى" W. Healy إلى إمكان الإستعانة بفرض العامل المضاعف عند بحث الحالات الفردية للمنحرفين . وقد تم إكتشاف ما لايقل عن ١٧٠ ظرفا فى دراسة "بيرت" Burt الشهيرة ، كل منها يعد موجها إلى الإجرام . إرجع إلى :

Wiliam Healy : The individual delinquent : Boston : Litton : Brown 1915. Cyril Burt; The Young delinquent Fourth edition. London - University of London press 1944 p. 600.

العقاب . فالعقوبة فى جوهرها جزاء على فعل قام به الإنسان بإختياره وإرادته ، وعندما تنعدم الإرادة يفقد الجزاء معناه ووجوده .

رابعاً: وليس معنى هذا أن يترك المجتمع المجرمين يعيثون بأمنه وإستقراره ويروعون أبناءه ، لكنه يجب أن يتخلص بطريقة منظمة من الخطر الإجرامى ، بصرف النظر عن مسئولية الإنسان عن أعماله الإنحرافية المضادة للمجتمع ، وعقائده وقيمه وتقاليده وآدابه . يتحقق هذا التخلص من خلال ما يطلق عليه « فيرى » E. Ferri البدائل العقابية ومنها إستئصال المجرمين أو إبعادهم أو إصلاحهم من خلال كل الأساليب العلمية الممكنة .

خامساً: على أن إعمال هذه الإجراءات - الإستئصال والأبعاد والإصلاح - لا يعنى أن المجرم مسئول عن فعله الإنحرافى ، وإنما تعد هذه الإجراءات ضرورة من ضرورات المسئولية الإجتماعية وحماية المجتمع من الخطورة الإجرامية المتمثلة فى شخص الجانى . وهذا يعنى أن المدرسة الوضعية أحلت المسئولية الإجتماعية بدلاً من المسئولية الجنائية .

سادساً: طالما أن العوامل الدافعة للإجرام متعددة ، فإنه يجب تصنيف المجرمين إلى أقسام بناء على طبيعة ونوعية العوامل المؤدية بهم إلى الإجرام ولهذا التصنيف أهمية نفعية تتمثل فى التدبير الملائم لكل منهم بما يكفل تجنب خطورته . وقد صنف بعض رواد هذه المدرسة المجرمين إلى عدة أقسام منها :

أ- المجرمون بالميلاد والمجرمون المعتادون غير القابلين للإصلاح .. وهؤلاء يجب إبعادهم تماماً عن المجتمه نظراً لخطورتهم الكبيرة وعدم إمكان إصلاحهم . ويكون هذا الإبعاد المؤبد أو بإيداعهم مستعمرة زراعية نائية أو الإعدام إذا تطلب الأمر ذلك .

ب - المجرمون بالصدفة . وإذا كان هؤلاء المجرمين من صغار السن سلموا إلى أولياء أمورهم أو يودعوا فى مستعمرات زراعية كمؤسسات إيوائية كاملة . أما إذا كانوا من الراشدين ، فإما أنهم يلتزمون بدفع تعويض عن جريتسهم إن كان الإنحراف بسيطاً ، وإما أن ينفوا أو يعتقلوا .

ج - المجرمون بالعاطفة : وهؤلاء يلزمون بدفع تعويض مجز عن الأضرار التى ألحقوها بالغير ، وتحظر إقامتهم فى محل إقامة المجنى عليه أو ذويه

سابعاً: بالنسبة للمجتنين فيجب إيداعهم فى مؤسسات إيوائية لمحاولة علاجهم

ثامناً: من مقتضيات الدفاع الإجتماعى وحماية المجتمع من الجريمة أن يتخذ المسئولون كافة الإجراءات التى من شأنها القضاء على العوامل التى تعوق فى تهيئة الظروف لإرتكابها . مثال ذلك مكافحة المخدرات والمسكرات والتشرد والدعارة .. إلى جانب مختلف التدابير التى من شأنها حاربة الخطورة الإجرامية .

ويذهب الباحثون إلى أن المدرسة الوضعية التى تبنت الفلسفة المذكورة قد وجهت الإهتمام إلى العناية بشخصية المجرم على إعتبار أنه هو الأساس لأية سياسة جنائية تستهدف مكافحة الإجرام . ولهذا لم تعد الجريمة فى نظر هذه المدرسة سوى واقعة مادية صرفة لا دلالة لها إلا بالنسبة لتقدير حالة خطورة المجرم نفسه . وقد ركزت هذه المدرسة على قضية الخطورة الإجرامية . فعلى أساس هذه الخطورة تتخذ كافة التدابير الإحترازية أو الوقائية التى تحقق الدفاع عن أمن المجتمع وسلامته فى مواجهة خطورة الإجرام ، وتلك الخطورة الإجتماعية التى تتمثل فى شخص المجرم ، أو حتى فى الشخص الذى يمكن أن يقدم على الجريمة حتى ولو لم يرتكبها فعلاً . ففى مواجهة المجرمين فعلاً ، أو ما يحتمل إقدامهم على سلوك إنحرافى يجب إتخاذ كل التدابير الإحترازية الممكنة . يضاف إلى هذا أن المدرسة الوضعية نبهت إلى أهمية تصنيف المجرمين حسب طبيعة إجرامهم وحالة خطورتهم ، وإلى أهمية تفريد إجراءات مواجهة كل قسم حسب حالة وخصائص كل صنف ودرجة خطورة المجرمين .

ومع هذه المميزات التى يعتبرها الباحثون إيجابيت المدرسة الوضعية ، إلا أن إنكارها لإرادة المجرم أو إختياره ، ووقوعها فى الحتمية أمر مبالغ فيه ولا يمكن قبوله . وحتى أنصار الإتجاهات العلمية الواقعة فى الحتميات البيولوجية أو النفسية أو الإجتماعية أو البيئية ، أو أنصار فرض العامل المضاعف ، (٤٨) قد خففوا من غلوائهم بعد سقوط فرض الحتميات أو النظريات أحادية الإتجاه ، غاية ما فى الأمر أنهم يرون أن تضافر ظروف معينة ، تمهد (ولا تحتم) لظهور السلوك الإنحرافى . وقد تطرفت هذه المدرسة عندما سلبت الإنسانية إرادته وحولته إلى أله تستجيب لمؤثرات خارجية ، أى جعلته منفعلاً وليس فاعلاً ، غير أنه على الرغم من هذا القول ، فإن المدرسة الوضعية - مع عدم إعترافها بحرية الإرادة - إلا أنها أثرت التضحية لشخص المجرم حماية لأمن المجتمع . وقد يذهب أنصارها إلى إمكانية إتخاذ كل ما من شأنه حماية المجتمع من الخطورة الإجرامية الكامنة فى شخص المجرم ، حتى ولو أدى الأمر إلى إعدامه أو نفيه نفياً مؤبداً خارج المجتمع .

ويذهب الباحثون إلى أن هذه المدرسة - على الرغم من كل ما أخذ عليها من سلبيات - كان لها الفضل فى التنبيه إلى فكرة الدفاع الإجتماعى ، تلك الفكرة التى طورتها مدارس وعلماء لاحقون (٤٩) . هذا بالنسبة للعالم الغربى .

رابعاً: مدارس الوسط

أغفلت المدرسة التقليدية المجرم من حيث ظروفه وشخصيته والعوامل الدافعة للسلوك الإنحرافى واقتصرت على الجريمة بوضع عقوبات موحدة وعامة ومؤكدة وسريعة ... كذلك فقد أغفلت المدرسة الوضعية الجريمة وركزت على المجرم ، الأمر الذى جعل أنصارها يحددون المسئولية الجنائية على أساس الخطورة الإجرامية للشخص دون نظر إلى مقدار الضرر الذى أحدثته الجريمة أو قدر الخطأ فيها . هذا إلى جانب أنهم أنكروا عدم مسئولية المجرم عن فعله لعدم الإختيار وقسرية الأفعال ، الأمر الذى ينفى عنص المسئولية ، ولا يفسح مجالاً للردع العام كهدف للعقاب لهذه الصراعات الفكرية حول تفسير الإنحراف وأساليب مواجهته ، ظهرت عدة إتجاهات حاولت التوفيق أطلق عليها مدارس الوسط (٥٠) وأهمها ما يلى :

أ - المدرسة الثالثة كارنفالى والوضعية لانتقادية (اليمينا)

أنشأ هذه المدرسة كل من « كارنفالى » E. Camauale و « اليمينا » Alimena فى إيطاليا فى نهاية القرن التاسع عشر . وعلى الرغم من تأثرهما بالمدرسة الوضعية ، إلا إنهما حاولا التخلص من المغالاة وأوجه النقد التى وجهت إليها وهذا هو سبب تسميتها بالمدرسة الثالثة عند الأول وبالوضعية الإنتقادية (٥٠) Critical Positivosm عند الثانى : ويتضح هذا فى أنهما أقرا مبدأ حتمية السلوك الإنحرافى ، ولكنهما أنكرا فكرة المجرم بالوراثة ، وأكدا أهمية العقاب ودوره فى الردع العام والخاص ، وإعترفا بأهلية المجرم للمحاسبة وتحمل مسئولية أعماله ، وميزوا بين العقوبة من جهة والتدابير الإحترازية منجهة أخرى . وتؤكد « اليمنيا » أن الجريمة ظاهرة إجتماعية لها آثارها الإجتماعية الضارة ، ولذا يجب أن يستهدف الجزاء غاية إجتماعية ولا يكون ذلك بمجرد إيلام المجرم وذلك بإتخاذ الوسائل الكفيلة بالدفاع عن المجتمع بمختلف الأساليب ، ويؤكد أن الدفاع الإجتماعى يجب أن يتحقق خلال التنظيم القانونى ويجب الربط بين المجرم والجريمة ، ولا يكون هدف العقاب مجرد إصلاح الجانى أو حتى الدفاع عن المجتمع ، وإنما يجب أن يحقق الردع وإجبار المجرم على العودة إلى طريق السواء (٥١) .

الإتحاد الدولى لقانون العقوبات :

وفى مقابل الصراع حول تفسير ظاهرة الإنحراف وأساليب مواجهتها عملياً قام بعض الفقهاء بتكوين إتحاد دولى يستهدف صياغة سياسة جنائية يمكن عن طريقها مكافحة السلوك الإجرامى بشكل عملى بعيد عن الخلافات الفلسفية التى لا طائل من ورائها مثل الخلاف على الجبر والإختيار . وقد أسسه كل من « فون ليست » V. List الألمانى ، و« فان هامل » V. Hamel الهولندى ، و «برنز» prins البلجيكى سنة ١٨٨٩ . وهم يرون أن مكافحة الإجرام عمل متكامل لا يقتصر على القاضى والقانونين وحدهم ، ولكن يتطلب فريق من المتخصصين فى علم الإجتماع والنفس والإنسان من خلال دراسات تجريبية ، ومن خلال تصنيف المجرمين إلى فئات (٥٢) .

وذهب رواد الإتحاد إلى أهمية التدابير الإحترازية ، لكنهم قالوا أنه لا يجب اللجوء إليها إلا إذا عجزت العقوبات عن أهدافها . ويعد « برنز » البلجيكى الجنسية والأستاذ بجامعة بروكسل أول من صاغ – من العلماء المحدثين فكرة الدفاع الإجتماعى بشكل متكامل وواضح . فقد عارض فى دراساته ، فكرة الإختيار التى أخذت بها المدرسة التقليدية ، وقد بنى إنتقاده على أساس أن فكرة الإختيار تجيز تخفيف العقوبة بالنسبة لمن يضعف لديهم حرية الإختيار – مثل معتادى الإجرام ، فى حين أن هذه الفئة واضحة الخطر على أمن المجتمع وإستقراره ، وبالتالى يجب تشديد العقاب بالنسبة لهم . وتقوم الدعوى ضد المجرمين ويطبق عليهم العقاب على أساس مبدأ الخطورة الإجرامية لا على أساس المسئولية والإدارة الحرة . وهذا يعنى أن مقتضيات الدفاع الإجتماعى وحماية المجتمع هى التى تحدد نوعية العقوبة . وقد ركز « برنز » إهتمامه على نوعين من المجرمين إنطلاقاً من مبدأ الخطورة ويتضمن النوع الأول فئة المجرمين الخطرين أو الشواذ ، ويتضمن النوع الثانى فئة العائدين أو معتادى الإجرام . ويحق للقضاء أن يتخذ من العقوبات والتدابير ما يضمن أمن المجتمع وحمايته . فالجزاء هنا لا يقاس بجسامة الجريمة فحسب ، لكنه يقاس بمدى حاجة المجتمع إلى الحماية فى مواجهة خطورة المجرم (٥٣) .

ولم يكتفى « برنز » بالعمل القضائى الذى يطبق الجزاءات – العقاب والتدابير – لكنه بعمل إدارى وإجتماعى يطبق جنباً إلى جنب مع العمل القضائى من أجل تنفيذ الإجراءات الوقائية Preventive action التى تستهدف مكافحة الحالة الخطرة قبل وقوع الجريمة ، والقضاء على كل أنواع الخطورة الممهدة لإقتراف السلوك الإنحرافى ،

مثال هذا مواجهة حالات البؤس والفقر والتشرد وعلاج وتأهيل الشواذ ... إلخ . وهذا هو معنى قول « برنز » أن الدفاع الإجتماعى ليس إلا حماية للفقراء والتعساء من الإنحراف إلى السلوك الإجرامى والتحول إلى مجرمين خطرين . وبجه عام فإن «برنز» يركز على الحالة الخطرة والدفاع الإجتماعى التى هى الأساس الذى ينطلق منه القاضى فى التدبير الملائم - وإذا كانت العقوبة قد تؤدى فائدة للجانى فهى موجهة فى المحل الأول لحماية المجتمع . ويعارض الباحث المذكور العقوبات قصيرة المدة لعدم ثبوت جدواها ، وأباح إمتداد العقوبة للشواذ والخطرين حماية لأمن المجتمع وإستقراره . وقد إعتبر أن إمتداد العقوبات السالبة للحرية بالنسبة للخطرين والشواذ بديلاً عن التدابير الإحترازية . وذهب إلى إمكان عزل الخطرين غير القابلين للإصلاح بهدف إخضاعهم لنظام أكثر شدة حماية لأم المجتمع . وقد وجد فى هذا العزل بديلاً عن عقوبة الإعدام التى لم يوافق على تطبيقها (*) .

المدرسة التقليدية الجديدة:

قامت هذه المدرسة لحماية الفكر التقليدى - فى مقابل إنتشار أفكار الدفاع الإجتماعى ومن أهم روادها « سالى » Saleille و « كوشى » Cuche و «جارو» Garraud . ويؤكد أنصار هذه المدرسة أهمية العقوبة ووظائفها فى مجال الردع الخاص والردع العام . وهم يوافقون على التدابير الإحترازية فى نطاق محدود . فالعقاب هو الجزاء الجنائى على الجرائم . وتوقيع العقاب يستلزم توافر المسئولية الجنائية ، ويجب ربط أسلوب تنفيذ العقوبة بدرجة الخطورة الإجرامية للجانى أو المنحرف . وقد جاء تركيز المدرسة التقليدية الجديدة على فكرة الجزاء الجنائى وهى العقوبة كرد فعل لتجاهل العقوبة وخلو نظريات ومفاهيم الدفاع الإجتماعى من مفهوم الجزاء الجنائى ،. الذى يتضمن الردع الخاص والعام . ولا يتحدد رد الفعل للجريمة - فقاً لرأى هذه المدرسة .

(*) يذكر حتاته فى دراسته عن الدفاع الإجتماعى أن دولا كثيرة قد رحبت بهذه الفكرة حيث عاقبت المجرمين الخطرين غير القابلين للإصلاح بالنفى خارج المجتمع . ومثال هذا القانون الفرنسى ١٨٨٥ ، القانون النرويجى سنة ١٩٠٢ ، القانون الإنجليزى سنة ١٩٠٨ حتاتة ص ١٣٨

تبعاً لمدى الخطورة الإجرامية للمجرم كما تؤكد سياسة الدفعا الإجتماعى ، وإنما فقاً لقدرة المجرم على تحمل العقاب والإستفادة منه ، وهى ما يطلق عليه « أهلية تنفيذ العقوبة » .

وهذا يعنى أن هذه المدرسة وإن كانت قد أخذت بفكرة الخطورة الإجرامية كأساس لتحديد العقوبة ، إلا أنها لم تأخذ بها كأساس لتطبيقها ، وجعلت هذا التطبيق مرهوناً بمدى أهلية المجرم لتنفيذ العقوبة . فالعقوبة تتحدد وفقاً لمدى إستفادة المحكوم عليه بها عند التنفيذ . ويتم تحديد هذه القدرة فى ضوء عدة عوامل ومتغيرات منها صفة الجانى وسلوكه ، ووضعه الإجتماعى ، وطريقة حياته ، وماضيه الإجرامى . وهذا يعنى إخضاع المجرم لنوعين من الفحص الأول لكشف الخطورة ، والثانى لكشف الأهلية ، مع منح القاضى الحق فى تقرير نوعية العقوبة فى ضوء الأهلية ، حبس مع التنفيذ ، أو مع وقف التنفيذ أو مع غرامة مالية .. إلخ . وقد أخذ على هذه المدرسة أنها أهملت فكرة التدابير الإحترازية التى ركزت عليها نظريات الدفاع الإجتماعى (٥٤) .

نظريات أخرى فى الدفاع الإجتماعى

لقد ظهر العديد من النظريات فى مجال الدفاع الإجتماعى إلى جانب النظريات التى سبق أن ذكرناها نكتفى هنا بعرض أساسيات نظريات بعض أقطاب الدفاع الإجتماعى فى المدرستين الإيطالية والفرنسية .

أولاً: نظرية الدفاع الإجتماعى عند « فيليبو جراماتيكا » Filippo Gramatica

وهو باحث ومفكر إيطالى ، قام بتأسيس دراسات الدفاع الإجتماعى فى جنوا بإيطاليا سنة ١٩٤٥ ، وهو أول رئيس للجمعية الدولية للدفاع الإجتماعى التى أنشئت سنة ١٩٤٩ (٥٥) . وقد تأثر بظروف إيطاليا السيئة أثناء الحرب العالمية الثانية ومناظر القتل والدماء التى كانت مألوفة مشاهدة هذه الظروف هى ماجعلت جراماتيكا يستنكر بشكل بشكل متطرف كل العقوبات وينادى بإلغائها تماماً من أى رد فعل حتى ولو كان الشخص مجرماً خطيراً . وقد نادى بشكل قوى بإلغاء عقوبة الإعدام بالذات تكريماً للذات الإنسانية التى يجب إحترامها حتى ولو كان صاحبها مجرماً (*) .

(*) عرض جراماتيكا نظريته فى دراسة له صدرت سنة ١٩٦٠ تحت عنوان "مبادئ الدفاع الإجتماعى" . انظر – حتاته – مصدر سابق .

والباحث المذكور لا يتحدث عن المجرم وإنما يتحدث عن الشخص صاحب السلوك اللاإجتماعى ، بدلاً من المسئولية الجنائية يتكلم عن إصلاح الفرد وإعادة تأهيليه إجتماعياً وإعادة تكييفه مع المجتمع . وهذا الأمر لا يقتضى توقيع العقوبة وإنما يتطلب إتخاذ التدابير الإجتماعية ويشبهها بالتدابير الطبية بالنسبة للمريض ويشير إلى ضرورة تطبيق سياسة إجتماعية شاملة تتناول الأسرة والإقتصاد والسياسة والثقافة والصحه ... (٥٦) . ويثير جراماتيكا قضية العلاقة بين الفرد والمجتمع ، وحق الدولة فى فرض العقاب أو توقيعه على الفرد . كما ناقش مبدأ المسئولية الجنائية التى تلحق الجانى عندما ينتهك القانون الممثل لإرادة المجتمع . وهل يجب أن يوقع العقاب على حسب الضررالناجم عن الفعل ، أم على حسب شخصية وظروف الشخص الذى قام بالعمل الإنحرافى ؟ وهو يرى أن قوانين العقوبات تخطىء عندما تحدد العقوبات على حسب نتائج الفعل الإجرامى ، وتخطىء كذلك عندما تضع مركز الثقل فى النظام الجنائى فى الحماية الموضوعية للأموال والأنفس والمصالح . ويرى الباحث المذكور أن عمل الدولة لا يعد مشروعاً إلا إذا أخذ فى إعتباره شخصية الفرد الذى يرتكب الفعل الخارج على القانون من حيث الدوافع والظروف والمحركات التى دفعته إلى هذا الفعل . ويذهب إلى نظام المسئولية يجب أن يقوم على الإرادة أو أن تحميل الإنسان للمسئولية يجب أن يستند إلى العنصر الذى يجعل الفرد مناهضاً للمجتمع أو مضاداً له Anti - Social ، وليس على مجرد حماية الأموال أو الأنفس أو المصالح .

ويشير هذا إلى أن جراماتيكا يجعل من الشخصية فى ذاتها بكل جوانبها الإجتماعية والحيوية والنفسية محوراً لنظريته عن الدفاع الإجتماعى ، فهو يرى أنه يجب وضع إعتبار للفاعل أو الذات – المنحرفة – من المنظور القانونى – كقيمة فى حد ذاتها . وهذا يعنى ضرورة تعديل القوانين الجنائية والعقابية بشكل يستبعد تحميل الإنسان المسئولية على أساس الفعل الإجرامى أو نتائجه ، أو بشكل يسقط ربط المسئولية الجنائية بالفعل ، وإستبدالها بمفهوم أعم وأقرب إلى الواقع الإنسانى والإجتماعى ويقوم على فكرة عدم التوافق الإجتماعى أو مناهضة المجتمع من جانب الجانى .

نظرية الدفاع الإجتماعى عند « مارك انسيل » Marc Ancel (حركة الدفاع الإجتماعى الجديدة) أثارت نظرية جراماتيكا مخاوف العلماء لما نادت به من ضرورة وضع تدابير إجتماعية ضد أى عمل يكشف عن الإنحراف حتى قبل إتكابه طالما أنه صدر شخصيه لاإجتماعية وهذا ما جعل أنصار حركة الدفاع الإجتماعى يحاولون تصحيح المسار فى إطار الشرعية من خلال حركة الدفاع الإجتماعى الجديدة (٥٧)

« وانسل » مفكر فرنسى عمل مستشاراً بمحكمة النقض الفرنسية ، كما عمل رئيساً للجمعية الدولية للدفاع الإجتماعى . وقد قدم نظرية أطلق عليها النظرية الجديدة فى الدفاع الإجتماعى أو الدفاع الإجتماعى الجديد . ويقر « وانسل » وجود المسئولية الشخصية وإن كان يصوغها بأسلوب جديد . فهو يرفض المسئولية المادية القائمة على السببية بين الفعل والنتيجة ، ويرفض فكرة حرية الإختيار كما صاغتها المدرسة التقليدية . ويرفض فكرة الحتمية كما قدمتها المدرسة الوضعية . وهو يؤكد المعنى الفردى للمسئولية بأنها شعور الفرد بشخصيته كما تبدو فى فعله أو كما يفصح عنها سلوكه . هى معيار الأهلية الجنائية . وهذا يعنى أنه لا يجب تركيز الإهتمام على الجريمة وإهمال شخصية المجرم، كما يفعل أنصار المدرسة الكلاسيكية ، ولا يجب التركيز على شخصية المجرم وظروفه وإهمال الواقعة الإجرامية ونتيجة الفعل ، كما يفعل أنصار المدرسة الوضعية . ويرى أنسيل أن المسئولية والخطورة يمكن أن تجتمعا فى شخص واحد ، فالمسئولية هى أساس حكم القاضى بالعقوبة ، والخطورة هى التى يحكم على أساسها بالتدابير الوقائية أو الإحترازية . ويعترف أنسل بوظائف العقوبة من حيث الردع العام والخاص والإصلاح (٥٨) .

ويؤكد « أنسيل » ضرورة الإستعانة بنتائج الأبحاث النفسية والإجتماعية عند التعامل مع المحترفين وذهب إلى ضرورة عمل ملف خاص بكل مجرم يقوم بإعداده أخصائية إجتماعية ونفسيين وأطباء وعلماء إجرام يستعين به القاضى فى الحكم على المجرم و « أنسل » لا يقر فكرة جراماتيكا بشأن التدابير السابقة على الحرية الفرضية لكل إنسان حتى ولو كان خطيراً على المجتمع – وهذا يعنى (٥٩) الإلتزام بالإجراءات القانونية تحت إشراف القضاء ويذهب « أنسل » إلى أنه يجب إتخاذ إجراءات وقائية مع بعض الناس الذين هم على أعتاب الإنحراف الإجرامى . مثال ذلك التدابير ضد المجانين ، والمتشردين ، ومدمنى المخدرات والمسكرات ، ومحترفى البغاء . وإذا كانت التشريعات القديمة فى الغرب تعالج هذه الحالات على أنها جرائم خاصة ومسماة ، فإن الإتجاه الجديد يعالجها على أنها حالات خطورة (*) وحركة الدفاع الإجتماعى الجديدة عنده لاتستهدف العقاب فى ذاته ولكنها تهدف إلى حماية المجتمع من خلال تفهم عوامل الجريمة وظروفها وإمكان إصلاح الجانى .

(*) تضمن القانون الإنجليزى سنة ١٩٥٩ بشأن الصحة العقلية إمكان الحجز الإجبارى لبعض فئات الخطرين فى المستشفيات دون إرتكاب جرائم ، وتضمن القانون الإيطالى سنة ١٩٥٦ بعض التدابير

= الوقائية التى تطبق على بعض الفئات المعرضة للإنحراف كالعاطلين والمتشردين وكل من يحتمل إقدامه على الإنحراف . وتضمن القانون الفرنسى سنة ١٩٥٣ إجراءات مماثلة بالنسبة لمدمنى المخدرات . وقد عرف الإسلام الحنيف التدابير الوقائية سواء بالنسبة لمن ارتكبوا إنحرافات حتى لايعودوا إلى الإجرام ، أو ممن لم يرتكبوا إنحرافات لكنهم من المحتمل إقدامهم على إرتكابها . وتجمع الشريعة التدابير مع غيرها من العقوبات تحت إسم العقوبات . ويمكن تصنيف التدابير فى الشريعة الإسلامية حسب طبيعتها إلى أربعة أصناف وهى : **التدابير السالبة للحرية** . ويمكن = تطبيقها على المجرمين الخطرين ومعتادى الإجرام أو من تكرر منهم إرتكاب الجرائم ولم تردعهم العقوبات المقررة، ويظل هؤلاء محجوزين حتى يكف أذاهم عن الناس، أو تظهر توبتهم . ومن هذه التدابير حجز المرأة التى ترتكب الفاحشة لمدة محدودة حتى تموت أو ينصلح حالها بالتوبة . ولاتعارض بين عقوبة الجلد المقررة للزنا وبين حجز المرأة الزانية لمنع إنتشار فسادها خاصة وأن من الفقهاء من جعل الجلد والتغريب للرجل ومن المنطقى أن يكون الجلد والحبس للمرأة . ومن المقرر حجز المجنون لمنع خطورته . وهناك **التدابير المقيدة للحرية** ، كالنفى لقاطع الطريق ، والتغريب للزانى غير المحصن "البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ، والإبعاد ويجوز عند الضرورة بشرط ألا يكون إلى دار الحرب . وهناك **التدابير الوقائية** مثل حرمان القاذف من الشهادة إلى جانب عقوبة الجلد ، ومصادرة أدوات الحرب . وهناك **التدابير التربوية** مثل التوبيخ وضرب الزوجة وهجرها فى المضجع - حتاته - مصدر سابق .

ويشير « انسل » إلى أن حركة الدفاع الإجتماعى الجديدة تهتم بالحفاظ على كرامة الإنسان وقيمه وحماية المجتمع والدفاع عن قيم الحضارة المعاصرة وهى بهذا الشكل - كما يقول - حركة عالمية . وهو يرى أن هذه الأهداف - إصلاح الفرد وإعادة تنشئة المنحرفين والحفاظ على النظام والأمن والقيم الإنسانية - أمر يمكن أن يتحقق من خلال النظام القانونى وحده . ومن الواضح أن القانونى لم يستطيع القضاء على كل المشكلات ، فهو لم يتمكن من حل مشكلات المرور ولا مشكلات الإدمان فى العالم الغربى ...

ويشير « مارك أنسل » إلى ضرورة تحقيق التكامل بين الدفاع الإجتماعى والعقاب القانونى . ويرى أن حركة الدفاع الإجتماعى تختلف مع مبادىء المدرسة الكلاسيكية فى أنها تؤكد أن سلوك الإنسان وقيمه ومعتقداته تتأثر بالوسط الإجتماعى ولابد من أخذ دوافع الإنسان وحالته النفسية والإجتماعية والبيولوجية فى الإعتبار عند التعامل مع المجرمين ، وهى بهذا ترفض مبادىء المدرسة الكلاسيكية فى العقوبة والتى تقوم على أساس : (٦٠)

أ - الشدة . ب - التوحيد . ج - السرعة . د - التأكيد .

تلك المبادىء التى تتجاهل الإنسان من حيث منطلقاته ودوافعه ومحركات سلوكه ومدى إرادية أفعاله . كذلك فإن حركة الدفاع الإجتماعى تختلف مع مبادىء المدرسة الوضعية من حيث رفض فكرة الحتميات البيولوجية أو النفسية أو الإجتماعية وعدم إعفاء الإنسان كلية من المسئولية ، لأن معنى هذا إسقاط إرادته وعدم إمكان علاجه أو إصلاحه مما لا يجدى معه أى إجراء لإعادة ترتيبه (٦١) وهو يرى ضرورة الإستفادة من جميع العلوم من أجل تحقيق أهداف حركة الدفاع الإجتماعى والتى تتمثل فى تحقيق صالحى الفرد والمجتمع معاً . ويشير « أنسل » إلى أن حركة الدفاع الإجتماعى تنطلق من منطلقين هما :

أ - إعلان حقوق الإنسان كما ورد فى وثائق الثورة الفرنسة والمواثيق الدولية .

ب - التقاليد المسيحية ، خاصة ما يتصل منها بفكرة الخير .

مناقشة نظرية « مارك انسل » :

تعرضت نظرية مارك ، والتى أطلق عليها الدفاع الإجتماعى الجديد لمناقشة كبيرة . ووجه إليها بعض الإنتقادات . وأهم جوانب النقد التى وجهت إليها تتمثل فيما يلى : (٦٢)

أولاً: إنتقد أنسل ما أطلق عليه الطغيان القانونى وأشار إلى أهمية الأخذ بنتائج العلوم الإجرامية المختلفة . ويذهب البعض إلى أنه لم يوضح كيفية التخلص من هذا الطغيان القانونى ، وأنه عندما ناقش قضية الدفاع الإجتماعى خرج على العلوم القانونية بحيث أنه أفقد قانون العقوبات خاصية القانونية ، لأنه جعل حكم القاضى مبنياً على الفحص العلمى لشخصية الجانى .

ثانياً: ذهب أنسل إلى أن القاضى يجب أن يحدد التدبير الملائم قدراً ونوعاً على حسب تقديره بدرجة خطورة المجرم ، وهو بذلك منح القاضى سلطة تقديرية واسعة يمكن إذا أسىء إستخدامها الإعتداء على الحرية الفردية التى دافع عنها بشكل واضح . وإن كان أنسل يرد على هذا بأنه ينادى بتطبيق مبدأ الشرعية مما لا يتيح للقاضى فرصة التعسف .

ثالثاً: يتضح بشكل واضح تأثر « أنسل » بالمذهب الفردى الذى يعلى من قيمة الفرد بحيث يجعل الفرد منطلق البحث وهدفه . وهذا يشير إلى تأثره بالإتجاه البرجوازى

الفردى فى مجال العلوم الإجتماعية

رابعاً: لم يستطع تعريف المسئولية الجنائية بشكل واضح ، ولم يميز بينها وبين الخطورة الإجرامية ، وإكتفى بأن المسئولية مرادفة لمفهوم الشخصية .

خامساً: أسقط فى مشروعه عن الدفاع الإجتماعى الجديد العقوبات القاسية كالإعدام والتعذيب البدنى وأبدى رغبة فى إعادة النظر فى العقوبات السالبة للحرية . وهذه العقوبات أساسية ولابد منها فى بعض حالات الإنحراف الإجرامى وفى حالة ثبوت المسئولية كاملة على الجانى . وتمكن الضرورة فى أنها هى الأساليب الوحيدة الرادعة والتى يواجه بها المجتمع الإنحرافات الكبرى الماسة بأمنه وقيمه والفضائل الإسلامية التى لا يستقيم أمر مجتمع دون الحفاظ عليها . وهى وحدها التى تحقق وظائف العقوبة الأساسية المتمثلة فى الردع الخاص والردع العام . وهذا لا يتعارض مع الرحمة والإحسان التى يدعى أنصار حركة الدفاع الإجتماعى أنهم يأخذون بها . وكما ذكر ابن تيمية بحق فإن العقوبات إنما شرعت رحمة من الله تعالى بعبادة فهى صلدرة عن رحمة الخلق وإرادة الإحسان إليهم . ولهذا ينبغى لمن يعاقب الناس الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة بهم ، كما يقصد الوالد تأديب ولده ، وكما يقصد الطبيب معالجة المريض . وقال الدهلوى فى كتابه « حجة الله البالغة » « اعلم إنه كان من شريعة من قبلنا القصاص فى القتل ، والرجم فى الزنا ، والقطع فى السرقة ، فهذه الثلاثة كانت متوازنة فى الشرائع السماوية وإتفق عليها الأنبياء ، والأمم ، ومثل هذا يجب أن يؤخذ عليه بالنواجذ ولايترك .

والحدود موانع قبل الفعل زواجر بعدة ، فالعلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل ، وإيقاعها بعده يمنع من العود إليه . وقد شرعت لمصلحة تعود إلى كافة الناس من صيانة الإنسان والأموال والأعراض للإنزجار عما يتضضر به العباد من أنواع الفساد وهو وجه تسميتها حدوداً ويشير ابن القيم الجوزية إلى أن الله سبحانه وتعالى أوجب الحدود على مرتكبى الجرزئم التى تتقاضاها الطباع وليس عليها وازع طبعى . ولا عبرة لما يذكره « مارك أنسل » من أن الردع العام يمكن تحقيقه بغير العقوبة من خلال خضوع المذنب للقضاء ووقوفه بين يدى القاضى وإخضاعه للتدابير التى تحددها المحكمة ، فهذا لا يحقق ردعاً عاماً ولا خاصاً

سادساً: يذهب أنسل إلى أن نظريته فى الدفاع الإجتماعى تستند إلى التقاليد المسيحية ، ولا شك أن كل الأديان السماوية تدعو إلى الخير والحق والتوحيد ، لكن

الشريعة التى قدمت تنظيماً متكاملاً متوازناً يتضمن إقامة مجتمع فاضل قوى متقدم متكامل إقتصادياً وسياسياً وأسرياً وعقابياً وتربوياً ... هى الشريعة الإسلامية . وقد سبقت هذه الشريعة الثورة الفرنسية والأمريكية فى إعلان حقوق الإنسان وحرياته بشكل لا ترقى إليه الوثائق الوضعية مهما كان مصدرها . فالإسلام يكرم الإنسان ويرفعه إلى مرتبة الخلاف عن الله ويمنحه حرية التفكير والإعتقاد والعمل .. فى إطار من الضوابط المحكمة . وقد وضعت الشريعة نظاماً للتجريم والعقاب يحقق صالح الفرد كما يحافظ على الأمن الإجتماعى . وأخذت الشريعة بفكرة التدابير الإحترازية التى تحول دون تعرض المجتمع لخطورة المجرم . وهناك أنواع كثيرة للتدابير التى وجهنا الإسلام إليها مثل التدابير السالبة للحرية ، والمقيدة كالنفى والتغريب والإبعاد ، وتدابير وقائية مثل حرمان القاذف من الشهادة ، وتدابير تربوية مثل التوبيخ والتأنيب والإحراج والضرب والهجر ... والهدف منها مواجه خطورة المنحرف . وقد أقر الإسلام إمكان الجمع بين العقوبة والتدابير مثل جلد القاذف وحرمانه من الشهادة ، وجلد الزانى وتغريبه ... إلخ .

(1) See - Edwin sutherland and D.R. Cressey : Criminology ; T.P. Lippincott Co - N.Y. 1900 Ch. 15 - 16.

(2) See. Charles Bery : Psychology oF punishment : British Journal oF medical Psychology - October 1945 - pp 225 - 291 - See Sutherlond - et - al - op.cit.

(3) Paul Reiwald : Society and its criminals, N.Y. International univevsity press 1950 .

(4) Sutherland - op.cit. ch. 15 .

(5) punishment and social structure .

(6) Sutherland - op.cit p . 260

(7) Moral indignatian and middle class Psychology - Suther Land

(8) T.Paarsons : Structure oF Social action - N.Y. Mc Graw Hill . 1937 pp.98 - 110 see also - Parsons : A Sociologist looks the profes-saion, in - T.Parsons : Essays in sociological theory (ed) N.Y 1954 p. 3 85 .

(9) Emile Durkheim : The devisiam of lobor in society : Translated by Gr. Simpsan Glencoe the free press 1947 - Sutherland

(10) op. cit Durheim : Montesqaieu and Roasseau - University of Michigan press - 1960 p.51 .

(١١) نبيل السمالوطى : الدين والبناء الإجتماعى - دار الشروق - جده ١٤٠١

(12) Pitirim Sorokin : Social and cultural dynamics - N.Y - American Book Co - 1937 - Vol 11 - in Sutheofland op - cit .

(13) Ibid

(14) Trends in the Soviet Treatmentof crime : American Sociological Review 5 566 Augast 1940 in - Sutherland - op cit

(١٥) محمد نيازى حتاته : الدفاع الإجتماعى : السياسة الجنائية المعاصرة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعى - مكتبة وهبة سنة ١٩٧٥ ص ١١١ .

(١٦) ارجع إلى محمود نجيب حسنى : علم العقاب - دار النهضة العربية - القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ٥٥ - نيازى حتاته - مصدر سابق ص ١٧٢.

(17) Taylor, paui Walter, Jaack Young : The New Criminology : Routledge and Kagan Poul 1973 pp. 63 - 69 .

(18) Ibid.

(19) Sutherland - op. cit p 108 .

(٢٠) للمزيد من التفاصيل حول أراء بكاريا C.Baccaria ارجع إلى An on crimes and punishment - london Almam - lan Tatlor et - al essagan - op cit . pp 2 - 3.

(21) Sutherland et - al - op - cit . ch - 14 .

(٢٢) حتاته - مصدر سابق ص ١٢٣ - وانظر أيضاً Toylor - et - al - op. cit

(23) Suthertond - op - cit .

(24) Taylor - et - al. op - cit pp 2 - 3 .

(25) Rewarding of useful activity and punishment of damaging activity - Taylor - wt - at. p.3 .

(٢٦) من أجل التوسع فى مناقشة النظرية الكلاسيكية - إرجع إلى دراسة Taylor وزملائه ص ٧ .

(27) Jock Young - et - al : The new criminology op - cit . p.7 .

(28) Ibid .

(٢٩) من عظمة التشريع الإسلامى أنه أخذ فى الإعتبار ليس فقط الفعل الإجرامى ولكن أيضاً طبيعة شخصية الجانى ومكانته وملابسات الجريمة وظروفها ، فهناك حالات ترفع فيها المسئولية عن الجانى مثل فقدان الإختيار والإدراك كما فى حالة الإكراه والجنون

والصغر – انظر – أبوزهره – الجريمة والعقوبة فى الفقه الإسلامى : العقوبة – دار الفكر العربى سنة ١٩٧٤ .

(30) Taylor - Young - Walter - op - cit - p.8 .

(31) Ibid .

(32) Ibid. p.9 .

(33) Ibid. P.9.

(34) Ibid .

(35) Ibid. p.9 .

(36) Ibid .

(37) Sutherland and Cressy - op.cit p 100 .

(38) Gerome Hall : Science and reform in criminal law - University of pennsylvania law Rev April 1952 - pp. 787 - 804 .

(39) Taylor - op. cit - p 10 .

(40) Ibid.

(41) Ibid.

(42) jock young - etat . pp -12 - 14 .

(43) Ibid. p.20 .

(44) Ibid. p.21 .

(45) Ibid. P.22 .

(٤٦) إنظر نقد لهذه الآراء المناصرة للمذهب الطبيعى فى دراسة « كارل بوبر» K. Popper بعنوان « Poverty of Historicism » ترجمة د . عبد الحميد صبره تحت عنوان« عقم المذهب التاريخى » منشأة المعارف ١٩٥٩ – الفصل الأول .

(47) Sutherland - et - al . op. cit . ch, 16 .

(٤٨) حتاته – مصدر سابق ص ١٣١ .

(٤٩) جلال ثروت : الظاهرة الإجرامية - دراسة فى علم الإجرام والعقاب - مؤسسة الثقافة الجامعية سنة ١٩٨٣ ص ٢٠٧ .

(٥٠) المصدر السابق ص ٢٠٨ .

(٥١) المصدر السابق ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٥٢) المصدر السابق ص ٢١٢ .

(٥٣) حتاته - مصدر سابق ص ١٣٧ .

(٥٤) المصدر السابق .

(٥٥) المصدر السابق ص ١٣٩ - ١٤٤ .

(٥٦) جلال ثروت - مصدر سابق ص ١٢٤ - ٢١٥ .

(٥٧) المصدر السابق ص ٢١٥ .

(٥٨) حتاته - مصدر سابق .

(٥٩) ثروت - مصدر سابق - ٢١٥ - ٢١٦ .

(60) Sutherland. op. Cit p. 217 .

(61) Ibid - See ch . 7 - 10 - 14 .

(٦٢) حتاته - مصدر سابق - وانظر - حجة الله البالغة للدهلوى - ج ٢ ص ١٥٩ وانظر ابن عابدين - ص ٣ ص ٢١٦ .

الفصل الثامن

الأيديولوجيا وقضية التنظيم فى علم الإجتماع : التراث والنظريات

١ - مقدمة حول أهمية دراسة التنظيمات فى علم الإجتماع .

٢ - التعريف التقليدى للتنظيم .

٣ - الفرق بين - التنظيم الإجتماعى - والتنظيم الرسمى - والتنظيم غير الرسمى .

٤ - مشكلات التنظيم .

٥ - الحاجة إلى إعادة النظر فى التعريف التقليدى للتنظيم .

٦ - نظريات التنظيم:

أولا : النظرية الكلاسيكية فى التنظيم .

ثانيا: النظرية الكلاسيكية المحدثة .

ثالثا: النظرية الحديثة فى التنظيم .

٧ - حول تحليل نظرية التنظيم .

٨ - نظريات التنظيم .

أ - نظرية بلاو وسكوت . ب - نظرية اتزيونى .

جـ - نظرية بارسونز . د - نظرية أرجريس .

ه - نظرية بوف و هكسون .

٩ - مناقشة عامة لنظريات التنظيم (تحليل موزيليس) :

أ - نظريات التنظيم ومشكلة القيم . ب - نظريات التنظيم ومستويات التحليل .

ج - المدخل المقارن فى دراسة التنظيمات .

د - المدخل التاريخى فى دراسة التنظيمات .

١٠ - مصادر الفصل .



يتزايد إهتمام علم الإجتماع فى السنوات الأخيرة بدراسة التنظيمات الإجتماعية وبدراسة البيروقراطية . ويمكن تفسير هذا الإهتمام فى ضوء إتساع حجم التنظيمات البيروقراطية فى المجتمع الحديث ، لدرجة أن هناك من المفكرين من يطلق على العصر الحديث « عصر التنظيمات » . ويذهب « إتزيونى » Etzioni إلى أننا نولد داخل تنظيمات ، ونتلقى تعليمنا داخل تنظيمات ، ويكتسب أغلبنا رزقه داخل تنظيمات . يضاف . إلى ذلك أننا كثيراً مانقضى أوقات فراغنا داخل تنظيمات معينة كالنوادى مثلاً . وعلاوة على ذلك فإن الكثير من مشكلات المجتمعات الحديثة هى فى جوهرها مشكلات تنظيمية سواء عليى مستوى تنظيم واحد أو على مستوى العلاقة بين عدة تنظيمات . ومن أجل هذا كله فإنه يطلق على المجتمع الحديث بحق المجتمع البيروقراطى أو المجتمع التنظيمى .

ونحن فى علم الإجتماع نطلق مصطلح التنظيم Oragnization على ماكنا نطلق عليه فى الماضى المؤسسات ، كالمدارس والمستشفيات والمصانع ومختلف الأجهزة الحكومية أو مؤسسات العمل الخاصة أو النوادى أو النقابات ... إلخ ويركز الباحثون فى علم الإجتماع عند دراسة التنظيمات ، على مجموعة من العناصر أو المباديد التى تقف وراء مفهوم التنظيم . ويمكن إيجاز هذه المبادىء فيما يلى : -

أولاً: عجز الإنسان الفرد عن تلبية جميع إحتياجاته بمفرده . وهو لهذا مضطر إلى الدخول فى علاقات إجتماعية مع غيره من أفراد من خلال مجموعة من التنظيمات القادرة على إشباع حاجاته . وهكذا يكون المبدأ الأساسى الأول الذى يقف وراء فكرة التنظيم ، هو مبدأ تنسيق الجهود تحقيقاً للمعونة المتبادلة .

ثانياً: وحتى يكون التنسيق فعالاً يجب أن تكون هناك مجموعة من الأهداف أو الغايات المشتركة والتى يسعى مجموعة من الأفراد إلى تحقيقها من خلال التنظيم وهكذا يكون المبدأ الثانى هو وجود مجموعة من الأهداف المشتركة والتى يسعى مجموعة من الأفراد إلى تحقيقها .

ثالثاً: ويمكن النظر إلى المجتمع على أنه تنظيم واسع النطاق يتضمن فى جوفه مجموعة من التنظيمات الأقا إتساعاً ، والتى يقوم كل منها بتحقيق مجموعة من الأهداف المتخصصة ، مثل التنظيمات الإقتصادية والسياسية والدينية والتربوية ... إلخ . وتنقسم التنظيمات الإقتصادية بدورها إلى تنظيمات أكثر تخصصاً مثل التنظيمات الصناعية والزراعية والتجارية . ويمكن بالمثل تتبع هذا التقسيم والتخصص على مستوى

التنظيمات الصناعية ، بل على مستوى التنظيم الصناعي الواحد . فأى مصنع أو شركة صناعية يتضمن عدة مبدأ التخصص وتقسيم العمل وتوزيع الأدوار والتنسيق بينها بحيث تسهم فى تحقيق الهدف المشترك .

رابعاً : السلطة المتدرجة Hierarchy of authority ويرتبط مفهوم السلطة داخل التنظيم أو داخل الجماعة بفكرة تقسيم العمل والسعى المشترك نحو تحقيق هدف مشترك . فمن الواضح أنه يتعذر تحقيق التنسيق بين مجموعة كبيرة متنوعة من الأفراد والأدوار والجماعات الفرعية ، دون توافر قدر معين من الضبط والسلطة القادرة على وضع حدود واضحة لكل دور لايتخطاها القائم بذلك الدور ، أو وضع حدود معينة لكل تنظيم فرعى أو إدارة من الإدارات التى يتضمنها التنظيم الكبير مثل الشركة الصناعية أو الوزارة أو المحافظة ... إلخ . ولايعنى حتمية وجود قدر من الضبط والسلطة داخل أى تنظيم ، أن تكون تلك السلطة مفروضة بالضرورة من الخارج ، حيث قد تكون تلك السلطة تابعة من الداخل بفعل تأثير الإعتقاد الدينى أو تمثل قيم معينة أو بفعل الإلتزام الخلقى كما هو الحال داخل الأسرة أو التنظيمات الدينية . ويمكن أن تتدرج السلطة بين السلطة الذاتية الكاملة ، وبين السلطة الأوتوقراطية المفروضة كلياً من الخارج .

ويمكن القول بأن مبدأ السلطة أيا كان نوعه ومصدره ، يعد أساساً جوهرياً لقيام أى تنظيم . وبدراسة التنظيمات يتضح لنا أنه يوجد داخل كل منها تدرج معين للسلطة ، يتمثل فى تسلسل معين للمراكز والمستويات التنظيمية . فالمراكز تتسلسل صعوداً أو هبوطاً ، ويناط بكل منها نطاق معين من المسئوليات والسلطات التى يمكن عن طريقها مباشرة تلك المسئوليات . فالتخطيط التنظيمى لأى تنظيم يحدد مواقع المسئولية وحدودها ، أو يحدد من المسئول ؟ ومسئول عن ماذا ؟ وعلى سبيل المثال فإن البناء التنظيمى للمصنع يحدد من المسئول عن قطاع الإنتاج ومن المسئول عن قطاع المشتريات ومن المسئول عن قطاع البيع ومن المسئول عن رسم السياسة العامة للشركة ... إلخ .

كذلك فإن البناء التنظيمى للمستشفى يحدد من المسئول عن إستقبال المرضى وعن تمريضهم وعن علاجهم وعن صرف الدواء لهم وعن خدمتهم وعن تصريف الأمور الإدارية للمستشفى ... إلخ . ولابد أن يمنح كل مسئول داخل التنظيم نطاقاً معيناً للسلطات ويتناسب مع حجم مسئولياته حتى يستطيع أداء المهام المكلف بها بالدرجة المطلوبة من الكفاءة .

ويمكننا الآن أن نضمن كافة العناصر السابقة فى تعريف التنظيم ، حيث يمكن النظر إليى التنظيم على أنه التنسيق الرشيد بين أنشطة مجموعة من الأعضاء ، من أجل تحقيق هدف واضح ومشترك ، من خلال تقسيم معين للأعمال والأدوار والمهام ، ومن خلال تدرج معين للسلطات والمسئوليات (١) .

ويقوم التنظيم خاصة التنظيمات البيروقراطية على أساس تحديد المهام والأدوار بطريقة لاشخصية أو موضوعية . مثال ذلك أن البناء التنظيمى للمدرسة يحدد خصائص الشخص الذى يقوم بدور المتعلم أو بدور الأشراف أو بدور السكرتارية أو بدور النظارة ، أما من الذى سيتولى كل مهمة ، فهو أمر لايتعلق بالتنظيم كتنظيم ، وإن كان يتعلق بكفاءة الأداء التنظيمى . وبقول آخر فالبناء التنظيمى يحدد الخصائص والمهارات والمؤهلات التى يجب توافرها فى القائم بدور معين أو فى شاغل مركز محدد مثل مهندس الإنتاج أو العامل الفنى أو الأحصائى الإجتماعى أو مدير المبيعات داخل مصنع معين . فإذا ما إنطبقت هذه الخصائص على شخص معين فإنه من الممكن أن يتقدم ويشغل ذلك المركز بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص فريداً أو عمراً .

وقد طرح فى العلوم الإجتماعية مجموعة من تعريفات التنظيم من بينها تعريف « ديموك » M. Dimock حيث يرى أن التنظيم هو التجمع المنسق بين الأجزاء المترابطة والتى يمكن أن تؤلف كلاً مترابطاً تمار من خلاله السلطة والتنسيق والرقابة ، ويسعى هذا الكل بأجزائه المترابطة منطقياً إلى تحقيق هدف كلى .

وهذا يعنى أن التنظيم عند ذلك الباحث الهيكل التنظيمى - بما يشتمل عليه من خرائط ونظم داخلية وقواعد وتعليمات وإجراءات ، كما يتضمن الأعضاء الذين يشكلون الأقسام والإدارات ويؤدون مهام محددة ويدخلون فى علاقات نوعية متعددة خلال إنجاز تلك المهام ، والذين يلزم توجيههم وحفزهم والتنسيق بين أدوارهم من أجل تحقيق الهدف الكلى للمؤسسة . وهو يرى أن الإقتصار عند فحص التنظيم على دراسة الهيكل التنظيمى وحد [التسلسل الرئاسى وخطوط السلطة والتقسيم إلى إدارات وعلاقات العمل] فقط سوف يؤدى إلى فهم صورى أوشكلى، الأمر الذى يستوجب من أجل فهم أكثر واقعية وعمقاً ودراسة أعضاء التنظيم من خلال ممارساتهم وسلوكهم الفعلى اليومى أيضاً (٢) . ويذهب [جون جوس J . Gaus] إلى أن التنظيم هو الشكل الذى تتضافر من خلاله الجهود الإنسانية لتحقيق هدف عام مخطط (٣) .

ويؤكد « سايمون » H. Simon أن التنظيم يؤثر على الأعضاء من خلال خمسة

أبعاد أساسية وهى : تقسيم العمل بينهم وتحديد أسلوب نمطى لأداء هذا العمل من خلال قواعد مفصلة ودقيقة ، ووضع أساليب إتصال فعالة قادرة على نقل القرارات إلى العاملين للتنفيذ ونقل المقترحات والآراء والشكاوى إلى المسئولين ، وذلك من خلال شبكة إتصالات رسمية وغير رسمية ، وأخيراً فإن التنظيم يعمل على تنمية ورفع كفاية العاملين من خلال برامج التدريب والتعليم المختلفة (٤) .

ويذهب « لندل ارويك » L. Urwick إلى أن التنظيم يحدد الأنشطة الضرورية من أجل تحقيق هدف مادى أو إجتماعى إلى جانب تحقيق التنسيق وترتيب المهام والأدوار والأقسام التى من شأنها الإسهام فى تحقيق هذا الهدف (٥) .

ولما كان التنظيم فى جوهره هو مجموعة من الأدوار المنسقة التى تستهدف تحقيق هدف معين ، فإنه يمكن أن يوجد مستقلاً عن مجموعة معينة من الأشخاص ، كما يمكن أن يستمر إلى مدى أبعد من أعمار هؤلاء الأشخاص ، أو أن يستمر من جيل إلى جيل . ويمكن لنا الإستعانة فى فهم فكرة الإستمرار التنظيمى بنظرية « رادكلف براون » R. Brown فى البناء الإجتماعى ، حيث يميز ذلك الباحث بين نوعين من البناء ، وهما البناء الواقعى ، والصورة البنائية . ويقصد بالبناء الواقعى البناء كحقيقة مشخصة وموجودة بالفعل ويمكن ملاحظتها مباشرة ، أو مجموعة العلاقات القائمة بالفعل بين عدد من الأشخاص فى إطار زمانى ومكانى محدد ، أما الصورة البنائية فهى عبارة عن مجموعة العلاقات بعد تجريدها من الأحداث الجزئية والعناصر المشخصة . ويمكن القول أن البناء الواقعى للتنظيم أو المجتمع دائم التغير بسرعة نتيجة لتغير الأشخاص أو خصائصهم ، أما الصورة البنائية فإنها تستمر فترات طويلة نسبياً . وهكذا يكون إستمرار البناء ليس إستمرار إستاتيكيا مثل إستمرار مبنى المنزل مثلاً ، ولكنه إستمرار دينامى يشبه إستمرار البناء العضوى . فالتنظيم السياسى الأمريكى يتطلب دائماً أن يكون هناك رئيس للجمهورية بغض النظر عما إذا كان ذلك الرئيس هوفر أو روزفلت أو خلافه (٦) .

وبتطبيق ذلك على التنظيمات يمكن القول بأنها عبارة عن مجموعة معينة من الأوضاع والمراكز والأدوار والعلاقات يمكن أن تستمر بغض النظر عن شاغلى هذه الأوضاع والمراكز أو القائمين بتلك الأدوار أو المستغرقين فى تلك العلاقات .

وبغض النظر عن الإختلاف فى تحديد مفهوم التنظيم نتيجة إختلافات أيديولوجية وإختلاف الرؤية فإن هناك شبه إتفاق على توافر عدة خصائص أهمها الأهداف المحددة

ومجموعة الأعضاء المتباين وظيفياً والذين تنسق أدوارهم ومهامهم وإنجازاتهم بشكل مخطط من أجل تحقيق الهدف .

التنظيم الإجتماعى والتنظيم الرسمى والتنظيم غير الرسمى:

ويذهب « شين » إلى أن التعريف السابق ينصب على مايطلق عليه التنظيم الرسمى . ويجدر فى هذا الصدد أن نميز بين ثلاثة مفاهيم وهى : التنظيم الرسمى والتنظيم غير الرسمى والتنظيم الإجتماعى التلقائى . ويقصد بالتنظيم الإجتماعى-Social or ganiza tion نماذج التفاعلات والتنسيق التى تظهر تلقائياً من أجل تحقيق أهداف معينة ، دون أن تكون هذه التفعلات قائمة على أساس عقلى رشيد أو مخطط . ومن أمثلة هذه التنظيمات جماعات الصداقة التى تتكون من أعضاء يتفاعلون معاً من أجل تحقيق هدف ضمنى مشترك يتمثل فى قضاء وقت ممتع سوياً . ولا تشكل مثل هذه الجماعات تنظيماً رسمياً بالمعنى الإصطلاحى . أما إذا قام أعضاء جماعة الصداقة بتحويل أهدافهم الضمنية إلى أهداف صريحة معلنة ، وإتفقوا فيما بينهم على مجموعة من القواعد المحددة القادرة على تنسيق أعمالهم من أجل الوصول إلى تلك الأهداف ، وقاموا بتوزيع الأدوار والمسئوليات ، وإتفقوا على وضع لائحة تحدد المسئوليات والمراكز والسلطات وأساليب الضبط ، وأشهروا هذه الجماعة فى صورة جمعية أو رابطة مثلاً ، فإن هذا التنظيم الإجتماعى التقائى يتحول بذلك إلى تنظيم رسمى .

وهكذا يكون التنظيم الرسمى هو مجموعة العلاقات والتفاعلات والأدوار والمراكز المقننة من أجل تحقيق هدف معين فى إطار من الضبط والسلطات الرسمية ولهذا فإن تنظيم الوزراء والمدرسة والمصنع ... إلخ ، هو تنظيم رسمى لأنه يحدد لكل عضو دوراً محدداً ومركزاً معيناً ومسئولية من نوع محدد ، كما يخضعه للضوابط التنظيمية المقررة داخل التنظيم ، ويخضعه كذلك للمحاسبة التنظيمية إن أخطأ .

ويقصد أخيراً بالتنظيم غير الرسمى Informal organization ، تلك الجماعات التى تنشأ داخل التنظيمات الرسمية ولكنها تتجاوز الحدود الرسمية للعمل فى شكل جماعات صداقة . وهذه الجماعات عادة مايكون لها معاييرها وقياداتها وأهدافها التى قد تختلف عن أهداف الجماعة الرسمية ومعاييرها ، وبالتالى قد تسهم مثل هذه الجماعات غير الرسمية فى دعم أو تعويق وصول الجماعة الرسمية إلى أهدافها فالعامل فى أحد المصانع مثلاً ، مضطر بحكم عمله إلى التعامل مع زملائه فى الورشة أو العنبر ، والخضوع لرؤسائه من الملاحظين والمشرفين ، وإلى الإلتزام بالمعايير والقواعد السائدة

داخل المصنع ... إلخ . وهؤلاء الأفراد الين يجب على العامل التفاعل معهم أثناء العمل - زملائه ورؤسائه ومرءوسيه - يشكلون بالنسبة له الجماعة الرسمية ولكن هذا العامل قد يكون جماعة غير رسمية من عمال وملاحظين ومشرفين ينتمون إلى قسمه أو أقسام أخرى ، مثل جماعة الصداقة وقضاء وقت خارج العمل .

ويكون لهذه الجماعة غير الرسمية قيادة - قد تختلف عن القيادة الرسمية داخل العمل - كما يكون لها معايير قد تتعارض مع معايير الجماعة الرسمية . وقد اجريت عدة دراسات كشفت عن الأثر الهام الذى يلعبه التنظيم غير الرسمى على كفاءة أداء التنظيم الرسمى لأهدافه .

وقد إهتم « ماكس فيبر » M. Weber عالم الإجتماع الألمانى بقضية البيروقراطية وبمشكلة التحول نحو البيروقراطية وإتساع حجم التنظيمات البيروقراطية داخل المجتمع الحديث وقد صدر هذا الإهتمام عن تجربته الشخصية وعن رؤيته لإتساع نطاق البيروقراطية داخل مجتمعه الألمانى . وإستطاع ذلك العالم أن يقدم لنا نموذجاً مثالياً Ideal type لتنظيمات البيروقراطية . وقد لايتحقق ذلك النموذج بالفعل ، كما قد تتفاوت التنظيمات قرباً أو بعداً عن ذلك النموذج . ويمكن إيجاز أهم خصائص البيروقراطية كما حددها «فيبر» فيما يلى (٧) :

أولاً: تقسيم العمل بين الأفراد على أساس من التخصص المبنى على المؤهلات والخبرة . فالتنظيم البيروقراطى يتسم بالتقسيم الرسمى للعمل بين أعضائه .

ثانياً: ترتيب الوظائف ترتيباً هرمياً : يوجد نوع من التدرج الهرمى فى مجال الوظائف الإشرافية والمسئوليات داخل التنظيمات البيروقراطية . فكل وظيفة من الوظائف التنظيمية تؤدى تحت إشراف الوظيفة التى تعلوها فى نسق التدرج الوظيفى . ويعنيى تدرج المراكز والوظائف ، أن هناك تدرجاً فى الحريات والمسئوليات . فكل رئيس له قدر من الحرية فى إصدار الأوامر إلى المرؤوسين فى حدود صلاحياته ومسئولياته ، وفى ضوء القواعد أو المعايير التنظيمية السائدة وهكذا لاتكون السلطة البيروقراطية سلطة مطلقة ، لكنها سلطة رشيدة ، حيث أهنا تلتزم بالضوابط التنظيمية الرسمية والمحددة .

ثالثاً: قواعد العمل : توجد داخل كل تنظيم مجموعة من القواعد أو المعايير والتعليمات التى تحدد دور كل عضو وأسلوب سير العمل الداخلى . ويطلق على هذه القواعد أو التعليمات مصطلح الروتين أو النظام . ويضمن هذا الروتين تحقيق التجانس

فى أداء الأدوار بغض النظر عن إختلاف شخصيات القائمين بها . فدور العامل الفنى أو مهندس الإنتاج يتم أداءه بطريقة روتينية أو نظامية سواء قام بهذا الأداء شخص معين أو شخص آخر .

رابعاً : الطابع اللاشخصى للعمل : فالتنظيم البيروقراطى يسوده نوع من اللاشخصية الرسمية Formalistic impersonality . وهذا يعنى أن كافة العلاقات والتعاملات داخل التنظيم لاتتأثر بالعوامل الشخصية ، وإنما تتم وفقاً لمجموعة من المعايير أو القواعد الموضوعية الخالصة .

خامساً : خضوع عمليات التعيين والترقية والتدرج لمعايير وموضوعية . فالتعيين فى كل موقع من المواقع التنظيمية لايترك لرأى رئيس التنظيم ، وإنما يتم وفقاً لشروط وقواعد محددة تتمثل فى ضرورة توافر مؤهلات وخبرات وكفايات محددة . كذلك فإن عملية ترقية العاملين لاتترك للصدفة أو لآراء المديرين ، وإنما تحكمها مجموعة من الإعتبارات الموضوعية كالمؤهل والأقدمية والكفاءة ... إلخ . وبقول آخر فإن المراكز الإجتماعية والتنظيمة يتم شغلها على أساس مبدأ الإنجاز Achievement ولاتقوم على أسا المراكز المنسوبة . وهذا هو معنى أن التنظيم البيروقراطى تنظيم رشيد .

ويذهب « فيبر » إلى أن هذا الشكل من التنظيمات هو الذى يجب أن يسود داخل كل التنظيمات الحكومية وغير الحكومية إيضاً . ويمكن القول أن « فيبر » قد توصل إلى النموذج البيروقراطى الذى إشتهر به بعد مسح إدارى للتنظيمات البيروقراطية فى الحضارات القديمة فى مصر والصين والهند وروما ، والتنظيمات البيروقراطية المعاصرة فى أوربا . وقد صاغ «فيبر» هذا النموذج تحت تأثيرهم مجموعة من العوامل يمكن إيجازها فيما يلى (٨) :

أولاً : التضخم الذى أصاب المؤسسات الصناعية الألمانية والذى عاصره « فيبر » وقد حاول الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الكفاية والضبط والإنتاجية ، الأمر الذى يؤكد أهمية متغيرات التنظيم الرسمى والقانونى ، على حساب الإهتمام بالعامل البشرى والصحة النفسية والإشباعات السيكو إجتماعية للعاملين .

ثانياً : تأثر « فيبر » بالنظم المتعسفة والحاكمة داخل التنظيمات العسكرية التى تسيرها إجراءات وأوامر صارمة ، وذلك خلال عمله كضابط بالجيش الألمانى . وقد بلغ حد إعجابه بهذا النموذج أنه ذهب إلى أنه النموذج المثالى، الذى يجب أن يطبق داخل كافة التنظيمات بغض النظر عن نوعيتها وأهدافها

ثالثاً: دراساته كباحث فى علم الإجتماع ، فى تاريخ المجتمعات والتنظيمات والعلاقات الإنسانية ، جعلته يدرك جوانب الضعف البشرى وسيطرة الأهواء والمصالح الخاصة عليهم . وهذا ما جعله يركز على عوامل الضبط والإلتزام الرسمى والقانونى ، حتى ولو كانت على حساب تحقيق ذات العاملين وإتاحة الفرصة أمامهم للتعبير عن آرائهم ولإطلاق ملكاتهم الإبتكارية .

رابعاً: دراساته الإجتماعية ومختلف الدراسات التاريخية والمعاصرة التى إعتمد عليها بشكل نظرى ، ولعل عدم قيامه بدراسات واقعية لإختيار نظرياته ونموذجه ، لم يتح له فرصة معرفة سلبياته وجوانب الضعف فيه .

والواقع أن المشكلة الأساسية فى نموذج « فيبر » هى أهماله العنصر البشرى وعدم محاولة تحقيق التوازن بين حاجات التنظيم وحاجات أعضائه. وقد إنقسم الفكر التنظيمى اللاحق على «فيبر» إلى متمسكين بالنموذج على أساس أنه أداه صالحة لدراسة التنظيمات وتقييمها ورفع كفايتها ، وإلى نقاد حاولوا مراجعة المسلمات الفيبرية الأساسية ومتغيرات التنظيم الرسمى ودراسة بعض الموضوعات مثل مدى جدوى المركزية الإدراية ، والعلاقة بين الإشراف والكفاية الماديوالنفسية والإجتماعية . والعلاقة بين الإنضباط والإبتكارية وبين السلطة والإنتاجية .

وقد إهتم « فيبر » أثناء دراسته لقضية البيروقراطية بدراسة علاقات القوة داخل المجتمع . وهو يعرف القوة بأنها قدرة أى شخص معين وإمكانياته فى فرض إرادته على سلوك الأشخاص الآخرين . وقد ركز «فيبر» على نموذج معين من علاقات القوة وهو السلطة Authority ، حيث ميز بين ثلاثة أنواع من السلطات وهى (٩) .

أولاً : السلطة التقليدية : وتقوم تلك السلطة على أساس التقاليد والعادات والأعراف السائدة . ومن أبرز الأمثلة على هذه السلطة سلطة رئيس العشيرة أو السلطة الأبوية .

ثانياً: السلطة الخارقة أو الملهمة : وتقوم تلك السلطة على أساس الإعتقاد فى القدرات الخارقة للقائد ، ومن أبرز أمثلتها سلطة الرسل والأنبياء والقادة الروحين مثل غاندى فى الهند .

ثالثاً: السلطة الشرعية أو القانونية : وتقوم تلك السلطة على أساس عقلى رشيد وعلى أساس معايير وقواعد موضوعية تحدد من الذى يتولى السلطة . ومن أبرز

أمثلتها سلطات رؤساء بعض الدول فى العصر الحديث .

حيث يتولى شخص معين رأسة الدولة بناء على الإنتخاب وبناء على نصوص دستورية واضحة وهكذا يكون الخضوع للسلطة هنا هو ذاته الخضوع للقانون .

ويؤكد «فيبر» أن هناك إتجاهاً واضحاً داخل المجتمع الحديث نحو التحول البيروقراطى نتيجة إتساع حجم التنظيمات وزيادة تعقدها . وهذا الإتجاه من شأنه إختفاء نماذج الشخصيات الملهمة وسيادة ما يطلق عليه الشخصية البيروقراطية ، تلك التى تلتزم بالنظام والروتين وبالأدوار المرسومة وبالقواعد بكل دقة وحرفية . ومن أبرز الأمثلة على الشخصية البيروقراطية ، شخصيات العامل الفنى والعادى والموظف الإدارى والخبير الفنى ... إلخ . ويربط «فيبر» بين الصياغة البيروقراطية للمجتمع وبين إنتشار النزعة العقلانية وتزايد الإعتماد على العلوم وظهور النزعة العلمانية وإختفاء الإيمان بالغيبيات .

مشكلات التنظيم:

يقابل كل تنظيم مجموعة من المشكلات السيكو إجتماعية ، والتى يجب عليه مواجهتها تحقيقاً لأهدافه بالكفاءة الواجبة من ناحية ، وتحقيقاً للصحة النفسية والإجتماعية للعاملين داخله من ناحية أخرى . ومن أهم هذه المشكلات ما يلى :

أولا: رسم الخريطة التنظيمية للأدوار والمراكز والمسئوليات ، وإختيار وتعبئة وتدريب الأعضاء على تلك الأدوار ضماناً لأدائها بكفاءة عالية .

ثانيا: المشكلات السيكولوجية والإجتماعية الناجمة عن إحتكاك عضو التنظيم بالجماعة والمعايير والقواعد الرسمية المفروضة داخل ذلك التنظيم . وهنا تثار مشكلات الإشراف والسلطة وأثر الشخصية والجماعات غير الرسمية التى تنبثق داخل التنظيم الرسمى على كفاءة تحقيق التنظيم لأهدافه المخططة .

ثالثا: مشكلة تحقيق التكامل بين مختلف الوحدات والجماعات المكونة للتنظيم . فالتنظيمات البيروقراطية الحديثة تتسم بتعقد الإنقسامات الإدارية الداخلية ، حيث ينقسم التنظيم الواحد إلى مجموعة كبيرة من الإدارات ، وكل إدارة تنقسم بدورها إلى مجموعة كبيرة من الأقسام ، وكل قسم ينقسم بدوره إلى مجموعة كبيرة من الجماعات ، وكل جماعة تنقسم إلى مجموعة من الجماعات الفرعية وهكذا . وهنا مشكلة أساليب الإتصال بين هذه الأقسام المختلفة

رابعاً: المشكلات المتعلقة بحاجة التنظيم إلى البقاء والنمو والتكيف وسط الظروف المتغيرة للبيئة . ويشير « شين » Schien إلى إستمرار وجود التنظيم يتوقف على مدى قيامه بوظيفة نافعة إما لأعضائه وإما للتنظيمات الأخرى الموجودة داخل المجتمع وإما للجمهور بوجه عام . وقد إستطاع كل من « بلاو » Blau و« سكوت » Scott أن يقدما تصنيفاً معيناً للتنظيمات الرسمية على أساس معيار الفائدة أو من الذى يستفيد من خدمات التنظيم ? Who benifits . وقد قاما بتصنيف التنظيمات بناء على هذا المعيار إلى أربعة أنواع أساسية هى (١٠) .

(١) الإتحاد ذات الفائدة المتبادلة Mutual benifit associations وتتمثل هذه الإتحادات ى تلك التنظيمات التى يستفيد منها أعضاؤها بالدرجة الأولى مثل النقابات العمالية والنقابية والنوادى والإتحادات التجارية ... إلخ .

(٢) هيئات العمل Business concerns . وهذه تتمثل فى تلك التنظيمات التى يستفيد منها أصحابها أو ذوى الأملاك ورجال الأعمال مثل المصانع والمخازن والبنوك .

(٣) تنظيمات الخدمات Cervice organizations . وهذه تتمثل فى تلك التنظيمات التى تؤدى بعض الخدمات المتخصصة والتى يستفيد منها عملاؤها ، مثل المستشفيات والمدارس ومؤسسات الخدمة الإجتماعية والإشارد الزراعى ... إلخ .

(٤) تنظيمات الخدمات العامة Commonweal organizations ، وهى تلك التى تقدم خدماتها لكافة أعضاء المجتمع مثل تنظيمات المواصلات والنقل والشرطة والبحث والإسعاف ولاشك أن إستمرار كل تنظيم من هذه الأنواع الأربعة يتوقف على كفاءة ذلك التنظيم فى أداء خدمات مطلوبة للفئة أو الفئات المستفيدة منه . وهنا تظهر مختلف المشكلات الإدارية والسيكولوجية والسيوسيولوجية . فكفاءة أداء التنظيم لأهدافه يعتمد على عدة عوامل فى مقدمتها كفاءة التصميم الإدارى للتنظيم ، وكفاءة إختيار أعضاء التنظيم ، وكفاءة تدريبهم وخلق الدافعية القومية للعمل لديهم ، وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد ، وتحقيق التكامل والإتصال الجيد بين أعضاء التنظيم وأقسامه وإدارته والجماعات الفرعية داخلة ، وتحقيق الضبط الإدارى بدرجة عالية من الكفاءة . ولعل المشكلة الأهم التى تواجهها تنظيمات اليوم هو سرعة حدوث التغيرات العلمية والتكنولوجية والقدرة على ملاحقته . فالتقدم العلمى والتكنولوجى والإدارى والتنظيمى المستمر ، وإستخدام الحاسبات الإلكترونية والأجهزة ذاتية الحركة ، عوامل من شأنها

إستحداث تغيرات كبيرة داخل التنظيمات . فمثل هذه التنظميات تتطلب نوعيات جديدة من رجال الإدارة المؤهلين ، كما تتطلب نوعيات جديدة من العاملين القادرين على التعامل مع هذه الأجهزة الحديثة كما يتسموا بالمرونة والقدرة على تقبل التجديدات المتلاحقة فى مجال العلم والتكنولوجيا . وهنا أهمية السؤال التالى . كيف يمكن للتنظيم أن يحقق نوعاً من المرونة لدى أعضائه ، وأن يكسبهم القدرة على التوافق مع المتغيرات الجديدة ، مما يتيح للتنظيم الإستمرار والنمو وسط الظروف المتغيرة ؟ لاشك أن هذا يتوقف على عدة عوامل فى مقدمتها سلامة الإختيار المهنى وكفاءة برامج التدريب والتثقيف والإتصال ، وكفاءة أساليب الإشراف والحوافز وتحقيق الإلتقاء بين حاجات التنظيم من ناحية وحاجات أعضائه من ناحية أخرى (١١) وهذا ما سوف نتناوله بتفصيل أكثر خلال الفقرات القادمة .

الحاجة إلى إعادة النظر فى التعريف التقليدى للتنظيم :

تكشف الفقرات السابقة عن أن هناك تنظيماً غير رسمياً يتخلل التنظيم الرسمى . وبقول آخر فإن التنظيم لايتضمن مجموعة العلاقات والأدوار والمراكز الرسمية فحسب ، ولكنه يتضمن مجموعة من التفاعلات والعلاقات الأخرى التى تنجم أثناء أداء أعضاء التنظيم لأدوارهم ومهامهم . ولعل هذا هومايتطلب ضرورة إعادة النظر فى التعريف التقليدى للتنظيم ، حيث أنه لم يأخذ فى إعتباره الديناميات الداخلية داخله والتى من أهمها التفاعل بين التنظيمين الرسمى وغير الرسمى ، وردود الفعل المختلفة التى تستثيرها المعايير وأساليب الإشراف التنظيمية لدى بعض الأعضاء والجماعات المختلفة داخل التنظيم . يضاف إلى هذا أن التعريف الكلاسيكى تغافل عما قد يحدث من تضارب بين الفروض التى تصاغ حول الإنسان والتى تتفق مع المنطق التنظيمى على المستوى الرسمى ، وبين الواقع الفعلى للإنسان داخل الموقف التنظيمى ذاته فقد يتصور أن الإنسان لاينتمى إلى التنظيم إلا لإشباع حاجات مادية خالصة كما حدث فى فترة من الفترات . وقد كشفت الدراسات عن أن محاولة تقنين حركات الإنسان ووضع برامج زمنية دقيقة لعمله – كما حدث عقب دراسة الوقف والحركة لتايلور – يسهم فى عدم رضاء الفرد عن عمله وإنخفاض معنوياته وتزايد قلقه الأمر الذى ينعكس على الإنتاج ذاته . فالإنسان يعمل وينتمى إلى تنظيمات العمل – كما سوف نرى – ليشبع مجموعة مختلفة من الحاجات المادية والسيكولوجية والإجتماعية والثقافية ... إلخ ، مثل الحاجة إلى المال اللازم لسد نفقات معيشته ومعيشة أسرته . والحاجة إلى التقدير الإجتماعى والحاجة إلى التعبير عن الذات والحاجة إلى إحتلال مركز إجتماعى وأداء دور

معين داخل المجتمع ... إلخ .

ولهذا فإننا بحاجة إلى تعريف أكثر تطور التنظيم من خلال منظور أكثر ديناميه وشمولاً (١٢) . ويجب أن يأخذ هذا التعريف المتطور فى إعتباره الدرجة العالية والمعقدة من التفاعل بين مختلف مكونات التنظيم سواء الوظائف أو الجماعات أو الأعضاء . فهناك تفاعل بين الأدوار وبين المراكز وبين الأقسام والإدارات وبين الأعضاء ... إلخ داخل الموقف التنظيمى . ولعل هذا هو ما أدى ببعض الباحثين إلى تصور التنظيم فى ضوء مفهوم النسق الإجتماعى Social system . فالتنظيم نسق يتكون من مجموعة من المكونات والأنساق الفرعية المتفاعلة . ولكن التنظيم كنسق يعمل داخل نسق أكثر شمولاً وهو المجتمع ، كما يتفاعل مع أنساق أخرى كثيرة وبقول آخر فإن التنظيم لايعمل فى فراغ وإنما يعمل داخل بيئة إجتماعية وثقافية يؤثر فيها ويتأثر بها . وسوف نعرض لهذا التصور النسقى للتنظيم عندما نتعرض للنظرية الحديثة للتنظيم .

نظريات التنظيم

يتسم العصر الحديث بتزايد معدلات التحضر والإنتقال من الريفية إلى الحضرية على مستوى مجتمعا العالم ككل نتيجة لمجموعة من القوى النامية فى مقدمتها التقدم العلمى والصناعى والتكنولوجى . ولعل الإنتقال من النموذج الريفى نحو النموذج الحضرى ينطوى على تغير كبير فى أسلوب الحياة ، كما ينطوى بالتالى على كثير من المشاكل الإجتماعية فى مقدمتها فقد الشعور بالإنتماء عند الإنسان وتهديد التكامل الإجتماعى .

وقد ظهرت عدة محاولات لفهم التنظيم على أنه جهاز لتحقيق غايات وأهداف معينة وعلى الرغم مما يقدمه هذا الفهم من فوائد ، إلا أنه يتغافل عن العمليات الداخلية للتنظيم كما يتغافل عن أهدافه الداخلية كذلك . وظهر مدخل آخر أكثر تقدماً لفهم التنظيم كميكانزم يستهدف تحقيق التعاون الإنسانى ، أو لمواجهة تلك القوى الممزقة لذلك التعاون ، تلك القوى التى يتزايد نموها مع نمو ظاهرة الحضرية . وبهذا المعنى فإن التنظيم يميل إلى تقليل الصراع وتقليل النماذج الإنحرافية للسلوك من خلال وضع الجزاءات التنظيمية السلبية ضد هذه النماذج وعلاوة على ذلك فإن التنظيم يسهم فى إستقرار العلاقات الإجتماعية من خلال تقليل اللاتعين فى مجال بناء النسق وتحديد الأدوار المتضمنة داخله يضاف إلى ذلك أن بناء التنظيم يتيح الفرصة لإمكانية التنبؤ

بالسلوك الإنساني .

ويعرف « بريسثوس » Presthus التنظيم بأنه نسق للعلاقات البنائية المتبادلة بين الأشخاص System of structural interpersonal relations ، أو بين أعضاء التنظيم الذين يتمايزون من حيث الأدوار والمراكز والسلطات . وتسير التفاعلات الشخصية داخل التنظيم وفقاً لخطة مرسومة . وفي هذا الإطار التنظيمي نجد أن الأفعال الاجتماعية تتحقق بالشكل المتوقع والمتقن والمحدد أما إذا لم تتحقق بعض هذه الأفعال على حسب الشكل المتوقع فإنها في هذه الحالة تعد أفعالاً إنحرافية تخضع للمساءلة أو المحاسبة التنظيمية . وبقول آخر فإن السلوك التنظيمي سلوك مخطط وليس سلوكاً عشوائياً أو إرتجالياً (١٣) وبالاضافة الي كل ذلك فإن التنظيم يتضمن مجموعة من ميكانزمات الضبط والتوازن . فهو الى جانب رسم الصور المقبولة لسلوك أعضائه ، فإنه قادر على القيام بعملية توازن مضاد Counterbalance في مواجهة نماذج السلوك التي تنحرف عن النماذج المستقرة للفعل التنظيمي . والواقع أن التنظيمات تختلف من حيث دقة تقنين الفعل الإنساني وإمكانية التنبؤ به ، ويمكن توزيعها في هذا الصدد على متصل Continuum يمتد من التنظيمات ذات النموذج البيروقراطيBureaucratic type organizations ، تلك التي تتسم بالعديد من القيود والضوابط التنظيمية الصارمة ، إلى نموذج التنظيمات الطوعية Voluntary organisations التي تتسم بضوابط تنظيمية على قدر أكبر نسبياً من المرونة .

ويجب إلقاء المزيد من الضوء على هذه النقطة الأخيرة . فالتنظيم البيروقراطي ذو الضوابط الصارمة والذي يمكن في ظله من التنبؤ بدرجة عالية من الثقة بالأفعال الإجتماعية لأعضائه ، لايميز عادة بين الإنحرافات المدمرة Distructive deviations عن القواعد والمعايير التنظيمية ، وبين الإنحرافات الخلاقة Creative deviations عن تلك القواعد والمعايير فالتنظيمات البيروقراطية تنظيمات محافظة من الناحية المعيارية ، بمعنى أنها تحاول الحفاظ على الوضع القائم Status quo وهناك مجموعة من التنظيمات تحتل الإهتمامات التنظيمية داخلها أولوية مطلقة ، بمعنى أنها تركز على عملية التنظيم أكثر مما تركز على العمل ذاته مثل بعض التنظيمات العسكرية والحكومية . ويمكن تفسير ذلك بأن هناك بعض الأعمال التي تعتمد على الإلتزام الدقيق والصارم بالضوابط التنظيمية وعلى القدر الكبير من الدقة في مجال توقع سلوك الأعضاء ويشير « هونربيجر » SG. Huneryager و « هكمان » E.L. Heckmann أن التنظيم يعد متضمناً بالضرورة في العملية الإدارية العامة ، ذلك لأن عملية الإدارة يعني تنظيم الناس

organizations of people وتنظيم الموارد الطبيعية phisical resources وهذا يعنى أنه على المدير سواء فى المجالات الصناعية أو فى غيرها - عليه أن يحقق شكل من التكامل بين الموارد البشرية والموارد الطبيعية (١٤) . وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف يجب تصميم بناء تنظيمى رسمى يحدد المهام والوظائف والعلاقة المطلوبة بين الوظائف والمهام والتنسيق بين الجماعات أو الإدارات وبين الموارد الطبيعية المختلفة ، ويذهب الباحثان المذكوران إلى أن الناس لسوء الحظ لا تستجيب بنفس الشكل الخطوط الرسمية السلطة ولا تتفاعل بنفس الشكل مع المسئوليات الملقاة على عاتقهم ، وبدلاً من الإلتزام والإنضباط بالشكل المخطط ، فإنهم يميلون إلى تكوين جماعات صغيرة ، ربما لمقاومة الضغوط والضوابط التى تفرضها الجماعات الرسمية أو البناء الرسمى التنظيم ، وربما لدعم هذا البناء الأخير وتقويته - وهذه الجماعات هى التى يطلق عليها الجماعات غير الرسمية (١٥) . Infornal groups والواقع أنه لاتوجد نظرية مستقرة ومتفق عليها فى مجال التنظيم ، خاصة وإن قضية مشتركة بين عدة علوم تهتم بدراستها من زوايا مختلفة مثل علم الإدارة وعلم الإجتماع وعلم النفس وقد إستطاع « سكوت » W. G. Scott أن يعرض لنا التطو التاريخى لنظريات التنظيم . وقد إنتهى من هذا العرض إلى أن النظرية الحديثة عندما يعاد صياغتها وبعد تنقيتها من الإسهاب والشوائب ، تصبح هى التصور الحيوى والمنطقى والصحيح فى مجال دراسة التنظيمات . ويمكن القول بوجود ثلاث نظريات أساسية فى مجال التنظيمات كان لها أثرها الواضح وتأثرها الجلى بالفكر السوسيولوجى سواء من حيث النظرية أو المنهج أو التطبيق . ويمكن تصنيف هذه النظريات لغرض الدراسة إلى ما يلى :-

أولاً : النظرية الكلاسيكية Classical theory

ثانياً : النظرية الكلاسيكية المحدثة New classcial theory

ثالثاً : النظرية الحديثة Modern Theory

وسوف نتعرض لكل نظرية من هذه النظريات الثلاث بشىء من التفصيل .

أولا: النظرية الكلاسيكية فى التنظيم

تهتم هذه النظرية إهتماماً واضحاً بتحليل التنظيم الرسمى أو بما يمكن أن نطلق عليه التشريح التنظيمى ، حيث حاولت تتبع الإنقسامات التنظيمية حتى أبسط وحدة ممكنة داخل التنظيم . كذلك تتسم تلك النظرية بمحاولة إطلاق تعميمات فضفاضة حول بناء التنظيمات . ويمكن أن نرجع هذه النظرية إلى « فريدريك تايلور » F . Tylor الملقب بأبى الإدارة العلمية . كذلك تبنى هذه النظرية كل من « مونى » Mooney و «رايلى» Reliey فى أمريكا واللذان قاما بنشر مؤلف مشترك عن الصناعة سنة ١٩٣١ (١٦) . ثم تتابعت بع ذلك المؤلفات العديدة المسايرة للإتجاه التقليدى فى دراسات التنظيم . وأهم ماصدر فى هذا الصدد هو دراسة « برش » عن « التنظيم » ودراسة «النز » عن « الإدارة والتنظيم » (١٧) .

وكما يشير « هكمان » فإن أى مشروع عمل ناجح لابد له من بناء رسمى Formal structure من حيث تحديد التخصصات وتجميع الناس فى أقسام وتحديد خطوط السلطة والمسئولة وإجراءات العمل أو ميثاق التنظيم organization cthart (١٨) . وينافس المشتغلون بالبناء الرسمى مسألة تفويض السلطات Deligatuin of au-thority واللامركزية decentralization كضرورة حيث تمتد الشلطات والمسئوليات إلى مختلف أعضاء وقطاعات التنظيم بشكل معين ، ومسألة التخصص وتقسيم العمل specialization ، سواء التخصص الأفقى ويشير إلى تقسيم العمل حسب الأنواع المختلفة للواجبات والمهام والمهارات ، أو التخصص الرأسى Vertical وهو مصطلح يشير إلى تقسيم السلطة إلى مستويات حسب درجتها وحجمها فى سلسلة إصدار الأوامر والقرارات Chain of command (١٩) . ومسألة السياسات التنظيمية Policy وهى بمثابة دماء الحياة للتنظيم حيث تحدد الأهداف والغايات وتوجه إتخاذ القرارات وتوضح طرق تحقيق الأهداف العليا للتنظيم .

وكما يشير « هكمان » و « هنريبجر » فإن المشتغلين بالإدارة أصبحوا ينظرون اليوم إلى المؤسسات الإقتصادية ومؤسسات العمل على أنها منظمات إجتماعية social inistitutions – وهما يوضحان هذا الرأى من خلال تحديد أبعاد ثقافة الجماعة بالرسم التالى .

الناس People

الأساليب الفنية	القيم	الشخصية
Techniques	values	personality

التنظيم الإجتماعى

social organization

وتشير القيم هنا إلى المعتقدات والأهداف المشتركة ، ويشير التنظيم الإجتماعى إلى العلاقات النمطية المنظمة بين الأعضاء ، ويشير مصطلح الشخصية إلى كيفية صياغة الثقافة السائدة أعضاء المجتمع وفق ؟ أطر ثقافية معينة . أما الأساليب الفنية إلى المستوى المهارى والتكنولوجى المتوافر داخل الثقافة وداخل تنظيمات العمل (٢٠) . وتدور النظرية الكلاسيكية فى التنظيم حول أربعة محاور أساسية بحيث يمكن لنا أن نفهم أساسيات هذه النظرية من خلال إستعراض هذه المحاور . وهذه المحاور الأربعة هى :

(١) تقسيم العمل (٢) العمليات التدرجية والوظيفية

(٣) البناء (٤) نطاق التمكن

ويحسن أن نفصل القول فى كل محور من هذه المحاور :

أولاً: تقسيم العمل: وهو حجر الزواية فى النظرية الكلاسيكية . وقد عالجت هذه النظرية قضية تقسيم العمل تحت عنوان تقسيم التنظيم إلى إدارات أو أقسام Departmentation (٢١) . وتنبثق المحاور التنظيمية الأخرى عن هذا المحور الأساسى فالتدرج الوظيفى يفترض وجود التخصص وتقسيم العمل ، كذلك فإن بناء التنظيم يقوم على أساس وجود مجموعة من الأقسام التخصصية المتفاعلة والمتبادلة الإعتماد بهدف تحقيق أهداف التنظيم . وأخيراً فإن تحديد أعداد العاملين الذين يمكن للمشرف أن يمارس الضبط والتوجيه والرأسة عليهم ، أمر يتعلق بطبيعة العمل ونوع التخصص .

ثانياً: العمليات التدرجية والوظيفية : ويقصد بالعمليات التدرجية تسلسل السلطات داخل التنظيم أو تتابع سلسلة إصدار الأمر . ويقصد بالعمليات الوظيفية تحليل المهام التنظيمية إلى وحدات عمل مبسطة وصغيرة ، ثم إعادة تجميع بعض المهام

أو الأدوار معاً فى صورة قسم أو إدارة .

ثالثاً : البناء : ويقصد بالبناء العلاقات التنظيمية بين مختلف الأدوار التى يتضمنها التنظيم ، تلك الأدوار التى يتم ترتيبها بأسلوب يحقق أهداف ذلك التنظيم بدرجة عالية من الكفاءة . وتركز النظرية الكلاسيكية على نوعين أساسيين من البناء داخل التنظيم الرسمى وهما : بناء الخط Line structure وبناء الهيئة Staff structure (٢٢) . ويقصد بالبناء الأول بناء العاملين فى مجال الإنتاج بطريقة مباشرة ، كما يقصد بالبناء الثانى بناء الإدارة والأعمال المساعدة .

رابعاً : نطاق التمكن : span of control ويقصد به تحديد عدد أعضاء التنظيم الذين يمكن للمشرف أن يمارس عليهم الضبط والتوجيه والرقابة التنظيمية بدرجة عالية من الكفاءة التنظيمية . وقد كان «جريكيوناس» Graicunas هو أول من أشار إلى وجود حدود معينة لعدد المرؤسين الذين يمكن للمشرف أن يمارس عليهم الضبط التنظيمى (٢٣) . ويذهب « بريش » إلى أن مفهوم « النطاق » يشير إلى عدد الأشخاص الذين يتحملون مسئولية إشرافية والذين يشرف عليهم مديراً أعلى Super manager ويعد مسئولاً عنهم من حيث التوجيه والتخطيط والضبط والدفع (٢٤) وبغض النظر عما إذا كان نطاق التمكن يشير إلى عدد الأعضاء العاديين فى قاع التسلسل التنظيمى الذين يمكن للمشرف أن يمارس عليهم الإشراف بكفاءة ، أم إلى عدد المشرفين الذين يشرف عليهم مديراً أعلى ، فإن ضيق أو إتساع نطاق التمكن يؤثر على بناء التنظيم ذاته . فنطاق التمكن المتسع Wide span يؤدى إلى أن يكون البناء من النوع المسطح Flat structure فى حين يؤدى النطاق الضيق إلى بناء من النوع المستطيل Tall structure . وعلاوة على هذا فإن مفهوم النطاق يوجه إنتباهنا إلى تعقد بناء العلاقات المتداخلة بين الأعضاء والمراكز والأدوار داخل البناء التنظيمى .

ويمكن القول أن عدد المرؤسين الذين يمكن للمشرف أن يحكم إشرافه عليهم يخضع لعدة متغيرات منها طبيعة العمل ذاته – يدوى أو ذهنى – وقدرة المشرف ومؤهلاته الشخصية وكفايته الفنية والدراسية ، وقدرات المروسين ودرجاتهم التحصيلية ، وسماتهم الشخصية ، وقرب أو بعد الموظفين عن المشرف ، ومدى توافر تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وتحليل البيانات التى تساعد فى إتخاذ القرارات وتوصيلها للمروسين ومتابعتهم إلخ ويرتبط نطاق التمكن بعدد الإتصالات الرأسية بين المشرف والأعضاء

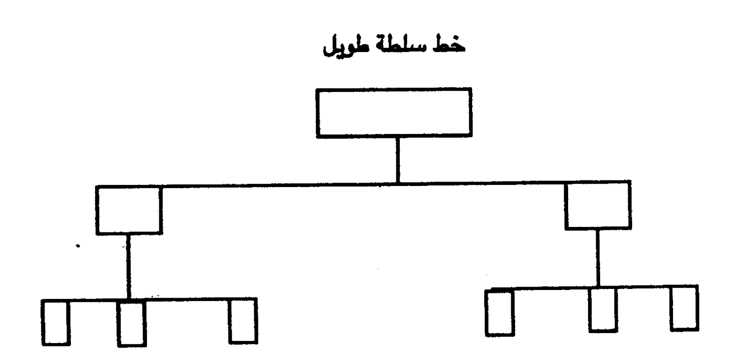
من خلال المعادلة التالية :

عدد حركات الإتصال = ن [٢ ن + (ن -١)]
٢

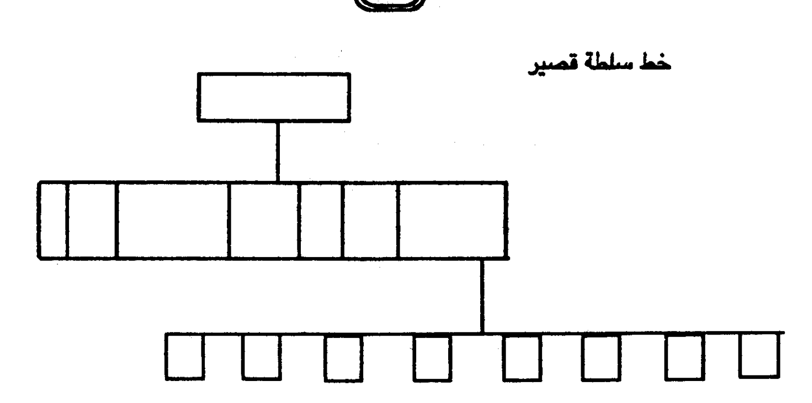
و ن هنا تعبر عن المرؤسين

وإذا كانت فاعلية إنجاز الأعمال أمر يتوقف على قصر خط السلطة ، فقد لاحظ « سايمون » أن قصر خط السلطة يتعارض مع ضيق نطاق الإشراف أو التمكن . ففى حالة زيادة نطاق التمكن (وهذا لا يحقق كفاءة الإشراف) يقصر خط السلطة (وهذا أمر مطلوب لا يحدث تحريف للمعلومات أو التعليمات أو الآراء) والعكس صحيح إذا قل نطاق التمكن طال خط السلة ، يمكن توضيح ذلك بالأشكال التالية .

خط سلطة طويل



خط سلطة قصير



ويذكر « سكوت » أنه ليس من العدل القول بأن المدرسة الكلاسيكية أغفلت تماماً مشكلات الإدارة اليومية داخل التنظيم ، تلك التى تنجم عن التفاعل البشرى فقد عالجت تلك المشكلات ما وإن كانت هذه المعالجة سطحية وساذجة . ويمكن القول بأن الأمر الهام والذى أغفلته النظرية الكلاسيكية حقيقة هو وجود تنظيم غير رسمى داخل التنظيم الرسمى ، كما أغفلت قضية التفاعل المتبادل بين الشخصية الفردية وبين الجماعات غير الرسمية داخل التنظيم . يضاف إلى هذا أن النظرية الكلاسيكية لم تعالج الصراعات الداخلية التى تنجم عم دیناميات التنظيم إلى جانب أنها لم تلتف إلى ما قدمته العلوم السلوكية من إسهامات فى سبيل فهم التنظيم .

وقد حاول « تايلور » القيام بدراسة منظمة العمل الصناعى أطلق عليها دراسة « الزمن والحركة » Time and Motxion study بقصد تقنين حركة العاملين وتجنب الحركات الزائدة وتوظيف كل الحركات لخدمة الإنتاج .

ولم تقف دراسة « تايلور » هند دراسة الزمن والحركة ، ولكنه كان يهتم كذلك بدراسة الأدوات والعدد والمواد التى يستخدمها العامل أثناء عمله من حيث وضعها وشكلها وترتيبها .. ، حتى يتيسر على العامل عمله وتجنبه القيام بجهد لاداعى له فيزيد إنتاجه . ومن هذه الزاوية يعد « تايلور » منشىء حركة الهندسة البشرية فى ميدان العلوم السلوكية .

وقد وضع « تايلور » نظاماً لزيادة الكفاية الإنتاجية يقوم على ثلاثة دعائم نوجزها فيما يلى :

١ - الا يختار من المتقدمين لأى عمل من الأعمال إلا أكثرهم قدرة على أداء ذلك العمل .

٢ - يدرب المختارون على أداء العمل بالطريقة المثلى الوحيدة لأداء ذلك العمل بهدف الوصول بهم إلى مستوى الإنتاج النموذجى - كلما أمكن ذلك .

٣ - بعد عمليتى الإختيار والتدريب يجب تطبيق نظام الحوافز المالية دفعاً للعاملين على أداء العمل بأعلى قدر ممكن من الكفاءة .

وقد حاول « تايلور» تطبيق نظامه المقترح على نطاق واسع منذ عام ١٨٩٨ فقد إستأذن على سبيل المثال إحدى شركات الصلب الكبيرة بالولايات المتحدة فى إجراء بحث فنى على عملية شحن الحديد الخام وتفريغه ، ووقع إختياره على قسم بالشركة يجرى فيه تجربته . وكان بالقسم ٧٥ عاملاً يقوم كل منهم بنقل حوالى ٥ر١٢ طناً من الحديد فى اليوم ، وهو إنتاج كان يبدو معقولاً فى نظر ملاحظى العمال وموظفى الشركة ، ولم يكن يدور بخلدهم أنه من الممكن زيادته عن ذلك الحد . وقد أخذ « تايلور » فى ملاحظة العمال ملاحظة دقيقة أثناء أداء العمل ، حتى إستقر به المطاف على عامل هولندى قوى إشتهر بحب المال وطاعة الأوامر ، فجاءه « تايلور » يعده بزيادة أجره أن عمل وفقاً لأوامره وتعليماته دون مناقشة أو جدل . وقبل الرجل . فأخذ تايلور يجرى عليه كل ما إستطاع من طرق لنقل الحديد فى شحنه وتفريغه ، حتى وصل ذلك المهندس آخر الأمر بما كان يصبو إليه وهو أفضل طريقة لأداء ذلك العمل . فإذا بذلك العامل قد أصبح قادراً على أن ينقل فى اليوم الواحد ٥ر٤٧ طناً من الحديد بدلاً من ٥ر١٢ أى بزيادة فى الكفاية الإنتاجية إلى أربعة أمثالها .

وكم كان سرور الشركة بهذا الفتح الجديد ، وحاولت تطبيق نظام « تايلور » - الذى يقوم على الإختيار والتدريب والعمل بالطريقة المثالية الوحيدة - على جميع عمالها الذين يؤدون هذا العمل . غير أنها رأت أن الأغلبية الساحقة عجزوا عن اللحاق بذلك العامل الهولندى القوى فى كفايته وسرعته ، فأخذت تطرد من تخلف عن الوصول إلى المستوى النموذجى . وهكذا إستطاعت الشركة أن تخفض عمال نقل الحديد من ٥٠٠ إلى ١٤٠ عاملاً . حقيقة زاد الأجر للعمال الباقين بمقدار ٦٠٪ ولكن الشركة إستطاعت أن توفر ٧٥٠٠٠ دولار فى السنة فآمنت بنظام « تايلور » ، وتبعتها فى ذلك شركات أخرى كثيرة .

ومما هو جدير بالذكر أن « تايلور » كان يعيد عملية الإختيار كل عدة شهور أو عدة

سنوات ليستبعد العمال الذين قل إنتاجهم نتيجة الإرهاق أو الملل من الطريقة المثالية المضنية للعمل . وقد كان ذلك المهندس يرجو من نظامه هذا رفع مستوى معيشة العامل وتحسين صحته بالإضافة إلى زيادة إنتاجه ، كما كان يحاول أن يلفت الأنظار إلى أهمية العنصر الإنسانى كعامل أساسى فى عملية الإنتاج ، ولكنه فى الواقع قد أساء إساءة بالغة إلى ذلك العامل . ويقول آخر فإن « تايلور » أهمل العامل ولم يهتم إلا بالعمل . وقد كان ظالماً حين جعل أقصى إنتاج لأقوى عامل هو الإنتاج النموذجى الذى يجب أن يصل إليه جميع العمال دو النظر إلى الفروق الفردية وإختلاف توزيع القدرات بين البشر . ويقضى الإنصاف أن يكون إنتاج العامل المتوسط هو الإنتاج النموذجى . يضاف إلى ذلك أنه كان يفرض على الجميع طريقة مثلى واحدة كما لو كان جميع العاملين ليسوا سوى نسخ طبق الأصل من حيث التكوين الجسمى والنفسى ومن حيث السرعة والقدرة على التعلم والإيقاع الطبيعى . صحيح أن هذه الطريقة قد تفلح مؤقتاً بطريقة الفرض ، ولكن مصيرها فى النهاية هو الفشل وذلك إلى جانب آثارها الوخيمة على الصحة الجسمية والنفسية للعامل ، خاصة وأن قسر العمال عليها عن طريق المكافأة يشعر العامل بأنه مقيد ومعتقل ومستعبد . وأى نظام هذا الذى يسرع بإستنفاذ طاقة العامل وإعيائه بعد أمد قصير لقاء دراهم معدودة ، فإذا إنهار العامل كان مصيره الطرد دون إلتزام بضمان حقه فى عمل آخر يرتزق منه .

وكما يشير « نيكوس موزيليس » N. Mouzelis فإن « تايلور » وقف موقف العداء لإتحاد العمال Trade' Unions والنقابات ذلك لأن دور هذه الإتحادات ليس فقط دوراً سلبياً بالنسبة للإقتصاد ككل ولكنها أيضاً تقف ضد المصالح الحقيقية للعمال ، وذلك لأنها تعامل العمال كقطيع من البشر وليس على أساس فردى ، والفرد أقدر على متابعة مصالحه من القطيع (٢٦) . وهو يرى أن الإدارة العلمية لايقتصر هدفها على مجرد زيادة الإنتاج ولكنها تستهدف القضاء على الصراع الطبقى الصناعى فعندما يقنن العمل ، وتحدد جداول الأجور على أسس موضوعية ، يزول الصراع بين العمال وأصحاب العمل ولا تكون هناك حاجة للمساومة التى تقوم بها النقابات وإتحادات العمال .

وقد قدم « هنرى فايول » H . Fayol نظرية أطلق عليها التكوين الإدارى من خلال دراسة له بعنوان « الإدارة العامة والصناعية » حيث حدد مجموعة من المبادىء التى يمكن تطبيقها بمرونه وهو يصنف المشروعات حسب وظائفها إلى فنية technical وتجارية Commercial ومالية Financial ومحاسبية accounting

وإدارية Administrative وأمنية Security (٢٧) . وعلى الرغم من لاإنسانية نظام تايلور ، وما واجهه هذا النظام من إستياء العمال ونبذهم وتذمرهم ، إلا أنه كان فاتحة الطريق إلى حركات الإختيار المهنى والتدريب المهنى ودراسة الحركة والزمن وإدراك الفروق الفردية بين الناس كما أبرز التطبيق كما سنرى وجود مجموعة من العوامل النفسية والإجتماعية المؤثرة داخل مواقف العمل . يضاف إلى كل هذا أنه أكد لرجال الصناعة والمهندسين إستحالة تشكيل المادة الإنسانية بنفس طريقة تشكيل المعادن بأسلوب ميكانيكى خالص – فلهذه المادة الإنسانية قوانينها الخاصة بها ، وهى قوانين يجب أن يعيها كل من أراد إستثمارها بطريقة فعالة . ويمكن القول بإيجاز أن النظرية الكلاسيكية فى التنظيم إستطاعت أن تقدم لنا مجموعة من المعلومات القيمة حول طبيعة التنظيم ، إلا أن إقتصارها على دراسة مكونات التنظيم الرسمى دراسة تحليلية أو تشريحية ، وإغفالها للجماعات غير الرسمية وللخلفية الإجتماعية والسيكولوجية للعمال أو أعضاء التنظيم ، قلل من أهميتها كنظرية سوسيولوجية .

ثانياً: النظرية الكلاسيكية المحدثة

لقد ظهرت النظرية الكلاسيكية فى التنظيمات بهدف تجاوز أوجه النقص التى عانت منها النظرية السابقة . ويمكن القول بوجود تطابق بين النظرية الكلاسيكية المحدثة وبين حركة العلاقات الإنسانية فى الفكر الإجتماعى التنظيمى . وتبدأ هذه النظرية بمسلمات النظرية السابقة كمعطيات يمكن أن تتغير من خلال حركة أعضاء التنظيم أثناء تجمعهم داخل الجماعات غير الرسمية . وتتمثل أهم إسهامات النظرية المحدثة فى محاولة الإستعانة بنتائج العلوم السلوكية فى صياغة نظريته فى التنظيم فى نطاق إطار تصورى متكامل .

وقد إستطاع أنصار النظرية الكلاسيكية ، من خلال الإستعانة بنتائج ونظريات العلوم السلوكية ، أن يوضحوا كيف أن محاور النظرية الكلاسيكية ليست مطلقات أو أشياء نهائية أو متغيرات مستقلة ، ولكنها متغيرات تخضع لتأثير الأفعال والعلاقات والجماعات الإجتماعية . يضاف إلى ذلك أن هذه النظرية الأخيرة ركزت على دراسة التنظيم غير الرسمى ومعالجته معالجة منهجية مع تحليله وبيان أثره على التنظيم الرسمى ذاته . ولعل هذا هو ما جعل أنصار هذه النظرية يحاولون تعديل أساسيات النظرية الكلاسيكية ويجرون بعض التعديلات عليها بهدف تطويعها للكشوف الجديدة

المتعلقة بالجماعات غير الرسمية وأثر العوامل الإنسانية والإجتماعية على معايير وقواعد وعلاقات التنظيم الرسمي . وقد إستلهم أنصار هذا الإتجاه نتائج دراسات « هاوثورن Hawthorn الشهيرة (٢٨) . وقد صدر العديد من الدراسات في هذا الصدد مثل دراسة « جاردنر « Gardner و « مور» Moore حول « العلاقات الإنسانية في الصناعة » (٢٩) ودراسة « كنث دافيز » H . Davis عن « العلاقات الإنسانية في العمل » (٣٠) .. إلخ .

ويحسن هنا أن نعرض في إيجاز لأهم دراسات « التون مايو » E . Maya فقد إهتم هذا الباحث ببعض المشكلات التي قابلتها صناعة الغزل مثل إنخفاض معدل الإنتاج وتزايد معدلات تغيير العمل Turnover بين العاملين ، وإنتشار ظواهر التعب والقلق وعدم الرضا عن العمل وإنخفاض الروح المعنوية ... إلخ . وقام « مايو » سنة ١٩٢٣ بدراسة عن أسباب تغيير العمل بين العاملين بصناعة الغزل بأحد مصانع فيلادلفيا بالولايات المتحدة الأمريكية . وخرج من هذه الدراسة إلى القول بأن الروتين أو النظام الصارم للعمل والشعور بالعزلة لدى العمال هو السبب في هذه الظاهرة . ولهذا فقد إقترح إدخال نظام فترات الراحة للقضاء على الآثار السلبية للطابع الروتيني للعمل والشعور بالعزلة الإجتماعية أثناء العمل . وقدم « مايو » تفسيراً بيولوجياً للظاهرة الإجتماعية التي قام بدراستها ، حيث ذهب إلى أن طول فترة العمل يؤدي إلى نوع من الإرهاق العضوي من شأنه تعطيل الدورة الدموية الأمر الذي يؤثر تأثيراً سلبياً على كفاية الأداء الإنتاجي . ولكن مالبث « مايو » أن رفض هذا التفسير الكيميائي أو الآلي للسلوك الإجتماعي . فقد أوضح في دراسة له بعنوان « المشكلات الإجتماعية لحضارة الصناعية » أن العادات التي تنشأ داخل جماعات العمل ، وما يحكم سلوك أعضائها من معايير جماعية تسهم في تشكيل سلوك أعضائها . كذلك فقد إفترض الباحث المذكور أن شعور العمال بالمسئولية الجمعية وبإهتمام الإدارة بمشكلاتهم وآرائهم لها أثر واضح على الإنتاج وعلى السلوك الإجتماعي لأعضاء التنظيم .

وحاول « مايو » وزملاؤه في جامعة « هارفارد » إختبار هذه الفروض النظرية داخل أحد التنظيمات الصناعية وهو مصنع « هاوثورن » أحد مصانع شركة « وسترن الكتريك » ، وذلك من خلال برنامج إستغرق أكثر من خمس سنوات من ١٩٢٧ حتى ١٩٣٢ . ومر هذا البرنامج بمراحل أربع تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الفروض الموجهة للدراسة والأساليب المنهجية المستخدمة . وقد تركزت المرحلة الأولى حول دراسة ظروف العمل وعلاقتها بالإنتاج وكفاية العمل وإستخدام في هذه المرحلة أسلوب غرفة

الإختبار Test room وإهتم الباحثون خلال هذه المرحلة بدراسة أثر مجموعة من المتغيرات على الإنتاج مثل فترات الراحة ووجبات الغذاء الوسيطة وتقليل ساعات العمل وتحسين الظروف المادية للعمل كالإضاءة والتهوية والرطوبة ... إلخ . وقد فوجىء الباحثون بظاهرة غريبة تتمثل فى تزايد الإنتاجية بإستمرار بغض النظر عن تحسين أو تسوىء الظروف السابقة . وحاول الباحثون تفسير هذه الظاهرة الغريبة ، فذهب « جورج هومانز » G . Homans إلى أن شعور العاملات بالأهمية وإهتمام الإدارة بهم وتكوين علاقات طيبة بينهن وظهور قيادة جديدة بينهن يرضون عنها .. يمكن أن يفسر لنا هذه الظاهرة وحاول « بينوك » Pennock تفسير هذه الظاهرة فى ضوء تغير نموذج الإشراف التقليدى الصارم وظهور نموذج جديد أكثر أهمية وديموقراطية وإتاحة الفرصة للعمال للعلم بحرية أكثر (٣١) .

وقد ركزت المرحلة الثانية على قياس إتجاهات العمال نحو العمل وظروفه ونموذج الإشراف السائد ، بهدف الوقوف على العلاقة بينها وبين الإنتاجية كذلك فقد حاول الباحثون خلال هذه المرحلة التعرف على مكونات الإشراف الجيد . وقد إستخدم خلال هذه المرحلة جدول للمقابلة . وخرج الباحثون من هذه الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الروح المعنوية للعمال ورضائهم عن العمل وبين نموذج الإشراف فى الخط الأول أو الإشراف المباشر First line supervision كذلك كشفت هذه المرحلة عن أن العمال يكونون أثناء العمل جماعات فرعية غير رسمية لها قيمها وقياداتها ومعاييرها وأهدافها الخاصة ، وتؤثر فى نفس الوقت على التنظيم الرسمى أو على إنتاجية العمال وسلوكهم داخل تنظيم العمل ، وعلى إتجاهاتهم نحو العمل والتنظيم وسياسة التنظيم (٣٢) .

وحاول الباحثون فى المرحلة الثالثة إعادة تحليل نتائج الدراسة الميدانية السابقة ، وخرجوا من إعادة الفحص بتقديم نظرية عامة لتفسير ظواهر الروح المعنوية والرضا عن العمل داخل التنظيم ، وهى نظرية الجماعة غير الرسمية والتى تتكون داخل تنظيمات العمل الرسمية ، وتكون لها معاييرها وقياداتها وقواعدها وأهدافها الخاصة ، والتى تؤثر على معاييروأهداف التنظيم الرسمى ذاته

وكانت المرحلة الرابعة والأخيرة محاولة لإختبار هذه النظرية من خلال تحقيق المزاوجة بين عدة أساليب منهجية كالملاحظة والإستبيان . وكان أهم ما كشفت عنه هذه المرحلة وجود ما يطلق عليه التنظيم غير الرسمى ، ذلك التنظيم الذى يتألف من بعض أعضاء التنظيم الرسمى بطريقة تلقائية ، ويتخطى حدود الادارات والعلاقات والمعايير

الرسمية ويطور مجموعة من المعايير والعلاقات الخاصة به ، كما تكون له قيادته الخاصة التى قد لا تتفق مع الرأسة التنظيمية الرسمية .

وقد قام « مايو » بمجموعة أخرى من الدراسات من بينها دراسة أسباب إرتفاع معدل الغياب بين العمال فى أحد أقسام المصنع لإنتاج الأدوات المعدنية سنة ١٩٤٣ وكشفت هذه الدراسة عن أن هذه الظاهرة ترجع الى المشكلات والمتاعب التى تواجه العامل عند ذهابه إلى المصنع صباحاً ، والتى يلقاها نتيجة لطريقة أداء العمل ، والتى يعانيها من جراء طبيعة النظام الادارى والإشرافى داخل المصنع . كذلك قام الباحث المذكور سنة ١٩٤٤ بدراسة أخرى فى أحد مصانع الطائرات بهدف الكشف عن سبب كثرة تغيير العمال لأعمالهم . وإنتهت هذه الدراسة الى أن هناك إرتباطاً بين كثرة تغيير العمل وبين ظاهرة العزلة الاجتماعية وعدم الإنتماء الى جماعة وفقد الشعور بالولاد المشترك .

خرج إليها « مايو » ورفاقه فى جماعة وكانت أهم النتائج التى إنتهى هارفارد هى ما يلى :-

أولاً: لا يستجيب الفرد للتنظيم الرسمى بقواعده وتعليماته ونظمه ورأساته إستجابة فردية خالصة كما كانت تذهب النظرية الكلاسيكية في الإدارة والتنظيم ، ولكنه يتأثر بطبيعة الجماعات غير الرسمية التي ينتمى إليها كما يتأثر بطبيعة نشأته الاجتماعية وبمشكلاته وآلامه وتطلعاته ومخاوفه . . . إلخ .

ثانياً: أن الطاقة البشرية لا يمكن التعامل معها بنفس أسلوب تعاملنا مع الطاقة الميكانيكية ، فالإنسان لا يعمل طمعاً فى الثواب وخوفاً من العقاب فحسب ، وإنما يمكن تفسير ظاهرة العمل فى ضوء عدة متغيرات سيكولوجية مثل الحاجة الى الأمن وتقدير الذات والتعبير عن النفس ، وفى ضوء متغيرات سوسيولوجية مثل إحتلال مركز إجتماعى معين وأداء دور محدد داخل المجتمع ، وفى ضوء متغيرات ثقافية أخري مثل العامل الدينى مثلاً .

ثالثاً: أكدت هذه الدراسات أهمية العلاقة بالزملاء أثناء موقف العمل ، وأهمية الإلتفات إلى مشكلات العمال الشخصية وحالتهم الإنفعالية وروحهم المعنوية ورضائهم النفسى .

رابعاً: كشفت عن وجود التنظيم غير الرسمى الذى يكون له معاييره وقياداته

وأهدافه التى قد تتفق وقد لا تتفق مع معايير وقيادات وأهداف التنظيم الرسمى .

خامساً: أبرزت الدور الحيوى للقيادة أو الإشراف داخل تنظيمات العمل ، خاصة الإشراف المباشر أو الخط الإشرافى الأول ، نتيجة لما كشفت عنه الدراسات من وجود إرتباط واضح بين نموذج الإشراف وبين الإنتاجية والروح المعنوية .

ويمكن القول بأن أغلب من كتبوا فى مجال علم الإجتماع الصناعى تأثروا بعمق بهذا الإتجاه الكلاسيكى المحدث وبدراسات جامعة هارفارد (٣٣) . ويحسن هنا أن نبرز أهم إسهامات هذا الإتجاه فى مجال الدراسة السوسيولوجية للتنظيمات ، والتى يمكن إيجازها فى جانبين أساسيين هما :

أولاً: مناقشة محاور النظرية الكلاسيكية لمراجعتها وإعادة النظر فيها .

ثانياً: فحص وتحليل التنظيم غير الرسمى .

وسوف نتناول كل جانب من هذين الجانبين بشىء من التفصيل :

أولاً: مناقشة محاور النظرية الكلاسيكية:

(أ) قام أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثة بمناقشة متعمقة لفكرة تقسيم العمل ، حيث ركزوا على ما يؤدى إليه التخصص الدقيق من عدة ظواهر مثل التعب الصناعى والشعور بالرتابة والملل . وقد تحول الإهتمام فيما بعد إلى دراسة أثر التخصص على العزلة الإجتماعية للعامل وشعوره بالإنفراد والضياع . وقد وجد أنه مع نمو التخصص وتقسيم العمل فإن الحاجة تصبح أكثر إلحاحاً إلى نماذج جديدة من الإدارة قادرة على تحقيق التنسيق بين مختلف الأنشطة التخصصية المتنامية ، وقادرة على دفع العمال إلى العمل بكفاية عالية ، وقادرة على ممارسة الإشراف الجيد على العاملين وتوجيههم وضبط سلوكهم . وقد أدى نمو التخصص الصناعى بأنصار المدرسة الكلاسيكية المحدثة إلى تطوير بناء نظرى أكثر عمقاً يتضمن معالجة مستفيضة لعدة موضوعات لم تتناولها النظرية الكلاسيكية مثل الدافعية Motivation والتنسيق بين مختلف الأنشطة التخصصية Co - ordination والقيادة Leadership والإشراف Supervision (٣٤).

(ب) كذلك قام أنصار الكلاسيكية المحدثة بمناقشة بعض جوانب المحور الثانى من محاور النظرية الكلاسيكية وهو العمليات التدرجية والوظيفية . وفى مقدمة هذه الجوانب جانبان أساسيان هما :

(أ) تفويض السلطات والمسئوليات .

(ب) التداخل بين السلطات الوظيفية فى مجال الفصل فى الأمور وصنع القرار .

وقد أكد أنصار الإتجاه المذكور أهمية هذين الجانبين فى مجال تخطيط العلاقات التنظيمية والإنسانية داخل التنظيم . فالتفويض غير الكافى يقيد حركة الموظف التنفيذى وتجعله غير قادر على الحركة بحرية فى إطار من المسئولية التنظيمية . يضاف إلى هذا أن عدم ممارسة عملية التفويض بالكفاءة والصورة الواجبة يسهم فى نمو الشعور بالإحباط لدى الموظفين الذين يتطلب عملهم قدراً من السلطة لمباشرة مسئولياتهم الوظيفية بالصورة الواجبة . هذا إلى جانب أن إنعدام ممارسة التفويض يؤدى إلى تركيز السلطة والمسئولية فى قمم التنظيمات مما يؤدى إلى ظهور كافة مشكلات المركزية الإدارية المسرفة ، مثل تعقيد العمل وطول فترة الإجراءات أما بالنسبة لقضية تداخل السلطات وعدم تحديد مواقع إتخاذ كل نوع من القرارات تحديداً دقيقاً ، فقد وجد أن هذا الأمر يؤدى إلى العديد من ألوان الصراع على حساب الكفاية الإنتاجية ، كما يؤدى إلى عدم قدرة كل قسم أو إدارة على أداء دورها بالكفاءة الواجبة . يضاف إلى ذلك أن عدم تحديد المسئوليات يؤدى بالعاملين إلى التوانى وإلقاء المسئولية على الآخرين . ويؤكد أنصار الإتجاه الكلاسيكى المحدث أهمية إستخدام عمليات تفويض السلطات وتحديد المسئوليات على حسب كل موقف وبما يحقق الهدف الكلى للتنظيم .

(جـ) وعندما تناول أنصار الإتجاه المذكور موضوع البناء التنظيمى ، فقد وجدوا أن البناء المنطقى والذى يرسمه الخبراء بمنتهى الدقة من الناحية العقلية والصورية ، قد لايكون هو البناء القابل للتطبيق فى الواقع العملى . فالسلوك الإنسانى والعامل الإنسانى – السيكولوجى والإجتماعى يجب أن يؤخذ فى الحساب عند تخطيط أو رسم البناء التنظيمى . وعلى سبيل المثال فقد كشف التطبيق عن ظهور مجموعة من المشكلات داخل التنظيمات تنجم عن الإحتكاك بين أعضاء الخط Line (أو الذين يعملون فى مجال الإنتاج المباشر كالعمال) وأعضاء الهيئة (أو الذين يعملون فى مجال الإدارة والمهن المساعدة) . وقد ظهرت مثل هذه المشكلات فى العديد من الشركات والمصانع الكبرى . ولا تقتصر مشكلات التسلط الإدارى والصراع بين أعضاء الخط أو الفنيين وبين أعضاء الهيئة أو رجال الإدارة على الدول الرأسمالية فى العالم الغربى ، ولكنها تظهر داخل الدول الإشتراكية . وقام بعض الباحثين مثل « دالتون » Dalton و « جيوران» Juran

بدراسة للوقوف على عوامل الصراع الإجتماعى داخل تنظيمات العمل وحاولوا أن ينتهوا من هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من الإقتراحات فى هذا الصدد . والواقع أن العلاقة بين الخط والهيئة Staff - Line relations لاتمثل سوى واحدة من المشكلات المتعددة التى تتعلق بالصراعات البنائية التى نبه إليها أنصار الإتجاه الكلاسيكى المحدث فى دراسة التنظيمات . وحاول هؤلاء الباحثين الخروج من دراسة هذه المشكلات بتقديم بعض الإقتراحات لمواجهتها أو للحد من أثرها المدمر . ومن أمثلة هذه الإقتراحات تحقيق المشاركة فى الإدارة من جانب العاملين وتكوين مجالس من أعضاء المستويات الأدنى Junior boards ، وتحقيق التدرج الإدارى فى توزيع المستويات وتفويض السلطات من القاعدة إلى القمة والأخذ بفكرة اللجان المشتركة وتحسين أساليب الإتصال وتحسين نماذج الإشراف .

(د) وأخيراً فإن أنصار الإتجاه الكلاسيكى الحديث يرون عدم إمكان وضع حدود لنطاق التمكن بصورة نهائية وقاطعة بعيداًعن طبيعة الموقف نفسه وطبيعة المشرف وقدراته فهناك فروق فردية بين المشرفين ورجال الإدارة ، كما أن هناك فروقاً بين طبيعة الأعمال والعاملين المطلوب ممارسة الإشراف عليهم . وبقول آخر فإن نطاق التمكن يجب أن يتحدد على حسب كل موقف تنظيمى على حده وعلى حسب كل حالة . فهناك مجموعة من المحددات التنظيمية والإنسانية التى تتدخل عند تحديد نطاق التمكن . ولكن على الرغم من ذلك فإن نطاق التمكن الضيق يرتبط بالإشراف الوثيق Tight supervision فى حين يرتبط نطاق التمكن المتسع بتوسيع مجال التفويض وبدرجة أقل من الضبط والإشراف المباشر . وكلما كان نطاق التمكن ضيقاً مال التنظيم إلى أن يأخذ الشكل المستطيل حيث تتعدد المستويات الرأسية ، على عكس الحال بالنسبة لنطاق التمكن المتسع الذى يؤدى بالتنظيم إلى أن يأخذ الشكل المسطح حيث يصبح المشرف أو المدير مسئولاً عن عدة أقسام ومجموعة كبيرة من الأعضاء .

ويفضل أنصار الإتجاه المذكور الشكل الأكثر إتساعاً بالنسبة لنطاق التمكن الذى يتفق مع الشكل المستعرض للتنظيمات ، لأنه من الثابت أن الأبنية المستطيلة للتنظيمات ترتبط بالنموذج الأوتوقراطى للقيادة وبالإشراف الوثيق الذى يقلل من حرية التصرف لدى أعضاء التنظيم ، وبالتالى يسهم فى ظهور الإحباط والصراع وإنخفاض الروح المعنوية(٣٥) .

ثانيا: فحص وتحليل التنظيم غير الرسمى

يتردد مصطلح التنظيم غير الرسمى فى بعض الدراسات الحديثة لأنصار النظرية الكلاسيكية ، ولكنهم لم يعالجوا قضية التنظيم غير الرسمى بنفس الأسلوب المنهجى المنظم الذى نجده عند أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثة. ويقصد بالتنظيم غير الرسمى التجمعات التلقائية التى تنشأ داخل موقف العمل وتتجاوز الأشكال والعلاقات والمعايير والقيادات الرسمية . ويظهر هذا التنظيم إستجابة للحاجات النفسية والإجتماعية للعاملين داخل التنظيم الرسمى . وعلى الرغم من وضوح هذا التعريف إلا أنه غير مرض من الناحية التحليلية . وقد كشفت بعض الدراست عن مجموعة من العوامل التى تقف وراء ظهور التنظيمات غير الرسمية ، يمكن إيجازها فيما يلى :

أولا: الموقع المكانى : Location ويقصد بهذا العامل أن يكون أعضاء الجماعة أو التنظيم على درجة من القرب المكانى والإستمرار بحيث يتاح لهم فرصة الإحتكاك المباشر وتكوين علاقات إجتماعية . وهكذا يعد الموقع الجغرافى أو وحدة الموقع الفيزيقى أحد عوامل تكوين التنظيم غير الرسمى (٣٦) .

ثانيا: المهنة : Occupation فهناك إتجاه بين أبناء المهنة الواحدة داخل تنظيم العمل نحو التجمع معاً ، خاصة وإنهم تجمعهم مصالح ومشكلات مشتركة .

ثالثا: المصالح : Interests وتعد المصالح المشتركة من أهم عوامل تكوين الجماعات غير الرسمية . فعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأفراد معاً داخل تنظيم واحد ، إلا أنهم ينقسمون إلى عدة جماعات غير رسمية لكل منها معاييرها وقيادتها وأهدافها ... ويمكن هذا الإنقسام فى ضوء تعدد المصالح ، فكل مجموعة من الأعضاء يتفقون فى مصالحهم يميلون نحو تكوين جماعة غير رسمية .

رابعا: الموضوعات الخاصة : Special issues . ويذهب «سكوت» إلى ضرورة فصل هذا العامل عن العوامل السابقة . فقد يتجمع مجموعة من الأشخاص الذين تربط بينهم مهنة أو مكان مشترك أو مصالح دائمة ، وذلك من أجل مواجهة مشكلة طارئة أو إشباع حاجة مشتركة عاجلة وملحة . وفى هذه الحالة تتسم الجماعة غير الرسمية التى تظهر نتيجة لهذا العامل بطابع مؤقت ، لأنها سوف تنحل سواء بمواجهة المشكلة وإشباع الحاجة ، أو نتيجة لليأس من إمكانية تحقيق هذه المواجهة أو ذلك الإشباع .

كذلك كشفت دراسات أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثة وحركة العلاقات

الإنسانية عن وجود مجموعة من الخصائص الأساسية التى تميز التنظيمات غير الرسمية والتى يمكن إيجازها فيما يلى :

أولاً : تعمل هذه التنظيمات كأجهزة للضبط الإجتماعى ، حيث أنها تطور ثقافة خاصة بكل منها تتضمن مجموعة من المعايير والقيم التى تحكم سلوك أعضائها . يضاف إلى ذلك أن كل تنظيم يحاول الحفاظ على النماذج السلوكية والقيمية المقررة داخله عن طريق بعض الجزاءات الإيجابية والسلبية . وتنشأ المشكلة إذا كانت معايير وقيم التنظيم غير الرسمى تتعارض مع معايير وقيم التنظيم الرسمى ، لأن هذا الأمر يعرض الأعضاء لموقف صراعى ، حيث يحاولون التوافق مع قيم ومعايير متعارضة يفرضها التنظيمين الرسمى وغير الرسمى .

ثانياً : تتطلب دراسة العلاقات الإجتماعية المتبادلة بين أعضاء التنظيم غير الرسمى أسلوباً منهجياً يختلف عن ذلك الأسلوب الذى يمكن من خلاله دراسة العلاقات الإجتماعية بين أعضاء التنظيم الرسمى .- ويطلق على ذلك الأسلوب المنهجى الذى يستخدم فى تحديد بناء الجماعات غير الرسمية أسلوب التحليل السوسيومترى أو القياس الإجتماعى ويقوم هذا الأسلوب على محاولة التعرف على الإختيارات الشخصية وعلاقات الجذب والنفور بين أعضاء التنظيم بالنسبة لموقف محدد . وعادة يقوم التنظيم غير الرسمى على أساس مقومات تختلف تماماً عن منطق التنظيم الرسمى .

ثالثاً : تتضمن التنظيمات غير الرسمية أنساقاً معينة للمكانات والمراكز الإجتماعية لاتشتق أو لا ترتبط بالضرورة بالأنساق المقابلة داخل التنظيم الرسمى . وهذه يعنى أن قائد التنظيم أو الجماعة غير الرسمية قد يكون عاملاً أو موظفاً بسيطاً داخل التنظيم الرسمى . كذلك فإن شبكة الإتصال داخل التنظيم الرسمى تختلف عن شبكة الإتصال داخل التنظيم غير الرسمى .

رابعاً : يتطلب إستمرار التنظيم غير الرسمى توافر العلاقات الثابتة والمستمرة بين أعضائها وإستمرار المصالح المشتركة بينهم . وعادة ما يقاوم التنظيم غير الرسمى أية محاولة لتغيير أسلوب العمل داخل التنظيم الرسمى. خاصة إذا ما كان التظيم الأخير قد مضى عليه فترة تاريخية طويلة .

خامساً : للتنظيمات غير الرسمية قيادة غير رسمية . وقد ركز أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثة على دراسة خصائص ومقومات القائد غير الرسمى Informal Leader وقد حاول أنصار هذا الإتجاه الكشف عن أسلوب تحديد القائد غير الرسمى

وكيفية تقلده لهذا الدور ، وماهى خصائصه ، ومدى إسهامه فى دعم أو تعويق وصول التنظيم الرسمى إلى أهدافه ... إلخ .

وقد عالج أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثة عملية التفاعل بين التنظيمين الرسمى وغير الرسمى . وكان الأسلوب التقليدى فى معالجة هذه القضية تتفق مع المثل القائل «عش ودع الآخرين يعيشون » Live and let live . فالإدارة يجب أن تكون على وعى بوجود التنظيم غير الرسمى وبحتمية بقائه ، وأهمية التعامل معه تحقيقاً لصالح التنظيم الرسمى ذاته . وقد أشار أنصار النظرية الكلاسيكية المحدثة إلى أهمية توظيف التنظيم غير الرسمى فى خدمة أهداف التنظيم الرسمى من خلال إستخدام وتطبيق أساليب العلاقات الإنسانية وتوسيع دائرة المشاركة الإدارية أو المشاركة فى عملية إتخاذ القرار ، والقضاء على ما قد يشاع داخل التنظيم من إشاعات عن طريق بناء شبكة للإتصال على درجة عالية من الكفاءة ، بحيث تكون قادرة على نشر المعلومات الصحيحة بالسرعة الواجبة وفى الوقت المناسب (٣٧) .

دراسة التنظيم كنسق :

وقد ظهر مدخل سوسيولوجى فى دراسة التنظيمات يتمثل فى دراسة التنظيم كنسق as a system (٣٨) فالتنظيم ليس فى نهاية الأمر سوى كل بنائى يحتوى على مجموعة من الأجزاء المتفاعلة أو التبادلة الإعتماد ، فى سبيل تحقيق عام مشترك . وأهم المتغيرات التى يتضمنها التنظيم ، الأعضاء - إتجاهاتم ودوافعهم وخبراتهم - والأدوار والمركز والأقسام والإدارات والتنظيم غير الرسمى ... إلخ . ويذهب « وليام سكوت » W. scott إلى أن أحد الإسهامات الكبرى لدراسات جامعة هارفارد التى تمت تحت إشراف « مايو » Maya تمثل فى تطبيق مفهوم النسق عند دراسة الأفعال الإجتماعية داخل التنظيمات . ولكن هذا لايعنى أن جميع أنصار مدرسة العلاقات الإنسانية إستطاعوا بالفعل إستخدام مفهوم النسق بكفاءة عند دراستهم للتنظيمات ويمكن القول بأن تطوير الباحثين فى دراسة «هاوثورن» لفكرة النسق الإجتماعى وتطبيقها على الموقف الصناعى أو داخل التنظيمات الصناعية لم تجد لها إمتداداً داخل المدرسة الكلاسيكية المحدثة . فقد إهتم أنصار هذه المدرسة الأخيرة بمسألة التعميم إعتماداً على البحث الأمبيريقى . ولكن هذه التعميمات لايمكن أن يكون لها معنى حقيقى خارج السياق المحدد الذى أجريت الأبحاث داخله .

مناقشة النظرية الكلاسيكية المحدثة :

وقد خضعت النظرية الكلاسيكية المحدثة وحركة العلاقات الإنسانية للعديد من أوجه النقد ، حتى أنه أطلق عليها مصطلح « النظرية المفلسة » وقد تراوحت أوجه النقد من القول بأن حركة العلاقات الإنسانية ليست فى نهاية الأمر سوى أداة لتحريك الناس من خلف ستار بطريقة ساخرة ، إلى القول بأنها عبارة عن مجموعة تافهة من المعلومات الوصفية الأمبيريقية . ويمكن لنا إيجاز أهم أوجه النقد التى وجهت إلى هذه الحركة من الناحية التحليلية والتفسيرية والمنهجية على التوالى ، فيما يلى : -

أولا : أن هذه الحركة تعكس تحيزاً واضحاً ضد النزعة الفردية ، أو إنها لم تكن سوى رد فعل عكسى ضد نظام الإدارة العلمية الكلاسيكية .

ثانيا : الإعتماد الكلى على المشاعر والإحساسات والعواطف والحاجات السيكولوجية ، ورفض الإنطلاق من أساس عقلى أو منطقى رشيد .

ثالثا : التركيز على فكرة الإتساق والإستقرار التنظيمى كهدف أساسى للحركة داخل المجال الصناعى ، حيث حاولوا التوحيد بين الإدارة والقيادة من خلال إكساب هيئة الإشراف والإدارة مجموعة من القدرات والمهارات القيادية . ولعل هذا هو ماجعلهم يغفلون عن مجموعة من العمليات والعوامل التى يمكن أن توجد داخل الموقف التنظيمى أو الصناعى مثل عملية الصراع بين العمال والإدارة ، أو بين الفنيين والإداريين ، ومشكلة القوة والسلطة داخل التنظيم ، ودور النقابات ، وأثر البيئة الإجتماعية والإقتصادية السياسية العامة على النسق الإجتماعى للمصنع .

رابعا : إستخدام النماذج المنهجية السائجة لعلم النفس التجريبى ، وهى نماذج تعجز . بمفردها عن تحليل النسق التنظيمى المعقد ، خاصة فى المجال الصناعى .

خامسا : إتسمت هذه الحركة بنزعة إمبيريقية خالصة Empericism ، حتى ركزت على الدراسة الميدانية دون الإعتماد على بناء نظرى مسبق ، وبالتالى إفتقدت إلى الأساس اللازم للتوجيه والتفسير والفهم .

سادسا : يؤكد بعض النقاد أن أنصار حركة العلاقات الإنسانية وقعوا فى نوع من التحيز أطلقوا عليه التحيز الغائى Teleology ، حيث أنهم تصوروا النسق التنظيمى على أساس عضوى فمجموعة أجزاء ذلك النسق تكون وحدة كلية ، وكل جزء له وظيفة محددة تسهم فى تحقيق الهدف الكلى للتنظيم . وتتحدد معايير السلوك التنظيمى فى

ضوء هذا الفهم . فكل سلوك يسهم فى تحقيق ذلك الهدف الكلى هو سلوك صحيح أو ممتثل ، أما السلوك الذى يسهم فى تعويق الوصول إلى ذلك الهدف فهو سلوك منحرف ، بغض النظر عن الأسباب والدوافع والظروف وقد فهم البعض من ذلك أن أنصار هذه الحركة يصدرون عن أهداف أيديولوجية تدعم النظام الإقتصادى الغربى ، أو يصدرون عن نموذج التوازن فى مواجهة نموذج الصراع ، وهو ما سوف نعرض له بالتفصيل فى فصل مقبل وبقول آخر فقد تصور أنصار حركة العلاقات الإنسانية أن التنظيم الصناعى يخلو تماماً من الصراعات الداخلية ، وإنه يقوم على أساس من التوازن والثبات . ولعل هذا هو مادفع البعض إلى إعتبارها أيديولوجية محافظة تستهدف تحقيق التوافق بين العمال وأصحاب العمل ، وخدمة هذه الفئة الأخيرة من خلال تحقيق أعلى إنتاجية ممكنة من خلال إستخدام الأساليب الإنسانية . وهذا يعنى أن الهدف النهائى لحركة العلاقات الإنسانية لايختلف عن ذلك الهدف الذى حاول «تايلور» تحقيقه من خلال حركة الإدارة العلمية ، غير أنه مع إتساع التنظيمات الصناعية وإتساع حجم العاملين بها بدأ أصحاب الأعمال ورجال الإدارة النظر إلى المشاكل الصناعية ليس فى ضوء العوامل الفردية وإنما فى ضوء العوامل الإجتماعية والإنسانية (٣٩) . وعلى الرغم من هذه المآخذ وأوجه النقد وضيق منظور أنصار حركة العلاقات الإنسانية ، فإنها لا تخلو من جوانب إيجابية ، فقد أسهمت فى زيادة فهمنا لمحركات الإنسان داخل الموقف التنظيمى ، كما أبرزت العوامل السيكولوجية والإجتماعية التى يمكن أن تسهم فى زيادة كفاءة العمل الإدارى والإشرافى داخل التنظيمات الصناعية

ثالثاً: النظرية الحديثة فى التنظيم

يجمع الدارسون لقضية التنظيم أن أهم ما يميز النظرية الحديثة فى التنظيم هو أنها تجمع بين الإعتماد على البحث الأمبيريقى من ناحية ، وبين الإعتماد على أساس تصورى تحليلى من ناحية أخرى . كذلك فإنها تتسم بطابع تكاملى . وتقوم هذه النظرية على أساس دراسة التنظيمات كأنساق إجتماعية . وقد طرح أنصار هذه النظرية مجموعة من التساؤلات التى لم توفق النظريات السابقة فى طرحها أو الإجابة عليها . وأهم هذه التساؤلات التى تشكل الإجابة عليها جوهر النظرية الحديثة فى التنظيمات ، ما يلى :-

أولاً: إذا كان التنظيم الصناعيى يجب أن يدرس بإعتباره نسقاً ، فما هى الأجزاء الإستراتيجية للنسق؟

ثانياً: ما هى طبيعة الإعتماد المتبادل بين الأجزاء المكونة للنسق ؟

ثالثاً: ماهى العمليات الأساسية التى تتم داخل النسق والتى يتحقق من خلالها الربط بين تلك الأجزاء وتحقيق التوافق بينها ؟

رابعاً: ماهى الأهداف التى يسعى النسق التنظيمى إلى تحقيقها ؟

خامساً: ما هى أدوات البحث التى يجب إستخدامها عند دراسة التنظيمات ؟ والواقع أن النظرية الحديثة فى التنظيمات لاتمثل بناء موحداً من الأفكار ، ذلك لأن كل باحث له رؤيته المعينة للنسق ، إلى جانب أنه غالباً ما يركز على جانب معين من جوانب ذلك النسق . ومع ذلك فإن هناك خطاً موحداً يربط بين مجموعة من الدراسات الحديثة فى مجال التنظيمات ، هو الذى يسمح لنا بالحديث عن نظرية حديثة فى هذا المجال . ويقوم هذا الخط فى جوهره على النظر إلى التنظم فى كليته كنسق . وأهم الدراسات التى تمثل هذا الإتجاه ، دراسة « مارش » March و « سيمون » Simon بعنوان «التنظيمات » ، والدراسة التى أخرجها « هير» Haire بعنوان « النظرية الحديثة فى التنظيم » (٤٠) .

ولايمكننا فى إطار هذا الكتاب إستعراض كافة إسهامات النظرية الحديثة فى مجال التنظيمات . وسوف نكتفى هنا بإبراز أساسيات هذه النظرية والتى تتمثل أساساً فى تحليل النسق التنظيمى . وأهم هذه الإسهامات هى تحليل أجزاء وعمليات وأهداف الأنساق التنظيمية .

أولاً: تحليل النظرية الحديثة لمكونات النسق

حاول أنصار النظرية الحديثة توضيح أهم أجزاء النسق المتساند أو المتبادلة الإعتماد . ويمكن أن نوجز أهم هذه الأجزاء أو المكونات كما يلى :-

(١) **بناء الشخصية الفردية :** ويتضمن هذا البناء دوافع أعضاء التنظيم وإتجاهاتهم وتوقعاتهم والأهداف التى يبغون تحقيقها من مشاركتهم فى التنظيم .

(٢) **التنظيم الرسمى :** أو الترتيب الرسمى للوظائف والأدوار والإدارات والأقسام . ويذهب بعض الدارسين مثل « أرجريس » إلى أن هناك صراعاً جوهرياً بين متطلبات هذا التنظيم الرسمى وبين بناء الشخصية الناضجة السوية ، حيث أن الدور التنظيمى يعوق الإنطلاق الحر للشخصية بما يفرضه من قيود وضوابط وحدود . وعلى أى حال فإن عضو التنظيم يكون لديه عادة مجموعة من التوقعات والتطلعات التى يحاول إشباعها من

خلال موقعه التنظيمى أو وظيفته الرسمية . كذلك فإن للوظيفة أو الدور التنظيمى متطلبات معينة يتوقع التنظيم من شاغل ذلك الدور القيام بها بدرجة عالية من الكفاءة . ويهتم بعض أنصار النظرية الحديثة فى التنظيم بدراسة وتحليل التناقض بين هذه المتطلبات أو التوقعات - توقعات الفرد والتنظيم - وما يتمخض عن هذا التناقض من سوء توافق أو صراع تنظيمى (٤١) .

(٣) **التنظيم غير الرسمى**: وقد سبق أن أشرنا إلى مفهوم التنظيم غير الرسمى . ويجب هنا أن نلاحظ أن هناك نمطاً معيناً للتفاعل بين عضو التنظيم وبين الجماعة أو الجماعات غير الرسمية التى ينتمى إليها . وهناك تفاعل دائم أو مستمر بين التنظيمين الرسمى وغير الرسمى . ولا تكون هناك مشكلة كبيرة إذا ما كان هناك توافق أو عدم تناقض جوهرى بين توقعات ومعايير ومتطلبات التنظيمين الرسمى وغير الرسمى . وتظهر المشكلة واضحة وجلية إذا ما كانت معايير ومتطلبات التنظيم أو الجماعات غير الرسمية تتناقض بصورة واضحة مع معايير ومتطلبات التنظيم الرسمى . ففى هذه الحالة يقع الأعضاء فى صراع بين الأدوار وتوقعات الأدوار المتصارعة ، وينعكس هذا الصراع بطبيعة الحال على الكفاية الإنتاجية للعامل أو عضو التنظيم . ويحدث خلال التفاعل داخل التنظيم أن تتغير التوقعات والتصورات . فالعضو يكون له توقعاته وتصوراته عن التنظيم وعن موقعه وعن نوع الإشباع الذى يمكن أن يحققه من خلال مشاركته فى التنظيم ، كذلك يكون للتنظيم الرسمى توقعاته من العضو الذى يشغل مركزاً ويلعب دوراً معيناً . يضاف إلى هذا أن التنظيم غير الرسمى يكون له توقعاته من ذلك العضو . وقد تكون هذه التوقعات متطابقة ، كما أنها قد تكون متعارضة . فقد يجد العضوان موقعه التنظيمى لا يحقق له الإشباعات الإجتماعية أو المادية أو النفسية بالصورة التى كان يتوقعها كذلك قد يجد المسئولون عن التنظيم أن العضو لا يؤدى دوره بالصورة التنظيمية المتوقعة . وبالمثل قد تتعارض متطلبات التنظيمين الرسمى وغير الرسمى بالنسبة للعضو . ولكن أثناء التفاعل اليومى داخل التنظيم يحدث ما يطلق عليه « باك » Bakke عملية الإنصهار Fussion Process حيث يحدث تغير فى نظام التوقعات ، بمعنى أن يغير الفرد من توقعاته السابقة على الإلتحاق بالتنظيم على ضوء الظروف الواقعية داخله ، كما يغير التنظيم من توقعاته المثالية بالنسبة للعضو على ضوء ما هو ممكن فى التطبيق والواقع وتستهدف عملية الإنصهار هذه التوفيق بين مختلف مكونات التنظيم من أجل الإحتفاظ بالتكامل التنظيمى Organizatiomal integrity (٤٢)

(٤) **الظروف المادية للعمل**: وقد كشفت الدراسات المختلفة عن أن هناك تفاعلاً

مستمراً بين الإنسان وبين أجهزة الإنتاج داخل إطار الظروف المادية للعمل . وقد بذلت عدة محاولات من جانب المهندسين لتحسين الظروف المادية للعمل ولكنها لم تؤد إلى النتائج المطلوبة . ويؤكد « هير » أن إعادة صياغة العلاقة بين أعضاء التنظيم وبين الظروف المادية للعمل ، أو تحسين هذه الظروف ، مسألة لايمكن أن يترك أمرها للمهندسين فقط ، وإنما يجب أن يشارك فيها خبراء فى مجالات الفسيولوجيا والنفس والإجتماع فى نفس الوقت (٤٣) ويقول آخر فإنه يجب تصميم أدوات الإنتاج وعمليات الإنتاج والإشراف والرقابة ... إلخ ، بحيث تكون ملائمة لخصائص البشر النفسية والإجتماعية والفسيولوجية ، بدلاً من محاولة فرض أدوات وعمليات تتعارض مع هذه الخصائص .

هذه هى المكونات الأساسية للنسق التنظيمى ، وهى بطبيعتها أجزاء متفاعلة أو متبادلة الإعتماد . وسوف نعالج فى الفقرة القادمة مجموعة العمليات التى يتحقق من خلالها الربط بين كافة هذه المكونات التنظيمية .

ثانيا : العمليات الرابطة Linking Processes :

هناك مجموعة من العمليات التى توجد داخل كافة التنظيمات ، والتى تستهدف تحقيق التفاعل المنظم بين كافة مكونات التنظيم ، إلى جانب تحقيق التنسيق والتكامل وتوجيه كافة الأجزاء نحو تحقيق الهدف النهائى للتنظيم . ويتفق أغلب أنصار النظرية الحديثة فى التنظيمات على أن أهم هذه العمليات هى الإتصال والتوازن أو الضبط وصنع القرار . وسوف نتناول كل من هذه العمليات بشىء من التفصيل :-

(١) **الإتصال :** تعد عملية الإتصال من العمليات الأساسية فى الحياة الإجتماعية بوجه عام وداخل التنظيمات بوجه خاص . ويقصد بالإتصال نقل المعلومات والأفكار والرسائل خلال وسائل معينة كالحديث المباشر أو المنشورات والصحافة أو الإشارات أو الرموز أو أجهزة الإعلام المختلفة ... إلخ . ويمكن القول بأن الإتصال يحقق أهدافه إذا ماإستطاع المرسل أن يوصل رسالته بوسيلة مناسبة وأن يتقبل المستقبل هذه الرسالة ويستجيب لها . ويلعب الإتصال دوراً أساسياً فى التنسيق بين مكونات التنظيم أو أجزائه المختلفة . وقد إهتم أنصار النظرية الحديثة فى التنظيمات بدراسة شبكة الإتصالات داخل النسق التنظيمى ، حيث نظروا إلى عملية الإتصال على أنه ميكانزم لإستثارة الفعل ورد الفعل والتنسيق بين مكونات النسق . يضاف إلى ذلك أن عملية الإتصال تعمل فى نفس الوقت كميكانزم للضبط وتحقيق التكامل بين مختلف مراكز صنع القرارات

داخل النسق . وهناك عدة عوامل من الإتصال داخل التنظيم هى الإتصال الهابط حيث تصدر الرسائل من المستويات الأعلى إلى المستويات الأدنى فى صورة أوامر أو تعليمات أو قرارات ... إلخ ، والإتصال الصاعد حيث تصدر الرسائل من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى فى صورة آراء وإقتراحات أو شكاوى ... إلخ ، والإتصال الأفقى حيث تنقل الرسائل بين مستويات متماثلة على خط السلطة أو على السلم الإدارى والتنظيمى داخل التنظيم . ويذهب « دتش » Deutsch إلى أن التنظيمات تتألف من مجموعة من المكونات المتفاعلة والتى يوجد بينها إتصال مستمر ومتبادل ، والتى لديها القدرة على تلقى الرسائل وعلى إختزان المعلومات . وتؤلف هذه الوظائف الإتصالية للأجزاء الشكل العام للتنسيق الكلى للتنظيم . وسوف نعالج قضية الإتصال بمزيد من التفصيل عندما نحلل النموذج السبرناطيقى للتنظيمات فى فقرة قادمة .

(٢) عملية تحقيق التوازن : ويتضمن مفهوم التوازن كعملية رابطة سلسلة مركبة ومعقدة من المفاهيم الفرعية . ويقصد بهذه العملية تحقيق التوازن داخل النسق ، والذى تستمر من خلاله العلاقات التنظيمية داخل التنظيم . وتنبثق فكرة التوازن من مفهوم النسق نفسه ، حيث يستحيل تصور إستمرار العلاقات المنتظمة بين مكوناته دون توافر ميكانزم قادر على تحقيق إستقرار هذه العلاقات وقدرتها على مواجهة الظروف الطارئة بدرجة عالية من المرونة ويظهر التوازن داخل الأنساق التنظيمية فى شكلين أساسيين هما :

(أ) التوازن شبه الآلى : Quasi - automatic balance

(ب) التوازن الإبتكارى أو الإبداعى : Innovative or creative balance

ويعمل كل شكل من هذين الشكلين من التوازن على تحقيق تكامل النسق وإستمرار بنائه وعلاقاته الداخلية فى مواجهة الظروف المتغيرة سواء الداخلية أو الخارجية .

ويشير الشكل الأول للتوازن إلى ما يطلق عليه بعض الدارسين عبارة «الخصائص التوازنية للنسق » Homeostotic Properties . ويقصد بهذ الخصائص ميل النسق إلى الإحتفاظ بإستقراره وبنائه الداخلى . وقد قدم كل من « مارش » و «سيمون » تصوراً معيناً لفكرة التوازن داخل الأنساق التنظيمية يعتمد على عاملين أساسيين هما

(أ) نوع التغير الجارى داخل النسق

(ب) نوع التوافق المطلوب لتحقيق تكيف النسق للموقف المتغير .

فهناك مجموعة معينة من الإجراءات يتخذها كل نسق فى حالة ظهور مواقف جديدة من شأنها تهديد النسق أو تغيير نموذج العلاقات المستقرة داخله . وتتوقف طبيعة هذه الإجراءات على نوع الموقف المتغير أو نوع التهديد القائم . فإذا كان التغيير الجارى قليل الأهمية بحيث يمكن للإجراءات العادية أو لأساليب الضبط والتحكم التقليدية داخل التنظيم ، مواجهته ، فإنه فى هذه الحالة يظهر الشكل الأول من أشكال التوازن وهو الشكل التلقائى أو شبه الآلى (٤٣) . أما إذا كان التهديد أو الموقف المتغير من الخطورة بحيث تعجز الإجراءات أو الأساليب العادية عن مواجهته ، فإن النسق يكون فى حاجة إلى ظهور إجراءات أو أساليب جديدة قادرة على تحقيق التوازن وسط هذه الظروف المتغيرة . وهنا تبرز أهمية الشكل الثانى من أشكال التوازن وهو التوازن الإبداعى . وبقول آخر فإنه إذا ما واجه النسق تهديداً لا يمكن للأساليب التقليدية أو لميكانزمات التوازن التقليدية من دفعة ، تظهر الحاجة إلى إبتكار أساليب مستحدثة لتحقيق التوازن فى ظل الموقف الجديد والذى يمثل تهديداً كبيراً للنسق .

وهناك مجموعة من العوامل التى تحدد مدى قدرة النسق على مواجهة التحديات أو تطوير أساليب جديدة لتحقيق تكامل النسق وتوازنه وسط الظروف المتغيرة ويمكن أن نوجز أهم هذه العوامل فيما يلى :

(أ) نوعية المعلومات المختزنة داخل ذاكرة النسق .

(ب) نوعية العاملين داخل النسق ومدى قدرتهم على إستيعاب المعلومات والأساليب الجديدة القادرة على تحقيق إستمرار التنظيم وسط الظروف البيئية أو التكنولوجية المتغيرة .

(ج) مدى كفاءة أساليب الإتصال والتدريب داخل النسق .

(د) مدى قدرة أعضاء التنظيم على نسيان الحلول والأساليب التقليدية والتى فقدت فاعليتها فى مواجهة الظروف والمواقف المستحدثة . ويذهب الباحثون إلى أن التنظيمات ذات الذاكرة القوية تحول دون ظهور الطاقات الإبداعية أو دون ظهور أساليب التوازن الإبتكارى مما يسهم فى إنهيار بسبب إفتقادها إلى المرونة والقدرة على مواجهة المواقف المتغيرة (٤٤) .

ويمكن لنا أن نعطى مثالاً على ما سبق توضيحه بالتغير التكنولوجى المستمر .

فالشركة التى تتخصص فى إنتاج سلعة معينة تستخدم عادة نوعاً معيناً من التكنولوجيا ، ونختار العاملين فيها على أساس مدى إستيعابهم للتكنولوجيا المستخدمة . وفى حالة حدوث تغيرات بسيطة فى النموذج التكنولوجى بفعل عمليات الإختراع والتجديد المتواصل فإن النسق يحتاج إلى إستحداث تغيرات بسيطة . أما إذا ما طرأ تغير كبير فى مجال تكنولوجيا الإنتاج ، فإن التنظيم هذا يحتاج إلى تطوير واسع فى مجال التكنولوجيا المستخدمة داخله ، كما يحتاج إلى نوعية جديدة من العاملين ومن برامج التدريب وأساليب الإدارة تتفق مع التكنولوجيا المتطورة . ولا شك أن كفاءة التنظيم فى التوافق مع الموقف الجديد تتوقف على قدرته على تغيير الأسلوب التكنولوجى السائد وعلى نوعية العاملين داخله وعلى أساليب الإتصال والتدريب والإدارة والإشراف القائمة داخله .

ويذهب بعض الباحثين إلى أنه من الضرورى الإستعانة بالنموذج السبرناطيقى فى مجال الضبط والإتصال والتوازن داخل التنظيمات الإجتماعية ، ولا شك أن هذه الأمر يتطلب إجراء المزيد من الدراسات التحليلية فى هذا المجال .

(٣) **عملية إتخاذ القرارات التنظيمية :** يمكن القول بأن تحليل « مارش » و «سيمون» - وهما من أهم ممثلى النظرية الحديثة -لعملية إتخاذ القرارات داخل التنظيمات ، يعد أحد الإسهامات الكبرى التى ظهرت فى مجال دراسة التنظيمات . وقام هذان الباحثان بمعالجة طائفتين من القرارات هما : (٤٥)

(أ) القرارات المتعلقة بالإنتاج Decision To Produce

(ب) القرارات المتعلقة بالمشاركة Decision To participate

ويمكن معالجة القرارت الأولى فى ضوء فكرة التفاعل بين إتجاهات ودوافع الفرد ومتطلباته من جهة ، وبين مقتضيات الدور ومتطلبات التنظيم من جهة أخرى وهنا يجب الإستعانة بالتحليل السيكولوجى والسوسيولوجى للدافعية الفردية ونتيجة التفاعل بين أهداف الفرد وأهداف التنظيم . أما النوع الثانى من المواقف وهو الذى يتعلق بمشاركة الفرد فى التنظيم وإستمراره فى هذه المشاركة فإنه يجب أن يدرس فى ضوء مايمنحه التنظيم لأعضائه من مزايا مادية وإشباعات إجتماعية ونفسية من ناحية . وما يفرضه عليهم من واجبات ومسئوليات من ناحية أخرى . ويعالج « مارش » و « سيمون » القرارات على أنها أحد المتغيرات الداخلية للتنظيم ، حيث تعتمد على مجموعة من المتغيرات الداخلية الأخرى وفى مقدمتها طبيعة البناء الداخلى للتنظيم والأعمال القائمة Jobe

ودافعية أعضاء التنظيم وتوقعاتهم ونوع الإشراف . ولكن هناك من الباحثين مثل «مارشاك » Marschak من ينظروا إلى عملية إتخاذ القرار على أنها متغير مستقل يعتمد عليه بقاء التنظيم وإستمراره . فالتنظيم الجيد هو التنظيم القادر على البقاء والإستمرار والتكيف مع الظروف المتغيرة عن طريق إتخاذ القرارات المناسبة لكل موقف .

وكما يشير علماء إجتماع التنظيم فإن التنظيمات هى أبنية لإتخاذ القرارات ويشير أنصار نموذج الإنسان الإقتصادى Ecomomic man إلى أن الإنسان كى يصدر قراراً يجب أن يدرك كل البدائل المتاحة للفعل ، وأن يكون لديه القدرة على معرفة النتائج المترتبة على كل بديل ، كما يكون لديه القدرة على ترتيب هذه البدائل بشكل نفعى من أجل إختيار البديل الأصلح (٤٦) ونظرية إتخاذ القرار سوف تقضى على الموقف الشيزوفرينى وتسد الفجوة الموجدة بين النموذج الإقتصادى أو نموذج الإنسان الإقتصادى الرشيد رشداً مطلقاً وبين النموذج المناقض له وهو النموذج السيكولوجى عند أنصار المدرسة التحليلية (٤٧) .

ثالثاً: أهداف التنظيم:

تختلف أهداف التنظميات على حسب نوعية كل تنظيم على حدة . وقد حاول بعض الباحثين تصنيف التنظيمات على حسب الأهداف فقد قدم كل من « بلاو » P. Blou و« سكوت » W. R Scott تصنيفاً رباعياً للتنظيمات على حسب معيار من الذى يستفيد من التنظيم ؟ Who benfits ? وخلصاً من هذه الدراسة إلى أن هناك أربعة نماذج من التنظيمات تختلف من حيث الأهداف يمكن أيجازها فيما يلى : (٤٨)

(١) الإتحادات ذات الفائدة المتبادلة ، والتى تتمثل فى تلك التنظيمات التى تستهدف خدمة أعضائها مثل النقابات والأحزاب والنوادى والإتحادات التجارية .

(٢) تنظيمات العمل وهى التى تستهدف خدمة أصحاب الأعمال والملاك كالمصانع والبنوك والمخازن وشركات التأمين .

(٣) تنظمات الخدمة ، وهى التى تستهدف خدمة عملائها فى المحل الأول كالمستشفيات والمدارس ومؤسسات الخدمة الإجتماعية .

(٤) التنظيمات العامة وهى تلك التى تستهدف تحقيق الصالح العام وخدمة جميع أعضاء المجتمع مثل المواصلات والشرطة وهيئات البحث والإسعاف ... إلخ . ويؤكد

«بلاو» و« سكوت » أن بقاء التنظيم وإستمراره يعتمد فى نهاية الأمر على كفاءته فى أداء دوره فى خدمة الطائفة المستفيدة منه ، وسوف نعرض لهذه النقطة بمزيد من التفصيل .

ويذهب أنصار النظرية الحديثة فى التنظيمات إلى أن هناك ثلاثة أهداف أساسية لكل تنظيم هى النمو Growth والإستقرار Stability والتفاعل Interaction . ويبرز هذا الهدف الأخير بصورة خاصة فى حالة تلك التنظيمات التى توجد أساساً لتحقيق الإلتقاء بين أعضائها وبوجه عام فإن كافة الأنساق تحاول تحقيق هذه الأهداف سواء أكانت أنساقاً طبيعية كالأنساق العضوية ، أو إجتماعية كالجماعات والمجتمعات والتنظيمات .

ولعل هذا التشابه بين كافة الأنساق ، أو الإشتراك بينها فى بعض الخصائص هو الذى أدى إلى ظهور نظرية النسق System theory بهدف الكشف عن الخصائص المشتركة بين كافة الأنساق أو ما يطلقون عليه «العموميات التنظيمية»Organizational universals والواقع أن نظرية التنظيم تشترك مع النظرية العامة للنسق ، حيث أنها تركز على مجموعة من النقاط الأساسية عند دراسة التنظيمات نوجزها فيما يلى :

(١) مكونات التنظيم – كالأعضاء والجماعات الرسمية وغير الرسمية والتفاعلات المختلفة داخل التنظيم .

(٢) التفاعل بين التنظيم وأعضائه وبين البيئة الإجتماعية الخارجية .

(٣) مشكلات نمو وإستقرار التنظيم .

وتشترك النظرية الحديثة فى التنظيمات مع النظرية العامة للنسق فى أنها تحاول النظر إلى التنظيم الإجتماعى ككل متكامل Intigrated whole ، ولكنهما يختلفان فى مدى التعميم . فالنظرية العامة للنسق تستهدف الكشف عن الجوانب ذى العمومية بالنسبة لكافة الأنساق الطبيعية والعضوية والإنسانية ، أما النظرية الحديثة فى التنظيمات والتى تهمنا فى علم الإجتماع المهنى تركز على دراسة التنظيمات الإنسانية فحسب .

ويتساءل بعض الباحثين عن الفائدة التى سوف تجنيها علوم الإجتماع والتنظيم والإدارة من إستعراض النظرية العامة للنسق ، أو من الإنتقال من دراسة مستوى النسق الإنسانى إلى دراسة كافة المستويات الأخرى للأنساق ؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال

يحسن أن نعرض أولاً لهذه المستويات المتعددة للأنساق . وقد قام «بولدنج» Boulding بالتصنيف التالى للأنساق : (٤٩) .

١ – النسق العام وهو يمثل الإطار العام للوجود ، ويعنى بدراسة النظام الكونى ككل .

٢ – النسق الدينامى الصغير ، ويتمثل فى الأنساق الآلية .

٣ – النسق السبرناطيقى ، ويتمثل فى تلك الأنساق القادرة على الإحتفاظ بتوازنها من خلال عمليات التنظيم الذاتى التلقائية .

٤ – النسق المفتوح أو مستوى الأنساق المحافظة على ذاتها ، ويستغرق هذا المستوى جميع الكائنات الحية فى الموجود .

٥ – النسق الذى يتعلق بالمجتمع الصغير Cell society ، ويتمثل فى ذلك النسق الذى يتسم بتقسيم العمل بين مكوناته .

٦ – الأنساق الحيوانية أو مستوى الحراك ، ويتمثل فى تلك الأنساق التى تتسم بالسلوك الموجه نحو تحقيق هدف معين .

٧ – الأنساق الإنسانية ، أو مستوى التفاعل الرمزى وتبادل الأفكار والتصورات ، وتتمثل فى الجماعات والمجتمعات الإنسانية .

٨ – الأنساق الإجتماعية أو مستوى التنظيم البشرى ، وتتمثل فى التنظيمات الإجتماعية الكبرى والمعقدة والتى تقوم على أساس من التدرج فى المستويات والتخصص وتقسيم العمل .

٩ – الأنساق المتجاوزة أو مستوى المطلقات Level of ultinates . ويتمثل هذا المستوى فى الأبنية ذات الصياغة المنهجية المحكمة ولكنها مجهولة من حيث جوهرها .

والواقع أن الكشف عن المستويات المختلفة للأنساق يمكن أن يسهم فى توضيح العناصر المشتركة بين كافة الأنساق الالية والبيولوجية والإجتماعية . وعلى سبيل المثال فإن هناك خاصية مشتركة بين كافة الأنساق تتمثل فى المحافظة على الذات ومحاولة التغلب ورفض كل ما من شأنه إستحداث تغير فى بناء النسق . يتمثل هذا فى رفض الجسم الحى لأى كائن غريب يدخل إليه ، كما يتمثل فى رفض المجتمع لأى محاولة لإستحداث تغيرات جوهرية فى ثقافته . فالأنساق بطبيعتها بناءات محافظة على

ذاتها . كذلك فإن هناك أوجه شبه بين النسق السبرناطيقى والنسق الإجتماعى من حيث التنظيم الداخلى والضبط والتغذية المرتدة ، وهذا هو ما جعل بعض الدارسين يرون أنه من الممكن فهم الأنساق ومنها الأنساق الإنسانية من خلال فهم النموذج السبرناطيقى . ولكن يجب عدم أخذ هذا الرأى على إطلاقه . فلاشك أن المغالاة فى المماثلة بين الأنساق ومحاولة فهم النسق الإجتماعى فى ضوء الأنساق الأخرى المادية وشبه الإجتماعية ينطوى على مخاطرة وسوء فهم . فمحاولة فهم المجتمع الإنسانى فى ضوء الأساس الذى تقوم عليه المجتمعات الحيوانية أو مجتمعات الحشرات ، وسوف لا يؤدى إلى فهم حقيقى للمجتمع الإنسانى . وبقول آخر فإننا لايمكن أن نفهم المجتمعات أو التنظيمات الإجتماعية إلا من خلال دراسة هذه المجتمعات والتنظيمات ذاتها والوقوف على ما تتسم به من خصائص ثقافية فريدة ، وإن كان هذا لايمنع من البحث عن أوجه التشابه بين النسق الإجتماعى والأنساق الأخرى بشرط أن نأخذ دائماً فى إعتبارنا تميز النسق الإجتماعى عن غيره من الأنساق بأنه نسق ثقافى لا يقوم على أساس آلى أو عضوى أو متجاوز .

وهناك إصرار من بعض الباحثين على إستحداث علم لدراسة العموميات التنظيمية . فإذا إعتبرنا أن كلمة التنظيم مرادفة لكلمة النسق ، فإنه يمكن لنا الحديث عن التنظيم الكونى أو الفلكى والتنظيم الآلى والتنظيم البيولوجى وتنظيم الشخصية والتنظيم المجتمعى والتنظيم الإجتماعى وهنا يحاول العلماء الكشف عن العناصر المشتركة بين كافة هذه التنظيمات ، وهو ما يطلقون عليه العموميات التنظيمية . فعلى سبيل المثال فإن كافة التنظيمات تحاول الإستمرار فى الوجود والحفاظ على ذاتها وتحقيق التوازن الداخلى والتوافق مع البيئة المحيطة بها ... إلخ . ولكن هناك من العلماء من يثيرون إعتراضات على إمكانية إقامة مثل هذا العلم ، أو على الأقل عدم إمكان القول بوجوده حالياً . ويشير «إيستون» D. Easton إلى أن تصور التوازن كعنصر مشترك بين كافة الأنساق أو التنظيمات يوحى إلينا بأننا قد توصلنا إلى إلى نظرية عامة فى مجال خصائص الأنساق ، فى حين أن هذه النظرية تفتقد الأساس الجوهرى لقيامها . وهو إمكانية القياس . فمازلنا بعيدين عن إمكانية القياس الدقيق للتوازن داخل بعض الأنساق مثل الأنساق الإنسانية والإجتماعية . وهذا ما يجعل هذه النظرية فى نظر «إيستون» بعيدة عن المعرفة العلمية الموضوعية (٥٠) .

* * *

حول تحليل نظرية التنظيم:

لكل علم رؤيته الخاصة لمجال دراسته ، كما أن لكل علم أسلوب خاص فى معالجة قضاياه وموضوعاته . وتختلف هذه الرؤية وذلك الأسلوب مع تقدم الدراسة فى العلم ومع إقترابه من النضج . ويذهب بعض علماء المناهج وتاريخ العلوم إلى أن هناك إتجاهاً عاماً لتطور كل علم من العلوم يبدأ من الرؤية العامة ، ثم يمر بالرؤية المحددة والمتخصصة ، وأخيراً ينتهى برؤية أكثر شمولاً ولكن فى إطار أكثر إحكاماً ومنهجية وعلمية و نضجاً . ويقول آخر يبدأ العلم بالتحليلات الكبري Micro - analysis لمجال الدراسة ، ثم يمر بمرحلة التحليلات الصغري أو المحددة Micro ، لينتهى الى نوع من التحليلات الكبري في شكل نظريات عامة ، ويمكن أن نختبر هذا الفرض بالنسبة لبعض العلوم مثل علوم الطبيعة والإقتصاد والإجتماع والتنظيم .

فقد كانت أول نظرية عامة محققة إمبيريقياً فى مجال علم الفيزياء ، هى تلك التى قدمها « إسحق نيوتن » وقد تضمنت هذه النظرية مجموعة عامة من القوانين القادرة على تفسير مجموعة كبيرة من الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها . ويمكن القول بأن الطبيعة النيوتونية تقوم على أساس من التحليلات الكبرى ، حيث أنها ركزت على الوقائع والأحداث الكبرى كالحركة والطاقة والفعل ورد الفعل والموجات ... إلخ . وإستمرت مبادىء هذه الطبيعة سائدة لعدة سنوات طويلة على أساس أنها النموذج الممكن لتفسير جميع الظواهر الطبيعية . ثم طرأ تغير على هذا الوضع حيث ظهرت طائفة من العلماء لا يركزون على هذه الظواهر العامة التى ركزت عليها النظرية النيوتونية ، ولكنهم حاولوا الإهتمام بفحص ظواهر أقل حجماً وأكثر تخصصاً على أساس أن البحث فى الجزئيات يمكن أن يقودنا إلى فهم أكثر تخصصاً وتعمقاً للعالم الطبيعى . هكذا إتجه علم الفيزياء نحو التحليل الأكثر تخصصاً وضيقا Macro . ولكن مالبث العلماء أن واجهوا مشكلة كبرى نجمت عن إستخدام هذا النوع الأخير من التحليل . فقد وجد العلماء أن هناك مجموعة من الظواهر والوقائع الملاحظة لا يمكن فهمها وتفسيرها فى ظل هذه التحليلات محدودة النطاق أو التحليلات الصغرى Micro ويذهب « إدنجتون » Eddington إلى أن أهم حدث فى القرن التاسع عشر فى مجال المناهج وفلسفة العلوم ، يتمثل فى رد الفعل المضاد تجاه الفكرة الذاهبة إلى أن أى شىء يمكن فهمه من خلال فحص وتحليل أجزائه فحسب . فقد إتضح للعلماء أن النسق أو الكل الذى يحتوى على مجموعة من الأجزاء المتفاعلة ، مثل النسق الفلكى أو نسق الكائن العضوى أو النسق الذرى .. يتضمن مجموعة من الخصائص لايمكن ردها إلى خصائص الأجزاء فحسب ويشير

«إدنجتون» إلى أننا قد نظن أنه يمكن فهم (٢) من خلال معرفة كل شيء عن الرقم (١) على أساس أن الرقم (٢) عبارة عن (١+١) . ونحن بهذا التحليل نتجاهل فكرة الإضافة والتى نعبر عنها بالرمز + أو بالحروف (و – and) . فالرقم (٢) ليس مجرد واحد مكرر لأن فى هذا تجاهل للتفاعل الذى يتم بين واحد وواحداً . وبالمثل فإنه لايمكن فهم الكائن العضوى من خلال الوقوف على مكوناته فحسب كالقلب والمعدة والأمعاء ، لأن هناك تفاعلا عضوياً بين هذه المكونات لايمكن فهمه إلا بدراسة النسق العضوى ككل . وبنفس الطريقة فإنه لايمكن فهم المجتمع من خلال الإقتصار على فحص أعضائه أو جماعاته فحسب .

ويؤكد «إدنجتون» أن الطبيعيات الحديثة لم تعد تقتصر على دراسة الأجزاء ، وإنما أصبحت تأخذ فى إعتبارها دراسة التفاعل بين هذه الأجزاء ، وبعبارة أخرى أصبحت هذه الطبيعيات تهتم بدراسة التنظيم الطبيعى الذى يتألف من أجزاء متفاعلة ومتبادلة الإعتماد . وعلى الرغم من أن الفيزياء الحديثة تعالج عادة الذبذبات والكميات الدقيقة إلا أن تصور الباحث ينطلق من إطار أكثر إتساعاً أو من تحليلات أكثر شمولاً ، حيث يهتم عادة بعملية التفاعل أو الإضافة أو التنظيم الكلى للعالم الطبيعى الذى تم فى إطاره الأحداث والظواهر المدروسة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التطور لايعنى تكذيب الطبيعيات الكلاسيكية ، ذلك لأنها مازالت صادقة فى مجال تفسير مجموعة معينة من الظواهر ، ولكنه يعنى أن القوانين الكلاسيكية لم تعد قوانين مطلقة غير قابلة للمناقشة بعد أن إتضح أنها لاتمثل سوى حالة خاصة فقط .

وقد سار علم الإقتصاد فى نفس هذا الإتجاه فقد قامت النظرية الإقتصادية المبكرة والتى تمثلت فى «دراسة آدم شمث» عن ثروة الأمم بفحص النظام الإقتصادى على مستوى المجتمع القومى . فقد إهتم الإقتصاد الكلاسيكى بقضايا الرفاهية والدخل القومى . وهذا يعنى أن علم الإقتصاد بدأ بالإهتمام بالتحليلات الإقتصادية الكبرى على مستوى الدولة أو الأمة ككل ، ثم تلا ذلك إهتمام العلماء بتضييق نطاق التحليل ، حيث لم يعد مجال التركيز فى التحليل الإقتصادى على مجتمع الدولة ككل ، وإنما أصبح هذا المجال يتمثل فى المؤسسات الإقتصادية أو الوحدات الإقتصادية الصغرى ، Micro economics . ولكن مالبث العلماء بعد ذلك أن أدركوا ضرورة العودة إلى نموذج التحليلات الكبرى على مستوى المجتمع ككل ، ولكن فى إطار جديد . ويبرز هذا الإتجاه فى علم الإقتصاد بصورة خاصة مع ظهور دراسة كينز عن « النظرية العامة » .

وبفحص مسار نمو علم الإجتماع ، يمكننا أن نلمح كيف أنه بدأ من التحليلات الكبرى وإنتهى بتحليلات مماثلة ماراً بمرحلة التحليلات الصغرى . فقد إهتم مؤسسوا ذلك العلم مثل «سان سيمون» و «أجست كومت» بإعادة تنظيم المجتمع من خلال دراسة المجتمع ككل أثناء إستقراره وأثناء تغيره . وهكذا بدأ علم الإجتماع تحليلاته السوسيولوجية من خلال مدخل متسع Micro approach ولكن علماء الإجتماع إتجهوا بعد ذلك إلى تضييق مجال التحليل السوسيولوجي من خلال التركيز على دراسة وحدات إجتماعية أكثر تحديداً - مثل دراسة نظام معين أو ظاهرة معينة أو تنظيم بعينه - دراسة مركزة من خلال البحث الإمبيريقي . ولكن ما حدث من تغير بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في مجال العالم الثالث أدى إلى ظهور الحاجة إلى التحليلات السوسيولوجية الكبرى في إطار من الضبط المنهجي الأكثر إحكاماً . وقد بدأ هذا واضحاً في الحاجة إلى التحليلات السوسيولوجية والثقافية لمشكلات التخلف القومي داخل المجتمعا المحلية في الدول النامية . فقد إتضح أن هذه المشكلات لايمكن فهمها علمياً وموضوعياً إلا بإستخدام أسلوب التحليلات الكبرى .

وهكذا يكشف لنا تطور علم الطبيعة والإقتصاد والإجتماع عن مجموعة معينة من الإتجاهات المشتركة نوجزها فيما يلي : (٤١)

أولاً : إنطلاق كل علم من نوع من التحليلات الكبرى Micro analysis لمجال الدراسة داخله .

ثانياً : مع تقدم كل علم يأخذ العلماء في تضييق مجال التحليل داخله ، حيث يحاولون التركيز على أجزاء معينة من النسق موضوع العلم بدلاً من محاولة دراسة ذلك النسق أو الموضوع في كليته وإجماله .

ثالثاً : ولكن مع إتجاه كل علم إلى التنضج يدرك العلماء أنه من المستحيل فهم أجزاء النسق أو جزئيات مجال الدراسة ، دون توافر نظرة شمولية للمجال المستحيل فهم أجزاء النسق أو جزئيات مجال الدراسة ، دون توافر نظرة شمولية للمجال ككل . وهذه النظرية الشمولية هي التي تتيح بعد ذلك إمكانية إجراء تحليلات صغرى أو إمكانية الدراسة الموضوعية المركزة لمكونات المجال . ويظهر هذا الإتجاه الثالث في علمي الطبيعة والإقتصاد بشكل أبرز وأوضح بالمقارنة بعلم الإجتماع .

ويمكن تفسير مسار الإهتمام العلمي من الأخذ بأسلوب التحليلات الكبرى ، إلى الأخذ بأسلوب التحليلات الصغرى ، ثم العودة إلى الأخذ بأسلوب التحليلات الكبرى مرة

أخرى ، فى ضوء معرفتنا بأن أول ما يلفت نظر الإنسان هو المجال العام أو محاولة التوصل إلى القوانين العامة التى تفسر مجال الدراسة ككل . ولكن بعد التوصل إلى هذه القوانين العامة يجد العلماء أن هناك العديد من المجالات الجزئية لايمكن تفسيرها بالرجوع إلى هذه القوانين . وهذا هو الذى يؤدى بهم إلى التحول من الأخذ بأسلوب التحليلات الكبرى إلى محاولة ترجيز التحليل على جزئيات أو ظواهر بعينها . ولكن هذا التركيز على دراسة العوالم المصغرة Microcosms سوف يؤدى بالعلماء إلى الشعور بالحاجة إلى العودة إلى النظريات الشمولية أو إلى التحليلات الكبرى تحقيقاً للمزيد من الفهم المتعمق هذه العوالم داخل الأطر العامة التى تعمل داخلها . وعلى سبيل المثال لايمكن فهم كوكب الأرض إلا داخل الإطار الفلكى للمجموعة الشمسية ككل ، كما لايمكن فهم النظام الإقتصادى لمجتمع ما إلا داخل البناء الإجتماعى العام لذلك المجتمع .

ولكن ماذا يعنى هذا الإستطراد المنهجى بالنسبة لدراسة التنظيمات فى علوم الإجتماع والإدارة والنفس ؟ إن المتتبع لتطور الدراسة فى هذا المجال يدرك إنطباق نفس المسار التطورى السابق عليه . فقد كانت النظرية الكلاسيكية للتنظيم ، خاصة عند « مونى » Moony و « رايلى » Reiley تهتم بالمبادىء ذى الصفة العمومية على مستوى كافة التنظيمات ، بمعنى أنها كانت تمثل وجهة نظر شمولية فى دراسة التنظيمات Micro Organization view . كذلك فإن المدخل الكلاسيكى ركز على معالجة التنظيم الرسمى ومكوناته الدقيقة فحسب .

ومع إلتفات الباحثين فى مجال التنظيمات إلى أهمية السلوك والعلاقات الإجتماعية الداخلية وأثرها على طبيعة التنظيم ، حدث تغير واضح على النموذج الكلاسيكى فى التنظيم . وهذا ما أدى بأنصار الإتجاه الكلاسيكى المحدث إلى رفض المنظور الكلاسيكى الشمولى ، والتركيز على دراسة وتحليل وحدات صغرى ذات نطاق محدد داخل التنظيم . وقد سبق أن لاحظنا أنه خلال تطور الفكر التنظيمى إختفت فكرة النسق عند بعض المفكرين . ويذهب « سكوت » إلى أنه ربما كانت تلك الفكرة من الوضوح لدرجة عدم قدرة البعض على إدراكها .

وعلى أى حال فإن تركيز مدرسة العلاقات الإنسانية وأنصار الإتجاه الكلاسيكى المحدث على دراسة العوالم التنظيمية المصغرة كالجماعات غير الرسمية والإنتاجية والروح المعنوية والإشراف والقيادة والمشاركة ... إلخ أدى إلى تراجع فكرة النسق لتحتل مكانة هامشية فى دراساتهم .

ومع ظهور نظرية التنظيم الحديثة أخذت فكرة النسق الإجتماعى تحتل أهمية متزايدة فى مجال التحليلات السوسيولوجية للتنظيمات ، وقد إهتمت هذه النظرية الحديثة بعملية الإضافة (+ – و – and) التى سبق أن أشرنا إليها . وبقول آخر فإن النظرية الحديثة تتبنى أسلوب التحليلات الكبرى عند دراسة التنظيم ، حيث تحاول أن تدرسه كنسق يتألف من مجموعة متفاعلة متبادلة الإعتماد من الإجراء أو المكونات .

ويجدر فى نهاية هذا الفصل أن نطرح سؤالين بصدد النظرية الحديثة هما :

(١) أليس من الأدق أن نتحدث عن نظريات حديثة للتنظيم بدلاً من القول بنظرية واحدة فقط ؟

(ب) إلى أى مدى يمكن أن نعتبر النظرية الحديثة فى التنظيم نظرية جديدة فى الفكر الإجماعى ؟

والواقع أن إستعراض التراث المعاصر فى مجال دراسة التنظيمات يؤدى إلى الإجابة بنعم على السؤال الأول . فهناك فى الحقيقة عدة نظريات حديثة فى هذا المجال لايوجد بينها رابط سوى إتفاقها حول ضرورة دراسة التنظيم كنسق . وقد ظهرت عدة نظريات حديثة فى مجال التنظيمات مثل نظرية القرار Decision theory والتفاعل بين الفرد والتنظيم والرسم البيانىGraph theory ... إلخ . ويذهب « سكوت » إلى أنه من المضحك أن الميدان الذى يعالج الأنساق يفتقد إلى نسق رابط .

أما الإجابة على السؤال الثانى فإنها لايمكن أن تكون واضحة ومحددة بالشكل المطلوب . فالنظرية الحديثة هى فى جانب منها نتاج للدراسات السابقة . فتحليل النسق System analysis لا يمثل فى واقع الأمر فكرة جديدة . وما هو جديد حقاً فى تلك النظرية هو محاولة التأليف بين الإستدلال المنطقى والبحث الأمبيريقى والخيال السوسيولوجى ، إلى جانب محاولة تحليل البناء التنظيمى للنسق فى ضوء الأنساق الأكثر إتساعاً كالمجتمع العام والمحلى . كذلك فإن النظرية الحديثة تسهم فى تحقيق الإستفادة من مختلف إسهامات النظرية الكلاسيكية والنظرية الكلاسيكية المحدثة ، جنباً إلى جنب مع منجزات العلوم الإجتماعية والطبيعية فى سياق منهجى متكامل .

وقد ظهرت عدة محاولات فى علم الإجتماع للتوصل إلى أساس مقارن للتنظيمات ، أو إلى مجموعة من الأسس التى يمكن إعتماداً عليها تصنيف التنظيمات المختلفة . وسوف نكتفى فى هذا الفصل بعرض أهم النظريات المطروحة فى هذا الصدد .

أولا : نظرية «بلاو» P .Blau و «سكوت» .W.R. Scott

قدم هذان العالمان فى دراسة لهما بعنوان « التنظيمات الرسمية » تصنيفاً رباعياً للتنظيمات على أساس معيار الإستفادة من التنظيم ، أو من الذى يستفيد . ويذهب هذان العالمان إلى أن الإجابة على هذا السؤال تكشف عن وجود أربعة نماذج من التنظيمات هى :- (٥٢) .

أولا: الإتحادات ذات الفائدة المتبادلة Mutual benifit associations وتتمثل تلك التنظيمات فى تلك التى تستهدف خدمة أعضائها مثل الإتحادات التجارية والنوادى والأخزاب السياسية والجمعيات والنقابات العمالية والمهنية ... إلخ .

ثانيا: مؤسسات العمل Business concerns ٠ وتتمثل فى تلك التنظيمات التى تستهدف فى الدرجة الأولى خدمة ذوى الأملاك كالمصانع والمخازن والبنوك وشركات التأمين ... إلخ .

ثالثا: تنظميات الخدمات Service organisations ، وهى تلك التنظيمات التى تسهدف خدمة عملائها كالمستشفيات والمدارس ومؤسسات الخدمة الإجتماعية .

رابعا: التنظيمات التى تستهدف تحقيق الصالح العام Commonweal organisations وتتمثل فى التنظيمات التى تؤدى خدمات عامة لكافة أعضاء المجتمع مثل أجهزة المواصلات والنقل والشرطة ... إلخ .

ويؤكد « بلاو » و« سكوت » أن بقاء التنظيم وإستمراره يعتمد فى نهاية الأمر على قدرته على خدمة الطائفة المستفيدة منه . وإعتماداً على هذا التصنيف حاول الباحثان التعرف على المشكلات الأساسية داخل كل نوع من هذه التنظيمات فالمشكلة الأساسية فى النوع الأول من التنظيمات تتمثل فى كيفية تحقيق الإنضباط التنظيمى وإلتزام الأعضاء داخل التنظيم . أما فى النوع الثانى فإن المشكلة تتمثل فى كيفية تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة ، حتى يمكن للتنظيم من أن يستمر وينمو فى مواجهة منافسة التنظيمات الأخرى . وتدور مشكلات النوع الثالث من التنظيمات حول كيفية تحسين مستوى الخدمات المهنية المقدمة للعملاء . وأخيراً فإن مشكلات النوع الرابع من التنظيمات تتمثل فى إمكانية تقديم الخدمات العامة لأكبر عدد ممكن بأكبر كفاءة ممكنة

ثانياً: نظرية «إتزيوني» A . Etzioni

وقد قام « إتزيونى » محاولة مماثلة فى تصنيف التنظيمات على أساس عاملين أساسيين وهما :

(١) نموذج القوة أو السلطة الممارس داخل التنظيم .

(٢) نموذج الإحتواء Involvment المستخدم داخل التنظيم ، أو كيفية إحتواء التنظيم لأعضائه ووسيلته فى ذلك .

ويميز « إتزيونى » بين ثلاثة أنواع من السلطة التى يمكن أن تمارس داخل التنظيمات ، كما أنه يميز بين ثلاثة أنواع ممكنة من الإحتواء يقيمها على أساس نوعية السلطة القائمة . وأهم نماذج السلطة أو القوة عنده تتمثل فيمايلى :

أولاً: نموذج السلطة القهرية Coercive Power ، حيث يخضع عضو التنظيم لمختلف أنواع القهر كما هو الحال فى السجون وإصلاحيات الأحداث والمعتقلات .

ثانياً: نموذج السلطة الشرعية الرشيدة Legal rational authority ، وتتمثل هذه السلطة أساساً فى السلطة الإقتصادية ، فالشخص هنا لا يشارك فى التنظم تحت تأثير سلطة قهر ولكنه يشارك نتيجة لما يعود عليه من فوائد وعائد إقتصادى فى المحل الأول ، كما هو الحال فى تنظيمات العمل كالمصانع والشركات ... إلخ .

ثالثاً: نموذج السلطة المعيارية Normative outhority – وتتمثل هذه السلطة فى الإعتقاد الدينى أو الولاء الأيديولوجى . وهنا يصبح إكتساب عضوية التنظيم ذا قيمة فى حد ذاته ، كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الدينية والسياسة .

رابعاً: ويضيف «إتزيونى» نوعاً رابعاً من التنظيمات ، وهو ذلك النوع الذى يسوده أكثر من نموذج للسلطة . ويطلق عليها التنظيمات ذات البناء المختلط . فهناك تنظيمات يسودها نموذجى السلطة القهرية والمعيارية معاً ، مثل بعض وحدات القتال ، كذلك فإن هناك تنظيمات يسودها نموذجى السلطة المعيارية والنفعية أو الإقتصادية مثل أغلب إتحادات العمل إلخ.

وفى مقابل النماذج الثلاثة للسلطة يميز إتزيونى بين ثلاثة نماذج للإحتواء أو الإستقطاب التنظيمى وهى

أولاً: الإحتواء الإغترابى Alienative involvenent . ويشير هذا النوع من

الإحتواء إلى أن عنصر التنظيم لا يرتبط بالتنظيم إرتباطاً سيكولوجيا أو إقتصادياً وإنما يرتبط به تحت عامل القهر فحسب – وأبرز مثل لهذه التنظميات السجون .

ثانياً : الإحتواء الحسابى أو النفعى Calculative ويشير هذا النوع من الإحتواء إلى أن عضو التنظيم يرتبط بالتنظيم من خلال العامل النفعى الذى يتمثل فيما يلقاه من عائد مادى ، وأبرز مثل لهذا النوع من الإحتواء ، ما هو قائم داخل أغلب تنظيمات العمل Work oranisations .

ثالثاً : الإحتواء الأخلاقى Moral . ويشير هذا النوع من الإحتواء إلى أن الشخص ينتمى إلى تنظيم ما نتيجة لايمانه العميق بدوره ورسالته ، كما هو الحال بالنسبة للتنظيمات الدينية .

وبإستخدام نماذج القوة والإحتواء ينجم لنا تسعة أنواع ممكنة من التنظيمات يمكن عرضها فى الشكل التالى :

	سلطة قهرية	سلطة نفعية	سلطة معيارية
إحتواء إغترابى			
إحتواء حسابى			
إحتواء أخلاقى			

وعلى الرغم من إمكانية تعدد النماذج إلا أن هناك ثلاثة نماذج شائعة وهى الموضوع أمامها علامة × . وترتبط نماذج السلطة بنماذج الإحتواء . فالتنظيمات التى تعتمد على القوة القهرية يسودها الإحتواء الإغترابى والتنظيمات التى تعتمد على السلطة العقلية النفعية يسودها الإحتواء الحسابى أو العددى . أما التنظيمات التى يسودها السلطة المعيارية يظهر داخلها الإحتواء الأخلاقى .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن تصنيف « إتزيونى » يقدم لنا نماذج نظرية خالصة يندر وجودها فى الواقع الإجتماعى ، حيث أن أغلب التنظيمات تجمع بين عدة نماذج للسلطة والإحتواء فى نفس الوقت . ومع ذلك فإن هذا التصنيف يفيدنا فى التعرف على النماذج النقية ، إلى جانب توضيح الأبعاد الأساسية للإرتباط بين نماذج القوة من ناحية ونموذج الإرتباط السيكولوجى بالتنظيم من ناحية أخرى (٥٣) .

ويمكن القول من منظور التاريخى أن هناك إتجاهاً نحو التحول من النماذج

القهرية أو المعيارية الخالصة و فى إتجاه نماذج مختلطة تجمع بين القهرية والنفعية والمعيارية . فلم تعد المصانع والشركات تجبر عمالها على أداء الأعمال بشروط قهرية مجحفة ، تحت وطأة حاجتهم الملحة للعمل والمال ، وإنما أصبحت تعمل على إستقطاب العاملين إليها من خلال تقديم مختلف المغريات المادية والمعنوية والإجتماعية . ومع التقدم الإجتماعى وتعقد العمل الصناعى وتطور العلوم الإجتماعية ، أصبحت الشركات تعمل على تحقيق الإرتباط السيكولوجى للعمال بها . وبقول آخر فإن تنظيمات العمل لم تعد تعتمد اليوم على السلطة النفعية فحسب ، وإنما تحاول أن تعتمد كذلك على السلطة المعيارية من خلال تحقيق الإرتباط السيكولوجى لأعضائها بها وتنمية شعورهم بالإنتماء لها عن طريق مجموعة من الأساليب الإدارية والتنظيمية الحديثة مثل مشاركة العمال فى إتخاذ القرارات الإدارية وتحسين نماذج الإشراف وتحسين أساليب الإتصال والحد من المركزية الإدارية ... إلخ .

إن إعادة تحليل الإرتباط بين الإنسان والتنظيم تعكس على مستوى سيكولوجى وسوسيولوجى معين ، تغيراً فى الإفتراضات التى طرحت حول طبيعة الإنسان والتنظيمات . وعلى رجال الإجتماع والإدارة والتنظيم أن يأخذوا هذه التغيرات فى الإعتبار عند المشاركة فى تخطيط التنظيمات (٥٤)

ويحاول « إتزيونى » التمييز بين ثلاثة أنواع من الأهداف التنظيمية على ضوء التصنيف السابق وهى :

أولا : أهداف تتعلق بالنظام — Order goals

ثانيا: أهداف إقتصادية — Economic goals

ثالثا: أهداف ثقافية — Cultural goals

وهكذا يتضح أن «إتزيونى» يناقش قضية التنظيمات من خلال ثلاثة محاور أساسية وهى :

١ - الإحتواء أو الإرتباط أو أسلوب إستقطاب التنظيم لأعضائه .

٢ - القوة أو نوع السلطة التى يمارسها التنظيم على أعضائه

٣ - الأهداف العامة للتنظيم

ويؤكد الباحث المذكور أن هذه المحاور الثلاثة قادرة على الربط بين مستويين

أساسيين من مستويات التحليل فى علم إجتماع التنظيمات وهى :

(أ) مستوى تحليل دور التنظيمات .

(ب) مستوى تحليل دور الشخص عضو التنظيم .

ثالثا: نظرية تالكوت بارسونز T. Parsns

يحاول « بارسونز » تعريف التنظيم بطريقة إستنباطية ، فى ضوء تحليل المشكلات الأساسية التى يتعين على أي نسق إجتماعى مواجهتها . ويلخص لنا « بارسونز » هذه المشكلات فى أربعة أساسية هى : (٥٥)

أولا: التكيف Adaptation . وتشير هذه الوظيفة من وظائف النسق إلى محاولة تحقيق التوافق مع البيئة المحيطة به ، جنباً إلى جنب مع محاولات تغيير بعض عناصر هذه البيئة بما يحقق له الإستمرار والنجاح .

ثانيا: إنجاز الهدف Goal achievement ، ويعنى قيام النسق بتحديد أهدافه وتعبئة الموارد والإمكانيات لتحقيقه .

ثالثا: التكامل Intigration ، ويشير إلى إستحداث وتنظيم مجموعة من العلاقات بين الوحدات المشكلة للنسق مع تحقيق التنسيق بينها ودمجها فى كيان متفرد .

رابعا: الديمومة أو الكمون أو الحفاظ على الذات Latency ، وتشير هذه الوظيفة إلى محاولة النسق الإحتفاظ بالنماذج الثقافة والحفاظ على ذاته مع مرور الزمن ويمكن القول بأن الوظيفتين الأولى والثانية تظهران عندما يواجه النسق بمشكلات خارجية فى حين أن الوظيفتين الثالثة والرابعة تعالجان المشاكل الداخلية للنسق . ولكن هناك فى الواقع تكامل بين هذه الوظائف الأربع ، بحيث أن محاولة النسق أداء أى وظيفة من هذه الوظائف ، يتطلب أداء الوظائف الأخرى فى نفس الوقت . فعندما يحاول النسق تحقيق أهدافه ، فإن هذا الأمر يتطلب تكيفه مع البيئة المحيطة به وتحقيق التكامل بين وحداته ومكوناته والإحتفاظ بأنماطه الثقافية فى مواجهة الضغوط الخارجية . كذلك فإن إزدياد التوتر المتعلق بالمشكلات الداخلية للنسق ، يثير فى نفس الوقت مشكلة التوافق مع الخارج ومشكلة الحفاظ على الذات ومشكلة إمكانية التحقيق الكفيء للأهداف .. وهكذا .

ويؤكد « بارسونز » أن كل نسق يعمل على إفراز مجموعة من الأبنية الفرعية Substructures بهدف التغلب على هذه المشكلات الأربعة ·ويمكن بالمثل دراسة هذه الأبنية الفرعية فى ضوء الأربع مشكلات المذكورة ·وقد سبق أن عرضنا لهذه الفكرة

بالتفصيل فى فصل التغير الإجتماعى . ويذهب « بارسونز » إلى أنه يمكن أن تصنيف التنظيمات تصنيفاً مقارناً من خلال تصنيف التنظيمات داخل المجتمع ككل . وينظر «بارسونز » إلى التنظيم كنسق إجتماعى ، يتميز عن بقية الأنساق الأخرى بأولوية التوجيه نحو تحقيق هدف نوعى محدد (٥٢) .

ويمكن لنا تصنيف التنظيمات فى ضوء الوظائف الأربعة المذكورة وعلى هذا فإن هناك أربعة نماذج كبرى للتنظيمات وهى

(أ) التنظيمات الموجهة نحو تحقيق أهداف إقتصادية مثل الشركات الإنتاجية .

(ب) التنظيمات الموجهة نحو تحقيق تحقيق أهداف سياسية مثل الأحزاب السياسية والحكومية والهيئات التشريعية .

(ج) التنظيمات التكاملية مثل أجهزة الضبط والتنظيم فى المجتمع .

(د) تنظيمات الإحتفاظ Pattern maintainance organisations بالنموذج وتتمثل أساساً فى الأجهزة التربوية والإعلامية فى المجتمع ، ويمكن أن ندرج دور العبادة والأسر تحت هذا النموذج من التنظيمات .

وهكذا يقيم « بارسونز » تصنيفه للتنظيمات على أساس الهدف النهائى لكل تنظيم . ولكنه لايكتفى بهذا ، وإنما يحاول أن يصنف التنظيمات على أساس عدة متغيرات أخرى فى مقدمتها نوع التكنولوجيا والمستويات الفنية والنظامية السائدة داخل التنظيم .

رابعاً: نظرية «تشيرس ارجيرس» C . Argyris

يدرج بعض الدارسين مثل « باركر » و« براون » ، نظرية « أرجريس » ضمن نظريات المدارسة الجديدة فى العلاقات الإنسانية ، تلك التى تحاول دراسة التنظيمات من الداخل Inter organisation approach . ويركز «أرجريس» على كيفية إرتباط الفرد بالتنظيم ، وعلى القيود السيكولوجية التى يفرضها التنظيم على الفرد (٥٧) . ويحاول الباحث المذكور إستجلاء العلاقة بين النماذج التنظيمى وبين الصحة النفسية للفرد . وقد إنصبت تحليلات هذا الباحث على تنظيمات العمل ، حيث حاول تصنيف التنظيمات من حيث آثارها السلبية والإيجابية على الصح النفسية لأعضائها .

ويحاول « أرجريس » إستجلاء أوجه الشبه بين التنظيم الرسمى وبين الفرد Indi-vidual . فقد أشار إلى أنه يمكن النظر إليهما على إنهما كائنات عضوية ، أو على

أنهما تنظيمات على مستويات مختلفة من التحليل . وبقول آخر فإنه يذهب إلى أنه يمكن النظر إلى التنظيم الرسمى على أنه كائن عضوى ، كما يمكن النظر لى الفرد على أنه تنظيم . ويحصر « أرجريس » أهم أوجه الشبة بين كل من التنظيم والفرد فيما يلى :-

(١) أن كلاً منهما عبارة عن كل يتألف من مجموعة كبيرة من الأجزاء .

(٢) أن كلاً منهما يحاول تحقيق وظائف نوعية محددة .

(٣) إن كلاً منهما يحاول الإحتفاظ بذاته كما يحاول التوافق مع البيئة الخارجية .

(٤) إن كلاً منهما يحاول الإحتفاظ بالعلاقات الداخلية بين مكوناته .

ويخرج « أرجريس » من هذه المماثلة ببعض النتائج التى تتعلق بالتنظيمات يمكن إيجازها فيما يلى :

(١) إن أجزاء أو مكونات التنظيم لايمكن لنا أن نحددها بطريقة قبلية ، وإنما يجب الإستعانة بالأبحاث والدراسات الأمبيريقية ، ذلك لأنها تتألف من عدة أعضاء وجماعات وإدارات يلزم البحث الميدانى الواقعى لمعرفتها .

(٢) إن وجود علاقات متبادلة ومتساندة بين أجزاء التنظيم يحيل التنظيم إلى بناء شبه عضوى .

(٣) إن لكل نسق أهداف ظاهرة Manifest وأخرى كامنة Latent ولما كانت الأنساق التنظيمية تعمل داخل أنساق أكثر إتساعاً هى المجتمع المحلى أو العام ، فإن هذا يعنى أن هناك تفاعلاً مستمراً وتأثيراً متبادلا بين التنظيم وبيئته .

ويذهب « أرجريس » إلى أن هناك ثلاثة مناشط أساسية لكل تنظيم بإعتباره نسقاً وهى :

(أ) تحقيق الهدف (ب) الإحتفاظ بإستقرار العلاقات الداخلية

(جـ) التكيف مع البيئة الخارجية

ويظهر من هذا التحديد التشابه الواضح بين تصور « أرجريس » وتصور «بارسونز» فى هذا الصدد .

ويركز « أرجريس » على دراسة العلاقة بين التنظيم وبين الصحة النفسية لأعضائه وهو يحاول أن يحدد لنا خصائص التنظيم الجيد ، وهو ذلك التنظيم الذى يحقق للفرد أن

يشبع حاجاته النفسية وبالتالى يتيح له الإستمتاع بصحة نفسية جيدة . وهو يحدد الشخص الصحيح نفسياً بأنه الشخص الذى يستدمج خبراته ويكون قادراً على إستخدامها بطريقة فعالة ، كما يكون قادراً على التوافق الصحى مع الوسط المحيط به . وبقول آخر فإن الشخص الصحيح نفسياً هو ذلك الشخص القادر على تحمل المسئولية وعلى تحديد أهدافه بوضوح وتحديد المسارات المؤدية إليه ، والذى تحركه دوافع ذاتية والذى يستطيع مواجهة مشكلات بكفاءة ، والذى يتسم بإنخفاض نسبة الأعمال القسرية أو السلوك القسرى لديه .

ولاشك أن هذا التصور عن الصحة النفسية تصور مثالى ، لأنه لايوجد شخص تحركه دوافعه الذاتية تماماً ، لأن جميع الأشخاص محكومون فى الواقع بالضوابط والقيود التنظيمية . ويذهب « أرجريس » إلى أن التنظيم الجيد هو الذى يسمح بتحويل هذه الإمكانيات السيكولوجية إلى واقع متحقق بالفعل . وهناك مجموعة من المعايير يحدد « أرجريس » فى ضوئها درجة جودة التنظيم من منظور الصحة النفسية للفرد وهى :-

أولاً: توافر قدر من الإستقلال والتلقائية والقدرة على الإستجابة الحرة لدى مكونات التنظيم وهى الأعضاء والجماعات والأقسام والإدارات .

ثانياً: توافر نموذج معين من السلطة يتيح للعاملين المشاركة فى صنع القرارات وهو ما يطلق عليه البناء العضوى الأفقى للسلطة Horisontal organic authority structure . فهذا البناء يتيح الفرصة لنمو الشخصية الإنسانية داخل التنظيم بعكس الحال بالنسبة لنموذج السلطة الرأسية الآلية والتى تتمثل فى سيادة الأوامر والنواهى والتسلط الإدارى الذى لايسمح بمشاركة العاملين فى إتخاذ القرارات داخل التنظيم .

(٣) كفاءة التنظيم فى مواجهة مشكلاته القائمة أو التى قد تطرأ . وهذا يعنى قدرة ومرونة مكوناته على مواجهة المواقف الجديدة ، ووجود قدر من البدائل المناسبة والممكنة بالنسبة لكل موقف ، كما يعنى قدرة التنظيم على إختيار أنسبها وأكثر تحقيقاً للإشباع والهدف .

(٤) العلاقة بين التنظيم والبيئة ، ومدى تأثر الأنشطة الأساسية للتنظيم بإعتبارات الماضى والمستقبل ، لا بالحاضر فقط . ويؤكد « أرجريس » فى هذا الصدد أن التنظيمات تختلف بإختلاف الأبنية التاريخية ، وإن التحليل الأمبيريقى هو القادر على معالجة وفهم هذه الإختلافات .

ويخلص الباحث المذكور إلى أن الصحة النفسية للفرد ترتبط إيجابياً بالقدرة على الإنتاج وتحمل المسئولية والخلق والإبتكار والمرونة . كذلك فإنه يشير إلى أن هذه الخصائص ذاتها تعد مسئولة عن تحقيق الكفاءة التنظيمية وقدرة التنظيم على الإستمرار والنمو وتحقيق الهدف ، حتى وسط الظروف المتغيرة . وهو بهذا التصور إستطاع أن يوجد صيغة للربط بين مقومات الصحة النفسية وبين مقومات الكفاءة التنظيمية .

نظرية «بوف» و «هكسون» Pugh and Hikson

قدم « بوف » و « هكسون » نظرية تحليلية فى التنظيمات ، حيث حاولا تحليل ودراسة المتغيرات الأساسية للبناء الموضوعى للتنظيمات . وهذه المتغيرات يمكن أن تتخذ كأساس للمقارنة بين التنظيمات . وتتمثل هذه المتغيرات فى أربعة متغيرات أساسية هى (٥٨).

أولاً: متغيرات النشاط Activity ، وتشمل أداء الأعمال والإستمرار والتوازن وضبط سير العمل .

ثانياً: المتغيرات البنائية Structural variables ، وتتمثل هذه المتغيرات أساساً فى التخصص ، والتقنين ، والرسمية ، والمركزية ، والترتيب والمرونة .

ثالثاً: متغير السياق Context .

رابعاً: متغير الأداء Performance .

ويشير « بوف » و « هسكون » إلى أن أهم هذه المتغيرات هى تلك التى تتعلق بالبناء ، وهى النوع الثانى من المتغيرات ، ولهذا فإنه يجب أن نناقش هذه المتغيرات بشىء من التفصيل فيما يلى :

(أ) التخصص : ويشير هذا المتغير إلى المفهوم التقليدى المتعلق بتقسيم العمل . ويقصد بالتخصص كأحد المتغيرات البنائية داخل التنظيم عند التخصصات ، ومدى تخصص الأدوار المختلفة التى يتضمنها ذلك التنظيم ونوع المهن السائدة والمطلوبة .

(ب) التقنين Standerdisation : وهناك جانبان للتقنين هما : تقنين الإجراءات ، وتقنين الأدوار . ويقصد بتقنين الإجراءات التحديد الدقيق الأساليب إتخاذ القرارات داخل التنظيم ، وأساليب توصيل المعلومات أو إجراءات الإتصال . وبوجه عام يقصد بتقنين الإجراءات التحديد الواضح والدقيق لأسلوب سير العمل ومساراته اليومية داخل

التنظيم ، سواء العمل الفنى أو الإدارى . أما تقنين الأدوار فإنه يشير إلى ما يتطلبه تنظيم العمل من تحديد واضح ودقيق لنوعية الأنشطة المطلوبة من شاغلى المراكز التنظيمية المختلفة والمؤهلات التى يجب أن تتوافر لديهم مع تحديد معدلات أداء كل دور وتسمية الوظائف وقياس عائد كل منها .

(ج) الرسمية Formality : وتشير الرسمية كبعد بنائى ثالث إلى كيفية تسجيل الإجراءات والإتصالات داخل التنظيم فى شكل قرارات وداخل سجلات رسمية .

(د) المركزية Centralisation : يقصد بالمركزية تحديد مواقع السلطة داخل التنظيم ، أو تحديد خط السلطة ومواقع إتخاذ القرارات . كذلك فإن هذا المتغير يشير إلى تحديد قواعد إتخاذ القرارات ، تلك التى تحد من حرية التصرف الشخصى لدى المسئولين وتجعلهم يلتزمون بالإطارات والضوابط التنظيمية ، ضماناً لموضوعية القرارات وعدم تأثرها بالميول والرغبات الشخصية . يضاف إلى ذلك أنه يقصد بالمركزية مدى توافر قنوات إتصال جيدة قادرة على إنسياب المعلومات ووصول القرارات إلى الجهات المختصة فى الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة وتتطلب المركزية إبتداءً ، التحديد الواضح لسلطات ومجال عمل الرئيس التنفيذى Chief executive من ناحية ، وتحديد سلطات ومجالات عمل المستويات الأدنى التى تتبعه داخل التنظيم . ويمكن إعتماداً على هذا التحديد تقييم أداء كل مستوى من هذه المستويات المتدرجة .

(هـ) الشكل العام للتنظيم Configuration : ويقصد بهذا المتغير البنائى تقسيم التنظيم إلى إدارات رأسية وأفقية وإلى أقسام ، والمعايير التى تحكم هذه التقسيم . كذلك يقصد به تحديد عدد الوظائف والمراكز والأدوار بكل إدارة أو قسم . وبوجه عام يقصد بهذا المتغير تحديد الخريطة الإدارية للتنظيم وبيان المعايير التى إعتمد عليها فى رسم تلك الخريطة .

ويقصد بالمجموعة الثالثة من المتغيرات وهى التى تتعلق بالسياق ، مجموعة العوامل التى تؤثر فى التنظيم مثل تاريخ التنظيم وتبعيته من حيث الملكية وطبيعة التكنولوجيا داخله ، والبناء الأيديولوجى للمجتمع الذى يعمل التنظيم داخله ، وموارد ذلك التنظيم وعلاقته بالتنظيمات الأخرى القائمة داخل نفس المجتمع ...

أما المتغير الرابع والأخير وهو الذى يتعلق بالأداء ، فإنه يعنى ببساطة مدى نجاح التنظيم فى تحقيق أهدافه المقررة .

ويرفض « بوف » و« هكسون » الأسلوب الإستنباطى فى دراسة التنظيمات الذى يقوم على أسس منطقية عقلية خالصة . فالدراسة الموضوعية للتنظيمات يجب أن تقوم على أساس من الدراسة الأمبيريقية الواقعية لكل تنظيم على حدة ، على أساس هذه المتغيرات الأربعة الكبرى .

أوضحنا فيما سبق عدة محاولات لتحديد الأساس المقارن للتنظيمات . ويذهب بعض الباحثين إلى أنه لما كانت التنظيمات فى جوهرها هى أنساق للعلاقات الإجتماعية ، يتحدد بناءها بطريقة موضوعية من خلال الأدوار التى تتضمنها والعلاقات بين هذه الأدوار ، فإن أحد الحلول التى يمكن طرحها لمواجهة مشكلة إيجاد أساس مناسب للمقارنة بين التنظيمات ، يتمثل فى الإجابة على السؤال التالى : ماهى أكثر الأبعاد أهمية بالنسبة للتحليل المقارن للأدوار ؟ . ويمكن الإجابة على هذا السؤال بقولنا أن أهم هذه الأبعاد هى مايلى : (٥٩)

(أ) نوع ودرجة ومدى الإستقلال فى أداء الدور .

(ب) مضمون الدور وأساليب أدائه .

ولاشك أن هناك تكاملاً بين هذين المتغيرين ، فالمتغير الأول يشير إلى حجم السلطة الممنوح للدور ، أى أنه يتعلق بحق لاعب الدور فى تقرير ما الذى يؤديه وكيفية أدائه What and how . أما المتغير الثانى فإنه يتعلق بنموذج السلوك المطلوب فى نطاق الدور التنظيمى . ويمكن أن نعطى مثالاً يوضح ذلك . فالمدارس لا يختلف عن العامل الذى يعمل على أحدى ماكينات صناعة النسيج مثلاً ، فى طبيعة ومضمون الدور الذى يقوم به فحسب ، ولكنه يختلف عنه كذلك فى درجة ومدى الإستقلال فى أداء ذلك الدور . فدور المدرس أقل تحديداً بالمقارنة بدور العامل . وهذا يعنى أن لدى المدرس قدر أكبر من الحرية فى أسلوب أداته لدوره . ويحاول بعض الباحثين الربط بين إنتشار الدور Diffuseness أو عدم تحدده بطريقة حرفية ، وبين الإستقلال فى أداء الدور Autonomy كذلك فإنهم يحاولون الربط بين التحديد الحرفى Specificity للدور وبين إنعدام الإستقلال .

وبوجه عام نستطيع القول بأن دراسة التنظيمات يجب ألا تعتمد على المنهج الإستنباطى العقلى الأولى فحسب ، وإنما يجب أن تعتمد كذلك على الدراسات الواقعية الميدانية كذلك يمكن القول بأن ماطرح حتى الآن فى مجال التحليل المقارن للتنظيمات لايعدو أن يكون مجرد إتجاهات ، بحيث لايمكن القول بأن هناك نظرية ثابتة متفق عليها

فى هذا المجال .

مناقشة عامة لنظريات التنظيم:

يكشف لنا الإستعراض السريع السابق للنظريات التى طرحت بصدد التنظيمات عن تعددها وتضاربها بعضها مع بعض . وقد ظهرت محاولة حديثة لتحليل النظريات السوسيولوجية فى هذا المجال ، مع تقييمها تقييماً موضوعياً ، قام بها «ن يكوس موزليس » N . Mouzelis (*) فى دراسة له بعنوان « التنظيم والبيرقراطية : تحليل للنظريات الحديثة » (٦٠) . وقد إستطاع هذا الباحث أن يميز بين خطين أساسيين فى التراث التنظيمى وهما : (٦١)

الأول : ويمثله لعض الكتاب الكلاسيكيين مثل « كارل ماركس » K . Marx و «م اكس فيبر» M . Weber و« روبرت ميكلز » R . Michels ، الذين حاولوا معالجة قضية التنظيم من خلال منظور واسع . فقد حاولوا الكشف عن أثر التنظيمات البيروقراطية المتسعة النطاق ، على بناء القوة للمجتمع الحديث . وقد أصبحت هذه الدراسات ، خاصة النموذج المثالى عند « فيبر » هى نقطة الإنطلاق لدى الدراسات اللاحقة التى تعرضت لهذا الموضوع بالدراسة والتحليل . غير أن الدراسات اللاحقة حاولت تضييق مجال الدراسة من ناحية كما حاولوا إستخدام أسلوب الأمبيريقية لتنظيمات محددة ، حتى تكون نتائج أبحاثهم أكثر تحديداً ودقة وتعمقاً .

الثانى : ويمثله العديد من الدارسين مثل أنصار حركة الإدارة العلمية التى تبناها المهندس « تايلور » . وهنا لم يعد المجتمع ككل هو وحدة التحليل السوسيولوجى أو التنظيمى ، وإنما أصبحت هذه الوحدة هى الفرد أو أعضاء التنظيمات . فقد نظر أنصار هذه الحركة إلى الفرد – كما سبق أن أشرنا – على أنه وحدة مستقلة منعزلة يمكن ترشيد نشاطه وتقنين حركاته تحقيقاً لأعلى إنتاجية ممكنة . ولكن مع الإستعانة بالعلوم الإجتماعية أو السلوكية فى مجال دراسة التنظيمات أو دراسة السلوك والعلاقات التنظيمية ، أخذت حركة الإدارة العلمية والإتجاه الكلاسيكى يتخلى عن طابعه الصورى المجرد ، ليفسح المجال أمام المداخل الإمبيريقية والسيكو إجتماعية . يضاف إلى مدخل العلاقات الإنسانية الذى ظهر كرد فعل لتطرف حركة الإدارة العلمية والإستعانة بنتائج العلوم الإجتماعية ، فقد ظهر مدخل أخر يحاول دراسة تأثير بناء التنظيم على الجوانب المختلفة للسلوك الفردى ، وهو ما يطلق عليه « مدخل القرار »

وقد حاول « ماركس » و« فيبر » و« ميكلز » تقديم مجموعة من الحلول لمواجهة

المشكلات الكبرى التى خلقتها الحضارة الصناعية والتنظيمية داخل المجتمع الحديث . ولم تحتل مشكلة البيروقراطية مكانة كبرى فى النظرية الماركسية أو فى النقد الماركسى للمجتمع الصناعى . فمشكلة البيروقراطية وما ينجم عنها من شعور بالإغتراب Alienation لدى العمال المأجورين ، ليست سوى جانب من جوانب المشكلة الأكثر خطورة وتعقيداً والتى تتمثل فى سيطرة الطبقة الرأسمالية على المقدرات الإقتصادية والسياسية للمجتمع وإستغلالها للطبقة العاملة الكادحة . وإنطلاقاً من هذا التحليل فإن مواجهة مشكلة البيروقراطية والإغتراب ، لن تتحقق سوى بمواجهة مشكلة التسلط الطبقى والإستغلال الإجتماعى والإقتصادى . وهذا يتطلب القضاء على المجتمع الرأسمالى والتحول نحو الإشتراكية حيث يتحقق للإنسان الحرية لأول مرة فى التاريخ (٦٢).

والواقع أن تفاؤل « ماركس » وإتجاهه الطوباوى الذى يتعلق بإمكانية تحقيق المجتمع اللاطبقى ، عاقه عن الإدراك الموضوعى لمشكلات التنظيم ، تلك التى تتخلل كافة المجتمعات الصناعية سواء الغربية أو الشرقية ، الرأسمالية أو الإشتراكية .

وفى هذا الإطار يمكن النظر إلى تحليلات « فيبر » و« ميكلز » على أنها تحليلات مكملة للتحليل الماركسي للإغتراب . فقد إهتم هذان الباحثان بتحليل الجوانب التنظيمية للمجتمع الأوربى ، جنباً إلى جنب مع معالجة مشكلات الإغتراب والحرية ولكن معالجة « فيبر » لهذه المشكلات الأخيرة قد أخذت شكلاً مختلفاً عن ذلك الشكل الذى إتسمت به تحليلات « ماركس » . فلم تعد مشكلة إغتراب الإنسان وفقدان حريته ترجع إلى السيطرة الطبقية أو إلى طبيعة النظام الرأسمالى ، وإنما عالجها « فيبر » فى ضوء تزايد السيطرة التنظيمية والبيروقراطية داخل المجتمع الحديث . فقد أشار إلى أن السيطرة البيروقراطية نتيجة لتزايد عدد التنظيمات وإتساع نطاقها وإمتدادها إلى كافة مجالات الحياة الإجتماعية ، تمثل تهديداً قوياً وخطيراً للديموقراطية من ناحية ، ولحرية الإنسان وقدراته الإبتكارية الخلاقة من ناحية أخرى .

ولكن هناك أوجه إلتقاء بين تحليلات « ماركس » و « فيبر » فقد عالج هذان الباحثان مشكلات التنظيمات من منظور المجتمع ككل ، كذلك إهتماماً بالبعد التاريخى عند دراسة التنظيمات . ويمكن القول بأن هؤلاء الكتاب الكلاسيكين ركزوا أساساً على مشكلات الإنسان داخل المجتمع الحديث المحكوم بقوى لا تتيح الفرصة لممارسة الإنسان لحريته ، سواء القوى الطبقية عند ماركس أو القوى البيروقراطية عند «فيبر» . ولعل هذا

هو ما جعل هؤلاء الكتاب يركزون على معالجة مشكلات القوة والإغتراب والحرية داخل المجتمع الصناعى الحديث ، الأمر الذى يجعل من تحليلاتهم نقداً وتشخيصاً عميقين لمشكلات الحضارة الصناعية الحديثة .

ولكن النظريات اللاحقة لنظرية « فيبر » حولت مركز التحليل من مستوى المجتمع إلى مستوى التنظيم ، إنطلاقاً من النموذج المثالى الذى إعتمد عليه « فيبر » فى إجراء مقارناته التاريخية والثقافية . بل أن هناك من العلماء اللاحقين ، من حاولوا العدول نهائياً عن ذلك النموذج ، وبناء نماذج أخرى تنبثق من الدراسة الإمبيريقية للتنظيمات البيروقراطية ، بحيث تكون أكثر ملائمة لتحليل البناء الداخلى للتنظيمات (٦٣) .

والواقع أنه إذا كان أنصار الخط الأول أو الكتاب الكلاسيكيون قد ركزوا على مشكلات لها طابع العمومية على مستوى المجتمع ككل الى جانب إتسامها بالضبغة الإنسانية مثل مشكلات الحرية الإنسانية ، الإغتراب والقوة ، فإن أنصار الخط الثانى أو أنصار حركة الإدارة العلمية ضيقوا من نطاق البحث أو من مستوي التحليل ، حيث إنصبت تحليلاتهم أساساً على الفرد العامل فالتايلورية وحركة الإدارة العلمية تعكس بجلاء أيديولوجية الثقة داخل المجتمع الأمريكى قبل أزمة الثلاثينيات . ولم يعد الإهتمام فى إطار هذه الحركة منصباً على مشكلات الإنسان والحرية الفردية والديموقراطية ، ولكنه تركز حول مشكلات الإنتاج والإنتاجية داخل الوحدات الصناعية . وبقول آخر فإن وحدة التحليل لم تعد تتمثل في المجتمع أو التنظيم ككل كما كان الحال عند أنصار الإتجاه الكلاسيكى ، حيث إنتقلت هذه الوحدة من الفرد العامل أو عضو التنظيم . فقد حاول أنصار التايلورية ترشيد سلوك العامل بطريقة منطقية خالصة بهدف خدمة الإنتاج . وقد صادفت هذه الحركة هوى لدى أصحاب المصانع والشركات الكبرى ، فحاولوا الأخذ بمبادئها وتطبيقها غير أن هذا التطبيق أسفر عن نتائج سلبية حيث أدى الي إنخفاض معنويات العمال وتزايد القلق والتذمر بينهم ، بل أنه أدي الى العديد من حركات التمرد والإضرابات التى إنعكست بالتالي علي الإنتاجية والإنتاج الكلى . فقد شعر العمال أن هذه الحركة تستهدف تحويلهم الي تروس فى عجلة الإنتاج حيث حاولت تقنين حركاتهم وأدوارهم بأسلوب صوري منطقى ، دون أن تأخذ حاجاتهم ومشاعرهم ومتطلباتهم السيكولوجية والإجتماعية فى الإنتاج يضاف الى هذا أن هذه الحركة أدت الي فقدان العمال لأمنهم المادي والإجتماعي ، نتيجة لما أدت اليه من إستغناء عن قدر كبير من العمال إعتماداً علي رفع إنتاجية العمال الآخرين . وبوجه عام فقد أتت حركة الإدارة العلمية بنتائج غير مشجعة بل ونتائج سلبية .

ولقد كانت مدرسة العلاقات الإنسانية رد فعل مضاد للتايلورية وحركة الإدارة العلمية ، حيث حاولت تقديم إطار أكثر شمولاً ، يقوم على أساس واقعى ويتحاشى الإتجاه الصورى القائم على أساس التعميم الذى إلتزمت به التايلورية العلمية . فقد حاول أنصار هذه المدرسة دراسة كيفية سلوك الأفراد داخل التنظيمات فى مواقف واقعية ملموسة ، كما أصبح ينظر للعامل كشخص له مشاعره وأهدافه الخاصة التي تتعارض وتتصارع مع أهداف التنظيم ذاته ، أو مع القيود والضوابط التنظيمية المفروضة عليه .

ولكن علي الرغم من الطابع الإنساني لهذا المدخل ، وإهتمام « إلتون مايو» E.Mayo بمشكلات فقدان المعايير في المجتمع الصناعي ، إلا أن هذا المدخل إستمر فى التركيز علي المشكلات العملية والإدارية داخل التنظيمات ، تلك المشكلات التى تتمثل فى الإنتاج العام والإنتاجية الفردية والصراعات الداخلية والروح المعنوية وإنعكاساتها على الإنتاج (٢٤) .

وقد سار أنصار نظرية إتخاذ القرار في نفس هذا الخط العام ، حيث إهتموا بترشيد التنظيم . وحاول أنصار تلك النظرية تقديم إطار يحقق التكامل بين مدخل العلاقات الإنسانية ومدخل الإدارة العلمية . فقد حاولت هذه النظرية أن تأخذ في إعتبارها عند دراسة التنظيم العوامل العقلية والعوامل اللاعقلية أو السيكولوجية . فأعضاء التنظيم ليسوا مجرد آلات يمكن تقنين حركتها بطريقة ميكانيكية كما حاول أنصار حركة الإدارة العلمية ، ولكنهم كائنات لها دوافعها وحوافزها وإتجاهاتها ، أى أنهم كائنات تمارس عدة عمليات فى مقدمتها إتخاذ القرارات وحل المشكلات . وهكذا فإنه يجب الإنتباه عند تحديد هيكل التنظيم الرسمى أن نحدد لكل عضو نوعية القرارات التى يتعين عليه إتخاذها ومدى هذه القرارات وحدودها وضوبطها . كذلك حاول أنصار هذه النظرية الكشف عن مختلف المعوقات التى تحول دون ترشيد القرارات التى يتخذها أعضاء التنظيم فهناك مجموعة كبيرة من العوامل السيكولوجية والإجتماعية تحول دون إتسام القرارات التى يتخذها الإنسان بطابع عقلى خالص . ونتيجة لهذا فإنه يجب عند تخطيط التنظيم ، أن نحدد لكل عضو مسئولياته بدقة ، وتوضيح الأهداف الموجهة لسلوكه ، مع بيان الأساليب أو الوسائل اللازمة لقيامه بمسئولياته مثل القواعد والإجراءات الرسمية وتوافر قنوات جيدة موصلة للمعلومات ، وتوافر برامج تدريب تستخدم طرق تدريبية أو تربوية ذات كفاءة عالية .. إلخ .

ويمكن القول بأن هذه المداخل الثلاثة - مدخل الإدارة العلمية ، والعلاقات الإنسانية ، وإتخاذ القرار - قد ضيقت من وحدة التحليل ، حيث صار التركيز على الجوانب السيكو إجتماعية والإدارية للسلوك التنظيمى . ويقول آخر لم تعد تهتم هذه المداخل بدراسة البيئة الكلية للتنظيم . وهذا هو ماحدا بهذه المداخل إلى تجاهل مشكلات القوة والصراع والديموقراطية والحرية الإنسانية .. وهى المشكلات التى تبرز بجلاء عندما نعالج التنظيمات من خلال منظور أكثر إتساعاً وشمولاً .

وذهب بعض الباحثين إلى أن تركيز مدرستى العلاقات الإنسانية وإتخاذ القرار على قضايا الإنتاج والكفاية الإنتاجية ، يعنى تأثرهما بالأيديولوجيا الإدارية المتغيرة داخل المجتمع الرأسمالى المتغير الذى يحل فيه رجل الإدارة المهنى محل المنظم الرأسمالى التقليدى المتسلط .

وبوجه عام فإن المستعرض لتطور الفكر التنظيمى يدرك أن هذا الفكر قد سار فى إتجاهين متعارضين من حيث التحليل ، كما يشير إلى ذلك «نيكوس موزيليس» ويتمثل هذين الإتجاهين المتعارضين فيما يلى :

أولاً : الإتجاه الذى يجعل من المجتمع الوحدة الإنسانية للتحليل . ويمثل هذا الإتجاه - ماركس وفيبر .

ثانياً : الإتجاه الذى يجعل من الإنسان ، وعضو التنظيم الوحدة الإنسانية للتحليل . ويمثل هذا الإتجاه أنصار التايلورية والعلاقات الإنسانية وغير أن هذين الإتجاهين المتعارضين يتجهان نحو الإلتقاء عند نقطة متوسطة حيث ظهر إتجاه ثالث يتخذ من التنظيم نفسه وحدة للتحليل . وهكذا يبرز لنا ثلاثة مستويات للتحليل . ويشير « موزيليس » إلى أنه عند كل مستوى من هذه المستويات ، نجد أن هناك علاقات متشابكة بين القيم والإهتمامات العقلية من ناحية ، وبين الإطارات التصورية من والأسلوب المنهجى من ناحية أخرى . وهذا التفاعل أو التشابك هو ما يضفى على كل مدخل طابعه المميز .

فأنصار المدخل الكلاسيكى (فيبر وماركس) يركزون تحليلاتهم حول قيمة الحرية الإنسانية وترشيد المجتمع والحياة الإجتماعية ككل . وهذا التركيز هو الذى حدا بهم إلى معالجة مشكلات الإغتراب والصياغة البيروقراطية للمجتمع والتسلط الذى يعانى منه الإنسان داخل المجتمع الصناعى الحديث ... إلخ . ويمكن القول بأن إهتمامهم بمثل هذه المشكلات هو الذى دفعهم إلى تبنى إطار تصورى متسع وإتخاذ المجتمع ككل وحدة

للتحليل من ناحية ، وإلى الإعتماد عليالمنهج التاريخى المقارن لدراستها ومعالجتها علمية من ناحية أخرى .

أما أنصارالتايلورية والعلاقات الإنسانية ، فإنهم ينطلقون أساساً من القيم السائدة داخل المجتمع الغربى ، كما أنهم يركزون على بعض المشكلات المحدودة النطاق داخل التنظيمات وفى مقدمتها مشكلة الإنتاجية . ويمكن القول بأن طبيعة المشكلات التى إهتموا بدراستها هى التى حدت بهم إلى تبنى إطار تصورى ضيق من ناحية وإلى القيام بالأبحاث الأمبيريقية من ناحية أخرى .

(أ) نظرية التنظيم ومشكلة القيم (٦٥):

كشفت الدراسات الحديثة عن إرتباط العديد من النظريات السوسيولوجية بأحكام القيمة . وقد حاول « موزيليس » – فى رسالته التى سبق أن أشرنا إليها – الكشف عن التوجيهات القيمية التى تقف وراء بعض الآراء المطروحة فى التراث التنظيمى كالتايلورية وحركة العلاقات الإنسانية . ويذهب الباحث المذكور إلى أن محاولات المدرستين السابقتين إخفاء أحكام القيمة تحت ستار الموضوعية ، وإدعائهما تقيم حلول علمية لصراعات القوى التى تنجم عن المصالح المتعارضة ، ليست فقط محاولات ساذجة ، ولكنها أيضاً أحد الأسباب التى أدت إلى رفض بعض النقاد لآراء تلك المدارس .

غير أنه على الرغم من أن القيم تلعب دوراً واضحاً فى العلوم الإجتماعية بوجه عام وفى علم الإجتماع بوجه خاص – من حيث تحديد المشكلات التى يخضعها الباحث للدراسة ، وفى تحديد الأدوات التصورية والمنهجية للبحث ، إلا أنها لاتشكل بالضرورة عاملاً مشوهاً للبحث السوسيولوجى ، كما لايعنى هذا كذب كافة النتائج التى يصل إليها ذلك الباحث . وعلى سبيل المثال لو أننا إعترفنا بأن أنصار مدرسة العلاقات الإنسانية إنطلقوا فى دراساتهم من مجموعة من القيم الإدارية والتوجيهات الأيديولوجيا المعينة الأمر الذى جعلهم يركزون على مشكلات معينة مثل مشكلات الإنتاج ويضيقون من وحدة التحليل ومجال الدراسة ، فإن هذا لايبرر على الإطلاق رفض كل ماتوصلت إليه هذه المدرسة من نتائج رفضاً مسبقاً ، بدعوى أنها قضايا زائفة أو مضللة .

ويذهب بعض المحللين إلى أن الإطار التصورى لدراسة التنظيمات الذى يتجاهل مفهوم وعمليات الصراع التنظيمى Organisational conflict ، سوف لاتكون له سوى محدودة فى معالجة المشكلات التنظيمية خاصة مشكلة الديموقراطية الصناعية فى المجتمع الحديث . ولكن الواقع أن هذا القول يجب ألا يؤخذ على إطلاقه ، لأن مثل هذا

النموذج يمكن أن يكون كافياً ومناسباً فى تلك الحالات التى تقل فيها الصراعات البنائية أو الجوهرية داخل التنظيمات .

وتجدر هنا الإشارة إلى أن الإستخدام الأيديولوجى والسياسى لنتائج الأبحاث السوسيولوجية ، لايعنى شيئاً لصدق هذه النتائج أو كذبها . فقد تستخدم نتائج أبحاث معينة فى دعم الإتجاه المحافظ أو الإتجاه الراديكالى ، ولكن هذا الأمر لايدفعنا بالضرورة إلى رفض مثل هذه الأبحاث والنتائج التى توصلت إليها . فالقضية الذاهبة إلى أن أصحاب الأعمال قد يقفو ضد بعض الإجراءات التى من شأنها تحسين أحوال العمال وتقليل الصراعات والتناقضات داخل التنظيمات قد تكون صادقة تماماً على الرغم من إمكانية إستخدامها لخدمة أهداف سياسية . وبالمثل فإنه يمكن أن يقال أن مدرسة العلاقات الإنسانية يحاول مساعدة على الحصول على أعلى إنتاجية ممكنة من العمال من خلال أساليب معينة ، مما يساعد أصحاب الأعمال والرأسماليين على تحقيق المزيد من الأرباح ، ولكن هذا لايعنى رفض نتائج تلك المدرسة ، بل على العكس من ذلك ، فكلما نجح صاحب العمل فى تحقيق أهدافه من خلال مدخل العلاقات الإنسانية ، كانت هناك فرصة أكبر لدعم نتائج هذه المدرسة وتأييد فروضها وقضاياها .

نظرية التنظيم ومستويات التحليل(٦٦) :

هناك مبدأ علمى يأخذ به العلماء فى التحليل السوسيولوجى ، مؤداه أن الكل أكبر من مجموع أعضائه . ويذهب « موزيليس » إلى أن عدم أخذ هذا المبدأ فى الإعتبار لدى العديد من الدراسات التنظيمية هو مصدر الخلط والإضطراب فيها . فالتنظيم كنسق إجتماعى يتضمن مجموعة من المكونات كالأفراد والجماعات والإدارات الرسمية واللوائح والتعليمات والسلطات ، إلى جانب أنه يتضمن كذلك مجموعة من الجماعات غير الرسمية . يضاف إلى هذا أن التنظيم كنسق يوجد داخل مجموعة من الأنساق الأكثر إتساعاً كالمجتمع المحلى والمجتمع العام أو مجتمع الدولة . وكما أننا لايمكن أن نفهم أية جماعة إجتماعية من خلال الإقتصار على التحليل السيكولوجى لكل عضو من أعضائها فإنه بالمثل لايمكننا فهم التنظيم إعتماداً على دراسة الجماعات المكونة له ، أو على دراسة سلوكيات العاملين داخله فحسب . فكلما إنتقلنا من مستوى إلى مستوى أعلى ، كأن ننتقل من مستوى الجماعة الرسمية أو الإدارة إلى مستوى التنظيم ، أو من مستوى التنظيم إلى مستوى المجتمع ، فإننا نصادف مجموعة جديدة من الظواهر لايمكن فهمها وتفسيرها بالرجوع إلى تحليل وفهم المستوى الأدنى فحسب .

ويشير « موزيليس » إلى أن هناك طائفة من الباحثين فى مجال التنظيمات يطلق عليهم أنصار الإتجاه الإختزالى Reductionism ، يتجاهلون تعدد مستويات التحليل وتعقد الظواهر التنظيمية . ويحاول هؤلاء الباحثون فهم التنظيم وتحليله بالرجوع إلى فهم وتحليل بعض مكوناته مثل أعضاء التنظيم وسلوكهم ودوافعهم ومشكلاتهم ... إلخ . وهم يحاولون - من خلال الإعتماد على الأبحاث الإمبيريقية التى تنصب على مكونات التنظيم ، والمفاهيم الإجرائية الضيقة - التوصل إلى تعميمات بصدد التنظيمات لها طابع الشمول والإطلاق . ويكمن الخطأ هنا فى محاولة فهم التنظيمات ، والمشكلات التنظيمية داخل المجتمعات إعتماداً على تحليل مادة جمعت عن بعض مكونات التنظيم ، أو إعتماداً على إجراء الدراسة على مستويات دنيا فحسب .

ويشير « موزيليس » إلى أنه لايجب على الباحث أن يبدأ ببناء الطابق الأول قبل الإنتهاء من وضع الأساس . وبقول آخر لايجب على الدارسين أن يغامر بإطلاق تعميمات حول الأنساق الكبرى كالمجتمعات والتنظيمات ، قبل الإحاطة الكاملة بكافة الأنساق الفرعية الأقل شمولاً ، ثم الإنتقال إلى فحص وتحليل هذه الأنساق الكبرى ذاتها . ويؤكد « موزيليس » أهمية التحليل المتعمق لمستوى التنظيم الكلى ، فى مقابل محاولة بعض العلماء الإقتصار على فهم بعض مكوناته . وبقول آخر فإن فهم وتحليل التنظيمات كأنساق تتطلب مستوى من التحليل يتم على مستوى التنظيم ككل . ويذكر فى هذا الصدد سببان يدعوانه إلى القول بهذا الرأى نوجزهما فيما يلى :-

الأول : إن الإقتصار على مستوى الفرد أو الجماعة فحسب يجعلنا لا نأخذ فى الإعتبار البناء الكلى للتنظيم أو محصلة التفاعل بين كافة المكونات داخل البيئة التنظيمية الكلية فهذا التفاعل يؤدى إلى بروز مجموعة من الظواهر الجديدة لايمكن لنا فهمها إذا ماإقتصرنا على إجراء التحليلات عند مستوى الفرد أو الجماعة .

الثانى : إن توسيع مجال التحليل يتيح لنا الفرصة لدراسة مجموعة من المشكلات الجوهرية لحضارتنا المعاصرة ، وماتعانيه من أزمات وصراعات . وفى هذا الإطار تبرز أهمية تحليلات بعض الكتاب الكلاسيكين مثل «ماركس» و« ماكس فيبر » و« ميكلز » ، الذين عالجوا قضية التنظيم إنطلاقاً من إطار تصورى واسع وعلى مستوى المجتمع ككل . وهذا ما أتاح لهم معالجة مشكلات الإنسان والحرية والصراع والديموقراطية والإغتراب .

وتحتل هذه المشكلات الأخيرة اليوم أهمية لاتقل عن أهمية مشكلات الإنتاجية التى

ركزت عليها التايلورية وحركة العلاقات الإنسانية . فالمشكلة الجوهرية فى المجتمعات المتقدمة لاتتمثل فيما يطلق عليه « مانهايم » « الترشيد الوظيفى » للتنظيمات البيروقراطية ، بقدر ما تتمثل فى الإحتفاظ بحد أدنى من الرشد الوجودى للإنسان أو الإحتفاظ بإنسانيته وحريته فى العمليات والقيود المتزايدة والتى تفرض عليه داخل التنظيمات المختلفة التى أصبحت تحتويه بإستمرار . وبقول آخر فإن المشكلة لم تعد تقتصر على كيفية رفع معنويات العمال وجعلهم أكثر تعاوناً مع هيئة الإشراف والإدارة وأعلى إنتاجية ، وإنما إمتدت لكى تتضمن كيفية إحترام الحرية الإنسانية والحيلولة دون طمس معالم الإنسان وتحويله إلى جهاز داخل التنظيمات الصناعية الكبرى .

هذه هى بالتحديد المشكلات التى شغلت علماء الإجتماع أو الباحثين الكلاسيكيين ولاشك أنها تحتاج إلى صياغة جديدة تتفق مع التطورات العصرية للمجتمعات والتنظيمات . ولكن من سوء الحظ كما يشير « موزيليس » أن هذه المشكلات تركت لمعالجات الصحفيين والروائيين والفلاسفة . كذلك فإن الكثير من المشتغلين بالأبحاث التنظيمية ، غالباً ما يهتمون بالمشكلات الجزئية التى يحددها لهم رجال الإدارة كأهداف عملية . ولهذا فإنهم يفتقدون فى نظر « موزيليس » النظرة التحليلية الفاحصة الشاملة .

المدخل المقارن فى دراسة التنظيمات:

ويمكن فى الواقع دراسة التنظيمات من خلال المدخل المقارن ، أى بدراسة مقارنة بين الأنساق والملامح التنظيمية فى عدة دول . ويؤكد بعض الباحثين أن أحسن الأساليب لدراسة البيروقراطية فى بريطانيا أو أمريكا ، تتمثل بمقارنتها بالبيروقراطية كما تمارس فى مجتمعات أخرى تختلف عن هذه المجتمعات من حيث المستوى الإقتصادى والإطار الأيديولوجى . وسوف يسهم هذا المدخل فى توسيع مستوى التحليل السوسيولوجى من ناحية ، كما أنه سوف يقضى على ظاهرة التمركز الثقافى وتركيز أغلب دراسات التنظيم والبيروقراطية داخل المجتمعات الأمريكية والبريطانية .

ويمتد المدخل المقارن ليشمل إجراء مقارنات بين الأنساق التنظيمة داخل ثقافات متنوعة ، وبين الأنواع المختلفة من تنظيمات العمل وغير العمل داخل المجتمع الواحد (٦٧).

المدخل التاريخى فى دراسة التنظيمات:

ويمكن إجراء دراسة مقارنة على مستوى تاريخى عبر الزمن . ويؤكد « موزيليس » أن أغلب النظريات المعاصرة فى التنظيمات نظريات تتجاهل البعد التاريخى . فالعديد

من دارسى التنظيمات قاموا بدراستها كما لو كانت موجودة خارج إطار لازمنى . وبقول آخر لم تبذل محاولات لربط دراسات التنظيم بالبناء الثقافى والإجتماعى داخل المجتمعات المدروسة ، مما أدى بالباحثين إلى إطلاق تعميمات تتخطى الحدود المكانية والزمانية للمجتمعات المدروسة . ويرجع «موزيليس» إفتقاد المنظور التاريخى والثقافى فى أغلب دراسات التنظيم إلى طبيعة المنظور الضيق الذى يتبناه أغلب الباحثين فى قضية التنظيمات ، حيث يحاولون دراسة التظيمات من منظور سيكولوجى أو بالإستعانة بعلم النفس الإجتماعى ، من خلال التركيز على السلوك الفردى والجماعات الصغيرة وظواهر القيادة والإشراف ... إلخ .

ويشير « موزيليس » إلى أن هناك حاجة إلى دراسة التنظيمات من خلال منظور سوسيوتاريخى ، حيث تدرس التنظيمات على مدى فترات تاريخية متعاقبة ، وتطورها وتأثرها بالظروف التاريخية المحيطة . والواقع أن هناك كمية هائلة من المعلومات فى هذا الصدد ، ولكنها معلومات تتسم بالسرد والوصف ، وتفتقد إلى التحليل السوسيولوجى وإلى إيجاد العلاقة بين طبيعة الخصائص التنظيمة السائدة خلال حقبة تاريخية معينة وبين البناء الثقافى والإجتماعى القائم فى هذه الحقبة . ويرجع هذا إلى أن هذه المعلومات قد جمعت عن طريق المؤرخين ، وليس عن طريق علماء إجتماع مهنيين . وفى هذا الإطار تبرز الحاجة إلى تطوير إطار سوسيولوجى يمكن من خلاله معالجة هذه المادة بأسلوب تحليلى متعمق (٦٨) .

ويطرح بعض الباحثين مجموعة من الأسئلة فى هذا الصدد مثل : ماهو نوع الإطار التصورى المناسب لمثل هذا العمل العلمى ؟ وكيف يمكن للنظرية السوسيولوجية الإستعانة بالتاريخ من خلال أسلوب منهجى محكم ؟ ثم ماهى الأساليب والأدوات العلمية لتوجيه البحوث الأمبيريقية نحو الإهتمام بالكشف عن التطورات التاريخية بعيدة المدى ؟ ولعل الإجابة على هذه التساؤلات تبرز قيمة الإهتمام بقضية التطور الإجتماعى . والواقع أنه إذا كان الفكر المعاصر يرفض الإتجاه التطورى الذى ينبثق من فلسفة التاريخ ، ذلك الإتجاه الذى يحاول بيان المراحل الحتمية – أحادية الإتجاه أو الدائرية أو المتذبذبة – لتطور كافة المجتمعات فإنه فى حاجة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول أسلوب التطور التنظيمى وإتجاهات هذا التطور فى المستقبل ، إعتماداً على التاريخ من ناحية ، وعلى الظروف الحالية من ناحية أخرى . وبقول آخر لايمكن القول بأن الفكر التطورى فكر مرفوض على إطلاقه ، كما لايمكن القول بأن التنبؤ المستقبلى أمر مرفوض فى علم الإجتماع ، لأن الغاية البعيدة لكل علم هى التنبؤ فى سبيل الضبط .

ولاشك أن محاولة فهم الشكل الحالى للتنظيمات داخل أى مجتمع ، يتطلب فهم التطور التاريخى لها داخل نفس المجتمع ، والإرتباط بين هذه الأشكال وبين التكنولوجيا السائدة . ولعل ربط الحاضر بالماضى هو الذى يتيح لنا فرصة التنبؤ المستقبلى . والواقع أن النتيجة التى إنتهى إليها « فيبر » من دراسته للتنظيمات وهى أن هناك إتجاهاً نحو تزايد عملية الصياغة البيروقراطية للمجتمعات الحديثة ، أو نحو إتساع وتكاثر التنظيمات البيروقراطية الكبرى ، تتضمن فكرة معينة عن إتجاه التغير الإجتماعى المستقبلى فى مجال التنظيمات وإنعكاس ذلك على المجتمع وقد إعتمد «فيبر» فى إطلاق هذا التعميم على الدراسة التاريخية والمعاصرة . وبالنسبة للمجتمع الغربى فإنه يمكن فهم النموذج البيروقراطى السائد بطريقة أفضل من خلال ربطه بظروف المجتمع الغربى نفسه من جهة ، ومقارنته بالنموذج الأدارى الذى ساد فى العصر الإقطاعى السابق من جهة أخرى .

وبوجه عام فإن « موزيليس » يدعو إلى ضرورة إكتساب علماء الإجتماع المهتمين بدراسة التنظيمات ، للحسن التاريخى وإلى أهمية ربط دراسة التنظيمات بالبناء الإجتماعى والثقافى للمجتمعات . ومن خلال ذلك فإنه يمكن فهم وتحليل المشكلات الواقعية والإبتعاد عن الطابع التجريدى الفلسفى .

مراجع
الفصل الثامن

1 - Edgar Schien : Organizational Phychology : Prentice Hall Of In dia New Delhi 1969 P. 8 .

٢ - مارشال ديموك وآخرون : الإدارة العامة - ترجمة إبراهيم باسيلى- مؤسسة الحلبى وفرانكلين - القاهرة ١٩٦٧ ص ١٥٠ - ١٥٥

3 - White L., Introduction to the Study Of Public Administration : N . Y Macmillan Co - 1965 PP 25 - 27 .

4 - Simon H ., Administrative behaviar : N . Y - The Macmillan Co 1957 PP . 100 0 104 .

5 - Urwick : The elements of administration : London Pilmans and Sons 1965 P . 36 .

6 - Radcliff Brown : Structure and Function in Primitive Society : Cohen and West 1953 P - 10 .

7 - Max Weber : Formal charecteristics of bureaucracyin D . H . Wrong and H . L . Crvacey (eds) : Readings in introductory So ciology - The Macmillan Co 1968 PP. 380 - 385 .

٨ - نبيل السمالوطى - التنظيم المدرسى والتحديث التربوى - دار الشروق جده ١٩٨٠ ص ٣٩ - ٤٠ .

٩ - يجد القارىء فصلاً ممتازاً عن النظريات البيروقراطية الكبرى عند « ماركس» و « فيبر» و « ميشلز » إلى جانب عرض موضوعى للنموذج المثالى للبيروقراطية وللإتجاهات الحديثة فى دراسة تلك القضية فى رسالة الدكتوراه التى قدمها « نيكوس موزيلس » إلى مدرسة لندن للإقتصاد بعنوان «التنظيم والبيروقراطية» وأخرجها فى كتاب سنة ١٩٦٧ وأعيد طبعها سنة ١٩٦٩ . وقد عرضه الباحث المذكور أهم إسهامات علم الإجتماع فى دراسة التنظيمات - انظر .

Nicos Mouzelis : Organization and bureacracy London - Routledge and Kagan Paul 1969

10 - P . M . Blau and W . R . Scott : Formal or ganizations : San Francisco : Chanler 1962 P . 25 - see also E . Schein : Op - cit. P -15.

11 - E. Schien . Op . cit P . 15 .

12 - Ibid P . 88 .

13 - Robert Prethus : Towards a theory of organizational behavior : Administrative Science Quarterly June 1959 P. 50 .

14 - Huneryager and Heckman : Human relations in Management : South - west Publishing Co - N . Y . 1967 .P . 405 .

15 - Ibid .

16 - James D . Mooney and Alan C . Reiley : Onward industry . N.Y . Harper and Brothers 1931 .

Later Publised by Mooney under the title Principles of organization

17 - E . F . L . Brech : organization - London - Longmans - Green and Co . 1957 . p.40 .

18 - Huneryager et - al - Op . ci . P . 406 .

19 - Ibid - P . 407 .

20 - Ibid .

21 - Harold Koontz and Cyrilo Donnell : Principles of Management - N . Y . Mcgraw Hill 1959 - P . 107 .

٢٢ - للمزيد من المعلومات حول بناء التنظيم إرجع إلى :

J . Litterer (ed) Organizations : Structuve and behavior 1963

23 - Ibid . P . 63 .

24 - Brech : Op . cit. PP 77 - 79 .

25 - Craicu nas . A . V : Relationship in organization, in Gulick and Urwich : (eds) : Papers on the science of administration - N . Y. 1937 P. 107 - see also - Lyndal Urwick : The managers span of control : Harvard Business Review June 1956 .

26 - N . Mouzelis : Op. cit P . 83 .

27 - Ibid : Notes of ch . 4 P . 201 .

٢٨ – أحمد عزت راجح – علم النفس الصناعي – دار المعارف ١٩٦٢ ص ٢٤٠ .

29 - B . B . Garner and D . G . Moore : Human relations in industry - Homewood - Illinois 1955 .

30 - K . Davis : Human relations in business : N . Y . Mc Graw Hill book Co . 1957 .

٣١ – راجع : المصدر السابق .

٣٢ – المصدر السابق .

33 - Delbert Miller and W . H ; Form : Industrial Sociology N . Y Harper and brothers . 1951 .

34 - W . G . Scott : Organization theory :An overview and appraisal : journal of the cademy of management vol - 4 - No - 1 . April 1961 .

35 - C . Argyris : Leadership and participation in management : in Huneryager - et - al (eds) op . cit PP. 606 - 615 .

36 - Mouzelis - op . cit PP . 100 - 101 .

37 - Jack - R Gibb . Communication and productivity in Huneryag et - al op cit PP 520 - 530 .

83 Mouzelis op. cit P 149 .

٣٩ - إنظر مقالة علي عبد الرزاق جلبي بعنوان حركة العلاقات الإنسانية في

الصناعة ومغزاها الأيديولوجى – مجلة الفكر المعاصر ديسمبر ١٩٧٠ .

40 - James G . March and Herbert Simon : Organizationc : N . Y . John Wiley and Sons 1958 .

41 - Chiris Argyris : oaganization Leodership and participation Managment - op . cit PP . 808 - 615 .

42 - Ibid .

43 - Mouzelis : op. cit . PP. 55 - 61 .

44 - W . Scott . op . cit . P . 430 .

45 - March and Simon : op . cit .

46 - Mouzelis op . cit . p .121 .

47 - Ibid .

48 - P . M . Blau and W . R . Scott : Formal organizations op . cit . see also - E . Schien : op . cit . PP . 15 - 16 .

49 - Kenneth E . Boulding : Ceneral system theory : The skelton Of a science : managment science - April 1956 PP . 200 - 206 .

50 - David Easton : Limits of equilibruim model in social research - Chicago Behavioral sciences 1953 PP . 38 - 40 .

51 - W . Scott - op . cit .

52 - P . M . Blau and W . R . Scott : op . cit .

53 - Amitai Etzioni : Acomparative analysis of complex Organisa tions - Glencoe Ill The Freepress 1961 - mentioned in E . Schi en ; op. cit PP . 45 - 46 .

54 - E . Schien . op . cit . P47 .

55 - T . Parsons : Working papers in the theory of social action :

Glencoe - The Free press 1933.

56 - T. Parsons : Structure and process in modern societies - men tioned in - Parker - et - al. Industrial sociology - Willy and Sons 1965.

57 - Chiris Argyris : The indivdval and organisation : Some Prob lems of mutual adjustment - in D. H. Wrong and H. Gracey (eds) Reading in introductory sociology - Macmillan Co - 1968 PP. 391 - 400.

58 - Parker et - al op. cit

59 - Ibid.

60 - Nicos Mouzelis : Organisation and bureaucracy : An analysis of modern theories - London - Routledge and kagan Paul 1967.

61 - Ibid The Introduction.

62 - Ibid PP 166 - 167.

63 - Ibid P. 167.

64 - Ibid P. 168.

65 - Ibid PP. 170 - 171.

66 - Ibid P. 171 - 174.

67 - Ibid P. 174 - 175.

68 - Ibid PP. 175 - 177.

الفصل التاسع



الفصل التاسع
الأيديولوجيا وقضايا التنمية الإجتماعية

١ - مقدمة

٢ - التحديث والتصنيع

٣ - التحديث والتغير الإجتماعى

٤ - التحديث الحضارى - شروطه - نماذجه - معوقاته

٥ - الإتجاهات الفكرية فى دراسة التحديث الحضارى

٦ - نماذج من المعوقات الإستراتيجية أمام الدول النامية

٧ - ملاحظات نقدية حول دراسات التنمية الإجتماعية
(التنمية والأيديولوجيا)

٨ - أبعاد التنمية الإجتماعية ومداخلها

٩ - نحو مدخل إسلامى للتنمية الإجتماعية الشاملة (الأبعاد المختلفة)

١٠ - المنهج الإسلامى فى مواجهة المشكلات الإجتماعية
(المنظور والخصائص والأسس)

أ - موقف الإسلام من مشكلة التمايز والصراع الإجتماعى الطبقى والعنصرى

ب - موقف الإسلام من مشكلة الفقر والإنقسام والإقتصادى

جـ - موقف الإسلام من مشكلة البطالة والتسول

١١ - مصادر الفصل التاسع

مقدمة

برزت قضية التنمية لدى مجتمعات العالم الثالث بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن تحررت الكثير من الدول من الإستعمار تحرراً سياسياً وعسكرياً . وقد وجدت أن هذا التحرر لن يخرجها من دائرة الإستعمار والتبعية الفعلية إلا إذا تحررت إقتصادياً واصبح اقتصادها قادرا وعلى تهيئة مستويات معيشية مرضية لأبنائها ، خاصة وأن هذه الفترة هى فترة نمو الإحتكاك الثقافى بين الدول النامية والمتقدمة صناعياً وإقتصادياً ، وهى الفترة التى نمت فيها وسائل الإتصال بشكل مكثف وهى الفترة التى نمت فيها ما أطلق عليه ثورة التطلعات المتزايدة لدى شعوب الدول النامية التى تستهدف التخلص من الحرمان التاريخى الطويل (١) . والواقع أن هذه الشعوب عانت من الفقر والإستعباد ، ومن فقدان الأمل فى عيشة إنسانية كريمة ، ولم تعد قادرة على تحمل هذه الأوضاع أكثر من ذلك بعد المتغيرات التى ذكرت جانباً منها . وصار لديها تطلع على حد تعبير « روبرت لوير » R. Lauer إلى الخبز والحرية"A Passion For Bread " Freedom فقد زاد وعيهم – وخاصة وعى الصفوات الوطنية الحاكمة – إلى الهوة السحيقة التى تفصل بين مستويات المعيشة فى الدول الفقيرة ، ومثيلاتها من الدول الغنية المتخمة بالخيرات والتى يعيش إبناء المجتمعات النامية على فتات موائدها .

ويبرز التناقض أكثر إذا علمنا أن تلك المستويات المعيشية المتقدمة حققتها الدولة المتقدمة على حساب نهب موارد الدول المتخلفة وعلى حساب أسواقها وعلى حساب الأيدى العاملة فيها وعلى حساب إستذلال أهلها . ولعل التجسيد المأساوى لمشكلات التخلف فى الدول النامية يتمثل فى طائفة المنبوذين Untouchables فى الهند الذين كانوا يلتقطون القطع غير المهضومة من الحبوب داخل روث البهائم لأكلها سداً لرمقهم من الجوع ، كما يتمثل فى آلاف الأطفال فى أمريكا اللاتينية – وفى أفريقيا الذين يموتون نتيجة لنقص المياه ، وهناك مئات الملايين فى العالم الثالث الذين يتعرضون فى كل لحظة للهلاك من المرض وسوء لتغذية (٢) . ويشير « روبرت لوير » R. Lauer إلى أننا يمكننا إدراك أبعاد التباين وإنعدام العدالة بين شعوب العالم فى ضوء بعض المؤشرات الكمية لجوانب التقدم والتخلف . فإذا قسمنا دول العالم إلى خمس مجموعات حسب مستواها من التنمية الإقتصادية والسياسية ، نجد أن هناك تبايناً ضخماً بينهما من حيث إستهلاك السلع والخدمت المقومة إقتصادياً Valued goods and services . وعلى سبيل المثال فإن متوسط الإنتاج الكلى لكل فرد يترواح فى هذه المجموعات بين ٤٥ دلاراً ، و ٢٥٧٧ دولاراً فى السنة ، وقد وجد أن المتوسط فى إحدى عشر دولة تقليدية

قد وصل إلى ٥٦ دولاراً للفرد ، بينما وصل المتوسط فى أعلى أربع عشر دولة من دول الإستهلاك الواسع ١٣٣٠ دولار للفرد . وقد وصل متوسط المتعلمين للدول ذات المستوى الإنمائى المنخفض إلى ١٢,٩٪ من مجموع الراشدين (فوق سن الإلزام) فى حين وصل إلى ٩٨٪ بين أبنا الدول ذات أعلى مستوى إنمائى . وفى المجال الطبى نجد أن هناك طبيباً لكل ٤٦٠٧٣مواطناً فى الدول المنخفضة النمو ، بينما تكون النسبة عشرة دولة التى تمثل أعلى مستويات التنمية (٣) .

ونتيجة للمعاناة المستمرة لدى أبناء الدول المتخلفة ، والفروق الضخمة والمتزايدة كان هناك إتساع فى المستويات المعيشية بينها وبين الدول الأكثر تقدماً - من الجانب الإقتصادى والتكنولوجى - وكان إدراك أبناء الدول المتخلفة لهذه الحقيقة وعدم قدرتهم على تحمل المزيد من المعاناة ، لهذ فإن حكومات هذه الدول الأخيرة أخذت بفكرة التخطيط لإحداث نمط من التغيير الإجتماعى والثقافى يطلق عليه «التحديث» Modernization وليس معنى هذا أن التغيرات التحديثية سوف تتجه نحو إحلال النموذج الغربى بالضرورة Westernization فى الإقتصاد (الإقتصاد الحر والتصنيع) والسياسة (تعدد الأحزاب والديمقراطية الغربية) والقيم (العلمانية والعقلانية) والإعلام والتعليم والسلوك ونماذج التفكير والفصل بين الدين والدنيا ...الخ ، فهناك عدة مسارات غايات للتحديث لا تقتصر على النموذج الغربى على عكس ما يذهب إليه المؤرخ البريطانى « توينبى » A. Toynbee الذى يرى أن كلمة عصرى Modern تساوى كلمة غربى Wesern التى يرفض الكثير إستخدامها ، وعلى عكس ما يذهب إليه عالم الإجتماع اليهودى « ايزنشتادت » S.N.Eisenstadt الذى يربط التحديث السياسى بصياغة نظم دستورية ديمقراطية كالتى تسود فى الغرب ، وهو يرى أن سقوط التجربة الديمقراطية الدستورية فى بعض الدول مثل باكستان والسودان - فى أزمنة معينة - هو سقوط لتجربة التحديث ، لأنه فشل فى تطبيق النظم الغربية (٤) . كذلك فقط ربط البعض خطأ بين التحديث والصياغة الأمريكية للمجتمعات Americanization وهذا لا يقل خطأ عن رأي « توينبى » و « ايزنشتادت » . فهناك التجربة اليابانية وهناك التجربة الصينية السعودية وهناك تجارب كثيرة فى العالم الثالث كالتجرب الهندية . وهى كلها تجارب تنطلق من أيديولوجيات ونماذج فكرية وغائية متباينة وهى تجارب ناجحة بالمعيار الإقتصادى والتكنولوجى وإن إختلفت المنطلقات والمسارات والأهداف .

التحديث وإرتباطه بالتصنيع

وسوف نعالج التحديث هنا على أنه نموذج من المتغيرات الإجتماعية من خلال طرح مجموعة من التساؤلات حول متضمناته وأهدافه وأساليبه . فقد إرتبطت عمليات التحديث من الناحية التاريخية بعملية التصنيع . ولكن هذا لا يعنى أنهما مترادفان . فالتحديث كمصطلح أكثر شمولاً وإتساعاً حيث يمكن حدوث التحديث حتى فى غيبة التصنيع . ونشير فى هذا الصدد إلى أن تحديث العالم الغربى إقترن بعمليات الصياغة التجارية Commercialization والصناعية Industrialization للمجتمعات الأوربية ، أما فى المجتمعات غير الغربية فقد إقترنت بدايات التحديث بالصياغة التجارية والبيروقراطية . ويشير « أبتر » إلى أن التحديث فى المجتمعات الغربية كان نتيجة للتصنيع ، بعكس الحال فى المجتمعات النامية المعاصرة نجد أن التصنيع يحدث نتيجة لإطلاق برامج مخططة لتحديث المجتمعات (٥) .

والواقع أنه يصعب الفصل بين التحديث والتصنيع لأنهما معاً يشكلان العامل الأساسى فى النمو الإقتصادى خاصة فى ظل التقدم التكنولوجي فى كل المجالات الصناعية والزراعية والتجارية حتى أنه أصبح يطلق على الزراعة المتقدمة وتربية المواشى والدواجن بشكل متقدم (تهجين وتلقيح صناعى وطرق متقدمة فى التربية) الصناعات البيولوجية ، وإذا كان البعض يفصل بين التحديث وبين التصنيع فإنه يصعب وجود نماذج واقعية تدعم هذا الرأى ، إلى جانب أنه يمكن النظر إلى التصنيع فى المجتمعات بوصفه المدخل إلى عملية التحديث أو على الأقل بوصفه أحد عملياته أو وسائله الإقتصادية .

ويمكن تحديد مفهوم التصنيع ببساطة بأنه جانب من التنمية الإقتصادية يحدث من خلال عمليات التحويل التى تحدث للمواد والطاقة من خلال إستخدام تكنولوجيا معينة . وغالباً ما تكون مصادر الطاقة فى المجتمعات الزراعية ناجمة عن قوة الإنسان وقوة الحيوان . وقد قدرت مصادر الطاقة فى أمريكا سنة ١٨٥٠ فوجد أن ٦٥٪ منها راجعة إلى قوة الإنسان والحيوان ، أما فى سنة ١٩٥٠ فقد وجد أن ٦٥٪ من الطاقة تأتى من الوقود والقوة الكهربائية الناجمة عن مصادر مائية Hydro-electric . وقد إرتفع متوسط إستهلاك الطاقة من ٤٣٥ حصاناً فى الساعة لكل شخص سنة ١٨٥٠ إلى ٤٤٧٠ حصاناً فى الساعة لكل شخص سنة ١٩٥٠ وقد إختلف الباحثون بشأن محاولة تحديد مراحل النمو الصناعى والإقتصادى ، وربما كانت أشهر محاولة فى هذا الصدد تلك التى قدمها « روستو » حيث حدد خمس مراحل للنمو وهى (٦) .

أولا : الوضع التلقيدى	Traditional Setting
ثانيا : التهيؤ للإنطلاق	Preconditions for take off
ثالثا : الإنطلاق	The take off
رابعا : الإتجاه نحو النضج	Thurst Lowards Maturity
خامسا : مرحلة الإستهلاك الواسع	High mass consumption

ولقد لقيت هذه المراحل قبولاً واسعاً فى الأوساط العلمية كما أنها ووجهت بالعديد من ألوان النقد (*) . ولعل النقد الأساسى الموجه لهذه النظرية هى محاولة تعميم محصلة التجربة الأوربية دون دراسات مقارنة واقعية تسمح منهجياً بهذا التعميم . فهذه النظرية تربط بين تجربة التنمية الإقتصادية بالتصنيع فى إطار محدد ، وهذا ينطبق على بعض المجتمعات ولا يعنى إنطباقها على تجارب مجتمعات معينة حتمية إنطباقها على كل المجتمعات .

وقد طرح فى الترث الإقتصادى والإجتماعى العديد من نظريات المراحل كنماذج للتحديث تقترب من نظرية « روستو » فى بعض الجوانب وتختلف عنها من جوانب أخرى . وهذه الإختلافات تعكس إختلاف التغيرات التحديثية من حيث محركاتها ومنطلقاتها وإتجاهاتها وتوجهاتها الأيديولوجية والقوى المؤثرة فيها . ومثال هذا دراسة « جون فيربانك » J.K.Faribank و « الكساندر ايكشتين » A. Eckstien و « يانج » L.S. Yang فى دراسة لهم بعنوان التغير الإقتصادى فى الصين الحديثة : « إطار تحليلى » حيث ذهبوا إلى أن هناك خمس مراحل للنمو تتفق إلى حد كبير مع مشروع « روستو » ، وهى :

١ - مرحلة التوازن التقليدى .

٢ - مرحلة ظهور القوى المخلة بهذا التوازن التقليدى .

٣ - مرحلة الفوضى والإضطراب وإختلال التوازن الأمر الذى يستثير الميكانزمات الإجتماعية التى تسعى لإستعادة التوازن والإستقرار .

٤ - الإنطلاق نحو النمو .

٥ - الوصول إلى مرحلة النمو الذاتى المنتظم والمستمر .

ويشير « لوير » إلى أن هذه المراحل تنطبق على التغيرات الحادثة فى إقتصاديات

الصين والهند وأغلب دول الشرق الأدنى بإستثناء اليابان . فهذا المجتمع الأخير لم تظهر فيه مرحلة التوتر والإضطراب وإختلال التوازن التقليدى بنفس الشكل والقوة الذى ظهرت بهما فى مجتمعات الشرق القديم الأخرى . فقد حدث شكل من التزامن والمعاصرة بين التقليد والتحديث وإستمر حتى الآن بشكل متناسق فى مجتمع اليابان . ويحتاج نموذج روستو إلى تغيرات كبيرة عند التطبيق على مجتمعات العالم الثالث التى تعرضت للإستنزاف الإستعمارى فى الماضى ، وما زالت تتعرض لضغوط إقتصادية وسياسة وعسكرية وإجتماعية وأيديولوجية وإستراتيجية من جانب الدول المتقدمة إقتصادياً والتى تملك مقومات التنمية والتحديث التى تحتاجها الدول النامية – الخبرات – التكنولوجيا المتقدمة – العلم – رأس المال – الإتصال هذا إلى جانب أنها تملك مختلف ميكانزمات وتنظيمات التجسس والضغط وإحداث التوترات . وتحاول توظيف كل هذه المقومات من خلال (القروض – والمعونات – برامج التسليح – المخابرات ...) . لتوجيه حركة التغير المخطط داخل هذه الدول النامية فى مسارات معينة ، وتعويق إتجاه التغير إلى مسارات أخرى أو حتى بلوغ مراحل معينة .

والواقع أننا إذا كنا نوافق على الربط بين التنمية الإقتصادية والنمو فى عمليات التصنيع كماً وكيفاً ، بإعتبار أن التصنيع هو المدخل الأساسى للإنتاج – بكل أنواعه – وبالتالى المدخل لزيادة الناتج القومى وبالتالى متوسط الدخل الفردى ، فإننا نؤكد أن النمو أو التغير الصناعى ليس مجرد نمط من التغير التكنولوجى أو الإقتصادى أو تغير فى ثقافة المجتمع المادى فحسب ، ولكنه يمثل نمطاً من التغير الإجتماعى والثقافى كذلك بوصفه نمطاً إجتماعياً يتطلب تغيراً فى السلوك والقيم والعادات وبعض المعتقدات ، كما يرتبط بنماذج ونظم الأسرة والإتجاهات الوالدية والعلاقة مع البيئة وأساليب التفاعل معها ، كما يرتبط بمضامين وتوجهات التنشئة الإجتماعية ، وبالدوافع النفسية كالدافع إلى العمل والإنجاز والتحكم فى البيئة وطلب العلم ، ويرتبط بمستويات الطموح والتطلع والتحقيق ، كما يرتبط بطبيعة النمط التعليمى السائد وتوجهاته وأهدافه ومضامينه ...الخ . هذا إلى جانب أن توجهات التصنيع وأنواعه وأهدافه وتوظيف عائده أمر يرتبط بالتوجهات السياسية وبناء القوة والتأثير داخل المجتمع ، وبالتوجيه الأيديولوجى السائد ، ويرتبط بالسلوك السياسى للجماعات الإجتماعية المختلفة .

وقد إتسع مفهوم الصناعة فى العصر الحديث ، فهناك الصناعات الإستخراجية والتحويلية والخفيفة والوسيطة والثقيلة ، وهناك الصناعات البيولوجية (التهجين والتلقيح الصناعى ..) وهناك صناعة السياحة والفندقة ، وحتى يقال صناعة الرأى العام ويقصد

بها صناعة وسائل الإتصال وتكنولوجيا التعليم والتأثير فى الجماهير . وإذا كان مصطلح التحديث يرتبط بتزايد تحكم الإنسان فى البيئة المادية والجغرافية كأساليب متقدمة للتوافق الإيجابى معها ، فإن التصنيع بكافة أشكاله يلعب دوراً هاماً فى هذا الصدد . وهذا يعنى أن التصنيع يعد مدخلاً أساسياً للتحديث جنباً إلى جنب مع المداخل الأخرى التى تحقق النمو الإجتماعى والثقافى والسياسى ..

ويمكن القول أن الإختلاف فى تحديد العلاقة بين المفاهيم المذكورة - التحديث - التنمية الإقتصادية - التنمية الإجتماعية - التصنيع ... يرجع إلى إختلاف التوجهات الأيديولوجية ، وإلى إرتباط هذه المفاهيم بالمصالح الدولية والمجتمعية - ومثال هذا دراسة « رينهارت بندكس » R. Bendex بعنوان « بناء الأمة والمواطن » (٧) يعرف التصنيع كنمط من التغير التكنولوجى والإجتماعى ويذهب إلى أن التحديث يتضمن كل التغيرات الإجتماعية والسياسية التى صاحبت التصنيع فى العديد من البلاد الغربية .

ويشير « لوير » Lauer إلى أن بعض الدارسين يرون أن جوهر التحديث يتمثل فى نوعية النظام الإجتماعى Social Order الذى يوصف بالحداثة Modernity والذى يطبق داخل المجتمعات أو حتى المجتمعات النامية أثناء عملية تحولها من التقليدية إلى النمو والتقدم . ومن الطبيعى أن رؤية الباحث فى علم الإجتماع إلى التحديث من حيث مضامينه ومحدداته وإرتباطاته بالقوى الإجتماعية ومنطلقاته وعوامل قيامه وثباته وتغيره .سوف تختلف بالضرورة عن رؤية الباحث فى علم الإقتصاد أو العلوم السياسية أو علم النفس ... فهناك من الباحثين مثل « شومبيتر » و « ماكيلاند » Mc. Cle-land و «هيجن» Hagen من يرون أن جوهر التحديث يكمن فى طبيعة الشخصيات الفردية Individual Personalities . والتحديث عندهم وظيفة (نتيجة) وسبب فى نفس الوقت لنماذج محددة من الشخصية خاصة لدى الصفوة أو القيادات فى المجالات المختلفة . وقد إختلف الباحثون فى تحديد أهم هذه السمات والخصائص الشخصية المرتبطة بقضية التحديث (القدرات الريادية Interprenerial abilities - « شومبيتر » أم تطوير الدافعية العالية للإنجاز Development of heigh achievement moti-vation (ماكيلاند) أم إنتقال الشخصية من التسلطية إلى الشخصية الديمقراطية (هيجن) أم تغير فى النماذج السلوكية Behavioral models (كنكل) ..الخ (٩) . وهناك طائفة من الدراسين يربطون بين مفهوم التحديث ومفهوم الإختيار الحر من جانب الأفراد . وهذا المتغير يرتبط بدوره بالتربية والنشاط الإقتصادى والضوابط السياسية والإجتماعية والعقيدة الدينية والقيم والإتجاهات الموجهة . والواقع أن حرية الإختيار تعد

وظيفة لأنواع مختلفة من التنمية والتغيرات الإنمائية . ويؤكد « دافيد أبتر » D. Apter أهمية هذا المتغير حيث يقول فى دراسته بعنوان " The Politics of Modernization « أرى أن التحديث كعملية غير إقتصادية يظهر عندما تطور الثقافة إتجاهاً لطرح إستفسارات أو تساؤلات حول كيفية قيام الناس بعملية الإختيار ، سواء الإختيارات الأخلاقية (أو المعيارية) أو الإجتماعية (البنائية) أو الشخصية (السلوكية) فمشكلة الإختيار مشكلة أساسية أو محورية فى حياة الإنسان الحديث (١٠) .

ويذهب « إيثيل دى سولا بول » Pool فى دراسته عن « دور الإتصال فى عملية التحديث والتغير التكنولوجى » إلى أن التحديث هو عملية إكتساب تصورات أو صور عقلية جديدة مثل تصور « التغير الموجه Directed Change » ، وتصور إمكانية حدوث التنمية Possibility of development . ويشير إلى أن وسائل الإتصال العامة Mass media تلعب دوراً هاماً فى إكساب الناس مثل هذه التصورات الجديدة . وهذا يعنى أن من بين وظائف وسائل الإتصال تقديم مجموعة من البدائل الفكرية أو التصورية أو السلوكية الأمر الذى يستثير أعمال الفكر والمقارنة والإختيار ، وهذه المتغيرات أساسية للتحول من التقليدية إلى الحداثة .

التحديث والتغير الإجتماعى

وعلى الرغم من إختلاف المنظورات والإتجاهات بصدد تحديد مفهوم ومضامين عملية ومصطلح التحديث ، إلا أن هناك إتفاقاً حول بعض القضايا . ومثال هذا أن « دانيل ليرنر » D. Lerner يحدد لنا أهم جوانب الإلتقاء بين الدارسين بصدد تحديد أهم خصائص الحداثة Charecteristics of Modernity فيما يلى :

أولاً: توافر حد أدنى من القدرة الإقتصادية على النمو الذاتى المستمر Self sustained growth . وهذا يعنى قدرة الإقتصاد الوطنى على تحقيق نمو مستمر ومنتظم فى الإنتاج والإستهلاك .

ثانياً: تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية على كافة مستويات المشاركة طبقاً لمقاييس المشاركة يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهرة .

ثالثاً: توافر إمكانيات الحراك الإجتماعى أو التنقل الإجتماعى وتزايد معدلاته

رابعاً: إنتشار المعايير العقلية والعلمية ونماذج التفكير المنطقى داخل الثقافة العامة للمجتمع .

خامساً: سيادة نموذج منوالى للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التى يقومون بها (لعب أدوارهم) بكفاية فى إطار نظام إجتماعى يتسم بخصائص معينة (قدرة الإقتصاد على النمو الذاتى المستمر والمنتظم ، والمشاركة ، وسيادة المعايير العقلية والعلمية ، وشيوع الحراك والتنقل الإجتماعى) .

وإذا كان « لوير » يشير إلى أن التحديث ببساطة يعنى مواجهة نوعين أساسيين من المشكلات وهى مشكلات الخبز (الإقتصاد) والحرية (الأخلاق والإجتماع والسياسية والثقافة ..) ، فإن هذا يعنى أن التحديث لا يقتصر على الجانب الإقتصادى ولكن يشير إلى مفهوم تتكامل فى إطاره مختلف التغيرات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

وهناك تساؤل يطرحه « لوير » حول مدى كفاية نظريات التغير الإجتماعى المطروحة فى تراث علم الإجتماعى ، من حيث تفسير التغيرات التحديثية أو التنموية التى تجرى فى دول العالم الثالث التى تمثل قطاعاً ضخماً من سكان العالم . ومن الملاحظ أن الكثير من النظريات والآراء المطروحة فى هذا العلم ركزت على جانب أو جوانب معينة فى حين أغفلت جوانب أخرى . وينطبق هذا على التحليل البنائى الوظيفى الذى قدمه «سملسر» N. Smelser عن التحديث فى إنجلترا ، كما ينطبق على أنصار التيار السيكولوجى فى تفسير التحديث (هيجن ، وماكليلاند) وعلى أنصار تيار التحديث الفردى Individual Modrnity . ويتضح للمتتبع للتراث أن نظريات التغير المطروحة غير كافية لتفسير التغيرات الحادثة فى العالم الثالث ، وان هذه النظريات متصارعة والعديد منها موجه أيديولوجياً ، وتعكس تجربة مجتمع أو آخر أو تجربة أيديولوجية يعنيها ولم تصغ أى منها بالأساليب المنهجية المقارنة الصحيحة .

وهناك العديد من الدراسات النقدية التى فى مجال التحديث من بينها دراسة « دين يتبس » Dean Tipps بعنوان « نظرية التحديث والدراسة المقارنة للمجتمعات : منظور نقدى » (١١) . ويؤكد « تيبس » أن أغلب علماء الإجتماع إستخدموا مفهوم التحديث على أنه مفهوم شمولى مستقل Inclusive وليس على أنه تصور فارق أو مميز Discriminating concept . فهم يستخدمونه للإشارة إلى تغيرات وظواهر معينة ، وليس لتوضيح الفروق بين ما هو حديث وما هو تقليدى وأساليب التحول وعوامله وغالباً ما تكون مستويات التحليل النظرية منصبة على عموميات كالمجتمع والثقافة ولا يركزون على الفرد . وغالباً ما ينظر علماء الإجتماع إلى الحداثة الفردية على أنها وظيفة للتحديث فى المجتمع والثقافة وهذا يعنى إتساع وحدة التحليل (التحليل على مستوى

المجتمعات Societal Level) مما يدخلهم في دائرة التجريد ويفقد تحليلاتهم الطابع الأمبيريقى . ويصنف « تيبس » نظريات التحديث إلى نموذجين وهما :

أ - نموذج المتغير الحاكم أو الرئيس The critical variable

ب - نموذج النظريات الثنائية Dichotomous theories

ويركز أنصار النموذج الأول على متغير يعينه بوصفه المتغير الأساسى الذى يقود حركة التغير ويستتبع تغيرات تابعة مثل سيادة الإتجاه العقلى ، أو التصنيع . وهنا يصبح التحديث مرادفاً للمتغير الحاكم . أما أنصار النموذج الثانى - الأكثر شيوعاً - فهم يركزون على عملية التحولات الإجتماعية والثقافية بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والعقائدية والقيمية ..الخ . من الأشكال التقليدية إلى الأشكال الحديثة . وهنا يتحدد مفهوم التحديث فى ضوء الهدف النهائى (سيادة النظم الغربية عند البعض ، أو النظم السائدة فى الإتحاد السوفيتى عند البعض ، أو النظم الإسلامية عند البعض ... الخ) .

ويمكن القول أن المشكلة الأساسية بالنسبة للنموذج الأول هو أن إستبدال مصطلح التحديث بالمتغير الحاكم حسب ما يراه كل مفكر أمر لا يفيد كثيراً فى التحليل العلمى . أما مشكلة نموذج الثنائيات فهى كما يحددها « تيبس » ذات ثلاثة جوانب :

أ - جانب أيديولوجى Ideological

ب - جانب واقعى Emperical

جـ - جانب يتعلق بما بعد التنظير أو بفلسفة التنظير Meta theoretical

ويتمثل النقد الأيديولوجى فى فكرة الطوبائية التى يلحقونها بالمجتمعات الغربية بوصفها هدف التحديث فى الدول النامية - وهذا ينطبق على أغلب النظريات الثنائية . وقد أطلق « فرانك » على هذه النظريات التشبيه التالى (١٢) . « الملابس التى تخفى الإستعمار العارى » (*) . ويؤكد « ميردال » أن أهم جوانب النقد الواقعى الموجهة لهذه الثنائيات أنها تتجاهل أثر القوى الخارجية . الدولية والأقليمية - السياسية والإقتصادية والإجتماعية من حيث أثرها على تحريك المجتمعات نحو التحديث ، سواء أكانت قوى تحدى أو تعويق ، أو قوى للدعم والمساعدة . يضاف إلى هذه أن هذه النظريات تحاول تنميط التقليدية والحداثة بشكل جامد الأمر الذى يتجاهل الأنواع المختلفة من التقليدية ومن الحداثة ، كما يتجاهل التجارب المختلفة للمجتمعات هذا إلى جانب إمكان التداخل

بين جوانب التقليدية والحداثة . ولتوضيح النقطة الأخيرة يحاول بعض الباحثين المقابلة بين التوجه نحو الإنجاز Achievement orientation - وهو خاصية المجتمعات الحديثة - والتوجه نحو التركيز على العوامل المنسوبة Ascription . والواقع أنه حتى فى المجتمعات الحديثة يوجد التوجهان ويعملان معاً بأشكال ونسب مختلفة وهذا ما كشفت عنه دراسة « أدوين سوذرلاند » E. Sutherland فى دراسته عن جرائم ذوى الياقات البيضاء أو جرائم الصفوة (١٣) ، ودراسة « تشارلس رايت ملز » C.R. Mills عن صفوة القوة في الولايات المتحدة الأمريكية (١٤) حيث كشف عن أن الصفوات الإقتصادية والسياسية والعسكرية هى فى واقع الأمر صفوة واحدة لما يوحد بينها من مصالح وعلاقات وخلفيات إجتماعية وأيديولوجية وسياسية موحدة . ويصنف «فرانك»Frank فكرة الإنجاز إلى عنصرين وهما . أ - المكافأة Reward ، ب- التعبئة Recruitment - وإذا كانت المكافآت تعتمد على الإنجاز بشكل أساسى ، فإن التعبئة - ويقصد بها تحديد شاغلى بعض الأدوار القيادية خاصة فى قمة التنظيمات الإستراتيجية - فإنها تعمد على عوامل منسوبة . وهذه العوامل الأخيرة تلعب دوراً هاماً فى تحديد مراكز النساء فى المجتمع الأمريكى - خاصة من حيث الجانب الإقتصادى . ونفس الأمر يحدث فى المجتمع اليابانى وإن كان بشكل عكسى - فهذا المجتمع عندما يحدد شاغلى الأدوار (التعبئة) يعتمد بشكل كامل على الكفاية والخبرة والتعليم (الإنجاز) . أما عندما يوزع العائد أو المكافآت الإقتصادية فإنه يعتمد علىٰ عوامل منسوبة كالسن والجنس وحجم الإلتزامات الشخصية ... الخ (١٥) .

مثل هذه الملاحظات وغيرها هى التى جعلت بعض الدارسين مثل « تيبس » و « فرانك » يرون ضرورة إحداث تغيرات أساسية فى توجهات نظرية التحديث ، وهذا ما حاوله بعض الدارسين بالفعل . غير أنهم إنطلقوا من خلفيات أيديولوجية متناقضة : ومثال هذا « فرانك » الذى إنطلق من منطلقات ماركسية جماعية (مدخل جماعى) وهناك باحثون إنطلقوا من المستوى الفردى حيث ركزوا علي التحولات الفردية التى تحدث فى المجالات المعرفية عند الأفراد in terms of cognitive transformation وفى إتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم (مدخل فردى أو سيكو - إجتماعى) . وهناك فريق ثالث من الباحثين ينطلقون من التحليل الفينومينولوجى لظاهرة التحديث (مدخل فينومينولوجى) (١٦) . ويمكن القول أنه نتيجة لإنطلاق نظريات وإتجاهات الدراسة فى التحديث والتنمية من منطلقات أيديولوجية ، فإنه لا توجد حتى الآن نظرية تنال موافقة جميع الباحثين أو حتى غالبيتهم وعلى الباحث الموضوعى إحداث نوع من الإلتقاء

النظرى بين الإتجاهات المطروحة خاصة تلك التى تركز كل منها على جانب أو أخر من جوانب الواقع الإجتماعى .

والواقع أن محاولة التوصل إلى صياغة نظرية جديدة قادرة على تفسير الواقع وتحديثه ، لابد أن تلتزم بدورها بإطار عقائدى من جهة كما تستفيد من معطيات الدراسات الأمبيريقية داخل مجتمعات متقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً ، وداخل مجتمعات متخلفة وداخل مجتمعات إنتقالية أو فى حالة نمو Transitional Societies من جهة أخرى - ونحن عندما ندرس قضايا التحديث يجب أن ندرسها فى ضوء المدخل الإسلامى وفى ضوء خصائص الواقع ومعطياته - وإذا كان التكامل بين الإطار النظرى ومعطيات الواقع الإجتماعى التاريخى أمراً لازماً ، فإن التكامل بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية أمر هام عند دراسة منطلقات ومحركات التغير التحديثى . وهنا يجب الربط بين التباينات أو التناقضات التى توجد داخل كافة مستويات الواقع الإجتماعى ، تلك التى تدفع الناس إلى إحداث تغيرات من أجل القضاء عليها . ويجب أن نبذل أو ندرس هذه التباينات فى إطارها الإجتماعى التاريخى على أنها محصلة لعمليات وظواهر حدثت فى الماضى وتتجه الجهودً المعاصرة لتجاوزها . ويجب الإستفادة من المدخل الوظيفى من حيث ضرورة إدراك التساند الوظيفى بين مكونات الواقع الإجتماعى والثقافى من جهة والتساند بين مختلف التغيرات داخله من جهة أخرى ونفس الأمر يجب أن يطبق على ما يمكن أن نطلق عليه النسق العالمى World System حيث يجب إدراك عمليات التنمية داخل الدول النامية فى علاقاتها سلباً وإيجاباً مع المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية الدولية ، حيث إنه لا يمكن فهم تنمية المجتمعات المتخلفة أو الإنتقالية بمعزل عن المتغيرات العالمية .

التحديث الحضارى - شروطه - نماذجه - معوقاته

هناك مجموعة من العوامل الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والسياسية المتفاعلة يمكن من خلالها تحقيق التحديث الحضارى (مقاساً بالمعايير العلمية مثل متوسط دخل الفرد والمستويات الغذائية ونسبة الأطباء إلى الجماهير وعدد الكيلومترات المرصوفة ومستوى الإسكان ومتوسط إستهلاك الفرد من الكهرباء ... الخ) . وإذا كنا نستطيع توضيح أهم هذه العوامل فإنه يتبقى سؤالان مطروحان ، الأول يتعلق بأوزان كل عامل ودوره فى عملية التحديث ، والثانى يتعلق بالتفاعل والعملية الدائرية بين هذه العوامل . فهناك عوامل معينة لا نستطيع الجزم بموقعها فى عملية التحديث على الرغم من أهميتها الإستراتيجية : هل هى شروط لحدوثه أم مصاحبة لحدوثه ، أم نتيجة لتحققه ؟

ويضرب لنا « مايرون فاينر » Myron Weiner مثالاً على هذا فى دراسة له بعنوان « ديناميات النمو » عام ١٩٦١ (*) حيث يذكر أنه على الرغم من وجود إتفاق بين الدارسين على حتمية الإتباط بين التحديث وبين القيم والإتجاهات والتصورات العقلية ، إلا أن هناك خلافاً حول تحديد موقع هذه المتغيرات فى التسلسل الزمنى Sequence هل هى شروط للتحديث أم نتيجة له ، هل هى المتغير المستقل أم المتغير التابع ؟ (١٧) .

ويحاول البعض من خلال منظور أكثر واقعية إدراك التفاعل بين القيم والإتجاهات من جهة وبين الترتيبات النظامية Inistitutional arrangements من جهة أخرى على أساس أن هذه الأخيرة يجب أن تتسم بحد أدنى من المرونة بحيث تسمح ببدء التغيرات الإنمائية – فى التعليم والصحة والصناعة والزراعة ... الخ – وفى نفس الوقت يجب أن تتزامن مع هذه التغيرات محاولات لدعم القيم والإتجاهات والسلوكيات فى الإتجاه الذى يخدم هذه التغيرات ويسرع بعملية التحول ، بشرط أن تكون القيم والإتجاهات العاملة داخل المجتمع من النوع القابل للتغير فى الإتجاه الذى يخدم عمليات التنمية . وهنا يحدث تفاعل بين محاولات التغيير المتزامنة فى العاملين المذكورين معاً .

وعلى الرغم من عدم وضوح طبيعة العلاقة العلمية أو التفاعلية بين العوامل والمتغيرات خلال عملية التنمية ، فإن هناك عوامل ذات أهمية إستراتيجية . ويركز البعض على العوامل الإقتصادية ، وخاصة على عمليات التصنيع . فالتنمية ترتبط بالنمو الإقتصادى المتواصل والمستمر Sustained economic growth وهذا المتغير يتطلب – كما يشير « روستو » Rostow توافر ثلاثة عوامل وهى :

أولاً: تهيئة البنية الأساسية أو توافر رأس مال إجتماعى عام Social overhead capital من أجل إيجاد وتنشيط السوق الوطنى وتحقيق أحسن إستغلال مكن للثروات الطبيعية ، ومن أجل تهيئة الظروف أمام الحكومة الوطنية للممارسة عمليات الحكم والضبط الإجتماعى بكفاءة .

ثانياً: تطبيق التكنولوجية المتقدمة فى مجالات الزراعة والصناعة والإتصالات .

ثالثاً : التوسع فى الإستيراد من أجل دعم الإنتاج ، خاصة المواد الرأسمالية Capital import (١٨) .

وعلى الرغم من إتفاق قطاع كبير من الإقتصاديين مع الشروط التى وضعها « روستو » للنمو الإقتصادى ، فإن هناك خلافاً حول تحديد طبيعة هذه الشروط من جهة ، وحول تحديد المسار المناسب Appropriate Path المؤدى إلى الإقتصاد الحديث من

جهة أخرى . ومن أمثلة التساؤلات المطروحة . هل نبدأ بنموذج للتصنيع الخفيف أو الثقيل ؟ وهل تتطلب التنمية إحداث تغير متواز بين مختلف المتغيرات الإقتصادية ؟ ... الخ .

والواقع أن البيئة الإجتماعية والإقتصادية تلعب دوراً هاماً فى تهيئة المناخ للتنمية داخل الدول النامية أو فى تعويقه . وقد أشار « هباكوك » Habakkuk إلى الدور الذى لعبه المناخ السوسيو – إقتصادى لإنجلترا فى تسهيل التنمية الوطنية داخلها . ويعطى على هذا أمثلة – المجال الجغرافى وإتساع السوق بسبب المستعمرات وندرة الحروب الداخلية أو الإضطرابات السياسية وإنخفاض تكاليف الأيدى العاملة والمواد الخام ... الخ . وعلى العكس من الظروف فى إنجلترا وفى الدول الأوربية بوجه عام تواجه المجتمعات النامية العديد من المشكلات الإقتصادية والإجتماعية المعوقة لإنطلاقها الإنمائى . فهى ليس أمامها فرص للتوسع الإقليمى إلى جانب ضعف التراكم الرأسمالى وإنتشار الأمية وإنخفاض المستويات المهارية والفنية وتزايد السكان بمعدلات سريعة وإنخفاض المستوى التكنولوجى وضعف قدراتها الإنتاجية وبالتالى التنافسية فى الأسواق الدولية . وإلى جانب هذا فإن إقتصاد هذه الدول يتسم بعدم التنوع ذلك أنه يعتمد على المنتجات الأولية سواء الزراعية أو التعدينية . وقد وجد أن أكثر من ٨٠٪ من إبناء غالبية هذه الدول يعملون فى الزراعة الأولية . وكما يشير « لوير » بحق فإن تنمية المجتمعات الأوربية تم بشكل لن يتكرر لأنه كان على حساب المواد الخام والعمالة الرخيصة والأسواق فى الدول النامية التى كانت مستعمرات فى الماضى . وهذا يعنى أن المناخ الدولى لتجربة التنمية الأوربية يتناقض مع المناخ الدولى لتنمية المجتمعات النامية اليوم ، فهو مدعم فى الأولى ، معوق فى الثانية

ولعل هذا المناخ الدولى المعوق للتنمية فى دول العالم الثالث هو ما جعل لجنة التنمية الدولية توصى بضرورة قيام الدول الصناعية بتخصص ١٪ من ناتجها القومى العام للدول منخفضة الدخل من أجل تيسير عملية التنمية داخلها (١٩) . وفى سنة ١٩٦٨ خصصت كل من فرنسا والبرتغال حوالى ٦٨، ٪ من ناتجها القومى للمعونات ، وخصصت الدول الغربية الأخرى نسباً أقل وكان ترتيب الولايات المتحدة التاسع حيث خصصت ٤١، ٪ فقط من ناتجها القومى (٢٠) .

وإذا كانت العوامل الإقتصادية (توافر رأس المال والتراكم الرأسمالى والعملات الصعبة وكم وكيف المواد المصدرة والهياكل الأساسية والمستوى التكنولوجى المستخدم ونوعية الصناعات ...) تلعب دوراً هاماً فى عمليات التنمية ، فإن هذا لا يعنى أن قضية التحديث قضية إقتصادية خالصة . فالعوامل غير الإقتصادية - الإجتماعية والسياسية التربوية والنفسية .. تحتل الدرجة نفسها من الأهمية . وهناك شبه إتفاق بين الدارسين على أهمية العوامل التى أوردها « روستو » فى هذا الصدد مثل - ضرورة توافر صفوة حديثة تقود عمليات التحديث Modernizing elite وإرتفاع مستوى الطموح لدى الجماهير ، وإنتشار التعليم العام الفنى ، والتنمية السياسية فى مجال الحكم والمشاركة والسلوك السياسى ...

وهذا يعنى أن التحديث له جانبان بنائى - Structural وجانب فردى سيكولوجى إجتماعى Social Psychological وبالنسبة للعوامل البنائية (التى تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الإجتماعية التى تتسم بالإستمرار النسبى - كالجماعات القرابية والسياسية والإقتصادية .. وأساليب الضبط وطبيعة الأدوار الإجتماعية والبناء الطبقى أو التدرج الإجتماعى السائد ، وموجهات السلوك كالمعتقدات والقيم والتصورات ...) نجد أن التحديث بكل أشكاله يمكن أن يتعثر فى ظل سيادة نظم إقتصادية معينة - مثل نظم معينة للحيازة الزراعي - أو نظم سياسية معينة أو نظم معينة للتدرج الإجتماعى مثل النظام الطائفى . ويرتبط التحديث بطبيعة العلاقات الإجتماعية وموجهات السلوك العقائدية والقيمية ، كما ترتبط بطبيعة التنظيمات الطوعية السائدة ومدى تطبيق مركزية أو لا مركزية الحكم أو الإداره ، ومدى تطبيق نظام الإقتصاد الحر والأخذ بفكرة الحوافز الفردية ونظام الملكية السائد . يضاف إلى هذا إرتباط التحديث بنوعية الصفوات التى تتبنى التحديث سواء كانت الصفوة السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية من حيث طبيعة إنتماءاتها الأيديولوجية والطبقية والإجتماعية ، ومدى تمتعها بالقدرات الكازمية التى تحدث عنها « ماكس فيبر » M. Weber وإلى جانب هذه المتغيرات البنائية الأساسية فإن عملية التحديث تتوقف بشكل مباشر على طبيعة الجهاز البيروقراطى للدولة من حيث درجة إستقراره Stability وكفايته Efficiency وفعاليته Effectiveness ونوعية الكوادر الإدراية العليا التى ترسم له خططه وأهدافه (٢١) ... ومن ضمن العوامل البنائية الأساسية التى تحكم حركة التحديث داخل المجتمعات النامية - قضية

الصراعات والإنقسامات البنائية للجماعات المكونة للمجتمع - فهناك مجتمعات تشيع داخلها الصراعات الداخلية بين وحداتها البنائية - مثل بعض المجتمعات الأفريقية - وهذا أمر معوق للتحديث أو التنمية (٢٢) .

ويشير أنصار الإتجاه الوظيفى إلى أن التحديث الحضارى هو فى واقع الأمر إحداث تحولات فى بعض الأبعاد البنائية أو فى وظائف النظم والجماعات والعلاقات داخل المجتمع . ويذهب « تالكوت بارسونز » فى دراسته له حول « بناء الفعل الإجتماعى (*) إلى أن التغير الإجتماعى يرتبط بالتباين البنائى . وقد إستخدم هذا المفهوم عند تحليله للنظم والإقتصادية والتنظيمات البيروقراطية فى علاقتها بالنسق الإجتماعى العام - وقد طبق هذه الأفكار عند دراسة التغيرات البنائية فى المجتمع الأمريكى بشكل عام ، والأسرة الأمريكية بشكل خاص . ويركز بعض الدارسين على عوامل ينظرون إليها بوصفها عوامل بنائية إستراتيجية لإنطلاق عمليات التحديث ، مثال هذا ما يطلق عليه - « كارل دويش » K. Duetsch التعبئة الإجتماعية Mobilization بوصفها مدخلاً للتنمية السياسية وهذا هو عنوان مقالته « التبعئة والتنمية السياسية » (٢٣) . وهو يعرف التعبئة « بأنها العملية التى تتحطم فيها جميع الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية والسلوكية القديمة ، ويصبح الناس على إستعداد لتقبل أنماط جديدة من التنشئة الإجتماعية ومن السلوك » وأشار إلى أنه إلى جانب هذا المتغير المحورى هناك عوامل أخرى تسهم فى حدوث التحديث مثل التعرض للعناصر الحديثة كالأجهزة والمبانى والمنتجات الإستهلاكية والتعرض لوسائل الإتصال الجماهيرى ولمختلف عمليات التحضر ، وتطوير التعليم وحدوث حراك مهنى وإرتفاع الدخل . إلى جانب هذه العوامل فإن التحديث يفترض حدوث تحولات فى النظم الإجتماعية بحيث تصبح قادرة على التوافق وإستيعاب التغيرات القادمة . والتحول أو التغير هنا يتسم بالغائية بمعنى أنه يستهدف تحقيق هدف مرسوم مقدماً .

ويجب التنبيه هنا إلى نقطة هامة هى أن تغير النظم لا يعنى أن التحديث يحقق إحداث تحولات جذرية فى كل نظم المجتمع ، فالتحديث فى المجتمعات الإسلامية يتم فى إطار التمسك بالنظم العقائدية والقيمى والسلوك الدينى ، كما أن التحديث فى اليابان تم فى إطار النظم والقيم التقليدية فى المجال الأسرى والقيمى والعقائدى وبعض النماذج السلوكية التقليدية . وهذا يثير نقطة أخرى أن الحداثة المادية لا تتعارض فى كل الحالات مع التقليدية بحيث يمكن أن يتعايشا معاً . فالحرص على مواعيد الزراعة والرى ومقاومة الآفات والقيام مبكراً لأداء الأعمال فى المجتمعات الريفية ، والحرص على

أداء الصلاة فى مواعيدها فى المجتمع المسلم أو لدى المسلمين . وحرص المسلم على مراقبة الله فى السر والعلانية وعلى قيم الحق العدل والأخوة والإخلاص والتكافل الإجتماعى وإفشاء السلام والسعى لكسب الرزق بالحلال والإحسان إلى الجار ... الخ ، كل هذه الأمور هى من صميم التحديث والتنمية ، وهى من صميم المعتقدات الإسلامية فى الوقت نفسه . والواقع أن لا يوجد مجتمع تقليدى ١٠٠٪ ولا مجتمع حديث ١٠٠٪ حيث غالباً ما تجتمع التقليدية والحداثة فى كل المجتمعات بنسب متفاوتة . وغالباً ما يكون للتحديث جوانب سلبية تنال من الجوانب الإيجابية للمجتمع التقليدى مثل (ترابط الأسرة - الإستقرار النفسى - صلات الرحم - رعاية الآباء لأبناء ، القناعة والرضى النفسى ... الخ) . وهذا يعنى أن التمايز البنائى أو الإنتقال من التجانس إلى اللاتجانس والحراك الإجتماعى وإن كانا ضرورة من ضرورات التحديث إلا أنه يؤدى إلى الكثير من السلبيات التى تخلو منها المجتمعات التقليدية إلى حد كبير .

وإذا كانت مسارات التحديث مختلفة وليست كما يذهب « شلز » الذى يقصرها على الصياغة الغربية للمجتمعات ، فإنه يمكن أن تتعايش التقليدية مع التحديث وكما حدث فى التجرب اليابانية . وكما حدث فى التجربة السوفياتيه التى ينظر إليها « شلز » بوصفها تحديثاً مشوهاً . وإذا كان بعض الدارسين حاولوا إيجاد العلاقة بين المتغيرات خلال عملية التحديث مثل العلاقة بين التصنيع والأسرة أو التحضر والقيم ، أو التعليم والسلوك أو التصنيع والتحضر من جهة وبين جوانب الضبط الإجتماعى من جهة أخرى .. فإن هذه المحاولات لا يمكن تعميمها نظراً لإختلاف الثقافات والمعتقدات والبناءات التاريخية ، ونظراً لإختلاف نماذج التحديث وإختلاف مساراته . كذلك فقد كانت المنطلقات التاريخية للتحديث مختلفة . فقد بدأت عمليات التحديث فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الإسكندنافية على يد جماعات نشطة فى المجال الإقتصادى والثقافى وبدرجة أقل فى المجال السياسى ، الأمر الذى جعل جماهير هذه المجتمعات تنخرط فى الأنشطة الإقتصادية قبل السياسية بمدة طويلة . وعلى العكس من ذلك فإن دول أوربا الوسطى والشرقية والدول النامية فى أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بدأت التحديث من منطلقات سياسية تتمثل فى الحصول على الإستقلال أو الثورات الوطنية ، والتطلعات الوطنية للحاق بالمستويات المعيشية فى الدول المتقدمة ودعم إستقلالها السياسى بمضمون إقتصادى وإجتماعى . وقد تم ذلك على مستوى الجماعات الصغيرة الواعية أو الصفوات أولاً ثم على مستوى الجماهير بعد ذلك . وهذا وغيره من العوامل هو الذى يفسر إختلاف الأنماط البنائية فى عملية التحديث بين مختلف المجتمعات (٢٤) .

وخلاصة الأمر بالنسبة للإتجاه البنائى فى دراسة عمليات التحديث أن هذه العمليات تتطلب إحداث تغيرات فى التشكيل البنائى للمجتمع ، أى تغيير بعض المكونات البنائية ، الأمر الذى يؤدى إلى حدوث سلسلة متتابعة من التغيرات الإجتماعية والثقافية . وهذا يعنى بشكل آخر أن هناك ظروفاً بنائية Structural conditions تسهم فى حدوث التنمية وظروفاً أخرى تعوق التنمي (وهناك ظروفاً بنائية تدعم التحديث وإن إتسمت بإنعدام عدالة التوزيع والعكس ممكن) .

وفى الإتجاه المقابل نجد أنصار فكرة التحديث الضرورى الذين يرون أن نقطة الإنطلاق هى الفرد من حيث معتقداته وقيمه وإتجاهاته وسلوكياته ، وهذه يجب أن توجه فى الإتجاه الذى يخدم عمليات التنمية . والواقع أن العوامل الإجتماعية والنفسية تربط فى عمليات التحديث بالعوامل البنائية . فهذه العوامل البنائية تؤثر فى الترتيبات البنائية Inisititutional arrangment ، وهذه الترتيبات البنائية النظامية ترتبط بدورها بالقيم والعقائد ومختلف الموجهات السلوكية القائمة وتتفاعل معها سلباً وإيجاباً . وإذا كانت العوامل السيكو - إجتماعية هى إفراز للواقع البنائى والنظامى للمجتمع فإنها قادرة على تحريك هذا الواقع وتغييره . فى حالة تغيرها سواء بشكل تلقائى أو مخطط بفعل عوامل داخلية أو خارجية . وهنا تظهر مشكلة التفاعل والدعم المتبادل بين العوامل الإجتماعية والنفسية والواقع البنائى ، وهى ما يطلق عليها الحلقات المفزعة الخبيثة . وهذه هى المشكلة التى يشير إليها « لوير » عندما يحاول فحص مسألة «الأولوية السببية» Causal Priority .

التحديث وقضية الإلتزام الجماهيرى بقضايا المجتمع والتنمية

ويركز « لوير » على عامل سيكولوجى وبنائى فى الوقت نفسه وهو الإلتزام الناس بقضايا مجتمعهم وتطويره وتغييره . وهذا هو ما يفسر - فى نظر الباحث المذكور - تخصيص القادة السياسيين جزءاً كبيراً من وقتهم وجهدهم لتأمين هذا الإلتزام . ويضرب لنا مثلاً حكام أندونسيا فى الفترة التى أعقبت ١٩٥٨ . غير أن النتيجة كما يذكر « هربرت فيث » كانت غامضة ، فقد إستطاعت هذه الجهود السياسية حل بعض المشكلات الإدارية والإقتصادية ، كما أدت إلى إقدام الناس على أعمال لم يعتادوا عليها طالما أنها هامة لتنمية بلدهم ، هذا من جانب - لكن من جانب آخر فقد وجد أن الكفاءة الإقتصادية والإدارية العامة للمجتمع لم تزد كثيراً نتيجة أن التعبئة السياسية أشعرت الناس أن الولاء السياسى والأيديولوجى أهم من النشاط الإقتصادى (٢٥) .

على أن التركيز على الأيديولوجية القومية والإنتماء الوطنى كمدخل لتحقيق الإلتزام بقضايا المجتمع بوصفه الشرط الأول للتحديث الشامل (السياسى والإقتصادى والإجتماعى) داخل المجتمعات النامية ، أدى فى العديد من المجتمعات إلى أزمات داخلية Dilemas ويمكن تحليل ذلك على النحو التالى : (٢٦) .

أولاً: غالباً ما تؤدى دعوات التحديث إلى تهديد نماذج العلاقات والإلتزامات أو المسئوليات التقليدية – مثل العلاقات والمسئوليات القرابية وبين مجتمعات الجيرة ، كما يهدد بإختلال الكثير من العلاقات والجماعات الأولية ، ونبذ الأساليب التقليدية في التفكير والعمل ... الأمر الذى يهدد أمن الناس وبالتالي يرفضونه أو على الأقل يتحفظون فى قبول التجديدات . ويضرب لنا « لوير » مثالاً على ذلك بمجتمع جنوب أفريقيا حيث إنتشرت فيه ظاهرة المشروعات التجارية لصيد الأسمال الأمر الذى أضفى الطابع التجارى والنقدى على الإقتصاد ، وسار هذا جبناً إلى جنب مع الإقتصاد التقليدى . غير أن الإقتصاد النقدى تطلب من الأهالى الدخول فى نمط العلاقات التعاقدية Contract type relationship من أجل الإستفادة من الفرص الإقتصادية المتاحة الأمر الذى يتناقض مع نمط العلاقات الأولية التقليدية السائدة ، الأمر الذى قوبل بالرفض حيث رفض الأهالى أخلاقيات النزعة التجارية أو الصناعية ، أو قبولها بشرط عدم تهديد القيم والنماذج التقليدية للتفاعل .

ثانياً: عادة ما يطالب الناس فى ضوء الإلتزام بقضايا مجتمعهم وتبنى التحديث Commitment ، بالتضحية فى مجالات الإستهلاك أو الإستمتاع الشخصى من أجل بناء مجتمعهم وتنمية شاملة over-all development ، فإستمرار مستوى الإستهلاك أو إرتفاعه أمر يتناقض مع متطلبات التراكم الرأسمالى Capital Accomulation .

ثالثاً: وفى ضوء الإلتزام بقضايا التحديث عادة ما يطالب الناس بالتجديد فى أنماط العمل وأساليب الإنتاج والإقدام على تجارب جديدة وأداء أعمال غير مألوفة مما يسبب لهم التأزم النفسى Psychic Strain وتتسبب فى زيادة أعبائهم النفسية Psychic Costs خاصة وأن الأعمال الحديثة فى ظل التنظيمات الحديثة والتكنولوجيا الأكثر تقدماً تتعارض – كما يشير إلى ذلك « أرجريس » مع مقتضيات الصحة النفسية . طالما أنها تتطلب الإلتزام بالمواعيد وبالتعليمات واللوائح وبالإجراءات النظامية ونظم الإشراف والرقابة ويحتم تنميط السلوك وتحقيق إمكانية التنبؤ به ، سواء فى المواقف العادية أو حتى فى مواقف الأزمات (٢٧) .

رابعاً: ويشير « لوير » إلى سبب آخر يجعل إلتزام الناس بقضية التحديث صعباً وشاقاً وأحياناً مرفوضاً ، وهو غياب القدوة الصالحة ، بمعنى عدم إلزام القيادات أنفسها بما تطالب به الجماهير من تقشف والحد من الإستهلاك وبذل الجده والتضحية . فإذ كانت الصفوة القائمة والداعية للتحديث Modernizing elite هى التى تستمتع بعائد التنمية أو بالثروة التقليدية على حساب جهد الجماهير وإلتزامهم ، فإن الجماهير غالباً ما يحدث بينهم تسيب ولا يميلون إلى تأجيل بعض إشباعاتهم الحالة إلى المستقبل . ويضرب لنا مثلاً على تجربة ناجحة فى هذا الصدد وهى التجربة الصينية ، وهو يعزو هذا النجاح إلى البناء الأيديولوجى الذى أسسه زعيمهم « ماوتسي تونج »Maoist ide-ology حيث رفضت الصفوة إيثار نفسها بما لم يتح للناس وهذا ما جمع الشعب الصينى ووحده خلف قياداته وجعله أكثر إلتزاماً بقضايا مجتمعهم . وعلى الرغم من عدم إمكان التمييز فى بعض الأحيان بين البيانات الأيديولوجية والواقع الإجتماعى ، إلا أن إلتزام الشعب الصينى بالتنمية وتحديث مجتمعهم أمر شهد به الباحثون الغربيون ذوى الميول الليبرالية (*) .

خامساً: عادة ما تؤدى الدعوة إلى إلتزام الناس بقضايا مجتمعهم إلى زيادة إنفتاح الناس على ثقافات أخرى Comopolianism وبالتالى إطلاعهم على نماذج إستهلاكية وإقتصادية وإجتماعية وتكنولوجية مختلفة ، الأمر الذى يؤدى إلى إثارة ما يطلق عليه البعض « ثورة التطلعات المتزايدة » Revolution of rising expectations فى وقت يدعون فيه إلى التضحية والحد من الإستهلاك الأمر الذى يثير بعض المشكلات على المستوى المجتمعى والشخصى .

سادساً : وترتبط قضية الإلتزام بالتنمية والتحديث من جانب أعضاء المجتمع بعدد من القيم والإتجاهات من بينها قبول الأيديولوجية الوطنية Nationalistic ideology ، والقدرات الحركية والدينامية عند الأفراد ، وقبول المعايير العقلية والمنطقية والروح العلمية .. ويشير الباحثون بأهمية ربط التحديث بأسس عقائدية حتى يستثيروا الدافع الكافى Sufficient motivation لدى أبناء المجتمع (وهذا الجانب متوافر فى العقيدة الإسلامية التى تجعل عمارة الأرض وتطوير المجتمع وتنميته وإستخدام كل الظواهر التى سخرها الله لخدمة الإنسان من خلال الفكر والعلم والعمل . كل هذا من أسس العقيدة الإسلامية) ويتحقق ذلك فى العديد من المجتمعات من خلال بعض الأنشطة الرمزية Symbolic activity كذلك ترتبط قضية الإلتزام الجماهيرى بنظم الحكم المحلى أو لا مركزية الإدارة فى العديد من الدول .

سابعاً: تجدر الإشارة إلى أن قضية الإلتزام أمر سياسي بالنسبة لإنطلاق التحديث ، ولكنها ليست القضية الوحيدة ، فهناك العوامل الإقتصادية (مشكلات الموارد والتراكم الرأسمالي) والبشرية (العمالة والخبرات والكوادر الإدارية والفنية) والتكنولوجية (إمكانية نقل وإستيعاب التكنولوجيا) ونوعية الثقافة القائمة ونوعية التعليم ونماذج التربية الأسرية وخصائص جماعات الصفوة ...الخ .

نماذج من المعوقات الإستراتيجية أمام تحديث الدول النامية

وعادة ما تواجه المجتمعات النامية بضرورة تحديد إختيارات إستراتيجية وتجاوز بعض مناطق الأشكال الحرجة التي يمكن أن تحبط كل محاولات التحديث الحضاري وسوف تقتصر هنا على إيراد نماذج من هذه المعوقات .

أولاً: المشكلة المتعلقة بتحديد نموذج التنمية والتحديث Model of moderniza-tion وقد سبق أن أشرت إلى أنه على عكس زعم أنصار الصياغة الغربية للمجتمعات Westernization أو الصياغة الماركسية للمجتمعات ، فإن هناك عدة مسارات ونماذج للتحديث ، تكمن لدى المجتمعات وأمام الصفوات السياسية عند قيام كل مجتمع بتحديد النموذج التحديثي المناسب والذي يتناسب مع الواقع الإجتماعي والديني والثقافي والتاريخي للمجتمع في إطار نسق العلاقات الدولية المعاصرة . وقد جاءت العديد من تجارب التحديث على أساس تطبيق النموذج الغربي في بعض الدول النامية مخيبة للآمال . فالتجربة الغربية في التحديث تجربة فريدة حيث سارت متغيرات المو السكاني ونمو التطلعات والنمو التكنولوجي والنمو الإقتصادي وعمليات التحضر بشكل متناسق ، بعكس الحال بالنسبة للمجتمعات النامية المعاصرة التي تعاني من عدم إتساق أو تصارع هذه المتغيرات الإستراتيجية . ومن بين الخيارات الإستراتيجية المطروحة أمام الدول النامية تحديد شكل الملكية ، وتحديد الصناعة (ثقيلة أم خفيفة) وتحديد إستراتيجية التمويل والقروض ، ورسم إستراتيجية التعليم ... الخ . وسوف نلقي الضوء على هذا المتغير الأخير على سبيل المثال . ومن الواضح أن نمو التعليم يرتبط بالنمو الإقتصادي وتحديث المجتمع سياسياً وإجتماعياً وحضارياً .. وهذا ما سار في التجربة الغربية بشكل متواز أما في الدول النامية فيد حدث توسع في تعليم الشعب بشكل سريع ومفاجيء وغير مخطط - في كثير من الأحيان - الأمر الذي أدى إلى حدوث عدة أزمات من بينها :

أ - أزمة إقتصادية حيث تخصص الدول جزءاً كبيراً من ميزانيتها للإنفاق على

التعليم (بوصفه مشروعاً إجتماعياً وإستثمارياً طويل الأجل) فى وقت هى فى أمس الحاجة إلى توجيه هذا الجزء من الدخل القومى لبرامج إستثمرية سريعة العائد .

ب - أدت سرعة تخريج حاملى الشهادات المتوسطة والعليا ، بشكل يفوق سرعة نمو المشروعات الإقتصادية والإجتماعية إلى حدوث أشكال البطالة السافرة أو المقنعة (لدى المجتمعات التى تلزم نفسها بتعيين الخريجين - مثل مصر - الأمر الذى يسبب عبئاً أكبر على الميزانية) ولعل أخطر أنواع البطالة هى بطالة المتعلمين .

جـ - مع تزايد أعداد المتعلمين تتزايد طموحاتهم وتطلعاتهم فى وقت يعجزون عن تحقيقها مما يسبب أزمات للمجتمع (سياسية وإجتماعية وأيديولوجية) .

هـ - تتفاقم هذه المشكلات إذا كان التعليم موجهاً توجيهاً أرستوقراطياً أو نظرياً لا يخدم متطلبات التنمية (تخريج عمالة ماهرة أو نصف ماهرة أو فنيين أو كوادر إدارية ذات كفاءة عالية ..) وهذا هو ما يطلق عليه « هوروفتز » Horowitz « سوء التعليم » أو سوء التوجه التعليمى Miss Education وهو يتضمن إهدار القوة البشرية الأمر الذى يدفعها إلى السير فى مسارات مدمرة على المستوى الفردى والمجتمعى .

ثانيا: والمشكلة الثانية التى تعوق العمليات التحديثية فى المجتمعات النامية المعاصرة هو الوضع المتميز والفريد Advantageous position للمجتمعات المتقدمة إقتصادياً وممارستها كل أنواع الضغط لتعويق التنمية فى الدول النامية . وهذه النقطة عالجها الباحثون عند حديثهم عن البيئة الإجتماعية والإقتصادية الدولية كإطار عالمى للتنمية داخل الدو النامية ، وهو ما يطلق عليه البعض مصطلح النسق العالمى The World System فالمزايا الهائلة التى حصلت عليها الدول الغربية عند دخولها فى مجال التنمية خلال القرن التاسع عشر وأوائل العشرين ، والمزايا التى حصلت عليها وتستمع بها الآن - إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً وبشرياً وعسكرياً ... فى ضوء إستحواذها وتحكمها فى الموارد ورأس والتقدم العلمى والتكنولوجي .. مكّنها من ممارسة الضغط وزودها بقدرات تنافسية قوية ، الأمر الذى يجعل تحديث المجتمعات النامية أمراً صعباً ومسوجباً للدخول فى الكثير من المشاكل والأزمات . فتحديث هذه المجتمعات الأخيرة يعنى إستقلالها عن الغرب إقتصادياً ، كما يعنى حرمان الغرب من سوق واسع لمنتجاتها كما يعنى دخولها فى منافسة مع الغرب فى الأسواق العاملية ، ويعنى إعادة النظر فى تصدير المواد الخام للدول الغربية بنفس المقادير ونفس الشروط السابقة لتمكنها من عمليات التصنيع ... الخ .

وكما يشير « لوير » فإن تحديث المجتمعات النامية المعاصرة لا يتحقق كوظيفة لإتخاذ قرارات وطنية ولعمليات تحديث داخل هذه الدول نفسها فحسب ، ولكنه يحدث فى إطار سياق عالمى International context محكوم بالعديد من المتغيرات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأيديولوجية . ويشير « هانز سنجر » H. Singer فى مقال له بعنوان « توزيع العائد بين الدول المقترضة والدول المستثمرة » إلى أن معدلات التجارة العالمية Terms of trade تسير فى غير صالح الدول النامية بوصفها دولاً مصدرة للمواد الخام فى غالب الأحيان . وتحتل التجارة الخارجية أهمية إستراتيجية للدول النامية لأن متوسط دخول أبنائها منخفضة ، ولهذا فإن التقلبات الحادة فى معدلات وشروط التجارة الخارجية – سواء فى حجمها أو فى قيمتها . تضع عقبات أمام تحديث أو معدل وسرعة التحديث داخل هذه الدول . والدول النامية كما سبق القول غير قادرة على الدخول فى منافسة فى الأسواق العالمية العريقة بسبب رخص الصناعات المنافسة التى تملكها الدول المتقدمة صناعياً . يضاف إلى هذا أن أغلب الدول النامية تعتمد على إقتصاد الكفاف وبالتالى فإنها تعتمد على هامش الدخل Margin of Income الناجم عن التجارة الخارجية كمصدر أساسى للتراكم الرأسمالى ، الذى يعد بدوره المصدر الأساسى للإستثمارات التنموية داخلها (٢٨) .

وإذا كانت الدول النامية فى أمس الحاجة إلى توازنات فى التجارة الخارجية تتجه لصالحها (وهذا ما لا يحدث عادة إلا لظروف طارئة كما حدث فى أسعار البترول بعد حرب ١٩٧٣ بين الدول العربية وإسرائيل) ، فالواقع إستثمارات الدول المتقدمة صناعياً داخل الدول النامية ، حولت أغلب هذه الدول الأخيرة إلى دول مصدرة للطعام والمواد الأولية للدول المتقدمة صناعياً ، الأمر الذى يضر بإقتصاديات ومصادر تمويل التنمية فى الدول النامية لإعتمادها الأساسى على تصدير سلعة أو أكثر من السلع الأولية ، الأمرالذى تتجه معه معدلات التبادل العالمية فى غير صالح الدول المصدرة لها . والعكس صحيح فأسعار المنتجات المصنعة (التى تزداد جودتها وتقل تكلفتها داخل الدول المتقدمة صناعياً نتيجة الأخذ بأساليب علمية وتكنولوجية تتقدم يوماً بعد يوم) تزداد يوماً بعد يوم مما يمثل أعباء جديدة ومتزايدة على كاهل الدول النامية .وهذا يعنى أن الدول المتقدمة صناعياً تحصل على كل المميزات كمستهلكين (للطعام والمواد الأولية) وكمنتجين (للصناعات الثقيلة والوسيطة والإستهلاكية) . والعكس يحدث للدول النامية حيث تخسر مرتين كمستهلكين وكمنتجين (٢٩) .

ثالثاً : ويطرح « لوير » المشكلة الثالثة فى شكل سؤال على النحو التالى : « هل

تكنولوجيا التحديث على مستوى العالم ككل أمر ممكن ؟ ويذهب الباحثين إلى أن مواد الكرة الأرضية كافية لرفع مستوى سكان العالم كله إلى مستويات المعيشة التى يتمتع بها إنسان العالم الغربى المتقدم صناعياً ويتنبأ الباحث المذكور بإحتمال إنخفاض المستويات المعيشية فى كل دول العالم خلال الفترة الزمنية القادمة ، ويذهب إلى أن هذا التنبؤ ليس رجماً بالغيب ، ولكنه يعتمد على نماذج تقديرية لحسابات الإحتمالات ولتقديرات الحاسبات الآلية ، نتيجة لحساب العلاقة بين عدة متغيرات إستراتيجية مثل سكان العالم ونسب نموهم وحجم الموارد الطبيعية ومشكلات التلوث والحروب وحجم الإنفاق العسكرى العالمى ورأس المال وإنتاج الطعام . وقديماً كانت هناك تحذيرات من جانب بعض العلماء المتشائمين (مثل مالتوس) بصدد مشكلة العلاقة بين السكان والموارد الإقتصادية ، غير أن ظهور تكنولوجيات ومصادر غير متوقعة أفسد هذه التوقعات . ويشير أغلب المحللين الإقتصاديين والإجتماعيين المعاصرين إلى أنه إذا لم تتقدم التكنولوجيا بسرعة داخل الدول النامية ، بحيث يصبح فى إمكانها نقلها وإستيعابها والإستفادة منها فى رفع متوسطات دخول أفرادها وإشباع قدر من تطلعاتهم على الأقل فى حدها الأدنى ، فإن الموقف العالمى سوف يكون متفجراً (٣٠) . وينذر بأزمات كساد عالمى وبطالة داخل الدول المتقدمة صناعياً وبالتالى إنخفاض معدلات التنمية ومتوسطات الدخول داخلها ، هذا إلى جانب مشكلات الصراع والتطرف والحروب .

ونستطيع القول بأنه إذا كانت هناك مجموعة من الشروط الداخلية والخارجية الضرورية لتحقيق التحديث داخل الدول النامية ، فإنه على هذه الدول أن تعالج العديد من المشكلات الخطيرة من أجل نجاحها فى تجربة التنمية وتحقيق أهدافها . ويذهب « لوير » بوصفه باحثاً غربياً إلى أن السلام فى المستقبل مرهون بمدى قدرة الدول المتقدمة صناعياً والدول النامية على تفهم الموقف صناعياً لتحمل مسئوليتها إزاء تنمية الدول الفقيرة والنامية . والواقع أن طبيعة هذه المسئولية ليست على درجة كبيرة من الوضوح ، كما أن الدول المتقدمة صناعياً ليست صادقة النية فى هذا الصدد . ولعل هذا سبب فشل العديد من المؤتمرات التى تعقد بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً تحت عدة مسميات مثل ، الشمال والجنوب ، أو الشرق والغرب – على أن المستقبل ينذر بالخطر والمشكلات والفتن إذا إستمرت الدول المتقدمة صناعياً فى تبنى نفس الإتجاهات القديمة إزاء الدول الفقيرة والنامية ، تلك الإتجاهات التى تتمثل فى الأقوال المستهلكة التالية «

تستطيع أى دولة أن تحدث نفسها إقتصادياً وسياسياً وإجتماعياً إن هى أرادت وإذا كانت مستعدة للعمل من أجل هذا الهدف ، وإن المشكلات الأساسية فى الدول النامية ، داخلية ، إجتماعية وسيكولوجية .. وهذا يعنى تجاهل الأبعاد والظروف الدولية الضاغطة وسوء نية الدول المتقدمة صناعياً الأمر الذى ينذر بالخطر حتى على مستقبل الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية داخل هذه الدول ذاتها .

يكشف إستعراض الأعمال العلمية فى مجال علم الإجتماع على مدى السنوات العشرين الأخيرة عن إهتمام واضح بقضية التنمية الإجتماعية للمجتمعات النامية (أو ما أطلق عليها مجتمعات العالم الثالث) – بما يحمله هذا الإسم من مضامين أيديولوجية – أو المجتمعات الفقيرة أو تحت مستوى النمو أو المتخلفة أو المستنزفة ...الخ) . يرجع ذلك إلى عدة عوامل من بينها فشل التحليلات الإقتصادية الخالصة فى تشخيص حالة التخلف التى تعانى منها المجتمعات النامية ، وبالتالى فشل المدخل الإقتصادى وحده فى مواجهة مشكلات تلك المجتمعات وجوانب التخلف المعقدة والمتشابكة داخلها . يضاف إلى هذا سقوط تلك الفكرة التى تنادى بالقضاء على جوانب التخلف فى الدول النامية عن طريق نقل نماذج تنموية جاهزة Read made development models من تلك التى بلغت درجة عالية من التقدم الإقتصادى والتكنولوجى إلى الدول النامية وتنبثق هذه الدعوة عن بعض التصورات والمفاهيم التى سادت فترة من الزمن داخل بعض قطاعات العلوم الإجتماعية مثل مفهوم الإنسان الإقتصادى Economic man – ومفهوم النفعية Utilitarianism ومفهوم البراجماتية Pragmatism والمشكلات والتطلعات والدوافع وبالتالى وحدة أساليب إشباعها . كذلك فإن الدعوة إلى نقل نماذج ثبت نجاحها فى بعض الدول إلى دول أخرى ، تعتمد على أن النماذج التى نجحت فى مكان ما لابد وأن تنجح بالضرورة فى مكان آخر إستناداً إلى المفاهيم السابقة . وإذا كان سر النقلة الإقتصادية والإجتماعية الهائلة فى المجتمعات الغربية هو التصنيع بكل أشكاله وصوره إستناداً إلى الأخذ بنتائج العلوم النظرية والتطبيقية ، فإن هذا هو المدخل إلى مواجهة مشكلات المجتمعات النامية . فالتصنيع يؤثر على كل المتغيرات الأخرى فى الموقف الإنمائى كالتحضر والتخصص وتقسيم العمل والتعليم والقيم والدخل القومى والفردى والتنظيمات البيروقراطية وحجم الأسرة وبناء الشخصية ودوافع العمل والتطلعات وبناء الجماعات ونسق الأدوار والمراكز ، وعلى مفاهيم الكفاية بجميع أشكالها الإجتماعية والنفسية إلى جانب الكفاية الإنتاجية وأشكال التنظيمات الرسمية وغير الرسمية ... الخ .

ويمكن القول إن إرتباط علم الإجتماع بقضايا التغير أو التعبير الإجتماعى للواقع الإجتماعى إرتباط قديم يمتد إلى جذور ومصادر علم الإجتماع فى العالم الغربى ، أو بالأحرى إلى الأصول الفكرية الممهدة لظهور هذا العلم فى أوربا ، وبالتحديدإلى عصر الإستنارة حيث ظهرت بعض الدعوات من جانب بعض المفكرين مثل « مونتيسكيو » و « روسو » إلى إعادة صياغة أساسيات الحياة الإجتماعية داخل المجتمع الأوربى تحقيقاً لأهداف أيديولوجية محددة . وتتضمن هذه الأساسيات العلاقات والجماعات والسلطات والقوى الإجتماعية ونماذج التفكير . وصدرت فى هذا العصر دعوة إلى العقلانية أو تحقيق الرشد Rationalism فى كل جوانب الحياة الإجتماعية ، وقد صدرت هذه الحركة الفكرية فى عصر الإستنارة عن صراع القوى الإجتماعية على ساحة المجتمع الأوربى حيث إتجهت بعض القوى إلى الصعود وإتجهت أخرى إلى الهبوط على سلم التقييم الإجتماعى وبناء القوة وصراع المصالح . وبعد حدوث التحولات الإجتماعية فى أوربا ، ظهر در فعل متناقض إزاء دعوى عصر الإستنارة ، حاول أنصار الإتجاه الأول دعم الأوضاع المتحولة وتثبيتها من خلال تحويل النسق الإجتماعى إلى نسق للتوازن قائم على الأفكار تتساند داخله النظم ويصبح التمايز الإجتماعى بين البشر ضرورة ووضعاً طبيعياً لا يمكن المساس به لأنه يمتد إلى صميم الفطرة ويعد ضرورة من ضرورات قيام المجتمع نفسه . وقد غالى بعض الباحثين فى هذا الإتجاه إلى درجة تألية المجتمع وإرجاع مفاهيم القداسة والعبودية والألوهية والتحليل والتحريم إلى مقولات إجتماعية (ويتضح هذا بشكل واضح فى آراء أميل دوركيم كما عبر عنها فى دراسته الشهيرة بعنوان الصور الأولية للحياة الدينية) .

أما الإتجاه الثانى فهو الذى أطلق عليه إسم الإتجاه الراديكالى الذى تصور – خطأ – أن هناك قوانين معينة للحركة التاريخية للمجتمعات ، وإن هذه القوانين لها من العمومية ما يتجاوز نسبية الزمان والمكان . وقد أخطأ هذا الإتجاه عندما بنى فهمه للمجتمع بعلاقاته ونظمه وبنائه على الأساس المادى وحده ، كما أخطأ كذلك عندما رفض منطق التوازن والثبات والماهية – وهو المنطق الأوسطى ، وإستبداله بمنطق لا يعترف إلا بالصراع والتناقض والتغير وهو المنطق الجدلى ، وفى ظل هذا المنطق تختفى المطلقات والثوابت والتوازن الأمر الذى يستحيل بدونه تفسير الوجود الإجتماعى حتى فى أبسط صوره وأشكاله .

وقد إرتبطت أغلب نظريات علم الإجتماع الغربى – كما يذكر « إرفين زايتلين» I. Zietlin فى دراسته النقدية الهامة بعنوان « الأيديولوجيا وتطور النظرية فى علم

الإجتماع (٣١) « بمحاولة الوقوف فى وجهة الإتجاهات المادية الجدلية بشكل عام والشبح الماركسى الذى يمثل تحدياً كبيراً أمام المجتمع الغربى ينظمه وتراثه وإستقراره وبنائه وتوزيع القوى داخله وعقائده وقيمه ومستقبله بشكل خاص . ومن هنا نجد أن رواد علم الإجتماع لجئوا إلى تصورات ومفاهيم كالوضعية Positivism ، والداروينيةDarwinism والوظيفية Functionalism والسوسيولوجزم Sociologism للدفاع عن واقع المجتمع الغربى ببنائه ونظمه وطبقاته وقيمه ومعتقداته ، ومن أجل مواجهة مشكلاته التى قد تؤدى بتفاقمها إلى تغيرات فى عكس الإتجاه الذى يدافعون عنه .

وهذ يعنى أن قضية التنمية الإجتماعية - بوصفها ترتبط بالتغير الإجتماعى أو التغيير المخطط من أجل تحقيق غايات مرغوبة يحددها نسق المعتقدات والقيم وثقافة المجتمع ، ترتبط بجذور علم الإجتماع . غير أن هذه القضية لم تحظ بدراسات واقعية منظرة من أجل الوصول إلى محددات نظرية أو تعميمات أمبيريقية فيما يتعلق بالعوامل وأوزان كل منها والأساليب والإستراتيجيات والنماذج ومختلف الأبعاد الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والنفسية والبيئية والتاريخية والعقائدية والقيمية ... لقضية التنمية ، والدور الذى تلعبه العلاقات الدولية سواء بشكلها التاريخى أو المعاصر فى دعم أو تعويق عمليات التنمية فى الدول النامية ، من خلال توظيف متغيرات إستراتيجية فى هذا الصدد - كالقروض ونقل الخبرات ونقل التكنولوجيا ورأس المال والمنح وصفقات الأسلحة ... الخ . وقد إكتفى علم الإجتماعى الغربى بدراسة واقع.المجتمعات الغربية (ظاهرة التمركز حول الذات لدى شعوب Ethnocentrism) ودعم نظمها ومحاولة مواجهة مشكلاتها ولو على حساب المستعمرات وشعوبها . ومع تزايد حركات التحرر الوطنى والتخلص من الإستعمار الغربى وحصول دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على الإستقلال السياسى - بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص - أدرك المسئولون والمفكرون فى هذه الدول أن هذا التحرر والإستقلال السياسى سوف يظل فاقد المضمون ما لم يدعمه إستقلال وتحرر إقتصادى وإجتماعى ونفسى وقيمى وفكرى مماثل ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال برامج مخططة للتنمية الطموحة من أجل إعادة صياغة الواقع الإقتصادى والإجتماعى (النفسى والتعليمى والصحى والبيئى ...) لهذه المجتمعات وإرساء دعائم البنية الأساسية Infra-structure تحقيقاً للإنطلاق فى مجالات الإنتاج والخدمات والتصدير ، وكسر حلقات الفقر الخبيثة التى تحدث عنها « رانجر نركس »R. Nurks .

ومن هنا بدأت موجة دراسات التنمية فى البلاد المتخلفة والنامية سواء الدراسات

كما أنها لم تكن تسير فى دائرة إحتكارات عالمية وتعتمد على سوق دولية تسير

الموضوعية التى تستهدف الفهم العلمى الواقع هذه المجتمعات وعوامل تخلفها وسبل مواجهة هذه العوامل ، أو الدرسات المغرضة التى إنطلقت من هيئات ووكالات أوربية وأمريكية بهدف تكريس التخلف والإستغلال والإستنزاف لثروات تلك الدول . وإنطلقت حركة دراسات التنمية سواء من جانب باحثين ينتمون إلى الدول النامية ذاتها مثل « رالف بيريز» R. Peries و« درجنا ندندسنها » D. Sinha و« دوبى » Dube و « دواركيناث » Dwarakinath و« شاودهارى » Shawdhari والكثير من الباحثين فى الهند وأمريكا اللاتينية « فرانك » مثلا والدول العربية (٣٢) ...الخ ، أو من جانب باحثين ينتمون إلى العالم الغربى مثل « مارشال كليناري» M. Ctinard و« تومشيراد» T. Sherad و« باتن » Batten و« أروين ساندرز » E. Sanders و« وارين بنس».W Bennis و« روبرت تشن » R. Chin و« كنث بن » N. Benne وغيرهم من الباحثين فى أوربا وأمريكا والإتحاد السوفيتى (٣٣) .

ملاحظات نقدية حول دراسات التنمية الإجتماعية:

يستطيع الدارس الناقد لهذه الدراسات أن يحللها ويقومها من حيث مدى صلاحيتها لتفسير عوامل التخلف فى مجتمعاتنا ، والإسهام فى مواجهة مشكلاتها فى إطار الظروف المحلية والدولية المعاصرة . وقد خلصت من إستعراض بعض الدراسات التى درات حول التنمية الإجتماعية فى الدول النامية سواء على المستوى العالمي أو الغربى أو المحلى ، إلى بعض الملاحظات أوجزها فيما يلى :

أولا:

التباين الكبير من حيث الخلفيات العقائية أو الأيديولوجية الموجهة للدراسة ، ذلك لأن بعض الباحثين ينطلقون من الأيديولوجية اللبرالية الغربية التى تركز على مفاهيم التوازن والبناء القيمى والحفاظ على النسق والتكيف والتكامل وميكانزمات إستعادة قوى الإستقرار والقوى الأخلاقية ، بينما ينطلق بعض الباحثين من الأيديولوجية المادية الجدلية التى تركز على علاقات القوى ، خاصة قوى وعلاقات الإنتاج والصراع بكل أشكاله خاصة الطبقى ويؤكدون أهمية المنهج الجدلى ، والتحولات الراديكالية فى المجتمع . ويتبنى أغلب الباحثين هذه الخلفيات الأيديولوجية بشكل مسبق دون مراعاة لواقع المجتمعات النامية - كل مجتمع على حدة . تلك المجتمعات التى تشكل الميدان الرئيسى الذى يرسمون له خطوط إنمائه وتطويره .

ثانياً:

الكثير من هذه الدراسات خاصة التى أجراها باحثون غربيون أو يدورون في فلك الغرب تجاهلت - سواء بقصد أو بغير قصد - الأبعاد التاريخية لقضايا التخلف والتنمية ، وهى الأبعاد التى تسهم فى فهم وتشخيص الواقع المتخلف للكثير من المجتمعات النامية ، والوقوف على العوامل التى صاغت هذا الواقع المعاصر بنائياً ووظيفياً . يتستر أنصار تجاهل البعد التاريخى تحت دعاوى العلمية والمنهجية والأمبيريقية والقول بأن النسق الإجتماعى نسق طبيعى Natural-system كما يتسترون تحت دعاوى وحدة المنهج بين العلوم المختلفة الطبيعية والإجتماعية ، وتطبيق ما يطلق عليه « ريت ملز » C.R. Mills الأمبيريقية المجردة Abstract empericisn (٣٤) ويلاحظ غلبة هذا الإتجاه على الكثير من دراسات التنمية .

ثالثاً:

إنطلاق أغلب الدراسات عما يطلق عليه « ألفين جولدنر» A.Gouldener الفروض الضمنية Domain assumptions - فالكثير من الدراسات التى يجريها علماء ينتمون إلى العالم الثالث تتم من خلال مؤسسات وتنظيمات معينة بعضها ذات طابع إقتصادى وبعضها ذات طابع سياسى وبعضها ذات طابع دينى . ومن الطبيعى أن تحاول هذه المؤسسات توظيف هذه الأبحاث فى خدمة مصالحها وليس فى خدمة الدول النامية . وأحياناً يكون هذا التوظيف فى غير صالح الدول النامية - ولا ننسى أن الدوائر الإستعمارية ودوائر المخابرات فى الغرب وظفت وما تزال الكثير من الدراسات الإجتماعية فى غير صالح هذه الدول .

رابعاً:

ينقسم الدارسون لقضايا التنمية داخل الدول النامية إلى عدة مدارس فالبعض ينتمى إلى المدرسة الليبرالية الغربية سواء بحكم الدراسة فيها أو الإعجاب بها ، والبعض ينتمى إلى المدرسة الماركسية سواء بحكم الدراسة فيها أو الإعجاب بها . وبعض الباحثين يحاول الفكاك من أسر هاتين التجربتين سواء الغربية أو الشرقية ويحاول تحقيق الموضوعية فى دراسة واقع هذه المجتمعات وعوامل تخلفها وسبل تطويرها ... بعيداً عن رأى إنتماء إيديولوجى (*) . وهناك بعض الدارسين الذين يركزون على التفسيرات الدينية للتخلف والنمو والتطور والتقدم ، وذلك من خلال إبراز الدور الذى تلعبه المعتقدات والقيم والشعائر والسلوك الدينى فى تنمية المجتمعات . ومن الطبيعى أن هناك من الدارسين من يحاول ربط الدين بالتخلف الإجتماعى والإقتصادى (الماركسيون وبعض

الوجوديين وبعض علماء الإجتماع) .

وهناك من يربط الدين بالتقدم والنمو – وعلى الرغم من قدم هذا الإتجاه إلا أنه يرتبط فى الفكر السوسيولوجى المعاصر بالعالم الألمانى ماكس فيبر M. Weber.

خامسا :

هناك مشكلة ملاحظة لدى الكثير من الدراسات وهى عدم وضوح إطار نظرى قادر على التفسير الموضوعى لظواهر التخلف وتحديد ومنطلقات التنمية ومحركاتها فى الدول النامية ، وترجع هذه المشكلة فى جانب منها إلى طبيعة الدول النامية ذاتها ، وترجع فى جانب أخر إلى ندرة الدراسات عبر الثقافة Cross cultural والدراسات المقارنة Com-parative studies تنبثق عن مشروعات كبرى للدراسة وتتم من خلال تنظيمات علمية تقوم على جهود جماعية تعاونية بين الدول النامية . أما بالنسبة للجانب الخاص بالدول النامية فإننا نجد أن هذه الدول تتسم بإنعدام التجانس سواء على المستوى الجغرافى والقارئ أو على مستوى العمق الحضارى والتاريخى ، أو على مستوى التعرض للإستعمار ، أو على مستوى البناء الديموجرافى ، أو على المستوى الثقافى والعقائدي ، أو على المستوى اللغوى .. إلخ . فالدول النامية تقع فى قارات متعددة وفى مناطق مناخية وتضاريسية متباينة ، وبعضها له حضارات قديمة وبعضها دول حديثة نسبيا ، وأغلبها تعرض للإستعمار الأوربى ، لكن بعضها لم يتعرض بنفس الشكل (تركيا مثلا) – وبعض الدول المستعمرة ظل على تخلفه وبعضها أحرز تقدما كبيرا (كندا مثلا)– وتختلف الدول النامية من حيث وجود مشكلة سكانية ومن حيث طبيعة هذه المشكلة (نسبة السكان للموارد ومعدلات نموهم وخصائص السكان المختلفة وأسلوب توزيعهم المكانى وكثافتهم فى المدن والقرى .. إلخ) ونستطيع القول أن الخاصية المشتركة التى تجمع الدول النامية هى تخلفها بالمعايير الإقتصادية والتكنولوجية والإجتماعية بالمقارنة بالمجتمع الأوربى خلال فترة ما بعد الثورة الصناعية فى القرن الثامن عشر ، وأنها أخذت بسياسة التخطيط للتنمية بعد حصولها على الإستقلال السياسى تحقيقا للإستقلال الإقتصادى والإجتماعى الفعلى كما أخذت تتحد تحت مسميات مختلفة فى المحافل الدولية لمواجهة الضغوط المفروضة وهناك سمات مشتركة يمكن من خلالها إقامة علم لدراسة هذه البلاد ولكن هذه التباينات الإقتصادية والحضارية والسياسية والإجتماعية والجغرافية والحضارية والسياسية والإجتماعية والجغرافية ، والتباين فى البناءات التنظيمية والطبقية والقيمية والعقائدية والإختلاف فى العمق الحضاري أو الأبعاد التاريخية للبناءات الثقافية) وبالتالى فى عمق الضوابط والقيود والإلتزامات

السوسيوتاريخية) .. كل هذا حال دون الوصول إلي أطرنظرية مفسرة للتخلف والتنمية داخل هذه الدول ، وإن كان هذا التباين لايجعل من هذه النظرية أمرا مستحيلا ، ولكن يتطلب قدرا من التعاون فى تبنى مشروعات بحوث مقارنة عبر أنماط محددة ممثلة لهذه الفئات (الجغرافية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والحضارية) وهذا يعنى ضرورة الأخذ بفكرة تنميط الدول النامية Tgpology بحيث يكون التعميم على مستوى النمط ، وفى مرحلة أكثر تقدما من الأبحاث يمكن التعميم على مستوى الدول النامية عموماً ، وذلك بالنسبة لما هو مشترك وعام . وهناك الكثير من الدراسات المقارنة تمت بالفعل على مستوى الدول الأوربية والأمريكية مثل دراسة "فلورنس كلولهون" F. Klockhon للقيم ، حيث حددت هذه الباحثة الأمريكية مجموعة أساسية من المشكلات الأنسانية العامة التى تحاول كافة المجتمعات مواجهتها وإتخاذ موقف قيمى إزاءها مثل علاقة الإنسان بالجماعة وبالزمن ... إلخ ، ثم قامت بدراسة موقف خمسة مجتمعات أمريكية تجاه هذه المتغيرات القيمية (٣٧) ، كذلك فقد تمت عدة مسوح للقيم الأجتماعية على مستوى مقارن بين عدة دول ، مثال ذلك ماقامت به إحدى الهيئات الأجتماعية من دراسة مقارنة للقيم المتعلقة بتربية الأطفال في أربع دول سنة ١٩٥٨ (٣٨) وقد كانت هذه الدول هى إستراليا والدانيمارك واليابان وهولندا وحاولت الدراسة التعرف على تفصيلات أبناء الطبقات العليا والوسطى والدنيا في مجال القيم التربوية ، وقد ركز البحث على مجموعة من القيم وهى الطموح وطاعة الوالدين والإستمتاع بالحياة والأمانة والذوق والثقة بالله . وهناك محاولات بذلت فى هذا الصدد لدراسة موضوعات محددة دراسة مقارنة داخل مجتمعات نامية مختلفة ، بعضها قام بها علماء أفراد ، وبعضها أجرى من خلال تنظيمات مثل تنظيمات وهيئات الأمم المتحدة ، ويمكننا أن نعطيي أمثلة على هذه المحاولات ، دراسة "أثر الأتصال على التنمية الريفية" فى كل من الهند وكوستاريكا) . والتي قام بها كل من "أفريت روجرز" E. Rogers و " بروديبتو روى" P.Roy و "وازانين" Waisanen تحت إشراف اليونسكو سنة ١٩٦٩ (٣٩) . ويمكن القول أن هذه الدراسات ماتزال تفتقد إلى المنهجية السليمة وإلى التنسيق وإلى مشروع متكامل تجرى فى إطاره بحيث تؤدى فى النهاية إلى مايمكن أن نطلق عليه إطار نظرى محقق إمبيريقيا يمكن أن يفسر فى ضوئه قضايا التخلف والتنمية فى دول العالم النامى – وقد أكد "برت هوزلتز" B. Hoseletz أن ضرورة التوصل إلى نظرية فى العلوم الإجتماعية والتغير الثقافى ، غير أنه يلاحظ أنه من الصعب التوصل إلى مثل هذه النظرية ، وكل مايمكن عمله هو وضع نماذج لإنماط التحول من الأقتصاد التقليدى إلى الإقتصاد الحديث داخل إطار النسق الأجتماعى –

وهو يشير إلى أن التسرع فى وضع نظرية عامة تحدد العلاقة بين التنمية الأقتصادية والتغير الثقافى سوف توقعنا فى نفس المتاهات التى وقع فيها أولئك الذين حاولوا وضع نظرية عامة فى التاريخ تبين مساراته وإتجاهاته ومراحله (٤٠) .

سادسا :

تأثرت إتجاهات الدراسة ونسق التفسير والتحليل عند تناول التنمية داخل المجتمعات النامية بالأصول الأكاديمية لكل باحث لدرجة وقوع البعض في أزمة الحتميات Determinism . فقد عالج الأقتصاديون قضية التنمية من مظور إقتصادى أحادى البعد ، وعالجها المشتغلون بالعلوم السياسية من مظور سياسى وعالجها بعض الجغرافيين من منظور مهنة الخدمة الأجتماعة ، وعالجها بعض التربويين من منظور تربوى ، وعالجها بعض المشتغلين بالأدارة من منظور إدارى .. إلخ .

ولكن هناك من الدارسين من حاول تحقيق التكامل فى أسلوب المعالجة – وهؤلاء انقسموا إلى قسمين فقد جاءت محاولة البعض محاولة توفيقية ، وجاءت محاولة البعض لأخر محاولة تلفيقية لا تفعل أكثر من الجمع بين كل التفسيرات المطروحة ووضعها بجوار بعضها البعض دون إبراز أساليب تفاعل العوامل وتساندها الوظيفى (*) ، ويرجع هذا التباين فى المنطلقات الأكاديمية إلى تعدد الأصول العلمية والبحثية

(*) برزت العديد من المفاهيم التى يختلف الباحثون فى تحديد مضامينها مثل :

Commünity development - Community organization - social development - societal development - Econmic development, polilical development, polilical modernization - social modernization - cultural modernization - Overall development ... etc .

يذهب "مونت بالمر" M. Polmer فى دراسته عن أزمة التنمية السياسية إلى أن هناك خلافا كبيرا بين الدارسين حول تحديد مفهوم التنمية – وهناك شبه إتفاق على أنها تمثل الأمل أو إمكانية أن تتغير مستويات المعيشة داخل الدول الفقيرة فى الأطراف لتصل إلى مستوى الدول الغنية المتقدمة – وبعيدا عن هذه الجملة الهلامية الفضفاضة لايوجد إتفاق على تحديد مفهوم التنمية بشكل رقيق .

Palimer : The dilemmas of political development - p.l.

لمفهوم التنمية (٤١) فهناك تاريخ لتناول هذا المفهوم داخل أجهزة الأمم المتحدة من جهة ، وداخل الدوائر الأستعمارية البريطانية من جهة أخرى ، ولدى حكومات كل دولة من جهة ثالثة ، ولدى كل تخصص علمي على حده من جهة رابعة ولدى التنظيمات والمعاهد الأقليمية أو القطرية من جهة خامسة ، ولدى العلماء الأفراد بشكل إجتهادى من جهة سادسة .. ومن الطبيعى أن تختلف المسميات وقد عرضت للكثير من هذه الأصول بشكل مفصل فى أعمالى العلمية السابقة ونكتفى هنا بمجرد الأشارة (٤٢) .

سابعا:

الخلاف الواضح بين الباحثين من حيث تحديد مؤشرات ومعايير التخلف والتقدم فإذا كان هناك شبه إتفاق على تحديد معايير التقدم الأقتصادى والتحديث التكنولوجى والتنمية الصحية والأدارية (نمو الصناعة وبناء الهياكل الأساسية وإرتفاع الدخل القومى ومعدلات الدخل الفردى فى المتوسط وأساليب التوزيع) (وان كان هناك خلاف على مضامين هذه الأساليب) وتزايد سيطرة الإنسان على البيئة الجغرافية والطبيعية ، وتكامل عوامل الأنتاج ، وتوافر الكوادر الأدارية والفنية المتخصصة ، والأخذ بمفاهيم الكفاية الأنتاجية والأجتماعية والنفسية ، وتطبيق الأساليب الرشيدة داخل التنظيمات والقضاء على أمراض البيروقراطية ، وتحسين المستويات الصحية ، وتخفيض نسبة الوفيات - خاصة بالنسبة للأطفال - ومواجهة الأمراض الوبائية والمتوطنة ، وتحسين توقعات الحياة ، وتطبيق نظم حديثة في الأدارة (الأدارة بالأهداف .. تطبيق العلاقات الأنسانية - تحسين أساليب الأشراف - توصيف المهن - تطبيق نظم متقدمة للأختيار والتوجيه التعليمى والمهنى) توسيع قاعدة المشاركة فى إتخاذ القرارات ، وبناء القرار على أسس علمية رشيدة .. أقول أنه إذا كان هناك إتفاق بين الدارسين على معايير

التخلف والتقدم فى هذه المجالات ، فإن التنمية الأجتماعية الشاملة تتضمن جوانب سياسية وإجتماعية وقيمية وعقائدية وثقافية .. مختلف على تحديد معايير التقدم والتخلف بشأنها إختلافات واسعة بين الدول والباحثين والهيئات الدولية والأقليمية والمحلية .. فهناك خلاف حول تحديد مضمون التحديث السياسى (٤٣) بين الإتجاهات اللبرالية الغربية التى تقوم على الديموقراطية والمشاركة السياسية (من خلال نظم الديموقراطية النيابية (إنجلترا) وحكومة الجمعية النيابية (سويسرا) والنظام الرئاسى (الولايات المتحدة) وبين التى تصفها النظم الدستورية بأنها دكتاتورية مثل النازية والفاشية والنظم الماركسية المطبقة فى شرق أوربا والصين والأتحاد السوفيتى (٤٤) ، وهناك النظم المختلطة والنظم التى تستند إلى الدين (*)

وتلك التى تستند إلى الأعراف والتقاليد .. إلخ . ويظهر الخلاف فى مجال التحديث السياسى (٤٥) – من حيث تحديد معايير التقدم والتخلف – عند مناقشة مفاهيم القوة Power والأغتراب Atienation والمشاركة Participation والأحزاب Parties اللامبالاه Apathy وبعض صور السلوك الأنفصالى .Dissociative B ومجتمعات الجموع Mass societies والصفوات Elites ومفاهيم العدل والحق والمساواة ... فكل نظام سياسى يختلف فى تفسيره لهذه المفاهيم والتصورات الأمر الذى يثير قضية النسبية والأجتهادية والتاريخية .. ويكفى أن نرجع إلى دراسات "لورى" R. Lowry و "جالبريث" Galbraith و "كيوبر" Kuber و "داهل" R. Dahl و "رسمان" D. Ress-man و "ملز" C.R. Mills و "ألسن" M Olsen وغيرهم حتى نلمح التناقض والصراع حول تحديد مفاهيم ومضامين وعمليات التنمية السياسية . ونفس الشئ ينطبق عندما ننتقل إلى مجالات التنمية القيمية والثقافية والتربوية والأسرية والشبابية – وإذا تساءلنا عن منطلقات التنمية وأهدافها نجد أن هناك خلافا كبيرا بين دارسى التنمية الأجتماعية .

(*) يبرز أهمية الدين الأسلامى من حيث التحديد الواضح للنظم ومعايير التقدم والتخلف في كل المجالات من حقيقة أن الشريعة الأسلامية ليست خاضعة لخصائص النظم الوضعية فهى تمثل مطلقات لصدورها عن الخالق سبحانه وتعالى من جهة وتتسع لتضمن كل المتغيرات فى جميع المجتمعات والعصور وتأسيسها على دعائم قيمية وأخلاقية تتفق مع الفطرة الأنسانية .

فهناك على سبيل المثال من يربطون التنمية والتحديث الأجتماعى بنقل وتبنى النماذج الأقتصادية والسلوكية والقيمية والسياسية والتربوية والتكنولوجية والممارسات السائدة فى العالم الغربى وهو ما يطلق عليه مصطلح "التغريب أو الصياغة الغربية للمجتمعات النامية" Westernization "ايز نشتادت" Eisenstadt ، "ابتر" Apter و "مونت بالمر" M. Palmer (*) وهناك بعض الباحثين يربطون حركة التنمية بتبنى النماذج الأقتصادية والسلوكية الأجتماعية السائدة فى الدول الماركسية (إلغاء الملكية الخاصة ودعم الصراع الطبقى وسيادة دكتاتورية البروليتاريا .. إلخ) ومن المؤسف أن هذا الصراع والتناقض فى مجال تحديد معايير التقدم الأجتماعى أو تحديث النماذج والقيم والسلوكيات والأهداف النهائية لحركة التنمية ، قد انعكس على دراسات وإتجاهات الباحثين العرب . وهناك خلاف كبير حول تحديد معيير التقدم والتخلف - وعلى سبيل المثال فأى نماذج الأسرة الأكثر دعما للتنمية من حيث تحقيق أهدافها ؟ هل الشكل الغربى أو فكرة الكوميونات الريفية أو الحضرية كما تطبق فى الصين أم الأسرة الممتدة أم الأسرة الصغيرة (النواة) - وأى الضوابط الأسرية أكثر دعما للتنمية - الضوابط اللبرالية أم الضوابط الدينية ؟ .. إلخ . وهناك نفس القدر من الخلاف حول تحديد المعايير إذا انتقلنا إلى مجال الملكية ، فأى أشكال الملكية أكثر دعما للتقدم الأقتصادى والأجتماعى - الملكية الفردية المطلقة (كما كان فى التجربة اللبرالية الغربية خلال القرن الماضى) أم المقيدة أم الجماعية أم التعاونية أم النموذج الذى يحقق التوازن بين هذ الأشكال جميعها ؟ - يدرك المستعرض للدراسات أن هناك خلافا كبيرا حول تحديد معايير التقدم والتخلف .

(*) يؤكد "مونت بالمر" الأهمية الأستراتيجية للنظام كمحرك للتنمية الشاملة - فهذا النظام مسئول عن ضبط سلوك أعضاء المجتمع وتنظيمهم بشكل فعال ، وهو مسئول عن تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية بشكل فعال - وللتعبئة بعدان - البعد السلوكى والدافعى والبعد التنظيمى ، وهو ...

ثامنا:

يسرف بعض الدارسين للتنمية فى الأعتماد على الأبعاد التاريخية كأبعاد وحيدة لتشخيص جوانب التخلف بكل أشكاله فى البلاد النامية (٤٦) (وذلك من خلال الرجوع للإستعمار والعلاقات

الدولية فى القرون الماضية والتشويه المفروض على هذه الدول إقتصاديا وإجتماعيا وتربويا وإيكولوجيا وهو ماالطلق عليه الثنائيات Dualism المفروضة) وعلى عكس الإتجاه الأمبيريقى المجرد فإن هؤلاء المحللين لايهتمون بالدراسات لواقعية المقارنة والمعاصرة . ولعل هذا هو مايجعلهم يعجزون عن الإجابة على بعض الأسئلة مثل (٤٧) لماذا تخلفت بعض الدول على الرغم من أنها لم تخضع للإستعمار الأوربى كما خضعت دول أخرى ؟ ولماذا احرزت بعض الدول التى كانت مستعمرة تقدما على معايير إقتصادية وسياسية وإجتماعية بشكل واضح بينما عجزت دول أخرى على الرغم من خضوعها جميعا لظروف تاريخية ومعاصرة مماثلة ؟ فهناك نماذج حققت تقدما إقتصاديا وتكنولوجيا كبيرا خارج أوربا وأمريكا الشمالية . ومن أبرز هذه النماذج اليابان التى أصبحت تمثل خطرا على التنمية الأوربية والأمريكية ، وهناك كوريا وتايون وهونج كونج ، وهناك نموذج التنمية المتميز والمتقدم فى المملكة العربية السعودية . وإذا كان الكثير من الذين يسرفون فى الأخذ بالتحليل التاريخى لهم إنتماءات إيديولوجية واضحة تدور فى دائرة الماركسية الناجحة فى الدول التى تنطلق من منطلقات مضادة تماما للإيديولوجية المذكرة ؟ .

تاسعا:

يلاحظ أن بعض الدراسات المطروحة فى التنمية الأجتماعية - سواء على مستوى الكتب أو حتى الرسائل العلمية ، تربط بين التخلف وسيادة التفكير الغيبى ، وبين التفكير الغيبى والأساطير والخرافات واللاعلمية . ولعل ذلك أصبح سمة بارزة فى التراث السوسيولوجى الغربى نتيجة لظروف تاريخية معينة تتمثل فى التراث الدينى عند

= مسئول ثالثا عن تجاوز المشكلات والضغوط التى تسببها التعبئة الأقتصادية والأجتماعية السريعة وإستمراره فى ضبط سلوك الناس وعلاقاتهم .

Monte palmer : Dilemenas of potilical development : E.E. Peacock publishers Illinois 1980 pp. 3-4 .

الأغريق وتصورهم للآلهة وصراعهم وموقفهم الصراعى من الأنسان ، وظروف السيطرة الكنسية أو الأستبداد والتحكم الكنسى خلال فترة العصور الوسطى الأوربية . ولهذا التصور أصوله فى الفكر السوسيولوجى ذاته بإتجاهاته المتصارعة فقد نظر ماركس إلى الدين على أنه مخدر للشعوب ، كما اعتبر كومت Comte التفكير الدينى أو الغيبى مرحلة ثيولوجية تمر بها المجتمعات وهى تتمثل أكثر المراحل بدائية وتخلفا ولابد من تجاوزها من أجل التقدم مرورا بالمرحلة الميتافيزيقية الوسطى وصولا إلى المرحلة المتقدمة التى يسودها الفكر الوضعى القائم على العلم إستنادا إلى الملاحظة والتجربة والمقارنة وإستخدام المنهج التاريخى والتعميم . وقد وصل الأمر "بكومت" أنه فسر سبب مشكلات المجتمع الفرنسى بعد الثورة وما كان يسوده من إضطراب بوجود بنور للفكر الغيبى داخله (٤٨). ويشير "تن بنتون" T. Benton فى مجال حديثه عن الأتجاه الوضعى عند كونت إلى أن الوضعية Positivism هى فى جوهرها صيغة تمزج بين النزعة الأمبيريقية Empericism والإتجاه الظاهرى Phinomenalism والإتجاه الإجرائى Operationalism وإتجاه النقد الإمبيريقى Emperio-criticism والإمبيريقية المنطقية Logical empericism – وهو يرى أن جوهر الإتجاه الإمبيريقى يتلخص فى العبارة الآتية "تبنى المعتقدات على الرؤية الحسية المباشرة" Seeing is be-lieving (٤٩) – وقد استمر هذا التقليد الذى يربط بين الفكر الغيبى والتخلف سائدا فى الفكر الغربى حتى وصل إلى "تالكوت باسونز" T. Parsons فى أمريكا . فقد ذهب "بارسونز" إلى أن العملية التنموية أو التطورية تتمثل أساسا فى دعم القدرة التكيفية للمجتمع – وأن العملية التطورية هذه أما أن تنبثق من داخل عملية الإنتشار الثقافى أو من خلالها . وهو يرى أن العمليات الأساسية للنمو والتطور تتمثل فى التباين والتكامل والتعميم (٥٠) . ويحدد بارسونز ثلاثة مستويات تطورية تعكس كل منها بناءات وانساق إجتماعية متنوعة . المرحلة الأولى وهى مرحلة المجتمع البدائى وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين ويتميز المجتمع البدائى عند بارسونز بمجموعة من الخصائص أبرزها أن الدين والروابط القرابية يلعبان دورا بالغ الأهمية (لاحظ هنا ربط التخلف بأهمية الدور لذى يلعبه الدين داخل المجتمعات) ويأتى بعد ذلك الوجه المتقدم من هذه المجتمعات ليشير إلى المجتمعات التى تظهر فيها إنساق التدرج الإجتماعى والتنظيمات السياسية التى تقوم على وجود حدود إقليمية آمنة ومستقرة نسبيا وبالنسبة للمرحلة التطورية الثانية والوسطى فإنها تضم نمطين فرعيين من المجتمعات كذلك هما : المجتمعات القديمة ، ثم المجتمعات القديمة التى تعكس نموذجاً أكثر تقدما . أما المرحلة الثالثة والأخيرة وهى

المجتمعات وتتمثل فى المجتمعات الصناعية الحديثة (٥١) .

وقد انقل هذا التصور الذى يربط الفكر الغيبى بالتخلف من الفكر الغربى بأصوله المتصارعة والمتناقضة إلى فكر الكثير من الباحثين العرب حيث تأتى عبارات "يؤمنون بالغيبيات والخرافات والأساطير .." كثيرا فى الرسائل والمؤلفات العلمية دون تمحيص ودون فهم ودون وعى . فالإسلام يقوم على الإيمن بالغيب "الم (١) ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين (٢) الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون (٣)" (سورة البقرة) والإسلام من خلال هذا الإيمان يدعوا إلى التفكير وأعمال العقل ونبذ التقليد الأعمى والبحث فى السماء والأرض والبحار والجبال والإنسان من أجل فهم القوانين والسنن الألهية التى تحكمها ، ويدعو إلى تحقيق التقدم على كل المستويات القيمية والأخلاقية والأقتصادية المادية والتربوية والسياسية .. إلخ وهذا هو جوهر التنمية الحقيقية .

عاشرا:

ندرة الدراسات التى تتناول إرتباط الإسلام بقضايا التنمية الإجتماعية بمفهومها الشمولى . وهناك دراسات كثيرة تمت حول الإقتصاد الإسلامى والإسلام والتنمية الإقتصادية من خلال جهود فردية أو من خلال تنظيمات إسلامية مثل الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ويلاحظ على الدراسات التى طرحت حول الإسلام والتنمية الإجتماعية أن معالجتها لم تحقق الشمولية والعمق المطلوبين .

أبعاد التنمية الإجتماعية الشاملة :

يذهب بعض الإقتصاديين مثل "بنيامين هيجنز" B. Hagens وبعض علماء الإجتماع مثل "بونسيون" Ponsion إلى أن مفهوم التنمية الإقتصادية يستوعب بالضرورة جميع الجوانب الإجتماعية ، وإذا كان الأخير يصنف التنمية إلى ثلاثة أقسام – التنمية الإجتماعية والسياسية والإقتصادية إلا أنه يعود ويؤكد أن التنمية الإقتصادية يستوعب النوعين الأول والثانى معا – فالتنمية الإقتصادية هى المدخل لإنتاج السلع والخدمات ورفع الدخل القومى والفردى ، وهى التى تؤدى إلى إيجاد جماعات وبناءات إجتماعية جديدة وإيجاد وظائف جديدة ونظم مستحدثة للقيم والأدوار والمراكز والمعايير والمفاهيم والعلاقات .. على أساس من الرشد Rationality (٥١) . وهو يؤكد أن التنمية الإقتصادية تتضمن مفهوما إخلاقيا بوصفها تستهدف تحقيق الخير للجميع . ويؤكد "بونسيون" على ثلاثة توجهات إجتماعية ترتبط بشكل وثيق بالتنمية الإقتصادية وهى

(٥٢):

أولا: الإتجاهات المتعلقة بالعلية الرأسية والأفقية .

ثانيا: الإتجاهات المتعلقة بالمثالية والتجريبية .

ثالثا: الإتجاهات المتعلقة بالعقلانية الوظيفية .

وفى مقابل هذا الإتجاه الإقتصادى نجد أن هناك إتجاها ثنائيا للتصنيف حيث يحصر التنمية الإقتصادية فى مجالات الإنتاج المادى الزراعى والصناعى بأشكال الصناعة المختلفة ، وتحقيق الإرتفاع المستمر والمضطرد فى الدخل القومى وبالتالى فى الدخل الفردى وهذا يفترض إرساء قواعد البنية الأساسية وتدبير أساليب التمويل والإدارة والتنظيم والتخطيط .. أما التنمية الإجتماعية فيحصرونها فى مجالات التنمية البشرية فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية (٥٣) .. إلخ . ويبرز هذا الإتجاه بشكل خاص فى كتابات الأمم المتحدة كما يبرز فى تصنيفات خطط الكثير من الدول النامية .

وإنى أميل إلى النظر إلى القضية من منظور ثالث . فالثنائية التصنيفية ليس لها ما يبررها خاصة بعد أن ثبت أن التنمية في المجالات الإجتماعية كالتعليم والصحة أصبحت تحقق أعلى نسبة إستثمار بالمعايير الإقتصادية بالمقارنة بالإستثمار فى مجالات الزراعة والصناعة . يضاف إلى هذا أن معالجة التحول الإنمائى فى ضوء مفاهيم ومضامين إقتصادية . يؤدى إلى الكثير من لخطورة والمشكلات وسوء الفهم لعدة أسباب :

أولا:

لأن قضية التنمية المجتمعة لا تمثل مشكلة إقتصادية أو تكنولوجية فحسب وإلا لكان الأمر سهلا من خلال تدبير مصادر التمويل ونقل نماذج تكنولوجية وإقتصادية جاهزة – والواقع أن مواجهة مشكلات التخلف داخل النسق الإجتماعى الثقافى بأبعاده التاريخية المتميزة لا تتمثل فى إعادة صياغة العلاقات بين المتغيرات الإقتصادية فحسب ، ولا تتمثل فى البحث عن ميكانزمات التوافق الإقتصادى الصورية ، ولكنها تتطب التخطيط الواعى لعملية الإنتقال من نسق إجتماعى يعكس شكلا من أشكال التنظيم الإقتصادى والثقافى والعقائدى والإجتماعى والتاريخى .. إلى شكل آخر يعكس شكلاً مختلفا من

أشكال التنظيم الإقتصادى والإجتماعى يوصف بأنه أكثر تقدما إستنادا إلى معايير محددة (بعضها متفق عليها بين الدول ، وبعضها يعكس الإختلاف الإيديولوجى) .

ثانيا:

على الرغم من الدراسات الكثيرة حول الجوانب الإجتماعية والثقافية للتنمية الإقتصادية ، فما زال التراث العلمى لم يوفق علي تعبير "برت هوزلتز" B. Hoselitze حتى الآن فى إبراز والإتفاق على نظرية توضح العلاقة بني التنمية الإقتصادية والتغير الثقافى . ويلاحظ "هوزلتز" أنه لايمكن التوصل إلى نظرية محل إتفاق بين الدارسين حول هذه القضية ، وغاية ما يمكن الوصول إليه فى ظل المراحل الحالية من المستوى النظرى والمنهجى للعلوم الإجتماعية ، وفى ظل التباينات الثقافية والإجتماعية والتاريخية للمجتمعات ، هو أن نضع نماذج لإنماط التحول من الإقتصاد التقليدى إلى الإقتصاد الحديث في إطار النسق الإجتماعى الثقافى لمجتمعات محددة (٥٤) . ويؤكد "هوزلتز" أن محاولة وضع نظرية عامة فى العلاقة بين التنمية الإجتماعية والتحول الإقتصادى سوف توقعنا فى نفس المتاهات التى وقع فيها أولئك الذين حاولوا صياغة نظرية عامة فى التاريخ .

ثالثا:

أن تنمية المجتمعات لا يمكن أن تتحقق من خلال العامل الإقتصادى وحده أو من خلال القوة والفرض وحدهما أو من خلال الحكمة والتأمل الطوبائى وحدهما أو من خلال الجهود السياسية وحدها ..إلخ ، ولكنها تتحقق من خلال التخطيط لإستحداث ثقافة كلية علي حد تعبير "الفين جولدنز" A. Gouldner وهنا يجب أن نشير إلى تحفظ واجب وهو أن هذا ليس معناه إحداث تحولات جذرية فى كل المكونات الثقافية والمجتمعية كضرورة لإحداث وتحريك التنمية ، فقد تحدث التنمية من خلال التركيز على أبعاد ثقافية قائمة وإبرازها وتنقيتها مما يعلق بها من مفاهيم خاطئة .

رابعا:

يخطئ من يتصور أن المفهوم الإقتصادى للتنمية يتضمن بالضرورة مفاهيم ومعانى إخلاقية (مثل بونسيون) فقد تكون التنمية الإقتصادية مدعمة للظلم والتفاوت الإجتماعى كما حدث خلال مسيرة تجربة التنمية الرأسمالية فى أوربا خلال القرن التاسع عشر .

ونخلص من هذا إلى أن التنمية لها جوانب تخصصية نوعية متعددة ومتساندة فهناك التنمية الإقتصادية والتنمية التربوية والتنمية الإدارية والتنمية السياسية والتنمية الصحية والتنمية العمرانية ... إلخ . ويمكن لمفهوم التنمية الإجتماعية أن يستوعب هذا الإتجاه الشمولى ويحقق التكامل بين هذه التنميات النوعية . فالتنمية إجتماعية فى أساليبها ووسائلها وأهدافها . وإذا ماتساءلنا عن موجهات التنمية ومنطلقاتها وضوابطها فإننا ندخل دائرة المعتقدات أو الإيديولوجيات . فهناك الإيديولوجيات الوضعية للتنمية كالإيديولوجية اللبرالية الغربيةوالأيديولوجيةالمادية والتاريخية والإيديولوجيتين تتسمان بالنسبية والتاريخية والتغير ولا تستطيع الإحاطة بواقع الإنسان كإنسان وغاية وجوده ووظائفه ومجتمعه وتاريخه والكون الذى يوجد فيه بشكل دقيق صادق متكامل ، وهذا هو سر فشل هذه الإيديولوجيات فى إسعاد الإنسان من خلال تنمية متكاملة تتوازن خلالها الجوانب المادية والإجتماعية والأخلاقية والروحية بشكل دقيق . وهذا لن يتحقق إلا من خلال الإسلام عقيدة وشريعة وعلى هذا نستطيع أن نحدد مجموعة أبعاد للتنمية الإجتماعية بالمفهوم الشمولى الذى أشرنا إليه .

أولا: البعد العقائدى أو الإيديولوجى:

والذى يحدد منطلقات التنمية وأهدافها ويحدد القيم التى يسعى المجتمع إلى الوصول إليها أو البناء القيمى والمعيارى الموجه للسلوك والأهداف الإستراتيجية أو المرحلية .

ثانيا: بعد النظم الإجتماعية :

ويتمثل فى أساليب ووسائل توظيف المركبات المعيارية داخل المجتمع من أجل توجيه وظائفها فى خدمة المعتقدات والأهداف والمعايير والقيم العليا للمجتمع . ويتصل هذا البعد بتوظيف مكونات المجتمع النظامية فى خدمة الأهداف المتفق عليها ، خاصة النظم الإستراتيجية بالنسبة لقضية التنمية مثل نظم الإقتصاد والتكنولوجيا والسياسة والأسرة والتربية والحراك الإجتماعى ... ويبرز أهمية هذا البعد إذا أدركنا أن برامج التنمية الإجتماعية فى أى مجتمع تستهدف صياغة هذه النظم أو إحداث تغيرات محددة فى بناء ووظائف هذه النظم فى ضوء الإتجاهات العقائدية والقيمية الموجهة .

ثالثاً : البعد التنظيمى :

ويتمثل فى أشكال التنظيم داخل المجتمع الحالية والمستهدفة مثل أساليب التخطيط وتقسيم العمل والتخصص وأشكال التخطيط وأنواعه ونماذج الإدارة والتنظيم المطبقة داخل تنظيمات العمل وأنماط الأسرة وأشكال التنظيم الديموجرافى للمجتمع من حيث خصائص السكان ومعدلات نموهم وأشكال توزيعهم داخل المجتمع ، وطبيعة عمليات التحضر والتصنيع والعلاقة بين المجتمعات المحلية والعلاقة بين البيئة والمجتمع (الأيكولوجيا) ... الخ .

رابعاً: البعد الثقافى:

ويتضمن كل ما يرتبط بجوانب الثقافة المادية واللامادية السائدة في المجتمع إعتباراً من العادات والتقاليد والأعراف ونماذج السلوك التقليدية ، والموروثات الشعبية ، حتى نماذج الملبس والمأكل والمسكن والأدوات المادية التى تستخدم فى الحياة اليومية ، لأن شمولية التنمية الإجتماعية لا بد وأن تتفاعل مع البناء الثقافى القائم تفاعلاً إنتقائياً Selective من حيث الدعم المتبادل والتركيز على جوانب ثقافية معينة من جوانب الثقافة التقليدية التى تدعم أهداف التنمية ، أو محاولة التفريغ القيمى لبعض جوانب الثقافة المعوقة للتنمية ودعم نماذج ثقافية بديلة . ويتصل هذا البعد بالبناء التاريخى للمجتمع بشكل واضح ، كما يرتبط ببناءات القوة التاريخية وموقفها من برامج التنمية .

خامسا: البعد النفسى الإجتماعى:

ويتصل بطبيعة الشخصية المنوالية السائدة ومستويات الدافعية والطموح أو التطلع لديها ، والدوافع أو محركات السلوك خاصة فى مجال العمل والإنجاز والنجاح والإبتكارية والقدرات الريادية والتنظيمية والإدارية لدى أبناء المجتمع . ويتصل هذا البعد بنظم التنشئة الإجتماعية ومؤسسات التربية من حيث الشكل والمضمون والأساليب والأهداف ويرتبط هذا البعد مثل البعد السابق بالبناء التاريخى للمجتمع .

سادساً: بعد الإمكانات المتاحة للتنمية:

ويقصد هنا الإمكانات المالية والمادية والبشرية والتنظيمية المتاحة داخل المجتمع ، وأساليب تنظيمها وتعبئتها وتوظيفها ...

سابعاً: بعد المناخ الدولى أو العلاقات الدولية :

أو ما يطلق عليه البعض النسق الدولى World system فلا يمكن إطلاقاً فهم قضايا التنمية فيى أية دولة من دول العالم النامى بمعزل عن طبيعة العلاقات الدولية التاريخية والمعاصرة (٥٥) لعدة أسباب ، فى مقدمتها حاجة هذه الدول إلى إمكانات مثل المال أو التكنولوجيا أو الخبرات المتقدمة أو الأسلحة وهذه شبه محتكرة فى الدول المتقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً (*) ، هذا إلى جانب أن أغلب هذه الدول النامية كانت واقعة تحت تاثير إستعمارى من جانب هذه الدول المتقدمة حالياً ، يضاف إلى هذا أن تنمية الدول النامية أمر يؤثر في معدلات نمو الدول المتقدمة سواء من حيث سوق المواد الخام أو توزيع المنتجات ذلك لأن تحقيق إستقلال الدول النامية بشكل ما لا يمكن الدول المتقدمة (إقتصادياً وتكنولوجياً) من الإستفادة منها فى قضايا إستراتيجية . وهذه القضية تثير قضية القروض وأساليب توظيفها ، كما تثير قضية الديون ومشكلاتها المتعددة ، وتثير قضايا الحوار بين الشمال والجنوب أو بين الشرق والغرب كما تثير مشكلات الدول النامية مع صندوق النقد الدولى ونادى باريس وهيئات التنمية العالمية سواء التى تتخذ شكل قطرى أو شكل دولى ، وإذا كانت عوامل التخلف الإجتماعى متشابكة متداخلة ، فإن التنمية الإجتماعية هي فى نظرى مجموعة البرامج والعمليات المتكاملة التى تسهدف القضاء على عوامل التخلف وتحقيق التقدم التى تحقق التوازن بين الجوانب والحاجات الروحية والنفسية والمادية والإجتماعية لأعضاء المجتمع فى ضوء بناء عقدى واضح ومتميز وفى ظل معايير محددة للتقدم والتخلف . وقد سبق القول أن هناك خلافاً حول تحديد بعض هذه المعايير .

(*) يذكر « نومان لونج » فى دراسة هامة له بعنوان « مقدمة فى علم إجتماع التنمية الريفية » أن دول النفط فى الشرق الأوسط تعتبر إستثناء من حالة معظم الدول النامية حيث أن تملكها للنفط الذى تحتاجه الدول الغربية المتقدمة إقتصادياً وتكنولوجياً وعلمياً منحها مزيداً من القوة الإقتصادية والسياسية فى المحافل الدولية –

N. Long : Introduction to the sociology of ruraal devlopment Tavistock publications 1977 p. 196 .

مداخل التنمية الإجتماعية والأطرحة النظرية:

يقصد بمداخل التنمية مجموعة التصورات التى طرحت فى التراث بصدد العوامل الإستراتيجية لإطلاق عمليات التنمية ، وحول كيفية فهم قضايا التخلف والتنمية داخل الدول المختلفة ، وسوف نوجز أهم هذه المداخل بشكل سريع على النحو التالى (*)

أولا: مدخل النماذج المثالية:

ويمثل هذا المدخل تصوراً تصنيفياً فمن أجل فهم قضايا وأبعاد وملامح التخلف يجب أن تقاربها بقضايا وأبعاد التقدم . وتقدم النماذج المثالية على صياغة تصورات تشتق من دراسة الواقع بعد تجريدها وتعميمها ، وهذا يعنى أن النماذج المثالية هى محاولة منهجية لتحقيق وضوح الرؤية أمام الباحث فى علم الإجتماع ، فى ضوء تعدد وتشابك وتعقيد الواقع الإجتماعى - وتظهر هذه الأنماط التصورية فى عدة أشكال كالوحدات Uuits والمفهومات Concepts والعمليات Processes وصور العلاقات الإجتماعية ، وتتخذ هنا شكل الأنماط القطبية Polarities - والتقليد الخاص بالمقابلة بين الريف والحضر والمجتمع البدائى والمجتمع الحديث ، والمجتمع المتخلف والمجتمع المتقدم إتجاه قديم ظهر فى الدراسات الإجتماعية عند العديد من العلماء إعتباراً من « فردناند تونير » F. Tounis و« سير هنرى مين » و« أميل دوركيم » حتى «تالكوت بارسونز » ويشير « مونت بالمر » M. palmer (٥٦) فى دراسة له عن أزمة التنمية السياسية إلى أن مدخل التقليدية - الحداثة يساعدنا على فهم الفروق التنظيمية والسلوكية بين النموذجين وعلى معرفة أساليب الإنتقال من نموذج إلى آخر ، وعلى إدراك التشابك بين الجوانب الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية ومراعاة ذلك عند التخطيط للتغير .

ثانيا: مدخل المتصلات الثقافية:

وهنا لا تقوم محاولة الفهم على أساس المقابلة بين نماذج مثالية متناقضة ، إنما على أساس تصور المراحل الوسيطة التى تحقق إنتقال المجتمع من قطب

(*) هذه المداخل مفصلة فى كتابى بعنوان - علم إجتماع التنمية - دراسة فى إجتماعيات العالم الثالث - الصادر عن الهيئة العامة للكتاب الطبعة الثانية سنة ١٩٦٨ ، وفى كتابى الذى عنوانه - التنمية والتحديث الحضارى - الحبلاوى - الجزء الأول ١٩٧٥

مثالى إلى قطب مثالى آخر أو الإقتراب منه على الأقل - وكانت المشكلة المنهجية والنظرية والواقعية التى صادفت أنصار هذا المدخل إمكان تحديد هذه المراحل الوسيطة بدقة والخروج بتعميم يحددها يستند إلى دراسات واقعية مقارنة . ومن أهم ممثلى هذا المدخل « روبين وليامز » R. Williams و « أولاف لارسون »O. Larson وغيرهم . ويطرح « روجرز » و« لارسون » مجموعة من الأسئلة (٥٧) ما الذى يتغير ؟ وما هو كم التغير ومداه ؟ وما معدل التغير وسرعته ؟ وما هى طبيعة الظروف العامة قبل حدوث التغير ؟ وما الذى حدث خلال عملية الإنتقال ؟ وما هى مثيرات التغير وميكانزماته المختلفة ؟ وما الذى أدى إلى تثبيت التغير عند نقطة محددة ؟ وما هو إتجاه المسيرة العامة للتغير ؟ والمشكلة الأساسية هى صعوبة تكميم الإجابات مما يصعب معه تحديد موقع المجتمع على المتصل الثقافى . ويحدد الباحثان أهم ملامح النمط الحديث فى التجديد Innovation والرشد Raionality والتقدمية Progressivness والنمو وتختلف نقاط التركيز من باحث إلى آخر ، ومثال هذا أن تركيز « لارسون » و «روجرز» كان على التجديد والرشد والتقدمية والنمو أما تركيز كل من « وليس ساتون » W. Sutton و « توماس فورد » T. Ford (٥٨) كان على أبعاد التنظيم الداخلى Internal organization ، والعلاقات الداخلية الخارجية Internal - external relations والقيادة وإتخذا القرارLeadership and decision making ، أما « جون هير » J. Haer فإنه يربط بين القروية والإتجاه المحافظ Conservatism والإنطواء Introversion والإقليمية Provincialism والقدرية Fatalism والإنعزالية ... وهذه هى أبعاد التخلف فى نظره . (٥٩)

ثالثاً: مدخل التحضر:

يحاول بعض الدارسين مثل « كنجزلى دافيز » K. Davis و « هلدان جولدن» H.H. Golden ربط عمليات التنمية بعمليات التحضر Urbanization التى ترتبط فى نظرها بعمليات التحول الثقافى والإقتصادى والإجتماعى بشكل عام (٦٠) ، ويطرحون أهمية دراسة الظروف الإجتماعية والثقافية والإقتصادية قبل وأثناء وبعد عمليات التحول الصناعى - ويتمثل التحضر عند أنصار هذا المدخل فى محصلة عدد سكان المدن مقسوماً على العدد الكلى لسكان المدن - ويربط أنصار هذا المدخل بين التحضر والتصنيع من جهة وبين عمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية من جهة أخرى . ويتخذ أيضاً هذا المدخل من درجة التحضر ودرجة الكثافة الزراعية معياراً للتخلف والتنمية . وهم يناقشون ضمن هذا المدخل قضايا مثل التوزيع السكانى

والهجرات الداخلية من حيث إتجاهاتها ودوافعها وآثارها على تحقيق الخلل أو التوازن الأيكولوجي ...الخ . كذلك فإنهم يناقشون ديناميات التحضر وأمراض التحضر وما يطلقون عليه التحضر الزائد Overurbanization وهى ظاهرة مرضية ترتبط بالفقر وزيادة عدد السكان بنسب كبيرة فى الناطق الريفية لا تتناسب مع نسبة تزايد الموارد الإقتصادية . وقد خرج « ديفيز » و« جولدن » من دراسة هذا النوع من التحضر إلى أنه يصاحب الركود الإقتصادى ، ويرتبط إيجابياً بتعويق أو دفع حركة النمو الإقتصادى ، ويرتبط بالتغيرات الراديكالية فى بعض الأحيان نتيجة لما يثيره من مشاعر الإستياء والسخط لدى سكان الحضر نتيجة مشكلات الفقر والبطالة وإنخفاض التعليم وتدنى المستويات المعيشية بشكل عام . وهذا يشير إلى أن العلاقة بين التحضر والتنمية ليست بسيطة ولكنها علاقة عليه دائرية معقدة .

رابعاً: المدخل التطورى والتاريخى:

يرتبط هذا المدخل بحركة فلسفة التاريخ بالنموذج التطورى المطروح فى الدراسات الإجتماعية – سواء التطور فى خط مستقيم أو فى خط دائرى (٦١) كما يرتبط بما أطلق عليه النظرية العامة فى التطور ونظريات التطور المتعدد الإتجاهات ولعل المشكلة المنهجية فى هذا المدخل هى إمكانية تحديد مراحل للتطور الإنمائى مستقاة من دراسات واقعية مقارنة من خلال عينات ممثلة من المجتمعات العالمية تسمح بالتعميم . ولا شك أن مشكلات النسبية الثقافية والإجتماعية وإختلاف الظروف الطبيعية والجغرافية وعوامل الإحتكاك الثقافى وإختلاف الأطرح التاريخية والجذور الحضارية وإختلاف الظروف الدولية ... كلها من بين العوامل التى تجعل من الصعب الوصول إلى تعميمات . ولعل المشكلة الأساسية التى وقع فيها أغلب أنصار هذا المدخل هو التركيز على التجربة الأوربية وتعميمها فى صورة مراحل .

ويمكن القول بأن الفلسفة الأساسية وراء فكرة التطور والمراحل التاريخية هى أن البناء الإجتماعى والإقتصادى والثقافى للمجتمع لا يمكن أن ينتقل فجأة من نموذج معين يعكس ملامح التخلف إلى نموذج يعكس سمات وأنماط بنائية ووظيفية مختلفة . وتمثل المدرسة التاريخية الألمانية فكرة المراحل التطورية التاريخية للنمو بشكل واضح . ويتضح هذا عند « ولهم روشر » W. Rocher و « كارل كايز » K. Kies و «ندلراند» Windelrand الذى حاول أن يقدم تصوراً تطورياً مناهضاً للتصور الماركسى وكذلك يظهر هذا الإتجاه عند « كارل بوشر » K. Bucher وقدم لنا « والت ويتمان روستو » تصوراً حول مراحل النمو وقد أسماه « بيان غير ماركسى » حيث

أراد به تقديم تصوراً مضاداً للفكر الماركسى حيث قسم مراحل نمو المجتمع إلى خمس مراحل وهى :

مرحلة المجتمع التقليدى ، ثم مرحلة الإستعداد للإنطلاق ، ثم مرحلة الإتجاه نحو التصنيع ، وأخيراً يصل المجتمع إلى مرحلة الإستهلاك على نطاق واسع . وقد طرح روستو مجموعة من التساؤلات الهامة التى تكشف عن فهمه العميق لقضايا النمو وأثر العوامل الثقافية على حركة النمو الإقتصادى والإجتماعى ، مثال هذا التساؤلات حول أساليب إستجابة المجتمع التقليدى لحركات التحديث - ، هل يستجيب إستجابة يابانية أم أيرلندية (خلال القرن الثامن عشر) أم صينية لإستيعاب التكنولوجيا والتحديث فى تؤده ؟ وما هو أسلوب تصرف الدول حديثة الإستقلال فى طاقتها القومية ؟ ... الخ - ويدخل « تالكوت بارسونز T. Parsonos » ضمن أنصار هذا الإتجاه نتيجة لرأى طرحه حول العملية التطورية حيث أشار إلى أن هذه العملية يمكن أن تنطلق أما من داخل عملية الإنتشار الثقافى أو من خلالها ، ويحدد بارسونز المكونات الأساسية للتطور بأنها تتمثل فى التباين والتكامل والتعميم ، وهو يحدد لنا ثلاثة مستويات تطورية تتيح كل منها ظهور مجتمعات متنوعة المرحلة الأولى وهى التى تمثل المرحلة الإبتدائية وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين . ويتميز المجتمع البدائى عند بارسونز بأهمية الدور الذى يلعبه الدين والعلاقات القرابية داخل الحياة الإجتماعية . أما المرحلة المتقدمة من المرحلة البدائية فتتسم بظهور أنساق للتدرج الإجتماعى والتنظيم السياسى الذى يقوم على أساس وجود حدود إقليمية آمنة ومستقرة نسبياً . أما المرحلة التطورية التالية (الوسطى) فإنها بدورها تتضمن نمطين فرعيين من المجتمعات - المجتمعات القديمة التقليدية والمجتمعات القديمة الأكثر تطوراً . وأخيراً فإن المرحلة الثالثة (المتقدمة) فإنها تتمثل فى المجتمعات الصناعية المعاصرة (٦٢) .

خامساً: المدخل الإقتصادى :

لهذا المدخل مناصرون كثيرون فى كل أنحاء العالم حيث أن الجانب الإقتصادى للتنمية جانب إستراتيجى بالضرورة والمشكلات الإقتصادية المعوقة للنمو فى الدول النامية لها وزن إستراتيجى بين المشكلات ، وفى مقدمتها مشكلات التراكم الرأسمالى ونقص الموارد وسوء إستخدامها وتخلف التكنولوجيا المستخدمة وتخلف طرق الإنتاج (مقارنة التكلفة بالعائد) وسوء الإدارة والتنظيم أو إنخفاض مستوى التخصص وسيادة الإنتاج الأولى والإعتماد الكامل أو شبه الكامل عليه فى التصدير وإنخفاض مستوى الإنتاج الصناعى والعجز الدائم فى الميزان التجارى وتزايد المديونية الخارجية

إلى درجة تصل أحياناً إلى العجز عن سداد الديون وفوائدها . وهذا من شأنه أن يؤدى إلى إنخفاض الدخل القومى ، وبالتالى إنخفاض متوسط الدخل الفردى والمستوى المعيشى العام ، وهذا إلى جانب معاناة هذه الدول مما يطلق عليه « رانجر نركس ».R Nurkse فى دراسته الشهيرة عن « مشكلة التكوين الرأسمالى فى الدول النامية » (٦٣) « حلقات التخلف الخبيثة للفقر » Viscious circle of poverty يضاف إلى هذا سيادة الثنائية الإقتصادية والإعتماد شبه المطلق على الخارج فى الكثير من السلع الإستراتيجية مما يثر مشكلة التبعية . وعلى الرغم من أهمية معيار متوسط الدخل الفردى فى التمييز بين الدول المتقدمة والمتخلفة (تصنيف ايوجين ستالى-Eugen stal ly الذى ركز على متوسط الدخل الفردى إلى جانب درجة التحضر ونسبة العمالة غير الزراعية) إلا أن لبعض الإقتصاديين والإجتماعيين ملاحظات أو تحفظات حول هذه النقطة (٦٤) . وفى مقابل هذه المشكلات الإقتصادية نجد أن هناك أسساً ومعايير يقاس بها النمو الإقتصادى وهى التى يجب على الدول النامية أن تسعى لتحقيقها ونوجزها فى ثلاثة أسس وهى :

أولا:تحقيق إرتفاع متوسط دخل الفرد،على أن يتسم هذا الإتفاع بخاصيتين هما الإستمرار والشمول – وهذا الأساس يقترن بعدة أبعاد فرعية مثل إنخفاض نسبة ما ينفق من الدخل على الغذاء مع تحسين نوعيته ، وإرتفاع المستويات الصحية والتعليمية والعمرانية والترفيهية للأفراد ...

ثانيا: تنويع الإنتاج الصناعى (المرشد من حيث التكاليف والعائد وحسابات الجدوى) وإنخفاض نسبة العمال الزراعية مقارنة بالعمالة الصناعية وفى مجال الخدمات .

ثالثا: القدرة على إيجاد مصادر جديدة للثروة . فالمشكلة كما يحدها « هانز سنجر » H. Singer لا تتمثل فى صعوبة إستحداث ثروة جديدة ، ولكنها وبالدرجة الأولى فى إيجاد القدرة على إنشاء هذه الثروة بصورة تلقائية مستمرة الأمر الذى يحتم ضرورة إعادة صياغة الهيكل الإقتصادى بحيث يؤدى كل نمو إلى مزيد من النموبصورة منتظمة Self sustained growth .

سادساً: المدخل الديموجرفى :

ويرتبط هذا المدخل بمداخل الإقتصاد والتحضر ويركز أنصاره على ربط حركة التنمية بخصائص البناء الديموجرافى من حيث ثلاثة أبعاد أساسية – خصائص

السكان التعليمية والصحية والمهنية والطبقية والإقتصادية ... ، وتوزيعات السكان داخل الدولة بين المجتمعات المحلية - ريف - حضر - صحراء ... وحركة الهجرات من حيث منطلقاتها وآثارها ودورها فى تكريس التنمية أو التخلف ، وأخيراً معدلات الزيادة الطبيعية من حيث نسب المواليد والوفيات والخصوبة ومدى إتسقاها مع موارد المجتمع ونسبة النمو فيها . وقد طرحت عدة نظريات فى هذا الصدد منها نظرية «دبلداى» Doubleday الذى يربط النمو السكانى بالبناء الطبقى ونظرية « هربرت سبنسر » H. Spencer الذى يربط بين معدلات النمو السكانى وطبيعة الحياة الإجتماعية من حيث البساطة والتعقيد ، ونظرية « ديمونت » الذى يربط بين معدلات التوالد وبين الحراك الإجتماعى الرأسى داخل المجتمع (٦٥) .

وتتعدد الإتجاهات داخل هذا المدخل من حيث النظر إلى العلاقة بين الموارد والسكان ويمكن حصرها فى ثلاثة إتجاهات - الإتجاه « المالتوسى » المتشائم ، والإتجاه العلمى المتفائل الذى يرى أن التقدم العلمى والتكنولوجى قادر على مواجهة مشكلات الإنسان وإبتكار مصادر تقليدية وغير تقليدية للغذاء ، أما الإتجاه الثالث فإنه ينكر وجود مشكلة سكانية . ويناقش مشكلات السكان والتنمية فى ضوء مفاهيم سوء توزيع الثروات بين الدول وداخل الدول نفسها وفى ضوء متغيرات محددة كالإستعمار والإمبرالية والطبقية والإستغلال ... الخ .

وقد ظهرت عدة نظريات تربط بين ديناميات البناء السكانى وبين حركة التنمية الإقتصادية - مثال هذا « فيليب هورز » P. Hores الذى قسم تاريخ التحول السكانى إلى ثلاثة فترات وهى - دينامية السكان داخل مجتمعا ت ما قبل الصناعة Pre - industrial society - وديناميات السكان خلال المرحلة الإنتقالية Transition period ، وأخيراً ديناميات السكان خلال مرحلة الصناعة (٣٥) . وقد ظهرت نظرية التحول السكانى عند الكثير من العلماء تحت أسماء وتصنيفات كثيرة مثل مرحلة النمو ذات الطاقة المرتفعة Potential high gorwth ومرحلة النمو الإنتقالىTransitional growth ومرحلة النمو المضبوط Controlled growth- وقد تعرضت هذه النظرية لجوانب عديدة من النقد والتفنيد سبق أن عرضتها فى كتبى السابقة (٦٦) .

ثامناً: المدخل العنصرى :

أو الحتمية السوسيوبيولوجية Socio-biological determinism وإستكمالاً لعرض ما هو مطروح فى الكتابات العلمية حول قضايا التخلف والتنمية نعرض لأنصار

هذا المدخل الذين إستخدموا التزييف العلمي والمقاييس المغرضة في إثبات مقولات سياسية وأيديولوجية فاسدة تدعم الإستغلال أحياناً والعدوان والإستعمار أحياناً أخرى وهي إلى الخرافة أقرب منها إلى العلم . فقد ربط بعض الباحثين قضية التخلف والتقدم بقضية إلتقاء العنصرية والحتمية البيولوجية التي تقوم على فكرة أن العوامل الوراثية (الجينات) التي تحتويها خلايا الإنسان هي التي تحدد طبيعة المستوى الإقتصادي والإجتماعي الذي يعيشه الإنسان ، وهم بهذا يجعلوا المركب البيولوجي أو العنصر (Race) هو المعطى الأولى الذي يتحكم في البناء النفسي والبناء الثقافي والبناء الإجتماعي وبالتالي في مستويات التقدم والتخلف ومستويات النظم وتوزيع المدن وظهور الطبقات - والثراء الإقتصادي والتخلف الحضاري ... - وقد تبنى هذا الإتجاه أنصار الإتجاه الصهيونية والنازية التي إستخدمت هذه الفكرة كسلاح أيديولوجي لتبرير التوسع والإبادة والقتل الجماعي ضد الشعوب والأجناس الأخرى إلى جانب تكريس التخلف لدى شعوب دول العالم النامي على أساس أن هذا التخلف لدى شعوب دول العالم النامي على أساس أن هذا التخلف قدر لا مفر منه . ومن أبرز من تبنى هذا الإتجاه « الكونت أرتو دي جوبينو » A. De Gobunean صاحب الدراسة المعنوية « بحث في تفاوت الأجناس البشرية » سنة ١٩٥٣ ، وتبنى هذا الإتجاه بعض المشتغلين بعلم الإجتماع مثل « أتوتو أمون » Atto Ammon في ألمانيا من خلال دراسة له بعنوان « النظام الإجتماعي ودعائمه الطبيعية » سنة ١٨٩٨ و « فاشي دي لابوج» Vacher de la Pouge في فرنسا من خلال دراسة له بعنوان « إصطفات إجتماعية » (٦٧) . ويذهب بعض الدارسين المتخصصين في الوراثة إلى أن هذا الإتجاه يرجع إلى الخلط بين ظواهر مستويات ثلاثة وهي غير العضوي والعضوي والإنساني وقد وظف هذا التزييف العلمي في خدمة التفرقة العنصرية والصهيونية والإستعمار والإستغلال والطبقية وتكريس التخلف في الدول النامية بدعوى أن أبناءها لا يملكون ميراث النبوغ والعبقرية والقدرات العقلية والشخصية اللازمة للتخلف ، ويقف هذا الإتجاه وراء فكرة تحسين النسل البشري (اليوجينيه Eugenics) - وكما يشير أحمد شوقي (٦٨) - فقد إقترفت أبشع الممارسات طبق بعضها فعلاً في ألمانيا النازية تحت هذه الدعوى . وهو يشير إلى أن مفهوم الحتمية الوراثية (الذي يقوم على فكرة أن فارق السلوك بين الأفراد له أساسه البيولوجي الوراثي مما لا سبيل إلى تعديله) يفتح الباب أمام العدوانية والإجرام والشذوذ الجنسي والتعصب والتخلف الدراسي وغير ذلك من الأمراض الإجتماعية بوصفها قدراً حتمياً لا سبيل إلى تجاوزه ويشير

إلى أن هذه الفكره الإنحرافية إستخدمت فى تقنين بعض الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية ، فهو وراء قلة أجور النساء بحجة أنهن أدنى بيولوجيا من الرجال ، كما أنه وراء التطلعات الإقتصادية والسياسية الشرهة عند البعض بزعم التفوق البيولوجى . ويشير الباحث المذكور أن الخطأ الكبير الذى وقع فيه أنصار الحتمية البيولوجية من رواد « البيولوجيا الإجتماعية » Socio - biology يكمن فى التغاضى عن واقع القصور الشديد فى معلوماتنا حول المكونات الوراثية والبيئية وأثر كل منهما على الخصائص السلوكية والعقلية للإنسان وتجاهلهم المرونة الوراثية الكبيرة فى مجال التعلم والتدريب والذاكرة وتأثرها المعقد بالعوامل البيئية – وهو يرى أن تضافر جهود المتخصصين فى توضيح العلاقة بين العوامل الوراثية والبيئية سيفتح المجال أمام ظهور ما يطلق عليه الهندسة الحضارية (٦٩) من أجل تنشئة أجيال أفضل تسهم فى تقليل الهوة بين التقدم والتخلف يضاف إلى هذا أننا تعرضنا لنقد هذا المدخل بالتفصيل فى دراساتنا السابقة ويكفى أن نشير إلى أن كل البشر إنحدروا من أصل واحد ولا مجال للقول بفروق جوهرية بين البشر فى الذكاء والقدرات والسلوك ، وإن الفروق الملاحظة ترجع إلى عوامل بيئية . وفى الإسلام ما يؤيد هذا أو يؤكده ، مما سنشير إليه عند عرض الخطوط الأساسية للمدخل الإسلامى للتنمية .

تاسعاً: المدخل الماركسى:

وهذا المدخل ليس أقل سوءاً وتزييفاً من الدخل السابق ، وهو يركز على الجوانب الإقتصادية وبالتالى يتفق مع أنصار المدخل الإقتصادى ، كما يحدد سلسلة تطورية تاريخية للإنتقال من التخلف إلى التقدم وبالتالى يتفق مع أنصار المدخل التطورى التاريخى . وقد أفردنا له مدخلاً خاصاً لأنه يؤكد على قضية الصراع بكل أشكالها خاصة الصراع الطبقى بوصفه محركاً للتاريخ ، كما يؤكد على قوانين التطور الجدلى بوصفها المفسر لحركة التغير والتطور ، وله موقف معاد من الدين بوصفه – كما يدعى – مظهر من مظاهر التخلف وسلاحاً فى خدمة الإستغلال وقد سبق أن عرضت جوانب النقد التى هدمت هذا المدخل ، ويكفى أن نشير إلى أنه فشل فى تفسير التطورات الحديثة فى المجتمع الغربى وفشلت نبوءات الماركسية كما أنها فشلت فى تفسير الحياة الإجتماعية وفى تفسير التاريخ وأن الإتجاهات التاريخية سارت فى عكس التوقعات الماركسية تماماً سواء داخل الإتحاد السوفيتى أو داخل غرب أوربا – هذا إلى جانب فهمه القاصر للدين وللدور الذى يلعبه فى الحياة الإجتماعية وإقتصار معلوماته حول التجربة الأوربية ووقوعه فى خطأ منهجى حيث عمم دون إستناد إلى أساس موضوعى

يسمح بذلك . هذا إلي جانب وقوعه فى هوة الحتمية الإقتصادية ... الخ . ولم تكن الماركسية فى جانبها الإجتماعى فى نهاية الأمر غير أيديولوجية صراع (٧٠)

عاشراً: المدخل السيكولوجى:

ويرتبط هذا المدخل بربط حركة التنمية وواقع التخلف بمتغيرات نفسية كالدوافع والقدرات الإبتكارية والريادية والقدرة على المبادأة والتجديد وعلى تحمل المسئولية - ونماذج الشخصيات السائدة ، ومدى توافر نموذج شخصيات رجال الأعمال أو نمط رجال الأعمال ويركزون على عمليات كالتنشئة الإجتماعية والتربية الوالدية والإتجاه نحو التجديد . ومن أهم ممثلى هذا المدخل « ديفيد ماك كليلاند » فى دراسة له عن « المجتمع المنجز» The achieving society و « هيجن » فى دراسة له عن التغير الإجتماعى والتنمية الإقتصادية ، و «جوزيف شومبير» فى دراسة له عن نظرية النمو الإقتصادى .

ويؤكد أنصار المدخل السيكولوجى أهمية الأفراد أو أبناء الشخصية فى توجيه حركة التغير الإجتماعى بشكل عام والتنمية الإقتصادية بشكل خاص - ويشير « روبرت لوير » إلى أن هناك محاولة من جانب أنصار هذا المدخل لإقامة علم نفس إجتماعى للتحديث وهو يقصد بالتحديث هنا مجموعة التغيرات الإجتماعية والثقافية التى تصاحب حركة النمو الإقتصادى (*) .

(*) يطرح "لوير" في دراسته حول "منظورات التغير الإجتماعى" عدة تساؤلات بصدد هذا المدخل - ومثال هذا هل هناك شخص حديث Modern man يتبنى إتجاهات وقيم وأفكار متميزة تختلف جوهريا عن تلك التى يتبناها الشخص السابق على التحديث Pre-moder ? وهل تعد هذه الإتجاهات والقيم والأفكار أساسا لابد منه لإنطلاق عملية التحديث؟ وإذا كان ذلك كذلك فما العلاقة بين حركة التحديث وهذه الخصائص التى يتسم بها الإنسان الحديث ، فهل يعد ظهور الإنسان الحديث محصلة لحركة التحديث ، أم إن وجوده شرط وسبب لقيام التحديث ذاته ؟ . ويناقش "لوير" بعض النظريات النفسية - الإجتماعية الممثلة لهذا المدخل مثل "هيجن" Hogen وهو إقتصادى حاول مناقشة قضية التنمية الإقتصادية من خلال مبادئ علم النفس . فالتنمية الإقتصادية التي تحدد فى ضوء الإرتفاع المستمر فى متوسط الدخل الفردى نتيجة للأخذ بالأساليب التكنولوجية المتقدمة لايمكن فهمها إلا فى ضوء الشخصية الإبتكارية Creative personality - ويناقش =

يثير بعض الدارسين أن نمط التنمية الأوربية لا يطلح أن يكون هو النموذج الذى يجب أن تحتذ به الدول النامية لعدة أسباب ، أولها أن الدول الأوربية لم تبدأ حركة النمو أو التنمية وهى تابعة إقتصادياً وإجتماعياً لدول أخرى ،

= "هيجن" مختلف التفسيرات المطروحة للتنمية الإقتصادية - كالتفسيرات المناخية أو الظروف الإجتماعية أو الدينية أو الإقتصادية . كل هذه التفسيرات في نظر "هيجن" فشلت فى تفسير سبب الإنطلاق العلمى والتكنولوجى والإقتصادى لدى جماعات محددة - وهو لايرفض هذه التفسيرات جملة ولكنه يرى أنها ليست كافية وفي بعض الحالات ليست مناسبة للتفسير . وهو يرى أن التغيرات تتطلب فترة طويلة من الزمن فالتجديدات ليست قضية إقتصادية تكنولوجية Technoeconomic ولكنها قضية إجتماعية Social فى جوهرها . وعمليات التغير تقودها الشخصيات الإبتكارية الذين ينبثقون بدورهم عن نوع معين من السياق الإجتماعى Social conext الممتد عن الزمن . وهذه الشخصيات لاتنتشر بشكل عشوائى داخل الجماعات لكن هناك نظام يحكم تواجدها وظهورها ، وعلى المنظر أو الباحث أن يفسر ظهورها داخل جماعات محددة داخل المجتمع ؟ وماالذى يؤدى إلى ظهور المجددين ؟- وترجع أهمية هذه النقطة فى أن هيجن يؤكد أن "التغير الإجتماعى وبالتالى التنمية الإقتصادية لن يحدث بدون تغير فى الشخصيات . Robert Lauer : Perspectives on social change - pp 92-93- E. Hagen on the theory of social change - Homewood Dorsey

يذهب "ولبرت مور "W. Moor" إلى أن مفهوم التحديث يشير إلى تحول المجتمع التقليدى Tradi-tional أو السابق على الحداثة Pre-moder إلى مجتمع حديث من خلال إستخدام نماذج التكنولوجيا ونماذج التنظيم المصاحبة لها في الدول المتقدمة تكنولوجيا والمزدهرة إقتصاديا والتى حققت درجة كبيرة نسبيا من الإستقرار السياسى وهى الدول الغربية . وهذا يفترض تحديد ملامح المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث ، وهنا تكون عملية التحديث هى الإنتقال من النموذج الأول إلى النموذج الثانى . ويركز "نيل سملسر" Structural differenciation وهنا يتمركز التحول والتغير الإنمائى حول عملية التنوع التي يقصد بها "سملسر" ظهور وحدات بنائية أكثر تخصصا وأكثر إستقلالا مع تنوع وتكاثر هذه الوحدات Moore, W.E. : Social change - Englewood Cliff. Printice Hall 1963 p. 89 .

موازينها لغير صالحها كما هو الحال بالنسبة للدول النامية .

كذلك فإن الدول النامية الآن تعتمد على المواد الأولية فى قطاع التصدير ، وتواجه منافسة خطيرة وغير متكافئة فى مجال المواد الصناعية .

والدول النامية بدأت التنمية من إقتصاد مشوه إستنزفه الإستعمار ، وعلى العكس من هذا فإن الدول الأوربية إعتمدت فى تنميتها على إستنزاف المستعمرات . يضاف إلى هذا أن تنمية الدول المتخلفة تتحقق فى ظل مناخ عالمى يؤكد حقوق الإنسان وفى ظل مفاهيم دولة الرفاهية مما يمثل مزيداً من الضغط فى سبيل الإستهلاك مما يعوق حركة التنمية بعكس الحال بالنسبة للتجربة الأوربية .

ويذهب بعض الباحثين مثل « باران » Baran و «ستافنهاجن » Stavenhagen و « فرانك » Frank و « كاردسو » Kardoso و « فاليتو » Faletto إلى أن التحدى الضخم المواجه لنظرية التحديث Modernization theory صدر عن عدة فروع معرفية كان من بينها العلوم الإجتماعية (٧١) . ويتفق الباحثون المذكورون على أنه يستحيل فهم عمليات ومشكلات التنمية داخل دول العالم الثالث دون معالجة وفهم الإطار التاريخى والإجتماعى الأكثر إتساعا والذى يتعلق بالتوسع الرأسمالى الغربى والتحكم الإستعمارى للدول المتقدمة إقتصاديا وسيطرتها على الدول النامية . ويشير "جريفن" إلى أن الدول النامية التى نلاحظها اليوم هى فى الواقع نتاج قوى تاريخية خاصة التى نجمت عن التوسع الأوربى والسيطرة العالمية – ويؤكد "جريفن" أن أوربا لم تكتشف الدول المتخلفة ، ذلك أنها هى التى أوجدتها وصنعتها (٧٢) . وهذا يعنى أن الدول النامية حاليا خضعت للسيطرة الإقتصادية والسياسية من جانب مراكز قوى خارجية External centres of power ومن هنا فإن هذه الدول النامية تقوم بوظيفة التوابع (٧٣) Satelites . وهذا يعنى أن هذه الدول مكبلة بعلاقات تبعية De-pendency relations مع الخارج وليس لها أى سيطرة على الأسواق أو السياسات العالمية ، وينعكس هذا على البناءات داخل هذه الدول حيث تظهر ميكانزمات للسيطرة الداخلية وتنعدم جوانب العدالة والتوازنات سواء فى العلاقات التى تتم بين الفئات والطبقات والشرائح أو بين مختلف قطاعات الإقتصاد داخلها ، أو فى العلاقة بينها وبين الدول الخارجية . ويؤكد "فرنك" (٧٤) أن علاقات التبعية أو مايطلق عليه "بناء التبعية" Structure of dependence ينطبق على العلاقة بين الريف والمدن ، وهو يرى أن بناء التبعية يمتد من المركز المتروبوليتانى الواسع للنسق الرأسمالى العالمى

Macro metropolitan center of the world capitalist system حتى يصل إلى أكثر العمال الزراعيين إنعزالا فى العالم ، الذى يرتبط من خلال العلاقات المترابطة بين المراكز المتروبوليتانية والتوابع بالمراكز والمدن العالمية المركزية ، الأمر الذى يجعله مستغرقا بشكل تابع للنسق الرأسمالى العالمى ككل . ويشير "فرانك" إلى أن طبيعة ودرجات هذاالأرتباط أو ما يطلق عليه بناءالتبعية يختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى زمان . وهذه الإختلافات تؤدى إلى إختلافات أكثر أهمية فى المحصلة الإقتصادية والسياسية لبناء التبعية ، ويرى أن هذه الإختلافات يجب بحثها فى كل حالة على حدة . وعلى الرغم من هذه الإختلافات فإن كل علاقات أو أبنية التبعية تقوم على أساس متماثل وهو إستغلال المراكز الكبرى Metropolis للتوابع Satilites من خلال نهب خيراتها ومنتجاتها . ومن الواضح أن "فرانك" قد تأثر فى هذا الرأى "ببول باران" P. Baran الذى يرى أن الدول المتقدمة صناعيا فى الغرب تعارض تصنيع الدول النامية حيث أن هذه الدول الأخيرة هى التى تمد الدول المتقدمة صناعيا بالمواد الخام والسوق لتصريف الناتج ، وهذا يعنى أن "باران" يغزو التخلف الإقتصادى لدول العالم الثالث إلى مركزها التابع Dependent status داخل نسق السوق العالمية الذى تسيره دول الغرب الصناعية نتيجة لتحكمها فى متغيرات رأس المال والتكنولوجيا والخبرة والسوق وهى متغيرات جوهرية فى أية حركة للتنمية (٧٥) . ونتيجة لتحكم الدول الصناعية المتقدمة فى هذه المتغيرات ، فإنها توظفها فى غير صالح الدول النامية ، وهنا تلعب عملية القروض دورا هاما فى تكبيل حركة التنمية فى دول العالم النامى ، ومن الغريب أنها أدت فى الغرب ذاته إلى نتائج عكسية . فقد وصلت مديونية الدول النامية فى نهاية عام ١٩٨٦ ما يزيد عن ألف مليار دولار بحيث صار سداد بعض أقساطها بالإضافة إلى فوائدها يستغرق صادرات هذه الدول التى وقعت فى دائرة خبيثة حيث عجزت عن حركة التنمية ، ويزداد التضخم داخلها وتزداد عملاتها المحلية تدهورا ، الأمر الذى يؤدى بالبعض إلى إعلان العجز عن السداد والبعض توقف سداد الديون وفوائدها فعلا . وفى أواخر الستينات أقبلت الدول المتقدمة على إقراض الدول المتخلفة تحت شعار "تمويل التنمية" وتزويد هذه الدول الأخيرة بحاجتها من العملة الصعبة . وكان لهذه القروض شروطا مجحفة (مثل إرتفاع لفوائد ، وإلزام الدول النامية شراء إحتياجاتها من الدولة صاحبة القروض ، وتوجيه القرض فى مشروعات محددة تخدم مصالح مشروعات مقابلة فى الدول المقرضة .. إلخ) . وهذا هو ما أدى بالدول النامية إلى الوقوع فى مصيدة الديون بحيث عجزت عن السداد. وهذا

هو ماجعل الدول المتقدمة إقتصاديا تلجأ إلى إقراض الدول النامية فى أواخر السبعينات تحت شعار "تمويل أعباء خدمة الديون" (٧٧) . ويعترف قادة الغرب أنفسهم بهذه الحقائق ، ففى المؤتمر الذى عقدته منظمة الأغذية والزراعة المنبثقة عن الأمم المتحدة سنة ١٩٨٦ دعا "فيلى براندت" المستشار السابق لألمانيا الغربية - دعا الدول والبنوك الغربية إلى مراجعة ضمائرها والبحث عن سبل ممكنة لتخفيف العبئ المالى الذى يشل حركة الدول النامية سواء بالنسبة للعجز عن سداد الديون أو سداد فوائدها . وإقتراح إلغاء كل أو بعض الديون المستحقة على الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن حد معين (٦٠٠ دولار سنويا مثلا) . وأوضح "براندت" أن كافة القروض التى قدمتها الدول الغنية للدول الفقيرة كانت مرتبطة بفوائد باهظة وشروط مجحفة وأن أغلبها كان فى شكل معاهدات تجارية غير ملائمة للدول النامية ، وأشار إلى أن الدول المقرضة قد استردت بالفعل - بشكل أو آخر - أضعاف ماقدمته من قروض ومنح (٧٨) ويؤكد المحللون الموضوعيون أن مساعدة الدول النامية على تجاوز مشكلة ديونها سوف يعالج فى الواقع مشكلات الدول النامية والدول المتقدمة فى نفس الوقت (*) .

نحو مدخل إسلامى للتنمية :

يمكن القول أن الدين الإسلامى عقيدة وشريعة يعد منطلقا للتنمية الإجتماعية بمفهومها الشمولى حيث أن الإسلام اهتم بالإنسان الذى كرمه الله واستخلفه فى الأرض ورسم له أسلوب عزته وسموه وتفوقه ، كما اهتم بالجماعة والمجتمع حيث رسم لهما عوامل التكامل والتكافل والتقدم والنمو فى جميع الجوانب الإقتصادية والسياسية والإجتماعية ، ويمكن إيجاز أهم جوانب الأرتباط الوثيق بين الإسلام وقضايا التنمية كما سبف أن حددتها فى النقاط التالية :

أولا :

ارتبط خلق الإنسان - كإنسان - فى الدين الإسلامى بالتكريم والرفعة والعزة ، وليس أدل على هذا من أن الإنسان فيه نفخة من روح الله إلى جانب العنصر الترابى .

(*) يذكر د. شوقى الفنجرى أن ديون المكسيك وحدها بلغت نحو مائة مليار دولار سنة ١٩٨٦ وقد أثرت على إقتصاديات الولايات المتحدة (الدولة الدائنة) لأن المكسيك عندما خفضت وارداتها من الولايات المتحدة ، هبطت الصادرات الأمريكية للمكسيك بمقدار ٥٠٪ ، وطبقا لما ذكره ممثل مجلس التنمية لما وراء البحار اختفت نحو ٣٠٠,٠٠٠ فرصة عمل فى أمريكا منذ عام ١٩٨٢ - انظر مقالة د. شوقى الفنجرى المذكورة بالمصادر .

وهذا يعنى أن الجنس البشرى مننخلقه هو أفضل المخلوقات عند الله ، وجدير به أن يعمل وأن يكون على هذا المستوى من التكريم الألهى حتى أن الله يباهى به الملائكة فى مواقف معينة . "وإذ قال ربك إنى جاعل فى الأرض خليفة .. " الآية (البقرة ٣٠) ، "ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر .. " (الإسراء ٧٠) .

ثانيا:

ارتبط وجود الإنسان على الأرض بتنمية الأرض وتعميرها بعد عبادة الله سبحانه وتعالى – قال تعالى "وماخلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" (الذاريات ٥٦) وقال أيضا "هو أنشاكم من الأرض واستعمركم فيها" (هود٦١) ، وقد حمل سبحانه وتعالى بنى آدم فى البر والبحر ليؤدوا واجباتهم المفروضة عليهم وهى واجبات الإستخلاف والعبادة والتعمير والتنمية "ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم علي كثير ممن خلقنا تفضيلا" (الإسراء ٧٠) .

ثالثا:

ارتبط خلق الله سبحانه وتعالى للناس ذكوراً وإناثاً وجماعات وقبائل وشعوباً بالتعارف والإحتكاك ثقافياً والتعاون علي البر والتقوى وتحقيق الإستفادة المتبادلة من خبرات بعضهم البعض "يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عن الله أتقاكم" (الحجرات ١٣) .

رابعا:

أعلى الإسلام من قيمة العمل بإعتباره أنه السبيل إلى رضاء الله سبحانه وتعالى ، وهو الوسيلة إلى إشباع حاجات الإنسان المشروعة وهو السبيل إلى تعمير الأرض والتنمية فى كل المجالات والعمل الذى يعلى الإسلام قدره ويرفعه إلى مراتب الصدارة ، هو ذلك العمل المشروع البعيد عن الإنحرافات ، والعمل المتقن الذى يخلص فيه العاملون . وقد وصف الله نفسه بأنه صانع يتقن صناعته كما يتقن كل شئ ويحسن كل شئ خلقه "صنع الله الذى اتقن كل شئ" (النمل ٨٨) ويقول تعالى "الذى أحسن كلى شئ خلقه" (السجدة ٧) ويقول عليه الصلاة والسلام "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" ويلاحظ فى القرآن الكريم أن الله سبحانه وتعالى يقرن فى الكثير من المواضع بين الإيمان والعمل الصالح "الذين آمنوا وعملوا الصالحات" والعمل الذى يقصده الإسلام يتسع ليشمل العمل العقلى والعمل اليدوى المقترن بالتفكير معا وهما السبيل الصحيح للتنمية يقول تعالى "إن فى خلق السموات والإرض وإختلاف

الليل والنهار لآيات لأولى الألباب الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم وتفكرون فى خلق السموات والأرض ربنا ماخلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار" (آل عمران ١٩٠-١٩١) وتحض التوجيهات النبوية الشريفة على عمل اليد "ما من نبى إلا وكان يأكل من عمل يده ، وكان نبى الله داوود يأكل من عمل يده " .

"من بات كالا من عمل يده ، بات مغفورا له" .

وليس من المصادفة أن جميع أنبياء الله من كانوا من العاملين إعلاء لقيمة العمل وتقديرا لإهله فيروى أن نوحا كان نجارا وإدريس خياطا وموسى راعيا ، ومحمد راعيا وتاجرا عليهم جميعا صلاة الله وسلامه . ويتعهد الله سبحانه وتعالى أنه هو الذى يحاسب علي عمل الإنتصان وإنه لايضيع أجر من أحسن عملا "إنا لانضيع أجر من أحسن عملا" (الكهف ٣٠) .

خامسا:

يربط الإسلام بين العمل والعلم ، فالعمل الصالح هو الذى يستند إلى العمل السليم ، ويعلى القرآن فى أكثر من موضع من قدر العلم والعلماء ويؤكد أهمية طلب العلم، ومن المعروف أن العلوم النظرية والتطبيقية هى السبيل إلى التقدم والتنمية فى كل مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية . والعلوم فى الإسلام ليست قصرا على العلوم الدينية فقط ولكنها تمتد لتشمل كل العلوم التى تدرس الجمادات والنباتات والحيوان والإنسان فالعلم فى الإسلام هو مطلق العلم بشرط ألا ينطلق من منطلقات مغرضة أو منحرفة (مثل العلوم العنصرية مثلا) وهدف العلم التوصل إلى الحقائق والقوانين التى تحكم الظواهر ، وهى كلها شواهد على عظمة الله سبحانه وتعالى فى كل مجال (وحدة المكونات العضوية - وحدة القوانين الطبيعية .. تدل على وحدانية الخالق) وهدف العلوم فى الإسلام تحقيق مصالح الناس فى دنياهم وتحسين ظروف حياتهم المعيشية وهذا هو جوهر التنمية بمفهومها الشمولى : فقد سخر الله سبحانه وتعالى كل مافى السماوات والأرض للإنسان ودعاه للإستمتاع بها ولايكون ذلك إلا بالمعرفة العلمية الدقيقة قال تعالى "ألم تر أن الله سخر لكم مافى السماوات ومافى الأرض" (لقمان ٢٠) وقال تعالى فى سورة إبراهيم " الله الذى خلق السماوات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجرى فى البحر بأمره وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وآتاكم من كل ماسألتموه وأن تعدوا نعمة الله لاتحصوها أن الإنسان لظلوم

كفار" (إبراهيم ٣٢-٣٣) وقال تعالى "وهو الذى سخر لكم البحر لتاكلوا منه لحما طريا" (النحل ١٤) وقال تعالى "وسخر لكم مافى السماوات ومافى الأرض جميعا منه" (الجاثية ١٣) ويوجهنا الإسلام إلى ضرورة العمل بمقتضى هذا التسخير من خلال فهم الظواهر وما يحكمها من قوانين حتى يستفيد الإنسان من هذه الظواهر فى حياته ويستخدمها لصالحه - ويحثنا القرآن الكريم على التفكر وأعمال العقل فى كل الظواهر "ويتفكرون فى خلق السماوات والأرض" (آل عمران ١٩١) وتبين سورة الواقعة عظمة الله الخالق وتدعونا إلى الفهم الحقيقى للكثير من الظواهر التى هى خلق من خلق الله تعالى " افرأيتم ماتمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون" (٥٨-٥٩) ويقول تعالى "افرأيتم ماتحرثون أأنتم تزرعون أم نحن الزارعون " (٦٣،٦٢) وقول تعالى "افرأيتم الماء الذى تشربون أأنتم انزلتموه من المزن أم نحن المنزلون ، لو نشاء جعلناه أجاجا فلولا تشكرون ، افرأيتم النار الذى تورون أأنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون" (٦٨-٧٢) ويقول تعالى "فلا اقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم" (٧٥-٧٦) وفى هذه الآيات الكريمة دعوة صريحة للبحث العلمى والتفكير فى مجالات علوم الحياة والأرض والمناخ والزراعة والماء والأجنة والطاقة والفلك .. إلخ . وهناك العديد من الآيات التى تدعونا للتفكير والبحث فى المعادن "وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس .. الآية " (الحديد ٢٥) وكيف ينتفع به الناس أن لم يفهموا خواصه والقوانين التى تحكمه ؟ ويدعونا القرآن الكريم إلى البحث فى داخل الإنسان "وفى أنفسكم أفلا تبصرون" (الذاريات ٢١) وهذه دعوة إلى البحوث البيولوجية والنفسية والفسيولوجية والباثولوجية والطب النفسى والعقلى .. إلخ . ويقول تعالى فى سورة فصلت "سنريهم آياتنا فى الآفاق وفى أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق" (فصلت ٥٣) ونجد نفس التوجيهات للتفكر والبحث والفهم فى مختلف سور القرآن الكريم مثل سورة يس وغيرها من السور وأعلى الإسلام من قيمة العلماء ويرفعهم فوق مرتبة العباد - يقول تعالى فى سورة الزمر " .. قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لايعلمون إنما يتذكر أولو الألباب" (٩) ويقول تعالى فى سورة المجادلة "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (المجادلة ١١) ويقول عليه الصلاة والسلام "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة" .

سادسا:

سبق الإسلام كل المواثيق العالمية الحديثة إلى إعلان حقوق الإنسان على نحو لم تصل إليه أية مواثيق وضعية . فقد طفت المسألة على السطح بعد الحرب العالمية الثانية

حيث صدرت وثيقة عالمياً لإعلان حقوق الإنسان فى ١٩٤٨/١٢/١٠ ، كما عقدت الإتفاقية الأوربية سنة ١٩٥٠ فى روما لحماية حقوق الإنسان ، وعقدت الإتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٦٦/١٢/١٦ . وعقد أخيراً المؤتمر الدولى الأول لحق الإنسان فى الشريعة الإسلامية والذى نظمه المعهد الدولى للدراسات الجنائية عقد في إيطاليا سنة ١٩٧٩، وذلك بعد أن فشلت المواثيق الوضعية فى مواجهة المشكلات العالمية وحاولت البحث فيما يمكن أن يقدمه الإسلام والعالم الإسلامى فى هذا الموضوع (٧٩) وترتبط التنمية إرتباطا جوهرياً بقضية حقوق الإنسان ، طالما أن الهدف الأساسى من التنمية تحسين ظروف حياته الإقتصادية والإجتماعية والنفسية والسياسية وتحريره من كل الضغوط البيئية والإجتماعية وإشعاره بالعدل المساواة وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع وتأمينه ضد كل أنواع الإستغلال والإستبداد والتمييز العنصرى وجعله يستمتع بالحريات الشخصية فى حدود عدم الإضرار بالغير أو الإعتداء على حقوق عامة .. إلخ . وإذا حاولنا معرفة حقوق الإنسان فى الإسلام والتى تستمد من النصوص المقدسة التي هى فى مرتبة أعلي من الدساتير والمواثيق الدولية الوضعية نجد أنها كثيرة وشاملة وعميقة وفي مقدمتها مبدأ الكرامة الإنسانية بغض النظر عن الجنس واللون والدين الإنتماءات الإجتماعية "ولقد كرمنا بنى آدم" (الإسراء ٧٠) . ذلك المبدأ الذى جاء به الإسلام قبل أكثر من ١٣٥٠ عام من ورود بصور أقل عمقا وتأصيلا فى الفكر السياسى العالمى . وهناك مبدأ وحدة الإنسانية يقول عليه الصلاة والسلام "يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها .. الآية (النساء ١) وحققت الشريعة الإسلامية مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق "ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف .. الآية" (البقرة ٢٢٨) وقال تعالى "من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن .. الآية" (النحل ٩٧) . وأقر الإسلام قبل كل المواثيق الوضعية الدولية والمحلية حق الإنسان فى الحياة ، تحريم القتل إلا بالحق وإقرار حق القصاص "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا" (المائدة ٣٢) و "ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب" (البقرة ١٧٩) . والنصوص كثيرة التى تشير إلى حق الإنسان فى الحياة الكريمة الآمنة التى تكفل له الحماية من الظلم "يكفى أنه فى الحديث الشريف أن الله حرم على نفسه الظلم وجعله بينكم محرما فلا تظالموا، وأن الظلم ظلمات يوم القيامة" . وأكد الإسلام حق الإنسان فى المعاملة الكريمة والمحاكمةالقضائية العادلة وضمانات فى حالات الخطأ ،

وأكد حق الإنسان فى المعيشة الكريمة من خلال توفير أساسيات المعيشة كالسكن والغذاء والتعليم والعلاج ، وحقه في تكوين أسرة وإختيار الشريك فيها بحرية ، وأكد حقوق الأطفال والراشدين وكبار السن والرجال والنساء داخل الأسرة بشكل متوازن عادل (٨٠) ، وحقوقهم داخل المجتمع . وأكد الإسلام الحق فى الملكية (فى إطار ضوابط معينة) وفى الحماية القضائية وفى العمل وفى الضمان الإجتماعى عند العجز أو الحاجة – وأوجبت الشريعة الإسلامية حق التشاور حيث جعلت الشورى فريضة إجتماعية وسياسية "وشاورهم فى الأمر" (الآية ١٨٩ سورة آل عمران) ونبذت الإكراه حتى فى الدين "لاإكراه فى الدين . آية" وهذا هو حق الإنسان فى ألا يكره على شئ . ولا نستطيع حصر حقوق الإنسان فى الإسلام ويكفى أن نشير إلى أن تحققها هو فى جوهره تحقيق للتنمية الإجتماعية فى أعلى مستوياتها .

سابعا:

يدعو الإسلام الناس إلى الإنتاج والعمل على إستثمار الموارد المتاحة لهم سواء أكانت مادية أو مالية أو بشرية وتوظيفها بما يحقق أعلى عائد ممكن فى إطار ضوابط محددة ومحكمة تحقق التوازن بين صالح الفرد وصالح الجماعة – ونلاحظ أن المنظور الإسلامى للثروة المادية يعد جزءا أساسيا من صلب العقيدة الإسلامية ، وقد جعل الإسلام للثروة – بكل أشكالها – وللمال مكانة كبيرة واعطاها القيمة الواقعية التى يستحقها حتى أن القرآن الكريم وصف المال بأنه زينة الحياة الدنيا وسوى فى ذلك بينه وبين الأبناء ، ووصف الأموال بأنها قوام للناس فى معاشهم ومصالحهم الخاصة والعامة . والإسلام يدعو إلى تحصيل الثروة والأموال من خلال مختلف الأساليب المشروعة ، وفى هذا دعوة إلى التنمية الإقتصادية بأعمق صورها . وأساليب تحصيل الثروة والمال في الإسلام متعددة ، فهناك التجارة "لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء والصيف .. الآية" (قريش ١-٢) وهناك الزراعة حيث يوجهنا القرآن الكريم إلى إحياء الأرض وزراعتها وإستثمارها يقول تعالى " فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا ، وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا متاعا لكم ولأنعامكم" (عبس ٢٤-٣٢) . وقد دعا الإسلام إلى إحياء الأرض الموات وقد أفاض الفقهاء في هذه الناحية وهناك باب خاص بذلك فى كتب الفقه ويقول عليه السلام "من أحيا أرضا ميتة فله رقبتها" وقد انصرف المسلمون إلى إحياء الأرض الموات تحت تأثير هذا التوجيه الكريم وبدافع التملك والربح الحلال الذى حث الإسلام عليه . وهناك الصناعة . وفى القرآن الكريم توجيهات إلى التنمية

الصناعية بكل أشكالها فى إطار ضوابط شرعية . فقد أشار القرآن الكريم إلى صناعة الحديد "وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس" (الحديد ٢٥) وصناعة الملابس - "يابنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يوارى سوآتكم وريشا" (الأعراف ٢٦)

ومثل صناعة المعمار والتشديد والبناء "قيل لها ادخلى الصرح فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها ، قال انه صرح ممرد من قوارير" (النمل ٤٤) . وينبه القرآن إلى السعى وابتغاء فضل الله فى الأرض بمختلف الأساليب والوسائل "هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور" (الملك ١٥) ولم يأمر سبحانه وتعالى بالإنصراف عن تحصيل الثروة بالأساليب المشروعة إلا للعبادة ، فإذا قضيت الصلاة فإن الناس مدعوون إلى الأنتشار فى الأرض وإستثمار كل طاقاتها من خلال التفكير والعلم والعمل المثمر "فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله" (الجمعة ١٠) .

وإذا كان الإسلام يعلى من قيمة العمل المثمر والإستثمار فى كل المجالات ، فإنه يضع من الضوابط مايحول دون المشكلات والجوانب السلبية التى تنجم عن غياب الضوابط والقيم الحاكمة كالإستغلال والصراع بكافة أشكاله والتمزق فى العلاقات الإجتماعية والإنقسام الطبقى الحاد وتزايد حجم الحقد وإتجاه الأغنياء نحو مزيد من الغنى والفقراء إلى مزيد من الفقر مما يفتح الطريق أمام ممارسة السلوك الإنحرافى بكل صوره وأشكاله دعارة وقتل وسرقة وعنف وإدمان وإعتياد وإنحراف الأحداث وإنحرافات فكرية وعقائدية ...) وكل هذه الأمراض الإجتماعية تنجم عن إطلاق التنمية الإستثمارية دون ضوابط حاكمة . يقول تعالى "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولاتبغ الفساد فى الأرض إن الله لايحب المفسدين" (القصص ٧٧) وتتضح دعوة الإسلام إلى إستثمار الموارد المختلفة من عدة أمور مثل الدعوة إلى العمل بوصفه العامل الأساسى فى عملية الأنتاج "ومن أحسن قولا من ممن دعا إلى الله وعمل صالحا" (فصلت ٣٣) ويقول تعالى "وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون فى سبيل الله" (المزمل ٢٠) ، والدعوة إلى تجنب الإستثمار الإستغلالى الذى يقوم على الربا أو الإحتكار لما لها من آثار ضارة على المجتمع والأمن الإجتماعى والإقتصادى والنفسى لأعضائه ، وتحريم الإكتناز والإستغلال "والذين يكنزون الذهب والفضة .. الآية" (التوبة ٣٤) .

ثامنا:

تقوم التنمية الإقتصادية فى الإسلام على أسس بنائية - عقائدية وأخلاقية وإجتماعية . وأهم هذه الأسس هى مايلى (٨١) :

أ- الملك كله لله سبحانه وتعالى أساسا وأن الإنسان مستخلف فيه من أجل التعمير والتنمية وأداء حقوق الله والعباد - وتتمثل هذه الواجبات فى أداء فرض الله التى يجب أن تكون من خلال الأساليب المشروعة غير الإحرافية - وأهم أساليب التملك المشروع - العمل والمخاطرة بالكسب والخسارة والزراعة وإحياء الأرض الموات والعقود الناقلة للملكية بأنواعها المختلفة من بيع وهبة والخلافة بميراث أو وصية .

ب- الإقتصاد الإسلامى يتفق مع الطبيعة البشرية حيث يتيح الفرص للإستمتاع بالطيبات ويدعو للتملك والعمل والإجتهاد والإستثمار والثراء .. بشرط عدم الإضرار بالغير وتحقيق الصالح وتجنب المحرمات .

جـ- تحقيق التوازن بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة - ويظهر هذا فى نبذ التبذير والإسراف وفى الحث على الإستثمار والتملك - والملكية فى نظر الإسلام ليست ذات طابع فردى مطلق ، كما أنها ليست ذات طابع جماعى مطلق - ففرديتها تظهر فى إقرار الإسلام للملكية الفردية وحمايتها من كل إعتداء عليها أما جماعيتها فتظهر من خلال تقييد نموها وإستخدامها بمصالح الجماعة أو الصالح العام .

د- الضوابط الأخلاقية للتنمية الإقتصادية فى الإسلام ، وهنا تظهر إخلاقية الإقتصاد الإسلامى فالعنصر الإخلاقى ليس متضمنا بالضرورة فى جوهر عملية التنمية الإقتصادية فى ذاتها كما يشير إلى ذلك "بونسيون" Ponsion (٨٢) ولكنه يرتبط بها إذا وضعت التنمية الإقتصادية فى إطار نظام عقائدى اشمل يحقق هذه الأخلاقية كما هو الحال فى النظام الإسلامى وتتمثل هذه الضوابط الإقتصادية للسلوك الإقتصادى فى الإسلام فى عدة أمور مثل تحريم إكتناز الأموال وضرورة الإستثمار فى المجالات التى تعود بالنفع على الفرد وجماعته ومجتمعه ، وأداء فريضة الزكاة وواجبات التكافل الإجتماعى والصدقات ، والإمتناع عن ممارسة الربا والغش والإحتكار والإستغلال ، وعدم إستخدام الثروة للإضرار بالآخرين أو للحصول على جاه أو سلطة أو مركز إجتماعى من خلال أساليب مرضية كالرشوة والبعد عن الإسراف والتقتير - وهذا هو ما يمكن أن نطلق عليه - الضوابط الأخلاقية للتنمية الإقتصادية .

هـ- إطلاق الطاقات الإستثمارية وتشجيع النشاط الإقتصادى المنتج فقد نهى الإسلام عن البطالة ونبذ مبادئ التواكل والإكتناز والربا لما لها من آثار ضارة على الفرد والمجتمع ، ولم يوجب الإسلام النفقة للفقير القادر على العمل حتى لا يركن إلى الكسل والخمول .

و- يحول الإقتصاد الإسلامى دون التضم المرضى للثروات الخاصة حتى لايكون أسلوب توزيع الثروة عاملا من عوامل التمزق والصراع الذى يهدد الأمن الأقتصادى والإجتماعى والنفسى للمجتمع . فإذا كان الإقتصاد الإسلامى يشجع على التملك ويكفل حمايتها بكل السبل ، فإنه وضع ضوابط للحد من التوسع فى الثروات الخاصة من خلال مجموعة من الأساليب نذكر منها - الإلتزام بالأساليب المشروعة لجمع الثروة والتملك ، ولايجب توظيفها في خدمة صاحبها على حساب مصالح الآخرين بأى شكل (رشوة - إحتكار - ربا - إستغلال ..) ، وضرورة أداء حق الله فيها (زكاة وتكافل وصدقات) وتطبيق نظام الميراث الإسلامى من خلال توزيعها على المستحقين شرعا .

ز- يقضى الإسلام على مشكلات الفقر والعوز والإحتياج - لأن قدرا كبيرا من الأمراض والصراعات الإجتماعية تنجم عن وجود قطاعين متناقضين فى المجتمع - أحدهمامتخم من الثراء والقدرة المالية ، والأخر لايجد قوت يومه وقوت أسرته وهذا هو المدخل الذى تدخل منه الدعوات الإنحرافية والإتجاهات الإجتماعية المضللة الهدامة كالماركسية مثلا . وقد كفل الإقتصاد الإسلامى معالجة هذه المشكلة من خلال الدعوة إلى العمل لكل قادر عليه ورفعه إلى مرتبة العبادة وأوجب الزكاة وواجبات التكافل والصدقات - والدعوة إلى مبدأ المشاركة فى الرزق الفائض "من كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان عنده فضل زاد فليعد به على من لازاد له" ، هذا إلى جانب مختلف الضوابط السابق الإشارة إليها .

ويذهب الإقتصادى الفرنسى "جاك اوستروى" فى دراسة له بعنوان "الإسلام أمام التطور الإقتصادى" (٨٣) إلى أن الإقتصاد الإسلامى نظام وسط - وهو ينتقد المذاهب الإقتصادية بقوله "انه لاتوجد طريقة وحيدة ضرورية للتنمية الإقتصادية كما تريد أن تقنعنا المذاهب قصيرة النظر فى النظامين (الرأسمالى والشيوعى) حيث يدعى كل منهما أنه يمثل المنهج الإقتصادى الأمثل - ويؤكد "اوستروى" ضرورة الإستفادة بما يطلق عليه المذهب الثالث فى الإسلام الذى يقف موقفا وسطا بين المذاهب الفردية والجماعية ويجمع

بين حسنات كل المذاهب الإقتصادية المعاصرة ، إلى جانب أنه يتغلب على جميع الصعوبات الإقتصادية التى يقف الإقتصاد الحديث عاجزا عن معالجتها .

تاسعا:

ينظم الإسلام علاقات العمل تنظيما دقيقا متقنا يحقق العدل حيث يطالب العاملين بالإتقان فى العمل ومراقبة الله سبحانه وتعالى قبل الخوف من رقباء الدنيا - قال عليه السلام "ان الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" ، كما يقضى الإسلام من صاحب العمل أن يحدد للعامل مقدار العمل الذى سيكلف به ، ومقدار الأجر ، وأن يمنحه أجره بمجرد أداء العمل ، وأن يكون حجم العمل على قدر مايستطيعه العامل بحيث لا يؤدى إلى الإضرار بالعامل صحياً أو إجتماعياً - يقول عليه الصلاة والسلام "من استأجر أجيرا فليعلمه أجره" وقال عليه السلام "اعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه". وقول عليه السلام " اخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم - فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ، وليلبسه مما يلبس ، ولاتكلفوهم ما لايطيقون فإن كلفتموهم فأعينوهم" - وقد ذهب بعض الباحثين كالإمام الغزالى فى كتابه إحياء علوم الدين إلى أنه على ولى الأمر أن يضمن عملا لكل عضو قادر على العمل من أبناء المجتمع ، واستنتج ذلك من أن الرسول عليه السلام أعطى رجلا قدوما ودرهما وأمره أن يحتطب . أما بالنسبة للعجزة والشيوخ فإن من واجب الدولة تأمين حاجاتهم المعيشية كاملة وهكذا سبق الإسلام مفاهيم التأمين والضمان الإجتماعى ولكن بشكل أكثر تحديدا وإنضباطا . فالإسلام يؤمن الإنسان على أكله وشربه ولبسه ونفقات أسرته من خلال العمل ويؤمنه ضد البطالة والعجز والشيخوخة وللفقهاء حديث حول أسلوب تحديد الأجر - فكل أجر لايفى العامل حاجاته الأساسية - المأكل - والمشرب والمسكن والملبس لايقره الإسلام - وإلى جانب هذه الحاجات الأساسية ينبغى أن يؤمن للعامل متطلبات النمو الأجتماعى - المشروع كالتعليم - ومواجهة الأمراض من خلال العلاج ... إلخ (٨٤) .

عاشرا:

يقوم الإقتصاد الإسلامى على أساس واقعى أخلاقى فهو يؤكد أهمية التعاون والتكافل من أجل التنمية والإستثمار وتحقيق التقدم والتوازن الإجتماعى غير أن هذا ليس معناه تحقيق المساواة الحسابية الكاملة بين الناس وجعل الأغنياء والفقراء سواء (كما يدعى بعض أصحاب المذاهب الإقتصادية الوضعية الطوبائية) فالإسلام دين

الفطرة يعترف بالواقع وبالتفاوت بين الأفراد فى الملكات والمواهب والذكاء والقدرات والجهد – فلكل سعيه وجهده ومقدرته وخبرته – وقد بحث بعض الفقهاء مثل أبى عبيد القاسم فى كتابه الأموال وأبى يوسف فى كتابه "الخراج" فى القوانين الإقتصادية على أساس تحقيق العدالة الإجتماعية والفرصة المتكافئة بين الناس عامة (٨٥) .. مع ترك المواهب والقدات الذهنية والبدنية تعمل فى نطاق الغاية العظمى التى يهدف الإسلام إلى تحقيقها فى الشريعة وهى المصلحة العامة والعدالة وعدم التعسف – قال عمر بن الخطاب :الرجل وبلاؤه .. الرجل وفاؤه .. الرجل وقدمه ... الرجل وحاجته) .

ويقر الإسلام حقيقة التفاوت الفطرى بين الناس فى القدرات والإستعدادت والأرزاق والثروات – قال تعالى "والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق" (النحل ٧١) ويقول تعالى "نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا" (الزخرف ٣٢) . وهذا التفاوت هو الدافع إلى العمل والإجتهاد والسعى وبذل الجهد للتنمية وتحسين الأحوال ومدخل للتنافس الشريف لمزيد من التنمية والذى يعود بالمصلحة على الفرد والمجتمع معا . ويضبط الإسلام هذا التنافس بضوابط محكمة تحول دون تحوله إلى صراع مدمر كما حدث فى التجربة الأوربية للتنمية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر – كما حدث في تجربة التنمية فى الدول الماركسية .

حادى عشر:

للإسلام أسلوبه المتميز فى مواجهة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ، فمواجهة مشكلة الفقر تقوم على عدة أسس منها تمكين كل قادر على العمل أن يعمل وهذا واجب من واجبات الدولة ، سواء أكان العمل يدويا أو ذهنيا – وقد كرم الإسلام كلا من العملين حتى لا يكون هناك إحتقار للعمل اليدوى وبالتالى لا يوجد تفاوت بين الناس مصدره طبيعة العمل فكل الأعمال مكرمة طالما أنها شريفة (٨٦) ، والإسلام يتيح الفرصة لكل ذى موهبة وقدرة من الإنتفاع بموهبته وقدرته ، وفى هذا ما يحقق النمو للفرد وللمجتمع معا . وبالنسبة للعاجزين عن الكسب بسبب الشيخوخة أو المرض أو الأنوثة أو الصغر أو اليتم فإن الإسلام يؤمن لهم حياة كريمة عزيزة عن طريق عدة مصادر منها الزكاة المفروضة ، والنفقات الواجبة ، والكفارات الواجبة ، والكفارات والصدقات – ثم هناك بيت مال المسلمين وللفقير حق فى هذا المال يعطى منه بإنتظام (٨٧) . ويواجه الإسلام

مشكلة التمايز والصراع الطبقى حيث يوضح حقيقة أن الإنسان هو أكرم المخلوقات وان الله قد كرمه "ولقد كرمنا بنى آدم ممم الآية" (الإسراء ٧٠) وإن الناس كلهم يرجعون إلى أصل واحد وهو آدم وآدم من تراب ، وإن معيار التمايز بين البشر ليس هو اللون أو الجاه أو السلطان .. إلخ . لكنه هو التقوى "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (الحجرات ٤٩) . فالفقر والغنى فى نظر الإسلام حقيقتان من حقائق الوجود الإنسانى "نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون" (الزخرف ٣٢) . أما المعيار الثانى للتمايز بين البشر فهو "العلم" يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (المجادلة) . وقد عمل الإسلام على معالجة الطبقية القائمة على أسس إقتصادية من خلال نظم الزكاة والنفقات وكفالة الدولة للفقراء والمحتاجين من العجزة الذين ليس لهم أقارب أغنياء ، ومن خلال ضوابط الملكية الخاصة ، ومن خلال الحيلولة دون تضخم الثروات عن طريق الميراث الشرعى . كما عالج مشكلة الطبقية النفسية (الغرور والكبر ..) عن طريق العبادات حيث تسوى بين الفقير والغنى حيث يشعر الجميع بالخضوع لله سبحانه وتعالى - والعبادات تهذب النفوس وتأكد التضامن بين المسلمين - أما الطبقية القائمة على التفاوت المعرفى فإن الإسلام يستخدم مصطلح الدرجات ويوظف العلم في خدمة الإنسان وقد إستعاذ رسولنا عليه السلام من شر علم لا ينفع وأفضل الناس من تعلم العلم وعلمه .

كذلك فالإسلام يواجه مشكلة البطالة والتسول بالدعوة إلى العمل لكل قادر عليه ، بوصفه الأساس للتمايز بين الناس "ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا .. الآية" (فصلت ٣٣) وهو السبيل إلى تعمير الكون وتحقيق التقدم والتنمية . وقد وجه القرآن الكريم أنظار المسلمين إلى تسخير الله كل ما فى الأرض والسماوات والبحار للإنسان وما على الناس بعد هذا إلا السعى والعمل لإستغلال هذه الموارد الإقتصادية التمتع بزينة الحياة الدنيا وطيباتها فى إطار مارسمه الله من ضوابط - ويرى الفقهاء أن من واجب الحاكم الإسلامى تأمين العمل لكل قادر عليه ، وعلى الدولة تأمين وسائل العمل للعمال بغض النظر عن درجة بساطتها وتعقيدها - وقد خول الإسلام للحاكم أن يلزم أصحاب العمل بتشغيل العمال إذا امتنعوا عن ذلك ظلما ، كما أجاز له إلزام العاملين الراغبين عن العمل الذى يجيدونه على ممارسة هذا العمل إذا اقتضت المصلحة ذلك (وهذا ماذكره ابن القيم الجوزية فى كتابه " الطرق الحكيمة ") ، فبعض الأعمال قد تكون

فرض عين على بعض الأشخاص القادرين عليها فى حالة الإحتياج إليها وعدم وجود غيرهم . وللفقهاء كلام دقيق فى هذه الجوانب . وينبه الإسلام إلى خطورة البطالة لما يمكن أن تؤدى إليه من إنحرافات فكرية وسلوكية فقد قال الإمام أحمد "إذا جلس الرجل ولم يحترف دعته نفسه إلى أخذ مافى أيدى الناس" - حتى لدى غير المسلمين داخل الدولة الإسلامية - (واقعة عمر مع اليهودى) وهذا من شأنه توجيه الطاقة البشرية داخل المجتمع نحو التنمية والعمل المنتج المثمر (٨٨) .

ثانى عشر :

يسعى الإسلام إلى القضاء على التبيعة الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق الإستقلال الإقتصادى والإجتماعى والسياسى للمجتمع المسلم - وهذا هو غاية التنمية الإقتصادية والإجتماعية كما تعالجها جميع الإتجاهات النظرية المتصارعة . فالمبدأ الإسلامى الذي يذهب إلى أن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب - والحياة الإقتصادية تتطلب ثلاثة أنشطة وهى الزراعة والصنعة والتجارة - ولهذا وجب تنمية هذه المجالات والتنسيق بينها (٨٩) بشكل يحقق النمو والإستقلال الإقتصادى وقد أوضح ابن تيمية فى كتابه "الحسبة" أن واجب الدولة أن تتدخل بالتنظيم والإجبار لإيجاد حاجات الأمة من الصناعات والزراعات والمرافق المعاشية العامة ، وإعداد من يصلحون لها ويقومون بها . ويشير " ابن تيمية " إلى ضرورة تدخل الدولة فى تحديد أجور العمال وتحديد أسعار السلع فى حالة المغالاة ، وهذا ماذكره الشيخ محمود شلتوت فى كتابه "الإسلام عقيدة وشريعة" . وهذا يشير إلى أن الإسلام سبق كل الإتجاهات الحديثة فى الأخذ بمبدأ التوجيه الإقتصادى وتطبيق الإقتصاد الموجه تحقيقاً للتوازن بين الفردية والجماعية وتحقيقاً للنمو الإقتصادى والإجتماعى للإنسان والمجتمع فى ضوء العدالة والمساواة والأخوة بمفهومها الإسلامى الصحيح وليس بالمفهوم اللبرالى أو الماركسى القاصر .

ثالث عشر :

اهتم الإسلام بالتنمية التعليمية والتربوية بشكل واضح . فالعلم كما سبق القول قيمة كبرى من قيم الإسلام ومعيار أساسى للتمايز بين الناس وأول سورة نزلت على سيدنا محمد عليه السلام بدأت بكلمة "اقرأ" واهتم الإسلام بمحو الأمية والتعليم لدرجة أنها كانت مدخلا للتحرر من الأسر فى الحروب - وقد تحدث بعض الفقهاء أنه يجب إتاحة الفرصة أمام الجميع لإظهار مواهبهم وقدراتهم وإستثمارها فى خدمة المصلحة

الخاصة والعامة ، وهذا لايتحقق إلا من خلال نظام تربوى تعليمى متدرج (٩٠) . فالمرحلة التعليمية الأولى تكون عامة للأمة كلها ولا يتخلف عنها أحد (مرحلة إجبارية) . ويدخل المرحلة الثانية من لديه القدرة على متابعة الدراسة ، أما من وقفت به إستعداداته عند المرحلة الأولى ، يدخل إلى مجال العمل المناسب حيث يكون منهم العاملون بأيديهم فى الزراعة والعمارة والتجارة والصناعات اليدوية وغير ذلك مما لايحتاج إلى تخصص مهنى دقيق . أما من ينهى المرحلة الثانية من التعليم فإما أن يكون لديه القدرة علي متابعة التعليم فى المرحلة الثالثة حيث التخصص المهنى الدقيق - فنون الطب والعسكرية والقضاء .. إلخ . وأما يتوقف ويتجه إلى مجالات العمل الفنى التى تحتاجها الأمة (أعمال نصف ماهرة) كالصناعة والمحاسبة . ولايدخل المرحلة الثالثة إلا من تؤهله قدراته لهذه المرحلة المتخصصة الدقيقة والتى تؤهل بعد التخرج لتولى الوظائف التخصصية العليا . وهذا النظام يتيح أمام الجميع فرصة متكافئة للتعليم ، وفرصة متكافئة للعمل فى مجالات يحتاجها المجتمع من جهة وتتفق مع قدراتهم وميولهم وإستعداداتهم من جهة أخرى .

وعلى الدولة العمل على تأهيل أبناء المجتمع حسب ميولهم وحسب حاجة الأمة - وإذا تركت الأمة هذا العمل باءت بالإثم - وقد ذكر الأمام الشاطبى فى كتابه (الموافقات) أن القيام بذلك الغرض قيام بمصلحة عامة ، فهم مطالبون بسدها على الجملة (أفراد الأمة جميعهم) فبعضهم قادر عليها مباشرة وذلك من كان أهل لها والباقون إن لم يقدروا عليها قادرون على إقامة القادرين . وهذا يعنى إن الإسلام أوجب علي الحاكم تأهيل جميع أعضاء المجتمع حسب مايناسبهم ومايستطيعون القيام به (٩١) وبهذا سبق الإسلام كل النظم التربوية الحديثة التى تحاول الإقتراب من هذه الفكرة فى مجال عن تنمية التعليم .

رابع عشر:

والحديث عن تنمية التعليم يقود إلى تنمية الشخصية - وقد سبق إن ذكرنا أن هناك مدخلا مطروحا فى التنمية أطلقنا عليه المدخل السيكولوجى يربط أنصاره بين التنمية ونماذج الشخصية - ومثال هذا "افريت هيجن" E. Hagen الذى يحاول علاج التنمية الإقتصادية من خلال أساليب نفسية يربط بين النمو الإقتصادى وبين الشخصية الإبتكارية Creative personality (٩٢) ، و "دافيد ماكليلاند" D. Mc Clelland

الذى يرى أن الشخصية هى المحرك الأول للتغير والتنمية الإقتصادية وهو يؤكد على الروح الريادية Interprenerial spirit (٩٣) وهو يربط بين التنمية وبين الشخصية المنجزة التى لديها الحاجة إلى الإنجاز The need for achievement - ونفس الشئ بالنسبة " لشومبيتر" الذى يربط التنمية الإقتصادية بالقدرات الريادية التى يتمتع بها رجال الأعمال . وإذا حاولنا فهم الشخصية الإسلامية كما يحددها القرآن الكريم والسنة المطهرة وكما أفاض فيها الفقهاء نجد أنها تجمع كل هذه الخصائص إلى جانب شئ هام وأساسى وهى أن هذه الخصائص (الإنجاز - الإبتكارية - حب العلم والعمل - القدرة على مواجهة المشكلات - الدقة - الصدق - الأمانة ... إلخ) تنبثق من الإيمان بالله وتنطلق من دوافع إيمانية تمثل قوة دفع كبيرة أقوى من كل الدوافع والمنطلقات الوضعية - وقد حدد الإسلام أساليب تربية هذه الشخصية من خلال القدوة الحسنة والترغيب والترهيب والتوجيه والقصة والمحاولة والخطأ .. إلخ .

وتحدد التربية الإسلامية مثل عليا وقيم نهائية أمام النشئ والشباب ، وهذا هو أهم ما يحتاج إليه الشباب - القيم - المثل - القدوة . ولهذا أن الشخصية الإسلامية قادرة على إطلاق حركة التنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل أقوى من كل النماذج التى تحدث عنها أنصار الإتجاه السيكولوجى فى التنمية (٩٤) .

خامس عشر :

وإذا انتقلنا إلى مجال التنمية الصحية فيكفى القول أن الإسلام هو دين النظافة والقوة فالنظافة من الإيمان ، وهناك الكثير من التوجيهات الإسلامية للعناية بالصحة والأخذ بأساليب الإرشاد الصحى والوقاية والتداوى أو العلاج - والبعد عن كل ما يفسد الصحة كالسكر وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير .. فالتوجيهات المتعلقة بالوضوء والطهارة وتجنب الحائض والإهتمام بالرضاعة الطبيعية للأطفال وتوجيه الناس إلى التداوى بما هو حلال طيب وإن الله لم يوجد داء إلا وخلق له الدواء ، والأمر بتجنب اللواط والزنا .. كل هذا دعوة إلى الإهتمام بالصحة والتنمية الصحية ، وقد ثبت أن الإبتعاد عن هذه التوجيهات الإلهية يوقع الإنسان فى التهلكة . ويكفى أن نشير فى هذا إلى أن أخطر أمراض العصر - الإيدز والأمراض النفسية الكبرى والسرطان - ينجم عن الإبتعاد عن التوجيهات الإسلامية (٩٥) .

سادس عشر :

وللإسلام تصوره الواضح لأساسيات النظام السياسى فالإسلام يعتمد الشورى منهجا للتعامل السياسى ويترك التفصيلات لظروف كل مجتهد ، وهو بهذا ينبذ الإستبداد والتسلط . ويأمر الله سبحانه وتعالى نبيه عليه السلام بالشورى "وشاورهم فى الأمر" (آل عمران ١٥٩) ويصف المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم "والذين استجابوا لربهم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون" (الشورى ٣٨) . وينبه الإسلام إلى ضرورة محاربة المنكر "من رأى منكم منكرا فليغيره .. الحديث" وقول عليه السلام "الساكت عن الحق شيطان أخرس" . ويوجب الإسلام أعمال قاعدة هامة فى الحكم إلى جانب الشورى وهى قاعدة العدل "وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل" (النساء ٥٨) والإسلام يحارب الظلم ويحدد الإسلام بشكل دقيق طرق إختيار الحاكم والشروط الواجب توافرها فى الحاكم ووظائف الحاكم ووظيفة الدولة .. إلخ . وهكذا حقق الإسلام أرقى أشكال التنمية السياسية قبل أن تعرفها الدول الحديثة ، تلك الدول التي لم تصل إلى عظمة التطبيق الإسلامى لقيامها على إجتهادات وضعية . ومن عظمة الإسلام أنه يضع المبادئ العامة فى بعض الأمور كالشورى - ويترك لكل مجتمع حرية التطبيق بما يتفق مع ظروفه وتاريخه وثقافته في إطار المبدأ الأساسى .

سابع عشر :

وقدحدد الإسلام نظاما للإدارة يحقق أقصى درجات التنمية والتقدم الإدارى وتقوم على مجموعة من القيم الدينية والمنطلقات الإيمانية مما يجعلها أقوى فى التطبيق من كل القواعد الوضعية للتنمية الإدارية . وتقوم الإدارة الإسلامية علي عدة أسس أهمها .. المساواة : فالمسلمون سواسية كأسنان المشط ، والشورى "وأمرهم شورى بينهم" ، وسيادة القانون وتطبيق العدالة دون مراعاة للحسب أو النسب أو الغنى والفقر أو اللون ..،، ويركز الإسلام على أساليب التعامل مع الغير (العلاقات الإنسانية) ، ومراعاة المصلحة العامة والإهتمام بمصالح الأخرين أو تيسير مصالح الناس (تيسير الإجراءات وتحقيق المصالح) عن عائشة رضى الله عنها قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في بيتى هذا " الهم من ولى من أمر أمتى شيئا فشق عليهم فاشقق عليه ، ، ومن ولى من أمر أمتى شيئا فرفق بهم فارفق به" (رواه مسلم/٣ ١٤٥٨) - وينهى الإسلام عم المحسوبية ويدعو إلى وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب - وضرورة

إنتقاء الرؤساء والولاة بدقة بشرط ألا يكون الرجل حريصا عليها – يقول عليه السلام " أنا والله لانول على هذا العمل أحدا سأله ولاأحدا حرص عليه" (اخرجه مسلم ١٤٥٦/٣) ويحرص الإسلام على أهمية الوفاء بالعهود . ويؤكد قيم الصدق والعدل والكفاية وينبذ التعقيد الروتينى والتفرقة في التعامل وأهم شئ فى الإدارة الإسسلامية عنصر مراقبة الله فى السر والعلن .... وفى مجال إتقان العمل والإنتاج فقد نسب الله الإتقان وإحسان العمل لنفسه وأمرنا ديننا بإتقان العمل "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه" . ويأمرنا ديننا كذلك بالمطابقة بين القول والعمل "يأيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون .. " (الصف ٢) وهنا يؤكد أهمية القدوة الحسنة ، ومسئولية الراعى عن الرعية "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" (اخرجه مسلم ١٤٥٩/٣) – وينهى الإسلام عما يطلق عليه حديثا أمراض البيروقراطية كالرشوة " لعن الله الراشى والمرتشى والرائش" والتعقيد الروتينى والتعسف "ألا هلك المتنطعون" وينهى عن المحاباه "من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم أحدا محاباة فعليه لعنة الله لايقبل الله منه صرفا ولاعدلا حتى يدخله جهنم" (اخرجه أحمد) ، وقال عليه السلام "من ولاه الله عز وجل من أمر المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وفقرهم احتجباله دون حاجته وخلته وفقره" (رواه أبو داوود ١٢٢/٢). وهذا كله يشير إلى أن الإسلام أول من وضع أسس الإدارة العلمية والإنسانية التي تقوم على مجموعة من القيم الإيمانية والقادرة علي تحقيق الكفاية الإنتاجية والكفاية النفسية والإجتماعية بشكل متكامل (٩٦) .

ثامن عشر:

هذا وقد عالج الإسلام قضايا العلاقات الدولية ومشكلات الديون معالجة قديمة تحقق النمو الموازن لجميع الأطراف دون جور أو عدوان أو إختلاف فى التوازن الإقتصادى سواء علي المستوى الداخلى أو على المستوى العالمى . ويكفى أن ننظر إلى أن الأمة التى إرتبطت بالديون أو القروض التى صرفتها الدول المتقدمة إقتصاديا إلى الدول النامية هى التى أدت إلى الأزمة العالمية المعاصرة ، وإلى أزمات الكساد المتكررة التي عانى منها العالم المعاصر – وتتمثل هذه الشروط فى فرض فوائد باهظة وشروط معينة لإنفاق القرض وإجبار الدول المقترضة على إستخدام القرض فى مشروعات محددة تخدم مشروعات فى الدول المقرضة .. وتراكم الديون وفوائدها أدى ببعض الدول – مثل المكسيك – إلى إشهار إفلاسها ، وإعلان دول أخرى (مثل اراجواى وغيرها من

دول أمريكا اللاتينية) الخروج علي كل الأعراف والقواعد الدولية والإمتناع كلية عن سداد الديون إنقاذا لشعوبها من الجوع والإفلاس (٩٧) . وكما سبق أن أشرنا فإن نتائج عجز الدول النامية عن سداد الديون بفوائدها الباهظة لم تقتصر على الدول النامية ، ولكنها أدت إلى مشكلات إقتصادية وأزمات إجتماعية داخل الدول الدائنة ذاتها (*) . والحلول التى تقدمها الدول الدائنة حلول فاشلة ليس من شأنها القضاء علي المشكلة مثل جدولة الديون وتمديد فترة السداد وأحيانا تعرض الهيئات الدولية حلولا تؤدى إلى المزيد من المشكلات والأزمات مثل رفع الدعم . وتخصص أغلب الصادرات والموارد الرئيسية للدولة لسداد الديون .. إلخ وقد قال بعض الإقتصاديين الغربيين إن الإقتصاد العالمى لن يصلح إلا إذا وصل سعر الفائدة إلى صفر - هو الحل الإسلامى الذى ينادى بتطبيق القرض الحسن . وينادى بالمشاركة فى المشروعات والأرباح بأشكال مختلفة وينادى بالتعاون من أجل صالح الجميع ورخاء الجميع - وهذا هو ما تحاول المؤسسات الإقتصادية الإسلامية تطبيقه .

******

من كل ماسبق نجد أن الإسلام يضع لنا أسس التنمية الإقتصادية والتعليمية والصحية والإدارية والسياسية والإجتماعية بشكل سليم والفرق الرئيسى بينها وبين التنميات الوضعية أنها تنطلق من دوافع دينية ومنطلقات إيمانية . وقيم موجهة تكفل لها عنصر الإستمرار والنجاح فى مواجهة المشكلات والأزمات المحلية والعالمية . وكل قطاع من قطاعات التنمية فى الإسلام تحتاج إلى دراسات وأبحاث - وليس هذا الفصل سوى دعوة لمزيد من الجهد والتعمق نظرا وتطبيقاً . ولخاصة الأمر أن نموذج التنمية فى ضوء التوجهات الإسلامية له أصالته الذاتية وله وسطيته المتميزة عن كل النماذج الإيديولوجية الأخرى ، من حيث نظرته المتميزة للإنسان ولدوره وللمجتمع يحقق التوازن بين التنمية المادية والتنمية النفسية والروحية ويرفض التطرف بكل أشكاله ومضامينه ، ذلك التطرف

(*) يذكر د. محمد شوقى الفنتجرى فى مقال له بعنوان مديونية العالم النامى المستعصية وحلها الإسلامى أن ديون المكسيك بلغت عام ١٩٨٦ نحو مائة مليار دولار - عجزت عن سدادها وسداد فوائدها وقد أثرت على إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أو بآخر فعندما خفضت المكسيك وارداتها لتوفير العملة الصعبة سدادا لديونها هبطت الصادرات الأمريكية للمكسيك بنسبة تزيد عن ٥٠٪ - وطبقا لما ذكره مجلس التنمية لما وراء البحار اختفت نحو ثلثمائة ألف فرصة عمل أمريكية منذ سنة ١٩٨٢ نتيجة لذلك انظر المقال المذكور فى المرجع .

الذى وقعت فيه كل من تجارب التنمية فى الغرب والشرق نتيجة لإهمال عامل التوازن . وإذا كان علم الإجتماع يفتقد حتى الآن إلى الحيدة العلمية ، فإن التنمية تتضمن بالضرورة أحكاما معيارية قيمية .

وهنا يصبح من مهام علماء الإجتماع فى الدول الإسلامية تحقيق نوع من الإلتقاء بين متطلبات الموضوعية العلمية من جهة وأساسيات الشريعة الإسلامية من جهة أخري . وخاصة عند رسم إستراتيجيات التنمية .

منهج الإسلام فى مواجهة المشكلات الإجتماعية :

يدور بحثنا فى هذه الفقرة عن أثر تطبيق الشريعة الإسلامية فى حل المشكلات الإجتماعية وسوف نبدأ البحث بتعريف للمشكلات الإجتماعية كما هى مطروحة في علم الإجتماع ، حيث يوجد فرع يطلق عليه "علم إجتماع المشكلات الإجتماعية" ، ثم ندون بعض الملاحظات حول أسلوب الشريعة الإسلامية فى معالجة المشكلات الإجتماعية والتعامل معها حيث أن للشريعة الإسلامية أسلوبا متميزا فريدا يختلف عن كل الأساليب الوضعية القديمة والحديثة ، ثم تحدد أهم الخصائص البنائية للمجتمع الإسلامى ، حيث لايمكن فهم أسلوب الشريعة فى مواجهة أو التعامل مع المشكلات بعيدا عن فهم الخصائص المتميزة الفريدة التى تميز المجتمع الإسلامى عن بقية المجتمعات التي تطبق نظماً وضعية . وسوف نحاول بعد ذلك وفى إيجاز عرض موقف الشريعة الإسلامية من بعض المشكلات الكبرى التى تعانى منها مجتمعات اليوم ، سواء فى الشرق أو الغرب أو مايطلق عليها الدول النامية وهذه المشكلات هى :

أولا : مشكلة التمايز الحاد والصراع الإجتماعى والطبقى والعنصرى .

ثانيا : مشكلة الفقر والتفاوت الإقتصادى الشاسع بين أبناء المجتمع .

ثالثا : مشكلة البطالة والتسول .

يختلف تناول الفكر الإسلامى للمشكلات الإجتماعية عن تناول العلوم الإجتماعية فى الشرق أو الغرب ، إختلافا جوهريا نتيجة لعدة عوامل منها مطلقات التناول وأساليبه وأهدافه ، ويحسن بنا أن نحدد أولا أسلوب التناول الإسلامى للمشكلات ونوجزها فيما يلى :

أولا: يؤسس الإسلام مجتمعا يحقق التوازن والتكامل والتماسك والتكافل والعدل .. بحيث يحول أصلا دون ظهور المشكلات الإجتماعية خاصة مايطلق عليه المشكلات الإجتماعية الكبرى Major problems التى تهدد الأمن الإجتماعى والإقتصادى والدينى والسياسى .. فى المجتمع . وهذا يعنى أن من طبيعة المجتمع الإسلامى إنعدام العشوائية والإنتظار حتى وقوع المشكلات ثم التخطيط لعلاجها لكن تتخذ كل الأساليب الوقائية والبنائية التى تضمن عدم ظهورها . وإذا ظهرت بعض المشكلات على الرغم من خطوط الدفاع التى يضعها فإن المجتمع الإسلامى له أساليبه الشرعية فى مواجهتها .

ثانيا: إن ظهور المشكلات الإجتماعية - خاصة المشكلات الكبرى داخل المجتمع المسلم يشير إلى خلل فى تطبيق الشريعة الإسلامية بمبادئها ومعاييرها وموجهاتها الصحيحة وكما أرادها الله للإنسان ، وهذا يرجع إلى أخطاء البشر حاكمين ومحكومين .

ثالثا: للإسلام أساليبه ومداخله المتميزة فى فهم وتشخيص وتحليل وعلاج المشكلات الإجتماعية . فهو يأخذ بكل الأساليب العلمية من دراسة واقعية وتقصى العلل والأسباب حسب المنهج العلمى الإستقرائى (ذلك المنهج الذى توصل إليه علماء المسلمين قبل الغربيين بقرون طويلة) ، ويأخذ أيضاً بالتفسير الإيمانى - (مثل نقص الإيمان أو وسوسة الشيطان ، أو كثرة المعاصى ، أو الإبتلاء والإختبار الإلهى للناس ، ... الخ) . وهذا التفسير الأخير تفسير صادق لأنه مستمد من الأدلة الشرعية ، يعجز المنهج العلمى الإستقرائى عن التوصل إليه . ونفس الأمر بالنسبة للمواجهة . فالمواجهة الإسلامية للمشكلات تعتمد على الأخذ بالأسباب الإيمانية ، إلى جانب الأسباب الواقعية ، وهكذا يتحقق الشمول والصدق فى عمليات المواجهة الإسلامية للمشكلات . وهذا يعنى أن المواجهة الإسلامية تحقق التكامل بين المداخل العقائدية والقيمية والأخلاقية وبين المداخل المادية الواقعية ، وهذا ما تعجز عنه أساليب المواجهة الوضعية للمشكلات لإفتقادها المنطلق العقائدى ، وهو أهم عامل فى مواجهة المشكلات .

رابعا: إذا كان بعض الباحثين المعاصرين يميزون بين أسلوبين فى مواجهة المشكلات ، الأساليب التى تعتمد على التسكين المؤقت ، والأساليب التى تعتمد على المواجهة الجذرية للمشكلات بإقتلاع أسبابها وعوامل إفرازها ، فإن الإسلام يأخذ بالأساليب الثانية ولكن من خلال موجهات ومنطلقات وغايات تختلف إختلافاً جذرياً عن

موجهات ومنطلقات وغايات أنصار فكره المواجهة الجذرية للمشكلات من المعاصرين ، وهذا السبب جوهرى وهو إختلاف المصدر ، فالمصدر الإسلامى فى ذلك مصدر إلهى ، فى حين أن المصدر فى الفكر المعاصر مصدر وضعى هو نظريات أفراد .

خامساً: يعتمد المنهج الإسلامى فى مواجهة المشكلات الإجتماعية على مجموعة من المداخل أهمها المدخل التربوى والمدخل الإقتصادى والمدخل السلطوى أو مدخل القوه أو تنفيذ أحكام الله من خلال سلطة الدولة . ويعتمد المدخل التربوى على التركيز على التنشئة الدينية الإيمان للأفراد وتربية الناس على الإيمان الصحيح وتكوين الوازع الدينى لديهم ومراقبة الله فى السر والعلن وحب الفضائل ونبذ وكراهية الرذائل وقيم الصدق والإستقامة والأخلاص والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتقدير العلم والعمل والأخوة الإسلامية ...الخ وهذه الأمور هى الكفيلة بعدم ظهور المشكلات ، وهى مسئولية مختلف المؤسسات التربوية كالأسرة فى المدرسة والمسجد وهيئات الوعظ والإرشاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وأجهزة الإتصال فى المجتمع .

أما المدخل السلطوى فهو وظيفة الدولة الإسلامية فى تطبيق أوامر الله ، ومنع الخروج على شريعته ، فهى مسئولة عن إقام الصلاة وجمع الزكاة والإطمئنان إلى إخراج المسلمين لها وتطبيق حدود الله ومنع المنكرات بالقوة - مثل معاقبة المفطرين فى نهار رمضان وتنبيه وعقاب المتقاعسين عن أداء الصلاة ، ومحاربة التسول والرذيلة ..

سادساً: يختلف تحديد مفهوم ومضامين المشكلة الإجتماعية فى الإسلام عن تحديدها في المجتمعات والنظم والدراسات الوضعية . فالمشكلة الإجتماعية فى الإسلام ترتبط بالدين عقيدة وشريعة ، وتقوم حسب معايير الدين ، وتحديد أسبابها وعواملها ومسئولية ظهورها بالرجوع إلى المعايير الشرعية ، فالجرائم والفقر وتفكك الأسرة والصراع الإجتماعى .. كلها مشكلات تحدد الشريعة أسبابها وأساليب علاجها ودرجاتها والمسئول عن المواجهة (٩٩) وجرائم القصاص والدية ، وجرائم التعزير . وترتبط مشكلات الفقر والتسول .. بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية بشكلها التى تستوجب إيجاد فرص العمل لكل قادر عليه ، وإخراج الزكاة المفروضة ، والقيام بواجبات التكامل الإجتماعى ، وتطبيق مقتضيات الأخوة الإسلامية وحقوق الجيرة ..الخ . يضاف إلى هذا أن المشكلات الإجتماعية تتسم فى الدراسات الإجتماعية ، وفى الواقع الفعلى للنظم المجتمعية بالنسبية والتغير والخضوع للثقافات والأعراف والظروف . أما المشكلات فى

الفكر والشريعة الإسلامية فإن بعضها محدد بشكل مطلق وغير خاضع للتغير ، مثل جرائم القصاص والدية ، ومشكلات الفقر وأساليب مواجهته ، ومشكلات الأسرة وأساليب مواجهتها ...الخ وبعضها متروك لكل مجتمع من حيث تحديدها وبيان مصادرها وتحديد أساليب مواجهتها حسب مرحلة التطور الإجتماعي والظروف البيئية والتاريخية والثقافية لكل مجتمع في إطار الضوابط الأساسية للإسلام (الضوابط العقائدية والقيمية والأخلاقية) مثل مشكلات الإدارة والإشراف ومشكلات التوزيع السكاني ، ومشكلات التوجيه المهني والتربوي ، ومشكلات العمل ، ومشكلات التعليم ، ومشكلات الصحة والمرض والعلاج ...الخ . وهذا يعني أن السرقة والزنا والقذف والقتل بغير حق ..هي جرائم مطلقة في كل زمان ومكان وعدم إخراج الزكاة خروج عن الإسلام وإرتداد إلى الكفر ...الخ .

سابعاً: لا ينكر الإسلام كافة الأسالب المنهجية والتحليلية للمشكلات التي تستخدمها العلوم الإجتماعية المعاصرة في الشرق والغرب ، والتي تتمثل في إستخدامها الأساليب المسحية والتاريخية والإحصائية من أجل فهم جذور المشكلات الإجتماعية وعوامل ومراحل ظهورها ، وإرتباطاتها الوظيفية بالأوضاع والمشكلات الأخرى الموجودة داخل نفس المجتمع ، والعوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى ظهورها ، وردود كل عامل وتحديد وزنه بدقة ، كما لا يعارض الإسلام إستخدام المنهج العلمي في مواجهة المشكلات مثل رسم خطة وتحديد مراحل التنفيذ ، وتطبيق كل مرحلة ، والأخذ بمنهج التدرج في المواجهة .. ويمكن القول أن هذه الأساليب المنهجية هي أساليب إسلامية في جوهرها فإذا كانت أعظم المشاكل في نظر الإسلام هو الشرك والكفر بالله ، فمنهج الدعوة الذي رسمه الإسلام لتحويل المجتمعات المشركة إلى مجتمعات مؤمنة يتمثل في فهم هذه المجتمعات ، ومعرفة أساليب تفكير الناس ، والدخول إليهم من المداخل التي يفهمونها ، والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومن الحكمة معرفة عادات الناس وإعرافهم وقيمهم ، والتدرج في إحداث التغيرات المطلوبة ، والتحدث إلى الناس بما يعرفون . فقد ورد عن علي بن أبي طالب أنه قال « حدث الناس بما يعرفون أتحب أن يكذب الله ورسوله » ومعرفة الأحكام الشرعية والتحلي بالصبر في الإصلاح والدعوة إلى الله وإحداث التحولات القيمية والعقائدية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ...

ثامناً: يقوم النهج الإسلامي على المواجهة التكاملية للمشكلات الإجتماعية حيث

أنها مترابطة متساندة فالفقر يرتبط بعدم أداء الزكاة ويرتبط بالجريمة ... ولهذا يضع منهجاً متكاملاً للمواجهة الشمولية والمشكلات .

تاسعاً: لا يمكننا فهم طبيعة التعامل الإسلامى مع المشكلات الإجتماعية بشكل عام والمشكلات الكبرى بشكل خاص ، بعيداً عن فهم الأسس البنائية التى يقوم عليها المجتمع الإسالمى ، أو ما يقوم عليه المجتمع الإسلامى من مبادىء وقواعد وضوابط ونظم

عاشراً: يتفق المنهج الإسلامى فى مواجهة المشكلات الإجتماعية مع الفطرة البشرية السويه ومع العقل السوى ، ويستند المنهج أساساً إلى الأدلة الشرعية المعتبرة

حادى عشر: يضع المنهج الإسلامى نسقاً للأولويات فى تحديد ومواجهة المشاكل ، يأتى فى المقدمة المشكلات التى تعترض قيام المجتمع المسلم أو التى تمس أمراً إيمانياً ، ثم يأتى بعد ذلك المشكلات التى تمثل ضرراً على أعضاء المجتمع فدفع الضرر مقدم على جلب المنافع وهكذا يرتب الإسلام المشكلات حسب أهميتها من المنظور العقائدى والبشرى .

أهم الأسس البنائية للمجتمع الإسلامى وإرتباطها بالفهم والمواجهة الإسلامية للمشكلات

يؤسس الإسلام مجتمعاً يقوم على أساس مجموعة من الركائز الإيمانية ويتسم بالترابط والتكامل والتآخى ، وتكون العلاقات الإجتماعية داخله قائمة على دعائم الحب لله وفى الله ، وتطبق داخله النظم الإسلامية كما أوضحتها الشريعة الإسلامية مثل النظام الأسرى والإقتصادى والسياسى والتربوى ، وتسوده قيم التقوى والإخلاص والعمل الجاد المثمر والإنتاج والعدل وأهم المبادىء التى يقوم على أساسها المجتمع الإسلامى هى ما يلى : -

١ - أفراد الله سبحانه بالعبادة والتوحيد (١٠٠) ، وهذه رسالة جميع الأنبياء من آدم حتى محمد عليهم جميعاً صلاة الله وسلامه ، وهذه هى الوظيفة الأساسية التى خلق من أجلها الإنسان على الأرض .

٢ - الإتصال بالله ومراقبته فى السر والعلن فلا وساطات ولا حواجز بين

الإنسان وربه ، ولا أسرار كهنوتية – كما هو الحال فى بعض الديانات الوضعية الأخرى . ويكون الإتصال بين الإنسان وربه بالعبادة والدعاء وإبتغاء وجه الله ورضوانه فى كل الأعمال .

٣ – مسايرة الفطرة والعقل البشرى ، فالإسلام دين موافق للفطرة يدعوا الناس إلى الزواج والإنجاب والعمل والتملك والثراء والتمتع بالطيبات والإعتدال فى كل شىء بما فى ذلك العبادات ، مثل صلاة النوافل وصيام التطوع ... كما أن المجتمع الإسلامى يعلى من قيمة العقل إستجابة لتوجيهات القرآن الكريم والسنة . وبالتالى يؤكد المجتمع الإسلامى على العمل العلمى فالعلم قيمة كبرى فى الإسلام ، والتفكير فريضة إسلامية .

٤ – تحقيق التوازن بين مصالح الناس فى الدنيا والآخرة تطبيقاً لقوله تعالى « وإبتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا » (القصص ٧٧) . فالمجتمع الإسلامى يؤكد أن السعى لتعمير الأرض والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والإدارية والتربوية .. فى إطار الضوابط الإسلامية واجب على الإنسان ، ويعد جزءاً من رسالته على الأرض ولا يتعارض مع العمل للآخرة بل أنها يعد – إذا إبتغى من وراءها وجه الله – قربى إلى الله .

٥ – تطبيق مبدأ المساواة بين الناس . فالمسلمون سواسية كأسنان المشط لا فضل لعربى على عجمى أو لأسود على أبيض إلا بالتقوى . يقول تعالى « يأيها الناس إتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها .. الآية » (النساء ١٠) وقال تعالى « يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله إتقاكم . (الحجرات ١٣) والناس لآدم وآدم من تراب . والمقصود بالمساواة تحقيق الاخوة الإسلامية وتكافؤ الفرص بين الناس والقضاء على التفاوت الراجع إلى الحسب أو النسب أو للون أو الفقر والغنى .. ، ولكنه لا يعنى تحقيق المساواة الحسابية بين الناس فى كل شىء كالدخل والمخصصات والملكية .. لأن هذا ضد الفطرة الإنسانية . فالناس متفاوتون فى القدرات والإمكانات العقلية والجسدية وفى الإستعداد لبذل الجهد والعمل – والإنسان مدعو للعمل وبذل الجهد والسعى فى إطار قوله تعالى « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (البقرة ٢٨٦) . وإنعدام المساواة كما هو سائد فى المجتمعات الآخذه بالنظم الوضعية أدى إلى المرض والتمزق والصراع والدمار الإجتماعى

٦ - إحترام الحرية الفردية فى نطاق الصالح العام والفضائل الأخلاقية ، وفى نطاق العدالة والخير حماية من من الإنحراف مع الهوى - وفى إطار الخير وحماية حقوق الآخرين . هذه الضوابط الإسلامية للحرية تحول دون إرتكاب أبشع الجرائم تحت ستار الحرية كما هو حادث فى ظل النظم الرأسمالية والإشتراكية على حد سواء . والحرية فى الإسلام تقترن بالمسئولية يقول تعالى « وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه .. الآية » (الإسراء ١٣) .

والمجتمع الإسلامى يحمى حريات الفكر والإعتقاد « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (الكهف ٢٩) وحرية التملك (بالأساليب المشروعة وأعمال مبدأ لاضرر ولا ضرار) وحرية العمل (فى إطار ما هو مشروع) ...

٧ - تطبيق العدل بمفهومه الصحيح ، وهو الذى إرتضاه الله العباده . وهو العامل الأساسى للإستقرار الإجتماعى والسياسى والأمن الإقتصادى والإجتماعى ، وتستقيم الحياة والعلاقات بين الناس . يقول تعالى « يأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين أن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا الآية » (النساء ١٣٥) . ويقول تعالى « أن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (النساء ٥٨) . ومعيار العدالة هو تنفيذ أحكام الشرع فلا ميل أو محاباة لقرابة أو نسب أو قوة أو مركز . وهذا ما لم يبلغه أى نظام وضعى . والعدل قيمه عامه تطبق فى الحكم وفى العمل وفى الأسرة وفى الحياة العامة والخاصة . ومن مقتضيات العدل تحقيق تكافؤ الفرص أمام الناس ، وإتاحة الفرص أمام كل فرد لإستثمار مواهبه وطاقاتها إلى أقصى حد مستطاع وتمكن كل صاحب حق أن يحصل على حقه وتمكين كل شخص من مورد كاف له من الرزق ، وتمكين العجزة والمعوقين والمسنين من سد إحتياجاتهم وإحتياجات أسرهم بعزة وكرامة .

٨ - الإهتمام بالأخلاق الفاضلة ، والتركيز على الإصلاح والتطهير لقد بعث الرسول عليه الصلاة والسلام ليتمم مكارم الأخلاق ، ويقوم المجتمع الإسلامى على دعائم أخلاقية وقيمية . فالعلاقات والأنماط السلوكية لأعضاء المجتمع الإسلامى لا تقوم على مصالح فردية أو أسس مادية خالصة ، ولكنها تنطلق من دعائم أخلاقية وقيمية . والمجتمع الذى يقيمه الإسلام يركز على إصلاح أعضائه وتطهير نفوسهم ، والإعتدال

والبعد عن التطرف والمشقة وتجنب كل ما يسبب الحرج . قال تعالى « ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم » (المائدة ٦٥) . والدين الإسلامى يسر ، وما شاء الدين أحداً إلا غلبه .

٩ - التعاون ، فالمجتمع الإسلامى يقوم على التعاون والتناصح والأخوة ، قال تعالى « وتعاونوا عللى البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » (المائدة ٣٩) والدين النصيحة . فعن سفيان بن سهيل عن عطاء بن يزيد عن تميم الدارى أن النبى صلى الله عليه وسلم قال « إن الدين النصيحة » قلنا لمن قال « لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » صحيح مسلم صـ٧٤ حديث رقم ٩٥ / ٥٥ جـ ١) والنصيحة لله معناها الإيمان ونفى الشرك عنه ، ولرسوله معناها « تصديقه على الرسالة والإيمان بجميع ما جاء به » ، ولأئمة المسلمين وهم الخلفاء وغيرهم ممن يقومون بأمر المسلمين من أصحاب الولايات وعامة المسلمين وهم من عدا ولاة الأمور ، فتكون بإرشادهم لمصالحهم في الدنيا والآخرة . (صحيح مسلم - هامش صـ ٧٤ ، ٧٥ جـ ١) (١٠١) .

١٠ - تطبيق نظام الحسبة . وهناك الحسبة العامة ، والحسبة الخاصة . ويقصد بالحسبة العامة « الدعوة إلى ما جاءت به الشريعة الإسلامية من أوامر ونواهى ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » (١٠٢) وتتمثل الحسبة الخاصة فى قيام شخص أو أشخاص معينين من قبل رئيس الدولة أو من ينيبه بتنفيذ تعاليم الدين ، فيراقب الأسواق والطرقات والمجالس العامة ... والمحتسب ينهى عن المنكر ويؤدب على فعله ، ويأمر بالمعروف ويؤدب على تركه وقد فصل العلماء فى الفرق بين المحتسب المعين من قبل أمام الدولة والمحتسب المتطوع من الناس ، وفى وظائف المحتسب وضوابطممارساته . (١٠٣) وممارسة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر واجب على المسئولين عن المجتمع . وهى فرصة كفاية - كما قال بعض العلماء ، فهى واجب على الكل، وإن قام بها البعض سقطت عن الباقين ، ولو أخل بها الكل أثمو جميعاً والدليل على هذا قوله تعالى « ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم الفلحون » (آل عمران ١٠٤) . وقد كانت الحسبة نظاماً مطبقاً فى عهد الرسول عليه السلام وعهد الخلفاء الراشدين .

١١ - تحمى الدولة الإسلامية المصالح المعتبرة شرعاً . وأهم مقاصد الشريعة الإسلامية تحقيق خمسة مصالح . وهى حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال . وحفظ هذه الأصول مصلحة ، وكل ما يهددها مفسدة يجب دفعه . وهذه المصالح الخمسة محل إهتمام وإعتبار فى كل الديانات والشرائع السماوية . وتقسم المصالح فى الإسلام إلى مراتب متفاوتة الأهمية وإن كانت متكاملة وهى (١٠٤)

أ - مرتبة الضرورات مثل محاربة الكفر وقتل الكفار وإخضاع المبتدعين لحدود الله ، وهذه أمور أساسية حتى يستقيم الناس وتستقيم حياتهم الأسرية والإقتصادية والسياسية .. الخ .

ب - مرتبة الحاجيات ، وهى ما يلزم لحماية الأصل السابق من إجراءات وقائية وعلاجية ، مثل منع بيع الخمر لمنع تداوله ، ومنع الإحتكار والتلاعب فى الأسواق والأسعار وأقوات الناس .

جـ - مرتبة التحسينات ، وتستهدف حماية كرامة المسلمين ، مثل حماية المسلمين من الدعاوى الباطلة والسلب والنهب ، ومنع خروج المرأة متزينة ... الخ . وقد إشترط فقهاء الشريعة لإعتبار المصلحة والأخذ بها عدة معايير وهى : -

أ - أن تكون المصلحة حقيقية بمعنى أنها تجلب نفعاً أو تدر فساداً .

ب - أن تكون المصلحة عامة وليست شخصية .

جـ - ألا تعارض المصلحة نصاً شرعياً ولا إجماعاً فقهياً .

١٢ - الشورى : وهى مبدأ فى إتخاذ القرارات فى المجتمع الإسلامى فيما لم يرد فيه نص من القرآن والسنة . وقد أمر الله سبحانه وتعالى نبيه بقوله « وشاورهم فى الأمر » (آل عمران ١٩٩) ، وصف القرآن الأمة الإسلامية بقوله « وأمرهم شورى بينهم » (الشورى ٣٨) . وقد وضع الإسلام قضية الشورى كمبدأ عام ، ولم يحدد نظاماً محدداً لممارستها تاركاً ذلك لطبيعة الظروف والأقاليم ، والمهم أن الإسلام يحول دون الدكتاتورية القائمة على الطبقية والتفرقة العنصرية .. الخ ، ودون التسلط والإستبداد .

هذه هى أهم الأسس البنائية للمجتمع الإسلامى وتنبثق من طبيعة الدين الإسلامى ، وكدين يتفق مع الفطرة الإنسانية ، قال تعالى « فأقم وجهك للدين حنيفاً

فطرت الله التى فطرها الناس عليها .. » (الروم ٣٠) والدين يؤكد قيمه العقل فى حدود معينة ، وكما يقول « الشاطبى » فى « الموافقات » فإن الأدلة العقلية إذا إستعملت فى هذا العلم (أى العلم الشرعى) إنما تستعمل مركبة على الأدلة السمعية أو معينة فى طريقها أو محققة لمناطها أو ما أشبه ذلك ، لا مستقلة بالدلالة ، لأن النظر فيها نظر فى أمر شرعى ، والعقل ليس بشارع « وهذا هو نفس رأى إبن تيمية ، وأبو بكر الباقلانى (١٠٦) . وقد عظم الإسلام قيمه العقل وأصبح التفكير فى الإسلام فريضة إسلامية ، فى إطار الضوابط الشرعية ، والإسلام دين يسر وسماحة ، ويحقق مصالح الناس كافة .

أولا : موقف الإسلام من مشكلة التمايز والصراع الإجتماعى والطبقى والعنصري :

يتضح مما سبق إن الإدارة الإسلامية للمجتمع تنطلق من عدة حقائق ، منها إن الناس كلهم جاءوا من أصل واحد "يأيها الناس إتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها" (النساء) ، ومنها أن الإنسان أكرم مخلوق "ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا" (الإسراء ٧٠) ، ومنها أن معيار التمايز بين الناس هو التقوى وإخلاص النية لله "إن أكرمكم عند الله أتقاكم" (الحجرات ٤٩) ، ومنها حقيقة الإخوة الإسلامية "إنما المؤمنون إخوه " (الحجرات ١٠) .

والإسلام يرفض التمايز الطبقى الذى يؤدى إلى مايطلق عليه الصراع الطبقى وهو أساس البلاء فى المجتمعات ، لأنه يؤدى إلى التمزق وإستنزاف طاقة الإنسان ، وبالتالى المجتمع فى صراعات مدمرة فالأسلام يرفض التمايز القائم على أساس الملكية أو الدخل والثراء أو المهنة أو الحسب أو النسب .. كذلك يرفض الإسلام التفرقة العنصرية القائمة على إدعاء باطل وهو تفاوت الأجناس العرقية بين البشر ، وإن هناك أجناسا أرقى وأخرى أدنى . فكل الناس لآدم ، وآدم من تراب ، والله هو الذى قسم بين الناس معيشتهم فى الحياة الدنيا ، « ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون » (الزخرف ٣٢) ويذهب الشيخ أبو زهرة أن بعض الناس فهموا من هذا النص أن الإسلام يقر وجود الطبقات الإجتماعية إستناداً إلى الفقر والغنى أو إلى المعيار الإقتصادى لقوله تعالى "ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات" وذلك فهم خاطئ لأن مؤدى هذا الفهم إن القرآن الكريم كان يجب أن ينزل على رجل غنى -وارداً (١٠٧) وقول أبو زهرة إن المعنى الصحيح أن الله سبحانه وتعالى قسم المعيشة بين الناس و إن رفع الدرجات قسمة أخرى غير

قسمة المعيشة ولاتوقف على الغنى والفقر . لهذا فقد يكو ن رفيع الدرجات فقيرا (١٠٨) وهذا يعنى إن الإسلام لايربط بين درجة الإنسان وقيمته وبين غناه وفقره ، ذلك لانه يضع معايير للتقويم الإجتماعى تقوم على التقوى ، والعمل الصالح الذى يعمل به الشخص و يعلمه .

قال تعالي « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العمل درجات » (المجادلة ١١) وهكذا يسقط الإسلام معايير التمايز بين الناس القائمة على التفاوت فى الثروات أو على اللون ، أو على أساس الحسب والنسب . وقال عليه السلام "إن الله لاينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم" وأشار بإصبعه إلى صدره" (صحيح مسلم ص ١٩٨٧ حديث ٢٥٦٤/٣٣) وعنه عليه السلام إنه قال "إن الله لاينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" (صحيح مسلم جـ ٤ ص ١٩٨٧ حديث٥٦٤/٣٤ وقد حرص الرسول عليه السلام على تحطيم كل مامن شأنه تزكية الصراع بين الناس وينزع الحواجز الطبقية ، فمنع عليه السلام التعالي بالنسب ويروى أن أحدا الصحابة عير آخر بأمه ، فقال له عليه السلام "أعيرته بأمه ؟ إنك إمرؤ فيك جاهلية" ويركز الإسلام على أن الغنى ليس عن كثرة العرض يقول عليه السلام "ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس" (صحيح مسلم . جـ ٢ ص ٧٢٦ حديث ١٠٥١/١٢) وليس من المسلمين من دعا إل عصبية ، ولافضل لعربى علي أعجمى ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى . كل هذا يعنى إلغاء الإسلام للطبقية المتميزة ولأساس هام من أسس الصراع الإجتماعى المدمر وهو التمايز بين الناس على أساس إقتصادى أو عنصرى وقد حرص الخلفاء الراشدين علي إزالة التمايز الطبقى القائم على معايير إقتصادية أو أسرية (حسب ونسب) أو قبلية أو ساسية .. من خلال تقريب الضعفاء الفضلاء إليهم والإلتزام بتطبيق معايير الشريعة الإسلامية .. وروى أنه إستأذن على عمر بن الخطاب بلال الحبشى وأبو سفيان مع نفر من كبار قريش ، فدخل إلى عمر الواقف علي بابه يقول : بالباب أبو سفيان وبلال . فغضب الإمام التقى لأنه قدم أبا سفيان على بلال فى الذكر ، وقال له قل بالباب بلال وأبو سفيان ، وأذن لبلال ولم يأذن لأبى سفيان . وقد منع عمر بن الخطاب كبار قريش من أن يذهبوا إلى الأقاليم حتى لايشكلوا فيها طبقة من الإشراف يتحكمون فى الناس بإسم السلطان (١٠٩) .

وقد عمل الإسلام علي إزالة الطبقية الإقتصادية من خلال نظم الزكاة وهى فريضة وركن أساسى من أركان الإسلام الخمسة ، ومن خلال نظام النفقة الواجبة ،

وحقوق الفقراء فى أموال الأغنياء خارج الزكاة (١١٠) ، وهناك كفالة الدولة للفقراء والمحتاجين من العجزة الذين ليس لهم أقارب أغنياء ، ومن خلال وضع ضوابط للملكية الفردية الخاصة ، ومن خلال تفتيت ثروة كل جيل بالميراث .

كذلك فإن الإسلام يحطم الطبقية النفسية من خلال تهذيب النفس بالعبادات . ففى الصلاة يقف الفقير بجوار الغنى يجمعهما الخضوع للديان ، يقولان معا "الله أكبر" ويشعروا جميعا بقوة الله وجبروته والعبودية له سبحانه وتعالى ، يطلبون منه العون والرحمة والقوة ، ويخشون عذابه .

وبالنسبة للطبقية المعرفية أو العلمية ، فالملاحظ أن الإسلام لايستخدم مصطلح الطبقة الإجتماعية ، وإنما يستخدم مفهوم الدرجات ، والفارق ضخم بين المفهومية فقد رفع الله العلماء علي غيرهم من الناس ، وأوجب عليهم أولا العمل بما يعلمون وثانياً تعليم العمل النافع للآخرين ، قال تعالى "يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" (المجادلة ١١) ، وقال تعالى "نرفع درجات من نشاء) (الأنعام ١٣) وبالنسبة للطبقية العنصرية المتعلقة بالرق ، وإقرار الرق فى الإسلام ثبتت من كثرة الأوامر بالعتق . ولم يثبت أن النبى عليه السلام أم بإنشاء رق على حر لا فى حرب ولا فى سلم . والرق الذى أنشأه الخلفاء فى الحروب من بعده عليه السلام كان يعدم وجود غنى صريح عنه ، وكان ذلك من قبيل المعاملة بالمثل فى الحروب لقوله تعالى "فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما إعتدى عليكم واتقوا الله واعملوا إن الله مع المتقين" (البقرة ١٩٤) فقد كان أعداء الإسلام يسترقون الأسرى من المسلمين ، فكانت المعاملة بالمثل تقتضى أن يقوم المسلمون بإسترقاق أعدائهم وتنفيذا لله سبحانه "ولاتعتدوا" وقد فتح الإسلام باب العتق على مصراعيه . يقول عليه السلام "من اعتق رقبة مؤمنة ، أعتق الله ، بكل إرب منها ، إربا منه من النار" (صحيح مسلم جـ ٢ ص ١١٤٧ حديث رقم ١٥٠٩/٢١) ويشجع الإسلام من يملك عبدا أو جزءاً منه أن يعتقه ، وإذا كان الشخص يملك من المال أن يشتريه كله فيعتقه يكون أفضل .، قال عليه السلام "من اعتق شركاً له فى عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد ، قوم عليه قيمة العدل ، فأعطى شركاءه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ماعتق " (صحيح مسلم جـ ٢ ص ١١٣٩ حديث رقم ١٥٠١/١) ونهى الإسلام عن سوء معاملة المملوك ، وقد جعل الإسلام كفارة من لطم مملوكا أو ضربه أن يعتقه قال عليه السلام " من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه " (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٢٧٨ حديث رقم ١٦٥٧/٢٩) . وقد أمر النبى عليه السلام بعدم إستخدام كلمات " ياعبدى " وياسيدى

وإستبدال كلمه العبد بفتاى وفتاتى ، وكلمة "سيدى" بمولاى واستوجب عدم إيذاء المملوكين " قال أبو مسعود البدرى كنت اضرب غلاماً لى بالسوط فسمعت صوتاً من خلفى "اعمل ابا مسعود" فلم افهم الصوت من الغضب . قال : فلما دنا منى إذا هو رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإذا هو يقول "اعمل أبا مسعود ! إعلم ، أبا مسعود" قال فألقيت السوط من يدى فقال : " اعلم أبا مسعود إن الله أقدر عليك منك على هذا الغلام " قال فقلت لا أضرب مملوكاً بعده أبدا .

ويحرص الإسلام أشد الحرص على حسن معاملة المملوكين والإحسان إليهم وعدم قذفهم ، فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال أبو القاسم صلى الله عليه وسلم "من قذف مملوكه بالزنى يقام عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٢٨٢ حديث رقم ١٦٦٠/٣٧) . وجاء فى باب إطعام المملوك مما يأكل ، وإلباسه مما يلبس ولايكلفه ما يغلبه . قال أبو ذر: إنه كان بينى وبين رجل من إخوانى كلام ، وكانت أمه أعجمية فعيرته بـأمه فشكا إلى النبى صلى الله عليه وسلم . فلقيت النبى صلى الله عليه وسلم فقال ؛ ياأبا ذر إنك إمرؤ فيك جاهلية" قلت : يارسول الله ! من سب الرجال أباه وأمه قال "ياأبا ذر إنك إمرؤ فيك جاهلية هم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم فأطعموهم مما تأكلون . وألبسوهم مما تلبسون . ولاتكلفوهم ما يغلبهم فإن كلفتموهم فأعينوهم" (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٢٨٣ حديث رقم ٦٦١/٣٨ وعلى الإنسان الذى يقدم له خادمه طعاماً أن يطعمه منه أو يجلسه معه ليأكل إن كان الطعام وفيرا طالما إن الخادم تعلقت نفسه بالطعام وشم رائحته وهذا يدل على عظم معاملة الإسلام للمملوكين والخدم . قال عليه السلام " إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه ثم جاءه به ، وقد ولي حره ودخانه ، فليقعده معه . فليأكل . فإن كان الطعام مشفوها قليلاً ، فليضع فى يده منه أكله أو أكلتين" قال داود : يعنى لقمة أو لقمتين . (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٢٨٤ حديث رقم ١٦٦٣/٤٢). ومن حق العبد أن ينصح لسيده لأنه مسلم وكما قال عليه السلام " الدين النصيحة" وإذا نصح العبد لسيده وأحسن عبادة الله ، فله أجره مرتين . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "إن العبد إذا نصح لسيده ، وأحسن عبادة الله فله أجره مرتين " (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٢٨٢ حديث رقم ١٦٦٤/٤٣) وعنه عليه السلام أنه قال "للعبد المملوك المصلح أجران" (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٢٨٤ حديث رقم ١٦٦٥/٤٤) .

وقد وسع الإسلام من دائرة العتق مما يؤكد نبذ الإسلام للتفرقة العنصرية وإغلاق باب واسع من أبواب الصراعات التى تنطلق من العنصرية . ويكفى أن ننظر

إلى الحركة الصهيونية فى القديم والحديث ودورها فى الصراع العالمى والمحلى ، ومحاولتها تحقيق تفكك العالم والقضاء على إخلاقه ونظمه وأديانه من أجل تحقيق سيطرتهم الآثمة على العالم ، فنجدهم يدعون إلى العالمية والوطنية أو القومية المتطرفة ، كما يدعون إلى التسامح والتطرف الدينى ، ويعملون على نشر الشيوعية والرأسمالية معاً (١١١) وتكفى نظرة على بروتوكولات حكماء صهيون (١١٢) لمعرفة التخطيط المدمر الحاقد الذى يعده الصهاينة لتدمير العالم . ومن هذا يتضح إن الإسلام قضى علي مشكلة التفرق العنصرية داخل المجتمع وبين المجتمعات . وعلى الذين يقولون كيف سكت الإسلام على الرق فلم يلغه ، أن ينظروا إلى أسلوب معاملة أسرى الحروب حتي القرن العشرين ، والمعاملات البشعة التى يلقونها من أعداءهم حتى فى أكثر دول العالم إدعاء للتحضر .

والمتأمل للظروف الإجتماعية والعلاقات القائمة داخل المجتمعات التى تطبق نظما وضعيه كالرأسمالية أو الإشتراكية أو الماركسية ، يدرك كيف أن هذا النظم أدت إلى تمزق المجتمعات وهتك العلاقات بين الناس وإفساد الصلات الإجتماعية وتقوية الصراعات بين الأفراد والطبقات والجماعات وبالتالى إلى فقد التكامل والمحبة وأبسط الجوانب الإنسانية فى المجتمع . وهذا لم يحدث في الدول الأجنبية التي طبقت نظما وضعية فحسسب ، لكنه حدث أيضا داخل المجتمعات الإسلامية التي خضعت لهذه النظم المستوردة .

ويواجه الإسلام هذه المشكلة من خلال إختلاف منطلق العمل والسعى الإنسانى أو منطلق التعامل الإنسانى فى ظل النظم الوضعية من جهة ، وفى ظل الإسلام من جهة أخرى . فالنظم الوضعية تجعل الناس مسئولية أمام بعضهم البعض فالإنسان مسئول أمام إنسان آخر وأمام الدولة أو أمام صاحب العمل (١١٣) وهكذا تخلق طرفى العلاقة ، حيث يتمسك العمال بحقوقهم إزاء صاحب العمل أو الدولة ، وتتمسك الدولة أو صاحب العمل بحقوقهما إزاء العمال . وهذا يعنى أن منطلق التعامل داخل المجتمعات الوضعية هى حقوق كل فئة أمام الفئات الأخرى ، وفى غمرة حفاظ كل فئة على حقوقها تنشأ النقابات والإتحادات والغرف الصناعية ... وما تلبث هذه العلاقة أن تتحول إلى علاقات صراع كما هو حادث بالفعل فى دول غرب أوربا الرأسمالية ، أو شرق أوربا الإشتراكية .

ويواجه الإسلام هذه المشكلة بجعل مسئولية الإنسان الأولى أمام الله ، وأداء الإنسان لعمله أمانة وواجب يجب عليه أداءه . فالإسلام ينطلق من أداء الإنسان لواجبه

، وهذا هو الذى يرتب له حقوقه على الآخرين : يقول تعالى « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها » (النساء ٥٨) وإذا أدى كل إنسان أمانته وواجبه ، حصل كل إنسان تلقائياً على حقوقه ، فحق العامل هو واجب صاحب العمل ، والعكس صحيح ، وحق الزوجه هو واجب الزوج ، والعكس صحيح ، وحق صاحب الحاجة فى الحياة الكريمة هو واجب الأبرياء ، وحق الحاكم فى الطاعة هو واجب الأفراد وحق الأفراد فى الرعاية والأمن والعدل هو واجب الحاكم .. فلو بدأ كل إنسان فى أداء ما عليه من واجب ، حصل كل إنسان على حقه تاماً غير منقوص .

وإذا كانت المجتمعات العلمانية تحاول مواجهة الإنحراف والتقصير من خلال الرقابة الخارجية أو رقابة الأفراد على الأفراد ، وهذه سنة الحياة المادية التى تقوم على أساس عدم ثقة الناس بعضهم فى بعض ، وصراعهم الخفى والظاهر من أجل مصالح مادية ، ويشكل كل طرف من أطراف العلاقة ممثلين لمراقبة الأطراف الأخرى (١١٤) – مثل صاحب العمل والعمال ، والدولة والأفراد ، والمدرسة والطلاب .. ولهذا تتشكل إتحادات العمال والنقابات وإتحادات الطلبة والتكتلات المهنية والحرفية المختلفة ... وقد أثبتت التجارب أنه على الرغم من سيادة أنواع متعددة من الرقابة فى دول الغرب والشرق ، فهناك الصراع والغش والخداع على أشده ، لأن الإنسان ليس حيواناً يساق من الخارج أو يساق إلى أداء الواجب ، ولكنه كائن له محركاته الداخلية التى إن صلحت صلح سلوكه وإن فسدت فسد سلوكه ، وهذه المحركات تتمثل فى أقوى صورهافى مراقبة الله فى السر والعلن وهذا ما يحرص عليه الإسلام فى مجال تربية الإنسان المسلم ، وتكوين الضمير الحى وتشكيل جهاز رقابة ذاتية ، فإذا أدرك المؤمن أن عمله ليس فقط أداء لواجب ، ولكنه قربى إلى الله ، يحسن عمله ، ويجد فيه المتعة ، ويبتعد عن الإنحراف ومن المشاهد أن أكبر الدول تقدماً فى أساليب الرقابة الخارجية – هى أكثر الدول معاناة من الصراع والإنحراف والقلق والتوتر ، مما يدل على أن الرقابة الداخلية ومراقبة الله هى خير عاصم من الإنحراف والصراع والقلق . وهذا لن يتحقق إلا من خلال الإيمان وإفراد الله بالعباده ، وهذا الإيمان يحول دون النفاق والمذله والغش والخداع والإنحراف .. والعبادات مسئولية عن تجديد العهد بإستمرار مع الخالق على الإخلاص والإستقامة وحسن الإيمان ، ومن أهم خصائص الإيمان مراعاة العهد والأمانة فى التعمل مع الآخرين ليس طلباً لنفع أو خوف من عقاب ، ولكن إرضاء لله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور . يقول تعالى « والذين هم لإماناتهم وعهدهم راعون » (المعارج) ٣٢) .

والإسلام يواجه مشكلة الصراع المدمر بين الناس ، وهو صراع على مصالح مادية شهوية خالصة ، من خلال طرح مجموعة من الحقائق حول طبيعة الملكية وواجب الناس إزاءها . فالنظام الرأسمالي يترك حق الملكية مطلقاً للمالك يتصرف في ملكه كيف يشاء بالبيع أو الهبه أو الربا أو الإحتكار . مما يؤدى إلى الطغيان والظلم والإضرار بمصالح آخرين ، أو مجتمعات أخرى ، أما النظام الماركسى فإنه يحيل الإنسان إلى عبد مملوك للدولة وليس له أية حقوق أمامها ، وهو يعنى دكتاتورية تلغى أبسط حقوق الإنسان وتفقده إنسانيته ، وبالتالى تفتح المجال أمام كل ألوان الصراع والتمزق والتفكك الإجتماعى . ونظرة بسيطة على الحوادث الدامية التى وقعت فى ألمانيا الشرقية سنة ١٩٥٦ ، وفى المجر سنة ١٩٥٨ ، وفى تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ ، وفى بولندا سنة ١٩٧٦ ، والتى ما تزال حتى اليوم ، والصراعات القائمة بين جمهوريات الإتحاد السوفيتى ، كلها تشير إلى الصراع العميق بين العمال من جانب وبين ممثلى رأسمالية الدولة من جانب آخر ، ولعل الرقابة الصارمة المفروضة على الأخبار فى المجتمعات الشيوعية لا تمكننا من معرفة الصراعات المتفجرة والإنتهاك الصارخ لحقوق الإنسان فى تلك الدول وتدهور أبنائها إقتصادياً وإجتماعياً وفكرياً ، وليس أبلغ على هذا من حركات إعادة البناء التى يتبناها « جورباتشوف » والتى تشير إلى إتجاه الماركسية التقليدية نحو السقوط ، فى تلك المجتمعات (١١٥) .

والإسلام يحل هذا الصراع حيث يلغى قيام صراع أصلاً بين طرفين فى المال ، وذلك من خلال إبراز حقيقة أساسية وهى أن المال مال الله ، ومن خلال مجموعة من التوجيهات العقائدية (١١٥)

الأول : أن الإنسان مستخلف على المال فهو ليس مالكاً أصيلاً له ، قال تعالى « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه . فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » (الحديد ٧)

والثانى : إن الإنسان مطالب بالإنفاق منه فى الوجوه والمصارف التى حددها المالك الأصلى وهو الله .

والثالث : إن الإنسان مسئول عن تصرفه فى المال أمام الخالق ، وأنه محاسب على تصرفاته ، وأن هذه التصرفات جزء لا يتجزء من الإيمان الدينى ذاته .

وصاحب المال الأصلى يطالب الإنسان بمجموعة من المطالب أهمها (١١٧)

١ - أن يكون الحصول على المال من المصادر المشروعة وليس من حرام . وكل

لحم نبت من حرام مصيره النار .

٢ - الإعتدال فى الإنفاق الشخصى « والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً » (الفرقان ٦٧) وعدم الإسراف « ولا تسرفوا أنه لا يحب المسرفين » .

٣ - فورية إخراج الحقوق كاملة لأصحابها عند إستحقاقها ، مثل إعطاء الأجير أجره بمجرد إنجاز العمل أو حسب الإتفاق ، وإخراك الزكاة بمجرد حلول وقتها وأداء النفقات الواجبة فى وقتها ... « كلوا من ثمره إذا أثمر وأتوا حقه يوم حصاده » (الأنعام ١٤١) .

٤ - تحريم الربا فى المعاملات المالية « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا ، إنما البيع مثل الربا واحل الله البيع وحرم الربا (البقرة ٢٧٥) .

٥ - تحريم عدم المماثلة فى المعاملات التجارية : « ويل للمطففين الذين إذا كتالوا على الناس يستوفون . وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » (المطففين ١-٣) ، وتحريم الغش والخداع فى المعاملات التجارية : « يأيها الناس لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (النساء ٢٩) .

٦ - تحريم إستغلال الضعفاء بأى شكل من الأشكال « وأتوا اليتامى أموالهم ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب ، ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم أنه كان حوباً كبيراً » (النساء ٢) .

٧ - تحريم الرشوة والتأثير بالمال على السلطة الحاكمة « ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » (البقرة ١٨٨) .

٨ - الحجر على السفهاء : « ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً ، وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً » (المائدة ٧٨) .

٩ - إقامة الحد على السارق « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله والله عزيز حكيم » (المائدة ٧٨) .

وبهذه الضوابط والنظام المحكم الذى وضعه الإسلام فى الحصول على المال وفى تنميته وفى إنفاقه وفى حمايته ، يضمن الإسلام عدم ظهور الأسباب الأساسية المؤدية

إلى الصراع الإقتصادى داخل المجتمعات . فالمال ماله الله ، والمنفعة فيه سواء ، وصاحب الحق واثق أن صاحب المال سيوصل إليه حقه ، والضامن هنا الأمه كلها بما فيها رئيس الدولة ، وفى حالة التقصير يجب أن يتدخل الحاكم ، وإذا وقع نزاع بين العمال وأصحاب الأعمال ، أو خصومة بين أى طرفين بما يهدد تماسك الأمه فإن الأمه مدعوة لتدخل بما يوقف أى إعتداء ويؤكد تطبيق الحق المقرر فى الشريعة طبقاً لمعاييرها .

ويجب أن يكون تدخل الأمة الإسلامية فى النزاع على الحقوق بين أفراد الأمة أو جماعاتها مسترشداً بعدة ضوابط (١١٨)

أولا: تحقيق العدل أو الفصل بين المتصارعين بالعدل « وان طائفتان من المؤمنين إقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت أحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تضيىء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وإقسطوا إن الله يحب المقسطين » (الحجرات ٩) ويجب تطبيق هذا المبدأ بغض النظر عن أطراف العلاقة ، فقد يكون أحد أطرافها الحاكم نفسه أو الأغنياء .. الخ .

ثانياً: الأمة كلها والحاكم مطالب بالتدخل لحسم الصراعات تطبيقاً لمبدأ الأخوة الإيمانية ، فالحاكم والمحكومين ، والأغنياء والفقراء ، وأصحاب الأعمال والعمال .. كلهم متساوون فى الإعتبار الإنسانى « إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم » (الحجرات ١٠) . وهذه الأخوة لا تمنع التمايز والتفاضل بين الناس على أساس المعايير الإسلامية وهى التقوى والعلم الصالح والعمل الصالح .

ثالثاً: الأخوة الإيمانية لا تحول بين التمايز البشرى فى إطار المعايير الإسلامية ، وهذا التمايز لا يتيح الفرصة لظهور الصراع ، ولكنه ضرورة من ضرورات الإستمرار الإجتماعى . يقول تعالى « نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا رفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً ورحمة ربك خير مما يجمعون » (الزخرف ٣٢) وهكذا يحول الإسلام دون ظهور دواعى الحقد والصراع داخل المجتمع الإنسانى ، من خلال تطبيق قيم الحق والعدل والمساواة وأداء الفروض والواجبات ، وتطبيق مبدأ الأخوة الإيمانية والمساواة فى الإعتبارات البشرية وتجنب السخرية واللمز والتنابز بالألقاب وكل ما يدعو إلى الحقد والظلم والصراع . فعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « أياكم والظن . فإن الظن أكذب الحديث . ولا تحسسوا . ولا تجسسوا . ولا تنافسوا . ولا تحاسدوا . ولا تباغضوا .

ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا » (صحيح مسلم جـ ٤ ص ١٩٨٥ رقم ٢٨ / ٢٥٦٣) . وعن أبى زر عن النبى صلى الله عليه وسلم فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال : « ياعبادى إننى حرمت الظلم على نفس وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا ... الحديث » (صحيح مسلم ص ١٩٩٤ حديث رقم ٥٥ / ٢٥٧٧) .

وإذا كان الإسلام يقضى على عوامل الصراع وهو الحقد والظلم والتفاوت الضخم بين الناس فى الفقر المدقع والثراء الفاحش ، فإنه يقيم العلاقات بين الناس على أساس إيمانى روحى ، وعلى أساس هداية الله ومنهجه وليس على أساس مادى دنيوى كالشعوبية والقبلية والطبقية والعنصرية . وعندما ينبذ الإسلام هذه الأشكال من الترابط ، ينبذها لأنها تدخل إلى الصراع والحروب المادية والنفسية . والإسلام مصدر تقريب يجمع ولا يفرق يدعو إلى التعاون لا إلى الصراع الطبقى أو العنصرى ، ذلك الصراع الذى هو طريق الشيطان ، طريق الهدم والتخريب ، طريق التمزق والفرقة (١١٩) .

وهناك عامل هام من عوامل الصراع الإجتماعى بكل أشكاله داخل المجتمعات الحديثة وهو فصل الدين عن الدنيا أو سيادة العلمانية فلا علاقة بين الدين والدولة ، أو بين الدين والحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ، وهذه العلمانية هى ما تأخذ به المجتمعات الرأسمالية فى (العالم الغربى ، وما تأخذ به المجتمعات الماركسية فى شرق أوربا والإتحاد السوفيتى والصين . وعلى العكس من ذلك تماماً فإن الإسلام دين ودولة ، كتاب وسيف ، عقيدة وشريعة . فحياة الإنسان كلها موجهة للعبادة يقصد بها وجه الله سواء عندما يؤدى العبادات المفروضة ، أو عندما يكون فى عمله أو فى أى نشاط أسرى أو ترويحى ... فهو يبتغى وجه الله ، يسير حسب أوامره ، ويمتنع عما حرمه الله قال تعالى « قل إن صلاتى ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين » (الأنعام ١٦٢-١٦٣) . والحاكم فى الإسلام يعمل بكتاب الله وله الطاعة على الأمة طالما لا يعصى الله فى حكمه « أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فإن تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول ... الآية (النساء) فالحاكم المسلم هو القدوة فى العمل وهو الإمام فى الصلاة ، وهو الذى يفصل بين الناس بالحق والعدل ، وهو المسئول عن المجتمع جنباً إلى جنب مع بقية أبناء الأمة من خلال منهج الشورى ، ومنهج الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . والإسلام عندما يربى الفرد على تقوى الله ، فهذه التقوى تطبق فى المسجد كما تطبق فى المصنع والمزرعة والمكاتب وفى الأسرة ومع الأصدقاء .. وهذا خير عاصم ضدالإنحراف

عن الحق والإستقامة والعدل والإخلاص ، وبالتالى خير عاصم من الصراعات المدمرة التى تشيع داخل المجتمعات العلمانية .

ونستطيع إيجاز أهم أساليب الإسلام فى تجنب مشكلات الصراع الطبقى والإجتماعى والعنصرى ، وفى مواجهتها ، فيما يلى :

أولاً: التاكيد على وحدة الأصل البشرى فكل الناس تنتسب لآدم .

ثانياً: إن معايير التمايز بين الناس لا تكمن فى إختلاف الألوان أو التراث أو الأنساب أو القوى السياسية أو النفوذ ، ولكنها تكمن فى التقوى والعلم الصالح والعمل الصالح .

ثالثاً: ربط الدين والدولة ومختلف أنشطة الإنسان الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والترفيهية بمنهج الله ، فهذه الأنشطة كلها لها ضوابطها الشرعية ، وعمل الإنسان يجب أن يكون موجهاً فى كل المواقف لإرضاء الخالق .

رابعاً: إزالة أسباب الحقد والصراع من النفوس ومن المجتمع من خلال العبادات ومنها أداء الزكاة ، ومن خلال واجبات التكامل الإجتماعى ، ومن خلال التقيد بالضوابط الإقتصادية مثل تحريم الربا والإحتكار والغش والرشوة والإسفاف ، من خلال التقيد بالضوابط الإجتماعية مثل تحريم الظلم والتكبر والتحاسدوالتنابذ بالألقاب والتناجش ... الخ

خامساً: جعل عمل المسلم جزء من عبادته لله لأنه يجب فيه أن يراقب ربه بحسن تأديته وحسن أداء واجبه على أتم صوره تقرباً إلى الله . وهذا الضابط الداخلى هو خير عاصم ضد الإنحرافات التى هى المدخل إلى الصراعات المدمرة .

سادساً: دعوة الإنسان إلى أداء واجباته قبل المطالبة بحقوقه ، فعلى الإنسان البدء بأداء الأمانات ، والحفاظ على العهود والوفاء بالعقود .. فالحقوق لا تصل إلى أصحابها إلا من خلال أداء كل إنسان لواجباته .

سابعاً: هناك منهج لإزالة الخلافات إذا حدثت بين أبناء المجتمع الإسلامى فالمسلمون ، وفى مقدمتهم الحاكم مطالبون بالتدخل لإزالة الخلاف ، فى إطار ضوابط محدودة وهى : تحقيق العدل ، وتأكيد الأخوة الإسلامية ، ومراعاة تحقيق المساواة مهما كانت نوعية أطراف النزاع ، وإلغاء كل الأسس المادية الإنحرافية من عنصرية أو شعوبية أو قبلية أو طبقية ... الخ .

ثامناً: التطبيق الشمولى للشريعة الإسلامية فى الإقتصاد والأسرة والسياسة والحدود والتربية ... يؤدى إلى المجتمع المتكامل المتآخى الذى يختفى فيه الحقد والظلم والتمايز الضخم بين الناس والفقر المدقع وكما يختفى فيه شعور الفقراء والمساكين بالإهمال ، وشعور العمال بالظلم وشعور الناس بالتعسف والضغط ، وبالتالى تختفى داخله كل العوامل المؤدية إلى الصراع بكل أشكاله .

تاسعاً: ومن عظمة التنظيم الإجتماعى المستمد من تطبيق الشريعة الإسلامية أنه لا يقتصر فى العلاقات الإجتماعة والإقتصادية والسياسية على تحقيق العدل ، ولكن يتعداه إلى مطالبة الناس بالإحسان وهو ما يحقق قمة التآخى والتكامل والتماسك فى أرقى صوره المادية والروحية والأخلاقية والقيمية والسلوكية . يقول تعالى « إن الله يأمر بالعدل والإحسان » (النحل ٩٠) وقال تعالى « إن الله مع الذين إتقوا والذين هم محسنون » (النحل ١٢٨) . وقال تعالى « إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين » (يوسف ٩٠) . والإحسان فى المال هو إنفاق ما فاض عن حاجة مالكه فى المصلحة العامة قال تعالى « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو .. الآية » (البقرة ٢١٩) ويشترط أن يكون إنفاق الشخص على نفسه وسطاً بين التقتير والإسراف ، وهناك الزكاة والنفقات والواجبات ... وطلب الإحسان عام فى الإسلام كمبدأ على كل المجالات التى يتفوق فيها بعض الأفراد ويتفاضلون فيها ، فهو يحقق الأخوة والتراحم والتكامل ويقضى على الصراعات والحقدوكل صور الإنحراف . فالإسلام يطلب الإحسان فى المال وفى القول وفى الفعل وفى السلوك والعطاء والعلم والحكم والرعاية ... والإسلام عندما يأمرنا بالإحسان إلى جانب العدل ، فذلك لأن الأخوة والتكامل والتراحم داخل المجتمع الإنسانى تتطلب ذلك ، فالعدل يقوم عى تحقيق التوازن فى الأخذ والعطاء وفى المبادلة بشكل عام ، والعدل نفى الظلم والبخس فى المعامة ، وهو إعطاء الحقوق لأصحابها ورد المظالم ، وهو بهذا المعنى يقضى على الإعتداء فى شئون التعامل بين الناس ، ولكنه لا يقضى على مشاعر الحقد والعجز لدى بعض الناس والمشاعر السيئة التى تجيش فى نفس الفقراء والمرضى والجهلاء وأصحاب الحاجات .. ممن لا تستطيعون أن يكونوا أطرافاً إيجابية فى موازنة التعامل لأنهم لا يملكون المال والإمكانات التى تؤهلهم للدخول فى دائرة هذا التعامل (١٢٠) وهنا تظهر حكمة الشريعة الإسلامية كمنهج إلهى . فالإحسان هو الكفيل بالقضاء على المشاعر السلبية والحقد ومشاعر الحرمان ، ويحقق الأخوة والحفاظ الكامل على كرامة المحتاجين وأمنهم وعزيمتهم . و« الإحسان بالمال فى كتاب الله هو ما جاء فى الترغيب فى الإنفاق ، أو

التهديد فى حالة الإنقطاع (١٢١) عنه . قال تعالى « قل لعبادى الذين أمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانية من قبل أن يأتى يوماً لا بيع فيه ولا خلال » (إبراهيم ٣١) ويصف الله الكافرين بقوله « إن الإنسان خلق هلوعاً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً » (المعارج ١٩-٢١) ويستثنى من ذلك المؤمنون المصلون بقوله تعالى « إلا المصلين ، الذين هم على صلاتهم دائمون ، والذين فى أمواله حق معلوم للسائل والمحروم » (المعارج ٢٢-٢٥) فمن صفات الكافر بأنه مانع للخير وهو المال ، بينما المؤمن يرى فى ماله حقاً لغيره من المحتاجين وأصحاب الحاجة وجاء فى وصف المتقين « إن المتقين فى جنات وعيون آخذين ما آتاهم ربهم إنهم كانوا قبل ذلك محسنين كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون وبالإسحار هم يستغفرون وفى أموالهم حق للسائل والمحروم » (الذاريات ١٥-١٩) ويوقن المؤمنون أن ما ينفقونه للمحرومين ليس غرماً ولكنه غنماً وقربه إلى الله . وجاء فى صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « يا بن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك ، وإن تمسكه شر لك ، ولا تلام على كفاف ، وابدأ بمن تعول واليد العليا خير من اليد السفلى » (صحيح مسلم جـ ٢ ص ٧١٨ حديث رقم ٩٧ / ١٠٣٦) . ومعنى تبذل الفضل خير لك أنك إن بذلت الفاضل عن حاجتك وحاجة عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه ، وإذا أمسكته فهو شر لك . ومعنى لا تلام على كفاف أن قدر الحاجة لا لوم على صاحبه وهكذا يكون منهج الإحسان الإسلامى أساس لتكامل وترابط وتراحم المجتمع وحفظه من التفكك والحقد والصراع والضياع كما هو حادث فى ظل النظم المادية الوضعية .

ثانيا: الإسلام ودوره فى مواجهة مشكلة الفقر:

يقر الإسلام مبدأ الفروق الفردية بين الناس فى قدراتهم وظروفهم وإستعداداتهم وإنجازتهم وثرواتهم . واعتبر الإسلام الفقر والغنى حقيقيتان ثابتتان من طبيعة الوجود الإنسانى والإجتماعى يقول تعالى "نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا" (الزخرف ٣٢) غير أن الإسلام يقرر فى هذا الصدد عدة أمور .

أولا: لايعنى وجود الفقر والغنى كحقيقتين ، إذلال الفقير وتغطرس الأغنياء ، مما يفسح المجال أمام الحقد والصراع والدمار .

ثانيا: لايعنى إقرار وجود الفقر الإستسلام له والوقوف إزاءه موقف الضعف والسلبية ، فالإسلام يحارب الفقر . وإذا كان الفقر والغنى أمور تتم بإرادة الله سبحانه وتعالى ، فإن الإسلام وهو يدعو إلى محاربة الفقر والتحول إلى الغنى والثراء ، يدعوا

الناس إلى الإنتقال من قضاء الله إلى قضاء الله أيضا وقد كان الرسول عليه السلام يدعو ربه بقوله عليه السلام "اللهم إنى أسألك الهدى والتقى والعفاف والغنى" (صحيح مسلم ص ٢٠٨٧ حديث رقم ٢٧٢١) .

ثالثا : لايعنى حقيقة وجود الفقر والغنى سلبية الأغنياء والدولة إزاء هذه الحقيقة أو إزاء محاولة التعاون للتقريب وتحقيق الأخاء بين الأغنياء والفقراء بوصفهم إخوه فى الإيمان أو فى المواطنة أو فى الإنسانية ، ويتم ذلك بترتيب واجبات علي الفقراء أداءها ، وأخرى على الأغنياء ، وثالثة على الدولة .

والإسلام وهو يحارب الفقر ويحاول تحقيق التقريب بين الناس من منطلق الإيمان والإخوة الإيمانية ، يدرك أن الفقر خطر على العقيدة ، وخطر على الأخلاق ، وخطر على الفكر الإنسانى ، وخطر على الأسرة ، وخطر على أمن المجتمع وإستقراره (١٢٣) . ونستطيع القول أن محاربة الفقر ومواجهة أثاره ومشكلاته هى إحدى الأسس البنائية أو الإستراتيجية للإقتصاد الإسلامى . وأهم هذه الأسس نوجزها فيما يلى :-

١- الإتفاق مع الفطرة والطبيعة البشرية .

٢- تحقيق التوازن بين مصالح الفرد ومصالح الجماعة .

٣- أعمال مجموعة من الضوابط العقائدية والشرعية تحول دون الإنحراف والصراع والتفكك والحقد مثل أداء فريضة الزكاة وواجبات التكافل الإجتماعى والحث على التصدق والدعوة إلى تثمير الأموال وتحريم الظلم والإستغلال والغش والإحتكار والرشوة .. وضمان عدم تركز أو التكدس المرضي للثروات من خلال الميراث والزكاة والصدقات ...إلخ .

٥- الحيلولة دون التضخم وتشجيع كل ألوان النشاط المثمرة المنتجة من زراعة وصناعة وتجارة .. ومطالبة المجتمع بإيجاد عمل شريف لكل قادر عليه تجنبا للبطالة والتواكل والسلبية ، مع ضمان معيشة كريمة لكل عاجز عن الكسب ولأسرته ، سواء بسبب مرض أو عجز أو شيخوخة .

٦- يحارب الإسلام الفقر محاربة إيجابية ، فالإسلام لاينظر إلى الفقر نظرة تقديسية على أنه نعمه من الله ، كما يفعل الزهاد والرهبان وهذا موقف متخاذل ، ولايقف الإسلام من الفقر موقف المستسلمين ، الذين يرونه على أنه شر وبلاء ولكنه قدر لايمكن الفرار منه ، فقد كان رسولنا عليه السلام يستعيذ بالله من شر الفقر ويسأل الله

الغنى . كذلك لايكتفى الإسلام فى مواجهة الفقر بالدعوة إلى الإحسان الطوعى من جانب الأغنياء ، فهذا لايكفى فى مواجهة هذه المشكلة (١٢٤) . والإسلام يرفض المنظورين الرأسمالى والإشتراكى للفقر وكيفية مواجهته . فالإتجاه الرأسمالى يقر بوجود مشكل الفقر ، ولكن يرى أن المسئول عنها هم الفقراء أنفسهم وليس المجتمع ويشير "القرضاوى" إلى أن هذا هو نفس موقف قارون الذى قال عن ماله "إنما أوتيته على علم عندى" (القصص ٧٨) . والإتجاه الإشتراكى يرى أن الفقر حقيقة ، وإن التخلص منها لايكون إلا بالقضاء على الملكية الخاصة وهو يستثير الصراع الدموى وإستثارة الأحقاد والوقوف ضد الفطرة السوية التى فطر الله الناس عليها .

ويشير " القرضاوى" إلى أنه لايوجد فى مدح الفقر آية واحدة ، ولاحديث واحد صح عن الرسول عليه السلام . والأحاديث التى وردت في الزهد لاتعنى مدح الفقر والغنى نعمة يمتن الله بها علي عبده وإختبار له ويطالب بشكرها . أما الفقر فهو مصيبة سيعاذ منها بالله . قال تعالى لنبيه عليه السلام "ووجدك عائلا فأغنى" (الضحى ٩٨ وقال عليه السلام "اللهم إنى أعوذ بك من الكفر والقلة وأعوذ بك من أن أظلم أو أظلم" (رواه أبو داود والنسائى و ابن ماجه) (١٢٥).

وإلى جانب خطورة الفقر على العقيدة والقيم والأخلاق ، فإنه يمثل خطورة على السلوك فقد ورد فى صحيح مسلم عن أبى هريرة رضى الله عنه إنه قال إن النبى صلى الله عليه وسلم قال " قال رجل لاتصدقن الليلة على بصدقة ، فخرج بصدقته فوضت فى يد زانية . فأصبحوا يتحدثون . تصدق الليلة على زانية .قال : اللهم لك الحمد على زانية . لأتصدقن بصدقة . فخرج بصدقته فوضعها فى يد غنى لاتصدقن بصدقة فخرج بصدقته فوضعها فى يد سارق . فأصبحوا يتحدثون : تصدق على سارق . فقال اللهم لك الحمد على زانية وعلى غنى وعلى سارق فقيل له : أما عن صدقتك فقد قبلت أما الزانية فلعلها تستعفف عن زناها ، ولعل الغنى يعتبر فينفق مما أعطاه الله . ولعل السارق يستعفن بها عن سرقته "(صحيح مسلم جـ ٢ ص ٧٠٩ حديث رقم ١٠٢٢/٧٨) ويشير هذا الحديث من ضمن ما يشير إليه أن الفقر قد يؤدى بضعاف النفوس وضعفاء الإيمان إلى الإنحراف السلوكى . والفقر خطر على الإسرة فقد يكون سببا فى عدم الزواج أو تأخيره مما يفتح الباب أمام عدد كبير من الإنحرافات ، وقد كان الناس فى الجاهلية يقتلون أبناءهم خوفاً من الفقر ، وهو ماحرمه الإسلام . وهذا يشير إلى الآثار المدمرة للفقراء أو الخوف من الفقر قد تكون من القوة والحده مايفوق عاطفة الأبوة والأمومة وهى عواطف فطرية والفقر ومرض إجتماعى يظهر خطره عندما يتجاور مع

الغنى الفاحش ، الذى يتسم أصحابه بالأنانية والسلبية والتعالى والظلم ، هنا يكون الفقر دافعاً للعديد من الإنحرافات كالسرقة والسطو والزنا والأغتصاب وقد روى عن أبى ذر رضى الله عنه أنه قال "عجبت لرجل لايجد قوت يومه كيف لايخرج شاهرا سيفه"

ومحاربة الإسلام للفقر لاتتعارض مع القناعة والرضا بقسمة الله . فهذه الأخيرة لاتعنى الرضى بالفقر والذل والوقوف إزاء هما موقف سلبى فالقناعة هى الرضى بقسمة الله فيما لا يمكن تغييره بالإساليب المشروعة دون إرهاق للنفس والبدن . فمن القناعة عدم تمنى ما فضل الله بعض الناس على بعض قال تعالى "ولاتتمنوا مافضل الله به بعضكم على بعض ..." (النساء ٣٢) وقد جاء فى صحيح مسلم إن أم حبيبة رضى الله عنها قالت "اللهم متعنى بزوجى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبأبى أبى سفيان ، وبأخى معاوية ، فقال لها رسول الله "إنك سألت الله لآجال مضروبه وآثاره موطوءة وأرزاق مقسومة لايعجل فيها شئ قبل حله ولايؤخر فيها شئ بعد حله . ولو سألت الله أن يعافيك من عذاب فى النار وعذاب فى القبر لكان خيرا لك" (صحيح مسلم جـ ٤ ص ٢٠٥١ حديث رقم ٢٦٦٢/٣٣)

فالإسلام فى أحد سبله لمواجهة مشكلة الفقر يوجه الناس للسعى على الرزق بالجد والإجتهاد والعمل في إعتدال وبدون تطرف أو إهاق زائد ، حتى لاينقلب السعى للرزق إلى الصراع والجشع والإنحراف ، وعلى المؤمن وهو يسعى للرزق الحلال والعمل إن يدرك حقيقة أن الغنى ينبثق من النفس، وإن التطلع يجب أن يكون إلى ما عند الله من خيرى الدنيا والآخره . يقول عليه السلام " ليس الغنى عن كثرة العرض إنما الغنى غنى النفس" (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٠٥١) . كذلك فإن الإنسان وهو يسعى للغني يجب أن يدرك حقيقة التفاوت والتفاضل بين الناس فى الإمكانات الجسمية والعقلية والنفسية والإجتماعية والإقتصادية .. وهذه سنة الله فى خلقه ، وأن القناعه لاتتعارض مع السعى للرزق الحلال الطيب وبالطرق التى شرعها الله لعباده قال تعالى "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا .. آية " (القصص ٧٧) ، ولكنها أى القناعة - تتعارض مع الأساليب غير المشروعة والتكالب الشديد علي الدنيا والتطلعات غير الأخلاقية ، وإلى ماعند الناس ، وعدم إدراك الإنسان حقيقة قدراته ، وحقيقة متغيرات الموقف من حوله .

والمنهج الإسلامى في مواجهة الفقر لايقتصر على دعوة الناس إلى الإحسان الفردى ، ولايعتمد علي أساليب الضمان الإجتماعى كما تطبق في النظم الوضعية - الرأسمالية أو الإشتراكية ، فهذه حلول ترقيعيه تستهدف التسكين وتحقيق أهداف

سياسية وطبقية وتحقيق مصالح فئات معينة . ويرفض الإسلام الحلول الدموية التي تنادى بها الماركسية لأنها تناقض الفطرة والعقل وأبسط المبادئ الإنسانية ونستطيع إيجاز أهم مبادئ المنهج الإسلامي فى مواجهة الفقر فيما يلي :

أولا : الأمة الإسلامية والحاكم الإسلامي مسئول عن تمكن كل قادر على العمل من أن يعمل حسب قدراته وإستعداداته ومؤهلاته وقد مجد الإسلام العمل بكل أشكاله المشروعة . وقد أوضح عليه السلام قيمة العمل اليدوى وأن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده . وقد ذكر عليه السلام نبى الله داود لأنه كان قائدا عظيما وملكا ذا السلطان وتحت يده خزائن الدولة ومع هذا فقد كان يعمل ليأكل من عمل يده وقد جاء رجل إلى النبى صلي الله عليه وسلم يطلب منه صدقه من بيت المال ، فوجده عليه السلام قويا قادرا فلم يعطه مالاً ينفق منه ولكن اشترى له فأسا وأعطاه إياها ليحطب ويأكل من عمل يده . وقال عليه السلام " إن الله يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم ثلاثا . فيرضى لكم أن تعبدوه ولاتشركوا به شيئا ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا . ويكره لكم قيل وقال ، وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال؛ (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٣٤٠ رقم ١٧١٥/١٠).

ثانيا : يجب علي الأمة الإسلامية تحقيق الإكتفاء الذاتي ، وتمكين كل ذى موهبة وقدرة على الإنتفاع بموهبته وقدرته بما يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع . وقد قرر فقهاء الإسلام أن كل مايقوم عليه العمران من طب وهندسة وفلاحة للأرض وإقامة المصانع والجهاد فى سبيل الله تنمية للمجتمع ودفعا للأذى وحماية للحوزة واجب على الأمة ، وهو واجب على وجه الخصوص على من كان قادرا بالفعل علي واحد من هذه الأمور ، وواجب على الأمة ممثلة فى إداراتها والقائمين على شئونها . وهذا يعنى أنه يجب علي الدولة الإسلامية تشجيع الكفايات وتنمية قدرات أبنائها ووضع الرجل المناسب فى المكان المناسب لتحقيق التنمية والأخاء الإقتصادى العام ، وهو أحد السبل للقضاء علي مشكلة الفقر .

ثالثا : أما بالنسبة للمحتاجين بسبب العجز عن الكسب نتيجة للشيخوخة أو العجز البدنى أو العقلى أو المرض أو الأنوثة أو الصغر أو اليتم ، فإن هناك أساليب شرعها الإسلام لإعالتهم بطريقة تحفظ لهم العزة والكرامة والكفاية لهم ولأسرهم وأهمها .

أ- بيت مال المسلمين . فالفقراء المحتاجين العاجزين عن الكسب لهم الحق فى رواتب ثابتة من هذا البيت ، وهذا إذا لم يكن للفقير العاجز قريب غنى موسر يلزمه نفقته

وهنا يكون على الحاكم أو القاضى أن يحكم للفقير براتب ثابت من بيت المال الخاص بالضوائع فبيت المال يضم عدة أقسام . هناك بيت المال الخاص بالجرية والخراج ويصرف منه على مرافق الدولة ، وعلى فقراء غير المسلمين . وبيت المال الخاص بالزكاة ويصرف منه على مستحقى الزكاة ، وبيت المال الخاص بالضوائع . وهى الأموال التى لامالك لها والتركات التى لاوارث لها وهذا يصرف منه على الفقراء فقط وقد قال فيه صاحب البحر يعطى منه الفقراء والعاجزون نفقتهم وأدويتهم ويكفن به موتاهم » ويقول « الكاسانى » « وأما الرابع فيصرف إلى دواء الفقير والمرضى وعلاجهم وإكفان الموتى ونفقة اللقيط ونفقة من هو عاجز وليس له من تجب نفقته ونحو ذلك ، وعلى الإمام صرف هذه الحقوق إلى مستحقيها » (١٢٦) وعن أبى هريرة رضى الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يؤتى بالرجل الميت . عليه الدين فيسأل « هل ترك لدينه من قضاء ؟ » فإن حدث أنه ترك وفاءً صلى عليه . وإلا قال « صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه . ومن ترك مالاً فهو لورثته » (صحيح مسلم جـ ٣ ص ١٢٣٧ رقم ١٤ / ١٦١٩) وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال « من ترك مالاً فللورثة ومن ترك كلاً فإلينا » (صحيح مسلم جـ٣ ص ١٢٣٨ رقم ١٧/١٦١٩)

ب - الزكاة . وهى فريضة ماليته هدفها إغناء الفقراء والمساكين وأبناء السبيل الذين إنقطعوا عن أموالهم وبقية الفئات التى حددتها الآية الكريمة « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وإبن السبيل الآية » (التوبة ٦٠) وجاء فى صحيح مسلم فى باب تغليظ عقوبة من لا يؤدى الزكاة « ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدى زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت واسمنه . تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها كلما نفدت أخراها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس « (صحيح مسلم جـ٢ ص ٦٨٦ حديث رقم ٩٩٠/٣٠)

جـ النفقات الواجبة . فقد أوجب الإسلام على الغنى نفقة قريبه العاجز الفقير ، وقد حدد الفقهاء القرابة الموجبة للنفقة فإذا لم يكن للفقير العاجز قريب موسر وجبت نفقته على خزانة الدولة ، وينفذ ذلك بالطريق الإدارى . ويزيد فقهاء الحنفية أن ولى الأمر إذا لم ينفذ ذلك ، كان للقاضى المختص الحكم بتنفيذ هذا بحكم يلزم بيت المال ، وينفذ من بيت المال الخاص بالضوائع وهو ما سبق الإشارة إليه (١٢٧)

د هناك حق للفقراء العاجزين عن الكسب فى مال الأغنياء خارج الزكاة إذا لم

يكن مال الزكاة وموارد بيت المال كافية لسد حاجة المحتاجين فقد روى الترمذى عن فاطمة بنت قيس قالت سؤل النبى صلى الله عليه وسلم عن المال فقال « إن فى المال حقاً سوى الزكاة ، ثم تلا قوله تعالى « ليس البرأن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، لكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وإبن السبيل وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة ... الآية » (البقرة ١٧٧) « ويلاحظ أن الآية الكريمة عطفت إيتاء المال على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، مما يدل على أن الإيتاء الأول غير الزكاة ، وأنه من عناصر البر والتقوى ، وهذا دليل الوجوب (١٢٨) .

هـ - حث الإسلام المؤمنين على البذل والتصدق ، من خلال صور وأشكال كثيرة تستهدف كلها تحقيق التكامل والتراحم . قال تعالى « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » (آل عمران ٩٢) ويجب الإبتداء بالنفقة على النفس ثم الأقارب . قال عليه السلام إبدأ بنفسك فتصدق عليها ، فإن فضل شىء فلأهلك ، فإن فضل عن أهلك شىء فلذى قرابتك فإن فضل عن ذى قرابتك شىء فكهذا وهكذا « يقول بين يديك وعن يمينك وعن شمالك » (صحيح مسلم جـ٢ ص ٦٩٣ حديث رقم ٩٩٧/٤١) . ويحث الإسلام على الصدقة ولو بشق تمرة أو كلمة طيبة لأنها حجاب من النار . قال عليه السلام « من إستطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمرة فليفعل » (صحيح مسلم - جـ٢ ص ٧٠٢ حديث رقم ٦٦/ ١٠١٦) . ويحثنا الإسلام على الإنفاق ويكره الإحصاء . فعن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما : قالت قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم « إنفقى (أو إنضحى أو إنفحى) ولا تحصى فيحصى الله عليك . (صحيح مسلم ص ٧١٣ حديث رقم ١٢٠٩/٨٨ . وضمن السبعة الذين يظلمهم الله فى ظله يوم لا ظل إلا ظله « رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله .. الحديث » (صحيح مسلك جـ ٢ ص ٧١٥ رقم ٩١ / ١٠٣١) . وقد وسع عليه السلام مفهوم الصدقة لتشمل كل معروف . قال عليه السلام « كل معروف صدقة » (صحيح مسلم جـ٢ ص ٦٩٧ حديث رقم ١٠٠٥/٥٢) .

و - هناك حقوق أخرى أوجبها الإسلام دعماً للتآخى والتماسك والتكامل الإجتماعى منها حقوق الجار ، وقد أفاض فيها الفقهاء ، ويكفى أن السيدة عائشة عليها من الله الرضوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « مازال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه ليورثه » (صحيح مسلم جـ٤ ص ٢٠٢٥ حديث رقم ٢٦٢٤/١٤٠) وعن أبى ذر رضى الله عنه قال « إن خليلى صلى الله عليه وسلم

أوصانى « إذا طبخت مرقاً فاكثر ماءه . ثم إنظر أهل بيت من جيرانك فأصبهم منها بمعروف » (صحيح مسلم جـ٤ ص ٢٠٢٥ حديث رقم١٤٢/٢٦٢٩) . وقد قنن الإسلام علاقات الجيرة بشكل دقيق وإكرام الجار من حسن الإيمان . وهناك العديد من المواقف التى أوجب فيها الإسلام البذل والعطاء للفقراء والمساكين ، مثل أضحية العيد ، ومثل الكفارات المختلفة ، مثل كفارة الحنث فى اليمين ، وكفارة الطهاره ، وكفارة الجماع فى نهار رمضان ، وهناك الهدى فى الحج والعمرة وحق الزرع عند الحصاد « وآتوا حقه يوم حصاده » (الأنعام ١٤١ ويذهب بعض الصحابة والتابعين إلى أن هذا الحق غير حق الزكاة ، وأنه متروك لضمير صاحب الزرع وحاجة المساكين من حوله (١٢٩) .

هذه الأساليب المتضمنة فى المنهج الإسلامى كفيلة تماماً بمواجهة مشكلات الفقر وما يترتب عليه من صراع وحقد وتمزق فى العلاقات الإجتماعية . ويلخص « القرضاوى » هذه الأساليب فى ثلاث وسائل حسب مركز المسئولية وهى :

الوسيلة الأولى : تتعلق بشخص الفقير نفسه حيث يجب على الدولة الإسلامية إيجاد العمل المناسب له ومعاونته بالمال والتدريب بما يمكنه من إعالة نفسه واسرته ، كما يجب على الفقير نفسه ألا يلجأ إلى المسألة بل إلى العمل والجد والإجتهاد .

الوسيلة الثانية : تتعلق بجماعة المسلمين الذين يتحتم عليهم كفالة فقرائهم سواء أداء لواجب دينى (النفقات) أو أداء للفريضة (الزكاة) أو تطوعاً طلباً لمثوبة الله ورضائه (الصدقات) .

الوسيلة الثالثة : تتعلق بالدولة الإسلامية ، وهى مسئولية عن إعالة كل صاحب حاجة عاجز عن العمل وليس له مورد ولا أقارب ملزمين بالنفقة عليه شرعاً وهكذا يقدم الإسلام منهجاً شاملاً متكاملاً لمواجهة مشكلة الفقر ، يقوم على أسس وقائية تحول دون ظهور المشكلة ، وعلى أسس علاجية جذرية بحيث يكفل الإعالة المستمرة الكريمة للفقراء ، وتحول القادرين منهم إلى عاملين يكسبون من عملهم الشريف ، وتحول غير القادرين إلى أناس آمنين إجتماعياً وإقتصادياً ودينياً على أنفسهم وعلى أسرهم من خلال تأمين مورد كاف لهم يتسم بالإستمرار وتحفظ لهم كرامتهم وعزتهم كآدميين كرمهم الله ولهم حقوقهم على جماعتهم الإسلامية وعلى دولتهم وحاكمهم المسلم . وهذا المنهج يختلف جذرياً عن كافة المناهج الوضعية الهزيلة - الشرقية الغربية ، والسبب فى هذا هو إنطلاق المنهج الإسلامى فى مواجهة المشكلات من منطلقات عقائدية إيمانية .

ثالثا: مواجهة الإسلام لمشكلة البطالة والتسول

تعانى مجمعات اليوم من مشكلات البطالة ، وهى مشكلات تسبب العديد من أوجه القلق والإضطراب والتوترات والصراعات ، وقد حدد الإسلام منهجاً واضحاً قويماً لمواجهة هذه المشكلة ، أو بالأحرى للحيلولة دون ظهورها أصلاً ، ثم مواجهتها إن ظهرت

لقد حارب الإسلام البطالة والتسول إبتداءً ، واجب العمل لكل قادر عليه ، لأن العمل هو السبيل الوحيد لعمارة الأرض وتقدم المجتمع وقوته ، وهو السبيل لتأمين نشر الدين ، وهو السبيل لصنع الحضارة الإسلامية وبناء المجتمع المؤمن الصالح القوى القادر على محاربة الكفر . قال تعالى « وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (التوبة ١٠٥) وقال تعالى « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (الملك ١٥) . وقد نهى الإسلام عن التسول والمسألة ، وحث على التكسب بالحلال . فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ، وأن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال « يأيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً إنى بما تعملون عليم » (المؤمنون ٥١) وقال « يأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم » (البقرة ١٧٢) ثم ذكر الرجل يطيل السفر . أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء . يارب ! يارب ! ومطعمه حرام ، وملبسه حرام ، وغذى بالحرام . فأنى يستجاب لذلك ؟ .. (صحيح مسلم جـ٢ ص ٧٠٣ حديث رقم ١٠١٥/٦٥) . ومما يدل على نهى الإسلام عن المسألة إحترافاً أو تسولاً دون توافر شروط الشرعية ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فى صحيح مسلم « إنما أنا خازن » (وفى رواية أخرى قاسم) فمن أعطيته عن طيب نفس فيبارك له فيه ومن أعطيته عن مسألة وشره كان كالذى يأكل ولا يشبع » (صحيح مسلم جـ٢ ص ٧١٨ حديث رقم ١٠٣٧/٩٨) وورد فى باب كراهة المسألة للناس إن النبى صلى الله عليه وسلم قال « لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقى الله وليس فى وجهه مزعة لحم » (صحيح مسلم جـ٢ ص ٧٢٠ حديث رقم ١٠٤٠/١٠٣) وجاء فى باب من تحل له المسألة أن رسول الله عليه السلام قال لقبيصة الهلالى « يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة . رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة إجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوى الحجا من قومه : لقد أصابت فلان فاقة . فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش ، فما سواهن من المسألة ياقبيصة ! سحتاً يأكلها

صاحبها سحتاً » (صحيح مسلم جـ٢ ص ٧٢٢ حديث رقم ١٠٤٤/١٠٩) ويشير الحديث إلى أن المسألة تجوز فى ثلاثة حالات وهى

أولاً : إستدانة الإنسان مبلغاً من المال من أجل إصلاح ذات البين كالإصلاح بين قبيلتين ونحو ذلك .

ثانياً: نزول كارثة بالإنسان فى أمواله مثل الآفات التى تهلك الزرع أو أية مصيبة عظيمة تؤدى إلى إهلاك أموال الإنسان .

ثالثاً : نزول فاقة بإنسان أى تحوله إلى فقير بعد أن كان غنياً ، ويشهد بذلك ثلاثة من العقلاء من قومه الذين لهم دراية به وبظروفه .

ويشترط فى هذه الحالات الثلاثة أن ينتهى الإنسان عن سؤال الغير إذا ما إنتهت الحاجة الملحة أو أداء الدين . (١٣١)

والإسلام لا يمنع أخذ العطاء من غير مسألة أى من غير سؤال أو تطلع أو طمع ، فعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال قد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطينى العطاء فأقول : أعطه أفقر إليه منى . حتى أعطانى مرة مالاً قلت أعطه أفقر إليه منى . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « خذ وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف (أى غير متطلع إليه) ولا سائل فخذه ، ومالاً فلا تُتبِعهُ نفسك (أى لاتجعل نفسك تابعة له » (صحيح مسلم جـ٢ ص ٧٢٣ رقم ١٠٤٥/١١٠) .

والإسلام يحارب وهو ظاهرة مرضية تشيع فى بعض المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية نتيجة لعدة عوامل منها :

١ - عدم أداء بعض الناس زكاة أموالهم ، وعدم إلتزامهم بالإتفاق على أقاربهم الواجب الإنفاق عليهم شرعاً .

٢ - تخاذل الناس أو بعض الناس عن الإنفاق فى سبيل الله والبحث عن المحتاجين الذين لا يسألون الناس إلحافاً وإعطائهم حفاظاً على كرامتهم .

٣ - إعتياد البعض على التسول وإتخاذه حرفة سهلة لجمع المال حتى مع عدم الحاجة إليه .

٤ - موقف أبناء المجتمع إزاء المتسولين الذى يترواح بين اللامبالاة والتشجيع فالبعض يرى المتسولين ولا يهمه الأمر ، والبعض يعطيهم دون تقص لحقيقتهم وظروفهم والدافع إلى التسول ، وتوجيههم إلى طرق أجدى للتمكن من العمل والكسب أو الحصول

على مورد ثابت فى حالة العجز أو ، الكوارث .

٥ - تخاذل الجهات المسئولة عن تدبير فرص عمل شريف لكل قادر عليه .

٦ - عدم الجدية فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وتفقد المسئولين لأحوال الرعية بإنتظام .

٧ - عدم إتخاذ إجراءات صارمة فى مواجهة التسول من قبل المسئولين ولا شك أن شيوع ظاهرة التسول داخل المجتمع تعد مؤشراً على التفكك وإنعدام الترابط والتآخى والتراحم ، وبالتالى إلى إنتشار روح الحقد والعداوة بين الناس ، وهى مدخل إلى العديد من الأمراض الإجتماعية .

وقد حدد الإسلام الأسباب المشروعة التى تتيح للإنسان سؤال الناس ، كما حدد واجب الناس إزاء من تحل له المسألة ، وواجب الدولة ، وحدد حدود المسألة وإنتهاءها . والإسلام يحث الناس على العمل لكل قادر عليه حسب تحمله . فعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لأن يغدو أحدكم فيخطب على ظهره فيتصدق به ويستغنى به من الناس ، خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه ذلك ، فإن اليد العليا أفضل من اليد السفلى . وأبدأ بمن تعول » (صحيح مسلم جـ٢ ص ٧٢١ حدث رقم ١٠٤٢/١٠٦ . والإسلام دين العزة والسمو ، يدعو الناس إلى التعفف والصبر وحفظ ماء وجوههم . فعن أبى سعيد الخدرى أن ناساً من الأنصارسألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاهم ، ثم سألوه فأعطاهم . حتى إذا نفذ ما عنده قال « ما يكن عندى من خير فلن أدخره عنكم . ومن يستعفف يعفه الله . ومن يستغن يغنه الله ، ومن يصبر يصبره الله . وما أعطى أحد من عطاء خير أوسع من الصبر » (صحيح مسلم - جـ٢ ص ٧٢٩ حديث رقم ١٥٠٣/١٢٤) ولا شك أن تطبيق المنهج الإسلامى يقضى على ظاهرة التسول ، حيث يجد كل إنسان عملاً شريفاً ، ويجد صاحب كل حاجة حاجته ، ويجد كل فقير مسكين عاجز عن الكسب ما يكفيه من أموال زكاة الأغنياء ، ومن النفقات الواجبة شرعاً ومن صدقات المحسنين ، ومن موارد بيت المال إذا إقتضى الأمر . فجماعة المسلمين مسئولة عن أبنائها من خلال التفقد المستمر لأحوال بعضهم البعض ، ومن خلال التراحم والتواصى بالخير والمسارعة إلى نجدة بعضهم البعض . وهكذا يختفى هذا المرض الإجتماعى الخطير .

وقد حارب الإسلام البطالة من خلال مطالبة المسلمين بالعمل الشريف ، فكل مسلم قادر مطالب بالعمل بشكل يحقق الكفاية له ولأسرته ، ويحقق الخير لمجتمعه . قال تعالى

« وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » (التوبة ١٠٥) . وقد وجه الإسلام نظر الناس إلى أنه سبحانه سخر لهم كل ما فى السماء والأرض كى يعملوا ويستفدوا ويفيدوا غيرهم « وسخر لكم ما فى السماوات والإرض جيمعاً منه » (الجاثية ١٣) وقال تعالى « هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور » (الملك ١٥) .

وهناك مجموعة من الأساليب رسمها الإسلام لدفع الناس للعمل المثمر ولضمان توافر كل الأعمال والحرف والمهن التى يحتاج إليها المجتمع المسلم . وأهم هذه الأساليب ما يلى :

أولاً : توسيع معنى العبادة ودعوة الناس إلى العمل ، وإعتبار العمل الذى يؤديه الإنسان يكفى به نفسه وأسرته ويفيد مجتمعه ويبتغى به وجه الله نوعاً من العبادة .وقد أمر الله المؤمنين بالعمل « وقل إعملوا ... الاية » (التوبة) وسبقت الإشارة أن الإنسان خلق للعبادة وتوحيد الله وتعمير الأرض ، وربط العمل بالدين يمثل أكبر دافع يدفع الناس إلى « العمل الصالح النافع لهم ولإسرهم وممجتمعهم وهم بهذا ينالون رضاء بهم . وقد حث الإسلام على الكسب الطيب ، فالدعاء لا يقبل إلا إذا كان كسب الرجل حلالاً طيباً ، والصدقة لا تقبل إلا من المال الحلال والكسب الطيب . فعن أبى هريرة رضى الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أيها الناس إن الله طيب ولا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين . فقال : يأيها الرسل كلوا من الطيبات وإعملوا صالحاً أنى بما تعملون عليم » (المؤمنون ٥١) وقال تعالى « يأيها الذين آمنو كلوا من طيبات ما رزقناكم » (البقرة ١٧٢) ، ثم ذكر الرجل يطيل السفر . أشعث أغبر ، يمد يديه إلى السماء . يارب ! يارب ! ومطعمه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك » (صحيح مسلم جـ٢ حديث رقم ١٠١٥/٦٥) . وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال « ما تصدق أحد بصدقة من طيب ، ولا يقبل الله إلا الطيب ، إلا أخذها الرحمن بيمينه .. الحديث (صحيح مسلم جـ٢ ص ٧٠٢ حديث رقم ١٠١٤) .

ثانياً: أوجب الإسلام على الدولة الإسلامية إيجاد فرص عمل شريف مثمر لكل قادر عليه . وروى إنه جاء رجل إلى الرسول عليه السلام يطلب من أموال الصدقات ، فنظر إليه عليه السلام فوجده إنساناً قوياً قادراً على العمل ، فقال له « ألك شيء فى بيتك ؟ فقال جلس نجلس عليه وإناء نشرب منه ، فقال الرسول عليه السلام أئتني بهما . فأتاه الرجل بهما فقال : من يشترى فدفع أحدهما درهماً ، فقال من يزيد فقال آخر : درهمين : فدفعهما إليه وأعطى الدرهمين له فقال إشتر بأحدهما قدوماً وحبلاً ، وبالآخر

طعاماً لعيالك ، فإشترى بالدرهم الفأس والحبل ، فشد النبى عليه السلام على الفأس ثم قال : إذهب فإحتطب وبعه ولا تأتينى إلا بعد خمسة عشر يوماً . فأتى الرجل النبى بعد هذه المدة ومعه عشرة دراهم . فقال عليه السلام هذا خير » ويستنتج الفقهاء من هذا الحديث ، واجب الحاكم المسلم فى تأمين العمل الشريف لكل قادر عليه ، وواجب الدولة تأمين أدوات العمل أو الإنتاج للعمال بغض النظر عن درجة بساطتها وتعقيدها . فالحديث وضع القاعدة العامة ، وترك أمر التطبيق مرنا . فيمكن توفير فرص العمل للعاطلين إما بتوفير المال ، أو وسيلة العمل ، أو تشغيلهم فى مشروعات الدولة .. الخ ويخول بعض الفقهاء للحاكم المسلم إلزام أصحاب الأعمال – فى حالة إمتناعهم ظلما – بتشغيل العمال الذين يجيدون الأعمال التى يقوم بها ، وكذلك حق الحاكم فى إلزام العمال الراغبين عن العمل ، بممارسة الأعمال التى تخصصوا فيها إذا إقتضت المصلحة ذلك (١٣٢) فقد ذكر إبن القيم الجوزية فى كتابه « الطرق الحكيمة » بعض ما يبين أن بعض الأعمال قد تكون فرض عين على بعض الأشخاص القادرين عليها ، فى حالة عدم وجود غيرهم ، وقد تكون فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين . فقال فإذا كان الناس محتاجين إلى فلاحة قوم أو نساجتهم أو بنائهم صارت هذه الأعمال متحتمة عليهم ، ويجبرهم ولى الأمر على فعلها بعوض المثل ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم ، كما إذا إحتاج الجند المرصدون للجهاد إلى فلاحة أرضهم ، ألزم من صناعته الفلاحة أن يقوم بها ، وألزم الجند ألا يظلموا الفلاح كما يلزم الفلاح أن يفلح ... والحاكم هو الذى يقوم بتوزيع العمال على هذه الأراضى بشرط أن يعطى العمال أجر المثل بلا وكس ولا شطط حتى لا يهضم حق أحد الطرفين ، العامل الزراعى وصاحب الأرض . ويستطيع تنظيم مكاتب لتسجيل العمال العاطلين الراغبين فى العمل ، ويلزم أصحاب الأعمال فى بعض الصناعات أو الأعمال بإستخدام العمال وفقاً لقرار من الحاكم تحقيقاً للمصلحة العامة .

ثالثا: يوجه الإسلام بضرورة البعد عن تطبيق سياسة منهج الإعانات للقادرين على العمل ، وتوجيههم للعمل سدا للطرق أمام البطالة دون داع. وقلة العاطلين وإنعدامهم يشير إلى أن المجتمع الإسلامى هو مجتمع الإنتاج والوفرة والعزة والقوة ، وهذا لن يتحقق إلا من خلال العمل وتوجيه وإستثمار الطاقة البشرية داخله أحسن إستثمار ممكن ، وهذا من شأنه توفير الأموال والإمكانات التى تستطيع الدولة من خلالها تأمين حياة كريمة للعاطلين بسبب العجز أو الكبر أو المرض ... الخ .

رابعاً: رسم فقهاء الإسلام طريقاً للتعليم والتأهيل المهنى للمسلمين يقوم على نظام

تعليمى متدرج بحيث تؤهل كل مرحلة إلى ممارسة أعمال معينة تعد من فروض الكفاية فى المجتمع . فالفرصة يجب أن تتاح أمام كل فرد لإستثمار موهبته وقدراته وإستعدادته بأحسن شكل ممكن . وقد تحدث الفقهاء عن نظام تعليمى ، تكون فيه المرحلة الأولى عامة للأمة كلها لا يتخاذل عنها أحد ، وتكون المرحلة الثانية لمن لدية القدرة على متابعة الدراسة ، أم من وقفت بهم مواهبهم عند المرحلة الأولى ، فيوجهون إلى الإشتغال بأمور مطلوبة للعمران مثل العمل اليدوى فى الأرض ، والمصانع والمتاجر وغير ذلك مما لا يحتاج للتخصص الفنى الدقيق . ومن ينهى المرحلة التعليمية الثانية ، أما يكون لديه القدرة على متابعة المرحلة الثالثة ، والتى يكون فيها التخصص الفنى والعلمى والمهنى فى أرقى صوره – الطب والقيادة العسكرية والقضاء ... الخ ، وإما أن يتوقف عند المرحلة الثانية بسبب طبيعة قدراته وميوله ، وهو هنا يتوقف عند مرحلة تحتاج إليها الأمة ، وهى الأعمال التى لا تحتاج إلى تخصص فنى متقدم ، مثل العمالة الفنية فى الصناعة والحسابات ... ولا يدخل المرحلة الثالثة إلا من تؤهله لها قدراته وإستعدادته وميوله ، وهذه المرحلة تؤهل لتولى المواقع التخصصية الحساسة فى الدولة . وعلى الدولة ممثلة فى حاكمها تسيهل التعليم وإتاحة الفرصة أمام الدارسين والخريجين للقيام بواجباتهم . وهنا تبرز وظيفة الدولة فى تأهيل أعضاء المجتمع حرفياً ومهنياً . وإذا تركت الأمة هذا الواجب باءت بالإثم وتحملت الوزر ، ولم ينج منه حاكم أو رعية لأن الفرض الكفائى مطلوب من الأمة بجميع أفرادها القيام به . وذكر الأمام الشاطبى فى « الموافقات » أن القيام بهذا الفرض قيام بمصلحة عامة ، ومن كان قادراً فهو مطالب بإقامة الفرض ، ومن كان غير قادر فهو مطالب بتقديم القادر ومساعدته . وهذا يعنى أن الإسلام أوجب على الحاكم المسلم تأهيل جميع أفراد الأمة لما يناسبهم ولما يستطيعون القيام به (١٣٤) .

خامساً : يصنف الإسلام البطالة عدة أقسام . فهناك بطالة المضطر القادر على العمل والراغب فيه ولكن لا يجد هذا العمل ، أو الراغب فى العمل غير القادر عليه نتيجة لعجز أو مرض أو شيخوخة . وهناك بطالة الكسول القادر على العمل مع وجود فرص للعمل متاحة ، ولكن الشخص لا يلتحق بالعمل كسلاً ويعيش عالة على الناس ، وقد يلجأ إلى أساليب غير مشروعة دون وازع من دين أو خلق . والإسلام يحارب كلا النوعين من البطالة ، فالنوع الأول يحارب من خلال تكفل الدولة بإيجاد فرص العمل لكل قادر عليه ، وتوفير الحياة الكريمة لكل عاجز عن العمل ، له ولإسرته من مصادر متعددة سبق ذكرها

. أما بطالة الكسول فالإسلام ينكرها ويحاسب عليها الدولة والفرد معاً . فالإسلام يحارب البطالة ولو كانت نتيجة التفرغ للعبادة . وقد قال عمر بن الخطاب « أنى لأرى الرجل يعجبنى فأقول : هل له حرفة ، فإن قيل لا سقط من عينى .

يتضح من العرض الموجز لموقف الإسلام من هذه المشكلات الثلاث المنهج الإسلامى المتميز والفريد فى الحيلولة دون ظهور المشكلات ، ومواجهتها جذرياً إذا ما ظهرت وينطبق وهذ المنهج بخصائصه التى سبق توضيحها على مواجهة الإسلام لكل المشكلات الأخرى مثل مشكلات الجريمة وتفكك الأسرة ومشكلات الشباب والأمية ... الخ وقد إكتفينا بعرض هذه المشكلات الثلاث كمثال فقط .

مصادر الفصل التاسع

١- ارجع إلى المصادر التالية للكاتب :

- علم إجتماع التنمية - دراسة في إجتماعيات العالم الثالث - دار النهضة - بيروت ١٩٨١ .

- التنمية والتحديث الحضارى - جزءان - الجبلاوى - القاهرة ١٩٧٦ .

(1) see: William Mc Cord: The spring time of Freedom: N.Y. Oxford

University Press 1965 pp. 3-18.

(3) Robert H. Lauer; Perspectives on Social change: Allin and Bacon I.N.C Boston, London, Sydney, Toronto 1977. p. 299 .

(4) Toynbee; The present day experiment in western civiliza- - tion - London - Ox ford University press, 1962 p. 24 - S.N Eisenstadt; Breakdown of Modernization: Economic development and cutural change. 1964 pp. 345- 365 .

(5) See: David Apter; The politics of modernization: Chicago: University of chicago press 1965 pp. 43 -44 .

(6) R.H. Lauer; op . Cit p 300 .
(7) W.W.Rostow; The stages of ec-
onomic growth: N.Y. Cambridge University press 1960 .

ارجع لتفصيل هذه المراحل لكتاب المؤلف بعنوان : التنمية والتحديث الحضارى - الجزء الأول الأبعاد الإجتماعية والنفسية للتنمية الإقتصادية - الجبلاوى - القاهرة ١٩٧٥ ص ٦٩ - ٧٥

(8) Reinhard Bendix; Nation building and citizenship : Garden CityAnchor books 1964 p.6 Lauer-op Cit. p. 302 .

٩ - نبيل السمالوطى - التنمية والتحديث الحضارى - جـ ١ ص ٩٧ - ١٠٨ .

(10) Sec: D. Apter; The Politics of Modernization: op. Cit pp. 9-10 in Lauer: op. Cit p. 303 .

(11) Dean Tipps; Modernization theory and the comparative study of societies: A critical perspective: Comparative studies in society and history. 15 (1975) pp. 199-226 See Laur, op. Cit. p. 304.

(12) Lauer ; op Cit. p. 305.

(13) E. Suther Land op. cit.

(14) C.R. Mills : op. cit .

(15) Lauer; op. Cit. p. 305.

(16) See: Peter Berger, Brigette Berger and Hansfried Kellner; Ther Homeless mind: Modernization and consciousness. N.Y. Vinlage Books 1973 - Lauer - p. 307

(17) Lauer - op . Cit. p. 301 - 308 .

(18) Ibid .

(19) Ibid p. 308 .

(20) Ibid .

٢١ - ارجع إلى مقال للمؤلف بعنوان الإيديولوجيا وأزمة علم إجتماع التنمية الكتاب السنوى لعلم الإجتماع ، كلية العلوم الإجتماعية . جامعة الإمام محمد بن سعود (إسلامية الرياض سنة ١٤٠٨ هـ ، وارجع إلى كتابه بعنوان - علم إجتماع التنمية دراسة فى إجتماعات العالم الثالث - النهضة - بيروت ١٩٨١ (الطبعة الثالثة) .

(22) Lauer , op. Cit p. 309.

(23) Karl Duetsch; Social mobilization and political development American Political Science Review V. LV - (Sep. 1961). pp. 463-515

إرجع إلى جهينة سلطان سيف العيسى :

التحديث في المجتمع القطرى المعاصر : شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة ١٩٧٩ ، ص ٧٢-٧٣ .

٢٤- جهينة العيسى : مصدر سابق ص ٧٥-٧٦.

(25) Lauer . op. Cit . p. 311 .

(26) Ibid , p. 311

(27) Ibid .

(28) See : Hans Singer;The distribution of gains between borrowing and investing countries - in Economics development and social change : The Modernization of village communities. (Ed) George Dalton (Garden City Natural history press, 1971 . pp. 336-350. in Lauer pp. 313 and 341 .

(29) Ibid.

(30) Ibid .

(31) Zietlin : Ideology and the devlopment of seciological theory - perntice Hall - New Jersy 1968 .

(32) See : Peries , R. Studies in the sociology of devlopment Roterdam University 1909 - Sinha-Dugnand : India's villages in transition - Association publishing house- New Delhi 1969, Roa. Lachshmana Communication anddevlopment . A study of two villages University of mennesota 1960 .

(33) See. Clinard, M: Slums and community development. experiment in self help - The Free press - N.Y. 1950 - Nelson, Lury · Community structure and change : Batten, T.R: Communities and their development oxford press 1957.

(34) Glazer, Nathon : The rise of social research in Europe Sciences : N.Y. Merdian 1959 p. 50.

وانظر أيضا دراسة المؤلف بعنوان : الإيديولوجيا وأزمة علم الإجتماع المعاصر : دراسة تحليلية للمشكلات والمنهجية والتطبيقية - الطبعة الثانية ١٩٨٦ - دار الكتاب الجامعي - القاهرة ص ١١٥ .

٣٥ -ارجع إلى مشروع كاميلوت - مذكور في كتابي "الإيديولوجيا" .. السابق ذكره ص ١٠٣ .

وانظر تحليلا لآراء "فيبر" فى دراسته :

(36) See Weber - M : Protestant ethics and spirit of capitalism Timasheff, N-Sociological theary its natare and growth third edition · Random House N.Y. 1967 ch. 14.

(37) Klockhohn, F-and Strodlbeck, Red L. : Variation in value orientation - N.Y. Harper and Row 1961 p. 10.

(38) Inkeles, A: Industrial man : The relation of status to experience - perception and values : American Journal of sociology - Jen. 1960 pp. 66 - 224 .

(39) Rogers, Everet, Roy. prodipto and Waisanen F : The impact of communication on rural develpoment : An investigation in Costarica and India : Unisco - Paris 1969 .

ويمكن الرجوع إلى كتاب كاتب هذا المقال بعنوان "علم إجتماع التنمية" دراسة فى إجتماعيات العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٨

ص ٤٠٠ - ٤٠١

٤٠- انظر مثلا

Hoseletz, Bert : Sociological . aspects of economic growth : The Free press U.S.A. 1960 p. 20

(41) Batten, T.R. : Communities and their development : London oxford univ - 1957 pp. 2-3

- Sanders. Irwin - The community - N.Y. The Ronald press Co- 1958- Sherrad, Tom : Community organization and Community development - Similarities and diffirences : C.D. Review V.7 June 1962 pp. 11-20 : U.N. Community development and economic development. F.A.O. Bangckok 1960 pp. 1-3 .

وارجع إلى صلاح الدين نامق : نظريات التنمية الإقتصادية - دار المعارف سنة ١٩٦٦ وعلى لطفى - التنمية والتخطيط الإقتصادى مطبعة لجنة البيان العربى ١٩٦٦ ومحمد زكى شافعى - التنمية الإقتصادية - الجزء الأول- النهضة ١٩٦٨ وشارل بتلهايم التخطيط والتنمية - ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله - دار المعارف ١٩٦٦.

٤٢- ارجع إلى - علم إجتماع التنمية - دراسة فى إجتماعيات العالم الثالث الطبعة الثانية ١٩٧٨ الفصل الثانى ، والتنمية والتحديث الحضارى - الجزء الأول - الأبعاد الإجتماعية والنفسية للتنمية الإقتصادية - الجبلاوى الفصل الأول والثالث .

(43) See : Apter D. The politics of modernization : University of chicago press 1955 - Ponsion : National development Noriton the Hague 1968 - Eisenstadt : Modernization : protest and change - Prentice Hall 1969.

٤٤- ارجع فى تصنيف النظم الدستورية إلى دراسة عبد الحميد متولى القانون الدستورى والإنظمة السياسية - الجزء الأول الطبعة الثالثة دار المعارف سنة ١٩٦٤ ص ٢٤-٥٦

٤٥- لتوضيح التناقضات الكبيرة فى تحديد مفهوم التحديث والتنمية السياسية ارجع إلى الدراسات التالية :

Olsen, Marvin (ed) Power in Societies : Macmillan Limited - London 1970 - Howly, Amos : Community power and urban renual success - American Journal of sociology Vol 68 - Jan 1968 pp. 422-231 - Dahel, Robert : Modern political analysis : Englewood cliffs N.Y. prentice Hall 1963 - Lowry, Retchie : who is running the town - N.Y. Harper and Row 1965. C.R. mills : The power elite .

٤٦- انظر دراسة عبد الباسط عبد المعطى : التركيب الطبقى وبعض مشكلات التنمية في الريف ، أعمال مؤتمر علم الإجتماع والتنمية - المركز القومى للعلوم الإجتماعية والجنائية مارس ١٩٧٣ ، والصراع الطبقى في القرية ومشكلات التنمية فى مصر - مقال بمجلة دراسات إشتراكية - أغسطس ١٩٧٣ ص ٣٦-٤٢ - لطفى الخولى - البرجوازية العربية المعاصرة - إلى أين ؟

- مجلة الطليعة العدد (٣) السنة العاشرة مارس سنة ١٩٧٤ ص ٥-١٠ ، محمود عوده - التنمية الإجتماعية فى الريف المصرى - تشخيص لظاهرة التخلف وتصور لطريق التنمية - مؤتمر علم الإجتماع والتنمية فى مصر - المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية مايو ١٩٧٣ - رجاء عبد الرسول - هل يمكن الإرتفاع بكفاءة الإنتاج في ظل الإطار الحالى للحيازة - مجلة الطليعة - أكتوبر ١٩٧٢- جمال مجدى حسنين - الفئات الوسطى فى البلاد النامية - مجلة الكاتب العدد ١٣٠ يناير وفبراير ١٩٧٢ ص ٢٠-٣٠ ، و١٢٦-١٣٤ .

٤٧- أنظر مثلا - دراسة شارل بتلهايم - مجموعة المقاولات التى نقلت إلى العربية تحت عنوان التخطيط والتنمية - ترجمة إسماعيل صبرى عبد الله وصدرت عن دار المعارف سنة ١٩٦٦ .

(48) Timasheff, N.Sj. op. cit ch 2.

(84) Benton · Ted : Philosphical Foundations of the three sociologins - Routledge and kagan Poul - London - Henley and Boston 1977 p. 21.

٥٠- محمد الجوهرى - مقدمة إجتماع التنمية - دار الكتاب للتوزيع - الطبعة الثانية ١٩٧٩ هامش ص ٨٤ .

(51) Ponsien . National development : A sociological contribution : Moriton the Hague 1968 pp. 15-22.

I bid. pp. 141-142.

(53) I.L.O. : Social change and social progress in Africa p.p. 5-15 .

(54) Hoselilz, Bert : Sociological aspects of economic growth The Free press U.S.A. 1960.

(55) Frank, A.G. Sociology of underdevelopment and underde velopment of sociology - Catalist (3) : 20 - 73. Baffalo :

University of NewYork 1967.

(56) Larson, Olaff. and Rogers, E. Rural society in transition : The American setting in Copp, J. (ed) Our changing rural society : Iowa state univ press 1962. p. 40, palmer, Monte, Dilemmas of political development - F.E. peacock Inc Itasca, Ilinois 1980 p.p. 58-59.

(57) Williams. Robin : American society in transition trends and emerging developments in social and cultural systems, in Copp, James. op-cit. pp. 7-26.

(58) Ford-T.R., W. sutton : The impact of change on rural communities and frinareas in copp - op - cit - pp. 203-206.

(59) Haer. J Conservatism · Radicalism and the rural · urban

continuum : in Hatt, paul and Reiss, Albert (ed) Cities and societies - The Free press - N.Y. p. 992.

(60) Davis, kingsly and Golden : Urbanization and the develo- ment of pre-industrial areas in Hatt, p. and Reiss J. op - cit p.p. 120- ١٢٣,

٦١-نبيل السمالوطى - علم إجتماع التنمية . مصدر سابق .

٦٢- السيد الحسينى - إتجاهات علم الإجتماع فى فهم مشكلات الدول النامية - الحسينى وزملائه دراسات فى التنمية الإجتماعية - الطبعة الثالثة - دار المعارف ١٩٧٧ - ص ٦٤ ومابعدها .

(63) Nurkse, Ranger : Problem of capital formation in underde- veloped countries - oxford 1955.

٦٤- لمعرفة أهم جوانب النقد الموجهة لإعتبار متوسط الدخل الفردى معيارا وحيدا للتمييز بين الدول المتقدمة والمتخلفة ارجع إلى دراسة المؤلف بعنوان علم إجتماع التنمية - السابق الإشارة إليه ص ٤٠-٤٤.

٦٥- ارجع إلى كتاب "جون اريك نوردسكوج" J.E. Nordscog بعنوان Social change صادر عن Mac Graw Hill book. Co سنة 1960 ويحتوى على مقالات للعديد من المهتمين بقضايا السكان والتحول السكانى وإرتباط السكان بالتنمية .

٦٦- ارجع إلى - علم إجتماع التنمية - السابق الإشارة إليه ص ٦٤ - ٦٨ .

٦٧- إرجع إلى كتابى السابق ص ٤٨-٥٦- وارجع إلى كتاب - السيد بدوى التطور فى الحياة والمجتمع : مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية سنة ١٩٦٦ ص ١٩٧-٢٢٦ .

٦٨- راجع إلى مقال بعنوان : الإنسان المصرى ومجتمعه ومبدأ : الهندسة الحضارية - للدكتور أحمد شوقى منشور بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ

١٩٨٧/٤/٢٤.

٦٩- المصدر السابق .

٧٠- للوقوف على تفصيلات هذا المدخل وأهم جوانب النقد الموجهة إليه ارجع إلى كتابى السابق الإشارة إليه - علم إجتماع التنمية - ص ٦٩ ومابعدها وارجع كذلك إلى كتاب الدين والبناء الإجتماعى - الجزء الثانى - دار الشروق ١٤٠١ ص ١١٤-١٢٤.

(71) Long, Norman : An introduction to the sociology of rural development A: Tavistock publications 1977 - p. 71.

(72) Griffin. K. : Underdevelopment in Spanish America London George Allin and unwin 1968 p. 38 - mentioned in Long- p. 71.

Long - op. cit. p. 71.

Frank. A.G. : Copitalism and underdevelopment in Latin America . N.Y. and London monthly review press 1969 p.p. 1B-17

Baran, p. : The poilitical economy of growth-N.Y. Monthly Reveiew press 1957 - methioned in - long - op - cit. p. 73.

٧٦- د. محمد شوقى الفنجرى : مديونية العالم النامى المستعصية وحلها الإسلامى - مقال بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٩٨٧/١/٣١.

٧٧- المصدر السابق.

٧٨- المصدر السابق .

٧٩- د. جمال الدين محمود - ميثاق إسلامى لحقوق الإنسان - مقال بجريدة الأهرام القاهرية بتاريخ ١٩٨٧/١/٣٠.

٨٠- المصدر السابق.

٨١- محمد أبو زهرة : محاضرات فى المجتمع الإسلامى - معهد الدراسات

الإسلامية بدون تاريخ ص ٤٢-٦٥، أحمد محمد العسال - فتحى أحمد عبد الكريم - النظام الإقتصادى فى الإسلام - مبادئه وأهدافه - مكتبة وهبة سنة ١٩٧٧.

(82) Ponsioen : op. cit. P.P. 15 - 22.

٨٣- نبيل السمالوطى : بناء المجتمع الإسلامى ونظمه - دار الشروق - جده سنة ١٤٠١ هـ/١٩٨١ م ص ١٧٩-١٨٠ .

٨٤- أحمد محمد جمال : محاضرات في الثقافة الإسلامية - مطبوعات دار الشعب سنة ١٩٧٥ ص ٢٤٩ .

٨٥- المصدر السابق ص ٢٤٩-٢٥٠.

٨٦- محمد أبو زهرة - تنظيم الإسلام للمجتمع - دار الفكر العربى ١٩٦٥ م ص٣٨-٤٠.

٨٧- المصدر السابق - ص ٣٦ - الهامش - وارجع إلي كتاب كاتب هذا المقال - بناء المجتمع الإسلامى ونظمه السابق الأشارة إليه ص ٢٣٧-٢٣٩.

٨٨- نبيل السمالوطى : بناء المجتمع الإسلامى ونظمه ص ٢٤٦-٢٤٧.

٨٩- محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة - دار الشروق بيروت - القاهرة - جده ١٩٧٤ ص ٢٧٥ .

٩٠- عدنان خالد التركمانى : العمال بين الإسلام والنظم الوضعية - مجلة كلية الشريعة واللغة العربية فى أبها - العدد الأول ١٣٩٨/١٣٩٩ هـ ص ٥٩-٦٠.

٩١- محمد أبو زهرة - مصدر سابق ص ١٤٢-١٤٥.

(92) Lauer, Robert H. : perspectives on social change : 2ed ediion : Allyn and Bacon Inc. Boston, London 1977 p. 93. See also Hagen. Everett. E. : On the theory of social change : Homewood Dorsey press 1962 p. 35.

(93) Mc. Leland : The achieving society . N.Y The Free press 1961 p. 205.

٩٤- ارجع إلى كتاب عائشة عبد الرحمن · الشخصية الإسلامية دراسة قرآنية - دار العلم للملايين ١٩٨٦

٩٥- زكى محمد إسماعيل "الإيدز والثقافة" ، "المخدرات بين سيطرة العادة وضغط الثقافة" -بحثان نوقشا فى المؤتمر الطبى الإسلامى الدولى الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢-٥ فبراير ١٩٧٨.

٩٦- نبيل السمالوطى : التنظيم المدرسى والتحديث التربوى - دار الشروق جده سنة ١٩٨٦ ص ٤٦-٥١.

٩٧- محمد شوقى الفنجرى : مقال سابق ص ٧ .

(98) J. Coleman . op. cit. pp. 4-6.

٩٩- عبد القادر عوده : التشريع الجنائى فى الإسلام مقارنا بالقانون الوضعى : دار الكتاب العربى - بدون تاريخ ١١٨-١٢٦.

١٠٠- شوكت محمد عليان : الثقافة الإسلامية وتحديات العصر - دار الرشيد للنشر والتوزيع بالرياض - ١٤٠١ ص ٣٠٤ . ٣٣٩ .

١٠١- الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى - صحيح مسلم مع شرح الإمام النووى دار إحياء اتراث العربى - بيروت لبنان - ١٩٥٥ المجلد الأول ص ٧٤-٧٥ .

١٠٢- شوكت عليان - المصدر السابق - ص ٣١٨ . ٣١٩ .

١٠٣- الماوردي . الأحكام السلطانية - مطبعة الحلبى - ص ٢٤٠ ، ارجع لإبن تيمية · الحسبة فى الإسلام ، المطبعة السلفية ص ٨ .

١٠٤- نبيل السمالوطى : المنهج الإسلامى فى دراسة المجتمع الطبعة الثانية - دار الشروق - جده ١٤٠٦ هـ ص ١٧ . ١٨ .

١٠٥- شوكت عليان : مصدر سابق ص ٣٢٧

١٠٦- إبراهيم الغرناطى (الشاطبى) : الموافقات فى أصول الفقه مطبعة المدنى ١٩٧٠ ج ١ ص ١٣ ، مذكور فى عليان مصدر سابق ص ٣٥٥ - ٣٥٦ .

١٠٧- محمد أبو زهرة : تنظيم الإسلام للمجتمع - دار الفكر العربى ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م ص ٣٦ .

١٠٨- المصدر السابق .

١٠٩- نبيل السمالوطى : بناء المجتمع الإسلامى ونظمه : الطبعة الثانية - دار الشروق جده ١٩٨٨ ص ٢٥٦ - ٢٥٧ .

١١٠- يوسف القرضاوى : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام : مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥ ص ١٢١ .

١١١- شوكت عليان : مصدر سابق ص ٥١٣ .

١١٢- ارجع إلى بروتوكلات حكماء صهيون ترجمة شوقى عبد الناصر ، وانظر أيضا الخطر اليهودى- بروتوكولات حكماء صهيون لمحمد خليفة التونسى

١١٣- محمد البهى : الإسلام فى حل مشاكل المجتمعات الإسلامية المعاصرة مكتبة وهبة ١٩٧٨ ص ٢٢١-٢٢٥.

١١٤- المصدر السابق ص ٢٢٦ .

١١٥- أحمد الشيبانى : محاضرة بمقر الحرس الوطنى بالرياض بتاريخ ٥ شعبان ١٤٠٩ بعنوان الجورباتشية وإنهيار الماركسية - منشوره بجريدة الرياض الصفحة (٥) يوم ٦ شعبان ١٤٠٩ (مهرجان الجنادرية) .

١٦- محمد البهى : المصدر السابق ص ٢٣٣-٢٣٤

١١٧- المصدر السابق ٢٣٤-٢٣٥ .

١١٨- المصدر السابق ٢٣٨-٢٤٠

١١٩- المصدر السابق ص ٢٤٣ .

١٢٠- المصدر السابق ص ١٣٤ - ١٣٧

١٢١- المصدر السابق ص ١٣٦ - ١٣٧

١٢٢- الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيرى النيسابورى - صحيح

مسلم مصدر سابق جـ ٢ ص ٢١٨

١٢٣- يوسف القرضاوى : مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥ ص ١٤-١٦

١٢٤- المصدر السابق .

١٢٥- المصدر السابق ص ١٥

١٢٦- محمد أبو زهرة - مصدر سابق

١٢٧- يوسف القرضاوى - المصدر السابق ص ١٢١

١٢٨- المصدر السابق ص ١٢١

١٢٩- المصدر السابق ص ١٢٠

١٣٠- الإمام أبو الحسين بن الحجاج القشيرى النيسابورى - صحيح مسلم ، مع شرح النووى جـ ٢ ص ٧٢٢ - الهامش .

١٣١- المصدر السابق .

١٣٢- عدنان التركماني : العمال بين الإسلام والنظم الوضعية مجلة كلية الشريعة واللغة العربية في أبها - العدد الأول ١٣٩٨/١٣٩٩ ص ٥٩-٦٠

١٣٣- محمد أبو زهره - مصدر سابق ص ٣٩-٤٠ ، وانظر التركمانى - مصدر سابق .

١٣٤- محمد أبو زهره : ص ١٤٢-١٤٥ وارجع إلى نبيل السمالوطى - بناء المجتمع الإسلامى ونظمه - الطبعة الثانية - - دار الشروق سنة ١٩٨٨ ص ٢٤٩ - ٢٥٠

الفصل العاشر



الفصل العاشر

الدراسة السوسيولوجية لعلم الإجتماع

١ - مقدمة .

٢ - علم الإجتماع ودعوى الإستقلال العلمى أو التحرير من القيم .

٣ - طبيعة علم الإجتماع كنظام علمى .

٤ - مجال الدراسة السوسيولوجية لعلم الإجتماع .

٥ - الأطر التاريخية والأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية فى الغرب .

أ - الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « كومت » - (فرنسا) .

ب - الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « سبنسر » - (إنجلترا) .

جـ - الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « دوركيم » (فرنسا) .

د - الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « فيبر » - (ألمانيا) .

هـ - الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « باريتو » - (إيطاليا) .

و - الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « بارسونز » - (امريكا) .

٦ - طبيعة الخلاف بين الإتجاهات المطروحة فى تراث علم الإجتماع .

٧ - الخلفية التاريخية والأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية فى الشرق .

٨ - الحاجة إلى مراجعة التراث ، وإلى بناء نظرية جديدة فى علم الإجتماع مستمدة من واقعنا ، وقادرة على الإسهام فى معركتنا ضد التخلف فى ضوء قيمنا الوطنية والدينية العريقة والخالدة .

٩ - أهم الإقتراحات فى هذا الصدد .

١٠ - مراجع الفصل الثالث .

يحسن بنا بعد هذا النمو المتعاظم للفكر السوسيولوجى ، وبعد هذا التراكم الهائل للنماذج والنظريات المتصارعة فى علم الإجتماع أن نقف لنطبق أسس التقاليد السوسيولوجية ذاتها على علم الإجتماع . وهذا هو ما يطلق عليه اليوم (علم إجتماع علم الإجتماع) Sociology of Sociology فمن تقاليد علم الإجتماع أن يفحص الفكر الإنسانى والنظريات العلمية والتصورات العقلية فى نطاق السياق الإجتماعى والظروف الثقافية للمجتمع الذى تظهر داخله ، وفى ظل الظروف الخاصة للعالم أو المفكر .

فعلماء الإجتماع أعضاء داخل مجتمعات متعددة لها ظروفها الخاصة ، كما أن علم الإجتماع ذاته ليس فى نهاية الأمر سوى حقيقة إجتماعية Social Fact (١) ويحاول بعض الباحثين فى علم الإجتماع المعاصر دراسة علم الإجتماع كظاهرة ، وفى مقدمة هؤلاء الباحثين « إدوارد ترياكيات «E . Tiryiakian و «الفين جولدنر» Gauldner و «فردريكس » Fredricks . ويقصد بمصطلح ظاهرة علم الإجتماع أن ذلك العلم هو جزء لا يتجزأ من الكل الوجودى للمجتمع ، وهو تبعاً لذلك فإنه يؤثر ويتأثر بالبناء التاريخى والإجتماعى للمجتمعات الحديثة التى ظهر داخلها . ويقول آخر فإن علم الإجتماع يعد عالماً إجتماعياً مصغراً Social Microcosm ، يعكس لنا العالم الإجتماعى الأكبر Macrocosm الذى هو المجتمع الحديث . وبناء على ذلك فإن ملامح وخصائص علم الإجتماع فى كل مجتمع من المجتمعات المختلفة لايمكن النظر إليها على أنها وليدة الصدفة ، وإنما ترتبط هذه الملامح والخصائص السوسيوتاريخية لكل مجتمع على حدة (٢) .

ويشير « ريموند آرون «R. Arom عالم الإجتماع الفرنسى فى دراسة له بعنوان «المجتمع الحديث وعلم الإجتماع » (٣) إلى أن علم الإجتماع لم يظهر بطريقة الصدفة سواء فى العالم القديم أو الحديث . فقد ظهر هذا العلم فى ظل وسط سوسيو تاريخى محدد هو النصف الأول من القرن التاسع عشر الذى يتسم بمجموعة من الحركات والإنقلابات السياسية والإقتصادية والثقافية كانت لها جذورها التاريخية السابقة .

ويذهب « ترياكيان » إلى أن هناك مجموعة من العوامل المحددة ساهمت إيجابياً فى ظهور علم الإجتماع ، فى مقدمتها ذلك التحدى الذى واجه الأيديولوجية الليبرالية أو النظام الرأسمالى ، بما يقوم عليه من فلسفة تتعلق بالحقوق الطبيعية والحريات الفردية المطلقة والأوضاع الطبقية داخل المجتمع ، ويقصد بذلك التحدى على وجه التحديد الفكر

الماركسى الذى وجه أقصى درجات النقد للنظام الرأسمالى . الذى أشار إلى حتمية إنهيار هذا النظام ، وحتمية التحول الإشتراكى والوصول إلى المجتمع اللاطبقى . ويذكر «ترياكيان» ضمن هذه التحديات التى أدت إلى ظهور علم الإجتماع ، ذلك التحدى الذى وجه إلى الحركة الثقافية الرومانسية فى أوربا (٤) ويتفق «ترياكيان» فى ذلك مع مجموعة من الباحثين فى تطور النظرية فى علم الإجتماع مثل « إرفين زيتلين » I. Zeitin الذى يرى أن علم الإجتماع ظهور فى الأساس لمواجهة الشبح الماركسى الذى كان بمثابة التحدى الأعظم للعالم الغربى الرأسمالى بنظامه الإقتصادى والسياسى والطبقى والفلسفى والأخلاق ... إلخ . وعلى الرغم من وجود بعض العناصر المشتركة بين مضمون البحث فى « علم إجتماع علم الإجتماع » وبين تاريخ علم الإجتماع إلا أنهما ليسا متطابقين فتاريخ علم الإجتماع يحاول التركيز على الوصف السردى للتطور العقلى للفكر السوسيلوجى . كما يظهر لدى علماء الإجتماع الأفراد أو لدى المراجع المعتمدة فى ذلك العلم . أما الدراسة السوسيولوجية لظاهرة علم الإجتماع فإنها لاتهمل عملية الصيرورة أو التحول والمنظور التاريخى لهذا العلم ولكنها تركز بطريقة أعمق على النظريات والتصورات السوسيولوجية كإنعكاس لمجموعة من الوقائع الإجتماعية والتاريخية المحددة ، إلى جانب إهتمامها بالنظريات كمحاولة يبذلها الباحثون لدعم نظام أو نظم معينة أو لدحض نظم أو نظريات وآراء أخرى .

ويهتم علم إجتماع علم الإجتماع بدراسة العلاقة بين علم الإجتماع وبين الإطار المجتمعى العام ، وتكشف لنا هذه الدراسة عن أن الوعى السوسيولوجى أو الشعور بالحاجة إلى ظهور علم جديد يدرس المجتمع قد ظهر فى فرنسا على يد « سان سيمون» S, Simon و « كومت » Comte و « لوبلاى » Leplay كإستجابة لأزمة المجتمع الفرنسى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . وحاول علم الإجتماع فى تلك الفترة أن يسهم فى هدم الأساس البنائى للنظام القديم أو نظام مجتمع ما قبل الصناعة ، وإرسال الدعائم البنائية للمجتمع العلمانى الحديث الذى يقوم على دعامة التصنيع ، ويشير « روبرت نسبت » R. Nesbet إلى أن الفكر السوسيولوجى عند مؤسس علم الإجتماع ، إنطلق أساساً من أيديولوجية الثورة الفرنسية . ويذهب إلى أن إهتمام « كومت » والعديد من علماء الإجتماع اللاحقين فى فرنسا إنصب فى المحل الأول على مواجهة عوامل التمزق والإنقسام داخل المجتمع ، وفى مقدمتها غياب القوة السياسية المركزية القادرة على السيطرة والضبط ، وتحقيق التكامل الإجتماعى داخل المجتمع وقد كان ذلك الموضوع محل إهتمام الفكر السوسيولوجى من « دى توكفيل »

حتى « دوركيم » Durkheim كما إستمر مركز الإهتمام حتى De Tocqueville «جورج جيرفتش» G.,Gurvitch . ولعل النقطة الأساسية التى يركز عليها « نسبت » هنا هى ضرورة الرجوع إلى الظروف التاريخية والمجتمعية حتى يمكن فهم سبب تركيز الفكر السوسيولوجى على مجموعة بعينها من القضايا أو المشكلات فى كل دولة على حدة وفى كل مرحلة تاريخية على حدة . ويذهب « ألفين جولدنر » A,Gouldner إلى أن مهمة علماء إجتماع اليوم يجب الا تقتصر على فهم الحياة الإجتماعية بما تنطوى عليه من عناصر وعلاقات وجوانب ثقافية مختلفة ، كذلك فإنها يجب ألا تقتصر على محاولة التعرف على أسلوب تصور الناس لأوضاعهم أو نظرتهم إلى ذواتهم أو أسلوب تصور وضع كل شخص من منظور الآخرين فحسب ، ولكنها يجب أن تمتد لتشمل الخلفية الإجتماعية والثقافية لعلماء الإجتماع ذاتهم . وبقول آخر فإنه يجب على علماء الإجتماع أن يحققوا الوعى الذاتى ، وأن يوجهوا إلى أنفسهم نفس التساؤلات التى يوجهونها إلى مختلف الجماعات التى يخضعونها للدراسة كالأطباء والمهندسين وسائقى العربات ... إلخ .

علم الإجتماع ودعوى الإستقلال العلمى :

يؤكد العديد من الباحثين فى هذا العلم أن علم الإجتماع علم خال من القيم value Free discipline على إعتبار أنه المنهج العلمى فى دراسة الحياة الإجتماعية ، الأمر الذى يحقق الموضوعية الكاملة . ولكن الواقع أن هذه الدعوى المتعلقة بإستقلال علم الإجتماع وموضوعيته ، إعتماداً على الإعتبارات المهنية والمنهجية ، تتناقض مع ماكشف عنه علم إجتماع المعرفة من تعدد وتداخل مجموعة كبيرة من العوامل المنظورة وغير المنظورة فى تشكيل فكرة الباحث أو المفكر (٥) وإنطلاقاً من هذه الفكرة فإنه يجب الإعتراف بأن هناك مجموعة من الظروف والمواقف تشكل المنطلق الأساسى لفكر عالم الإجتماع ، كما تصوغ رؤيته للحقيقة الإجتماعية وعلى أسلوب إنتقائه لموضوعات الدراسة ، وعلى رؤيته للحقيقة الإجتماعية وعلى أسلوب إنتقائه لموضوعات الدراسة ، وعلى مايخلص إليه من نتائج . والواقع أن تأثير الخلفية الإجتماعية الفكرية والطبقية والإقتصادية ، تبرز بجلاء فى علم الإجتماع بطريقة أوضح من العلوم الطبيعية ، طالما أن علم الإجتماع يهتم بقضايا تتصل بالقيم والدين والمعتقدات أو بالذات العميقة للباحث ، كما أنها تتصل بنظام الحكم وموقف الإنسان من المجتمع والتنظيم الإجتماعى والإقتصادى للدولة ... إلخ .

ويشير « جولدنر » إلى أن علماء الإجتماع يطبقون معايير معينة عندما يدرسون الإنسان داخل المجتمع ، فهم يفترضون أن الناس العاديين يتأثرون بأوضاعهم الطبقية والإقتصادية والأسرية ... إلخ . فى حين أن علماء الإجتماع متحررون تماماً من هذه الضغوط . وهم بهذا يقسمون أعضاء المجتمع إلى صفوة Elite (علماء الإجتماع) والجماهير Mass وهم من دونهم ، وبالتالى يقعون فيما يطلق عليه « جولدنر » الثنائية المنهجيةMethodological dualism ويؤكد « جولدنر » أن عالم الإجتماع شأنه فى ذلك شأن كافة أعضاء المجتمع ليس هو ما يأكله أو ما يدعيه وإنما هو ما يراه ويسمعه ويهتم به ويتطلع إليه فالوضع الطبقى للباحث السوسيولوجى وإنتمائه السياسى وطبيعة الأيديولوجية السائدة داخل المجتمع الذى يعيش فيه ، كل هذه العوامل وغيرها تسهم فى تشكيل فكرة ونظريته ، وفى تحديد طبيعة المشكلات التى يتناولها وأسلوب ذلك التناول . (٦)

طبيعة علم الإجتماع :

هناك خلاف بين الباحثين بشأن تحديد الخصائص المميزة لهذا العلم حيث يحاولون بعض الباحثين التركيز على المنهج ، بينما يركز آخرون على الموضوع ، ويؤكد أنصار الرأى الأول أن منهج الدراسة فى علم الإجتماع وإستخدام الأسلوب الأمبيريقى فى الدراسة ، هو الذى يضفى على هذا العلم طابع العلمية والموضوعية . ويعارض « جولدنر» وهذا الرأى إعتماداً على حقيقتين أساسيتين هما :

أولاً : أن هناك خلافاً قائماً بين علماء الإجتماع حول مدى إمكان تطبيق المنهج العلمى بالمفهوم الطبيعى عند دراسة قضايا الإنسان والمجتمع والتاريخ وهناك من يرفض النظر إلى المجتمع كنسق طبيعى Natural system ، ويفضلون النظر إليه على أنه نسق أخلاقى Moral system أو تاريخى وفى مقدمة ، الباحثين الذين يتبنون هذا الموقف « إيفانز بريتشارد » E. Pritchard الذي يذكر صراحة أن الأنثربولوجيا الإجتماعية لم تستطيع على مدى تاريخها الي ما يشبه القوانين الطبيعية ولو من بعيد . ويؤكد المذكور أنه لا يمكن لنا مقارنة النسق الإجتماعي بالنسق الطبيعي ، وعلي سبيل المثال لا يمكن مقارنة النسق العائلى أو النسق القانونى بالنسق الفلكى الذى ينظم النجوم والكواكب (٧) ويؤكد « سوركين » Sorokin أن العلاقة الإجتماعية تختلف تماماً العلاقة الحيوية أو الطبيعة ، فى أنها ذات معنى Meaningful أى أن لها معنى إلى جانب أن لها هدفاً ، ولعل هذا هو ما جعل « ماكس فيبر » M. Weher يؤكد

عقم المنهج الطبيعى عند تطبيقه على ظواهر المجتمع ، على ضرورة إستخدام منهج جديد عند دراسة هذه الظواهر وهو ما أطلق عليه منهج الفهم Method of under-standing أو verstehen (٨)

ثانياً: إنه يمكن دراسة العالم الإجتماعى بعدة طرق متنوعة ومتناقضة وجميعها طرق علمية وإمبيريقية . فهناك العديد من النتائج المتباينة إنتهت إليها أبحاث سوسيولوجية تدرس نفس الظاهرة ، إعتماداً على دراسات إمبيريقية للظواهر المدروسة (٩) ويمكن أن تعطينا دراسات الطبقة فى علم الإجتماع مثلاً واضحاً على ذلك . فهناك الأساليب أو المداخل الذاتية ، وهناك المدخل الموضوعى ... إلخ . يضاف إلى ذلك أن الدراسة الإمبيريقية للعالم الإجتماعى تفترض تبنى بعض القضايا المسبقة . ومن هذه القضايا على سبيل المثال أن هذه العالم قابل للفهم العلمى وأن هناك بعض الإنتظامات القانونية تحكمه وأن العالم الإجتماعى يقوم على أساس التوازن أو الصراع والتوتر ... إلخ وهو يعنى على حد قول « جولدنر » أن طبيعة علم الإجتماع تعتمد بالضرورة على مجموعة من الأفكار القبلية ، وهى ما يطلق عليها « الأفكار العميقة » حول الإنسان والمجتمع والكون والعلاقات بينهم وهنا يبرز تناقض عميق داخل علم الإجتماع ذاته . فإذا كان الهدف المعلن لهذا العلم يتمثل فى محاولة إكتشاف طبيعة الحياة الإجتماعية . فكيف يمكن أن يؤسس على مجموعة من الإفتراضات والأفكار والمبادىء القبلية حول هذه الحياة ذاتها ؟

وقد ظهرت طائفة من علماء الإجتماع ، تؤكد أن مايميز علم الإجتماع هو طبيعة الإطار النظرى الذى يوجه الباحث أثناء الدراسة ، ويقدم له الإطار الشمولى لتفسير نتائج الدراسات الإمبيريقية . ويشير أنصار هذا الإتجاه إلى أن أنصار النزعة الإمبيريقية Empericism والذين يتشدقون بالعلمية بالموضوعية فى علم الإجتماع إعتماداً على إنبثاق القضايا المتضمنة فى ذلك العلم من الواقع ، لا يستندون إلى نسق نظرى مسبق ، ولكن من واقع الدراسة الإمبيريقية ذاتها ، يصدرون نهاية الأمر ، عن بناء نظرى مسبق يعتمد على الأيديولوجية اللبرالية . ويشير « جولدنر » إلى أن النظريات السوسيولوجية تتضمن نوعين من الفروض .

الأولى : الفروض المصاغة داخل النظرية ، وهى ما يطلق عليها إصطلاحاً المسلمات postulates .

الثانية : الفروض الخلفية Background assumptions وهى تلك التى توجه

النظرية والأبحاث الميدانية على الرغم من عدم ظهورها داخل النظرية ذاتها ، وتمارس هذه الفروض أثراً عميقاً على النظريات السوسيولوجية حيث أنها توجه الباحث فى كل خطوات العمل العلمى إعتباراً من إختيار مشكلة البحث ومجالاته وصياغة الفروض ، حتى تحديد الإستراتيجية المنهجية المناسبة وتحليل وإستخلاص النتائج . ويصنف « جولدنر » الفروض إلى قسمين أساسين هما :

(أ) الفروض واسعة النطاق World assumptions وهى التى تتعلق بالأفكار حول الكون والإنسان وموقع الإنسان داخله ... إلخ وهذه الفروض هى مجموعة المعتقدات الميتافيزيقية التى يعتقد فيها الإنسان .

(ب) الفروض الخلفية المحدودة النطاق Domain assumptions وتتعلق هذه الفروض بمجالات محددة تتصل بظاهرة علم الإجتماع ، مثل تصور الأساس الذى يقوم عليه المجتمع والتاريخ ودور الإنسان داخل المجتمع وموقعه من حركة التاريخ ودوره أو موقعه من هذه الحركة كعامل فعال أو متأثر أو متفاعل .

ويضرب لنا « جولدنر » مثالاً على هذه الفروض بالأفكار المتعلقة بالنظر إلى الجماهير ، على أنها تصدر فى سلوكها عن عوامل رشيدة أم غير رشيدة وأن المجتمع يقوم فى جوهره على التوازن أو الصراع ، وأن التدرج الطبقى أمر يتفق مع طبيعة الأشياء وأمر حتمى وطبيعى ، أم أنه مسألة مرضية يجب العمل على إزالتها والقضاء عليها ، وأن المشكلات الإجتماعية سوف تحل مرور الزمن أم أنها تتطلب التدخل المخطط من قبل المسئولين ... إلخ ويؤكد « جولدنر » أن مثل هذه النماذج من الفروض الخلفية التى توجه الباحث تتشكل من خلال عدة عوامل شخصية ، فى مقدمتها الوضع الطبقى والسياسى والإقتصادى للباحث . ويذهب الباحث المذكور إلى أن هذه الفروض يتم تكوينها خلال مرحلة التنشئة الإجتماعية للباحث ، بل ومن خلال السياق الإجتماعى الإقتصادى والسياسى والتربوى لهذا الباحث .

ويضرب على ذلك مثلاً بأن الأمريكى الأبيض عندما يتعلم كلمة « زنجى» Negro فإنه يتعلمها على أنها مرتبطة بعدة مفاهيم ، كالكسل والبلادة الجسمية والعقلية .. إلخ . يضاف الي ذلك أن الأمريكى الأبيض يكتسب كذلك خلال مرحلة التنشئة الإجتماعية بعض الفروض المعيارية حولهم ، تتعلق بمعتقداتهم وأخلاقياتهم وقيمهم ، وهكذا فإن هناك طائفتين من المعارف يتم إكتسابها خلال مرحلة التنشئة الإجتماعية هما :

أ - الإفتراضات أو التصورات الوجودية .

ب - التصورات المعيارية

وهذه التصورات الأخيرة من شأنها أن تؤثر على إدراكنا للعديد من المجالات ، بصيغة محددة ، مثل المجتمع والجماعة والطبقة والتدرج ... إلخ وتتأثر هذه التصورات ذاتها بعدة متغيرات ، كالبيئة الإجتماعية للباحث وطبيعة وضعه الطبقى والثقافة الفرعية التى شكلت أفكاره وطبيعة المصالح النوعية للجماعات التى ساهمت فى تشكيله ثقافياً . ولعل هذا الفهم هو ما جعل « جولدنر » يؤكد إستحالة تفهم طبيعة علم الإجتماع الأكاديمى بعيداً عن الفروض الخلفية المشكلة لتصورات علماء الإجتماع ، والمؤثرة على نظرياتهم السوسيولوجية ، سواء من حيث الشكل والصياغة أو من حيث المضمون .

الإطار التاريخى والأيديولوجى لظهور علم الإجتماع :

يرتبط الفكر الإجتماعى فى كل عصر من العصور بطبيعة المرحلة التاريخية وبنوعية البناء الإجتماعى والثقافى القائم وبالنظم الإجتماعية السائدة وفى مقدمتها النظام الإقتصادى ويذهب « ترياكيان » إلى أننا إذا كنا نقصد بالأيديولوجية البناء الفكرى أو مجموعة القيم والتصورات التى تدور حول الواقع ، والتى تشكل الأساس الواضح والخلفى لبرامج العمل الإجتماعى الشامل ، أو التى تعمل كموجه للعمل الإجتماعى وللتغير الإجتماعى ، وكمحدد للموقف الفكرى من النظم الإجتماعية القائمة ... إلخ . فإننا نجد أن هناك أوجه إرتباط عديدة بين ظاهرة علم الإجتماع وبين البناء الأيديولوجى القائم داخل المجتمع . ويمكن تتبع ذلك الإرتباط خلال المراحل المختلفة لتطور علم الإجتماع ، وإعتباراً من نقطة إنطلاقه حتى الوضع الحالى لهذا العلم فى جميع دول العالم (١٢) .

ويشير « نسبت » Nisbet إلى أن المفاهيم الأساسية لعلم الإجتماع خلال مرحلة نشأته الأولى ، صدرت كرد فعل للأيديولوجية التى تضمنتها فلسفة عصر الإستناره ، والتى كانت تعلى من قدر الإنسان والفردية والحرية والعلمانية والعقل فقد إرتبط عنصر النهضة فى أوربا بمجموعة من المتغيرات ، فى مقدمتها حركة الكشوف الجغرافية وظهور المدن وظهور طبقة التجار أو الطبقة البرجوازية ، ومحاولة أبناء هذه الطبقة التغلب على سلطان الإقطاع والأمراء . وقد كانت طبقة الأمراء الإقطاعيين خلال القرون الوسطى يستندون فى دعم سلطانهم وإستغلالهم على بعض النظريات ، فى مقدمتها النظريات الثيولوجية فى تفسير نشأة السلطة والمجتمع والدولة ، سواء فى شكل

التفويض الإلهى المباشر أو غير المباشر . ويؤكد الدارسون للنظم السياسية مثل « بارتلمى » و « دوجى » إن مثل هذه النظريات تخرج بنا عن نطاق البحث العلمى. وقد إستهدفت هذه النظريات الثيولوجية خاصة نظرية الحق الإلهى المباشر التى ظهرت بعد إنتشار المسيحية ، تبرير السلطة المطلقة للملوك (١٣) ، ومع ظهور الطبقة البرجوازية المتطلعة إلى السيطرة الإقتصادية والسياسة ، ومع تزايد قوة هذه الطبقة ، ظهر فكر إجتماعى جديد يدعمها ويبرر تسلطها ، إستناداً إلى نظريات إجتماعية جديدة ، وقد إختلف الوضع بعض الشيء بإختلاف المجتمعات الأوربية ذاتها . فقد عاش الشعب البريطانى طوال القرن السابع عشر تقريباً ، فى ظل ثورة متأججة أو هدنة لثورة مقبلة ، وإنتهى به الأمر إلى تغيير أسرة « ستيورات » المالكة المستبدة . ولم يكتف الشعب المنتصر بنجاحه الواقعى فى الثورة على الحكم الملكى المطلق ، ولكنه كان فى حاجة إلى من يؤيد الثورة بعد إنتصارها التأييد الفكرى الذى يوضحها للأذهان ، ويعمق مفاهيمها ، ويمنحها الدعم الفلسفى والأيديولوجى والإجتماعى . وفى ضوء هذه الظروف يمكننا أن نفهم الأساس السوسيوثقافى لظهور نظرية لوك فى العقد الإجتماعى ، وتأكيده على فكرة الحقوق الطبيعة للإنسان التى لا سيطرة للمجتمع عليها ، وفى مقدمتها حق العمل والتملك والحرية ، وهكذا وضع الأساس الرأسمالية الحديثة . كذلك أكد ذلك المفكر على حق الشعب فى مساءلة الحاكم ، طالما أن العقد موقع من طرفين ؛ هما الشعب والحاكم ، وعلى كل منهما القيام بإلتزاماته المنصوص عليها فى العقد .

وقد إستطاع « روسو » من خلال نظريته فى العقد الإجتماعى والإدارة العامة والمساواة أن يعكس مشكلات عصره وأن يمهد للثورة الفرنسية البرجوازية . ويمكن القول بأن بذور الفكر السوسيولوجى فى أوربا ، ومحاولة تحقيق الفهم العلمى للمجتمع من خلال تطبيق المنهج العلمى عند دراسة ظواهر المجتمع ونظمه ظهرت خلال عصر الإستنارة ولهذا يحق لنا أن نعتبر ذلك العصر هو نقطة الإنطلاق الحقيقية للنظرية السوسيولوجية فى أوربا .

وقد آمن مفكرو هذا العصر بقدرة العقل على فهم العالم سواء الطبيعى أو الإجتماعى . خاصة بعد أن ظهرت الإكتشافات الكبرى فى مجال العالم الطبيعى . فإذا كان العقل البشرى قادراً على الكشف عن إسرار الطبيعة من خلال المنهج العلمى القائم على أساس الملاحظة والتجربة ، فإنه قادر كذلك على الكشف عن أسرار العالم الإجتماعى على طريق نفس المنهج . وهكذا دعا كتاب عصر الإستنارة إلى ترشيد الحياة الإجتماعية ، وهم فى هذا كانوا يصدرون عن ظروف العصر وعن الصراع بين الطبقة

الإقطاعية الهابطة والطبقة البرجوازية الصاعدة والتى تحتاج إلى دعم عقلى ، وإلى إطلاق الحريات الإجتماعية للأفراد ، مثل حرية العمل والملكية والتنقل . ويؤكد بعض الباحثين مثل « إرنست كاسيرر » E.Cassirer أن إهمية الأفكار والتصورات ، والتى طرحها المفكرون خلال عصر الإستنارة . لاتتمثل فى منجزاتهم الإيجابية ، بقدر ماتتمثل فى مجال السلب والنفى Negation . فقد ساهمت هذه التصورات أو الدعوة إلى العلمانية ، وترشيد المجتمع ، فى هدم النظريات الثيولوجية ، أو هدم مدينة الله التى رسمها القديس « أو غسطين » وذلك من أجل إعادة بنائها بمواد وبطريقة أحدث (١٤) .

ولكن على الرغم من إنكار « كاسيرر» جدية وإصالة التصورات التى طرحت خلال عصر الإستنارة ، إلا أن الواقع أن الكثير من كتاب ذلك العصر ، عبر عن ضيقه بالميتافيزيقا التقليدية ، وأصبحت الفلسفة عندهم هى النشاط الذى يمكن من خلاله الكشف عن الشكل الأساسى لكافة الظواهر الطبيعية والروحية . ولم يعد الفكر الفلسفى منفصلاً عن الفكر العلمى أو التاريخى أو التشريعى أو السياسى . وأكد فلاسفة عصر الإستنارة ، على أهمية الفحص والتحليل والنقد ، فلم يقتنعوا بالوظيفة التقليدية للفكر ، ولكنهم نسبوا إليه دوراً خلاقاً ونقدياً بل أناطوا به وظيفة إعادة صياغة العلاقات والنظم الإجتماعية فى إتجاه العلمانية والرشيد والعقلانية (١٥) .

ويمكن القول بأن وظيفة الفكر عند كتاب عصر الإستنارة ، لم يعد مجرد بناء قوالب مجردة من الأفكار والفلسفات ، وإنما أصبحت وظائفه إعادة فحص الواقع الإجتماعى وفهمه وتحليله وترشيده . وبقول آخر أصبح للفكر وظيفتان أساسيتان هما :

النقد والهدم ، ثم إعادة البناء على أسس تتفق مع المنطق والعقل . ويمكن للمتتبع النظرية السوسيولوجية بعد الثورة الفرنسية أن يرى كيف إنفصلت هاتان الوظيفتان بحيث ظهرت عدة إتجاهات يتبنى كل منها إحدى هاتين الوظيفيتين .

وقد آمن كتاب عصر الإستنارة ، بأفكار التقدم العقل ، وإمكانية تحقيق التقدم الإنسانى إلى غير نهاية . وقد أقام هؤلاء الكتاب نموذجهم فى التفسير والفهم على أساس نموذج العلم الطبيعى عند « نيوتن » ولم يلتفتوا إلى المنهج الإستنباطى عند « ديكارت » . وكانوا لذلك يفترضون سيادة القانون والنظام لا فى العالم الطبيعى فحسب ولكن فى العالم الإجتماعى كذلك ، وإنه يمكن الكشف عنه بإستخدام نفس المنهج المطبق فى مجال الطبيعة . وبوجه عام يمكن القول بأن كتاب عصر الإستنارة عكسوا واقعهم الإجتماعى وطبيعة التحولات التاريخية فى عصرهم ، ونوعية الصراعات الفكرية

والإجتماعية التى عاصروها . وكانت دعوتهم إلى ترشيد الحياة الإجتماعية إسهاماً واضحاً فى هدم أساسيات التنظيم الإجتماعى للمجتمع الإقطاعى ، بهدف إفساح المجال للقوى الإجتماعية الجديدة .

ولعل هذا هو ما جعلهم يتبنون النموذج المنهجى للفيزيقا النيوتونية ، ويحاولن تطبيقه فى مجال دراسة الإنسان وتاريخه ومجتمعه . وعلى الرغم من وجود بعض الإختلافات الفردية فى آراء العلماء فى هذا العصر ، إلا أن هناك إتفاقاً حول هذه المقدمة الإبستمولوجية . ويتضح هذا فى مؤلف «فوليتر» بعنوان « رسالة فى الميتافيزيقا» ومؤلف « دلامبير » بعنوان «الدروس الأولية » ، ومؤلف « مونتسكيو » بعنوان « روح القوانين » .

مجال الدراسة السيولوجية لعلم الإجتماع :

هناك ثلاثة مجالات أساسية لعلم إجتماع علم الإجتماع Sociology of Sociol-ogy أو الدراسة السوسيولوجية لعلم الإجتماع نوجزها فيما يلى :

أولاً : فحص العلاقة بين نشأة ظاهرة علم الإجتماع وبين طبيعة المرحلة التاريخية والظروف الإجتماعية والإطار الثقافى العام لمجتمعات التى ظهر فيها ذلك العلم . فقد أكد البعض أن ذلك الفرع من المعرفة كان إستجابة عقلية للظروف الإجتماعية التى أحاطت بفرنسا عقب الثورة البرجوازية بها . كما كان بمثابة رد فعلى مضاد للأيديولوجية التى سادت عصر الإستنارة . هذا إلى جانب أن علم الإجتماع كان هو النموذج الغربى لتفسير وتحليل وفهم المجتمع وعلاج مشكلاته فى مقابل النموذج الماركسى أو المادى أو الإشتراكى الذى يعتمد على المنهج الجدلى وعلى التفسير الإقتصادى للتاريخ والتحول الإجتماعى .

ثانياً : فحص العلاقة بين النظرية السوسيولوجية وبين البناء القيمى أو التوجيه الأيديولوجى . فقد ذهب بعض الدارسين إلى أن علم الإجتماع علم محايد خال من القيم أو الأحكام القيمية Value Free discipline ولكن هناك من يرى أن علم الإجتماع بطبيعته علم ملتزم بقضايا المجتمع ، ومتأثر بالضرورة بتوجيهات قيمية وأيديولوجية معينة . ويذهب هذا الفريق الأخير إلى أن الدعوة إلى علم إجتماع محايد ، تصدر فى جوهرها عن توجيه أيديولوجى معين . فقد ذهب بعض الدارسين للنظرية السوسيولوجية مثل «سى رايت ملز» و « جولدنر » وغيرهما إلى أن المتشدقين بالموضوعية فى علم الرجتماع والمنادين بضرورة الفصل بين علم الإجتماع والأيديولوجيا يصدرون فى هذا

عن دفاع حار عن الأيديولوجيا المحافظة ، ويساندون النظام المعيارى لمجتمع الطبقة الوسطى فى أمريكا (١٦) ويشير بعض النقاد إلى أن أشد الباحثين تمسكاً بالموضوعية فى أمريكا خاصة أنصار الإتجاه البنائى الوظيفى مثل « بارسونز » و «ميرتون» و « دافيز »هم أشد المناصرين للإتجاه المحافظ هناك . ويشير «ترياكيان» إلى أن الزعم بأن علم الإجتماع علم محايد ، قد يستخدم لتبرير الهجوم على القيم والأيديولوجيا القائمة داخل مجتمع الباحث وعلى أى الحالين ، فإن هناك خلفية أيديولوجية لهذا الزعم .

والواقع أن التوجيه الأيديولوجى لا يؤثر على علم الإجتماع من حيث النظرية فحسب ، ولكن من حيث المنهج كذلك فالفروض الخلفية التى يعتنقها الباحث تؤثر كذلك على صياغته للفروض وإنتقائه لمجالات البحث وإختيار العينة وأسلوب التفسير والتحليل ، بل أن الزعم بإمكان تطبيق المنهج العلمى المستخدم فى مجال العلوم الطبيعية على دراسة ظواهر المجتمع ونظمه ، يعتمد على مجموعة من الفروض الخلفية من بينها النظر إلى أعضاء المجتمع على أنهم أشياء يمكن إخضاعهم للضبط المنهجى والتجريبى .

وعند دراسة قضية واحدة مثل قضية الطبقة فإنه يمكن تناولها بأكثر من أسلوب منهجى وبإستخدام أكثر من مدخل يعكس كل منها توجيهاً أيديولوجياً معيناً . فعلماء الإجتماع فى أمريكا يفضلون إستخدام مصطلح التدرج الإجتماعى ويحاولون دراسة هذا الموضوع فى مجتمعات صغيرة بإستخدام المدخل الذاتى ، على العكس من مناصرى الإتجاه المادى الذين يحاولون التركيز على الوضع الطبقى الذى تحدده طبيعة علاقات الإنتاج السائدة . يضاف إلى هذا أن علماء الغرب يعتمدون على المنهج الوضعى عند دراسة مثل هذه القضايا . فى مقابل المنهج الجدلى الذى يستخدمه أنصار الإتجاه المادى .وأخيراً فإنه بغض النظر عن إمكان قيام علم للمجتمع بعيداً عن التوجيه القيمى والأيديولوجى للباحث فإن إستعراض التراث السوسيولوجى يكشف بجلاء عن تفاعل واضح بينهما ، لدرجة أن هناك من يصنف علم الإجتماع إلى قسمين هما : علم الإجتماع البرجوازى ، وعلم الإجتماع المادى .

وهناك من يذهب إلى أن عدم حسم العلاقة بين علم الإجتماع والأيديولوجيا ، يقودنا إلى القول بوجود عدة أنواع من علم الإجتماع مثل علم الإجتماع الماركسى Marxist or Revoluionary الثورى وعلم الإجتماع المسيحى المحافظ Christian Conservative Sociology وعلم الإجتماع الإشتراكى

الديمقراطى Democratie Sociology وعلم إجتماع للقوة السوداء أو الزنوج Black Sociology . والواقع أن هذا الإنحياز الأيديولوجى عند رواد علم الإجتماع قد عوق تقدم هذا العلم كما عوق التوصل إلى فهم علمى للمجتمع حتى الآن .

ثالثاً: دراسة الجوانب والبناءات الداخلية لمهنة علم الإجتماع ، ويستهدف هذا الجانب أو المجال الثالث من مجالات الدراسة فى علم الإجتماع الوقوف على الصياغة المهنية لهذا العلم سواء على مستوى البناءات اللغوية أو المصطلحات أو على مستوى مدى ما أنجزه هذا العم خلال تاريخه الذى يزيد عن القرن ونصف . ويمكننا هنا أن نطرح مجموعة من التساؤلات فى هذا الصدد ، وفى مقدمتها ما يلى : ما هى طبيعة المناهج والتدريبات التى يجب أن يتلقاها طالب علم الإجتماع سواء على مستوى الدرجة الجامعية الأولى أو على مستوى الدراسات العليا ؟ ثم ماهى الغايات التى يجب أن توجه برامج علم الإجتماع إلى تحقيقها ؟ أو ماهو الهدف من علم الإجتماع ومن تعليمه وتدريسه ؟ Sociology For What ثم ما هو أثر التنشئة الإجتماعية للباحث السوسيولجى على أبحاثه ودراساته ؟ كذلك يجب أن يطرح السؤال التالى : ما هو أثر الإنتماءات السياسية والإقتصادية والطبقية والإجتماعية لعلماء الإجتماع على تشكيل تصوراتهم السوسيولوجية وعلى نتائج أبحاثهم ودراساتهم ؟ ثم ما هى الخصائص التى يجب أن يتسم بها المشتغلون بعلم الإجتماع ؟ وعلى سبيل المثال إذا ما قامت مجموعة من الباحثين السوسيولوجيين (يختلفون من حيث إنتماءاتهم الطبقية والسياسية والدينية أو من حيث طبيعة المجتمع الذى نشئوا داخله كأن يكون مجتمعاً ريفياً أو حضرياً ... إلخ) بدراسة ظاهرة أو موضوع واحد فماذا ستكون النتيجة ؟

ويشر « رايت ملز » C.R.Mills إلى أهمية وحيوية هذا التساؤل – ويلاحظ بعض الباحثين أن أغلب أنصار الإتجاه البنائى الوظيفى فى علم الإجتماع قد تخرجوا فى جامعة « هارفارد » فى الثلاثينات ، فى حين أن أغلب المناصرين لنظريات الصراع فى علم الإجتماع مثل « كوزر » Coser و « هورويتز » Horowitz و « جولدنر» Gouldner تلقوا دراساتهم العليا فى جامعة ، «كولومبيا» فى الأربعينات والخمسينات ، فهل يمكن أن نرجع هذه الظاهرة إلى تأثير « سوركين » Sorojin و « بارسونز» Parsons فى الحالة الأولى وتأثير « ملز » و« لند» Lund فى الحالة الثانية ؟ أم أن هناك عوامل أخرى يجب البحث عنها لتفسير هذه الظاهرة ؟ يضاف إلى هذا أنه فى نطاق هذا المجال الثالث ، يمكن دراسة تنظيمات علم الإجتماع كالروابط والجمعيات ومراكز البحث العلمى السوسيولوجى ، من حيث تشكيلها وتمويلها وأهدافها ... إلخ .

ويمكن كذلك دراسة البناء الداخلى لعلم الإجتماع من حيث مضمونه وأهدافه وطبيعة المشتغلين به ومجالات الإهتمام داخله ...إلخ دراسة تغيرية . فهذا البناء لا يتسم بالثبات أو الإستاتيكية ، ولكنه يخضع للعديد من التحولات والتغيرات الإجتماعية والتاريخية وبقول آخر فإنه يمكن تطبيق نظريات التغير الإجتماعى عند دراسة ظاهرة علم الإجتماع

علم الإجتماع والآيديولوجيات المصارعة :

يمكن القول بأن علم الإجتماع أو الفكر السوسيولوجى المبكر قد بدأ بداية ثورية حيث تبنى قضية إعادة صياغة الحياة الإجتماعية ، لإرسائها على أساس من المنطق والعقل . أن الفكر السوسيولوجى المبكر دافع عن ضرورة إعادة النظر فى أساسيات التنظيم الكلى للمجتمع ، وفى مقدمتها قوى العمل والإنتاج وبناء القوة والسيطرة . وقد كان ينطلق فى هذا – كما سبقت الإشارة – عن الرغبة فى دعم الطبقة الرجوازية الصاعدة ، ولكن ما أن إستتبت الأوضاع فى صالح هذه الطبقة بعد الثورة الفرنسة البرجوازية ، حتى ظهر لنا رد فعل متناقض ، إزاء دعوة عصر الإستنارة التى تتعلق بإعادة الصياغة النظامية والتنظيمية للمجتمع . الأول هو رد الفعل المحافظ أو ما يطلق عليه « ترياكيان » رد الفعل الإصلاحى Reconstructionist أما الثانى فهو رد الفعل الثورى Revolutionary (١٧) ويمثل الإتجاه الأول أغلب رواد علم الإجتماع فى العالم الغربى مثل « كومت » و « دوركيم » وأنصار الإتجاه الوضعى فى فرنسا و «ماكس وفيبر» وأنصار الإتجاه القيمى فى ألمانيا . و « باريتو » و « ميكلز » وأنصار إتجاه الصفوة فى إيطاليا و « بارسونز » و « ميرتون » وأنصار الإتجاه الوظيفى فى أمريكا . أما رد الفعل الثانى فهو ذلك الذى حاول الوصول بحركة التاريخ إلى نهايتها المتصورة على أساس تصور فلسفى معين للمراحل التاريخية والمجتمعية .. وقد زعم أنصار هذا الإتجاه أن المسيرة الجدلية للتاريخ تحتم التحول نحو المجتمع اللاطبقى من خلال عوامل حتمية جنباً إلى جنب مع محاولات التغيير المخطط التى تستند إلى مبادىء الحركة العامة للتاريخ ، كما تعتمد على الوعى بالقوانين الموضوعية المسيرة للإنسان والمجتمع والتاريخ – ويمثل هذا الرأى أنصار الإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع مثل «أندريفا» Andriva و « جيرزى فياتر » Viatre وغيرهم فى أوربا الشرقية والإتحاد السوفيتى.

ويشير « ترياكيان » إلى أن المدرسة الفرنسية فى علم الإجتماع هى أبرز ممثل للإتجاه الإصلاحى فى ذلك العلم ، ذلك الإتجاه الذى ركز على الإحتفاظ بالأوضاع القائمة عقب الثورة الفرنسية من حيث النظم الإقتصادية وبناء القوة ، مع محاولة إستحداث بعض الإصلاحات الوظيفية أو الفكرية والقيمية من خلال المنهج التدرجى ، وأبرز ممثلى هذا الإتجاه خارج فرنسا كما يشير « ترياكيان » هم « كارل مانهايم » و « ماكس شيلر » .

ويتبنى أنصار علم الإجتماع الإصلاحى Reconstructionist Sociology مبادىء مجموعة من المفكرين الذين تزعموا رد الفعل اليمينى المحافظ فى مواجهة فلسفة عصر الإستنارة مثل « برك » Burke و « دى بونالد » De. Bonald و « دى ماستر» Demaistre (١٨) ويؤكد علماء الإجتماع الإصلاحيين أن أبناء المجتمع وكيانه يعتمد فى المحل الأول على نظامه المعيارى والقيمى والأخلاقى ، ولايقوم المدخل الأساسى لدراسة المجتمع عندهم على أساس التحليل ولكنه يقوم على أساس التركيب .

وفى مقابل الإسمية الإجتماعية Social nominalism عند مفكرى الإستنارة ، فقد تبنى هؤلاء العلماء الإتجاه الواقعى Realism. فالنظام الإجتماعى Social Order القائم داخل المجتمع فى نظر أنصار الإتجاه الإصلاحى حقيقة قائمة بذاتها يجب الخضوع لها والتعامل معها كما هى . وهم بدلاً من النظر إلى الحاضر أو إلى التنظيم الإجتماعى القائم على إنه مرحلة تمهيدية فى سبيل تحقيق التنظيم الإجتماعى المستقبل ، فإنهم ينظرون إليه على إنه نهاية المراحل التاريخية الماضية وبقول آخر فإن رواد علم الإجتماع الأول كانوا ينظرون إلى واقع مجتمعاتهم على أنها خاتمة للماضى وليس فى علاقتها بالمستقبل . وهذا يعنى محاولة تجميد حركة المجتمع والتاريخ .

وعلى الرغم من أن « سان سيمون » و « كومت » و « دوركيم » لم يكونوا مرتبطين بالإطار الدينى أو الكنسى إلا إنهم صدروا فى كتاباتهم عن الأيديولوجية المحافظة ، تلك التى تدعمها الأخلاق الإجتماعية للكاثوليكية والتصور الأورثوزوكسى للمجتمع خلال القرون الوسطى . ويبرز أثر تلك الأيديولوجية عند هؤلاء الرواد بجلاء فى تركيزهم على دور الأخلاق فى تنظيم المجتمع . فعلى الرغم من أن (سان سيمون) يعد من الرواد الأول للإشتراكية فى نظر بعض المؤرخين للفكر الإشتراكى ، ومن أشد المتحمسين للصناعة والمجتمع الصناعى التكنوقراطى ، إلا أنه يؤكد ذلك الدور التقدمى الهام الذى لعبته العصور الوسطى فى تحديث المجتمع الغربى . وعلى الرغم من عدائه للكهانة ، إلا

أنه دعا إليه وهو المجتمع الصناعى إلى العمل بالكفاءة المنشودة ، ويتضح ذلك بجلاء فى دراسته عن المسيحية الجديدة Nouveau Christianisme . وقد ذهب « كومت » إلى ماهو أبعد من ذلك ، حيث أناط بالأخلاق دوراً حاسماً فى إصلاح المجتمع ، ورأى فى العصور الوسطى أوضح مثل على الوحدة والإتقان المعيارى Normative Consensus ، الذى يمثل فى نظره الأساس الجوهرى للنظام الإجتماعى (١٩) .

كذلك فإن النظرية السوسيولوجية عند (دوركيم) تعكس بجلاء هذه الأيديولوجية المحافظة أو الأيديولوجيا الإصلاحية ، ويتضح هذا فى تلك المكانة المحورية التى ألحقها بالدين والأخلاق داخل التنظيم الإجتماعى ، ومحاولته إضفاء طابع الألوهية على المجتمع ، على إعتبار أنه مصدر القيم والمقولات والقداسة والتحريم والتحليل ... إلخ . ويشير (ترياكيان) إلى أن الإتجاه المحافظ عند (دوركيم) يتضح بجلاء فى فكرته عن التضامن العضوى ، ويرجع (ترياكيان) هذه الفكرة إلى تأثر (دوركيم) بالإتجاهات التقليدية فى الفكر الإجتماعي وتطلعه إلى تحقيق الوحدة العضوية للمجتمع أكثر من تأثره بالنموذج العضوى البيولوجى (٢٠) .

الخلفية الايديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند مؤسس علم الإجتماع الغربى (كومت)

وقد تأثر رواد علم الإجتماع الأول بالإتجاه المحافظ عند « دى بونالد » و« جوزيف دى ماسترر» فقد دعا الباحثان إلى أن يكون مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية شبيهاً بمجتمع العصور الوسطى . يضاف إلى ذلك أنهما ركزا على مجموعة من المشكلات والقضايا الإجتماعية التى إهتم بها « كومت » وأفسح لها مكاناً داخل نظريته السوسيولوجية ، وإن كان الإتجاه المحافظ عنده يختلف فى مضمونه بعض الشىء عن الإتجاه المحافظ عند « بونالد » و« ماستر » و« كومت » لم يدع إلى العودة إلى مجتمع القرون الوسطى ولم يهاجم الثورة الفرنسية ، ولم يقصد العودة بالمجتمع إلى الحالة التى كانت سائدة قبل الثورة ، ولكنه إستهدف الحفاظ على الحالة القائمة بالفعل فى زمنه وعلى الأساس البنائى للتنظيم إجتماعى للمجتمع الفرنسى ، أو على مجتمع الطبقات الوسطى أو المجتمع البرجوازى بعد تخليصه من حالة الفوضى وسوء التنظيم المنتشرة داخله (٢١) .

وهكذا يمكن القول بأن علم الإجتماع ظهر عند رواده الأول - خاصة علم الإجتماع الوضعى - كرد فعل مضاد لفلسفة النفى Negation philosophy التى ميزت عصر

الأستنارة . فإذا كانت هذه الفلسفة الأخيرة إستهدفت وضع أساسيات تنظيم مستقبلى مخطط . فإن الفكر الوضعى عند « كومت » إستهدف الحفاظ على ما هو كائن ، والحيلولة دون أية محاولة لنفيه أو تجاوزه .وقد حاول « كومت » من خلال فكرة الوضعية الإجتماعية الوقوف فى وجه النظرية الماركسية التى كانت تمثل التحدى الأعظم للمجتمع البرجوازى الغربى وللأيديولوجية البرجوازية القائمة على عدة مبادىء فى مقدمتها الحقوق الطبيعية للإنسان وحرياته المطلقة فى التملك والعمل والفكر ، وعدم تدخل الدولة فى النظاط الإقتصادى للأفراد . وقد صدرت النظرية الماركسية ذاتها عن واقع المجتمع الأوربى ذاته ومشكلاته المتعددة التى وقع فيها نتيجة لتطبيق النظام الرأسمالى خاصة بعد الثورة الصناعية . ويشير (زيتلين) إلى أن مصطلح (وضعى) Positive قصد به (كومت) أن يكون سلاح أيديولوجى لمواجهة التركة الفلسفية الموروثة عن عصر الثورة البرجوازية أو عصر الإستنارة ، وفى مقدمة مشكلات هذه التركة فكرة النفى أو فلسفة النفى وقد حاول (كومت) فى مقابل فكرة النفى (أى نفى النظام القائم والتطلع إلى نظام جديد) إحلال مجموعة من المبادىء الإيجابية الوضعية . وعندما حاول (كومت) تشخيص حالة الفوضى القائمة فى المجتمع الفرنسى عقب الثورة الفرنسية ، إستعار من أستاذه (سيمون) بعض المبادىء الفكرية ، ففى مقابل العامل الإقتصادى عند (ماركس) نجد أن (كومت) يركز على إرجاع الفوضى إلى عوامل فكرية وقيمية وأخلاقية على أساس أن المعرفة والأفكار هى القوى المحققة لوحدة المجتمع . فالمجتمع ليس فى نهاية الأمر سوى مجتمع أفكار Community of ideas والنسق الإجتماعى هو فى التحليل الأخير وإنعكاس لنسق القيم والأفكار (٢٢) .

وقد سبق أن أشار « سيمون » إلى أنه لما كان النسق الإجتماعى هو تطبيق للأفكار فإنه من المستحيل بناء مجتمع جديد أو مواجهة المشكلات القائمة داخل المجتمع ، إلا من خلال فلسفة وضعية علمية ، أو علم قادر على التوفيق بين المصالح المتعارضة بين الأفراد والطبقات ، وتحقيق الوحدة العضوية للمجتمع . وأكد « سيمون » على ضرورة معالجة الإنسان والمجتمع . فى هذا العلم الجديد من خلال نفس النموذج المنهجى المستخدم فى العلوم الطبيعية ، على إعتبار أن الإنسان ومجتمعه جزء من الكون المادى (٢٣) وقد سار « كومت » فى نفس هذا الخط الفكرى حيث نظر إلى علم الإجتماع على أنه العلم القادر على تشخيص سبب الفوضى ووضع حد لها داخل المجتمع (٢٣) .

وهو لم يرجع الصراعات القائمة إلى عوامل إقتصادية أو طبقية أو إلى تناقض المصالح ، ولكنه أرجعها إلى سيادة نماذج فكرية وسلوكية تنتمى إلى مراحل تاريخية

منصرمة ، مثل النماذج الثيولوجية والميتافيزيقية . وهو فى مقابل المراحل التطورية الماركسية التى تنتهى إلى المجتمع الشيوعى قدم نظرية فى الديناميكا الإجتماعية التى تتضمن قانون الحالات الثلاث الذى ينتهى بالتطور التاريخى إلى المجتمع العلمانى والوضعى ، وهو مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية بعد تخليصه من آثار المراحل السابقة .

ولمواجهة مشكلات الصراع الطبقى والصراع بين الأحزاب المحافظة والتقدمية ، حاول « كومت » أن يثبت إمكانية التوفيق وتحقيق التكامل بين مبدأى النظام والتقدم . فالأحزاب المحافظة تتمسك بفكرة النظام والأحزاب التقدمية تتمسك بفكرة التقدم . ولهذا يدور الصراع على أساس أنهما فكرتان متناقضتان . وقد أعلى « كومت » من بعض جوانب النظام فى العصر الثيولوجى الإقطاعى ، ولكن ذلك النظام بشكله ومضمونه السابق لم يعد يلائم التطورات الحديثة فى ظل المجتمع العلمى والصناعى . أما فكرة التقدم فإن خير ممثلين لها فى نظر « كومت » هم مفكرو الإستنارة الذين إستندوا إلى مجموعة من المبادىء الميتافيزيقية . وقد ساهموا فى تحقيق التقدم الإجتماعى – فى نظره ، ولكن بمعنى سلبى حيث حاولوا تحطيم النموذج الثيولوجى للمجتمع تمهيداً لظهور المرحلة الوضعية ، وهى المرحلة الثالثة فى قانون الحالات الثلاث . وعند هذه المرحلة الأخيرة سوف تنتهى تماماً المرحلة الثورية ، وذلك من خلال صياغة نظام إجتماعى قادر على التوحيد بين مبادىء النظام ومبادىء التقدم . فالمرحلة الميتافيزيقية (عصر الإستنارة) مرحلة ضرورية لإدارة الصراع ضد النظام الثيولوجى والقضاء عليه ، ولكنها يجب أن تنتهى تماماً عندما يدخل المجتمع فى المرحلة الوضعية وإلا أصبحت معوقاً للتقدم ذاته .

وفى مقابل فكرة المادية والمنهج الجدلى عند الماركسيين ، قدم « كومت » فكرة الوضعية والمنهج الوضعى . كذلك فإنه حاول إقصاء الجماهير تماماً عن إدارة المجتمع وتنظيمه وعن رسم السياسة العليا له ، على أساس أن هذه الوظيفة هى وظيفة علماء الإجتماع وخبراء التنظيم . وذهب إلى أنه ليس من حق الجماهير التساؤل عن أشياء تعلوا قدراتهم ومؤهلاتهم (٢٤) .

وعلى الرغم من إيمان « كومت » بالمنهج الوضعى الذى دافع عنه لأهداف أيديولوجية إلا أنه لم يلتزم بأساسياته ، بل صدر فى معظم أفكاره عن مبادىء قبلية أو مسبقة Aprior . وقد رفض النظر إلى الإنسان على إنه ذات فعالة Active subject ، وظل ينظر إليه على أنه موضوع يمكن أن نحدد له فكره وسلوكه بطريقة مخططة . وركز

« كومت » خلال دراساته على أن الإنسان لايستطيع تجاوز النظام الواقعى أو أن يتطلع إلى نظام مختلف ، وفى هذا تبرز بجلاء جوانب الأيديولوجية المحافظة . ولعل مايؤكد ذلك غلبة العوامل الدينية والعاطفية فى أعماله الأخيرة مثل « السياسة الوضعية » حيث نادى بديانة جديدة وإدعى أنه قديس . ويذهب « جون ستيورات » إلى أن نظرة « كومت » المتأخرة هى أعمق تعبير عن الإستبداد الروحى والزمنى أو السياسى (٢٥) .

وقد إرتبط علم الإجتماع عند نشأته بفكرة الديانة الجديدة . فبعد وفاة « سان سيمون » بدأ تلاميذه فى إلقاء مجموعة من المحاضرات ، ففى أحد المواقع كان «كومت» يلقى محاضراته فى الوضعية ، وفى مواع أخرى كان هناك « إيفانتين » Enfantin و « بازارد » Bassard يلقون محاضرات أخرى وكان كل منهم يحاول الإجابة على السؤالين التاليين : من هو عالم الإجتماع ؟ وما هو دوره داخل المجتمع ؟ وتكشف الإجابة على هذين السؤالين عن رغبة هؤلاء الباحثين فى إقامة ديانة جديدة هى ديانة الإنسانية ، قساوستها هم علماء الإجتماع . وهكذا تصور منشئوا ذلك العلم أنفسهم ، أنهم مسئلون عن إستحداث ديانة جديدة قادرة على مواجهة مشكلات المجتمع . وقد يظن بأن هذا التصور اللاهوتى لعلم الإجتماع ، إرتبط فقط بديانات ذلك العلم ، وأنه قد إنتهى من الفكر السوسيولوجى تماماً بعد أن أصبح مهنة معترف بها أكاديمياً ، لها أصولها وتقاليدها العلمية الواضحة . والواقع أن هذا التصور مستمر فى الفكر والتراث السوسيولوجى لدى نسبة كبيرة من علماء إجتماع اليوم ، خاصة فى أمريكا ، وهو ما كشف عنه إستفتاء الرأى الذى أجراه « جولدنر » Goulduer و « يتموذى سبريه » T. Sprehe فى الستينات من هذا القرن فقد إتضح أن ٣٤٤١ عالماً أو باحثاً سوسيولوجياً من ٦٧٦٢ باحثهم أعضاء رابطة الإجتماع فى أمريكا ، يفكرون جدياً فى أن يصبحوا رجال دين (٢٦) .

وبوجه عام نستطع القول بأن علم الإجتماع إرتبط عند مؤسسه بعدة متغيرات ، فى مقدمتها الرغبة فى الإصلاح الإجتماعى وعلاج الفوضى التى سادت المجتمع الفرنسى بعد الثورة الفرنسية . ولكن هذا الإصلاح يجب أن يتم فى إطار النظام الإقتصادى والسياسى المتولد عن تلك الثورة . ولهذا إرتبط ذلك العلم منذ بدايته بالنزعة المحافظة ، وهذا ما أدى « بكومت » إلى رفض الفلسفات السالبة أو مذاهب النفى سواء تلك التى تنتمى إلى فلسفات فقد حاول « كومت » إستحداث الفلسفة الوضعية ، تلك التى ترى فى نسق القيم والأفكار والمعتقدات الأساس الأسفل للمجتمع . وإنطلاقاً من هذا الفهم يكون علاج المجتمع بتحقيق وحدة الفكر والقيم ، وليس بتغيير الأساس

الإقتصادى أو إستحداث تغيرات بنائية أو تجاوز الشكل القائم للمجتمع أو القيام بثورة فإعادة التنظيم الإجتماعى Social reorganization تتطلب إعادة التنظيم العقلى intellectual reoganization . ولا يمكن أن يتحقق إعادة التنظيم العقلى طالما أن لكافة أعضاء المجتمع حق التسؤل عن أشياء تعلو قدراتهم ومؤهلاتهم . ويؤكد المفكر المذكور أن الوحدة والإجتماع أمور جوهرية فى المجتمع الوضعى الجديد .

ويؤكد « كومت » أن فكرة المساواة فكرة دجماطيقية تنبثق عن بعض المبادىء الفوضوية المضادة لفكرة النظام ، شأنها فى ذلك شأن فكرة سيادة الشعب التى تجبر السادة على الإعتماد على الجماهير والخضوع لإرادتهم . ويشير ذلك المفكر إلى أن تنظيم المجتمع يجب ألا يعتمد على القرارات التى تصدر عن الشعب أو الجمهور غير المؤهل . وقد كان « كومت » يضيق بالنقد الإجتماعى . ويخشاه لما يؤدى إليه – فى نظره – من تفكك إجتماعى ففقد تقاليد الأسرة الأبوية على سبيل المثال أدى إلى القول بمشروعية الطلاق ، مما ساهم فى شيوع التفكك الشخصى والعائلى . وهكذا يكون وضع النظم العريقة موضع التساؤل والمناقشة أمراً مدمراً للحياة الإجتماعية ذاتها ، ففى ظل المجتمع الوضعى يجب أن يترك أمر تنظيمه للعلماء والمفكرين القادرين على تحقيق الوحدة العقلية والأخلاقية فى المجتمع ، ويجب إقصاء الجماهير تماماً عن ممارسة الحكم وإدارة المجتمع .

وقد كان « كومت » يضيق كذلك من تأكيد بعض المعاصرين له على أهمية الإعتبارات المادية والإقتصادية فى مجال تنظيم المجتمع ، حيث إعتبر أن هذا التأكيد أمر يسهم فى تعويق تحقيق التقدم الإجتماعى لما يتضمنه من أفكار ثورية ، من شأنها تحريض أبناء الطبقات الدنيا على التمرد وعدم الخضوع وقد كان « كومت » كما يشير إلى ذلك « زيتلين » حريصاً كل الحرص على الحفاظ على الأوضاع الإقتصادية والطبقية ، كما كانت سائدة فى فرنسا فى زمنه . وهذا هو ما جعله يذهب إلى أنه من العبث البحث عن مصدر الشرور الإجتماعى الإجتماعية داخل النظم الإقتصادية والسياسة ، وإنما يجب البحث عنها فى مجال القيم والأخلاق والأفكار والسلوك وأن عدم إدراك هذه الحقيقة يمكن أن يؤدى بمحاولات الإصلاح إلى السير فى طرق غير موصلة بل ومدمرة (٢٧) .

ويذهب « كومت » إلى أن هناك مجموعة من الشرور التى تصاحب الملكية الخاصة . ولا يمكن العلاج فى هذه الحالة فى إلغاء الملكية الخاصة وإنما يكمن فى إعادة

التنظيم الفكرى والقيمى والأخلاقى والسلوك . أما التشريعات الإقتصادية والسياسية فلا يكون لها أثر إيجابى مفيد . ومن الواضح هنا أن « كومت » يركز على نقطة أساسية وهى أنه من العبث محاولة تغيير النظم القائمة ، وإنما يجب العمل على إعادة تنظيم الأخلاق بحيث تستطيع كل الطبقات التوافق مع ظروفها الإجتماعية . وسوف لا يكون هناك نظام ولا تقدم مالم يدرك الناس أن ما يعانونه من مشكلات لا ترجع إلى الظروف الإقتصادية أو السياسية له (٢٨) .

والعلاج الأمثل لكافة المشكلات الإجتماعية عند « كومت » سوف يتم مع قدوم العصر الوضعى وسيادة الروح الوضعية ، حيث يتحقق الخضوع الكامل للعقل والقوانين العلمية . وعندما يأتى ذلك العصر ستصبح الصفوة العلمية هى السلطة النهائية القادرة على توضيح طبيعة هذه القوانين . كذلك فإن هذه الصفوة قادرة على رسم الطريق الصحيح لتحسين حالة أبناء الطبقات الدنيا . وهكذا تكون العقيدة الوضعية هى البديل البناء لذلك الحل المنحرف الذى تقدمه لنا المدرسة الثورية أو أنصار الإتجاه المادى . فالبناء الطبقى - الذى ينادى أنصار الإتجاهات الثورية المتطرفة بالغائه - حقيقة تاريخية مستمرة على مدى العصور ، ويجب أن يبقى هذا البناء كما هو . أما عن الصراع الطبقى فإنه يمكن ينتهى من خلال المصالحة الأخلاقية Moral resoncilia-tion بين كافة الطبقات المكونة للمجتمع (٣٠) .

ويؤكد « كومت » أن النظام والتقدم هى الجوانب الثابتة والحركية للمجتمع ، حيث يسير النظام إلى الإنسجام والتنسيق بين كافة مكونات المجتمع وعناصره ، بينما يشير التقدم إلى التطور المنتظم للمجتمع طبقاً للقوانين الإجتماعية الطبيعية . وتقوم النظرية السوسيولوجية عند « كومت » على أساس التوزان ، فالمجتمع عنده هو نسق إجتماعى أو كل منسجم ، حيث تتساند أجزائه وتتفاعل مع بعضها بعضاً ، ويرى أنه يجب أن يكون هناك إنسجام بين الكل والأجزاء داخل النسق الإجتماعى . وهذا الإنسجام لا يتحقق إلا من خلال الوحدة الفكرية والأخلاقية . وبهذا الشكل يصبح الكائن العضوى الإجتماعى متماسكاً وصحيحاً .

ويركز « كومت » على إجراء دراسة منهجية للمجتمع ككل ، كما كان يخشى من التحليل المنطقى والعلمى لنظم المجتمع وعلاقاته وطبقاته لما قد يؤدى إليه هذا التحليل من أحياء لفلسفة النفس والثورة وإبراز قضية الصراع بكافة أشكاله على سطح التفكير الإجتماعى . ويشير الباحث المذكور إلى أن المجتمع فى حركته وتغيره يخضع لمجموعة

من القوانين التى تتجاوز الإرادة البشرية أو محاولات التغيير المخطط . فمن العبث محاولة التخطيط لإستحداث تغيير فى المجالات السياسية والإقتصادية داخل المجتمع ، لأن مثل هذا التخطيط ماله الفشل المحقق إذا ما تعارض مع القوانين الموضوعية للتطور . و« كومت » هنا يساير بعض مبادىء الدروانية الإجتماعية ، تلك التى تشير إلى وجود مجموعة من القوانين العامة للتطور الإجتماعى التى لا مجال للسيطرة البشرية عليها .

ويذهب بعض نقاد النظرية السوسيولوجية إلى أن النظرية السوسيولوجية عند « كومت » ليست سوى تعبير عن الأيديولوجية الوضعية المنبثقة من واقع المجتمع الفرنسى بعد الثورة ، والتى تستهدف الوقوف أمام فلسفات عصر الإستنارة والفلسفات الثورية ، بهدف الحفاظ على الأوضاع السياسية والإقتصادية السائدة فى عصره . والواقع أنه لفهم المنطلقات الأساسية لعلم الإجتماع عند منشىء ذلك العلم يجب الرجوع إلى المناخ الإجتماعى والثقافى الذى عايشه وتاريخه الشخصى والفروض الخلفية الموجهة لفكرة .

الخلفية الايديولوجية لنظرية علم الإجتماع عند « هربرت سبنسر» وانصار الداروينية الإجتماعية :

يعد « هربرت سبنسر » H. Spencer أبرز أنصار النظرية العضوية فى علم الإجتماع التي تحاول الأخذ بفكرة المماثلة بين المجتمع وبين الكائن العضوى . كذلك هذا المفكر أبرز رواد الإتجاه الدروانى فى علم الإجتماع Social Darwinism وهو الإتجاه الذى يؤكد أن تطور المجتمع الإنسانى يشير عبر مجموعة من المراحل الحتمية الى لا يمكن لإدارة المجتمع تغييرها فالتطور الإجتماعى عند أنصار هذا الإتجاه - محكوم بقوى طبيعية تتجاوز إرادة الإنسان (٣١) .

ومن الغريب أن أفكار « دارون » عن الصراع والنضال والكفاح ، كانت هى الإساس الذى إستند إليه أنصار الإتجاهات السياسية المتصارعة والمتعارضة ، كل لدعم وإثبات صحة نظره . وبهذا حاول كل فريق من العلماء أو الباحثين تفسير أراء « دارون » كما ظهرت فى دراساته عن «أصل الأنواع» و« تسلسل الإنسان » بما يخدم وجهة نظره السياسية والأيديولوجية . ولهذا فإننا نجد أن النظرية الداروينية كانت هى الأساس الذى يستند إليه أنصار الدفاع عن حق الشعوب فى الحياة والإستقلال وتقرير المصير ، كما إستند إليها أنصار الإتجاهات الإستعمارية والعنصرية والأرستقراطية . والواقع أن

طبيعة المناخ السياسى والفكرى والإقتصادى التى كانت سائدة فى أوربا فى أواخر القرن التاسع عشر ، هو الذى أدى إلى ظهور هذه التأويلات المتناقضة للنظرية الداروينية فى محيط الإقتصاد والسياسة والإجتماع .

وعلى سبيل المثال فقد كانت إنجلترا هى أعرق دولة فى مجال الرأسمالية فكراً وتطبيقاً ، وكان يسودها مذهب الحرية الفردية وعدم تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى أو الإجتماعى حيث كان دورها يقتصر على تحقيق الدفاع الخارجى والأمن الداخلى . وكانت الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية فى بريطانيا فى حاجة إلى نظرية إجتماعية تقدم الدعم الأيديولوجى والفكرى الذى يسندها . ومن هنا ظهرت نظرية « سبنسر » فى علم الإجتماع التى تمجد الصراع والحرب والإنقسام الطبقى ، على أساس أن الحرب فى كافة أشكالها ليست ظاهرة طبيعية ولا يمكن تفاديها فحسب ، ولكنها شرط أساسى وجوهرى لتحقيق التقدم فى كافة أشكاله ومظاهره الإقتصادية والفكرية والسياسية والإجتماعية والتكنولوجيا ... إلخ . وقد أشار « سبنسر » صراحة إلى أنه إذا كان من الصعب علمياً أن نبرز الفظائع والمآسى التى يؤدى إليها الصراع بين المجتمعات والدول ، ذلك الصراع الذى بدأ بالحروب المتقطعة بين القبائل الصغيرة منذ آلاف السنين ، وإنتهى بالمواقع الكبرى التى تخوضها اليوم الدول العظمى ، فإنه مع ذلك كله يجب علينا أن نعترف بأنه لولا هذا الفظائع لظل العالم إلى اليوم يسكنه مجموعات ضعيفة متخاذلة ومتخلفة من البشر ، يبحثون عن المأوى فى الكهوف والمغارات ، يعتمدون على غذاء خشن ، فالصراع الذى بين الجماعات والمجتمعات ، من أجل الإستمرار والبقاء يعد شرطاً جوهرياً للتقدم والإنطلاق نحو آفاق أكثر تقدماً على جميع المستويات تكنولوجياً وإقتصادياً وسياسياً وفكرياً ... إلخ .

ويدافع أنصار الإتجاه الداروني فى علم الإجتماع دفاعاً مستميتاً عن ظواهر الصراع والمنافسة لتبرير الصراع المسلح بين الشعوب والمد الإستعمارى أو لتبرير المنافسة الإقتصادية الصارمة فى إطار النظام الرأسمالى . ومثال هذا أن « راتز نهوفر» عالم الإجتماع الألمانى يؤكد بأن العنف هو العامل الأساسى الذى يخلق المجتمع والدولة . وهو يرفض تلك الفكرة الذاهبة إلى أن الدولة هى قمة التطور الحضارى أو إنها تظهر نتيجة لتعاقد أو إتفاق سلمى أو إجتماعى ، لأن هذا القول ليس سوى نوع من الزيف والخداع ، ولايؤدى على المستوى التطبيقى إلا إلى تجارب سياسية فاشلة ، فالدولة التى تريد أن تبقى وتستمر لابد وأن تعتمد على القوة والعنف وتكون قادرة على إدارة الصراع بكفاءة . ويساير « رينان » صاحب الدراسة الشهيرة بعنوان « الدعاء من

فوق الأكروبول » مؤلف « الإصلاح الذهني والخلقي » ، هذا الإتجاه حيث يؤكد أن الحرب شرط أساس لتحقيق التقدم ، وهي بمثابة السوط الذي يلهب ظهر الدولة فيبعثها من سباتها ويجبر طبقة الكسالى والخاملين والإنهزاميين والمستسلمين لحالتهم على التخلص من خمولهم وركودهم ، وليس هناك سند للإنسان في الواقع سوى الجهد والكفاح المستمرين.

ولم تكن فكرة القوة كأساس للعلاقات الإجتماعية وكعامل لظهور المجتمع ، وليد المذهب لداروني ، فقد ظهرت في مجموعة كبيرة من النظريات السابقة على « داروين » ومثال هذا دراسة « ماكيافيلي » الباحث الإيطالي . فقد كان الهدف الأساسي المسيطر على فكرة هذا الباحث ، هو الرغبة في توحيد إيطاليا الممزقة ، وهذا ما أدى به إلى تمجيد العنف والقوة ، طالما أنهما قادران على تحقيق وحدة إيطاليا . وأكد « ماكيافيلي» بأن الهدف الحقيقي للسياسة ، هو المحافظة على الدولة وتوسيع رقعتها . غير أن الدراسات القانونية والأخلاقية والسياسية التي تمت خلال الفترة السابقة على ظهور المذهب الداروني ، أدانت أعمال العنف والصراع . ولكن ظهور المذهب المذكور أحدث إنقلاباً في القيم الإنسانية ، لدرجة أن العديد من المفكرين صاروا يجاهرون صراحة بأن القوة تتقدم على الحق أو أن للقوة هي الحق لأنها هي الحياة .

ويؤكد أنصار الإتجاه الداروني - وفي مقدمتهم « سبنسر » - أهمية الصراع في الحياة الإجتماعية وهذا يعني أن الصراع بين المجتمعات وبين الأفراد داخل المجتمع سواء في مجال الإقتصاد أو السياسة ، مسألة طبيعية لا يجب التدخل المخطط للحد منها . وهذا يعني كذلك أن أية محاولة لتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي أو لتنظيم الإنتاج وإلغاء عوامل المنافسة الحرة ، تعد محاولة غير علمية لأنها تخالف قوانين الطبيعة . وإذا كان الإقتصاد الحر قد يؤدي إلي مجموعة من الظواهر المرضية كالبؤس والفقر والتضخم والبطالة والكساد الدوري ... إلخ ، فإنها ظواهر حتمية وطبيعية ولا يمكن تجنبها . فوجودها - في نظر الداروينية الإجتماعية - مسألة طبيعية تماماً مثل وجود المرض والصحة ، ووجود الشر والخير . ويحذر الإتجاه المذكور من تدخل الدولة لعلاج هذه الظواهر ، لأنه من العبث إصلاحها . وعلى العكس فإن التدخل ينذر بوقوع كوارث أكبر ، وهذا يعني بجلاء أن أنصار الإتجاه الداروني في علم الإجتماع - خاصة في إنجلترا - يدافعون عن وجهة نظر معينة ، كما يحاولون تثبيت الأوضاع السياسية والإقتصادية التي كانت سائدة في عصرهم.

ويؤكد « سبنسر » أن التطور الثقافي أو الإجتماعي وما يطلق عليه «التطور فوق العضوي» Super - Organic هو في جوهره إمتداد للتطور العضوي . فالتطور بوجه عام يعني حدوث تغيرات في الظاهرة المدروسة بحيث تصبح أكثر تعقداً من حيث التركيب كما تصبح متباينة بعد أن كانت متجانسة . وإذا كان التطور العضوي يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية في المادة الحية ، فإن التطور الإجتماعي يتوقف على حدوث تغيرات جوهرية في أشكال التجمع عند بني الإنسان ، وليست عملية التطور في جوهرها إلا تنوعاً متلاحقاً بحيث يتفرع عن نوع عام واحد من الكائنات ، عدد من النماذج المختلفة . وهذا التنوع في أشكال الحياة الإجتماعية هو المظهر الدائم للتطور الإجتماعي

وتتخلل نظرية « سبنسر » نزعة غائية واضحة . فالتطور عنده يتجه نحو غاية محددة ومعينة ، وهي التقدم نحو كمال التنظيم أو نحو تقدم التنظيم Advance of organisation . وهذه الغاية تنطبق على التطور العضوي أو البيولوجي كما تنطبق على التطور الإجتماعي . وينطوي التنظيم على فكرتين أساسيتين وهما (البناء) Structure أو الهيكل الذي يتضمن مجموعة من الأعضاء أو الأجزاء ، ثم الوظيفة Function التي تؤديها هذه الأجزاء أو الأعضاء . فالتطور عند (سبنسر) يتضمن تعقد البناء ، مع تزايد التخصص الوظيفي لكل عضو أو جزء من أجزاء البناء . فالفرق بين الحيوانات الدنيا والحيوانات العليا ، هو أن هذه الأخيرة منظمة تنظيماً أعلى وأدق ، بمعنى أن بناءها أكثر تعقيداً ، وأعضاءها أكثر تخصصاً ونفس الشيء ينطبق على المجال الإجتماعي . فالفرق بين المجتمع الأكثر تطوراً والمجتمع البدائي يتمثل في تعقد بناء الأول وتعدد أجزائه وتخصص كل جزء في أداء وظيفة يعينها . ويمكن القول بأن التطور يتضمن عمليتين أساسيتين هما :

(أ) التباين Differenciation وهذا يعني إزدياد البناء تعقداً وتحوله من حالة التجانس إلى حالة التباين Heterogeneity . فبعد أن كان المجتمع البدائي يتضمن مجموعة من الأسر التي تقوم كل منها بوظائف إقتصادية ودينية وإجتماعية وتربوية متشابهة ؛ صار المجتمع - نسبياً - مؤلف من مجموعة معقدة من النظم النوعية التي يتخصص كل منها في أداء وظيفة واحدة.

(ب) التكامل Integration . ولكن هذا التباين لا يهدد التكامل الإجتماعي ولكن يدعمه على أساس وظيفي جديد . فمع التخصص الوظيفي وتقسيم العمل يصبح

المجتمع أكثر تكاملاً ، حيث يعتمد كل نظام فى أدائه لوظيفة على مدى كفاءة النظم الأخرى فى أداء وظائفها النوعية المتخصصة . وإذا كان التكامل فى المجتمعات البدائية المتجانسة يقوم على أساس التماثل بين الأجزاء ، فإن التكامل فى المجتمعات الأكثر تطوراً يقوم على أساس التساند الوظيفى Functional interdependence بين مكوناته المتباينة .

وإذا ما إنتقلنا إلى محركات التطور عند « سبنسر » نجده يركز على فكرة الصراع . فقد بدأ التطور فى نظره مع ظهور التباين الإجتماعى بين البشر ، أو مع ظهور المجتمع السياسى Political Society . وقد ظهر هذا المجتمع السياسى عندما ظهر بين الأفراد الذين يعيشون عيشة متماثلة ، شخص قوى يفرض عليهم سيطرته ويخضعهم لحكمه . وهنا يبدأ ظهور النظام الطبقى بحيث يصبح الحكم قائماً على القوة والوراثة . وفى الحالة البدائية السلطة السياسية بالسلطة الدينية ، ثم ما تلث السلطة الدينية ان تنفصل عن ترتبط السلطة الزمنية أو السياسية ، ثم يلى هذا تعدد وظائف الدولة وتعقد البناء الطبقى داخل المجتمع .

ويفسر لنا (سبنسر) نمو التنظيم السياسى من خلال فكرة الصراع فالمجتمعات تبدأ عندما بالحالة الحربية حيث يكون هناك صراع مستمر بينها مما يؤدى بالمجتمعات أو الجماعات المتجاورة إلى الإتحاد تحت تنظيم سياسى مشترك قادر على أن يكفل لها الحماية ضد هجمات المجتمعات الأخرى . وتظل المجتمعات - تحت ضغط الصراع أو الخوف من الحرب - تتطور حتى تصل إلى المرحلة الصناعية المتطورة والمعقدة ، حيث يحل السلام والأمن محل الحرب والصراع .

ويتضح الإتجاه الأيديولوجى (لهربرت سبنسر) بوضوح فى عدة نقاط أهمها التركيز على أن مراحل التطور حتمية وأنها تتجه لغاية معينة ، وأن تدخل الإنسان أو محاولاته للإصلاح الإجتماعى لن تجدى شيئاً أمام قانون التطور الحتمى ، كذلك يتضح فى نقطة أخرى تتعلق بالدور الوظيفى والإجتماعى للحكومة أو للسلطة داخل المجتمع . فمع أن نظريته العضوية تشير إلى أن التطور يؤدى إلى التعقيد وتعدد المكونات أو الأجزاء ، إلا أنه عندما يتعرض للظاهرة الحكومية ، فإنه يرى عكس ذلك ، حيث يشير إلى أن وظائف الحكومة أو السلطة العليا فى المجتمع تأخذ فى النقصان والتقلص مع تطور المجتمع ، وأنها يجب أن تزداد تقلصاً . وهو فى هذا كان يحاول الدفاع عن نظرية فى الفكر الرأسمالى ، والتى تشير إلى ضرورة إقتصار وظيفة الدولة على الدفاع أو

الأمن ، وهو ما يطلق عليه الدولة البوليسية أو الحارسة . وقد فات « سبنسر » أن يدرك أن الحرية لا تتعارض مع تزايد تأثير الدولة ، وهى لا تتحقق بزوال الرقابة والضبط الحكومى لحياة الناس فى المجتمع ، وفاته كذلك أن الحرية لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال القوانين وأساليب التنظيم التى تفرضها السلطة أو الحكومة والقادرة على تنظيم علاقات الناس فى المجتمع على أساس من العدالة الإجتماعية أو عدالة التوزيع .

وقد وجه إلى نظرية « سبنسر » عدة إنتقادات من شأنها هدم هذه النظرية تماماً ، سواء بالنسبة لفكرة المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى ، أو من حيث تصوره لمفهوم التطور ، أو بالنسبة لمفهومه عن الصراع والحرب . فنحن لا نفهم كيف تكون الحرب دافعاً للتطور والتقدم فى المراحل الأولى من حياة المجتمعات . وقد أكد العديد من المفكرين الإجتماعيين أن الصراع الحقيقى أو الحرب بين الشعوب ، لم تظهر – كظاهرة إجتماعية – إلا بعد أن تكونت الدول والمجتمعات ، ولم تؤد إلى هذا التكوين كما ذهب سبنسر . وعلى هذا فلايمكن القول بأن الحرب والصراع هى الظاهرة الأولية التى تفسر كل تقدم حضارى . فهناك العديد من الباحثين المعارضين للنظرية العضوية عند سبنسر ، يذهبون إلى أن الحضارة الإنسانية لا يمكن تفسيرها فى ضوء مفاهيم الحرب والصراع ، وإنما يمكن تفسيرها فى ضوء التعاون والعمل والإنجاز الإنسانى المنتج . وقد أخطأ « سبنسر » فى تصوره أن وصول البشرية للمرحلة الصناعية سوف يضع حداً لحالة الصراع والحرب التى ظل الإنسان يعانى منها على مدى تاريخه على هذا الكوكب . وفاته بأن أبشع الحروب فى التاريخ هى التى أشعلتها أكثر الدول تقدماً فى الصناعة والعلم والتكنولوجيا .

وقد جانب « سبنسر » التوفيق عندما حاول الإعتماد على المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى ، لدعم أفكاره ومعتقداته السياسية التى تتمثل فى إيمانه بالمذهب الحر والحرية الإقتصادية . فقد حاول ما إستطاع الدعوة إلى تقييد سلطة الدولة فى المجتمع ، وفاته أن قوانين الحياة التى إستعان بها تشير إلي وجود سيطرة مركزية قوية فى الجسم العضوى ، تتمثل في الجهاز العصبى المركزى ، وعلى هذا فقد خالف أصول نظريته عندما إنتقل من المجال البيولوجي إلي المجال الإجتماعى حيث نادى بضرورة الحد من السلطة الحكومية أو من سلطة الدولة ، نتيجة لإنطلاقه فى البحث من أفكار وتوجيهات سياسية معينة ، وتتضح هذه التوجيهات بشكل واضح عندما نادى بضرورة القضاء على أبناء الطبقات الإجتماعية الضعيفة ، وبضرورة عدم تدخل الدولة لعلاج مشكلات أبناء الطبقات الدنيا ، مادام القانون الأساسى فى الحياة الإجتماعية ،

كما هو فى الحياة العضوية هو البقاء للأصلح .

الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند «دوركيم»

يشير بعض النقاد النظرية السوسيولوجية مثل « إزفين زيتلين » Zeitlin إلى أن تفهم النظرية السوسيولوجية عند زعيم المدرسة الفرنسية فى علم الإجتماع «إميل دوركيم» E. Durkheim ، يتطلب معرفة موقف ذلك المفكر من الفكر والتيارات السياسية فى عصره ، خاصة الفكر والحركات الإشتراكية . فقد إهتم بالحركة الإشتراكية وبمشكلاتها وهو فى الخامسة والعشرين من عمره أى فى عام ١٨٨٣ ، وهو نفس العام الى بدأ فيه الإعداد لرسالته للدكتوراه عن « تقسيم العمل الإجتماعى » . ومع تقدمه فى أبحاثه حول ظواهر تقسيم العمل والإنتحار والأسرة والدين ، تحول إهتمامه من الإشتراكية إلى علم الإجتماع ، ثم إلى المشكلات الإجتماعية . ولكن « دوركيم » كما أشار إلى ذلك تلميذه « مارسل موس » M,Mauss لم يتخل عن منطلقاته الفكرية الأولى المناهضة للفكر الماركسى والإشتراكى . فقد حاول أن يعالج قضية الإشتراكية من المنظورين – الموضوعى والسوسيولوجى – وذلك فى محاضراته عن الإشتراكية التى ألقاها بجامعة « بوردو » Bordeau سنة ١٨٩٥ ، حيث تناول موضوعات فى مقدمتها كيفية تفسير الأشكال المختلفة للأيديولوجية الإشتراكية ، إلى جانب الظروف والضغوط الإجتماعية التى دفعت كلاً من « سان سيمون » S.Simon و « فوريير » Faurier و « أوين » Owen و « ماركس » Marx إلى تقديم نظرياتهم على التوالى . وهكذا إهتم « دوركيم» منذ البداية بتحليل مختلف العوامل والدوافع والظروف التى أدت إلى ظهور الفكر الإشتراكى فى العالم الغربى (٣٢) .

ولقد كان « دوركيم » على علم كامل بدقائق التراث الفكرى للإشتراكية ، بما فى ذلك النظرية الماركسية . ولكنه كان يكن عداء شديداً للفكر الإشتراكى على الرغم من إيمان بعض أصدقائه بذلك الفكر سواء فى صيغته الماركسية أو فى غيرها من الصيغ ، ويشير « موس » إلى أن أكثر جوانب النظرية الإشتراكية بغضاً لدى « دوركيم » هو الجانب الطبقى أو تركيزها على التحليل الطبقى وما تتسم به من عنف ثورى ، وما ترمى إليه من غايات سياسية ، ولا شك أن « موس » يقصد هنا الفكر الإشتراكى الماركسى . ونتيجة لهذا الموقف العدائى من الفكر الإشتراكى الماركسى ، فقد حاول «دوركيم» أن يقدم بعض الأفكار والتصورات فى مواجهة الأفكار والتصورات الماركسية . ففى مقابل تصور بناء المجتمع وتغيره على أساس مفاهيم الطبقة والصراع الطبقى ، قدم

«دوركيم» نظريته في التضامن الإجتماعي ، تلك النظرية التى تتجاهل إلى حد كبير قضية الطبقات والإنقسام الطبقى والصراع الإجتماعي والإقتصادى داخل المجتمع . وعلى الرغم من أنه لم يتم دراسته التى بدأها حول قضية الإشتراكية والتى تضمن تحليلاً نقدياً للنظرية الماركسية ، إلا أنه يمكن إعتبار أن ذلك الجزء الذى أنجزه منها جنباً مع بقية الجوانب الأخرى لنظريته السوسيولوجية ، على أنه محاولة جادة ومخططة لتقديم نموذج للمجتمع والتغير يناقض ذلك النموذج الذى قدمه «ماركس» للمجتمع والتغير الإجتماعى والتحول التاريخى (٣٣) . وعلى الرغم من إنتقاداته لبعض جوانب النظرية السوسيولوجية عند « كومت » فإن النموذج العضوى الذى يقوم على أساس الإتفاق أو الإجماع Organic consensus عند « دوركيم » يدين بالكثير لنظرية ذلك المفكر . فقد قدم « دوركيم » كما هو الحال عند مؤسس علم الإجتماع ، فلسفة وضعية بناءة فى مواجهة فلسفة السلب والنفى والنقد التى تبناها أنصار بعض الإتجاهات الإشتراكية فى مقدمتها الماركسية . ولكن « دوركيم » لم يفسح مكاناً مناسباً فى تلك الفلسفة الوضعية أو فى نظريته السوسيولوجية العامة أو فى نظريته عن السياسة الوضعية ، لبعض المفاهيم كالتدرج الإجتماعى وإنقسام الطبقى ومشكلات القوة والصراع السياسى ... إلخ .

والواقع أن تركيز « دوركيم » على فكرة التضامن Solidarity صدر – كما يؤكد بعض كتاب النظرية السوسيولوجية – عن خوفه من الصراعات الإجتماعية والسياسية التى كانت محتدمة في عصره . فقوة الحركة الإشتراكية كما شاهدها فى أوربا ، وما قدمه الفكر الإشتراكى من تحليلات سوسيولوجية وحلول مقترحة لمشكلات المجتمع ، دفعته إلى البحث عن صيغة قادرة على التوفيق بين النسقين النظريين المتصارعين فى عصره ، وهما النظرية الماركسية من جهة والنظرية الوضعية من جهة أخرى . وهو على الرغم من تأثره بكومت ، إلا أنه كان كومتياً غير مستقر uneeasy Comtean علي حد تعبير « جولدنر » وبقول آخر حاول «دوركيم» التوفيق بين التراث الإشتراكي بما يتضمن من تصور معين للمجتمع ومشكلاته وأسلوب مواجهتها ، وبين التراث السوسيولوجي بما يتضمنه من تصور معين للمجتمع والمشكلات والعلاج . وقد حاول تحقيق ذلك التوفيق من خلال الرجوع إلى السلف العقلى المشترك لهما وهو «سان سيمون» على حسب تصوره . ولعل هذا هو ما أدى به إلى إخراج دراسته الشهيرة عن «الإشتراكية وسان سيمون » والتى يمكن للمطلع التنبؤ بأغلب الجوانب الفكرية التالية عند « دوركيم » .

ولكن « دوركيم » فشل فى تحقيق هذا التصالح الأيديولوجى المزعوم لعدة أسباب فى مقدمتها إتساع حدة التناقض بين الأيديولوجية الماركسية والأيديولوجية الوضعية من جهة ، وإلى جانب تبنى «دوركيم» للإتجاه المحافظ من جهة أخرى . وإذا كان النسق الفكرى عند سيمون إستطاع أن يسهم فى ظهور نوعين متناقضين من الفكر هما - الفكرى الثورى والفكر المحافظ ، شأنه فى ذلك شأن فكر الفيلسوف الألمانى « هيجل » ، فقد حاول « ماركس » أن يطور الجانب الثورى من ذلك الفكر ، أما « دوركيم » فقد حاول التركيز على الجوانب المحافظة منه ، وبقول آخر فقد إستعار - «دوركيم» تلك الجوانب من فكر « سيمون » التى تتمشى مع نزعته المحافظة ، فى حين أنه تجاهل الجوانب الراديكالية فى ذلك الفكر ، تلك التى إعتمد عليها ماركس (٣٤) .

ويشير بعض نقاد النظرية السوسيولوجية صراحة إلى أن النظرية السوسيولوجية عند «دوركيم» تعكس بجلاء الإنحياز الأيديولوجى للإتجاه المحافظ . وفى مقدمة هؤلاء النقاد «جولدنر و« زيتلين » . ويذهب هذا الناقد الأخير إلى أنه على الرغم من أن (دوركيم) يعالج فى بعض الأحيان مجموعة من القضايا الإجتماعية بطريقة تقترب من الأسلوب الماركسى فى المعالجة ، وعلى الرغم من إدعائه بوجود أوجه إلتقاء بين نظريته وبين النظرية الماركسية ، إلا أن هذا التشابه فى المعالجة ، وذلك الإلتقاء المزعوم أمر سطحى ووقتى فى واقع الأمر . وعلى سبيل المثال فقد إضطر (دوركيم) إلى قبول بعض القضايا الكبرى عند (ماركس) مثل تلك التى تذهب إلى أن الوجود الإجتماعى هو الذى يحدد الوعى الإجتماعى وليس العكس ، ويتضح ذلك فى دراسته عن الأشكال الأولية للحياة الدينية . ولكنه فى هذه الحالة - يوظف هذه القضية فيما يخدم أهدافه النظرية ، والتى من بينها محاولة إرجاع الظواهر العقلية والوجدانية عند الإنسان إلى المجتمع وإضفاء طابع الألوهية عليه ، وذلك ضمن إستراتيجية شاملة لدعم المجتمع بنظمه وتنظيماته القائمة فى عصره ، فى مواجهة كافة محاولات التغيير البنائى أو الراديكالى (٣٥) .

ويبرز التوجيه الأيديولوجى عند (دوركيم) فى أوائل أعماله العلمية الكبرى مثل دراسته عن (تقسيم العمل الإجتماعى) ، حيث حاول المفكر تأثراً (بسيمون) أن يثبت كيف أن ظاهرة تقسيم العمل ظاهرة نامية وحتمية داخل المجتمع الحديث ، وأنها تؤدى إلى تحقيق شكل أعلى من التضامن الإجتماعى وهو التضامن العضوى . ويذهب (زيتلين) إلى أن القضية الأساسية لهذه الدراسة تتسم بالوضعية والجدلية فى نفس الوقت. ففى نفس تلك الفترة التى أخرج فيها (دوركيم) دراسته عن تقسيم العمل .

كان أنصار الإتجاه الإشتراكى وخاصة من الماركسيين يرون فى ظاهرة تقسيم العمل ونمو العلم والتكنولوجيا وقوى الإنتاج ظواهر حتمية ومستمرة . ولكنهم ربطوا بين نمو هذه الظواهر وبين تزايد حدة الإنقسام الطبقى والصراع الإجتماعى والتناقضات الإقتصادية والسياسية والمصلحية داخل المجتمع الحديث . ويرى أنصار هذا الإتجاه الأخير أنه من أجل إتاحة الفرصة لجميع أعضاء المجتمع كى يستفيدوا من ثمار ذلك التقدم العلمى والتكنولوجى المتنامى على قدم المساواة ، مع وضع حد للصراعات الإجتماعية بكافة أشكالها وصورها ، فإنه من اللازم إستحداث تغيرات بنائية فى أساسيات التنظيم الإقتصادى والسياسى داخل المجتمع ، وعدم الإقتصار على محاولة الوحدة الفكرية أو الأخلاقية كما يذهب إلى ذلك أنصار الإتجاه الوضعى المحافظ . وعلى العكس من (دوركيم) الذى يرى فى نمو ظاهرة تقسيم العمل عاملاً مفضياً إلى التكامل العضوى للمجتمع ، فإنها لا تمثل عند أنصار الإتجاه الماركسى الماركسى مجرد توزيع مجموعة كبيرة من الوظائف المتخصصة على عدد كبير من أعضاء المجتمع ، ولكنها ظاهرة تسهم فى زيادة حدة التفاوت الإجتماعى ، وبالتالى تسهم فى نمو الصراع الإجتماعى وتفاقمه لا فى زيادة التضامن والتكامل الإجتماعيين كما يزعم « دوركيم » وما هو أكثر من ذلك فإن التركيز على مصطلح تقسيم العمل والتضامن الإجتماعى ، ليس فى التحليل الأخير (فى نظر أنصار الإتجاه الماركسى) سوى محاولة من جانب أنصار علم الإجتماع البرجوازى لإخفاء ظواهر إنعدام المساواة والإستغلال والصراع المتزايدة فى المجتمع الغربى الحديث (٣٦) .

وقد كان « كومت » على وعى بأن النمو الصناعى وتناقض المصالح ، عوامل تسهم فى تهديد التضامن الإجتماعى أو وحدة المجتمع ، ولكنه أشار إلى أن العلاج لا يتمثل فى إعادة صياغة علاقات الإنتاج أو التنظيم الطبقى للمجتمع أو إعادة توزيع الثروة بين الطبقات ، بقدر ما يكمن فى إعادة صياغة بناء الأفكار وتحقيق الوحدة الفكرية والأخلاقية داخل المجتمع وفرضها بقوة الدولة ولكن « دوركيم » حاول أن يقدم تصوراً جديداً يقف فى مواجهة التصورين الماركسى والكومتى . فهو يتفق مع « كومت » فى أن تحقيق الوحدة الفكرية الخلقية يعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق النظام الإجتماعى ، ولكنه على العكس من « كومت » يرفض ذلك الرأى الذاهب إلى أن إتساع نطاق تقسيم العمل يؤدى إلى زيادة الصراع حول المصالح أو الصراع الإجتماعى والإقتصادى والسياسى كذلك فإن « دوركيم » يؤكد على وجود مجموعة من العوامل غير الأخلاقية تسهم فى تحقيق التضامن

الإجتماعى مع إتساع ظاهرة تقسيم العمل فنمو العلم والتكنولوجيا سوف يسهم فى إتساع نطاق الإعتماد المتبادل بين أعضاء المجتمع وجماعاته المختلفة ، وهو ما يقدم الأساس الموضوعى لظهور شكل جديد من التضامن الإجتماعى على مستوى أكثر تقدماً .

ويؤكد « زيتلين » أن هذا التصور الجديد الذى قدمه « دوركيم » هو تصور موجه ضد التصور الماركسى فى التطور الإجتماعى . فبناء على تصور « دوركيم » لم يعد المجتمع بحاجة إلى ثورة أو إلى إعادة صياغة العلاقات البنائية داخل المجتمع ، أو تجاوز الأوضاع المعطاه ، ذلك لأن التوازن والتكامل والتضامن هى متغيرات سوف تتحقق تلقائياً مع نمو المجتمع وتقدمه ، أو مع ظاهرة التخصص وتقسيم العمل . حقيقة يشير « دوركيم » إلى حاجة المجتمع إلى بعض الإصلاحات حتى تسوده العدالة الإجتماعية ويستقر النوع الجديد من التضامن ، ولكن هذه الإصلاحات تنبثق من منطلقات إيديولوجية محافظة .

وكما نادى « سيمون » بديانة علمانية ، ونادى « كومت » بديانة الإنسانية كذلك فإن « دوركيم » ينادى هو الآخر بأخلاق علمانية . وقد برز هذا الإتجاه بجلاء مع تقدمه فى العمر ، حيث أكد الحاجة إلى القضاء على الأنانية والأثرة ، وضرورة سيادة أخلاقيات الإيثار أو الغيرية ، والحق أن هناك جوانب معينة للنظرية السوسيولوجية عند « دوركيم » تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة ، حيث أنها تقترب كثيراً من أساسيات الفكر الإشتراكى فى أكثر صورة تطرفاً وهى الماركسية . وعلى سبيل المثال فقد هاجم ذلك المفكر نظام الميراث فى بعض فقرات دراسة له بعنوان « الأخلاق المهنية والأخلاق المدنية » (٣٧) . فقد ذهب خلال هذه الفقرات إلى أن نظام الميراث يعوق تحقيق العدالة الإجتماعية داخل المجتمع ، لأنه يؤدى ببعض الناس إلى أن يولدوا أغنياء بينما يؤدى بالبعض الآخر إلى أن يولدوا فقراء وبقول آخر فإن نظام الميراث يسهم فى ظهور التفاوت والإنقسام الطبقى (٣٨) .

ولكن إذا كان « دوركيم » يتفق مع ماركس حول هذه النقطة ، فهو يختلف معه حول تصور السبيل إلى العلاج وتحقيق التغيير الإجتماعى . فعلى العكس من « ماركس» يذهب « دوركيم » إلى أن السبيل إلى ذلك لا يتمثل فى الصراع الطبقى ونمو التناقضات الإجتماعية وتزايدها حدة وحدوث الثورة الإجتماعية البروليتاريه و لكنه يتمثل أساساً فى التطور التدريجى والطبيعى للضمير الأخلاقى الجمعى . وقد ناقش خلال دراسته المذكورة إمكان إلغاء نظام الميراث . ولكن من الذى سوف يرث ثروات الأفراد والأسر ؟

يرى « دوركيم » أن الإتحادات والنقابات المهنية يمكنها أن تتولى هذه المهمة وقد إقترب من الفكر الإشتراكى مرة ثانية عندما دعا إلى ضرورة إضفاء الطابع الإجتماعى على الثروة والملكية ، وهو مايمكن للجماعات المهنية أن تحققه (٣٩) ولكنه عاد ليؤكد أن هذا الحل سوف لا يؤدى إلى تحقيق المساواة بين أعضاء المجتمع ، طالما أن هناك فروقاً قائمة ومستمرة فى حظوظ الناس من الذكاء والقدرات والإستعدادت الفطرية والمكتسبة .

ويقترب « دوركيم » مرة ثالثة من الماركسية عندما ينطلق فى دراسة للصور الأولية للحياة الدينية من المبدأ الماركسى الذاهب إلى أن الوجود الإجتماعى هو الذى يحدد الوعى الإجتماعى . ولكن « دوركيم » ينكر تأثره بالماركسية ، حيث ينفى فى نهاية تلك الدراسة تأثره بالمادية التاريخية إنكاراً تاماً ، على الرغم من وضوح ذلك التأثير فى نظريته السوسيولوجية . بل أن « دوركيم » يعمم هذه القضية إلى أبعد من العلاقات السوسيو إقتصادية لتتضمن كافة العلاقات الإجتماعية الأخرى . ولكن عميد المدرسة الفرنسية فى علم الإجتماع إستطاع أن يوظف هذه القضية الماركسية فى خدمة أهدافه المحافظة . فقد تحول الوعى الإجتماعى عنده إلى قوة محافظة ، بعد أن كافة العلاقات الإجتماعية ولأساسيات التنظيم الإجتماعى والإقتصادى القائم داخل المجتمع البرجوازى . وإذا كان « ماركس » يرى فى الفكر الدينى نوعاً من الوعى الزائف يستهدف إستبقاء الأوضاع القائمة على الإستغلال الطبقى الإقتصادى ، وأنه يمكن لأعضاء المجتمع أن يحرروا أنفسهم من ذلك التزييف أو التخدير الدينى ، بإدراك حقيقة واقعهم الإجتماعى والطبقى والإقتصادى وعلاقتهم بالطبقة البرجوازية المستغلة ، ومحاولة التخطيط لتغير هذا الواقع من خلال العمل الثورى ، فإن « دوركيم » يرى فى النظام الدينى الحقيقة الإجتماعية الكبرى ، بل أنه يخلص فى نهاية تحليلاته إلى أن المجتمع هو أصل نشأة الفكر الدينى أو إلى إضفاء طابع الألوهية على الجميع .

وهناك من الدارسين للنظرية السوسيولوجية عند « دوركيم » من يذهبون إلى حدود أبعد من ذلك . فقد ذهب بعض الباحثين أن هناك أهدافاً أيديولوجية خفية تقف وراء تحديد « دوركيم » للحقيقة الإجتماعية أو للظواهر الإجتماعية ووصفه لها بأنها كالأشياء وفى مقدمة هذه الأهداف محاولة الإبقاء على الأوضاع الإجتماعية كما هى داخل المجتمع الفرنسى فى مواجهة محاولات التغيير الثورى . فالنظام الرأسمالى والأوضاع الطبقية والتنظيم الإقتصادى والسياسى القائم والفقر والبطالة ... إلخ كل هذه ظواهر تلقائية وخارجية وعامة وجبرية ، لايملك إزاءها الإنسان حولا ولا قوة . وهو بهذا حاول أن يطمس فعالية الإنسان وأن يكبله بالأغلال ، وأن يعوق حركته نحو تغيير مجتمعه

وتحقيق الكفاية والعدل معاً . وبقول أخر يذهب بعض الدارسين إلى أن « دوركيم » بمهاجمته للفكر الإشتراكى ، وتحديده لخواص الظواهر الإجتماعية وإضفاء طابع الألوهية على المجتمع ، وتأكيده على فكرة الإصلاح التدريجى والنمو التلقائى للضمير الجمعى ، وقوله بحتمية تحقيق التكامل العضوى ... إلخ . إستهدف إلغاء إرادة التغيير عند الإنسان وتحويله إلى متقبل سلبى لظروف مجتمعه وكأنها قضاء الله وقدره . والواقع أن نظرية « دوركيم » تحير الباحث المدقق لإنطوائها على مجموعة متباينة من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من الدراسة والفحص .

الخلفية الايديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « فيبر »

وإذا ما إنتقلنا خارج فرنسا – وهى الدولة التى ظهر فيها المؤسس المزعوم لعلم الإجتماع ، فإننا نجد أن « ماكس فيبر» وهو أحد أقطاب علم الإجتماع فى ألمانيا إنطلق فى دراساته لعلم الإجتماع من منطلقات أيديولوجية واضحة لدرجة أنه يلقب (ماركس البرجوازية) Bourgeois Marx . وقد إهتم « فيبر » إهتماماً واضحاً بالمشكلات والقضايا التى أثارها (ماركس) . وعلى الرغم من أن (فيبر) كان متأثراً بالمدرسة التاريخية الألمانية – التى كانت مهتمة بالفحص النقدى لتصورات وآراء (هيجل) و (ماركس) – فإن الطابع الأساسى لدراساته وتصوراته قد تكون خلال حواره مع ماركس (٤٠) .

وقد عكست النظرية السوسيولوجية عند (فيبر) واقع تجربته الشخصية داخل المجتمع الألمانى . فقد تأثر فى دراسته للبيروقراطية بعدة عوامل ، فى مقدمتها تجربته التاريخية والمدرسية وخبرته المباشرة بالبيروقراطية الألمانية ، فقد تأثر فى دراسته للبيروقراطية بعدة عوامل ، فى مقدمتها تجربته التاريخية وخبرته المباشرة بالبيروقراطية الألمانية ، خاصة البيروقراطية الحكومية . ويذهب (جولدنر) إلى أن البيروقراطية الحكومية فى ألمانيا كبناء إجتماعى ممارس وكمثال ثقافى ، يشكل بالنسبة (لفيبر) واقعياً شخصيا Personal reality ، بحيث يشكل الطراز المركزى لكل البيروقراطيات فى تصوره من ناحية ، كما يمدنا بالإطار الذى يمكننا فى ضوئه فهم سبب تركيز (فيبر) على بعض المسائل والقضايا الأساسية (٤١) . وقد كان (فيبر) مهتماً فى دراسته للبيروقراطية بتحليل التغير الذى طرأ على التنظيم الإجتماعى داخل المجتمعات الحديثة والمعاصرة . فإذا كان (ماركس) يبرز فى نظريته الإتجاه الواضح والمستمر نحو تركيز وسائل الإنتاج فى يد عدد قليل نسبياً من أعضاء المجتمع ، وبالتالى تزايد حركة الإغتراب وإنفصال العمال عن تلك الوسائل ، الأمر الذى أوجد

ثنائية واضحة بين الملاك والمعدمين ، فإن (فيبر) حاول إثبات أن هذا التركيز ليس سوى حالة خاصة من إتجاه عام أكثر عموماً . وقد إهتم (فيبر)بذلك التركيز فى مجال الإدارة والقوة والبحث العلمى . فهناك إتجاه عام داخل المجتمع الحديث يتجه به نحو التحول البيروقراطى Bureaucratisation . ويرتبط ذلك التحول نحو البيروقراطية بإنتشار النزعة العقلية الرشيدة وبتقدم العلم ... إلخ .

ويذهب (رنهارت بندكس) R. Bendex وهو باحث فى دراسة أعمال (فيبر) – إلى أن هناك ثلاثة موضوعات أساسية ركز عليها (فيبر) فى دراسته وهى (٤٢) .

أولاً: بحث أثر الأفكار والتوجيهات الدينية والقيمية على الأنشطة الإقتصادية .

ثانياً: تحليل العلاقة بين التدرج الإجتماعي والأفكار الدينية .

ثالثاً: تحليل الملامح المميزة للحضارة الغربية .

وقد ركز (فيبر) تركيزاً واضحاً على إبراز أثر التوجيه القيمى للمذهب البروتستنتى . ويؤكد الباحث المذكور أن أهم ما يميز المجتمع الحديث والحضارة الأوربية المعاصرة ليس هو السعى نحو تحقيق الربح وإنما هو سيادة الأسلوب الرشيد فى الإنتاج ونمو النموذج البيروقراطى داخل التنظيمات الإجتماعية والإنتاجية . ويشير (جولدنر) إلى أن تركيز (فيبر) على العوامل الدينية والقيمية كمنطلق لفهم بناء المجتمع ونظمه وعلاقاته وتغيره ، كان يستهدف فى المحل الأول دحض الفرض الماركسى الذى يحاول إرجاع حركة المحتجين أو المذهب البروتستنتى إلى طبيعة التغيرات الإقتصادية داخل المجتمع الأوربى (٤٣) .

ويذهب « بارسونز » إلى إمكان تقسيم الحياة الفكرية عند « فيبر » إلى فترتين أساسيتين ، الأول قبل إصابته بالإنهيار العصبى ، وقد تبنى خلالها إتجاهاً مادياً واضحاً تحت تأثير الماركسية فى ألمانيا ، أما الثانية فإنها تتسم بمحاولة تقديم تفسير جديد للنظام الرأسمالى يقف فى مواجهة التفسير الماركسى تماماً . فقد قدم « فيبر » نظرية تعارض النظرية الماركسية . فقد أعلى فيبر من قيمة النظام الدينى وما يتمخض عنه من توجيهات قيمية كعامل فعال فى تحديد طبيعة النظام الإقتصادى داخل المجتمع ، على العكس تماماً من النظرية الماركسية التى ترى أن الدين والقيم والأفكار والفلسفات والأيديولوجيات ، ليست سوى عناصر البناء العلوى للمجتمع Supra - structure ، ذلك الذى يتم تشكيله من خلال البناء الأساسى للمجتمع أو علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج داخل المجتمع . وعلى الرغم من إعتراض فيبر على التفسير الماركسى على

أساس أنه تفسير أحادى العامل ، وإشارته إلى ضرورة فحص العوامل المتعددة ، والتى ساهمت فى ظهور الرأسمالية الحديثة ، وأنه سوف يقوم بفحص العلاقة التفاعلية المتبادلة بين النظامين الإقتصادى والإجتماعى ، إلا أنه إكتفى خلال دراسته للأخلاق البروتستنتية والروح الرأسمالية بإبراز أثر تلك الأخلاق فى نمو النظام الإقتصادى الرأسمالى ، وتجاهل العلاقة أوالأثر المعاكس تماماً (٤٤) . فقد أبرز أثر مبادىء البرورتستنتينية كالتقشف والتركيز على أهمية العمل وإستثارة إرادة العمل عند الإنسان ، مع ربط كل ذلك بالتوجيهات الدينية على أنها تلبية للنداء المقدس . ولعل عدم قيامه بدراسة الإتهام الذى وجهه إلى ماركس وهو التركيز على عامل واحد فى تفسير المجتمع والتغير ، بل أن هناك من المفكرين مثل Samuelsson من يذهب إلى أنه لا يوجد أى إرتباط واضح بين البروتستنتينية والنمو الإقتصادى حتى فى ألمانيا . وعلى العكس من « فيبر » فقد حاول « سامسلون » تفسير الروح الرأسمالية ، لا فى ضوء عوامل دينية ، لكن فى ضوء عوامل إقتصادية خالصة ، وكان تحليله لظهور الرأسمالية فى إنجلترا يناقض تماماً نظرية « فيبر » فى الوقت الذىيقترب من التحليلات الماركسية (٤٥) .

وإذا كان « فيبر » يرى فى المذهب البروتستنتي المفتاح الهام الذى يمكن فى ضوئه تفسير الروح الرأسمالية ، بإعتبار أن ذلك يدعو إلى التقشف والإدخار والإستثمار ، بدلاً من الإتفاق المظهرى الذى كان سائداً بين أمراء الإقطاع خلال القرون الوسطى . فإن بعض المؤرخين يعترضون على هذا الرأى . ففى جنوب كارولينا إنتشر الإتفاق البذاخى بين المعتنقين للبروتستنتية . ويشير البعض إلى أن معلومات « فيبر » التاريخية لم تكن مكتملة بدليل أن « فرانكلين » الذى إتخذه نموذجاً مثالياً على الروح الرأسمالية ، لم يكن يؤمن بالزهد والتقشف وكان من الفزيوقراط الذين يعتبرون أن أنشطة الصناعة والتجارة قليلة الأهمية إذا ماقورنت بالنشاط الزراعى ، وهو النشاط المنتج حقاً . وهكذا كان « فيبر » قليل المعرفة حتى بالشخص الذى إتخذه نموذجاً لدراسته .

ويذهب « بارسونز » الذى تأثر تأثراً واضحاً بآراء « فيبر » إلى أن هدف ذلك المفكر لم يكن سوى التخفيف من حدة الحتمية الإقتصادية عند أنصار الإتجاه الماركسى ولكن « جولدنر » يعترض على هذا التفسير البارسونى لهدف النظرية السوسيولوجية عند « فيبر » لأن ذلك الهدف كان محاولة تقديم نموذج تفسيرى يناقض ذلك النموذج الماركسى فهو على الرغم من إقراره بأن العامل الإقتصادى ليس سوى أحد العوامل المتعددة التى يمكن من خلالها تفسير بناء المجتمع وتغيره ، إلا أن ذلك يعنى أنه أسقط

كلية التركيز الماركسى على العامل الإقتصادى وبالتالى أسقط النموذج التفسيرى الماركسى كلية (٤٦) .

يضاف إلى ذلك أن « فيبر » حاول جاهداً تفنيد الفكرة الماركسية الذاهبة إلى أن النسق الإجتماعى الذى يقوم على أساس التنظيم الإشتراكى ، نسق فريد ، من حيث يمكن من خلاله مواجهة مشكلات الإنسان والحياة الجماعية مواجهة موضوعية وجذرية . وقد إعتمد فى هذا التفنيد على نظريته فى البيروقراطية . فهناك إتجاه مستمر ومتنام نحو الصياغة البيروقراطية للمجتمع مع تزايد التقدم التكنولوجى والتنظيمى ومع نمو النزعة العقلانية الرشيدة فى المجال الإقتصادى . وهذا الإتجاه من شأنه تهديد الحريات الفردية والنظم الديموقراطية فى المجتمعات الغربية وإلى القضاء على النزعات الروحية فيه وعدم إتاحة الفرصة لظهور القيادات الملهمة . فالسلوك الفردى فى ظل التنظيمات البيروقراطية يصبح ملتزماً بقوالب جامدة ، طالما يشترط فى عضو التنظيم البيروقراطى مجموعة من الخصائص أهمها الحيدة والموضوعية والخبرة الشخصية والمؤهلات والإمتثال للقواعد والتعليمات والرئاسة . وهذا يعنى أن أعضاء التنظيمات يجب عليهم الإلتزام بأساليب العمل والأداء ومعدلاته كما ترسم لهم عن طريق الخبراء الفنيين ، كما يعنى ضرورة التخلى عن الآراء والتصورات الشخصية والخضوع كلية للتصورات والعلاقات التنظيمية التى يفرضها المسئولون عنه . ومؤدى هذا كله أن التحول البيروقراطى يهدد المجتمع الحديث - سواء الإشتراكى أو الرأسمالى بفقدان حرية الأفراد وعدم إتاحة الفرصة للآراء والإجتهادات الشخصية وسيادة العلاقات اللاشخصية والخضوع لقمم السلطة فى التنظيم ، وهؤلاء قله بالنسبة لحجم العمالة داخل التنظيمات (٤٧) وبقول آخر فإن النظامين الإشتراكى والرأسمالى هما فى جوهرهما نظم بيروقراطية . فإذا كانت البروليتاريا بثورتها ضد الطبقة الرأسمالية سوف تتخلص من أغلال التبعية فإن ماسوف تحصل عليه فى مقابل ذلك ليس سوى أقل القليل .

ويؤكد « فيبر » أن أهم ما يميز الحضارة الغربية هو الروح العقلية وغياب العقلية الغيبية القديمة ، وقد سادت هذه العقلية فى جميع جوانب الثقافة الغربية . ويعتقد «فيبر» أن العلم قادر على أن يمدنا بالوسائل وليس بالأهداف . فهو يدلنا على الطريق إلى القيم الحقيقية . ولهذا فإن الصراع بين القيم أمر حتمى فى المجتمع الحديث ، طالما أنه من المستحيل تنظيم القيم من خلال العلم . ولكن ما الذى يمكن للعلم أن يقدمه إذن ؟ يجيب « فيبر » أن العلم يمكن أن يحقق الوضوح بالنسبة لسلوكنا من حيث دوافعه وغاياته ووسائله ونتائجه ويمكن للعلوم الإجتماعية أن تلقى أضواء على سلوكنا

وتوجيهاتنا القيمية والدافعية التى تقف وراء ذلك السلوك . وهو فى هذا الصدد يعلى من أخلاق المسئولية Ethics of responsibility ويفضلها على أخلاق العقيدة Ethics of Faith (٤٨) . فعندما يستطيع الأفراد إختيار قيمهم فى ظل ظروف حرة ، وفى نفس الوقت يحترمون حرية الآخرين فى إختياراتهم ، فإن المجتمع يصبح مجتمعاً صحياً وسليماً ، لأنه يحقق درجة عالية من التعقل والمسئولية والحرية .

ومن الواضح هنا أن « فيبر » يركز على مبادىء المجتمع الرأسمالى وعلى العوامل الأخلاقية والدينية والفكرية ، شأنه فى ذلك شأن «كومت» و«دوركيم» ويذهب « بارسونز » إلى أن التركيز على العناصر القيمية والفكرية والأخلاقية هى البؤرة المميزة للنظرية السوسيولوجية فى أواخر القرن التاسع عشر (٤٩) . وربما من المناسب فى النهاية التساؤل عن القيم الشخصية عند « فيبر » .

فقد كان يؤمن بالقومية الألمانية وكان يؤمن بضرورة تقوية الدولة الألمانية . فقيمة القومية الألمانية ، هى القيمة الأساسية ، أما القيم الأخرى فيمكن التضحية بها . وكان يرى أنه لا توجد بين الطبقات الألمانية القائمة سواء طبقة النبلاء الألمانية أو الطبقة البرجوازية أو طبقة العمال ، من تستطيع تحقيق الرسالة القومية . فمع إتجاه المجتمع نحو البيروقراطية أخذ الألمانى يفتقد القيادات الملهمة القادرة على تحقيق هذه الرسالة ، فقد تحولت كافة القيادات إلى إحتلال مواقع بيروقراطية لايتوافر لها عنصر المبادأة . ولهذا فقد أخذ « فيبر » على عاتقه مسئو لية تعليم الألمان وإذكاء روح القومية بينهم ، ومحاولة تغيير قياداتهم .

وقد كان « فيبر » يعانى خوفاً مرضياً من « روسيا » وهو ما يطلق عليه « ماير » J.p Mayere Russa phobia (٥٠) وكان طوال حياته يخشى إنطلاق العملاق الروسى ويكرهه . كذلك كان يعتقد فى الكثير من الأفكار القبلية والأحكام التى لاتعتمد على المنطق أو على العقل . بل أنه يقر بأن هناك مجموعة من الأحكام اللاعقلية التى لا تقل صدقاً عن الأحكام العقلية ذاتها . ففى خطاب إلى « إمى بمجارتن» E.Bumgarten يقول عن الضمير الأخلاقى « وهنا نصل إلى حدود العقل الإنسانى ، وندخل إلى عالم جديد كلية ، حيث يصدر جزء مختلف من عقلنا أحكاماً على الأشياء ويدرك كل واحد منا أن أحكامه على الرغم من عدم إستنادها على العقل إلا أنها أحكام واضحة وصحيحة تماماً مثلها فى ذلك مثل تلك الأحكام التى يصل إليها العقل » .

ومن الواضح أن التحيز القومى كان أحد هذه الأحكام عند « فيبر » . وقد أوضح فى موضع آخر أنه على الرغم من علمية وعمومية علم الإقتصاد ، إلا أنه يمكن أن يصبح علماً قومياً . وهو فى هذا يقول « إن الإقتصاد كعلم تفسيرى تحليلى هو علم عالمى ، ولكنه عندما يعبر عن قيم معينة ويستهدف تحقيق غايات محددة ، فإنه يصبح مرتبطاً بجوهر حياتنا كأمة / ولما كانت الطبقات الألمانية غير قادرة على قيادة ألمانيا ، فإنه لايوجد واجب أخطر أو أهم من قيام كل واحد منا فى دائرة ضيقة من أن يتعاون فى مجال التربية السياسية التى يجب أن تبقى الهدف النهائى من علمنا » .

وهكذا يتصور « فيبر» أن هناك أهدافاً سياسية للعلوم الإجتماعية ، وفى مقدمتها علم الإجتماع ، وقد أثرت هذه العاطفة القومية العميقة عند « فيبر » على رؤيته للثقافات الأخرى كالثقافات البريطانية والأمريكية ، وشوهت تصوره للكثير من القضايا ، مثل قضية الأخلاق البروتستنتية . وقد وصل به الجنون القومى إلى الترحيب بالحرب العالمية الأولى ، وإعتبر أن هذه الحرب عمل عظيم ورائع ، بل أنه دافع عن حق ألمانيا فى إحتلال وإستعمار بعض المناطق . وقد كان الإهتمام الأساسى عند « فيبر » مركزاً على البحث عن كيفية خلق قيادات ألمانية خلاقة فى كافة المجالات السياسية الإقتصادية والعسكرية ، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الإلهام . فالقيادات الملهمة وحدها هى القادرة على إنقاذ العالم من حكم الناس العادين ، وهكذا كان « فيبر » يؤمن بحكم الصفوة على حساب المبادىء الديموقراطية . وقد عبر عن ذلك الإيمان فى بعض فقرات أعماله العلمية (٥١) .

ولنا أن نتساءل أخيراً ، إلى أى حد ساهمت القيم الشخصية « لفيبر » – خاصة السياسة فى تشكيل أعماله ونظرياته العلمية التفصيلية ، والإجابة على هذا السؤال يتطلب إجراء مجموعة من الدراسات المتعمقة حول مكونات النظرية السوسيولوجية عند ذلك المفكر .

الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند «باريتو» (إيطاليا)

يذهب « زيتلين » إلى أن النظرية السوسيولوجية عند « باريتو » Pareto هى فى جوهرها محاولة طموحة لهدم وتفنيد مبادىء عصر الإستنارة ، سواء فى شكلها الذى ظهرت به خلال القرن السابع عشر أو وفى صورة المبادىء الثورية لدى بعض المفكرين فى القرن التاسع عشر . وبقول آخر فإن أعماله العلمية الكبرى كانت تستهدف هدم النظرية اللبرالية الديمقراطية من ناحية ، والإشتراكية الماركسية من ناحية أخرى على

التوالى (٥٢)

ويؤكد « زيتلين » أن « باريتو » أخرج لنا نظريته في علم الإجتماع مثله مثل « فيبر » خلال حواره مع شبح « ماركس » ولكن هناك إختلافاً جوهرياً في مدخل كل منهما للدراسة فإذا كان « فيبر » و « سمبارت » وبعض الباحثين الآخرين قد جعلوا من الرشد والعقلانية محوراً لتحليل الأنساق الإجتماعية للمجتمعات الحديثة من جهة ، ومنطلقاً للهجوم على النظرية الماركسية من ناحية أخرى ، فقد حاول « باريتو » تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على العوامل غير المنطقية أو اللاعقلية عند الإنسان ، تلك العوامل التي تحدد سلوكه من حيث مساراته وأهدافه . فالعقل والمنطق والرشد عوامل يجب تجاهلها تماماً عند محاولة فهم السلوك الإنساني أو المجتمع البشرى أو التاريخ الإجتماعي . وإذا كان « فيبر » قد قبل إستخدام بعض المبادىء الماركسية بعد إعادة صياغتها ، فإن « باريتو » رفض هذه المبادىء كلية .

وبينما نظر « ماركس » للإنسان على أنه كائن عاقل وقابل للكمال ، فقد نظر إليه « باريتو » على أنه كائن تسيره العوامل اللاعقلية nonrational وبينما نظر « ماركس » إلى الصراع الطبقي على أنه محرك التاريخ والدافع إلى التقدم الإجتماعي ، حيث أنه يسهم في تزايد إمكانيات الإنسان ، وضبط مصيره وظروفه ، فإن « باريتو » ينظر إلى التاريخ على أنه حلقة دائرية بحيث لا يسير في إتجاه واحد تقدمي ، ولكنه يعيد نفسه وفي مواجهة نظرية ماركس في الصراع الطبقي قدم « باريتو » نظريته في «دورة الصفوة» Circulation of elite .

وقد أكد « باريتو » خلال أعماله العلمية ولاءه للعلم والمنهج العلمي ، وأن أهدافه علمية خالصة . ولكن الفحص أو الإستعراض العام لنظريته تكشف عن إنطلاقه من مجموعة من الأفكار القبلية التي لايقرها العلم . وعلى الرغم من رفضه للميتافيزيقيا في كافة أشكالها ، فإنه يذكر لنا في نهاية دراساته أنه أمدنا بميتافيزيقيا جديدة تعتمد على مجموعة من المبادىء القبلية الخالدة والعظيمة . وعلى الرغم من تعدد المصادر الفكرية التي ساهمت في تشكيل عقلية « باريتو » ونظريته في علم الإجتماع ، إلا أنه ينكر هذا التأثر وكان يعتقد أنه يفوق كل سابقيه بما في ذلك أرسطو ومكيا فيلى وداروين وماركس . بل أنه ذهب إلى أن أعمال هؤلاء المفكرين لم تعد مناسبة للعصر وأصبحت في عداد التاريخ

ويشير « باريتو » إلى أن هناك بعض الأفكار والممارسات غير السليمة أو غير المنطقية ، يكون لها نتائج نافعة فى بعض الأحيان ، بالنسبة لمجتمع معين . ومثال ذلك قوله أن المسيحية والديموقراطية والإشتراكية ... إلخ ، كلها أفكار تتسم بالحمق ومع ذلك فإنها يمكن أن تكون ذات نفع لمجتمعات معينة وفى ظروف معينة . ويرى أن الدين - مثله مثل العواطف الأخرى - أمر جوهرى ودائم بغض النظر عن الشكل الذى يتخذه فالديانات كالإشتراكية والإنسانية أخذه فى النمو بينما يتجه الإيمان بالإله المشخص إلى التلاشى أو الزوال وليس المهم مضمون الدين ، ولكن المهم آثاره الإجتماعية . ففى المواقف التسلطية نجد أن الدين الذى يؤمن بالحرية يسهم فى أداء وظيفة إجتماعية كبرى ، وبالمثل فإنه فى موقف الفوضى فإن الديانات التسلطية تصبح أمراً حيوياً للحيلولة دون إنحلال المجتمع وتفككه .

ويذهب « باريتو » إلى ما أيطلق عليه أرض الوطن والشرف والفضيلة ... إلخ مصطلحات عاطفية ليس لها وجود موضوعى ، مع ذلك فهى المحركات الأولى للسلوك الإنسانى . فهو مرة يعالجها على أنها مرادفة للغرائز أو لمسألة بيو - سيكولوجية ومرة يعالجها كمرادفة للقيم الثقافية .

وقد كان « باريتو » فى شبابه يؤمن بالتحريرية أو اللبرالية فى مجال الإقتصاد وبالنزعة الإنسانية فى الفلسفات ، وكان يعارض الإستعمار ويشايع المبادىء الديموقراطية ويناصر الطبقات الكادحة ، ويهاجم البرجوازية المتسلطة . ولكنه بعد ذلك - ولأسباب غامضة - تحول إلى أشد أعداء الأفكار الإنسانية وإعتبرها تصدر عن الضعفاء ، كما هاجم الفكر الديموقراطى وناصر الحكم التسلطى ودافع عن القهر والإرهاب والدكتاتورية والفاشية (٥٢) .

وقد أصدر « باريتو » مجلدين خصصهما لنقد العقائد والإتجاهات الإشتراكية والماركسية . ويستطيع الباحث أن يقف على طبيعة الإطار النظرى الموجه للفكر السوسيولوجى عند « باريتو » من الإستعراض العام لهذين المجلدين . وبقول آخر فإن النظرية السوسيولوجية عند « باريتو » قد شكلت من خلالا نقده للفكر الإشتراكى ، وينظر « باريتو » إلى الإشتراكية بوجه عام والماركسية بوجه خاص على أنها أديان ظهرت وإكتسبت شعبيتها نتيجة لعوامل إنفعالية ، حيث خاطبت عواطف معينة لدى الإنسان ، وسبق أن أوضحنا أنه يقصد بالعواطف تلك المبادىء غير المنطقية للسلوك . وهو لايحاول على الإطلاق الربط بين المعتقدات أو ما يطلق عليه الديانات وبين الظروف الإجتماعية التى أدت إلى ظهورها ، لأن هذا الربط من شأن أن يعود به إلى التصور

الماركسى . وبقول آخر يركز « باريتو » عند تحليله للفكر الإشتراكى على مجموعة الجوانب العاطفية بدلاً من الكشف عن الظروف الوجودية والواقعية لظهور مثل ذلك النوع من الفكر .

ويؤكد « باريتو » أن النظرية الماركسية ليست أسعد حظاً من النظريات السابقة ، من حيث الإقتراب من الصواب . فقد إكتسبت تلك النظرية شعبيتها من مخاطبتها لعواطف الضعف لدى الدهماء . وقد إنتقد التصور الماركسى للصراع وللطبقة ، كما إنتقد رؤيته المستقبلية ، تلك التى تتعلق بإمكان التخلص من الطبقات ومن الصراع من خلال ظهور المجتمع اللاطبقى . وبينما ينظر « ماركس » إلى الطبقات والصراع الطبقى على أنها ظواهر تاريخية موقوتة ، فإن « باريتو » يرى أن تلك الظواهر سوف تستمر ومن المقدر لها أن تدوم إلى الأبد . حقيقة قد يتغير الشكل أو أطراف الصراع ، ولكن الصراع كعملية إجتماعية سوف تستمر مادام هناك مجتمع . ويقول أنه مع التسليم جدلاً بإمكان تحقيق المجتمع الشيوعى أو تحقيق الجماعية وأنه لم يعد هناك وجود لرأس المال الخاص . فهناك سوف يختفى شكل معين من أشكال الصراع الطبقى ، بينما سوف يظهر شكل جديد يحل محل الشكل المنتهى ، ذلك لأنه سوف يكون هناك صراع بين العاملين وبين الدولة ، وبين طبقة المفكرين وغير المفكرين ، وبين المشتغلين بالسياسة وبين ذوى الإتجاه التجديدى والمحافظين ... إلخ .

ولا يرجع تصور « باريتو » إلى حتمية إستمرار الصراع ، إلى أن المجتمع الحديث غير المتجانس تتصارع داخله مختلف الجماعات المتعددة التى توجد داخله ، ولكنه يرجع إلى تأكيده بأن الصراع ظاهرة موجودة فى طبيعة الناس أنفسهم ، وأنه أحد سبل نضالهم من أجل الحياة . فالنضال فى سبيل الحياة وتحسين المعيشة ظاهرة عامة لدى جميع الكائنات . وهكذا يكون الصراع بكافة أشكاله ضرورة لتحسين أحوال الجنس البشرى ، وهذا يعنى أن كافة محاولاتنا لتخفيف حدة الصراع للقضاء عليه ، سوف تبوء بالفشل ، وما يمكن أن نحققه فى هذا لا يتعدى بعض التغيرات البسيطة فى الشكل دون الجوهر وبقول آخر فإن « باريتو » على عكس « ماركس » ينظر إلى ظاهرة الصراع الطبقى على أنها أحد مظاهر صراع الناس مع الطبيعة وصراعهم من أجل البقاء ، وبالتالى فهى ظاهرة حتمية وغير منتهية .

وظل « باريتو » يؤكد على أهمية العواطف فى تشكيل السلوك الإنسانى وتوجيهه ، إلى درجة أن هذا العامل غير المنطقى أصبح هو البديل للدوافع أو الأساس الإقتصادى عند « ماركس » . ولكن إذا كان الأساس الإقتصادى عند « ماركس » قابل

للتغير وبالتالى يتيح الحركة التقدمية للعلاقات والمجتمع والتاريخ ، فإن العواطف عند « باريتو » أساس لا يتغير ، ولكن مايتغير عنده هو المشتقات .

ويرفض « باريتو » تفسير وجود طبقات إجتماعية أو سيادة إجتماعية أو سيادة الصفوة الإجتماعية أو الإقتصادية أو السياسية فى ضوء عوامل إقتصادية أو مادية كما يدعى « ماركس » ذلك لأنه يجب تفسيرها فى نظره فى ضوء عوامل سيكولوجية أو فى ضوء تعدد النماذج السيكولوجية بين البشر وإختلاف العواطف بينهم إختلافاً نوعياً وهذه العوامل السيكولوجية عنده هى المفسر الحقيقى للمجتمع من حيث بنائه وتغيره . فهناك النموذج السيكولوجى للطبقة الدنيا ، كما أن هناك نموذجاً سيكولوجياً للطبقة العليا ، وهذا الإختلاف فى الطبيعة السيكولوجية بين أعضاء المجتمع هو ما يفسر إنقسامهم إلى صفوة وإلى عوامل تربوية أو عوامل إقتصادية وإجتماعية ، ولكنه يفسره فى ضوء ما يطلق عليه الرواسب وهى الأساس غير المنطقى للسلوك الإنسانى .

وإذا كان التحليل المادى للمجتمع والتغير الإجتماعى والتحول التاريخى يعتمد على الدراسة العقلية أو المنطقية للنسق الإقتصادى والصراع وعلاقات وقوى الإنتاج ... إلخ ، فإن ذلك التحليل يتسم بالعقم فى نظر « باريتو » طالما أن المحركات الأساسية للسلوك الإنسانى هى فى جوهرها محركات لا عقلية (الرواسب) وبالتالى لا يمكن إخضاعها للفحص المنطقى ، وإذ يتفق « باريتو » مع ماركس فى وجود تطابق بين الصفوة الإقتصادية والسياسية داخل أى مجتمع ، إلا أنه يرفض إرجاع السيطرة السياسية إلى عوامل إقتصادية . وبدلاً من ذلك وسيراً فى نفس الخط النظرى الذى تبناه – فإنه يرجع التفوق الإقتصادى والسياسى إلى عامل ثالث وهو ما يطلق عليه «خصائص وعواطف الصفوة » (٥٤) .

ولكن الصفوة الأرستوقراطية لا تستمر فى الحكم طويلاً . لأن كل صفوة فى حاجة إلى تقوية ذاتها فى مواجهة الطبقات الدنيا المتطلعة إلى التسلط ويذهب « باريتو » إلى أن الصفوة قابلة للإنحلال . ويظهر ذلك الإنحلال فى شكل نمو الإتجاهات الإنسانية بشكل مرضى ، فى الوقت الذى تظهر صفوة جديدة وتكون فى أقصى دراجات القوة والحيوية . وتظهر هذه الصفوة الجديدة من بين أبناء الطبقات الدنيا ، ويؤكد « باريتو » أن أية صفوة لا تستخدم العنف والقسوة فى سبيل الدفاع عن نفسها وحكمها ، تعرض نفسها للإنهيار السريع ، بحيث لا تملك فى النهاية سوى إنقسام المجال لصفوة أخرى .

ويؤكد « باريتو » أن النظم الإجتماعية لا تقوم ولا تفرض إلا من خلال القسوة والعنف . والتاريخ عنده ليس سوى دورة للصفوة . ولكن تولى الصفوة الشعبية الحكم لا يسهم فى تحسين حال الجماهير أو العامة . فما تفعله هذه الصفوة فى واقع الأمر هو إسقاط الصفوة القديمة وتوليها الحكم بدلاً منها . فهناك فى كل مجتمع إرستوقراطيتان تتصارعان فى سبيل القوة . فالحكومة فى رأيه ، أيا كان شكلها هى طبقة من الخاصة أو الصفوة وليس التاريخ فى نهاية الأمر سوى دورة الخاصة . وهو هنا يحاول دحض تلك الفكرة الماركسية الذاهبة إلى أن إستيلاء الجماهير على الحكم عن طريق الثورة ، سوف يسهم فى وضع حد للإستغلال والصراع الطبقى والإقتصادى . فهو يرى أن الطبقة الحاكمة هى جماعة من الصفوة ، وتحاول جاهدة الحفاظ على حكمها بمختلف الطرق ، وإن مثل هذه الصفوة إذا مالجأت إلى المعاملة الإنسانية فإنها تعجل من إنهيارها بنفسها . ويؤمن « باريتو » إيماناً كاملاً باللامساواه الإجتماعية ، وبالتالى يهاجم أفكار الحرية والمساواة والديموقراطية والعدالة ... إلخ . فلن يكون هناك نظام تتحقق فى ظله المساواة الكاملة بين الناس ، لأنهم بطبيعتهم غير متساويين . وهو يرى أن الناس كثيراً ما تخدع بالكلام المعسول . فالماركسية والإشتراكية أفكار زائفة تستثير عواطف الضعف والشفقة والمساواة عند الناس ، مع أنها أبعد ما تكون عن الواقعية . ولا يخفى « باريتو » تفضيله التام للنظام الأرستوقراطى الإرهابى أو النظام الأوتوقراطى . وهذا يتفق مع رأيه الذاهب إلى أن الديموقراطية هراء وفكرتها عواء أذاعه الضعفاء . وهو هنا يقترب إلى حد كبير من فلسفة القوة عند بعض الفلاسفة وفى مقدمتهم «تنشتة» وهكذا لم يكن غريباً أن يعد « باريتو » ماركس البرجوازية وبنى الفاشية كما وصفه كتاب الغرب .

وعندما تناول « باريتو » ظاهرة التغير الإجتماعى بالدراسة ، إعتراف بأهمية العوامل الإقتصادية والفكرية والإجتماعية ، ولكنه لم يوفها حقها فى الدراسة ، وإكتفى عند دراسة أسباب التغير بالرجوع إلى الرواسب ، وقد كان النظام السياسى هو المركز الذى دار بحيه حوله حتى يتبين عوامل تغيره وإستقراره . وقد كانت فكرته عن الرواسب أو العوامل اللاعقلية كأساس لتفسير السلوك والتغير والتوزن ، مسيطرة عليه بشدة . ولكنه أوضح فى دراسته المتعددة أهمية المنهج العلمى التجريدى والحياد والموضوعية .

وهو ما يلبث أن يذكر هذا الرأى حتى يذكر مجموعة من كبيرة من العوامل التى تسهم فى حدوث التغير الإجتماعى . ولكنه كان يؤمن بأن الرواسب هى العامل الأول المسئول عن طبيعة المجتمع وعن شكل النظام وطريقة التغير التى تلحق به .

وعلى الرغم من عمق دراسة « باريتو » فيما يتعلق ببعض القضايا وفى مقدمتها علاقة الإجتماع بالعلوم الإجتماعية الأخرى ، والتفاعل بين مختلف الظواهر الإجتماعية وأهمية دراستها كمياً ووظيفياً ، وضرورة التركيز على دراسة العناصر الدائمة فى كل نظام إجتماعى ، إلا أن نظريته السوسيولوجية العامة يشوبها الكثير من الغموض بسبب تركيزه الواضح على فكرة الرواسب والأسس غير المنطقية للسلوك . ويؤكد بعض النقاد أن نظرية « باريتو » فى الرواسب لم تضف إلا قليلاً لما هو معروف بطريقة أكثر علمية وتنظيماً فى علم النفس الحديث (٥٥) .

ولاشك أن « باريتو » قد صدر فى هوجمه على الديموقراطية والعدالة الإجتماعية وتأييده للأرستوقراطية عن تجربته الشخصية والتى من بينها كفاحه الطويل فى سبيل الحصول على كرسى الأستاذية فى إحدى الجامعات دون جدوى . وكان يمكن أن يظل خارج التعليم الجامعى لولا الفرصة التى أتاحها له أستاذه « ولرأس » كذلك فقد تأثر بطبيعة التنظيم الإجتماعى للمجتمع الإيطالى فى عصره ، إلى جانب تأثره ، بآراء الباحثين والعلماء الذين عكف على دراسة أعمالهم ، وفى مقدمتهم « موسكا » و « فريزر » و« هيجل » و« وليم جيمس » وآخرين (٥٦) .

وقد كان « باريتو » يؤمن بالأرستوقراطية فالمجتمع يتولى حكمه أبناء الطبقة العيا أو الصفوة . فهو يصنف المجتمع إلى ثلاثة أقسام (٥٧) .

(أ) الصفوة الحاكمة (ب) الصفوة غير الحاكمة (جـ) غير الصفوة أو العامة.

وهو يرى أن التاريخ هو مقبرة الأرستوقراطية ، لأن الصفوة تتدهور من حيث الكم والنوع . وهذا يعنى إنحلال الرواسب التى تمكن الصفوة من الحفاظ على قوتهم وحكمهم . ويمكن أن تبرز صفوة من بين صفوف الطبقات الدنيا . ويذهب « باريتو » إلى أن الأسباب الهامة لإختلال التوازن الإجتماعى هو تراكم العناصر التفوقية لدى أبناء الطبقات الدنيا ، وتراكم عوامل الضعف لدى أبناء الصفوة من أبناء الطبقات العليا . وهو بهذا التحليل يفسر الثورة . ولهذا فإن « باريتو » يركز على فكرة القوة . فالعناصر المتفوقة ليست هى مجرد العناصر ذات الكفاية للحكم ، ولكنها العناصر المستعدة لإستخدام القوة . ويحدث إنحلال الصفوة عندما تتوقف عن إستخدام القوة أو عندما يتحول أعضاؤها من أسود إلى ذئاب يمكن مهاجمتها وهزيمتها من قبل الأسود الأخرى الموجودة داخل المجتمع (٥٨) .

ويؤكد « باريتو » أن الإستمتاع بالخصائص الملائمة للحكم وإستخدام القوة يضمن للطبقة الحاكمة الإستمرار فى الحكم ، ولكن كيف يمكن للطبقة الحاكمة الدفاع عن نفسها والقضاء على العناصر المهددة لها ؟ يذكر « باريتو » أن الحكم بالإعدام هو أحسن الوسائل وأضمنها . لكنه وسيلة ضارة لأنه يؤدى إلى القضاء على أحسن أفراد المجتمع كذلك فإن التعذيب ليس حلاً عملياً لأنه يسهم فى خلق طبقة شديدة العداء للصفوة الحاكمة . ومع ذلك يؤكد العالم الإيطالى على حتمية قيام الصفوة الحاكمة بإستخدام العنف واللجوء إلى القوة فى مواجهة الجماهير ،إذا أرادت أن تستمر طويلاً فى الحكم (٥٩) .

ويشير « زيتلين » إلى أننا لانعرف فى الواقع الأثر المباشر الذى تركه « باريتو » على « موسولينى » كما لانعرف ما إذا كانت هناك صلات شخصية بينهما عندما كان الأخير لاجئاً فى «لوسان» فقبل الزحف على «روما» كان «باريتو» ذا إتجاه متحفظ أو عدائى تجاه الحركة الفاشية . ولكن ما أن إستولى الديكتاتور الإيطالى على السلطة والقوة السياسية ، حتى منحه « باريتو » تأييده الكامل . وظل يعلن تأييده الكامل للنظام الفاشى ، وإن كان « بوسكيت G. H Bosusque » يذهب إلى أن « باريتو » دافع عن ضرورة الإحتفاظ بقدر من الحريات للمواطنين (٦٠) .

وقد رأى « باريتو » فى الفاشية نظاماً يتفق مع نظريته من ناحية ، وممهداً لمرحلة مقبلة من ناحية أخرى . وقد جاء تأييده لذلك النظام من أنه عين فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ عضواً فى البرلمان «سيناتور» وبرر قبوله لهذا المنصب بأن النظام الفاشى هو أقدر النظم فى نظره على تجنيب إيطاليا مجموعة من الشرور . بل أنه ذهب إلى أن الدول الأخرى مثل فرنسا سوف تستطيع الحفاظ على نفسها إذا ما وجدت شخصية قومية لها خصائص « موسلينى » .

ويبدو أ هذا التوحد بالفاشية من قبل «باريتو» جاء نتيجة لإعتقاده بأن النظام السابق للنظام الفاشى لم يستطيع تحقيق التكامل الإيطالى إعتماداً على الأساليب القانونية . وهو لهذا السبب يرى أن البديل الوحيد هو إستخدام القوة والقهر فى سبيل تحقيق الإستقرار السياسى والإجتماعى لإيطاليا . ولكن «باريتو» لم يتماد فى هذا الإتجاه إلى نهايته لأنه كان يرى ضرورة الإحتفاظ بقدر من الحريات للجماهير ، وضرورة تحول الفاشية إلى شرعية جديدة قادرة على تجنيب إيطاليا ويلات الحروب والفوضى وعدم الإستقرار والأمن .

وهكذا يتضح كيف تأثر «باريتو» عالم الإجتماع الإيطالى بمجموعة من العوامل وهو يصوغ نظريته السوسيولوجية : فى مقدمتها تجربته الشخصية والظروف السياسية فى مجتمعه وتطلعاته السياسية والعلمية والتراث الفكرى السابق وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة إلى إخراج نظرية فكرية لا تتفق على الإطلاق مع المنطقية التجريبية التى دافع عنها لأنها أبعد ما تكون عن روح العلم ومنهجه ، إلى درجة أن بعض النقاد يرون أن نظرية باريتو لا تنتمى إلى علم الإجتماع ولا إلى المنطق ولكنها تنتمى إلى الفكر السياسى الفلسفى الذاتى (٦١) .

الخلفية الأيديولوجية للنظرية السوسيولوجية عند « بارسونز »

يشارك « بارسونز » الفكر الدوركيمى والوضعى فى التركيز على التوازن والنظام والأخلاق ولكنه من حيث المبدأ إستطاع أن يطور نظرية أكثر دينامية عن التوازن ، تعكس لنا بجلاء الخلفية الأيديولوجية أو الفروض الخلفية الموجهة لتصوراته السوسيولوجية وقد قام « بارسونز » منذ وقت مبكر من حياته بالتركيز على دراسة أعمال « ورنر » و « سمبارت » و « فيبر » كما إهتم بكل مايتعلق بطبيعة النظام الإجتماعى للرأسمالية ، وبالنظم السابقة عليها وإحتمالات تطوره فى المستقبل . وكانت الرسالة التى تقدم بها « بارسونز » للحصول على الدكتوراه تحت إشراف « مالينوفكسى » فى مدرسة لندن للإقتصادى عن « هيدلبرج » Heiddelberg موجهة لدراسة تلك القضية . وقد أظهر إهتماماً واضحاً بالنظرية السوسيولوجية عند « فيبر » وقام بترجمة دراسته عن « أخلاق المحتجين وروح الرأسمالية » (٦٢) .

ويؤكد « بارسونز » أن التقدم والنمو الإجتماعى لايقوم على أسس تطورية Deterministic evolutionalism ، بمعنى أنه لا يتمثل فى تعاقب مجموعة من المراحل الحتمية التى لابد وأن يمر بها كل مجتمع من المجتمعات كما هو الحال عند «ماركس» و « كومت » ولكنه يتحقق من خلال إرتباط الناس بالتحقيق النشط للقيم المتجاوزة أو المتعالية أو الترانسندنتالية Transcendental ويؤكد أن الظروف المتوفرة فى ظل النظام الرأسمالى قادرة على إمداد الإنسان بالأساس اللازم لوصوله إلى الكمال المنشود بصورة تدريجية ومستمرة (٦٣) . ويذهب « بارسونز » إلى أن المجتمع الصناعى والتطور التكنولوجى محكوم بمجموعة من القيم القادرة على تحقيق الإستقرار الإجتماعى بصفة مستمرة .

وعندما تناول « بارسونز » النسق الإجتماعى بالتحليل ، ركز على عدة وظائف أساسية للنسق فى مقدمتها التكامل والحفاظ على الأساس البنائى له ، وهو ما أطلق عليه الكمون Latency فالنسق الإجتماعى عند « بارسونز » وحدة محافظة على حدودها قادرة بإستمرار على تحقيق التوازن الدينامى فى مواجهة المواقف المتغيرة . وقد سبق أن أشرنا إلى نظرية بارسونز فى التغير والنسق فى فصل سابق . وعندما عالج الباحث المذكور قضية الحرية الإنسانية داخل الأنساق الإجتماعية ، تبنى إتجاهاً عرف فى تاريخ علم الإجتماع بالإتجاه الطوعى Voluntarism وجوهر هذا الإتجاه هو أن الناس كائنات تسعى نحو تحقيق هدف معين وهى قادرة فى نفس الوقت على تغيير مجرى حياتها بجهدها وعملها . وتقترب هذه الرؤية البارسونية مع النظرية الماركسية المبكرة عن الإغتراب ، على الرغم من أن « بارسونز » لم يكن على وعى بهذا التقارب . والواقع أن هذا التقارب سطحى صورى إلى حد كبير . فعلى الرغم من إتفاق فى مفهومى الطوعية والإغتراب من حيث النظر إلى الإنسان على أنه كائن مناضل فى سبيل تحقيق الهدف ، وعلى الرغم من تأثر كل من «بارسونز» و«ماركس» بالرومانسية الجرمانية . إلا أن هناك أوجه إختلاف واضحة بين هذين المفهومين ، ففى الوقت الذى ينظر فيه « بارسونز » إلى الإختلاف بين أهداف العمل الإنسانى ونتائجه على أنه قدر لا مفر منه وبالتالى يعد أمراً طبيعياً ، فإن هذا الإختلاف يمثل جوهر المشكلة الإنسانية للإنسان والمجتمع فى النظرية الماركسية ، والتى تحاول تلك النظرية مواجهتها والقضاء عليها من خلال تصور حتمية التحول الإشتراكى للمجتمع ، حيث يوضع حد للإغتراب ، ويستطيع الإنسان أن يشكل قدره بجهده التخطيطى المحكم (٦٤) . وهناك خلاف رئيسى آخر بين « بارسونز » و «ماركس» فإذا كان «ماركس» يحاول إرجاع قيم الإنسان وفكره وسلوكه إلى الواقع المادى للنسق الإجتماعى ، فإن «بارسونز » يؤكد عدم إمكان تفسير قيم الناس ونماذجهم السلوكية فى ضوء ذلك الواقع المادى أو فى ضوء ظروفهم الإجتماعية القائمة ، كذلك يؤكد « بارسونز » عدم إمكان التنبؤ بالسلوك الإجتماعى للأفراد من مجرد الوقوف على ظروفهم المادية .

وهكذا فإن الطوعية عند «بارسونز» تخدم دراسته كميكانزم يؤدى إلى الصياغة العشوائية ، وليس الصياغة البنائية للواقع والسلوك وبقول آخر فإن الطوعية عنده هى البديل الذى طرحه للحتمية الماركسية . فالطوعية والأخلاق هما أساس الإرادة الحرة عند « بارسونز » . وهو بهذا لم يقدم إلينا نموذجاً يختلف مع النماذج النظرية السابقة بإدخال مغير جديد فى المعادلة التنبؤية ، ولكنه حاول من خلال نظرية فى الطوعية

تحطيم الإمكانية الكلية لقيام أى نوع من الحتمية أو التنبؤ ، بما فى ذلك التنبؤ الإحتمالى ذاته . فالقيم والأخلاق والمعايير هى المتغيرات التى تحكم السلوك الإنسانى ، وهى فى جوهرها متغيرات لا عقلية وبالتالى تستعصى على التنبؤ أو الضبط (٦٥) .

وعلى الرغم من أن التصور الطوعى للفعل الإجتماعى عند «بارسونز» يؤكد الدور الإيجابى وليس مجرد الدور التكيفى للفاعل ، إلا أنه يرجع السلوك إلى القيم المطلقة ، وبالتالى إلى عوامل غير مفهومه . والواقع أن الطوعية عند «بارسونز» لا تنكر أهمية العوامل غير المعيارية – كالعوامل الإقتصادية مثلاً – ولكنها تنظر إليها على أنها متبادلة الإعتماد مع المتغيرات المعيارية ويحاول « بارسونز » التدليل على عدم إمكانية التنبؤ بالسلوك الإنسانى كلية ، حتى مع معرفة المعايير الأخلاقية ، حيث أنه يرى أن مجرد وجود المعيار الأخلاقى لا يعنى التطابق الآلى معه .

ويرفض « بارسونز » النماذج الآلية فى التحليل الإجتماعى للفعل ويميل إلى الأخذ بالنموذج العضوى الذى يركز على المعايير كقوى إنبثاقية داخل النسق . وهو يعالج هذه القوى بطريقة تختلف بعض الشىء عن معالجة «دروكيم» وأنصار الإتجاه الوظيفى ، تلك المعالجة التى تجعل منها عناصر تلقائية خارجية ومفروضة على الإنسان . فقد أكد «بارسونز» أهمية المعايير كقوى داخلية وكمصدر للطاقة وكموجه لخطوط الجهد والصراع وكأساس للفعل الإجتماعى .

ويتضح من هذا العرض لبعض جوانب النظرية البارسونزية أنها تتسم بالغموض والإضطراب ، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء محاولة « بارسونز » الإحتفاظ فى نظرية بمكان خاص للمعايير الأخلاقية ، وفى نفس الوقت يرفض إرجاعها إلى الواقع الإجتماعى للنسق . ولهذا فإن بعض كتاب النظرية السوسيولوجية يرون أن – النظرية البارسونية لا تقدم لنا إجابات على بعض الأسئلة ، الهامة وفى مقدمتها ذلك السؤال عن نشأة المعايير والأخلاق والقيم ، وأصولها ومنطلقاتها (٦٦) .

وبوجه عام نستطيع القول بأن الطوعية والوظيفية عند « بارسونز » تؤكد فكرة عدم إمكانية تحديد مسار السلوك الإنسانى أو مسار المجتمع البشرى أو مسار التاريخ الإجتماعى للإنسان . فإذا كان الإنسان قادراً على أن يؤثر بنضاله وأفعاله فى حركة المجتمع والتاريخ ، فإنه عاجز عن تحقيق نتائج يضعها مسبقاً ، لأن هناك العديد من العوامل المؤثرة على فعله وسلوكه لا يمكنه ضبطها أو التحكم فيها ، وفى مقدمتها القوى الأخلاقية ، وهى بطبيعتها قوى غير معقولة ولعل هذا ما يفسر الإحباط المستمر الذى

يلاقيه الإنسان نتيجة لإصطدامه بنتائج غير مرغوبة وغير متوقعة لأفعاله وسلوكه ، فالإنسان عند « بارسونز » حر فى أن يناضل وأن يفعل ، ولكنه ليس حراً فى أن يصل إلى أهدافه المخططة ، هذه هى الصورة المأساوية التى حرص «بارسونز» على إبرازها للإنسان ، وهى إذ تتفق مع بعض جوانب النظرية الماركسية فى الإغتراب ، إلا أنها تختلف عنها إختلافاً جوهرياً . فبينما يذهب « بارسونز » إلى أن حركة الإنسان وسعيه مقضى عليها بالفشل ، فإن « ماركس » يؤكد إمكانية التخطيط لحياة أفضل بدرجة عالية من الكفاءة .

وهكذا يتضح أن « بارسونز » فى محاولاته القوية للحفاظ على المجتمع الأمريكى الرأسمالى ، حاول طمس فاعلية الإنسان ووصول مشكلة الإغتراب إلى قدر مستمر للإنسان تحت أى ظروف وفى ظل أى نظام . وهكذا إنتهى إلى نوع من القدرية والحتمية التى رفضها أثناء نقده لآراء « ماركس » و « فيبر» و « سمبارت » . كذلك فقد وقع « بارسونز » فى تناقض واضح عندما منح الناس القدرة على الفعل فى الوقت الذى سلبهم فيه القدرة على تحقيق أهدافهم ، يضاف إلى هذا أن «بارسونز» هو أمام الوظيفية فى علم الإجتماع . ويعد الإتجاه الوظيفى - عند أغلب نقاد النظرية السوسيولوجية - إتجاهاً محافظاً من المنظور السياسى (٦٧) .

طبيعة الخلاف بين الإتجاهات السوسيولوجية

لايمكننا بالطبع فى نطاق مثل هذا المؤلف أن نوالى إستعراضنا للخلفية الأيديولوجية والسوسيولوجية عند كل عالم من علماء الإجتماع على حدة ، لأن هذا أمر يحتاج فى الواقع إلى دراسة مستقلة على نطاق أكثر إتساعاً . ونكتفى بهذه الأمثلة القليلة من بعض أقطاب ذلك العلم فى العالم الغربى . ولا شك أن الدارس للإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع يدرك فوراً طبيعة الخلفية الأيديولوجية الموجهة لفكر أنصار ذلك الإتجاه ، خاصة وأن علماء الإجتماع فى شرق أوربا والإتحاد السوفيتى يرتبطون بنظام الدولة ويلتزمون بأساسيات النظرية الماركسية . حقيقة هناك بعض الإتجاهات السوسيولوجية المستحدثة فى علم الإجتماع فى الإتحاد السوفيتى مثل تزايد الإعتماد على الدراسات الميدانية الإمبيريقية وظهور بعض محاولات لإعادة فحص النظرية المادية التاريخية على أساس أنها وليدة القرن التاسع عشر ، فهل تصلح لتفسير مجتمع نهاية القرن العشرين وما بعده ؟ ولكن علم الإجتماع فى شرق أوربا والإتحاد السوفيتى يلتزم حتى الآن بالعلم الإجتماعى البروليتارى وبالمادية التاريخية كأطار نظرى موجه للأبحاث الأمبيريقية ، كما يمدهم بالأساس اللازم لتفسير النتائج .

ويشير « جولدنر » إلى أن التغيرات والإختلافات الأساسية بين النظريات السوسيولوجية ، أو بين علم الإجتماع الغربى وعلم الإجتماع الماركسى ، لا تتمثل فى إختلاف الأساليب البحثية أو المنهجية ، بقدر ما تكمن فى طبيعة الأطر أو المشروعات التصورية ، أو فى أسلوب رؤية كل باحث للإنسان والمجتمع والتاريخ ، أو فى منظور الرؤية وخلفيات هذا المنظور . فعلماء الإجتماع الغربى والشرقى يستخدمون نفس الأساليب المنهجية أو البحثية ، ولكنهم يصلون من خلالها إلى نتائج مختلفة . ويرجع هذا الإختلاف إلى طبيعة الفروض والمنطلقات النظرية الموجهة لإختيار موضوع البحث وعينته وتفسير نتائجه . ويؤكد « جولدنر » أن أغلب النظريات السوسيولوجية المعلنة ذات طابع فلسفى ، بمعنى أنها ليست سوى تبريرات عقلية لبعض الفروض الخلفية التى يقتنع بها الباحث ، مما يهدم قضية الموضوعية فى علم الإجتماع كلية .

وقد كشف « المسح القومى » الذى أجراه كل من « جولدنر » و « سبريه » والذى إستهدف الكشف عن أراء علماء الإجتماع فى أمريكا عن العديد من الفروض الخلفية الموجهة لأبحاثهم ونظرياتهم السوسيولوجية ، فقد تضمن هذا المسح مجموعة من الأسئلة القادرة على الكشف عن تلك الفروض ، مثل تصور العلماء لدورهم فى المجتمع ، ورأيهم فى قضية الموضوعية فى علم الإجتماع أو خلوه من القيم ، ورأيهم فى بعض النظريات والأساليب البحثية المعينة ، وفى علم الإجتماع كعلم . كذلك حاول المسح الوقوف على إتجاهات علماء الإجتماع تجاه بعض بعض القضايا مثل الإعتقاد فى عقلانية الناس ، وإمكان التنبؤ بسلوكهم ، ومدى حاجة المشكلات الإجتماعية إلى التدخل المخطط من قبل الإنسان لمواجهتها ، أو ما إذا كانت سوف تنتهى تلقائياً مع مضى الوقت ، وحول الحقائق النهائية للحياة ، هل تكمن فى الوحدة أم الإختلاف ؟ وماهو الموضوع الذى يستحق أهمية أكبر لدى علماء الإجتماع ، هل هو محاولة تفهم الإنسان والمجتمع أم محاولة تغيرهما ؟ ... إلخ .

وعلى الرغم من إتساع مجال هذه الأسئلة ، إلا أن علماء الإجتماع أجابوا عليها بطريقة تكشف لنا عن إقتناعهم بمجموعة من العقائد غير المبرهن عليها فى مجالات متعددة كالإنسان والمجتمع والعالم والجماعات والمستقبل ... إلخ (٦٨) . ويشير «جولدنر» إلى أن هناك عاملين أساسيين يؤثران فى تشكيل فكر الباحث السوسيولوجى وهما :

(أ) واقع الدور Role reality وهى مجموعة من الحقائق التى يقبلها الباحث نتيجة لأنها محصلة أبحاث غيره من الباحثين . ويخضع تقبل الباحث لهذه الآراء لعامل إنتقائى ، حيث أنه عادة مايقبل لآراء والنتائج التى تتفق مع فروضه الخلفية أو مع

معتقداته السابقة .

(ب) الواقع الشخصى Personal reality . وهو أمر لا يتعلق بالأبحاث وإنما يتعلق بالمعتقدات الشخصية لدى الباحث والتى لايخضعها للشك المنهجى كما يفعل بالنسبة لقضايا العلمية .

وهناك تفاعل مستمر بين هذين العاملين ، فالواقع الشخصى يؤثر بشكل مستمر على واقع الدور أو على طبيعة النظريات المطروحة فى التراث والتى يقبلها الباحث . ويذكر « جولدنر » أن محاولة البحث عن الأساس الأسفل لنظرية سوسيولوجية معينة لا تتحقق بمجرد إرجاع تلك النظرية إلى أساسها السيكولوجى لدى الباحث ، ولكنها تتحقق بمحاولة ربط تلك النظرية بالواقع الإجتماعى للباحث ، وهى بهذا محاولة للأخذ بمبدأ الواقعية الإمبريقية ، وهو أمر يتفق مع التقاليد السوسيولوجية ذاتها ، والتى تحاول فهم الأفكار كظواهر داخل الأبنية الإجتماعية الكلية . ويضرب لنا « جولدنر» مثالاً على ذلك بتأثر « فيبر » فى نظريته عن البيروقراطية بعدة عوامل منها تجربته التاريخية وخبرته المباشرة بالبيروقراطية الألمانية ، خاصة البيروقراطية الحكومية . فهذه البيروقراطية الأخيرة كانت تشكل بالنسبة له واقعاً شخصياً للطراز المركزى لكل البيروقراطيات الأخرى . كذلك فإنه لا يمكن لنا فهم نظرية . « مالينوفكسى » فى السحر وأسباب إختلافها عن نظرية « براون » بعيداً عن فهم الواقع الشخصى الذى عاشه كل منهما فى تجربته الفريدة فى التروبرياند و « الأندمان » على التوالى . وعلى الرغم من أن « مالينوفكسى » ركز على السحر المتعلق بالعمل والحصول على الرزق بينما ركز «براون» على السحر المتعلق بميلاد الأطفال إلا أن كلاً منهما حاول تعميم تجربته وإعتبرها نموذجاً للسحر .

ويكشف « جولدنر » عن محاولات التزييف العلمى فى علم الإجتماع الغربى ، ويضرب عدة أمثلة على هذا التزييف بإستخدام بعض الوسائل المنهجية الخادعة . فالكتاب الذى أخرجه « بارسونز » سنة ١٩٦٨ بعنوان « علم الإجتماع الأمريكى » ملىء بمثل هذه الخدع العلمية التى تكشف عن فروض خلفية أو توجيهات أيديولوجية واضحة .

فمقالات هذا الكتاب كما يذكر (جولدنر) ليست سوى تمجيد للمجتمع الأمريكى والنظام الرأسمالى ودفاع مستميت عن ذلك النظام وعن إستمراره على الرغم مما يعنيه من صراعات وتمزقات وإنحرافات ، وعلى الرغم من تبنى أمريكا لحرب الإبادة

والإستعمار فى فيتنام والعديد من المناطق الأخرى فى العالم ، بل وداخل أمريكا نفسها فى شكل حرب ضد الزنوج (٦٩) .

ويشير (ليبست) Lipset فى مقالته فى الكتاب المذكور بعنوان (علم الإجتماع السياسى) (٧٠) إلى أن أحسن الطرق لتجنب التوترات السياسية داخل المجتمع هو إحداث بعض التغيرات مع الإحتفاظ بالشرعية التقليدية وبالنظام السياسى القائم . ويطرح بعض الباحثين بعض الإستفسارات بصدد هذا الزعم ، مثل – هل تجنب التوترات السياسية دائماً هو الأحسن ؟ ولصالح من ؟ يؤكد (جولدنر) وهو باحث أمريكى أن (ليبست) يحاول من خلال ذلك الرأى تبرير حكم الصفوة الإقتصادية فى أمريكا وتبرير أوضاع القوة السائدة هناك . ويتساءل (جولدنر) : ماذا عن المجتمعات التى تقوم الشرعية السياسية فيها على أساس الثورة ؟ ويقول (إننى لا أعرف ما إذا كان (ليبست) يطبق رأيه هذا حول الإستمرار السياسى على الدول الشرقية كالإتحاد السوفيتى مثلاً ؟ فهل يوافق على إستقرار النظام الدكتاتورى هناك ؟ ويقول أن آراء (ليبست) هى فى الواقع التعبير الكلاسيكى المحافظ داخل المجتمع الأمريكى .

وهناك مثال آخر فى الكتاب وهو مقاله (ألبرت كوهن) التى يدافع فيها دفاعاً مستميتاً عن المجتمع ، الأمريكى ، فى مواجهة الآراء التى تصفه بأنه مجتمع مريض . فالمجتمع الأمريكى عند (كوهن) مجتمع نام وتقدمى وهو مجتمع الفرصة المتكافئة والرفاهية . ويذهب (جولدنر) إلى أن (كوهن) يذكر هذا فى الوقت الذى يموج فيه ذلك المجتمع بمختلف أنواع الصراعات والإحتكارات والتناقضات وعلى الرغم من سيطرة الصفوة وتبنى أمريكا لقمع الحريات فى العالم ومواجهة الحركات التحررية فى العالم كله .

ويحدث فى علم الإجتماع أن تؤثر الفروض الخلفية لدى الباحث ، أو التوجيه الأيديولوجى الموجه لفكره على أسلوب عرضه للبيانات ، بحيث يسهم هذا العرض فى إثبات شىء يريد الباحث إثباته . ويكفى هنا أن نعرض لنموذج أو لنموذجين فى هذا الصدد . يذكر (توماس بتجرو) فى مقال له فى كتاب (علم الإجتماع الأمريكى) أنه قد حدث تقدم هائل فى القوة السوداء فى الولايات المتحدة الأمريكية . فهناك واحد من كل ثلاثة من السود يصنف سوسيولوجياً على أنه ينتمى إلى مجتمع الطبقة الوسطى .

ويؤكد ذلك الباحث أن ظاهرة العنف العنصرى ليست عرضاً لمرض مجتمعى ، ولكنها مؤشر للتقدم الإجتماعى السريع . ويدعى (رنهارت بندكس) أنه لن تعد

مصطلحات الحاكم والمحكوم تعنى شيئاً فى المجتمع الأمريكى ، وذلك بسبب ممارسة الضغط الشعبى فى توجيه السياسة ، وبسبب تعميم حق الإنتخاب الذى يتم بصفة دورية . ويتهكم (جولدنر) على ذلك الرأى بقوله أن بندكس يذكر هذا على الرغم من كثرة حركات القبض والتعذيب للزنوج فى جنوب أمريكا ، وفى ظل السيطرة الإقتصادية والسياسية للصفوة الثرية .

ولمحاولة إخفاء سيطرة القلة على وسائل الإنتاج الأساسية فى المجتمع الأمريكى ، فإن بعض الإحصاءات تحاول تجاهل إجراء التصنيف على أساس الملكية ، وبدلاً من ذلك تجربه على أساس المهنة . وهم يختلفون مهنة جديدة أطلقوا عليها هناك مهنة أصحاب الأملاك . وحتى لاتكشف الإحصاءات قلة عدد كبار الملاك وأصحاب الإحتكارات الواسعة فى ذلك المجتمع ، نجد أن الإحصاءات لا تفرد لهم فئة واحدة مثل بقية المهن ، ولكن يضم إليهم داخل نفس الفئة المشتغلون بالإدارة وكبار الموظفين .

ويؤكد (جولدنر) أن أسلوب العرض يمكن أن يتضمن دلالات إيحائية مختلفة ، يستطيع الباحث توجيهها بما يتفق مع أهدافه . فيمكن للإنسان أن يعرض كوب ماء على أنه نصف ممتلىء ، بدلاً من القول بأنه نصف فارغ . وسوف يكون للقولين دلالات إيحائية مختلفة (بيتجرو) يقول أن ١/٣ الزنوج من أبناء الطبقة الوسطى ، بدلاً من القول بأن ثلثيهم من أبناء الطبقات الكادحة ، يعانون من البؤس والحرمان . يضاف إلى ذلك أن لكل باحث مفهومه الخاص عن الطبقة العليا والوسطى والدنيا ، الأمر الذى يجعل من هذه المفاهيم محل خلاف كبير بين الدارسين للمجتمع . ويؤكد (جولدنر) أن الإستراتيجية المستخدمة فى ذلك الكتاب الذى أخرجه (بارسونز) هى (إستراتيجية الحذف العظيم) ، حيث لم يرد فى ذلك الكتاب شىء عن الحرب ، كذلك لم تظهر كلمة الإمبريالية فى فهرس الكتاب .

الخلفية الأيديولوجية المنحازة لعلم الإجتماع فى روسيا وشرق أوربا

وما يقال عن علم الإجتماع الغربى ، ينطبق كذلك على علم الإجتماع الشرقى أو ما يطلق عليه علم الإجتماع الماركسى . بل أن الإنحياز الأيديولوجى أوضح فى هذا العلم الأخير ، حيث أنه ينطلق أساساً من النظرية الماركسية التى تركز على المادية التاريخية والمنهج الجدلى والتفسير الإقتصادى والتركيز على عامل واحد عند تفسير الطبقة والمجتمع والتاريخ والتغير ، وهو العامل الإقتصادى ويتضح للدارس أن علم الإجتماع الماركسى تسوده النزعة الدجماطيقية لأنصاره والطابع النمطى الجامد لنظرياتهم . وقد

وجهت عدة إنتقادات موضوعية إلى علم الإجتماع الماركسى ، سواء من حيث التحليل أو التفسير ، أو من حيث التنبؤ بحركة التاريخ أو من حيث القول بوجود قانون للتحولات التاريخية . ولعل من أهم ما وجه إلى ذلك العلم من نقد أنه لا يمثل فى التحليل الأخير سوى أيديولوجية للصراع ، الأمر الذى يخرجه تماماً من مجال البحث العلمى الموضوعى . والحق أن ذلك يرتبط فى شرق أوربا والإتحاد السوفيتى بسياسة الدولة وبالنظام الحزبى إرتباطاً كلياً ، مما يسمح لنا بالقول بأنه فرع من المعرفة يوظف لخدمة سياسة الحزب والدولة ، لا للكشف عن النظريات العلمية والواقع الموضوعى . ويعترف علماء الإجتماع الماركسيين أنفسهم بالعلاقة الوثيقة بين الأيديولوجيا وعلم الإجتماع « فجيرزى فياتر » يؤكد أن الأعمال السوسيولوجية الكبرى لا تؤدى وظيفة علمية فحسب ، ولكنها تؤدى وظيفة أيديولوجية كذلك (٧١) .

وقد إنبثقت النظرية الماركسية كرد فعل مضاد لمشكلات المجتمع الأوربى خلال القرن التاسع عشر . ويمكن لنا أن ننظر إلى النقد الماركسى للمجتمع البرجوازى على أنه نوع من الحوار ضد اللبرالية الإقتصادية وما تتضمنه من مبادىء مثل الحرية الإقتصادية وعدم تدخل الدولة . فالماركسية هى فى جوهرها نفى الايديولوجية اللبرالية التى تزعم إمكان تحقيق التقدم من خلال التطور الإقتصادى والسياسى . كذلك فإن النظرية الماركسية تنتقد النظرية النفعية فى الفلسفة وفى التطبيق . وإذا كان أنصار الإتجاه المحافظ ينظرون إلى النظام الرأسمالى بتشكك على أساس إنفصاله عن بعض القيم الأخلاقية المعينة ، فإن « ماركس » يرحب بقدوم النظام الرأسمالى على إعتبار أنه مرحلة أساسية من مراحل التطور التاريخى فى سبيل تحقيق المجتمع المنشود ، ولكن « ماركس » يتفق مع أنصار الإتجاه المحافظ فى أن الرأسمالية ساهمت فى تفكك العلاقات الإجتماعية والمجتمعية ، ويضيف إلى ذلك أن ذلك النظام ساهم فى حدوث ظاهرة الإغتراب وتزايد حدتها (٧٢) . وينجم الإختلافات بين أنصار الإتجاه المحافظ والإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع ، فى تشخيص سبب مشكلات المجتمع الرأسمالى ، وفى بيان خطة العلاج . فالعلاج فى نظر الماركسية لا يتحقق إلا من خلال العنف الثورى ، أو الثورة الشاملة القادرة على تحقيق العدالة الإجتماعية من خلال إستيلاء العمال على وسائل الإنتاج ، أما العلاج فى نظر أنصار الإتجاه الإصلاحى المحافظ ، فإن يتمثل فى إعادة بناء المجتمع من خلال أساليب لا تتسم بالعنف ، وهم يركزون على تحقيق إعادة التكامل الأخلاقى ، ويتفق أنصار الإتجاهين فى عدم إمكان فصل المشكلات الإجتماعية عن واقع المجتمع أو عن الظروف البنائية العامة داخل المجتمع ،

ولكنهما يختلفان من حيث تحديد تلك الظروف . فالماركسية تحاول البحث عن هذه الظروف فى نطاق النسق الإقتصادى وإنعدام التوازن بين الطبقات الإجتماعية أو فى إطار علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج ، أما أنصار الإتجاه الإصلاحى مثل « دوركيم » فإنه يحاول البحث عن تلك الظروف فى نطاق النظام المعيارى وإنعدام الوحدة الفكرية وعدم كفاية النظام الأخلاقى الذى يتخلل جميع طبقات المجتمع (٧٣) .

وعلى الرغم من أن الفكر السوسيولوجى فى القرن التاسع عشر – سواء التيار الإصلاحى أو التيار الثورى – قد ظهر أساساً كرد فعل مضاد للأيديولوجية الإجتماعية اللبرالية ، فإن أغلب علماء الإجتماع فى أمريكا يعتبرون أنفسهم لبراليين ، خاصة فى بعض القضايا كالإنتماءات الحزبية وتبنى فكرة دولة الرفاهية والحقوق المدنية وإتحادات العمل . وبقول آخر فهم لايعتبرون أنفسهم مناصرين للإتجاه الراديكالى أو المحافظ . ولكن الواقع أن تيارات علم الإجتماع فى تلك الدولة تشتق من بناء الأيديولوجية الراديكالية أو الأيديولوجية المحافظة اللتان صدرتا كرد فعل لفلسفة عصر الإستنارة ، كما سبق أن أوضحنا . ويتضح ذلك عند معالجة القضايا الأساسية لعلم الإجتماع مثل المراكز والأدوار والنظم والتدرج الإجتماعى والطبقة الإجتماعية ... إلخ (٧٤) . ويرجع بعض نقاد النظرية السوسيولوجية هذه الظاهرة إلى الوعى الزائف لدى علماء الإجتماع فى أمريكا . وعلى أى حال فإن هذا الموضوع يعد واحداً من القضايا الأساسية لعلم إجتماع علم الإجتماع (٧٥) .

وإذا كان علماء إجتماع الشرق فى الإتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية يعترفون صراحة بأنهم ينطلقون من النظرية الماركسية القائمة على أساس التحليل المادى الجدلى للتاريخ ، وعلى أساس المنهج الجدلى وقوانينه كمحرك للمجتمع والتاريخ والنظم ، فإنهم بهذا يعترفون ضمناً بالإنحياز الأيديولوجى ، وبالتالى بالبعد عن الطابع العلمى والموضوعى أو عن الرغبة فى البحث المحايد عن الحقيقة بعيداً عن الإرتباطات المسبقة . ويلمح الناقد المحلل لنظريات علماء الإجتماع فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا إرتباطهم بإستمرار بصيغ جامدة مكررة لايتحولون عنها ، لدرجة أنه كان هناك تشكك حول الدراسة الواقعية أو الميدانية فى مجال علم الإجتماع ، خوفاً من أن تؤدى هذه الدراسات – فى ظل مجتمع النصف الثانى من القرن العشرين – إلى زعزعة أسس الفلسفة الماركسية الجامدة . ومع أنهم هناك تخطوا هذه العقبة وأصبحوا يعترفون بالدراسات الواقعية ، إلا أن الصيغ الدجماطيقية الجامدة مازالت واضحة عند تفسير البيانات وعند التحليل السوسيولوجى للمادة الأمبيريقية . وحتى إذا ما إختلفت نتائج

البحث الميدانى مع أسس النظرية ، فإنهم يميلون إلى تغليب التصورات النظرية المسبقة على النتائج الميدانية .

ويمكن القول بأن علم الإجتماع الماركسى علم منحاز ، يجانبه الصواب فى أكثر من رأى ، فهو يقوم على أساس القول بوجود قانون للتطور التاريخى الإجتماعى وهذا مرفوض منهجياً – كما سبق أن أوضحنا ، كما أنه يقوم على أساس الحتمية الإقتصادية وإعتبار أن العامل الإقتصادى وحده هو المؤثر الأول فى بناء المجتمع وتغيره وهذا خطأ واقعى ، حيث صار من المؤكد اليوم فى علم الإجتماع المعاصر تداخل النظم وتساندها وظيفياً بحيث لا يمكن القول بأن نظاماً ما أو عاملاً ما هو المؤثر أو المتغير المستقل ، وأن بقية النظم والعوامل متغيرات تابعة . وإذا صدقت النظرية الماركسية ، فكيف نفسر الإسلام وهو نظام دينى كعامل أدى إلى تغيرات عميقة أثرت فى حياة البشرية حتى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها . ولسنا هنا فى مجال نقد الإتجاه الماركسى فى علم الإجتماع ، فمما لا شك فيه أنه إتجاه منحاز ملىء بالمغالطات . ، ويكفينا هنا القول بأنه ليس سوى أيديولوجية تقوم على تصور خاص للصراع ولبناء المجتمع وتغيره ، يفتقد إلى المنهجية العلمية الموضوعية .

الحاجة إلى مراجعة التراث وظهور نظرية تستند إلى واقعنا الإجتماعى

تكشف لنا الدراسة السوسيولوجية لعلم الإجتماع عن مجموعة من الحقائق نوجزها فيما يلى :

أولاً: أنه من الممكن لنا أن ندرس علم الإجتماع كظاهرة إجتماعية من خلال إستخدام مدخل علم الإجتماع فى دراسة ظواهره وموضوعاته ، كما يتضح بشكل أدق فى علم إجتماع المعرفة Sociology of knowledge وعلم إجتماع العلمSociology of science .

ثانياً: يكشف لنا الإستعراض السوسيولوجى لنظريات علم الإجتماع – سواء فى الغرب أو الشرق – عن إستناد هذه النظريات على خلفيات أيديولوجية متصارعة ومنحازة . وهذا هو ما أثر كثيراً على تراث ذلك العلم ، حيث عوق نموه فى طريق العلمية والموضوعية من أجل تحقيق الفهم العلمى للمجتمع ولعل هذا هو أحد الأسباب التى أخرت هذا العلم من التوصل إلى قوانين علمية أو حتى ما يشبه القوانين العلمية .

ثالثاً: يذهب بعض نقاد النظرية السوسيولوجية إلى إمكان تصنيف النظريات الكبرى المطروحة فى علم الإجتماع إلى نموذجين أساسيين ، هما:

(أ) نموذج التوازن ، ويمثله أغلب أقطاب علم الإجتماع فى الغرب .

(ب) نموذج الصراع ، ويمثله أغلب علماء الإجتماع فى الإتحاد السوفيتى وشرق أوربا وقد سبق أن ناقشنا أساس ومضمون كل من هذين النموذجين .

رابعاً: على أن هذا الإنقسام والإنشطار الأيديولجى أو السياسى داخل نظريات علم الإجتماع ، لا يعنى أن هذا العلم ، دراسة المجتمع - يحمل فى ذاته مضموناً أيديولوجياً ، أو أنه ذو نزعة محافظة أو راديكالية ثورية ، ولكن هذا الإنقسام يصدر فى الواقع عن محاولات التوجيه الأيديولوجى لتلك الدراسة .

خامساً: إذا كان بعض الدارسين للنظرية السوسيولوجية - خاصة من أنصار علم الإجتماع المادى - يفضلون تصنيف علم الإجتماع من المنظور السياسى ، إلى علم إجتماع محافظاً يحاول الحفاظ على الأوضاع القائمة ، وعلم إجتماع ثورى يحاول تجاوز هذه الأوضاع تطلعاً إلى مراحل مستقبلية ، فإن هذا التصنيف يتسم بالنسبية والمرحلية ، فضلاً عن صدوره عن منظور أيديولوجى معين . وهناك مجموعة من التحديات التى تواجه هذا التصنيف . فعلى سبيل المثال ، ما هو موقف علم الإجتماع السوفيتى من الأوضاع القائمة داخل الدولة السوفيتيه ؟ من الثابت أن علم الإجتماع فى الدول الشيوعية يرتبط بالنظام الحزبى ونظام الدولة والتنظيم الإجتماعى والسياسى والإقتصادى القائم هناك . ومن هذا المنظور يستوى علم الإجتماع السوفيتى.مع علم الإجتماع الأمريكى من حيث أنه يسعى فى كل من هاتين الدولتين ، كما يسعى فى كل دولة ظهر فيها - خاصة ذلك العلم الذى تتبناه الدولة - إلى الدفاع على الأوضاع القائمة فيها ، وبقول آخر فإن علم الإجتماع الرسمى فى كل دول يتسم بنزعة محافظة بغض النظر عن الإختلاف الأيديولوجى .

سادساً : إن علمية علم الإجتماع قضية لا تتحقق من خلال إدعاء الصدق الأمبيريقى وحده ، ذلك لأنه من الممكن توجيه البناء المنهجى بما يخدم أهدافاًمسبقة للباحث كما حدث فعلاً فى العديد من الدراسات الشهيرة فى علم الإجتماع . فالقضية ببساطة لا تتمثل فى التساؤل عن أى أجزاء النظرية السوسيولوجية يتسم بالصدق الأمبيريقى ، بقدر ما تتمثل فى التساؤل عن مدى إسهام تلك النظرية فى خدمة المجتمع بكافة فئاته العامله فى مجال التحرر من كافة الضغوط الإجتماعية والسياسية والإقتصادية ، وفى مجال التخلص من العوز والمرض والجهل ، ومدى إسهام النظرية السوسيولوجية فى تطور وتنمية الواقع الإجتماعى . ويطرح «جولدنر» مجموعة من

الأسئلة فى هذا الصدد نوجز أهمها فيما يلى : (٧٦)

(أ) ماهى الظروف التاريخية والسوسيوثقافية التى ساهمت فى ظهور النظرية السوسيولوجية؟

(ب) ما هى النتائج الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لتلك النظرية ؟

(جـ) مدى إسهام تلك النظرية فى إطلاق حرية الجماهير ؟

(د) هل تسهم النظرية السوسيولوجية فى حصر الرؤية فى نطاق ماهو قائم ، أم أنها تسهم فى تجاوزه ؟ ولصالح من ؟

سابعاً : إن إستعراض التراث السوسيولوجى يكشف عن إلتزام أقطاب علم الإجتماع بقضايا مجتمعاتهم . فقد حاول علم الإجتماع الوضعى دعم النظام الذى ظهر فى المجتمع الفرنسى عقب الثورة البرجوازية هناك كذلك حاول علم الإجتماع الوظيفى دعم النظام السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية . ويسير علم الإجتماع المادى أو الماركسى فى نفس هذا الإتجاه ، حيث يحاول دعم النظم الماركسية فى الإتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية .

ثامناً : وفى ظل هذا الفهم تبرز خطورة الإعتماد المطلق على علوم الإجتماع المستوردة ، والتى إستهدفت دعم نظم لا تتفق مع مجتمعنا وصدرت عن ظروف تختلف إختلافاً كاملاً عن ظرورف مجتمعنا .

تاسعاً : أننا ونحن نحاول تحقيق التنمية الإجتماعية الشاملة بكافة أبعادها الإقتصادية والسياسية والتربوية والإدارية ... إلخ فى ظل إستراتيجية حضارية شاملة نواجه بمجموعة من التحديات والصعوبات التاريخية والحضارية . وهنا يجب أن توجه جهود المشتغلين بعلم الإجتماع نحو الإسهام فى نضالنا ضد التخلف وإرساء دعائم النظم الجديدة التى نتطلع إليها ، والتى سوف تربطناعضوياً بعصر العلم والتكنولوجيا . وتجدر الإشارة هنا إلى أن إنشغال الباحثين فى مصر إنشغالاً يكاد يكون تاماً بالفكر السوسيولوجى الغربى أو الشرقى المستورد ، عوق ذلك العلم عن الإسهام فى تطوير واقعنا الإجتماعي ، فى الوقت الذى ساهمت أغلب العلوم الأخرى إسهامات جادة فى هذا الصدد . وقد آن الأوان لأن توجه الأبحاث السوسيولوجية فى مصر لخدمة ذلك الواقع فى إطار الخطة السيادية الشاملة .

عاشراً: يجب على المشتغلين بعلم الإجتماع مراجعة التراث العربى الإسلامى فى مجال الفكر الإجتماعى ، لأن ذلك الفكر يتسم بالأصالة والعمق ويمكن أن يمدنا بالعديد من الحلول لمشكلاتنا الراهنة . وهذا لايمنع من الإنفتاح الفكرى على التراث العملى فى هذا المجال .

وبعد : فإن هذه الدراسة تعد بمثابة دعوة إلى التخلص من سيطرة علوم إجتماعه الغرب والشرق فى جامعاتنا أبحاثنا ، لإقتناعنا بعدم قدرة مثل هذه العلوم على تقديم العون لفهم مجتمعنا . ونحن نعتقد بضرورة إنبثاق الحقيقة الإجتماعية من واقعنا الدينى والثقافى والتاريخى ، كما تعتقد بضرورة الإلتزام الوطنى بقضايا ومشكلات المجتمع المصرى . وبضرورة إسهام علم الإجتماع فى دراسة هذه المشكلات تمهيداً لمواجهتها مواجهة عملية وموضوعية . وهذا لا يعنى إهمال التراث السوسيولوجى ونظريات وعلوم إجتماع الغرب والشرق ، وإنما يعنى ضرورة إخضاعها للتحليل والنقد الموضوعين وتطويعها بما يخدم بلدنا فى نضاله ضد التخلف بكل أشكاله وصوره وبما يخدم بلدنا فى دعم أصالتنا الدينية والقيمية والأخلاقية .

مراجع الفصل العاشر

(1) Edward Tiryakian ; Introduction to the Sociology of sociology : in I, Tiryakian (ed) The phinomenon of sociology : Appleten century - Crogts N,Y. 1971 p. 1

(2) Ibid p.2 .

(3) Riymond Aron; Modern society and sociology : in E. Tiryakian (ed) op. cit pp. 158 - 172 .

(4) E. Tiryakian; op, cit p. 3 .

(5) I, Zeitlin : op; cit pp, Vii - Viii

(6) A. Gouldner; op: cit p . 54

(7) Ibid p. 58

(٨) أيفانز بريتشارد : الأنثروبولوجيا الإجتماعية – ترجمة د. أحمد أبو زيد – دار المعارف سنة ١٩٦٠ ص ٩١ – ٩٩ .

(9) A. Inkeles : op, cit p. 6

(10) A. Gouldner op. cit p. 27

(11) Ibid p. 32

(12) E, Tiryakian ; op. cit p. 6

(١٣) د. عبد الحميد متولى : القانون الدستورى والأنظمة السياسية – دار المعارف سنة ١٩٦٤ ص ٣٢ – ٣٩ .

(14) See : Carl Beeker : The Heavenly city of eighteenth century ; New Haven. Yale Univ - Press 1932 p, 29 E. Cassirer : The philosophy of the enlightenment : princiton New Jercy. princiton univ - press 1951 p. vi

(15) I,Zeitlin : op. eit

(١٦) للمزيد من المعلومات فى هذا المجال يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية :

John Horten ; The dehumanization of Anomie and Alienation : Aproblem of ideology : The British Journal of sociology 15 December 1964 PP . 282 - 308 R, Bendix : Sociololgy and ideololgy - in Tiryakian (ed) op . eit pp. 173 - 187

(17) E. Tiryakian ; op. cit p. 6 وأنظر كذلك

د. نبيل السمالوطى : علم إجتماع التنمية - الدار القومية سنة ١٩٧٤ .

(18) R.A.Nisbet : Conservatism and sociology : American Journal of sociology 58 (sep 1922) pp. 167 - 176

(19) E, Tiryakian op. cit p.7

(20) Ibid

(21) I, Zeitlin : op. cit p. 56

(22) Ibid

(23) Ibid p. 63

(24) Ibid

(25) Ibidpp. 78 - 79

(26) A. Goulduer op. cit p. 36

(27) I. Zeitlin : Ibid pp. 72 - 73

(28) Ibid p. 74

(29) See ; Harriet Martineau ; Positive philosophy : London : Kagan Paul 1893 . p. 32 off

(30) I, Zeitlin; op. cit p. 75

(٣١) يجب فى هذا الصدد الرجوع إلى المراجع التالية لهربرت سبنسر

H.spencer; First principles of biology 1964 Principles of Psychol-

ogy 1855 , Prinsiples of sociology 1879

كذلك إنظر

د. سيد بدوى : نظرية التطور الإجتماعى - الجمعية المصرية لعلم الإجتماع سنة ١٩٥٢ .

د. سيد بدوى : التطور فى الحياة والمجتمع - مؤسسة الثقافة سنة ١٩٦٦ .

د. مصفى الخشاب : علم الإجتماع ومدارسه - الدار القومية سنة ١٩٦٦ .

د. مصطفى الخشاب : تاريخ الفكر الإجتماعى

وللمزيد من المعلومات حول هذا المجال يمكن الرجوع إلى ما يلى

(32) Ibid p.234

234 : M.Mauss : Introduction to the First edition of Durkeim,s Socialism and Saint Simon : Adited With an introduction by Alvin Gouldner , London - Routledge and kagan paul L.t. p 1959 .

(33) I. Zeitlin : bid p, 235

(34) Ibid

(35) Ibid p. 236

(36) Ibid p, 242

(37) E, Durkheim : Professional ethics and civic morals : London : Routledge and Kagam Paul 1957

(38) Ibid p. 213

(39) Ibid pp, 216 - 318

(40) I, Zeitlin : op, cit p, 111

(41) A, Gouldner : op, cit p, 49

(42) R, Bendex : Max Weber : An intellectual portrait, N,Y,

Doublday 1960 p, 206 p, 206 - FF

(43) A. Gouldner: op. cit p. 170

(44) I. Zeitlin : op cit pp. 130 - 31

(45) Kurt Sanuelsson - Religion and economic actiom . Trans. by E. Geoffrey in - 1961

(46) A. Gouldner : op. cit p. 180

(47) N, Mouzelis : Organisation and bureaueraey : An analysis of modern theories : Routledge and Kagan Paul 1969 pp. 15 - 26 see also A. Goulduer pp. 181 - 182

(48) M. Weber : The theory of social and economic organisation pp, 118 FF

(49) A, Gouldner : op, cit p, 181

(50) J, p, Mayer : Max Weber and germen politics : London Feber L, T, P 1944 p. 34 .

(51) I, Zeitlin : op, cit p, 158

(52) Ibid p, 159

(53) Ibid pp, 161 - 62

(54) Ibid p, 168

(٥٥) د. محمد عاطف غيث : علم الإجتماع - المعارف سنة ١٩٩٣ ص ٧٤ - ٧٩ .

(56) I, Zeitlin : op, cit p, 161 .

(57) Ibid p, 188 .

(58) Ibid p, 193 .

(59) Ibid p, 193 .

(60) Ibid .

(61) Ibid p, 194 .

(62) A Gouldner : op, cit p, 178 .

(63) Ibid p. 182 .

(64) Ibid pp : 189 - 190 .

(65) Ibid p, 193 .

(66) Ibid p, 192 .

(67) Ibid p, 253 .

(68) Ibid p, 36 .

(69) T, Parsons (ed) American sociology books 1968 .

(70) Ibid p, 237 .

(71) Ibid p. 23 .

(72) Lbid p, 267 .

وللمزيد من الدراسات فى هذا الصدد يمكن الرجوع إلى

(73) Ibid p. 8 - 9 L .A. Coser : Durkeim's conservatism and ist implications for his sociological theory - in kurt H, Wolff (ed) Emile Durkhiem 1858 - 1917 Chica - Univ - Press 1960 .

(74) Ibid p, 9 .

(75) Ibid .

أهم المراجع الأجنبية المختارة

so-Alvin Gouldner : The comming crisis of western ciology : Heinemann : London - New Delhi 1971

Charles E.Osgoodet - et : The measurment of meaing : Urbana University of IIIinnois 1957

Daniel Bell : The end of ideology : Glencoe : The Free Press 1950

Edward A. Tiryakian : (ed) the phenomenon of Seciology A reader in the Sociology of Sociology ; Appleton - Century - Croffts : N.Y. 1971

E.A. Tiryakian ; Introduction to the Sociology of Sociology : in the phenomenon of Sociology 1971

Elizabeth Aun Weiberg : The developing of Sociology in Soviet Union : Routledge and Kagan Paul 1974

Franics R' Allen; Socio - Cultuial dynamics : An introduction to Social change Macmillan Co.N.Y. 1971

Guuy Rochedr : A general introduction to Sociology A theoretical perspective : Macmilan; Canada 1962

Henry Bernstien : Underdevelyopment and development - Penguine 1973

Irvin M; Zeitlin Ideology and the devlopment of sociological theory ; Prentice Hall of India : New Delhi ; 1969

'er ; Sociology For the Modern mind : The Macmil-
٦72

' climate of openion in Sociology : A study of the
and belief systems of Sociologists; Ph.
D ingtion. 1967

Julit ciology of Max Weber . Peuguin 1974

Karl, ideology and Utopia : Trans by Louis Worth and
E, Shits ce and Inc 1936

Kart Marx : ology; R. Pascal (ed) London : Law-
rence and Wish

Kari Marx : A Contri critique of Political economy
N,Y, the interuational Li 4

Max Weber : The meaning o euteality ; in Sociology and
economics : in The methodolog al sciences : trans, and ed, dy
E.A Shils and H,A. Finch Glenco . the Free press 1949

Max Weber : Science as a vocation : in Max Weber : Essays
in Sociology Trans by H. Garthe and C.R. ls : Oxford Univers press
١٩٤٦

Norman Birnbaum : The Sociological study of ideology (1940 -
1960) , Current Sociology : London ; Oxford Univers, press 1961

Peter L. Berfer and Thomas Luckmann : The Social Construction
of reality . Dubladay . N.Y. 1966

Reinhard Bendix : Work and authority in industry : Ide - ologies of
management in the course of industrialization : N.Y. Harper and Row
1956

Reinhard Bendix : The age of ideology : in D. Apter : Ideology and
disontent 1946

R.Bendix ; Social science and the distrust of reason . University of - California

R, Bendix : Sociology and ideolgy . in E. Tiryakian : The phenomenon of Sociology A.C.C 1971

Robert Merton : The ambevalence of scientists : Bulletin of The Johns Hopkin Hospital Feb 1963

R,Merton : The precarious foundations of detachment in sociology : in E.Tiryakian 1971

Thomas X. Kuhn : The structure of scientific revolutions : Hhoenix books : Chicago University press : 1964

Talcott Parsons, Evaluations and objectivity in Social scienees An interpretations of Max Weber's Contributions Social science Journal : 1965

تم بحمد الله

في 25 أغسطس 1989